د. خالد الصمدي

مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري

جذورها - آثارها - مناهجها



الجزء الأول

المملكة المغربية - منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
1427هـ - 2006م

مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي
من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري

جذورها - آثارها - مناهجها

د. خالد الصمدي

مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي
من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري

جذورها - آثارها - مناهجها

الجزء الأول

المملكة المغربية - منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية
1427هـ - 2006م

الكتاب، مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي
من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري
جذورها -آثارها- مناهجها

المؤلف، الدكتور خالد الصمدي

الطبعة الأولى 2006

الإيداع القانوني: 2006/1688

ردمك : 9954-0-5068-X

دار أبي رقراق للطباعة والنشر
10 شارع العلويين رقم 3 حسان الرباط
الهاتف : 83 75 20 037 الفاكس:89 75 20 037


بسم الله الرحمن الرحيم

تقديم

بسم الله الرحمن الرحيم

وصلى الله وسلم على سيدنا محمد وآله وصحبه

وبعد فإن الاشتغال بسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم رواية ودراية، لمن أجلّ الأعمال، و أعظمها أجرا، وإن علماء الحديث الذين نضر الله وجوههم وزادهم عزًا وفخرًا، قد قدموا للأمة - مشرقا ومغربا - منهلا صافيا للفقه والتشريع عذبا زلالا، لا تكدره الدلاء، التقطوه من في رسول الله صلى الله عليه وسلم، ونقلوه سطرا وصدرا، وانتقوا رواته ومحصوهم عقيدة وفكرا، ثم اشتغلوا - بعد الجمع والتصنيف والتدقيق - بالشرح والتفسير والاستنباط في مجالس العلم التي وصفها الإمام مالك رضي الله عنه بقوله" وأيم الله إنا كنا لنلتقط السنن من أهل الفقه والثقة ونتعلمها شبيها بتعلمنا آي القرآن".

وقد خص الله تعالى الغرب الإسلامي بصفوة من مثل هؤلاء الفقهاء، الذين نذروا أنفسهم لخدمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، إذ رحلوا في جمع مصنفاتها والجلوس إلى رجالها، وأفنوا أعمارهم في تقريب معانيها واستنباط احكامها، اشتهر منهم أعلام لا يذكر الغرب الإسلامي دون أن يذكروا، كابن عبد البر والباجي وابن حزم والقاضي عياض وابن العربي وابن القطان الفاسي وغيرهم.

وقد بقي الكثير منهم مغمورا طواهم الزمان، وبقي تراثهم حبيس الرفوف، وإن كنا نجد آثارهم واضحة جلية في مؤلفات فقه الحديث المشرقية، حتى ليكاد المطلع عليها أن يجزم أن المشارقة في هذا الفن عيال على المغاربة، خاصة في ماألف بالمشرق بعد منتصف القرن السادس الهجري، ويكفي أن تنظر إلى شرح الإمام النووي لصحيح مسلم، لتجد نقولا كثيرة عن الإمام المازري في المعلم، والقاضي عياض في إكماله، وأبي العباس القرطبي في المفهم وغيرهم، وقل مثل ذلك في شرح ابن حجر لصحيح البخاري، إذ تجد مآت النقول عن ابن التين السفاقصي والمهلب بن أبي صفرة، وأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي، وابن بطال، وغيرهم من شراح البخاري المغاربة، لما اشتهروا به من اجتهادات في فقه الحديث، حيث تجد في كثير من الأحيان الإحتكام إلى آرائهم والوقوف عندها والترجيح بها، ومع ذلك اشتهرت هذه الشروح المشرقية وبقيت الأصول المغربية المعتمدة في النقل مغمورة غير معروفة.

ومن نعم الله علينا وعلى الناس، أنه بين الفينة والأخرى نعلم بتحقيق مخطوط أو دراسة جهود علم من أعلام فقه الحديث بالغرب الإسلامي، فنسارع إلى التقاطها دررا متناثرة عزيزة هنا وهناك. وظل شغفنا يتجدد إلى دراسة جامعة تعرف بتراث فقه الحديث بالغرب الإسلامي تاريخا وأعلاما ومؤلفات ومناهج، وتضع كل ذلك بين أيدى الباحثين في عقد منتظم الحلقات، حتى تظهر الصورة جلية بارزة توضح معالم إسهام علماء الغرب الإسلامي في فقه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وأثر ذلك في المدرسة المشرقية.

وقد يسر الله تعالى للباحث المغربي الدكتور خالد الصمدي سبل القيام بهذا الجهد العلمي الناظم لتاريخ وأعلام مؤلفات فقه الحديث والدارس لمناهج التاليف فيها، فقدم للخزانة الحديثية والفقهية والتاريخية، عملا جديدا وجيدا من الناحيتين العلمية والمنهجية ركز فيه على جوانب أربعة منها ما يتطرق إلى

التاريخ لمدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري، ومنها ما يتعلق بسير فقهاء الحديث، كما تطرق إلى مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي بابا أعتبره زبدة هذا البحث وغرته، عرف فيه بمائة وعشرين مؤلفا، وهو تراث ضخم زاخر، كان معظمه مجهولا، خاصة المخطوط منه والمفقود.

فقدم للباحثين مادة علمية جيدة تفتح أمامهم آفاقا للبحث تحقيقا ودراسة، وأسهم بذلك في التعريف بتراث زاخر سلكه في عقد نظيم، ورتبه ترتيبا تاريخيا.

ويسعد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية في إطار مشروعها العلمي للتعريف بتراث الغرب الإسلامي ونشره، أن تقدم هذا العمل إلى العلماء المتخصصين وعموم الباحثين والقراء والطلبة تعريفا بجهود علماء الغرب الإسلامي وبمناهجهم في فقه الحديث الشريف.

ونسأل الله تعالى أن يجعل ثواب طبع هذا العمل في صحيفة الأعمال الصالحة لمولانا أمير المومنين جلالة الملك محمد السادس حفظه الله، وأقر عينه بولي عهده الأمير الجليل مولاي الحسن، وشد أزره بشقيقه الأمجد مولاي رشيد، وحفظه في سائر أفراد أسرته الملكية الكريمة إنه سميع مجيب، والحمد لله رب العالمين.

أحمد التوفيق

وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية

مدخل

الحمد لله الهادي المبين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد خاتم المرسلين وعلى آل بيته الطاهرين، وصحابته المقربين وفقهاء السنة المبجلين الشارحين لها والمبينين من الخلف أجمعين.

وبعد: فقد شاءت قدرة الخالق أن تقيض لكل زمن عدولا كما أرسل في كل أمة رسولا، وجعل عبء خدمة سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم على عاتقهم شيوخا وكهولا، وخاطبهم بقوله جل وعلا : ﴿فلولا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم لعلهم يحذرون﴾[1] فأناط بهم مهمة كشف انتحال المبطلين وتحريف الغالين، وأسبغ عليهم نعمه ظاهرة وباطنة بدعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم لهم بقوله : "نضر الله أمرءا سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه ولرب حامل فقه ليس بفقيه"[2].

أما بعد فقد رأيت أن سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم إنما أوتيت في زماننا هذا من جانب الفقه والفهم بعد أن حسم علماؤنا رضي الله عنهم تدوين نصوصها وتصنيفها غاية الحسم. إذ تفتأ تظهر على ألسنة الناس وكتاباتهم ودروسهم ومواعظهم فهوم مبنية على الحديث الواحد، لا يراعى فيها ناسخ من منسوخ ولا مطلق من مقيد، ولا خاص من عام، ولا دراية بطرق الجمع بين ما صح من نصوص السنة، ولا علم بما كان تشريعا من سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وما لم يكن كذلك، ولا فهم للغة الحديث ومصطلحاته بأدوات اللغة وشواهدها، ولا علم بأسباب ورود كثير من نصوص السنة، ولا علم بكيفية عرض العلماء لنصوص السنة على القرآن، ولا كيف تشرح نصوص السنة بعضها، ولا علم بأقوال الصحابة والتابعين من فطاحل فقهاء الحديث وتوجيهاتهم وتأويلاتهم المبنية على سعة من المعرفة وورع من سوء التأويل فكثر بذلك اللغط، واشتغل بأمر السنة من لا

[1] الآية التوبة : 122.
[2] رواه الترمذي في كتاب العلم وقال حديث حسن.

قبل له بعلومها، فأساء من حيث أراد الإحسان، فاختلطت الأفهام والألوان، نسأل الله العصمة من الزلل والهوان.

وقد تنبه علماؤنا على مر التاريخ الإسلامي إلى هذا الخلل، فحذروا من التفريق بين الحديث والفقه، وشددوا على ضرورة الجمع بين الرواية والدراية، فقد روى الرامهرمزي في المحدث الفاصل قال : "حدثنا أبو عمر سهيل ابن الفقيه بن محمد بن إسماعيل أبو عبد الله الأصبهاني بمكة حدثنا مصعب الزبيري قال سمعت مالك بن أنس وقد قال لابن أخته أبي بكر وإسماعيل إبني أبي أويس: أراكما تحبان هذا الشأن وتطلبانه –يعني الحديث– قالا : نعم، قال : إن أحببتما أن تنتفعا به وينفع الله بكما فأقلا منه وتفقها"[1] وعقد الحاكم في معرفة علوم الحديث باب قال فيه "النوع العشرون من علم الحديث، معرفة فقه الحديث إذ هو ثمرة هذه العلوم وبه قوام الشريعة" وذكر جملة من العلماء

الذين عرفوا بالجمع بين الحديث والفقه ونماذج من أفهامهم وشروحهم لنصوص السنة، ومنهم محمد بن مسلم الزهري الذي قال فيه "ما رأيت أحدا أعلم بسنة ماضية من الزهري، ويحيى بن سعيد الأنصاري الذي قال فيه عبد الله بن عمر "كان يحيى يحدث كأنما ينسج من لؤلؤ" وعبد الرحمان الأوزاعي الذي قال فيه بعض معاصريه "ما رأيت أحدا قط أحد نظرا ولا أنفى للغل عن الإسلام من الأوزاعي، وقال يحيى بن خشرم "كنا في مجلس سفيان بن عيينة قال: يا أصحاب الحديث تعلموا فقه الحديث لا يقهركم أصحاب الرأي ما قال أبو حنيفة شيئا إلا ونروي فيه حديثا أو حديثين"[2].

وقد قبل علماءنا رضي الله عنهم رواية ظاهر الصدق المشهود له بالعدالة ولم يقبلوا فقه الحديث عنه إذا لم يعرف بمجالسة العلماء وكثرة الطلب، قال الخطيب في الكفاية:"ومن لم يرو غير حديث أو حديثين ولم يعرف بمجالسة العلماء وكثرة الطلب غير أنه ظاهر الصدق مشهود له بالعدالة قبل حديثه حرا كان أو عبدا، وكذلك إن لم يكن من أهل العلم

---

(1) المحدث الفاصل : الرامهرمزي، ص 242 .
(2) معرفة علوم الحديث : الحاكم النيسابوري، ص 63 وما بعدها .

بمعنى ما روى لم يكن بذلك مجروحا، لأنه ليس يؤخذ عنه فقه الحديث وإنما يؤخذ منه لفظه ويرجع في معناه إلى الفقهاء فيجتهدون فيه بآرائهم[1].

وقد رأينا علماءنا رضوان الله عليهم يقدمون رواية الفقيه على من ليس بفقيه، فقد ذكر الخطيب بسنده إلى علي بن خشرم " قال لنا وكيع : أي الإسنادين أحب إليكم الأعمش عن أبي وائل عن عبد الله، أو سفيان عن منصور عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله ؟ فقلنا : الأعمش عن أبي وائل، فقال يا سبحان الله الأعمش شيخ وأبو وائل شيخ وسفيان فقيه، إبراهيم وعلقمة فقيه، وحديث تداوله الفقهاء خير من أن يتداوله الشيوخ". وبسنده إلى وكيع قال:"حديث العلماء أحب إليَّ من حديث المشايخ"[2].

وعن مالك عن شيخه أبي الزناد عبد الله بن ذكوان قال : "وأيم الله إنا كنا لنلتقط السنن من أهل الفقه والثقة ونتعلمها شبيها بتعلمنا آي القرآن"[3].

وفي كتاب الفقيه والمتفقه للخطيب البغدادي روي بسنده أن المغيرة الضبي تأخر عن مجلس إبراهيم فقال له:"يا مغيرة ما أبطأ بك؟ قال: قدم علينا شيخ فكتبنا عنه أحاديث، فقال إبراهيم : لقد رأيتنا وما نأخذ الأحاديث إلا ممن يعلم حلالها من حرامها، وحرامها من حلالها، وإنك لتجد الشيخ يحدث بالحديث فيحرف حلاله عن حرامه، وحرامه عن حلاله، وهو لا يشعر[4].

وقال عبد الله بن وهب: الحديث فضلة إلا للعلماء" قال القاضي عياض"يريد أن غيرهم قد يحمل شيئا على ظاهره وله تأويل من حديث غيره أو دليل يخفى عليه أو متروك أوجب تركه غير شيء مما لا يقوم به إلا من استبحر وتفقه"[5].

وقال أبو الحسن القابسي في مقدمة الملخّص "لا ينبغي لمن وقف على صحة نقل الحديث وعلى صحة ألفاظه أن يتعاطى تأويله، ولا يستعمل منصوصه في إباحة ولا حظر، إلا بعلم هو غير علم الرواية وذلك يوجد في مساءلة أهل الفقه والمعرفة بالسنة والعلم

(1) الخطيب في الكفاية، ص 54 .
(2) الخطيب في الكفاية، ص 436 .
(3) جامع بيان العلم وفضله : ابن عبد البر، ج2، ص 98.
(4) الفقيه والمتفقه للخطيب : ص 61.
(5) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 1، ص : 96.

التام بسيرة الأئمة فإن الحديث فيه ناسخ ومنسوخ، والمنسوخ لا يجوز استعماله إذ قد نسخ وللحديث معان يعرفها العلماء"[1].

هذه المقدمات والنصوص توجيه واضح المعالم من فقهاء الحديث إلى ضرورة تلازم الرواية والدراية بقواعد التعامل مع السنة، وقد حفل تاريخ الأمة بعلماء خدموا السنة فقها، واستنبطوا منها بما فتح الله عليهم من أدوات الاستنباط التي استقرأوها من أصول الوحي ومن توجيهات المعصوم عليه أفضل الصلاة والسلام في شرح سننه قولا وعملا وتقريرا، ومن أفهام شهود الوحي من صحابته الكرام، فأنتجوا من المؤلفات في فقه السنة على مر العصور موسوعات في فقه الموطأ والبخاري ومسلم وكتب السنن والمصنفات والمسانيد والمستخرجات وغيرها.

وبدراستنا لهذه الشروح نلمس قواعد ومناهج في التعامل مع لغة الحديث ومعانيه والاستنباط الفقهي منه حري بنا أن نجمع جزئياتها ونستقري تفاصيلها لنصوغ من ذلك منهجا قويما للتعامل مع السنة النبوية. وقد وجدنا علماء الحديث يؤلفون في مجال القواعد الحديثية ككتاب المحدث الفاصل بين الراوي والواعي للإمام محمد بن خلاد الرامهرمزي ت 360 هـ ومعرفة علوم الحديث للحاكم النسابوري ت405هـ والخطيب البغدادي ت 463هـ في الكفاية والرحلة، وابن عبد البر النمري 468هـ في جامع بيان العلم وفضله، والقاضي عياض في الإلماع، والسيوطي في تدريب الراوي وغيرهم.

ولكننا لم نقف في مصادرهم هذه إلا على إشارات وتوجيهات في العناية بفقه الحديث، إذ لا توجد فيها قواعد مفصلة ومناهج مدققة، وإن كان هؤلاء من فقهاء الحديث، فقد شرح على سبيل المثال القاضي عياض صحيح مسلم في كتاب الإكمال، وشرح ابن عبد البر موطأ مالك في كتاب التمهيد، ولكن قواعدهم في الفقه لم تظهر كلها في الإلماع وجامع بيان العلم، إذ الكثير منها مبثوت في التمهيد والإكمال تحتاج إلى الاستقراء والتتبع، فذاك هو السبيل لاستخراج مناهج فقه السنة منهما ومن غيرهما. خاصة وقد عشنا في زمننا هذا اتجاها إلى التأصيل المنهجي في غالب العلوم ومنها علوم الحديث إذ الاشتغال بالمنهج أقصر

[1] الملخص : القابسي، ص : 47.

طريق للوصول إلى الغرض والمقصد، وذلك لما كان لمنهج فقه الحديث الشريف من أثر في اختلاف الفقهاء . وحسم الخلاف أو على الأقل تقريب شقته، يكون في الغالب بالبحث في مناهج هؤلاء في مصادرهم مبنى ومعنى وليس بتتبع الجزئيات والفروع الفقهية.

وكلنا عايش ودرس الكتابات المتأخرة التي مست منهج التعامل مع السنة وخاصة كتاب الشيخ الغزالي "السنة بين أهل الفقه وأهل الحديث" وما أسال من مداد لمناقشة جزئياته وجمله والرد عليها، وما وجدت دراسة حاولت أن تجلي الموضوع وتوضحه أفضل من الدراسة المنهجية التي صاغها الدكتور يوسف القرضاوي في كتابه "كيف نتعامل مع السنة" محددا ثمانية معالم وضوابط لحسن فهم السنة النبوية. أولها فهم السنة في ضوء القرآن، ثم جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد، ثم الجمع أو الترجيح بين مختلف الحديث، ثم فهم الأحاديث في ضوء أسبابها وملابساتها ومقاصدها، ثم التمييز بين الوسيلة المتغيرة والهدف الثابت للحديث، ثم التفريق بين الغيب والشهادة، ثم التأكد من مدلولات ألفاظ الحديث.

والحق أن هذا الكتاب هو مشروع عمل أكثر منه كتاب في المنهج، لأنه ينتقي النصوص من مظان فقه الحديث بحسب ما تيسر له وحسبه أنه وضع للناس إشارات في الطريق يسترشدون بها لدراسة أعمق لضوابط حسن التعامل مع السنة.

والحق أن البحث عن مثل هذه الضوابط- التي لا تنحصر بالتأكيد في ثمانية وإنما هي أوسع من ذلك بكثير- من الآكد اللازم في عناية المسلمين في عصرنا بالسنة النبوية. ومن البحوث التي ينبغي أن تحظى بنصيب وافر من الجهد فذاك هو السبيل الحق في وقتنا لفهم السنة، والثغر الذي ينبغي أن يقف عليه العلماء لينفوا انتحال المبطلين وتحريف الغالين وسوء تأويل المتأولين.

وبقراءة في حصيلة البحث في فقه الحديث بالغرب الإسلامي نجد أن الدراسات والبحوث تتركز على أعلام بارزة أو مصادر مشهورة دون ربطها بالسابق واللاحق ودون وضعها في إطارها التاريخي ودون تنسيق للجهود، فقد يدرس ابن حزم والقاضي عياض أو البلجي ويغفل الداودي والأصيلى وابن الفخار وغيرهم.

وكل هذه الدراسات لا تسلك في عقد منتظم، وإنما يتم العمل فيها على أساس أهمية العلم أو شهرة الكتاب. وهذه الأبحاث والدراسات الموجودة الآن هي على كل حل أثر مهم وخطوات في الاتجاه الصحيح، فمادتها صالحة لأن تدمج مع بعضها في سياق عمل متكامل تأخذ مكانها منه، ثم ينظر إلى ما بقي من خطوات يشرع في إنجازها. وأرى والله أعلم أن الاشتغال بمثل هذه القضايا المنهجية في فهم السنة النبوية يقتضي صياغة مشروع متكامل الجوانب، واضح المعالم، محدد المراحل، تتوزع جهوده ثلة من الباحثين المخلصين في تنسيق متكامل حتى لا تتكرر الجهود، يراقبون الله في عملهم، ويرتكز هذا المشروع في اعتقادي على التصور الآتي :

❄ مشروع صياغة منهج لفقه السنة النبوية

يهدف المشروع إلى البحث في مصادر السنة وشروحها عن القواعد والطرق والوسائل التي أعملها علماء الأمة في فقه سنة رسول الله ﷺ وصياغتها في أسس منهجية واضحة المعالم تكون هاديا للمشتغلين بفقه الحديث.

ويسلك المشتغلون بهذا المشروع المراحل الآتية :

1 – رصد البحوث والدراسات المنجزة حول فقهاء الحديث أو مصنفات فقه الحديث وجمعها، لتكون مادة أولية لانطلاق المشروع.

2 – البحث في كتب التراجم والفهارس عن أعلام فقه الحديث وتصنيفهم تصنيفا تاريخيا في معجم موحد مشرقا ومغربا يتضمن كل العلومات المتعلقة بشخصهم وتكوينهم ورحلاتهم ومجالس علمهم وتآليفهم ومروياتهم في هذا المجال لأن ذلك مفيد جدا في جمع المادة العلمية المتعلقة بحركة فقه الحديث ودرجة الاهتمام به.

3 – استخراج أسماء المؤلفات في فقه الحديث من هذه التراجم ونظمها في معجم تاريخي ثم جمع المادة العلمية المعرفة بكل مؤلف من حيث موضوعه ومنهجه وكونه مطبوعا أو مخطوطا ومكان وجود نسخه وكافة المعلومات المتعلقة بقيمته العلمية من خلال كلام العلماء عنه وتناوله بالاهتمام والدراسة من طرف التلاميذ في عصر المؤلف أو الدارسين بعده.

4 – الانكباب على تحقيق ما كان مخطوطا من هذه المؤلفات تحقيقا علميا مشفوعا بدراسة عن الكتاب ومنهجه وصاحبه وعصره وأهميته في فقه الحديث.

5 – إنجاز دراسات وبحوث تتناول الجانب المنهجي في أمهات مصادر فقه الحديث لاستخراج منهج الكتاب من حيث المبنى والمعنى، وتتبع القواعد والأدوات التي أعملها في فقه الحديث على وجه التفصيل.

6 – جمع الدراسات والبحوث المختصة في منهج فقه الحديث من خلال المصادر الأصلية واستخراج قواعد فقه الحديث منها، وجمع ما كان من القواعد محط اتفاق بين العلماء لتكون المادة الأساسية لصياغة منهج لفقه الحديث مشفوعة بالأمثلة التوضيحية والتطبيقات العملية واعتبارها قواعد أساسية ومحجة بيضاء في فقه السنة لا يزيغ عنها إلا هالك.

واعتبار القواعد المختلف فيها قواعد مكملة ومدعمة لفهم السنة يلجأ إليها على سبيل الاختيار. ويرجح بها عند التعارض .

7 – نشر نتائج هذا المجهود على أوسع نطاق بواسطة الطبع والمجامع العلمية والندوات والمحاضرات والعروض المنشورة في المجلات المتخصصة والتقنيات الحديثة (الإعلاميات، والوسائل السمعية البصرية وغيرها).

❄ وسائل تنفيذ المشروع

لم يعد في عصرنا العمل الفردي ذا قيمة علمية كبيرة ما لم يكن جزءا من مشروع، تتبناه مؤسسة علمية ساهرة على التنفيذ ووضع الخطط والبرامج ورصد أدوات تمويل البحث وتنسيق الجهود. وتوفير الوثائق والمخطوطات وترتيب الأوليات وجمع الدراسات المنجزة.

لذلك لابد أن يتبنى هذا المشروع مؤسسة مختصة في دراسة السنة مثل مركز دراسة السنة والسيرة في قطر، أو أي مؤسسة أخرى تخدم نفس الهدف في شرق العالم الإسلامي أو في غربه.

ولتنسيق جهود الباحثين في هذا المجال لابد وأن يتوفر المركز أو المؤسسة على باحثين مختصين عن طريق ربط العلاقات الوثيقة بمراكز البحث في الدراسات الإسلامية، وأن يضع

هذا المركز خدمة للعمل يركز فيها على عصر الازدهار في حركة التأليف في فقه الحديث، وعلى المصادر الأصلية التي أنتجها كبار العلماء والمراكز العلمية الكبرى كبغداد والاسكندرية والقيروان وقرطبة وغرناطة وفاس ومراكش وغيرها.

❄ موقع عملي من المشروع

وفق هذا التصور الكبير والواسع رأيت أنه لابد من بداية إنتاج حلقة من حلقات هذا المشروع، إيمانا مني بأن أي كلام نظري لا يمكن أن يستوعب إلا من خلال نموذج تطبيقي، فنظرت فيما حولي من دراسات وبحوث في موضوع فقه الحديث من حيث تاريخه وأعلامه فوجدت أن منطقة الغرب الإسلامي قد ضربت بسهم وافر في فقه سنة رسول الله ﷺ لا يظهر قدره للعيان إلا من خلال جمع جزئياته من رجال ومؤلفات ومناهج ورصد عوامل النشأة والتطور في مؤلف جامع، ثم نظرت فإذا عصر الازدهار في الاشتغال بفقه الحديث في هذه المنطقة هو من أواسط القرن الثاني إلى نهاية السابع الهجري، فاستعنت بالله وقررت بفضله وتوفيقه أن أنجز هذه الدراسة الماسحة لجهود أبناء هذا الثغر من العالم الإسلامي في فقه الحديث رجالا ومؤلفات وتاريخا مع نماذج من المناهج، عسى أن تنبري جهود أخرى مكملة ترصد واقع الدراسات في فقه الحديث بالمشرق الإسلامي حتى نصوغ قاعدة علمية لانطلاق هذا المشروع الضخم إذ من هذه القاعدة ستتعرف على أهم رجالات مدرسة فقه الحديث وأهم المؤلفات القمينة بالبحث عنها إن كانت مخطوطة والعمل على تحقيقها. ومن ثم دراسة منهجها واستخراج قواعدها وجمعها وفق الخطة المقترحة في هذا المشروع .

مقدمـــة

I – عنوان البحث

إن عنوان هذا البحث محدد زمانا ومكانا وعلما، فهو من حيث العلم الـذي يدرسه يختص في فقه الحديث، ومن حيث الزمان فهو بحث في الفترة الممتـدة مـن القـرن الثـاني الهجري إلى نهاية السابع ومن حيث المكان فهو يغطي منطقة الغرب الإسـلامي ولـذلك كانت صيغته "مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن الســابع الهجري".

1 – المدرسة

فلفظ المدرسة لفظ حديث ينتشر أكثر في الدراسات الأدبية والفلسـفية وإن كانـت جذوره اللغوية تتكون من مادة درس، فالدراسة والمدارسة والدرس والتـدارس أصـول في اللغة العربية قال ابن منظور في اللسان "درست الكتاب أدرسـه درسـا أي ذللتـه بكثـرة القراءة حتى خف حفظه علي، والمدارس الذي قرأ الكتب ودرسها والمدارس : البيت الذي يدرس فيه القرآن، وتدارسوا القرآن أي اقرأوه وتعهدوه، وأصل الدراسة الرياضة والتعهد للشيء، والدرس الطريق الخفي"[1].

ولعل إطلاق الدرس على الطريق هو الذي ينسجم والاطلاقات الحديثة للفظ المدرسة التي تعني الاتجاه أو المذهب، فقد ورد في المعجم الأدبي لجبور عبد النور، "المدرسة مذهب فلسفي أو فني ينتمي إليه أنصار ومجندون يتقيدون بتعاليمه ويسعون إلى تحقيق الغاية منه"[2].

وفي قاموس المصطلحات اللغوية والأدبيـة "المـدارس الأدبيـة والفنيـة هـي منـاهج وتيارات تتجه فيها الأعمال الأدبية والفنية وجهات ذات طابع مميز"[3].

---

(1) لسان العرب، مادة درس : ابن منظور، ج 6، ص : 79 وما بعدها.

(2) جبور عبد النور، المعجم الأدبي، ص : 245.

(3) قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية : د.إميل يعقوب/ د. بسام بركة/مي شيخاني، ص : 349.

وهذا هو الإطلاق الذي يقصده كثير من الكاتبين في الفكر الإسلامي حينما يتحدثون عن مدرسة الحديث ومدرسة الرأي في المشرق، أو يتحدثون عن مدرسة الفقه ومدرسة التصوف ومدارس علم الكلام وغيرها.

وعليه فإن المدرسة يقصد بها "حركة علمية متميزة وظاهرة يجمعها مجال علمي وخصائص ومميزات في الزمان أو المكان والإنتاج العلمي تؤثر في غيرها وتتأثر بما حولها وتتفاعل معه".

وقد اعتمدنا هذا المصطلح في عنوان البحث بعد دراسة لواقع فقه الحديث بالغرب الإسلامي إذ وجدنا في ذلك حركة علمية لها بوادر تأسيس وجذور نشأة في المدرسة المالكية بالمشرق، ومنها انطلقت جهود علماء الغرب الإسلامي في الحديث، ولهذه الحركة العلمية رجالها ومؤلفاتها وخصائصها ومميزاتها وتأثرت كسائر الحركات العلمية بمؤشرات علمية وسياسية وأثرت في غيرها أثناء إشعاعها ووجدنا لها أثرا في ما بعدها بعد أفول نجمها على نحو سنبسطه بتفصيل في نشأة المدرسة وخصائصها وتطورها.

2 - فقه الحديث

لفظ مركب من فقه وحديث.

فالفقه يطلق على العلم بالشيء يقال فقهته أفقهه : أي علمته، وكل علم بشيء فهو فقه، ثم اختص به علم الشريعة فقيل لكل عالم بها فقيها فإذا قيل "فقه" بضم القاف فمعناه صار فقيها، وقوله تعالى "ليتفقهوا في الدين" أي ليكونوا علماء وفي الدعاء، اللهم فقهه أي فهمه"[1].

فالفقه إذن العلم بالشيء وفهمه.

والحديث معروف عند المحدثين "بما أثر عن رسول الله ﷺ من قول أو فعل أو تقرير أو صفة خلقية أو خلقية". فهو أوسع من تعريفات الفقهاء والأصوليين. وهو بذلك مرادف للسنة عندهم قال ابن حجر : "والحديث ما جاء عن النبي ﷺ"[2].

(1) تفسير غريب في الصحيحين : الحميدي، ص : 154.
(2) نزهة النظر بشرح نخبة الفكر : ابن حجر، ص : 23.

وقد ورد هذا اللفظ مركبا (فقه الحديث)عند علمائنا قال الحاكم في معرفة علوم الحديث"النوع العشرون فقه الحديث"[1]. وقد أخرج الرامهرمزي عن علي بن المديني قال:"التفقه في معاني الحديث نصف العلم ومعرفة الرجال نصف العلم"[2] وقال الحافظ السخاوي في فتح المغيث بعد الكلام عن علوم الحديث المختلفة "ووراء الإحاطة بما تقدم الاشتغال بفقه الحديث والتنقيب عما تضمنه من الأحكام والآداب المستنبطة منه[3] وذكر جملة من شروح السنة.

وعليه فإن مصطلح فقه الحديث يقصد به "فهم مراد رسول الله صلى الله عليه وسلم من أقواله وأفعاله وتقريراته وذلك بمعرفة لغته وغريبه وناسخه ومنسوخه ومختلفه ومشكله واستنباط حكمه وأحكامه وآدابه في ضوء سياقه أو في ضوء القرآن أو السنة أو في ضوء أسباب الورود، أو أقوال الصحابة شهود الوحي أو اجتهادات العلماء واستنباطاتهم وتأويلاتهم ممن رزقه الله بصيرة الاجتهاد أو الجمع بين هذه الوسائل كلها في شرح السنة والاستنباط منها" وهذا هو المعنى الذي اعتمدناه في هذا البحث، فكل اشتغال بفن من هذه الفنون داخل في شرطنا.

3 – الغرب الإسلامي

بعد سرد الدكتور مختار عبادي في تاريخ المغرب والأندلس لتطور استعمال هذا المصطلح في مراحل تاريخية متعددة من الحكم الإسلامي قال :"ورغم كل هذه التقسيمات فإن جمهرة المؤرخين والجغرافيين العرب اتفقوا على تحديد كلمة مغرب بالأراضي الإسلامية الممتدة غربي مصر إلى المحيط الأطلسي بالمغرب الإفريقي، وهناك المغرب الأندلسي، ولهذا فإن كلمة مغرب أو مغاربة تعني أيضا الأندلس وأهله.

ولقد اصطلح على تقسيم المغرب إلى ثلاثة أقسام كبيرة بحسب قربها أو بعدها من مركز الخلافة بالمشرق.

---

(1) معرفة علوم الحديث : الحاكم النيسابوري، ص : 63.
(2) المحدث الفاصل : الرامهرمزي، ص : 320.
(3) فتح المغيث : السخاوي، ج 3، ص : 50.

المغرب الأدنى: ويسمى أيضا إفريقية، وكان يشمل جمهورية تونس الحالية وبعض الأجزاء الشرقية من الجزائر، وكانت عاصمته مدينة القيروان أيام حكم الأغالبة ثم المهدية أيام الفاطميين ثم مدينة تونس منذ عهد الحفصيين، إلى اليوم والمغرب الأوسط ويشمل بلاد الجزائر وقد انتقلت عاصمته من تاهرت إلى مدينة أشير إلى تلمسان فجزائر بني مزغنة وهي مدينة الجزائر الحالية.

المغرب الأقصى: ويعتبر امتدادا للمغرب الأوسط لمجموعة الفواصل التي بينهما ولذا نجدهما في معظم العصور التاريخية يكونان دولة واحدة"[1].

انطلاقا من هذه التحديدات الجغرافية فإن مصطلح الغرب الإسلامي الذي اعتمدناه في هذا البحث يعني جغرافيا "ما امتد من القيروان شرقا إلى المغرب الأقصى فأرض الأندلس غربا".

فكل الأعلام الذين عاشوا في هذه المنطقة، وكل مراكز العلم المنتمية لها من القيروان إلى تلمسان فقرطبة وغرناطة فمراكش وفاس تدخل في شرط هذه الدراسة.

4- من النشأة إلى نهاية القرن7هـ

تعود نشأة المدرسة إلى القرن الثاني الهجري حيث رحل أفواج من طلبة العلم بالغرب الإسلامي إلى الإمام مالك قبل أن تتوسع الرحلة إلى غيره من علماء الحديث والفقه بالمشرق، وعادوا إلى بلدانهم بالزاد الوفير والعلم الغزير، وقد عرفت المدرسة منذ ذلك الحين مراحل متلاحقة اشتد فيها عود الدراسات الحديثية بالغرب الإسلامي خلال القرنين الثالث والرابع هـ واستوت على سوقها في القرن الخامس الهجري، واكتملت واتسعت في القرن السادس والسابع الهجري، وأصابها الركود في نصفه الثاني والنصف الأول من الثامن الهجري، وبذلك كان الوصف الملائم لهذه المرحلة من القرن الثاني الهجري إلى نهاية السابع أن نقول :"مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى الاكتمال" فقد كان القرن الثامن الهجري بداية انحسار الاهتمام بفقه الحديث في الغرب الإسلامي كما انحسر الاهتمام بباقي العلوم الأخرى لظروف سياسية واجتماعية أبرزها سقوط مراكز العلم في

[1] في تاريخ المغرب والأندلس : د. مختار عبادي، ص : 9 وما بعدها.

الأندلس، وضعف الحركة العلمية في المغرب بعد عصر الموحدين والمرينيين حيث كاد جو الركود أن يعم العالم الإسلامي كله بعد هذا العصر.

وعليه فإن الفترة المحصورة للدراسة هي التي عرفت إنتاجا علميا زاخرا في فقه الحديث يستحق التنقيب والبحث والدراسة، إذ انتقل الاهتمام بفقه الحديث بعد ذلك إلى المشرق مع النووي في شرح صحيح مسلم، وابن حجر في الفتح، وقد كان للمدرسة المغربية الأثر البالغ في شروح المشارقة للسنة النبوية بعد هذا العصر، إذ لا يكاد مؤلف منها يخلو من عشرات النقول عن علماء الغرب الإسلامي في مصادرهم التي خلفوها إبان فترة الازدهار، وهذا موضوع ينبغي أن تفرد له دراسة خاصة تبحث في أثر مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي في المدرسة المشرقية بعد القرن السابع الهجري.

II – أهداف البحث

بعد فراغي من كتابي حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري[1] وبعد اشتغالي بعده في مقالات وبحوث وندوات علمية مختصة في تاريخ العلوم الإسلامية بالمغرب والأندلس، فتحت أمامي آفاق جيدة للبحث في تاريخ مدرسة الحديث بالغرب الإسلامي، إذ وقفت من خلال هذه المسيرة المتواضعة على أعلام في الظل ومؤلفات في الرفوف، ومناهج في فهم السنة قمينة بالبحث والدراسة، ولما كان فقه الحديث لم ينل حظه من الدراسة مثل الرواية والسند والرجال، ولما كانت حاجة الأمة ماسة إلى بناء منهج للتعامل مع السنة وبعد استشارة ثلة من الأساتذة الأجلاء مشرقا ومغربا وبعد قراءة لكثير من مقالاتهم وتصوراتهم في كيفية بناء منهج للتعامل مع السنة سطرت لبحثي هذا الأهداف التالية:

1 – الرغبة في الاطلاع على مناهج العلماء في فهم السنة بقصد الفقه والتفقه.

2 – الإسهام في وضع منهج لفهم السنة يرجع إليه عند الخلاف، يجمع ما تشتت من القواعد في كتب أصول الحديث نظريا ومن كتب شروح السنة عمليا وتطبيقيا.

---

[1] حركة الحديث بقرطبة خلال القرن 5 الهجري أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب نموذجا : خالد الصمدي، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا في السنة وعلومها تحت إشراف د. فاروق حمادة كلية الآداب الرباط 1991 طبعة وزارة الأوقاف، 1995.

3 – كشف اللثام عن كثير من تراث الغرب الإسلامي المغمور رجالا ومؤلفات وتحفيز الباحثين للاشتغال به دراسة وتحقيقا.

4 – تسليط الضوء على جهود علماء الغرب الإسلامي في خدمة فقه السنة النبوية التي بقيت مغمورة عقودا من الزمن.

5 – معرفة المراحل التاريخية والعلمية التي مرت منها مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي طيلة ستة قرون، ومعرفة العوامل الفاعلة فيها ازدهارا وركودا.

6 – قراءة في الأدوات المنهجية التي أعملها مشاهير علماء الغرب الإسلامي في فهم السنة النبوية من خلال نماذج من كتبهم ومؤلفاتهم المختصة في فقه الحديث.

وهكذا رسمت لبحثي منهجا جمعت من خلاله مادة علمية ودرستها وحللتها وناقشتها ونظمتها وعرضتها بين أيدي الباحثين المهتمين.

1 – المادة العلمية للبحث

إن جمع المادة العلمية لمثل هذا الموضوع -الذي أحسبه جديدا في بابه- يقتضي جولة واسعة جدا في كتب التواريخ والفهارس، وكتب التراجم والأعلام، وفهارس المكتبات المختصة في التراث المخطوط والمطبوع، والأبحاث والدراسات التي أنجزت في مدرسة الغرب الإسلامي في الفقه والحديث سواء كانت مؤلفات حققت أو أعلام درست مسيرتها العلمية أو غيرها.

وقد وطنت نفسي لخوض غمار هذا البحر اللجي مستعينا بالله تعالى ثم بتوجيهات ثلة من العلماء المختصين في تراث الغرب الإسلامي، وهكذا استقيت مادتي العلمية المصوغة في هذا البحث من:

أ – الرحلة والمجالس العلمية والمراسلات

بالإضافة إلى الخزائن المغربية زرت بعض المكتبات خارج المغرب كالمكتبة الوطنية بمدريد التي تحفظ كثيرا من تراث الحديث والفقه الإسلامي المخطوط، ودير الأسكوريال الذي يضم في دهاليزه نفائس التراث الإسلامي، ومعهد التعاون مع العالم العربي بمدريد

أيضا الذي يتيح للباحث الاطلاع على بيليوغرافيا المخطوطات والمطبوعات العربية الأندلسية والدراسات المنجزة في تحقيق هذا التراث ودراسته، والأكاديمية الملكية للتاريخ بمدريد التي تحفظ مآت الوثائق عن إسبانيا الإسلامية، والمعهد المصري للدراسات الإسلامية في مدريد المختص في الدراسات الأندلسية الذي يتابع الجديد الصادر فيها في كل الميادين عبر مجلته.

وقد عقدت بفضل الله تعالى رحلتين إلى المعهد العالي للحضارة الإسلامية بوهران حيث التقيت مع مختصين في تراث الجزائر المخطوط وعلى رأسهم الأستاذ مختار اسكندر عضو المجلس الإسلامي الأعلى ومركز الدراسات التاريخية بالجزائر صاحب مشروع الحديث والمحدثون بالجزائر، ومع مهتمين آخرين بتراث الجزائر المخطوط الذي مازال أغلبه مبعثرا في الخزائن الخاصة في مناطق نائية من صحاري البلد وبواديه وعلى رأسهم الدكتور يحيى بو عزيز أستاذ معهد التاريخ بجامعة وهران، وفي مثل هذه المناسبات كنت أعقد جلسات علمية في الموضوع مع كافة الأساتذة المختصين والمهتمين، وممن كان الأثر له البالغ في مسيرة هذا البحث بإشاراته وتوجيهاته، فضيلة الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي الذي التقيت به في الجزائر والمغرب في غير ما مناسبة فأفادني بتجربته وتوجيهاته. وفضيلة الأستاذ الدكتور فاروق حمادة الذي بدأت تحت إشرافه اشتغالي بمدرسة الحديث بالأندلس، وفضيلة العلامة الفقيه محمد بوخبزة التطواني الذي أطلعني على عشرات المخطوطات في مكتبته العامرة وزودني بزاد وفير من المعلومات في موضوع التراث المغربي الأندلسي المخطوط والمطبوع، وفضيلة الأستاذ كمال الدين أوزدمير المهتم بالدراسات الحديثة بجامعة ساقاريا بتركيا، والذي التقيت به بالجزائر، والدكتورشامل الشاهين المختص في التراث العربي المخطوط بتركيا، الذي جالسته في دورة علمية بفاس حول منهجية التعامل مع التراث الإسلامي، والدكتور عياد الثبيتي مدير مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى بمكة المكرمة، كما جمعتني جلسة مطولة في الموضوع مع الصديق المحترم الدكتور فتحي ملكاوي المدير التنفيذي للمعهد العالي للفكر الإسلامي، كما جمعتني مناقشات علمية في الموضوع مع الأستاذ ميكلوش موراني المستشرق الألماني الباحث في مصادر الفقه المالكي بجامعة بون حين زار المغرب للمشاركة في جامعة الصحوة الإسلامية، وفضيلة الدكتور محمد مفتاح في لقاءات

علمية بمركز الدراسات الأندلسية بشفشاون، والدكتور محمد قرقزان مسؤول المكتبة وبرنامج المخطوطات بالإسيسكو، والأستاذ جمعة شيخة أستاذ الحضارة الإسلامية بجامعة تونس الذي التقيت به بشفشاون وتبادلت معه مراسلات علمية وغير هؤلاء كثير. وقد ساير فصولا من هذا البحث مادة علمية ومنهجا الإخوة الباحثون : الدكتور فريد الأنصاري، والدكتور حسن العلمي والدكتور توفيق الغلبزوري فلكل هؤلاء بعد الله تعالى أجزل شكري وامتناني.

ب - المصادر العلمية

وقد جمعت مادتي العلمية لهذا البحث بالإضافة إلى الرحلة ومجالس العلم من:

- كتب التاريخ السياسي والاجتماعي للغرب الإسلامي
- وثائق ونصوص مستخرجة من كتب التراجم والفهارس والأثبات والمعاجم المختصة.
- الدراسات والبحوث المنجزة في تراث الحديث بالغرب الإسلامي رجالا ومؤلفات ومناهج.
- الدراسات والإصدارات الببليوغرافية المختصة في تراث الغرب الإسلامي المخطوط والمطبوع الصادرة عن مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود للدراسات الإسلامية والعلوم الإنسانية بالدار البيضاء بالمغرب.
- فهارس المخطوطات في التراث الإسلامي الصادرة عن المكتبات والمعاهد المختصة.
- شروح السنة المغربية والأندلسية المخطوطة والمطبوعة .
- مصادر السنة الكبرى من جوامع ومسانيد ومصنفات .
- كتب علوم الحديث في الناسخ والمنسوخ والمختلف والتخريج والغريب والمشكل وغيرها.
- كتب اللغة ومعاجمها.
- كتب تاريخ الفقه الإسلامي ومذاهبه.

- كتب الفقه والنوازل الفقهية.

- كتب السيرة ومصادرها.

وقد مكنتني هذه الجولات ولله الحمد من توسيع مداركي العلمية ومن جمع مادة علمية غزيرة وعزيزة كان زبدتها هذا البحث حول مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع من حيث تاريخها وأعلامها ومؤلفاتها ومناهجها، كشفت فيه عن حقائق علمية جديدة وصححت بعضا مما كان سائدا في الدراسات السابقة من آراء وعقبت عليها بما أحسبه مفيدا بإذن الله.

2 – دراسة المادة العلمية ومنهج توظيفها في البحث

من هذه المصادر والرحلات والمراسلات ومجالس العلم صغت التصور العام لهذا البحث الذي قسمته إلى أربعة أبواب رئيسة:

1 – تاريخ مدرسة فقه الحديث من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري وقد قسمت هذا الباب إلى فصول خمسة:

أ – مرحلة النشأة والميلاد في القرنين الثاني والثالث الهجري .

ب – مرحلة الجمع والبناء خلال القرن الرابع الهجري.

ج – مرحلة النضج والاستواء خلال القرن الخامس الهجري.

د – مرحلة الاكتمال والتوسع خلال القرن السادس إلى منتصف السابع الهجري.

هـ – مرحلة بداية الركود والانحسار في النصف الثاني من القرن السابع وبعده.

وقد أثبتت لكل مرحلة من هذه المراحل ما طبعها من خصائص ومميزات في الرحلة ومجالس العلم وحركة التأليف، والمؤثرات الفكرية والاجتماعية والسياسية، وقد مكنتني هذه القراءة التاريخية من بسط الكلام على كثير مما كان غامضا في تاريخ المدرسة أو كان يشار إليه على استحياء في كثير من الدراسات نظرا لشح المادة العلمية، كما وضعت يدي على الظروف التي حكمت تطور المدرسة من النشأة إلى الركود، وصوبت بعضا من النظرات التي كانت تعتبر مسلمات في تاريخ مدرسة الحديث بالغرب الإسلامي إلى حدود هذه

الدراسة فيما أعلم. كحقيقة الخلاف بين الفقهاء والمحدثين في القرن الثاني الهجري بالأندلس، وموقف المرابطين من الاشتغال بفقه الحديث، وموقف الموحدين من مذهب مالك وغيرها.

2 - اعلام مدرسة فقه الحديث بالمغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري

وقد خصصت هذا الباب لتصريف المادة العلمية التي جمعتها من كتب الفهارس والتراجم والمعاجم أعمل فيها منقاش البحث منقبا عن علماء فقه الحديث بالمغرب الإسلامي معياري في ذلك الشروط التالية :

1 - أن يكون من علماء الغرب الإسلامي من القيروان إلى الأندلس

2 - أن يكون ضمن مرحلة الدراسة من القرن الثاني إلى نهاية السابع الهجري.

3 - أن يحلى بالاشتغال بفقه الحديث مدارسة أو تأليفا.

وقد اجتمع لدي ولله الحمد مادة علمية تعرف بمائة وعشرين عالما برزوا في هذا المجال وأفادوا، رتبتهم ترتيبا تاريخيا وجمعت في كل ترجمة ما اجتمع لدي من معلومات من مصادر مختلفة، ركزت فيها على ما تعلق بالاشتغال بفن فقه الحديث، رحلة ومرويات ومجالس علم ومؤلفات وإجازات وغيرها. وقد جعلت لهذا الباب مدخلا تحدثت فيه بتفصيل عن كيفية تنسيق المادة العلمية داخل المعجم وأهمية ذلك في فتح باب البحث العلمي أمام الطلبة الباحثين الراغبين في دراسة علم من أعلام هذه المدرسة.

3 - مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي من النشأة إلى نهاية القرن السابع الهجري

وقد صرفت فيه المادة العلمية التي جمعتها من فهارس المخطوطات والمطبوعات ومن خلال الاطلاع على بعض من المخطوطات في مكان وجودها، والمجلات والدوريات المختصة في تحقيق التراث ومؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي المطبوعة والمحققة، والكتب المختصة في حركة التأليف والمؤلفين وغيرها.

وهكذا رتبت المؤلفات ترتيبا تاريخيا من القرن الثاني إلى نهاية السابع الهجري. وجمعت لكل مؤلَّف ما اجتمع لدي من مادة علمية عنه فتحدثت عن اسم الكتاب وتحقيقه ونسبته إلى مؤلفه وعناية العلماء والتلاميذ به في مجالس العلم والرواية وقيمته في فقه الحديث ومنهج صاحبه فيه بلختصار، وشروحه إن كانت أو مختصراته، وإن كان مطبوعا بينت ذلك بالكلام عن محققه ودار طبعه وتاريخ ذلك وإن كان مخطوطا ذكرت نسخه وأماكن وجودها وحالتها، كل ذلك بحسب ما توفر لدي من معلومات عن كل كتاب وقد أثمر ذلك ما يلي:

- وصف لما يزيد عن مائة وعشرين مؤلفا في مختلف فنون فقه الحديث مخطوطه ومطبوعه أو مفقودة، من خلال جمع معلومات متناثرة وإشارات حائرة، ووضعها مصنفة مدققة بين أيدي الباحثين الذين يريدون الاشتغال بالدراسة والتحقيق.

- معرفة تطور حركة التأليف في فقه الحديث على مر عصر الدراسة. وهذا مكنني من معرفة الأسباب التي أدت إلى التركيز على فقه الموطأ في وقت مبكر مثلا، وتأخير الاهتمام بفقه صحيح مسلم، ومتى بدأ التأليف في أحاديث الأحكام؟ وغير ذلك من الأسئلة، كما مكنني من ضبط مسالك في التأليف ظاهرة وبارزة أفردتها بالدراسة في الباب الرابع.

- إبراز جهود علماء الغرب الإسلامي في العناية بفقه الحديث والتصنيف فيه على نحو لم يجاروا فيه.

- الكشف عن كثير من الكتب والأجزاء المخطوطة والمطبوعة والتي غمرها النسيان وطواها الحدثان.

وقد وضعت لهذا الباب أيضا مدخلا منهجيا أبسط فيه المنهج الذي سلكته في جمع مادته وترتيبها وأهميتها وكيفية البحث فيها.

4 - مسالك فقه الحديث بالغرب الإسلامي تأليفا ومنهجا

وقد مكنتني هذه الجولات في حركة التأليف والمؤلفات أن أرصد خمسة مسالك كبرى في التأليف في فقه الحديث صنفتها كالتالي :

- فقه حديث مصادر السنة الكبرى.

- التأليف في أحاديث الأحكام وتأصيل الأحكام الفقهية .
- التصنيف الموضوعي في السنة النبوية والاشتغال بفقهه.
- فقه الأفراد من الحديث
- التصنيف في علوم الدراية المعينة على الاستنباط.

وقد جمعت في كل مسلك من هذه المسالك الكبرى المؤلفات المتعلقة به، ثم اخترت من هذه المؤلفات في كل مسلك نموذجا عكفت على قراءته بتمعن وتدقيق وتنقيب لكشف أصول منهجه من حيث المبنى والمعنى، وقد راعيت في هذه المؤلفات أن تكون غير مسبوقة بالدراسة أو توجد فيها دراسات غير كافية.

وهكذا اخترت مثالا للمسلك الأول ثلاثة من أمهات كتب فقه الحديث هي:

- كتاب المنتقى لأبي الوليد الباجي في شرح الموطأ
- كتاب المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم لأبي العباس القرطبي
- كتاب بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة مالها وما عليها لابن أبي جمرة

واخترت مثالا للمسلك الثاني دراسة منهجية :

- لكتاب "أقضية الرسول" لابن الطلاع القرطبي 498هـ

واخترت مثالا للمسلك الثالث دراسة منهجية :

- لكتاب ابن دحية الكلبي "الابتهاج في أحاديث المعراج".

واخترت مثالا للمسلك الرابع دراسة منهجية :

- لكتاب القاضي عياض "بغية الرائد بما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد".

واخترت مثالا للمسلك الخامس دراسة منهجية :

- لكتاب "غريب ما في الصحيحين" للإمام الحميدي.

وقد وضعت في بداية الكلام عن منهجية كل كتاب أسباب اختياري له نموذجا للدراسة، ثم بسطت الكلام على منهجه من حيث المبنى وقواعده في استنباط المعنى والأحكام الشرعية .

وقد مكنني كل ذلك ولله الحمد من وضع اليد على قواعد مهمة جدا في فقه سنة رسول الله ﷺ تتعلق بـ :

1 – مناهج في التعامل مع لغة الحديث وغريبه.

2 – مناهج في استنباط معاني الحديث .

3 – قواعد في استنباط الأحكام الشرعية من نصوص السنة.

4 – مناهج في التعامل مع الخلاف الفقهي.

5 – مناهج في بناء الاختيارات الفقهية.

وقد ختمت هذا البحث بخاتمة ضمنتها عصارته وحصاده وذيلت كل ذلك بفهارس معينة على البحث فيه وتتبع جزئياته وتفاصيله ومصادره.

الباب الأول

مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي
من النشأة إلى نهاية ق 7 هـ
نشأتها وتطورها وخصائصها

الفصل الأول ،نهاية القرن الثاني والقرن الثالث الهجري

I - مرحلة الميلاد والنشأة

1- جذور المدرسة في القرن الثاني الهجري

إن الصلات العلمية بين أقطار العالم الإسلامي المفتوحة إبان القرن الأول والثاني وبداية الثالث الهجري كانت غزيرة وقوية، إذ أقبل الناس على دراسة القرآن والسنة بفهم معانيها والاستنباط منها، ووضع قواعد الفقه والأصول واللغة، وكانت المذاهب الفقهية تعيش في هذا الوقت فترة زهورها، والمدارس الفكرية والكلامية تعقد مجالسها في بغداد ودمشق، والمحدثون يشتغلون بالرحلة لجمع الحديث من أفواه الرجال فيؤلفون منها الصحاح والمسانيد والمصنفات.

في هذا الجو العلمي كان الإمام مالك عليه رحمة الله يعقد مجالس العلم بمدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، مفرقا بين مجالس المسائل ومجالس الحديث، ويفد إليه الطلبة من المشرق والمغرب ينهلون من علمه ويعودون بالزاد الوفير من الفقه والحديث إلى بلدانهم ينشرون بها أحكام الشريعة ويجيبون عما يمليه عليهم واقعهم من قضايا ومسائل مختلفة المشارب والسمات.

وكان الإمام مالك رحمه الله حين يقصده طلبة العلم يرسل الجارية تسألهم عن بغيتهم، فإن هم أرادوا المسائل خرج إليهم فأفتاهم، وإن هم أرادوا الحديث قال لهم اجلسوا، ودخل مغسلته فاغتسل وتطيب، ولبس ثيابا جددا ولبس ساجة، وتعمم وتلقى له المنصة فيخرج إليهم وقد لبس وتطيب وعليه الخشوع، ويوضع عود فلا يزال يبخر حتى يفرغ من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وكان الإمام مالك يوجه طلبته إلى رواية الحديث دون الإكثار منه، مع التفقه فيه. وفي هذا يقول لابني أخته "أراكما تحبان هذا الشأن -جمع الحديث وسماعه- وتطلبانه؟ قالا : نعم، قال:"فإن أحببتما أن تنتفعا به وينفع الله بكما فأقلا منه وتفقها"[1].

---

[1] ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج1، ص 124 .

وكان رحمه الله لا يدارس في المجلس الواحد إلا الحديث والحديثين حرصا منه على ربط الرواية بالفقه، وكان كما قال سفيان بن عينية : "لا يبلغ من الحديث إلا صحيحا ولا يحدث إلا عن ثقات الناس"[1].

وقد جلس إلى الإمام مالك ثلة من علماء إفريقية والأندلس إبان القرن الثاني الهجري وأشهرهـم :

أبو الحسن علي بن زياد التونسي الثقة الحافظ المرجوع إليه في الفتوى الجـامع بـين العلم والورع، سمع من مالك والليث والثوري وهو أول من أدخل الموطأ إلى المغرب، ومنه سمع البهلول بن راشد وأسد بن الفرات وسحنون وجماعة، وتوفي سنة 183 هـ[2].

وأبو عبد الله بن زياد بن عبد الرحمان القرطبي المعروف بشبطون فقيه الأندلس، سمع الموطأ من مالك وهو الذي قالت فيه التراجم :"هو أول من أدخل الموطأ متفقها بالسماع إلى الأندلس وعنه أخذ يحيى بن يحيى الليثي وغيره مات سنة 193هـ[3] .

وأبو محمد غازي بن قيس الأموي القرطبي، الذي وصفته التراجم بالفقيه المحدث، سمع من مالك الموطأ ومن ابن جريج والأوزاعي، وروى عن عبد الملك بن حبيب وأصبغ بن خليل ت195هـ[4] وغيرهم.

أ - اتجاهان في مدرسة الإمام مالك

وقد نبغ من مجالس مالك وهو يفرق بين المسائل والحديث، تياران في مدرسـته بعـد وفاته رحمه الله فقد وجد من تلاميذه من حفظ الرأي والمسائل واشتغل بهما وخير من يمثل هذا الاتجاه تلميذه ابن القاسم ت 191هـ ومنهم من اشتغل بالحديث وفقهه بمنهج الإمام رحمه الله أي التقليل من الرواية حتى يتم التفقه فيها، وخير من يمثل هذا الاتجاه تلميذه أبو عبد الله بن وهب ت 197هـ . وقد مثل هذان العلمان مذهب مالـك في مصـر بعـد أن

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج1، ص 129 .

(2) شجرة النور الزكية : محمد بن مخلوف، ص 60 .

(3) شجرة النور الزكية : محمد بن مخلوف، ص 63، انظر ترجمة مفصلة لزياد عند ابن حارث الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس حيث ذكر هناك أنه أول من دخل الأندلس بالفقه والحلال والحرام، الترجمة 104، ص91.

(4) شجرة النور الزكية : محمد بن مخلوف، ص 64.

انتقلا إليها من مجالس علم مالك بالمدينة، ولئن كان مذهب مالك رحمه الله قد انتشر نهاية القرن الثاني الهجري باليمن وبلاد العراق، فقد أخذ طريقه إلى الغرب الإسلامي من مصر.

وقد وجدنا أثرا لهذين الاتجاهين في مدرسة مالك (اتجاه الأثر، واتجاه الرأي والمسائل) في أصول نشأة مدرسة فقه الحديث بهذه البلاد، وقد كان للإتجاه الأول خصوصا الأثر البارز في نشأة مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي، نستمد ذلك من مجموعة من النصوص التي وقفنا عليها في كتب تراجم أعلام المالكية.

فقد كان الراحلون من المغاربة إلى علماء المذهب في مصر يختارون مجالس الرأي أو مجالس الحديث كما كان الأمر على عهد مالك رحمه الله، قال القاضي عياض:"جمع أسد بن الفرات علم المدينة والعراق، قال سليمان بن خالد لما سمع أسد الموطأ عن مالك قال له: زدني علما. قال: حسبك ما للناس، وكان مالك إذا تكلم بمسألة كتبها أصحابه، غير أن أسدا رأى أن الأمر يطول، فرحل إلى العراق، قال"فلما أتيت الكوفة فأتيت أبا يوسف وجدته جالسا ومعه شاب وهو يملي عليه مسألة، فلما فرغ منها قال: ليت شعري ما يقول مالك فيها؟ قلت كذا وكذا"وهذا الشاب هو محمد بن الحسن.

قال سليمان بن خالد: إن أسدا لما دخل مصر اجتمع مع عبد الله بن وهب فسأله عن مسألة فأجابه بالرواية، فأراد أن يدخل عليه فقال له: حسبك أنا أدينا إليك الرواية. فرجع إلى ابن القاسم فسأله فأجابه فأدخل عليه فأجابه حتى انقطع أسد في السؤال، فكان يسأله كل يوم حتى دون عنه ستين كتابا[1].

فانظر من خلال هذا النص كيف تشكل الاتجاهان في مدرسة مالك في الديار المصرية التي قوي فيها المذهب وانتشر حتى صار أقوى من الموطن الذي نشأ فيه.

وقد انتقل هذان الاتجاهان إلى القيروان بوابة الغرب الإسلامي وأشهر مراكزه العلمية نهاية القرن الثاني الهجري. فقد غمر مذهب مالك هذا المركز لأنه رحل منها أكثر من ثلاثين رجلا كلهم لقي مالك بن أنس وسمع منه وإن كان الفقه والفتيا كان في القليل

---

[1] ترتيب المدارك: القاضي عياض، ج3، ص 297.

منهم[1]. وهذا العدد من الراحلين إلى الإمام مالك تلقوا عنه العلم بمنهجي الأثر والرأي وعادوا إلى القيروان، فكان لكل اتجاه أعلامه، نلمس من خلال النصوص تدافعا بينهم، ولكن اتجاه الأثر كان أثبت وأرسخ، كما يظهر من خلال النص الذي احتفظ لنا به القاضي أبو الفضل عياض في ترتيب المدارك وهو يحدثنا عن عودة أسد بن الفرات إلى القيروان من رحلته إلى المشرق، قال رحمه الله "فلما عرض إنتاجه هناك، قال أبو إسحاق: حصلت لأسد بتلك الكتب في القيروان رئاسة، وقال غيره وأنكر عليه الناس إذ جاء بهذه الكتب وقالوا جئتنا بـ أخال وأظن وأحسب وتركت الآثار وما عليه السلف"[2].

"وحيث إن سحنون كان قد تمكن من دراسة الموطأ على تلاميذ مالك الذين لقوه وأخذوا عنه تفقها كعلي بن زياد وابن أبي حسان وابن غانم وغيرهم، فقد طلب من أسد ابن الفرات أسديته فمنعه منها، ولكنه تلطف حتى وصلت إليه وكان هدفه من ذلك أن يقرأها بواسطة منهج أهل الأثر، فرحل بها توا إلى مصر فزامل ابن وهب لترسيخ منهجه في الفقه، وسأل ابن القاسم عن كثير من آرائه الواردة في مدونته وكان سؤاله له سؤال فقيه في موطأ مالك ومذهبه، قال ابن الحارث "رحل سحنون إلى ابن القاسم وقد تفقه في علم مالك فكاشف ابن القاسم عن هذه الكتب مكاشفة فقيه يفهم فهذبها مع سحنون"[3].

"ونظر فيها سحنون نظرا آخر فهذبها وبوبها ودونها وألحق بها من خلال كبار أصحاب مالك ما اختار ذكره وذيل أبوابها بالحديث والأثر إلا كتبا بقيت على أصل اختلاطها في السماع، فهذه هي كتب سحنون المدونة والمختلطة[4].

وقد نسيت الأسدية بعد دخول سحنون إلى إفريقية بعلمه وكتبه فلم يعد بعد لها ذكر، لكن بعض تلاميذ سحنون اشتغلوا بعده بكتبه خلافا لمنهجه الذي رسمه، والذي كان يقرأ به فقه الفروع في ضوء الدليل من السنة وآثار السلف كما سبق أن رأينا. فأصبحت المدونة والمختلطة مدار تأليف علماء الغرب الإسلامي فاختصرها مختصروهم وشرحها شراحهم وكانت بها مناظراتهم ومذكراتهم، الشيء الذي أثار حفيظة أهل الحديث فكان رد فعلهم

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ص 51 .
(2) نفسه : ج3، ص 298 .
(3) نفسه : ج3، ص 298 .
(4) نفسه : ج3، ص 199 .

إحراق مدونة سحنون، كما فعل عباس الفارسي الذي قال فيه القاضي عياض "وكان عباس هذا محدثا يبغض أهل الفقه والرأي، ويقع في أسد وابن القاسم"[1].

وهكذا كانت النشأة الأولى لبوادر مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي بين أحضان المذهب المالكي عن طريق اتجاه أهل الأثر فيه.

ويستفاد من خلال هذه النصوص أن التدافع الفكري بين اتجاهي مدرسة مالك في مصر والقيروان دليل على وجودهما مستقلين وإن كانا يخرجان من مشكاة واحدة.

ب – مدرسة مالك بالأندلس خلال نهاية القرن الثاني الهجري وبداية الثالث:

"منذ دخل الإسلام الأندلس وأهلها على مذهب الأوزاعي إلى أن رحل طلبتها إلى الحجاز، وعادوا بمذهب مالك ينشرونه في بلادهم وفي مقدمة هؤلاء، زياد بن عبد الرحمن المعروف بشبطون المتوفي عام 193 هـ الذي يذكر الحميدي أنه أول من أدخل مذهب مالك إلى الأندلس، قرعوس بن العباس القرطبي ت 220هـ والغازي قيس ت 199هـ وأبو عبد الله بن سعيد بن بشير بن شراحيل ت 198هـ ويحيى بن يحيى الليثي ت 234 هـ وأبو محمد عيسى بن دينار القرطبي ت212هـ فجاءوا بعلم مالك، وأبانوا للناس فضله، واقتداء الأمة به وأخذ به الأمير هشام بن عبد الرحمن بن معاوية وأمر الناس باتباعه وصير القضاء والفتيا عليه وذلك سنة 170هـ"[2].

فقد تبنى كثير من الراحلين إلى المشرق اتجاه الأثر في مدرسة مالك ومالوا إليه فقد وجدنا النص على ذلك صريحا في تراجمهم، إذ كان أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمن القرطبي المعروف بشبطون ت 193هـ أول من أدخل الموطأ متفقها بالسماع إلى الأندلس[3] وإن كان الموطأ دخل الأندلس قبله ولكن صنيع شبطون تميز بفقه الموطأ.

وقال الضبي في عيسى بن دينار الغافقي الطليطلي "فقيه الأندلس في عصره وكان أفقه من يحيى على جلالة قدر يحيى وعظمته... كان يعجبه ترك الرأي والأخذ بالحديث،

---

(1) نفسه:ج3، ص301.
(2) تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي : عمر الجيدي، ص24.
(3) الشجرة : ابن مخلوف، ص 63 .

وكان قد أجمع في آخر أيامه على أن يدع الفتيا بالرأي ويحمل الناس على ما رواه من الحديث في كتب ابن وهب وغيره حتى أعجلته المنية عن ذلك"[1].

وقد لزم الإمام يحيى بن يحيى الليثي مالكا مرتين وقدم إلى الأندلس بعلم كثير فعادت الفتيا إليه بعد ابن دينار، وقد شهر عنه كما ذكر ابن الفرضي "أنه خالف رأي مالك في القنوت في الصبح لحديث عن رسول الله ﷺ سمعه من الليث بن سعد، وترك رأي مالك في اليمين مع الشاهد، وأخذ بقول الليث في ذلك بإيجاب شاهدين، وقد انصرف إلى الأندلس فكان إمام وقته"[2].

وإذا كان الإمام سحنون قد ركز اتجاه أهل الأثر في مدرسة مالك بالقيروان فإن ابنه أبا عبد الله محمد بن سحنون شيخ الإسلام وعلم الأعلام، قد دخل الأندلس حاملا لواء هذا الاتجاه فاشتغل بالحديث تأليفا ودارسة، قال القاضي عياض "وقد غلب على ابن سحنون الفقه والمناظرة وكان يحسن الحجة والذب عن السنة والمذهب"[3]. وقال خالد بن سعد في ثابت القرطبي:"كان رجلا مذهبه الميل إلى الحديث"[4].

إن استقراء هذه النصوص وغيرها مما حفلت به كتب التراجم يجلي بوضوح ظهور اتجاهين في التعامل مع مذهب مالك وكتاب الموطأ وهذان الاتجاهان ترسخا في الغرب الإسلامي خلال هذه المرحلة (ق 2-3 هـ) واستمرا في البروز والظهور بعد ذلك فيما استقبل من قرون، وقد أثر اتجاه الأثر بشكل كبير في نشأة مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي في مركزيه آنذاك القيروان و قرطبة.

2- رحلة محمد بن وضاح ويقي بن مخلد وأثرها في نشأة مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي

نعترف أن الأندلس صارت دار حديث بمحمد بن وضاح وبقي بن مخلد، لكن هذا الذي شاع على ألسنة الباحثين واستفاض في كتاباتهم، غمط كثيراً من السابقين حقهم

---

(1) بغية الملتمس : الضبي، ج2، ص525، وتاريخ علماء الأندلس : لابن الفرضي، ج2، ص556.
(2) الشجرة : ابن مخلوف، ص 63 .
(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج4، ص204.
(4) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : ابن حارث الخشني، الترجمة رقم 64، ص67.

وطمس أثرهم وجعل كل من اتجه إلى التاريخ لحركة الحديث لا يلتفت إلى من كان قبلهما و لا يكاد يبين جهود غيرهما.

وقد استمدت شهرة بقي بن مخلد وابن وضاح وقودها من أمرين:

1 – المادة الحديثية الجديدة والغزيرة التي أدخلاها إلى الأندلس.

2 – تعرضهما للنقد والتجريح من طرف أهل البلد، وقد كتبت المصادر عن ذلك وأسهبت في وصفه.

ولعل صدى هذا التدافع هو الذي جعل الدارسين يقولون إن الأندلس قبلهما لم تكن دار حديث، ولو كانت كذلك لما وقع ما وقع من خلاف بين الفقهاء والمحدثين.

وحتى الدراسات التي تذهب إلى أن الأندلس عرفت الحديث قبلهما أغفلت أعلام الحديث بالغرب الإسلامي الذين تبنوا اتجاه الأثر في مدرسة مالك، واكتفوا بالقول أن الحديث دخل مع أعلام من المشارقة كمعاوية بن صالح الحضرمي، وداود بن جعفر الصغير، وحبيب بن الوليد، وصعصعة بن سلام، وغيرهم وأن علماء الأندلس وطلبتها لم يجمعوا علم هؤلاء، وساقوا اعتراف ابن وضاح بهذا ليحيى بن معين حين سأله هل جمعتم حديث معاوية بن صالح؟ فقال: لا، فقال ما منعكم من ذلك؟ قال ابن وضاح: قدم بلدا لم يكن أهله يومئذ أهل علم، قال ابن معين: أضعتم والله علما عظيما[1]. والقارئ لهذا النص يكاد يجزم أن البلد لم تعرف محدثا واخدا تلقف هذا العلم وصانه، والواقع أن أهل الأندلس جمعوا حديث هؤلاء وإن كان ابن وضاح لم يتمكن من ذلك، فقد قال زيد بن الحباب "دخلت الأندلس وكتبت عن معاوية بن صالح[2] وقال الخشني متحدثا عن قدوم معاوية بن صالح إلى الأندلس": وفي سفرته تلك كتب عنه وجوه أهل العلم"[3].

(1) قضاة قرطبة : الخشني، ص 50 وما بعدها .

(2) المصدر نفسه، ص 52 .

(3) المصدر نفسه، ص 53 . وقد ذكر ابن حارث الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس أن معاوية بن صالح الحضرمي الحمصي تولى القضاء مدة طويلة بالأندلس أيام الإمام عبد الرحمان، وتداول هذه الخطة مع القاضي عمر بن شرحيل سنة بسنة إلى أن توفي بالأندلس رحمه الله سنة 158 هـ، انظر الترجمة رقم 231، ص 185 وما بعدها.

وإذا أضفنا إلى هذا ما تحدثنا عنه في كلامنا عن دخول اتجاه الأثر في مدرسة مالك إلى القيروان والأندلس، علمنا أن البلد كانت دار حديث قبل بقي وابن وضاح مع خلاف في المنهج كما سنوضح.

فما هو الجديد في رحلة ابن وضاح وبقي؟؟ وما هو أثر ذلك في نشأة مدرسة فقه الحديث؟

وللجواب نقول : إذا كان علماء اتجاه الأثر في مدرسة مالك اقتصروا على ما روي عن مالك بفعل الصلات العلمية التي ربطت أغلب الراحلين إلى المشرق بالمدينة فقد تميزت رحلة الرجلين (بقي وابن وضاح) بما يلي :

1 – استمداد الحديث من مصادر أخرى اشتغلت بأدق علومه كالجرح والتعديل وتدوين الحديث، فقد أخذ ابن وضاح في رحلته الأولى سنة 228 هجرية عن أحمد بن حنبل، ويحيى بن معين، وسعيد بن منصور، وغيرهم حيث أربى عدد شيوخه عن المائة والسبعين، وأنه سمع في رحلته الثانية بإفريقية، من سحنون بن سعيد، وعوف بن يوسف، وسعيد بن عبدوس في جماعة كثيرة من البغداديين والمكيين والشاميين والمصريين والقرويين[1].

وأخذ بقي بن مخلد عن جماعة من أئمة المحدثين وكبار المسندين وعلى رأسهم أحمد بن حنبل وابن أبي شيبة، وسمع بإفريقية عن سحنون بن سعيد وعون بن يوسف وغيرهم، حتى وصل عدد شيوخه إلى مائتين وأربع وثمانين رجلا. وقد أفرد لهم أستاذنا الدكتور نوري معمر حفظه الله مصنفاً خاصا سماه معجم شيوخ عبد الرحمن بقي بن مخلد صدر عن مطبعة الهداية بتطوان عام 1996 فأجاد فيه وأفاد.

2 – صياغة جديدة لفقه الحديث بفعل إدخال مصادر جديدة في الحديث إلى الأندلس كمصنف ابن أبي شيبة، وهذا أثر في مصادر الفتوى حيث انتقلت من اعتماد مصدر واحد وهو موطأ مالك وشروحه وأقوال تلاميذه إلى التخير من مصادر عدة، قال ابن بشكوال في بقي بن مخلد "وكان متخيرا لا يقلد أحدا وكان ذا خاصة من أحمد بن حنبل وجاريا على

---

[1] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص : 651، البغية : الضبي، ص : 504.

مضمار أبي عبد الله البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري وأبي عبد الرحمن النسائي عليهم رحمة الله"[1].

ولكن اختياره هذا لم يمنعه من الأخذ بمذهب مالك والإفتاء به بل والبراعة في استحضار الفتوى من مصادره، فقد قال فيه ابنه أحمد "كان رحمه الله لا يتعدى مذهب مالك رحمه الله إلى غيره ولا يخالف أصحابه فيه، وقد يمكن أن يكون هذا منه في حين الشورى وعند مقاطع الأحكام، إذ كان بقي يعلم أن الأحكام تجري على مذهب مالك رحمه الله، وأما مذهب بقي الذي كان يتقلده، فالحديث والنظر لا يقلد أحدا من أهل العلم ما يظهر له الحق في غيره[2].

3 – حقيقة الخلاف بين المحدثين والفقهاء بالأندلس بعد عودتهما وأثر ذلك في مدرسة فقه الحديث

إن الذي يعتقد أن الأندلس لم تكن دار حديث قبل هذين العلمين –والذي أكدنا خلافه فيما سبق– يصف أهل الأندلس بالجمود على الاشتغال بفقه الفروع وعقد الشروط على مذهب مالك، وأن علم الحديث لم يكن من شأنهم ولا كانوا يدرسونه كما ذكر ابن الفرضي[3]. ولذلك كان هذا الصراع بين فقهاء الفروع وهؤلاء الذين أدخلوا الحديث إلى الأندلس لأول مرة.

وهذا الكلام وإن كان فيه قدر كبير من الصحة إلا أنه يحتوي على كثير من المبالغة في نفي الاشتغال بالحديث.

فقد كان أهل الأندلس مشتغلين بالفتوى في الفروع على رأي مالك ولكنهم اشتغلوا بالأثر والحديث إلى جانب ذلك، وقد أكدنا بالنصوص وجود الاتجاهين معا. وسيظهر ذلك أكثر حينما سنرصد حركة التأليف في الحديث وعلومه قبل بقي وابن وضاح.

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص : 117.

(2) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : ابن حارث الخشني، الترجمة رقم 58 ص 149 وما بعدها. وهناك ذكر مناظرة بين بقي وبعض فقهاء المالكية حيث خالفهم في الفتوى ودلهم على مصدرها في المدونة، من حفظه وقت الطلب بالمشرق.

(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج1، ص 171.

فحين أدخل ابن وضاح وبقي ابن مخلد المادة الحديثية التي قدما بها من رحلتهما المشرقية وجدا الاتجاهين قد ترسخ منهجهما كما ذكرنا في الفتيا ومجالس العلم والرواية وغيرها.

فلم يكن الخلاف إذا بين فقهاء وفروع ومحدثين فقط لغياب الاشتغال بالحديث كما اشتهر، وإنما كان بين منهجين في التعامل مع الحديث سادا الأندلس آنذاك وتوضيح ذلك في التالي:

قال ابن الفرضي : "في حكاية النازلة الواقعة بين علماء المالكية بالأندلس وبقي بن مخلد "وأنكر عليه أصحابه الأندلسيون عبد الله بن خالد ومحمد بن الحارث وأبو زيد ما أدخله من كتب الاختلاف وغرائب الحديث وأغروا به السلطان وأخافوه به[1]. وقال المقري في النفح "فلما دخل بقي بن مخلد الأندلس بمصنف ابن أبي شيبة وقرئ عليه أنكر جماعة من أهل الرأي ما فيه من الخلاف واستبشعوه وقام جماعة من العامة عليه، ومنعوه من قراءته فاستحضره الأمير محمد وإياهم وتصفح الكتاب جزءا جزءا حتى أتى على آخره، ثم قال لخازن كتبه هذا الكتاب لا تستغني خزائننا عنه فانظر في نسخه لنا، وقال لبقي انشر علمك وارو ما عندك، ونهاهم أن يتعرضوا له"[2]. وقد نقل ابن حارث الخشني صورا من مناظرة بين بقي بن مخلد وأصبغ بن خليل في قضية رفع اليدين في الصلاة، ونقل صورا من خلط أصبغ واحتجاجه بما لا يحتج به، مما يدل على حضور آراء بقي في مجالس العلم بعد إذن السلطان.

---

(1) نفسه : ج1، ص 119 وما بعدها - أخبار الفقهاء والمحدثين : الترجمة رقم 58، ص 157 و158 : وقال ابن حارث الخشني في ترجمة بقي بن مخلد : "وكانت لبقي بن مخلد مع من كان في وقته من أهل العلم بقرطبة حادثة غراء ونازلة شنعاء طار ذكرها في الآفاق تحدثت بها في الأمصار، وذلك أنهم سعوا في حتفه وحرصوا على سفك دمه أنفة منهم لما أدخله عندهم من الروايات المخالفة لرأيهم ولما استعمله من المذاهب المضادة لمذاهبهم فألبوا كبرا وعقدوا الشهادات وأوقعوا البيانات" ثم ذكر صورا من استظهارهم له إلى أن قال : "وكان عند الخليفة محمد رحمه الله من كمال الفطنة وصحة النظر ومن جودة الإدراك ما يكون عند مثله من الأئمة المهديين، فلما اشتد الأمر على بقي رفع هاشم ابن عبد العزيز إلى الخليفة محمد رحمه الله كتاب الرسالة من كتب محمد بن إدريس الشافعي ويقال مصنف ابن أبي شيبة وقال له : "على ما في هذا الكتاب يريد القوم قتل بقي ابن مخلد ؟ فلما تصفحه الخليفة رحمه الله امتعض لبقي أشد امتعاض وعزل عمر بن عبد الله قاضي الجماعة واظهر فضل بقي ورفع من قدره وعرف بحقه وأخسأ القائمين عليه واستخف احلامهم وازرى على عقولهم وصار كل من شهد عليه إلى الاعتذار إليه.

(2) نفح الطيب : المقري، ج 2، ص : 519.

قال ابن الفرضي "ثم إن الله بمنه وفضله أظهره عليهم وخصه منهم فنشر حديثه وأقرأ الناس روايته" وقال قبل ذلك "وبقي بن مخلد ملأ الأندلس حديثا ورواية"[1].

وينقل القاضي عياض وهو يحكي صورا من هذا الخلاف عن الفقيه المالكي أصبغ بن خليل القرطبي كلاما صادرا عن تعصب أعمى قال فيه "لأن يكون في تابوتي رأس خنزير أحب إلي من أن يكون فيه مسند ابن أبي شيبة"[2] مع العلم أنه كتاب جمع أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم

وإذا علمنا أن اتجاه الأثر في مدرسة مالك كان يميل –عملا بتوجيهات الإمام مالك رحمه الله– إلى الإقلال من الرواية حتى تُفْقَهَ فإننا نستنتج من كل ذلك ما يلي:

أ – ألف فقهاء الفروع في مدرسة مالك نبد الخلاف والابتعاد عن تعدد الآراء والاقتصار على ما أفتى به مالك وتلاميذه، وكان ذلك في نظرهم أساس تماسك المجتمع الإسلامي في الأندلس والذي كانت تحرص عليه الخلافة الأموية بعد انفصالها عن المشرق لذلك اتجهوا إلى السلطان مباشرة لتحكيمه في رواج مصادر أخرى للحديث والفقه تتضمن آراء وخلافات ومذاهب، يؤيد هذا قول ابن الفرضي "أنكر جماعة من أهل الرأي ما فيه من الخلاف واستبشعوه" إلى حد التعصب كما رأينا في موقف أصبغ بن خليل.

ب – كان مذهب اتجاه الأثر في مدرسة مالك بالأندلس الإقلال من الرواية إلى أن تُفْقَه وهذا منهج يخالف منهج بقي الذي "ملأ الأندلس حديثا ورواية" كما قال ابن الفرضي.

فقد خشي أهل هذا الاتجاه من المحدثين أن يضل الناس بكثرة الرواية دون الفقه، وقد كان مؤسس هذا الاتجاه عبد الله بن وهب بمصر يقول "لولا أن الله أنقذني بمالك والليث لضللت فقيل له كيف ذلك ؟ قال أكثرت من الحديث فحيرني فكنت أعرض ذلك على مالك والليث فيقولان لي خذ هذا ودع هذا"[3].

---

[1] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص : 169 وما بعدها.
[2] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 4، ص : 252.
[3] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 2، ص : 427.

وهذا الاختلاف بين المنهجين كان سببا في الخلاف الذي بين بقي وعلماء المالكية من الاتجاه الحديثي الأثري، وعليه فإن الخلاف لم يكن بين المحدثين وفقهاء الفـروع فقـط كمـا تصوره كثير من الدراسات التي استنتجت من ذلك أن الأندلس لم تكن دار حديث، وإنما كان أيضا بين منهجين في التعامل مع الحديث إلتقيا في الأندلس وتلاقحا.

أحدهما موجود منتشر بالأندلس وهو اتجاه الأثر في مدرسة مالك له اتباعه وأعلامه. والذي يميل إلى التقليل من الرواية والإكثار من الفقه.

والثاني طارئ جديد وهو اتجاه الحديث الذي بدأ بعودة بقي وابن وضاح من رحلتهما. والذي ينشر الرواية على نطاق واسع بغيرشرط الفقه.

ج – أثر هذا التلاقح في نشأة مدرسة فقه الحديث

بعد تدخل الخليفة محمد انطلق بقي في نشر معارفه الحديثية بعقد المجالس، والصحيح أن نقول إنه وصاحبه محمد بن وضاح أسسا لاتجاه الحديث المتحرر من المذهبية والذي مال إليه كثير من العلماء بعدهما بعد أن كان جل المشتغلين بالحـديث مـن أهـل الأنـدلس مرتبطين بمذهب مالك، فقد كان بقي "متخيرا لا يقلد أحدا وكان ذا خاصة من أحمـد بـن حنبل وجاريا على مضمار

أبي عبد الله البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري وأبي عبد الرحمان النسائي عليهم رحمة الله"[1].

وكان قاسم بن محمد بن قاسم بن سيار البياني ت 278 هـ يذهب مـذهب الحجـة والنظر في هذا العصر وهو من أعلام المحدثين[2] وله كتاب في الرد على المقلدين[3]. وقال

---

(1) بغية الملتمس : الضبي، ص 301.

(2) (3) - تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 599-600.

- أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : الترجمة رقم 411، ص 301، أورد ابن الحارث الخشني صورة من مناظرة بين قاسم بن سيار وبعض فقهاء المالكية، ظهر فيها ميل قاسم إلى الاحتجاج بالسنة ونبذ التأويل بلا دليل، قال : "سمعت جماعة من أصحاب قاسم منهم محمد بن محمد بن لبابة يقول : "سمعت قاسم بن محمد يقول : قال لي المزني "من أين لك قال مالك : من لمس لشهوة إن وضوءه منتقض ومن لمس لغير شهوة وضوءه غير منتقض؟... قال : فقلت : "أما من لمس بشهوة فظاهر القرآن، قال الله عز وجل : أو لا مستم النساء" وأما من مس لغير شهوة فسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قال المزني : وأين السنة في ذلك، فقلت له : "حديث عائشة إذ قامت من الليل فوضعت يديها على قدميه، وتمادى في سجوده. دل ذلك على ان الملامس لغير شهوة وضوءه غير منتقض، قال المزني : ...فانني اقول انه كان على قدميه حائل من ثوب او غيره، قد تقول دخلت الدار إذا قربت من دخولها" قال قاسم : فقلت له : ليس تؤخذ سنن رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمجازات. يديها على قدميه دون حائل حتى يثبت الحائل.

فيه الذهبي "شيخ الفقهاء والمحدثين بالأندلس مع بقي وابن وضاح لازم بن عبد الحكم حتى برع في الفقه وصار إماما مجتهدا لا يقلد أحدا... ولم يكن بالأندلس مثله في حسن النظر والبصر بالحجة"[1].

ولعل الأمير محمد استعان برأيه حينما رخص لبقي في نشر الحديث بالأندلس فقد كان بن سيار هذا بالإضافة إلى بلوغه درجة الاجتهاد، يلي وثائق الأمير محمد طول أيامه[2].

وبلغ في درجة حكمته أن سأله أحمد بن خالد قائلا أراك تفتي الناس بما لا تعتقد وهذا لا يحل لك، قال إنما سألوني عن مذهب جرى في البلد فأفتيتهم، ولو سألوني عن مذهبي أخبرتهم"[3].

والعباس القيرواني الفارسي المحدث الذي أحرق بنفسه المدونة وكتب الرأي على مرأى ومسمع من الناس في وسط القيروان أوائل القرن الثالث الهجري حتى أدبه أسد بن الفرات ت 213هـعلى صنيعه وكان يقع في ابن القاسم وأضرابه من فقهاء الفروع" [4].

وقد أسهم التدافع الذي ذكرنا بين المنهجيين في خلق منهج جديد في التأليف يجمع بين الرواية والدراية، فقد استوعب بقي بن مخلد مناهج التأليف المشرقية وخاصة منها منهج الإمام أحمد في مسنده وابن أبي شيبة في مصنفه، فصاغ من كل ذلك مصنفه الكبير الذي رتبه على أسماء الصحابة والذي روى فيه عن ألف وثلاثمائة من الصحابة، ثم رتب حديث كل صحابي على أسماء الفقه وأبواب الأحكام فهو مصنف ومسند، وليست هذه الرتبة لأحد قبله مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتفاله فيه بالحديث، وجودة شيوخه وقد ذكر هذا الكلام كل من ترجم لبقي كالضبي في البغية والحميدي في الجذوة.

وقد أفاد علماء الحديث في مدرسة مالك من هذه المادة العلمية الغزيرة التي دخلت الأندلس بسبب رحلة ابن وضاح وابن مخلد، فوسعوا مداركهم الحديثية ورسخوا مبادئهم في اعتماد الأثر وتأصيل آراء المدرسة المالكية بالحجة والدليل، وسنجد أثر ذلك في حركة التأليف في فقه الحديث خلال القرنين الرابع والخامس وما بعدهما.

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 2، ص : 648.
(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 399.
(3) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص : 143.

4 – حركة التأليف في فقه الحديث سماتها وخصائصها خلال القرنين الثاني والثالث الهجري

خلال مرحلة النشأة أنتج علماء الغرب الإسلامي كتبا ومؤلفات عكست التيارات الكبرى التي أثرت في نشأة المدرسة وقد تنوعت حسب تصنفها إلى ما يلي :

- كتب في فقه الفروع على مذهب مالك مختلطة بالحديث
- كتب في فقه الموطأ جمعت بين الحديث والمسائل
- كتب في تأصيل فتاوى مذهب مالك
- كتب في الحديث وعلومه معينة على الاستنباط

أ –كتب في فقه الفروع على مذهب مالك مختلطة بالحديث

كالأسدية والمدونة والمختلطة وقد جمعت هذا المؤلف أطراف الفقه المالكي أصولا وفروعا. واشتغل الناس بها فكانت عمدة القضاء والإفتاء بالقيروان وقرطبة "ولعل أي كتاب من كتب المذهب لم يحظ بمثل ما حظيت به المدونة، فلقد افتتن الناس بها افتتانا، وحفظوها استظهروها على كبر حجمها وأكثروا من شروحها والتعليق عليها واختصارها فكثرت نسخها وتطايرت شرقا وغربا واهتبل الناس بها عامة وخاصة، وشرحوا غريبها ونبهوا على مشكلاتها، ويظهر أن منسقها سحنون كان معجبا بها، لذلك رأيناه يوصي طلابه بالاعتناء بها والاعتماد عليها ويقول عليكم بالمدونة فإنها كلام رجل صالح وروايته"[1].

ولم تكن المدونة لتخلو من الاستشهاد بنصوص السنة وإعمالها في الاستنباط، خاصة وأن أساسها هو موطأ مالك وإن كان موضوعها فقه الفروع على مذهبه.

ب – كتب في فقه الموطأ جمعت بين الحديث والمسائل

وقد كانت المؤلفات التي تركها علماء هذه المرحلة مرتبطة بالموطأ لم ينفصل فيها الحديث عن الفقه والمسائل فألف عبد الملك بن حبيب كتاب الواضحة الذي قال فيه الضبي "وله في الفقه كتاب كبير سمي بالواضحة في الحديث والمسائل على أبواب الفقه"[2].

---

(1) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي : عمر الجيدي، ص : 177.
(2) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص : 490.

قل ابن خير واصفا محتوى الكتاب "كتاب شرح الحديث لعبد الملك بن حبيب رحمه الله ... وهو عشرة أجزاء الأول منها شرح الموطأ والثاني شرح جامع الموطأ والجزء الثالث ابتدأ فيه شرح حديث النبي ﷺ ثم ذكر على هذا النحو أحاديث الصحابة والتابعين وختم كتب الشرح وهو العاشر منها بكتاب سماه طبقات العلماء وشرح من زن منهم بالأهواء وهو كتاب صغير"[1] وألف أبو عبد الله محمد ابن سحنون الإمام ت 256 هـ تفسير الموطأ في أربعة أجزاء، والكتب التي رد فيها على الشاميين وأهل العراق[2] وألف يحيى بن إبراهيم بن مزين ت 259 هـ كتابا حسنا في تفسير الموطأ[3].

ج – كتب في تأصيل فتاوى مذهب مالك

بعد انتشار الحديث بالأندلس من مصادر مختلفة بعد عودة بقي وابن وضاح، نشطت مجالس الإفتاء والمناظرة فكان الإحتكام في الغالب للحجة والدليل من السنة، وهذا الأمر دفع كثيرا من أعلام مذهب مالك إلى التأليف في تأصيل فتاوي المذهب، وقد وجدنا هذا الاتجاه عند أبي مروان عبد الملك بن القاضي بن محمد بن بكر السعدي ت 303 هـ حين ألف كتابه الدلائل والأعلام على أصول الأحكام، ألفه في نصرة مذهب مالك وكان الرجل يميل إلى النظر والحجة[4].

د – مصنفات في الحديث وعلومه المُعِينَةُ على الاستنباط

وهي مصنفات تدل على توسع حركة الحديث والاهتمام به خاصة خلال القرن الثالث الهجري فألف علماء الغرب الإسلامي كتبا في غريب الحديث كما فعل ابن حبيب ت 238 هـ في كتابه "غريب الحديث" الذي ذكره ابن فرحون في الديباج[5] وألف أبو عبد الله محمد بن سحنون كتابه في غريب الحديث وهو كتاب كبير[6]. وألف يحيى بن إبراهيم بن مزين ت 259 هـ كتاب المستقصية "استقصى فيه علل الموطأ[7]. وألف قاسم بن ثابت

---

(1) الفهرست : ابن خير، ص : 201-202.
(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 4، ص : 204 وما بعدها.
(3) نفسه
(4) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 16/15.
(5) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص : 11.
(6) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 4، ص : 204 وما بعدها.
(7) الفهرست : ابن خير، ص : 92.

بن جزم السرقسطي ت 302 هـ كتاب الدلائل في غريب الحديث بلغ فيه الغاية والإتقان، وألف أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد كتابه المسند المصنف الذي أسهبت المؤلفات في ذكر أهميته ورتبه على أسماء الفقه وأبواب الأحكام[1].

كما ظهر في هذه المرحلة نوع جديد من التأليف يتخذ من التصنيف الموضوعي للحديث منهجا في التأليف، بحيث يجمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد، وهذا المنهج معين على الاستنباط، ومنه تأليف "ما روي في الحوض والكوثر" لبقي بن مخلد، وكتاب ابن وضاح "ما جاء في البدع والنهي عنها" و"ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى" أيضا وغيرها.

وهكذا نشأت مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي في أحضان المذهب المالكي التي لم ينفصل فيها الحديث عن الفقه، واستفادت من الحالة الفكرية المزدهرة في الأندلس، ولتنصهر مع اتجاه الأثر والحديث المتحرر من المذهبية بعد دخول مصادر الحديث الأخرى بفعل رحلات العلماء ومروياتهم، ولتعقد مجالس العلم والمناظرة التي أسست لاستواء المدرسة على سوقها خلال القرن الرابع الهجري قرن الجمع والبناء.

---

[1] الصلة : ابن شكوال، ج 1 ، ص : 121.

الفصل الثاني (القرن الرابع الهجري) مرحلة الجمع والبناء

إذا كانت سمات النشأة قد بينت بالاستقراء والتحليل أن حركة الميلاد كانت مختلفة المشارب، وتدفقت من منابع مختلفة أساسها فقه الموطأ فإنها استوت حسب ما خلصها إليه على اتجاهات ثلاثة :

1 – اتجاه فقه الفروع على مذهب مالك؛

2 – اتجاه الأثر في المدرسة المالكية؛

3 – الاتجاه الأثري المتحرر من المذهبية.

والاتجاهان الأخيران اشتد عودهما خلال القرن الرابع الهجري واستوى، وأخذت معالمهما ومناهجهما تتضح، وأعلامهما يتميزون ومؤلفاتهما ومروياتهما تتدارس، وطلابهما يملأون مجالس العلم والراحلون مشرقا يجددون في ضوء ذلك تفقهم ومشربهم، فكانا عملة مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي خلال مسيرتهما الممتدة في الحقب الآتية، وهكذا سأتحدث خلال هذه المرحلة عن ازدهار الرحلة إلى المشرق، والجلوس إلى علماء الحديث، والرواية عنهم، كما سأتحدث عن رجالات المدرسة خلال هذا القرن وجهودهم في تثبيت دعائمها، كما سأتحدث عن دخول مصادر الحديث الكبرى إلى الغرب الإسلامي وأثرها في حركة التأليف، وأختم ببعض المؤثرات العلمية والاجتماعية التي أثرت في سير المدرسة.

1 – الرحلة وأثرها في نشر المعارف الحديثية بالغرب الإسلامي خلال القرن الرابع الهجري

لئن تميز القرن الثاني والثالث بهجرة العلماء إلى المدينة المنورة للأخذ عن مالك رضي الله عنه وعن رجالات مدرسته بعده بمصر والعراق، فإن القرن الرابع اتسعت فيه دائرة الرحلة لتشمل المشرق كله، كما اتسعت دائرة العلماء المقصودين بالرحلة بالأندلس للرواية عنهم خاصة بعد اطلاعهم على الزاد الوافر من الحديث الذي عاد به بقي بن مخلد ومحمد بن وضاح من رحلتهما، وكان من أبرز الراحلين إلى المشرق الذين اشتغلوا بالحديث

وفقهه وعادوا إلى الغرب الإسلامي بالزاد الوفير من علوم الرواية والدراية. قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي ت 302 هـ الذي رحل مع أبيه فسمع بمصر من أحمد بن شعيب النسائي، وأحمد بن محمد البزار، وسمع بمكة من عبد الله بن الجارود ومحمد بن علي الجوهري وغيرهما فأدخلا الأندلس علما كثيرا[1].

ورحل عبد الملك بن القاضي بن محمد بن بكر السعدي أبو مروان ت 303 هـ بعد أن أخذ عن علماء قرطبة في عصره وعن علماء القيروان في طريقه فسمع بمصر والشام التي تولى بها القضاء، وبمكة وبغداد، وشهد مجالس المناظرة مدة ثلاثة أعوام، وأقام في رحلته بضعة عشر عاما وأدخل الأندلس علما كثيرا وقد مال إلى النظر والحجة[2].

وكانت رحلة عبد الله بن خشين محمد بن أخي ربيع القرطبي ت 318 أول 319 هـ فكانت رحلة أخذ وعطاء، فقد حج وسمع بمصر من جماعة منهم محمد بن زيان وغيره وسمع بها منه أبو سعيد عبد الرحمن بن أحمد بن يونس الحافظ وأبو إسحاق إبراهيم النسائي القاضي وغير واحد، وكان معتنيا بالحديث إماما فيه بصيرا بعلله حسن التأليف فيه، قل فيه أحمد بن سعيد "لم أر مثله وقارا وحلما وسعة في الحديث ومعانيه وكتب الناس عنه بالمشرق[3].

ومن علماء القرن الرابع الذين رحلوا في وقت مبكر إلى المشرق محمد بن فطيس بن واصل الغافقي ت 319هـ والذي ولد سنة 229هـ ورحل سنة 257 هـ الذي كان لرحلته أثر كبير في مجالس الحديث بألبيرة بالأندلس بعد عودته بعلم غزير تلقاه عن مائتي شيخ بمصر ومكة وطرابلس وإفريقية، وكان ضابطا لكتبه ثقة في روايته صدوقا في حديثه، فنال علو الدرجة ورياسة الإسناد وتوفي بعد أن عمر في التسعين من عمره رحمه الله[4].

وعاد أحمد بن خالد بن الجباب القرطبي ت 322 هـ من رحلته إلى صنعاء باليمن فكان إمام وقته غير مدافع في الفقه والحديث، وسمع منه خلق كثير بقرطبة، وهو الذي قل

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 605.
(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص : 16/15.
(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص : 386، وانظر ابن فرحون في الديباج : ج 1، ص : 436.
(4) انظر ترجمته في تذكرة الحفاظ للذهبي، ج 3، ص : 802.

فيه ابن عبد البر "لم يكن بالأندلس أفقه منه"[1]. وكان يميز بين أهل الفقه وأهل الحديث ويرى التكامل بينهم واجبا[2].

وفي رفقة علمية رحل قاسم بن أصبغ مع محمد بن عبد الملك بن أيمن ومحمد بن زكرياء بن أبي عبد الأعلى، فسمع بمكة وبغداد التي أخذ بها عن زهير ابن أبي خيثمة، ومحمد بن إسماعيل الترمذي، وعبد الله بن أحمد وعبد الله ابن مسلم بن قتيبة سمع منه كثيرا من كتبه وسمع بمصر والقيروان وانصرف إلى الأندلس بعلم كثير ومال إليه الناس في تاريخ أحمد بن زهير (ابن أبي خيثمة) وكتب ابن قتيبة وطال به العمر فسمع منه الشيوخ والكهول والأحداث ولحق الصغار الكبار في الأخذ عنه[3].

ورحل أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مفرج القرطبي ت 347 هـ بعد أن سمع من قاسم بن أصبغ كثيرا وغيره من علماء وقته بالأندلس، فلزم ابن الأعرابي بمكة حتى مات، وأخذ في رحلته عن نحو مائتين وثلاثين شيخا، وعنه أخذ كبار علماء الأندلس كأبي محمد الطلمنكي وأبي الوليد بن الفرضي وغيرهما، وقد وصف بالإمام الفقيه المحدث الراوية[4].

وقد عقد أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي ت 392 هـ مجالس الحديث، فقرئ عليه كتاب البخاري بعد عودته من رحلة واسعة منتصف القرن الرابع الهجري إلى بغداد والكوفة والبصرة ومكة ومصر والقيروان، قال الحميدي "وأكثر الجمع والرواية ورجع إلى الأندلس فَسَادَ في ذلك وكان متقنا للفقه والحديث"[5].

ووسع شيخ ابن عبد البر أبو القاسم خلف بن قاسم بن الدباغ القرطبي في الرحلة إذ وصل إلى ما لم تصله الركبان قبله، فأخذ بعسقلان وبيت المقدس ودمشق ومكة وأكثر من جمع الحديث، فكان كما وصفه ابن الفرضي محدثا مكثرا حافظا عالما بطرق الحديث منسوبا إلى فهمه محدث الأندلس في وقته إذ كان ابن عبد البر لا يقدم عليه أحدا"[6].

---

(1) الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص : 159.
(2) أنظر ما نقلنا عن ابن حارث الخشني في اخبار الفقهاء والمحدثين من كلام لابن الجباب في ص من هذا البحث.
(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 611.
(4) شجرة النور الزكية : ابن مخلوف، ص : 89.
(5) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص : 400.
(6) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص : 250.

وكان الإمام علي بن محمد بن خلف القابسي ت 403 هـ واسع الرواية عالما بالحديث وعلله ورجاله وهو أول من أدخل صحيح البخاري إلى إفريقية بعد أن دارس علماء القيروان ومصر، وكانت كتبه في نهاية الصحة، وقد نقل ابن حجر من كتابه "الملخص في شرح الموطأ"[1].

وعن طريق المعارف الحديثية التي نقلها هؤلاء وأمثالهم من مختلف مراكز العلم بالمشرق أصبحت المادة الحديثية متوفرة بالغرب الإسلامي، مما جعل بعض من برز من علماء هذا الجزء من العالم الإسلامي يستغنون عن الرحلة ويكتفون بدراسة هذا التراث الضخم الذي نقل من المشرق، فنالوا بذلك شهرة كبيرة، فقد ألف ابن أبي زمنين محمد بن عبد الله المري ت 399هـ كتابا في أصول السنة يوجد اليوم مطبوعا متداولا، وكان من كبار المحدثين الراسخين، وأجل أهل وقته قدرا في العلم والرواية والحفظ للرأي والتمييز للحديث إلا أن المصادر المترجمة لم تذكر له رحلة[2].

وألف أحمد بن نصر الداودي الأسدي أبو جعفر الطرابلسي التلمساني ت 402هـ أول كتاب في شرح صحيح البخاري، وهو كتاب "النصيحة"، وهو الذي قال فيه ابن فرحون "كان درسه وحده لم يتفقه في أكثر علمه على فقيه مشهور وإنما وصل بعلمه"[3].

وهكذا سيعرف القرن الخامس الهجري انحسارا في الرحلة إلى المشرق وسيعكف علماء الغرب الإسلامي على دراسة الزاد الحديثي الذي أدخله الراحلون خلال القرن الرابع الذي سميناه عصر الجمع والبناء، إذ فيه دخلت أغلب مصادر السنة إلى الغرب الإسلامي بالسند والرواية، واشتغل الناس بها في مجالس العلم التي ازدهرت وازدانت واتسعت نهاية القرن الرابع الهجري، وقد حفظت لنا كتب التراجم نصوصا تصف هذه الحركة المباركة . ومنها قول ابن بشكوال في ترجمة عبد الرحمن بن محمد القرطبي المعروف بابن فطيس ت 402هـ "وكان من جهابذة المحدثين وكبار العلماء المسندين حافظا للحديث وعلله منسوبا إلى فهمه وإتقانه عارفا بأسماء رجاله ونقلته، يبصر المعدلين منهم والمجرحين، وله مشاركة في

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص : 1080.

(2) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص : 232.

(3) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 1، ص : 165، وفي الشجرة : لابن مخلوف: ص 110.

سائر العلوم وتقدم في معرفة الآثار والسير والأخبار، وعناية كاملة بتقييد السنن والأحاديث المشهورة، والحكايات المسندة جامعا لها مجتهدا في سماعها وروايتها، وكان حسن الخط جيد الضبط، جمع من الكتب في أنواع العلم ما لم يجمعه أحد من أهل عصره بالأندلس، مع سعة الرواية والحفظ والدراية، وكان يملي الحديث من حفظه بمسجده ومستمل بين يديه على ما يفعله كبار المحدثين بالمشرق، والناس يكتبون عنه وكان له ستة وراقين ينسخون له دائما، وكان قد رتب لهم على ذلك راتبا معلوما، وقد أخبر حفيده أبو سليمان أنه سمع عمه وغير واحد يحكون أن أهل قرطبة اجتمعوا لبيع كتب جده مدة عام كامل في مسجده في الفتنة والغلاء، وأنه اجتمع منها أربعون ألف دينار قاسمية، وأخبر أيضا أنه كان لا يعير كتابا من أصوله البتة، وكان إذا سأله أحد ذلك وألحف عليه أعطاه للناسخ فنسخه وقابله ودفعه إلى المستعير فإن صرفه وإلا تركه عنده"[1] وعن هذا العَلَم أخذ أغلب محدثي القرن الخامس الهجري، وقد أَهَّلَهُ علمه هذا ليؤلف عشرات المؤلفات.

وهكذا كان للرحلة أثر مهم جدا في مسيرةِ المدرسة إبان القرن الرابع الهجري تجلى ذلك في:

أ – دخول مصادر الحديث وآثاره المشرقية إلى الغرب الإسلامي؛

ب – اتساع مجالس الرواية والسماع والدراية بإفريقية والأندلس؛

ج – تنوع معارف العلماء من الحديث وعلومه إذ تجد الرجل عالما بالرواية والدراية وبسائر فنون الحديث وعلومه من رجال وعلل وغريب ومؤتلف ومختلف وغيرها.

2 – حركة التأليف في فقه الحديث إبان القرن الرابع الهجري سماتها وخصائصها

بتتبع حركة التأليف في فقه الحديث خلال هذه المرحلة نقف أمام سمات ومميزات وخصائص كبرى تتمثل فيما يلي:

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص : 309-310.

أ – الاشتغال بفقه الموطأ بصورة جديدة

علمنا من خلال ما سبق في القرنين الثاني والثالث أن هذا المؤلف كان مدار حركة الرحلة والتأليف، ونال حظا وافرا من الشرح والمدارسة، ولكن تجدد المعارف الحديثية في الغرب الإسلامي ودخول أدوات جديدة في التفكير والفهم الواردة من مختلف مراكز العلم المشرقية أثرت في دراسة الموطأ فاشتغل العلماء به بصور جديدة، فانتقل التأليف فيه من الشرح والرواية إلى وصل أسانيده وتوجيه أحاديثه، ومن المؤلفات في ذلك كتاب "توجيه حديث الموطأ" لمحمد بن عبد الله بن عيشون الطيطلي ت 341 هـ ذكره ابن الفرضي في تاريخه و"توجيه حديث الموطأ" ليحيى بن شراحيل البلنسي ت 372 هـ.

وألف في مسند الموطأ قبله خالد بن الجباب القرطبي ت 322 هـ ومعاصره قاسم بن أصبغ البياني ت 340 هـ وبعده محمد بن مفرج القرطبي القاضي ت 347 هـ وأبو القاسم خلف بن قاسم بن الدباغ القرطبي ت 393 هـ.

ولعل إسناد مصادر الحديث التي دخلت الأندلس وإعمال ذلك في الفقه والفتوى هو الذي دفع هؤلاء العلماء إلى الاشتغال بإسناد الموطأ الذي غلب على أحاديثه الإرسال كما هو معروف. وقد ختم هذا النوع من الدراسة لأحاديث الموطأ أبو عمر بن عبد البر الذي أسند جل أحاديث الموطأ في كتاب التمهيد.

ومن صور الاشتغال الجديدة بموطأ مالك كتاب "الوصل لما ليس في الموطأ" لأبي بكر محمد بن إسحاق بن السليم ت 367 هـ والذي قال فيه أبو الوليد الباجي "ما رأيت في المحدثين مثله "ولم تذكر المصادر التي ذكرت الكتاب منهجه ومحتواه سوى أنها ذكرته بهذا الاسم (الوصل) أو التوصيل لما ليس في الموطأ" وبعد استقراء تراجم المؤلف وأقوال العلماء فيه يرجح أن يكون محتواه أحد أمرين:

– أن يكون قد اشتمل على تأصيل للأحكام الشرعية وربطها بمواطن الاستدلال من السنة حين يعز الدليل من الموطأ وذلك بناء على كون مؤلفه تولى منصب القضاء بقرطبة بعد منذر بن سعيد البلوطي.

- أن يكون قد اشتمل على مروياته من الحديث التي تلقاها في رحلاته وتجواله كما ذكر ابن الفرضي[1] في مكة ومصر والمدينة والتي لم ترد في الموطأ.

ب - الاشتغال على منهج أبي داود في السنن

إن دخول مصادر الحديث الكبرى إلى الغرب الإسلامي أدى إلى ظهور مناهج جديدة في التأليف وقد عرف عن علماء الأندلس بالخصوص أنهم اهتموا بسنن أبي داود لأنه من أول ما دخل إليهم، فقد نقل ابن خير عن ابن يربوع قوله "وهؤلاء القرطبيون لم يدخل عندهم من أول ما دخل إلا كتاب أبي داود فاهتموا به وأما كتب الصحاح فلم تدخل عندهم إلا بآخرة"[2].

ولذلك كان من مميزات هذه المرحلة بداية الاشتغل بكتاب أبي داود في السنن، وأشهر ما وصلنا منها كتاب"المصنف على سنن أبي داود" لمحمد بن عبد الملك بن أيمن ت330 هـ وقد ربط ابن أيمن بتأليفه هذا بين الفتوى والدليل فقد كان فقيها عالما حافظا للمسائل والأقضية نبيلا في الرأي مشاورا في الأحكام، وقد أخذ الناس عنه مصنفه هذا وتلقوه بالقبول، والمتفحص في سنن أبي داود يلحظ ترتيبه على أبواب الفقه مما يسهل الرجوع إلى موطن الاستدلال فيه عند الإفتاء، وكلام ابن الفرضي[3] يفيد أن الجامع بين سنن أبي داود وكتاب ابن أيمن هو المنهج فقط، وإن كان الكتاني في الرسالة المستطرفة قد جعله مستخرجا عليه[4].

ج - الاشتغال على منهج ابن الجارود في المنتقى

ومما ألف في ذلك كتاب "المجتبى" لقاسم بن أصبغ البياني إمام وقته في الحديث صاحب الرحلة والتآليف والذي أسهبت المصادر في تقريضه وبيان فضله قال الحميدي في المجتبي "وهو على أبواب كتاب ابن الجارود المنتقى[5] وقد حققنا اسمه في معجم مؤلفات فقه

---

(1) انظر ترجمته في تاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي : ج 2، ص 749.

(2) الفهرست : ابن خير، ص : 107.

(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 704.

(4) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص : 30، وقد حققنا المسألة في معجم مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي فلتنظر.

(5) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 2، ص : 528.

الحديث بالغرب الإسلامي وقد قارن ابن حزم بين صنيع ابن الجارود وصنيع قاسم وقال فيما نقله الحميدي عنه "هو خير منه انتقاء وأنقى حديثا وأعلى سندا وأكثر فائدة"[1].

د – ظهور منهج الفقه المقارن في شرح الحديث

وخير من مثل هذا المنهج وأسسه الفقيه المحدث أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي ت 392هـ وكان الأصيلي لا يرى من خلا علمه من الحديث فقيها بحال، وقد أهله علمه وتكامل منهجه الجامع بين الفقه والدليل، إلى أن يرقى بحركة التأليف إلى شرح حديث رسول الله في ضوء أقوال الأئمة ومقارنتها فصنف كتابه العظيم "الدلائل على أمهات المسائل" الذي ينقل منه ابن الطلاع القرطبي ت 498 هـ كثيرا في كتاب أقضية الرسول الذي بسطنا منهجه في هذا الكتاب، وقد ذكرت كتاب الدلائل جل المصادر المترجمة للأصيلي وذكرت أنه شرح فيه موطأ مالك وذكر فيه خلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي[2].

والظاهر من خلال جمع ما وصف به كتاب الدلائل أن الأصيلي قصد به من حيث المنهج رد فتاوى المذهب إلى أصولها من السنة حتى تقوى بها الحجة عند الخلاف والمناظرة خاصة وأن الإمام الأصيلي اشتغل بذلك وفق مذهب مالك.

هـ – الاستدراك على مؤلفات مشرقية في غريب الحديث في هذه الفترة

وقد بلغ علم فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي بعد استيعابهم لتراث الحديث الوارد من المشرق أن بدأوا في الاشتغال عليه بالتعليق والاستدراك، وقد وقفنا في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجري على صنيع قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي ت 302 هـ في كتابه "الدلائل في غريب الحديث" قال فيه ابن الفرضي "ألف في شرح الحديث كتابا سماه "كتاب الدلائل" بلغ فيه الغاية في الإتقان ومات قبل إكماله فأكمله أبوه ثابت بعده أخبرني العباس بن عمر الوراق قال سمعت إسماعيل ابن القاسم البغدادي يقول: "كتبت كتاب الدلائل وما أعلم وضع في الأندلس مثله" ولو قال أنه ما وضع بالمشرق مثله ما أبعد"[3].

---

(1) المرجع السابق.
(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 7، ص : 139.
(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 605.

ولئن كان يعتقد – بعد أن أتم أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدنيوري تأليفه الذي ذيل به كتاب غريب الحديث والأثار ..لأبي عبيد- ألا يكون بعد هذين الكتابين في غريب الحديث لأحد مقال"، فقد كان لأهل الغرب الإسلامي استدراك على ذلك في كتاب ابن ثابت السرقسطي، واسمه الكامل "الدلائل فيما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث" وقد تحدثت عن ما تبقى من قطع هذا الكتاب النفيس المخطوطة في معجم مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي فلتنظر.

و – علم الكلام وأثره في حركة التأليف في فقه الحديث في هذه الفترة

لقد كان للصلات العلمية بين المشرق والمغرب أثر في الحياة الفكرية عموما بالغرب الإسلامي، فإلى جانب ما دخل من مصادر الحديث والفقه، نقلت إلى هذا البلد أصول علم الكلام، كما عرفت في المشرق، فاشتغل الناس بها خلال القرنين الثالث والرابع الهجري، والذي يهمنا هنا هو أننا وجدنا أثرا لذلك في حركة التأليف في فقه الحديث، إذ سعى علماء الأثر إلى رصد الأفهام المتعلقة بالذات الإلاهية والصفات والنظر إليه سبحانه وتعالى وغير ذلك من المواضيع التي خاض فيها علماء الكلام وعرضها على الأثر من سنة رسول الله ﷺ، وقد تجلى هذا منذ نهاية القرن الثالث الهجري حين ألف محمد بن وضاح كتابين أولهما "ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى" والثاني "ما جاء في البدع والنهي عنها".

وقد وجدنا أثرا لهذا التناظر بين المتكلمين والمحدثين إذ اشتغل أهل الأندلس بمقارعة أهل الجدل خلال هذه المرحلة منذ أن اتهم محمد بن عبد الله ابن مسرة بن نجيح القرطبي ت 319 هـ بالزندقة فخرج فارا وتردد بالمشرق مدة فاشتغل بملاقاة أهل الجدل وأصحاب الكلام والمعتزلة ثم انصرف إلى الأندلس فاظهر نسكا وورعا، واغتر الناس بظاهره فاختلفوا إليه وسمعوا منه، ثم ظهر الناس على سوء معتقده وقبح مذهبه كما يقول ابن الفرضي "فانقبض عنه من كان له إدراك وعلم، وتمادى في صحبته آخرون غلب عليهم الجدل فدانوا بنحلته"... قال ابن الحارث "الناس في ابن مسرة فرقتان فرقة تبلغ به مبلغ

الإمامة في العلم والزهد، وفرقة تطعن عليه بالبدع، لما ظهر من كلامه في الوعد والوعيد وخروجه عن العلوم المعلومة بأرض الأندلس الجارية على مذهب التقليد والتسليم"[1].

وقد انبرى علماء الحديث لمثل هذا الخلط يضعون الناس على صراط السنة وهديها فألف وهب بن مسرة بن مفرج بن حكيم التميمي أبو الحزم الحجاري ت **346** هـ كتابه في "السنة وإثبات الرؤية والقدر والقرآن" وكان ابن مسرة هذا حافظا للفقه بصيرا بـه وبالحديث واللغة وقد تربع على كرسي الحديث بقرطبة وقرئت عليه أصول بـن وضـاح وابن أبي شيبة[2].

وقد رد على محمد بن عبد الله بن مسرة ت 319 هـ كذلك عبد الله بـن محمـد بـن ثابت القرطبي ت 399 هـ قال ابن شكوال في ترجمته "وعني بجمع الحديث وتقييده وضبطه وجمع كتابا في الرد على محمد بن مسرة أكثر فيه من الحديث والشواهد وهو كتـاب كـبير حفيل"[3].

ومما وصلنا من تراث هذه المرحلة في الرد على علماء الكلام بالحديث وفقهه كتـاب "أصول السنة" لأبي عبد الله محمد بن عبد الله الأندلسي الشهير بابن أبي زمنين ت 399 هـ والذي قال في مقدمته "وبعد فإن بعض أهل الرغبة في اتباع السنة والجماعة سألني أن أكتب له أحاديث تشرف على مذاهب الأئمة في اتباع السنة والجماعة الذين يقتدى بهم، وينتهي إلى رأيهم، وما كانوا يعتقدونه ويقولون به في الإيمان بالقدر وعذاب القبر والحوض والميزان والصراط وخلق الجنة والنار والطاعة والشفاعة والنظـر إلى الله عـز وجـل يـوم القيامة"[4] وقد جمع في كل موضوع من هذه المواضيع ما وقف عليه من الأحاديث المسندة وأقوال الأئمة من أهل العلم بالأندلس معلقا على ذلك بما عن له من صواب في الرأي، وترجيح بالدليل وفهم سديد، على منهج أهل السنة والجماعة في قضايا الاعتقاد، والكتاب

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص : 287. وزاد ابن حارث في أخبار الفقهاء والمحدثين "ولتأويله أي القرآن" الترجمة 209، ص 178.

(2) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص : 350.

(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص : 349.

(4) طبع الكتاب بتحقيق عبد الله بن عبد الرحيم بن حسين البخاري وصدر في طبعته الأولى سنة 1415 هـ من مكتبة الغرباء الأثرسة بالمدينة المنورة.

جدير بدراسة ضافية لمنهجه وأصول الاجتهاد في فهم نصوص السنة فيه. إذ يمثل ذروة ما وصلته ردود المحدثين على المتكلمين سعة وعلما.

تلكم هي السمات الأساسية لمدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي إبان مرحلة الجمع والبناء في القرن الرابع الهجري، وقد ساعد على توفير ظروف الاستواء جو الاستقرار السياسي في الحكم الأموي بالأندلس، وتشجيع الأمراء على الرحلة وجلب المؤلفات من المشرق، وحضور مجالس العلم في كثير من الأحيان وتقريب العلماء وتقليدهم مناصب الإفتاء والشورى، وقد شهدت نهاية هذا القرن زعزعة هذا الاستقرار إذ ذر قرن الفتنة ودخلت الأندلس عصر الطوائف الأول الذي أحرق الأخضر واليابس، فتفرق جسم الخلافة الأموية شذر مذر، وانزوى الطوائف في إماراتهم يترقبون هجوم المسيحيين من الشمال، لولا أن الله أنقذ الأندلس بالمرابطين في النصف الثاني من القرن الخامس الهجري بعد معركة الزلاقة فأعادوا للإسلام بريقه بالأندلس واتسعت سيطرة الحكم المركزي في مراكش لتصل إلى حدود بجاية غربا، وضم الأندلس إلى حكمه شمالا، ووصل إلى تخوم الصحراء جنوبا وبقي الغرب الأوسط والقيروان تحت حكم إمارات زناتة وصنهاجة.

وقد كان لهذا الوضع الجديد أثره الكبير في الحركة العلمية بالغرب الإسلامي عموما ودخلت مدرسة فقه الحديث مرحلة جديدة . فما هي السمات والخصائص الأساسية التي ميزت تاريخ مدرسة فقه الحديث بعد هذا المنعطف خلال القرنين الخامس والسادس الهجري ؟

الفصل الثالث:القرن الخامس الهجري(مرحلة النضج والاستواء)

بعد مرحلة جمع التراث الحديثي المشرقي وإدخاله إلى المراكز العلمية بالغرب الإسلامي عن طريق العلماء الراحلين خلال القرون السابقة. بدأت حركة مدرسة فقه الحديث بهذه الربوع ترسم معالمها الكبرى رغم الظروف السياسية والاجتماعية التي عرفها الغرب الإسلامي خلال هذه المرحلة.

وسنحاول رصد أهم المميزات والخصائص التي ميزت مسيرة فقه الحديث من حيث رحلة العلماء وظهور مراكز علمية جديدة، وأثر توجهات الدولة المرابطية الداعمة لفقهاء الفروع في الاشتغال بالأثر، وكتب الحديث المتداولة بالغرب الإسلامي خلال هذه الفترة وأثرها في فقه الحديث، وحركة التأليف وأهم سماتها وغير ذلك.

1 – فتنة الطوائف وأثرها في الحركة الحديثية قبيل الحكم المرابطي

أسهبت كتب التاريخ في الحديث عن أسباب سقوط الخلافة الأموية وظهور عصر الطوائف والتي كان لها آثارا واسعة على الحياة العامة بالغرب الإسلامي عموما والأندلس على وجه الخصوص وكان أهم ما خلفه هذا المنعطف في حركة فقه الحديث ما يلي:

أ- أثرها في العلماء

قتل عدد كبير من فقهاء الحديث ضمن من قتل من العلماء بقرطبة مسرح الفتنة، ونهبت دورهم وخزائنهم، والمتصفح لكتاب الصلة لابن بشكوال يقف على نصوص توضح ما لاقاه العلماء من عنت ومشاق وهول وتقتيل وتشريد نورد منها على سبيل المثال :

– محمد بن سعيد بن السري الحرار القرطبي ت 403 هـ شيخ أبي حفص الزهراوي وصاحب كتاب "عمل اليوم والليلة" وكتاب "جامع واضح الدلائل"، الذي قتله البربر يوم دخولهم قرطبة، وكان قد استقبلهم شاهرا سيفه يناديهم: إلي يا حطب النار طوبى لي إن كنت من قتلاكم حتى قتلوه رحمه الله يوم الاثنين لست خلون من شوال سنة 403هـ[1].

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص : 430.

- العالم المحدث الحافظ أبو الوليد بن الفرضي الذي لم ير مثله في قرطبة سعة في الرواية وحفظا للحديث ومعرفة الرجال قال أبو مروان ابن حيان : كان ممن قتل يوم قرطبة سنة 403هـ[1].

- أحمد بن الحباب بن محمد بن مسعود كانت له عناية بالعلم قتلته البربر يوم دخولهم قرطبة سنة 403هـ[2].

راشد بن إبراهيم بن عبد الله بن إبراهيم بن راشد من أهل قرطبة كان من أهل العناية بالعلم والجمع له خرج فارا من قرطبة يريد الجوف فذبح في الطريق سنة 404هـ[3].

- الحسين بن حيى بن عبد الملك بن حيى التجيبي صدر المفتين بقرطبة توفي صدر الفتنة البربرية يوم الخميس لثمان خلون من ذي القعدة سنة 401 هـ بعد اختفاء ومحنة عظيمة نالته[4].

وممن جلا عن وطنه زمن الفتنة:

- الفقيه الجليل أبو عمر بن الحذاء الذي جلا عن وطنه قرطبة إذ وقعت الفتنة وافترقت الجماعة فسكن مدينة سرقسطة وألمرية ثم انصرف في آخر عمره إلى قرطبة إلى أن توفي سنة 467 هـ بإشبيلية[5].

- الفقيه المحدث أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري الذي خرج عن قرطبة إذ وقعت الفتنة سنة 399 هـ ولم يرجع إليها وبقي متنقلا بين ألمرية وشاطبة ودانية إلى أن توفي بها سنة 463 هـ[6].

- أحمد بن قاسم بن عيسى بن فرج بن عيسى اللخمي أبو العباس الذي سكن قرطبة وانتقل في الفتنة إلى طليطة وأقرأ الناس بها إلى أن توفي بها في رجب 410 هـ[7].

---

(1) نفسه : ج 1 ص 251.
(2) نفسه : ج 1، ص 29.
(3) نفسه : ج 1، ص 186.
(4) نفسه : ج 1، ص 140.
(5) نفسه : ج 1 ص 63.
(6) نفسه : ج 2، ص 679.
(7) نفسه : ج 1، ص 31-32.

ب – أثر الفتنة في مجالس الحديث وفقهه

ولم يقتصر تأثير الفتنة على حياة العلماء، وإنما امتد ليشمل الجلوس لطلب الحديث وتدريسه فهذا عبد الرحمن بن محمد الأزدي المصري أبو القاسم قدم الأندلس سنة 394 هـ وكان حافظا للحديث حدث عنه أبو عمر بن الحذاء حين سكن قرطبة إلى أن وقعت الفتنة فخرج من الأندلس ومات بمصر[1].

كما أثرت الفتنة في بعض مجالس الحديث التي انتقلت من العلن إلى السر إذ إن بعض العلماء لزم بيته وأغلق على نفسه باب الرواية قل أبو عبد الله بن عتاب، "كان لأبي عثمان (سعيد بن رشيق الزاهد) رواية كثيرة ودراية إلا أنه أغلق على نفسه باب الرواية والاجتماع إليه، وإنما كان ذلك لمن قصده مفردا وعلم صحة مقصده واعتزل الناس وأقبل على العبادة، قرأت عليه في مسجد أبي علاقه منفردا إذ لم يكن يجتمع إليه"[2].

ج – أثر الفتنة في المكتبات وأماكن العلم

إن رحلة العلماء كما رأينا خلال القرن الرابع الهجري مكنتهم من أن يدخلوا إلى الأندلس نفائس المؤلفات في سائر العلوم، بما في ذلك مؤلفات الحديث ومصنفاته المشرقية، وكان الأمراء الأمويون يشجعون جلب المؤلفات فلما سقطت الخلافة الأموية لم ينج هذا التراث الضخم من التصانيف والتآليف من تأثير الفتنة فقد نهبت مكتبة المستنصر التي لا يدرك قيمتها إلا من قرأ قول المقري عن المستنصر ومكتبته "وكان محبا للعلوم مكرما لأهلها جماعا للكتب في أنواعها ما لم يجمعه أحد من الملوك قبله، وتذكر كتب التاريخ أن عدد الفهارس التي فيها تسمية الكتب أربع وأربعون فهرسة في كل فهرسة عشرون ورقة ليس فيها إلا ذكر الدواوين" ويقول : "واجتمعت بالأندلس خزائن من الكتب لم تكن لأحد قبله ولا بعده، ولم تزل هذه الكتب بقصر قرطبة إلى أن بيع أكثرها في حصار البربر، وأمر بإخراجها وبيعها الحاجب واضح من موالي المنصور بن أبي عامر، وانتهب ما بقي منها عند دخول البربر قرطبة واقتحامهم إياها عنوة"[3].

---

[1] نفسه : ج 2، ص 354.
[2] نفسه : ج 1، ص : 215.
[3] نفح الطيب : المقري، ج 1، ص 385/386.

وذكر ابن بشكوال أنه "قرأ بخط أبي مروان الطبني قال : أخبرني أبو حفص الزهراوي قال : شددت في داري بالربض الغربي ثمانية أحمال من كتب لإخراجها إلى مكان غيره ولم يتم لي العزم حتى انتهبها البربر"[1]. وطالت الفتنة أماكن العلم إذ خرج عامة قرطبة إلى الزهراء فنهبوا ما وجدوا فيها من آلات البربر وقتلوا من وجدوا بها ودخلوا الجامع ونهبوا حصره وقناديله ومصاحفه وسلاسل قناديله وصفائح أبوابه[2]. وانتهكت الجيوش غير ما مرة والعامة معهم حرمة المسجد الجامع بقرطبة لتنصيب أمير أو خلع آخر.

2 -- حالة مجالس فقه الحديث بعد عصر الفتنة

بعد ركود الفتنة في ظل حكم بني جهور بقرطبة وتأسيس مملكة بني عباد بإشبيلية عرفت الحركة العلمية انفراجا تمثل في:

- عودة كثير من علماء قرطبة إلى بلادهم بعد أن سكت عنها الغضب وهدأ الروع.

- عودة النشاط من جديد إلى المساجد والحوانيت والدكاكين والدور بعد أن دب الدفء إلى كثير من الأسر العلمية المعروفة بقرطبة كأسرة ابن عتاب وعلى رأسهم أبو عبد الله الأب وأبو محمد عبد الرحمن الراوية المحدث المكثر (الذي تكلمت عنه بتفصيل في رسالتي لنيل دبلوم الدراسات العليا) وأبو القاسم عبد العزيز بن عتاب[3].

وأسرة ابن أصبغ التي تستمد جذورها من قاسم بن أصبغ محدث الأندلس في القرن الرابع هـ، وقد برز منهم في هذه الفترة أحمد بن قاسم بن محمد بن قاسم بن أصبغ البياني الذي ذكره الحميدي وقال فيه : "محدث من أهل بيت حديث"[4].

- تشجيع ابن جهور حاكم قرطبة لعلماء الحديث بحضوره في مجالسهم وشغفه بالحديث والأثر حيث جلس إلى أبي بكر بن أصبغ البياني وأبي محمد الأصيلي والقاضي

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 399.
(2) البيان المعرب : ابن عذاري، ج 3، ص 95.
(3) خالد الصمدي : حركة الحديث بقرطبة خلال القرن 5 هـ ، أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب نموذجا، ط. وزارة الأوقاف المغربية 1995. وفيه تجد هذه العوامل بتفصيل.
(4) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1 ص 131.

وقـد ولّـى مجاهـد علـى جزيـرة ميورقـة أبـا العبـاس أحمـد بـن رشـيق، وكان هذا الرجل كاتبا بارعا مشاركا في مختلف العلـوم، ميـالا بوجـه خـاص إلى الحـديث والفقه، ولذلك جمع حوله في تلك الجزيرة حلقة من العلماء والصالحين، وهو الـذي آوى الفقيه ابن حزم حين ضاقت به بلدان الأندلس الأخرى وبين يديه جرت المناظرة بين ابن حزم وأبي الوليد الباجي[1].

وفي هذا العصر ظهر فطاحل المحدثين وكبار المسندين الذين عكفوا على دراسة أصول السنة واشتغلوا بالمناظرة فيها وفي فقهها بمجالس العلم، وقد حفلت كتب التراجم بذكر عدد من هؤلاء ممن مالوا إلى الأثر سواء في بلاد الأندلس أو خارجها من مراكز العلـم في الغرب الإسلامي.

فقد كان علي بن محمد بن خلـف القابسـي محـدث القـيروان ت **403** هـ حافظـا للحديث والعلل، بصيرا بالرجال عارفا بالأصلين، رأسا في الفقه، وكان ضريرا وكتبه غاية في الصحة، وكان يضبطها له ثقات أصحابه كالإمام أبي محمد الأصيلي، وهو أول من أدخل صحيح البخاري إلى إفريقية"[2].

وقد ذكر أبو علي الغساني أن أبا عبد الله محمد بن يحيى بن داود التميمي المعروف بابن الحذاء ت 416 وقال فيه "كان أحد رجال الأندلس فقها وعلما ونباهة، متقنا للعلوم يقظا ممن عني بالآثار وأتقن حملها وميز طرقها وعللها، وكان حافظا للفقه بصيرا بالأحكام، إلا أن علم الأثر كان أغلب عليه"[3].

وكان أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف ابن الفخار المالكي أفقه الناس باختلاف العلماء وترجيح المذاهب حافظا للحديث والأثر مائلا إلى الحجة والنظر[4].

وممن شهر في هذا العصر باتباع السنة والأثـر، الشـيخ أبـو عمـر أحمـد بـن عمـر الطلمنكي ت 429هـ الذي جمع كتبا كثيرة جدا على مذهب أهل السنة ظهر فيها علمه،

---

(1) نفسه : ص 73-74.
(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 1080.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 505.
(4) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 230.

واستبان فيها فهمه، وكانت له عناية كاملة بعلم الحديث ونقله وروايته وضبطه ومعرفة برجاله وحملته، حافظا للسنن ضابطا لها أقرأ الناس محتسبا بمسجد متعة[1].

قال الذهبي :"كان ذا عناية تامة بالحديث ومعرفة الرجال حافظا للسنن إماما عارفا بأصول الديانة على الإسناد، ذا هدي وسمت، وكان فاضلا ضابطا شديدا في السنة"[2].

ومن المحدثين بالقيروان في هذه المرحلة موسى بن عيسى بن أبي حاج الغفجومي القيرواني الفاسي أبو عمران ت 430 هـ قال فيه ابن بشكوال "وكان قد جمع حفظ المذهب المالكي وحفظ حديث النبي ﷺ والمعرفة بمعانيه"[3].

وقد عكف أبو عبد الملك مروان البوني على التدريس والتأليف بعنابة بالجزائر بعد أن شهد مجالس العلم بالقيروان، وكان رجلا حافظا نافذا في الفقه والحديث وله كتاب كبير في شرح الموطأ[4].

وعاد أبو عمرو عثمان بن أبي بكر الصدفي السفاقصي المعروف بابن الضابط من رحلته إلى أصفهان التي روى فيها عن أبي نعيم، وصَحِبُه وكتب عنه نحو مائة ألف حديث، وأخذ بالعراق ومصر والشام والحجاز ودخل قرطبة سنة 436هـ وحدث عنه علماؤها وطوف بسائر بلاد الأندلس نحو عامين، وكان حافظا للحديث وطرقه وأسماء رجاله منسوبا إلى فهمه ومعرفته وكان يملي الحديث من حفظه ويتكلم على أسانيده ومعانيه، قال ابن بشكوال في الصلة : "وحدث عن أبي عمرو علماء الأندلس قاطبة في كل بلد دخله من بلدانها وهو أول من أدخل كتاب غريب الحديث إلى الأندلس، وتوفي رحمه الله بعد 440هـ"[5]. واشتغل علي بن خلف بن بطال القرطبي ت 449 هـ بصحيح البخاري وألف في شرحه وكان من أهل العلم والمعرفة، مليح الخط حسن الضبط، عني بالحديث ومعانيه العناية التامة، وحدث عنه جماعة من العلماء[6]. و وقد ذكرالحميدي أن القاسم بن

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 45.
[2] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 1098.
[3] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 2، ص 611.
[4] معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 192.
[5] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 411.
[6] نفسه : ج 2، ص 414.

الفتح بن الأريوالي الحجاري ت 451هـ "فقيه مشهور عالم زاهد يتفقه بالحديث ويتكلم على معانيه. وكان رحمه الله إماما مختارا ولم يكن يقلد أحدا، وكان عاملا بكتاب الله وسنة نبيه ﷺ متبعا للآثار الصحاح متمسكا بها[1].

ومن أعلام هذه الفترة المؤثرين في حركة الحديث وفقهه، عالم الأندلس والمغرب الفقيه علي بن أحمد بن سعيد بن حزم القرطبي ت 456هـ الذي قال فيه الحميدي:"كان حافظاعالما بعلوم الحديث وفقهه مستنبطا للأحكام من الكتاب والسنة متفننا في علوم جمة ذا تآليف في كل ما تحقق له من العلوم وجمع في علم الحديث والمصنفات والمسندات كثيرا[2] وقد كان لمذهبه الظاهري أثر بارز في مدرسة فقه الحديث خاصة على عصر الموحدين كما سنبين ذلك في موضعه.

ومفخرة عصره أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري صاحب التمهيد والاستذكار، الذي قال فيه الباجي "لم يكن في الأندلس مثل أبي عمر أعلم من ابن عبد البر في الحديث "وقال ابن حزم في شأن كتاب التمهيد "لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه"[3].

ورغم أن ابن حزم وابن عبد البر لم يرحلا فقد جمعا علم الراحلين إلى المشرق وعكفا على دراسته فانتفعا ونفعا رحمهما الله.

وقد أفاد أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي ت 474 هـ من رحلته الواسعة إلى المشرق التي استغرقت ثلاثة عشر عاما لازم خلالها فطاحل المحدثين والفقهاء ونقل عنهم، وعلى رأسهم أبو ذر الهروي الذي لازمه ثلاثة أعوام بمكة، ومكث في بغداد ثلاثة أعوام أخرى يدرس الحديث والفقه، وأقام بالموصل وغيرها في التطواف والتجوال لجمع فقه الحنفية والشافعية وأصول السنة فبرع في الحديث وعلله ورجاله وفقهه فروى عنه أبو بكر الخطيب وأبو عمر ابن عبد البر وهما أكبر منه[4] وعاد إلى الأندلس بعلم وفير فألف

---

(1) نفسه : ج 2 ص 470.

(2) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 2، ص 491.

(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 677.

(4) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص : 201، والقاضي عياض في ترتيب المدارك، ج 2، ص 117، والذهبي في التذكرة: ج 3، ص 1178.

وناظر ودرس على مذهب مالك الذي عرف بالمنافحة عنه في المجالس خاصة مع أقطاب مدرسة الظاهر كابن حزم. الذي شهرت مناظرته له فكان لذلك الأثر الكبير في مدرسته فقه الحديث إبان هذه الفترة وبعدها.

ومن أشهر الراحلين إلى المشرق في نهاية القرن 4 هـ أحمد بن دلهات المري الدلائي ت 478هـ الذي رحل مع أبويه ووصل إلى بيت الله الحرام وجاور به أعواما، وصحب أبا ذر الهروي وسمع من جماعة غيره من المحدثين من أهل العراق وخراسان والشام الواردين على مكة من أهل الرواية.

بهؤلاء ومثلهم حيي اتجاه فقه الحديث والأثر بالغرب الإسلامي قبل عصر المرابطين الذي سترسم فيه الدولة منهجا في الفتوى والقضاء وعقد الشروط يركز على الفروع في مذهب مالك، فقرب المشتغلون به من مركز القرار فنفقت سوق فقه الفروع وانحسر النظر والحجة والأثر وكان بين الاتجاهين أخذ ورد.

* مجالس الحجاج والمناظرة وأثرها في فقه الحديث

نشطت مجالس المناظرة إبان القرن الرابع الهجري وخاصة بعد عودة أبي الوليد الباجي من رحلته المشرقية، وظهور الاتجاه الظاهري بالأندلس مع ابن حزم الذي جادل فقهاء المالكية وتفوق عليهم بالأثر والحجة في غير ما موقع قال القاضي عياض... "لما قدم (يعني الباجي) الأندلس وجد لكلام ابن حزم طلاوة إلا أنه كان خارجا عن المذهب ولم يكن بالأندلس من يشتغل بعلمه فقصرت ألسنة الفقهاء عن مجادلته وكلامه واتبعه على رأيه جماعة من أهل الجهل، وحل بجزيرة ميورقة فرأس بها واتبعه أهلها فلما قدم أبو الوليد كلموه في ذلك فرحل إليه وناظره وشهر باطله وله معه مجالس كثيرة"[1].

قلت وقول القاضي عياض "واتبعه على رأيه جماعة من أهل الجهل" فيه نظر، فقد تأثر بابن حزم عدد كبير من المشتغلين بالحديث والأثر من العلماء، فقد قال القاضي عياض نفسه في ترجمة أحمد بن طاهر بن علي بن شبرين ت 520هـ "من كبار أصحابنا كان علم الحديث أغلب عليه ويميل في فقهه إلى الظاهر"[2].

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 2، ص 117.
(2) الغنية : القاضي عياض، ص 118.

وكان أبو عبد الله الحميدي الذي قال فيه الذهبي "صاحب حديث كما ينبغي علما وعملا" ظاهريا يتعصب لابن حزم ويميل إلى قوله[1].

وكان ابن عبد البر نفسه ظاهريا في البدء كما قال الذهبي في التذكرة ثم صار مالكيا[2] وغير هؤلاء كثير.

والحقيقة أن خلطا كبيرا وقع في نسبة كثير من العلماء إلى مذهب الظاهر لأنهم كانوا مجتهدين يتبعون الأثر فالقول بالظاهر والعمل بالحديث شبه على كثير من الناس، فنسبوا كثيرا من أهل الظاهر إلى اتجاه الحديث ونسبوا كثيرا من أهل الحديث إلى مذهب الظاهر، والسبب أنهما يلتقيان في الرجوع بدءا إلى النصوص والتحرر من التقليد ويختلفون بعد ذلك في كيفية فهمها، وتلك كانت بداية دعوة ابن حزم الذي بدأ أثريا ثم صار مالكيا فشافعيا فظاهريا.

وفي حادثة أخرى تظهر أثر الجدل والمناظرة في فقه الحديث قال القاضي عياض "ولما تكلم أبو الوليد الباجي في حديث الكتابة يوم الحديبية الذي في البخاري قال: بظاهر لفظه، فأنكر ذلك عليه الفقيه أبو بكر ابن الصائغ وكفره بإجازة الكتب على رسول الله ﷺ النبي الأمي، وأنه تكذيب بالقرآن فتكلم في ذلك من لم يفهم الكلام حتى أطلقوا عليه الفتنة وقبحوا عند العامة ما أتى به وتكلم، فصنف أبو الوليد رسالة بين فيها أن ذلك غير قادح في المعجزة فرجع بها جماعة[3].

وقد أدرك الباجي خلال مسيرته العلمية أن الخلل لا يكمن في الاختلاف في فهم النص وإنما يكمن في قواعد فهمه وأصول المناظرة فيه فألف كتابا نفيسا في ترتيب الحجاج والمناظرة ذكر فيه من قواعد فقه السنة ما لم يسبق إليه سماه "المنهاج في ترتيب الحجاج". وقد أورد فيه بابا بعنوان:

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4 ص 1218.
(2) نفسه : ج 3 ص 1128.
(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 2 ص 117.

- باب وجوه الاعتراض على متن السنة:

"قد ذكرنا أن الكلام في الاعتراض على السنة من طريقين أحدهما الاعتراض على السند والآخر الاعتراض على المتن، وقد مضى الكلام في الاعتراض على الإسناد بما فيه الكفاية والكلام ها هنا في الاعتراض على المتن وجملته أن الاعتراض على متن السنة من سبعة أوجه :

- أحدها الاعتراض عليه بأن المستدل عليه لا يقول به
- والثاني الاعتراض عليه بالمنازعة في مقتضاه
- والثالث الاعتراض عليه بالمشاركة في الدليل
- والرابع الاعتراض عليه باختلاف الرواية
- والخامس الاعتراض عليه بدعوى النسخ
- والسادس اعتراض عليه من جهة التأويل
- والسابع الاعتراض عليه من جهة المعارضة.

وقد ساق لكل من هذه الوجوه أمثلة من الفروع الفقهية من مختلف المذاهب وأدرج تحت كل باب من الفصول الجزئية المتعلقة به ما يشفي غلة السائل من قواعد فقه الحديث، والاحتجاج بالسنة، وكان هذا ثمرة مجالس المناظرة والحجاج . وإنك لتجد هذه القواعد مبثوثة في كتب الفقه وفقه الحديث والتفسير وسائر العلوم الإسلامية قبل الباجي، لكنها لم تفرد بالتصنيف والتأليف . وإفرادهابالتأليف هو الطريق الصواب لتوجيه مجالس العلم إلى ما يفيد دون أن تغرق في مناقشة القضايا الفرعية التي ملأت كتب الفقه وكراريس الطلبة، والتي سببها في الغالب خلاف في المنهج وأصوله، وكانت المناظرات في الأندلس قبل ابن حزم والباجي لا تخرج عن مذهب مالك، إذ كان مجلس المناظرة ينعقد بحضور جمع من الطلبة النبغاء وشيوخ الفتوى يرأسه شيخ مناظر عليه، وقد حفظ لنا صاحب الصلة نموذجا من ذلك في ترجمة عبد الله بن أحمد بن عثمان أبي محمد ابن القشاوي حيث قال : "وكان يبدأ في المناظرة بذكر الله عز وجل والصلاة والسلام على محمد ﷺ ثم يورد الحديث والحديثين

والثلاثة والموعظة ثم يبدأ بطرح المسائل من غير الكتاب الذي كانوا يناظرون عليه فيه"[1].

واتسع مجلس ابن المطرف عبد الرحمن ابن الحصار لما علم أنه يتكلم عن الموطأ، قال أبو عبد الله ابن عتاب "كنا نجتمع عنده مع شيوخ الفتوى في ذلك فيشاور في المسألة فيختلفون فيها ويخالفون فيها مذهبه فلا يزال يحاجهم ويستظهر عليهم بالرواية والكتب حتى ينصرفوا ويقولوا بقوله"[2].

وقد اشتهر جمع من العلماء بمجالس المناظرة كأبي جعفر أحمد بن محمد بن رزق الأموي[3] ومحمد بن أحمد بن الحاج كبير المفتين بقرطبة الذي كان يناظر عليه في المدونة[4] وأصبغ بن محمد بن أصبغ أبو القاسم الذي سمع منه الناس وناظروا عليه[5]. وقد نقل المحدثون كابن عبد البر وابن حزم والباجي مجالس المناظرة من المناظرة في الفروع إلى مناقشة المنهج كما رأينا عند الباجي في كتاب "المنهاج في ترتيب الحجاج" وكما عرف عن ابن عبد البر في كتابه "جامع بيان العلم وفضله" الذي عقد فيه بابا سماه "إثبات المناظرة والمجادلة وإقامة الحجة" وقد ضمن كتابه هذا كثيرا من التوجيهات في فقه السنة.

على هذه الحال كان فقه الحديث ومجالسه بالغرب الإسلامي قبل عصر المرابطين الذي سترسم فيه الدولة منهجا في الفتوى والقضاء وعقد الشروط يركز على فقه الفروع في مذهب مالك، فقرب المشتغلون به وتبوأوا مراكز القرار، فنفقت بضاعتهم وساد منطقهم، وانشغل أهل الأثر والحجة والنظر بمجالس العلم بعيدا عن مجالس السلطان.

*توجه الدولة المرابطية نحو فقه الفروع وأثره في الاشتغال بفقه الحديث

قال عبد الواحد المراكشي في المعجب في حديثه عن ولاية علي بن يوسف بن تاشفين "واشتد إيثاره لأهل الفقه والدين، وكان لا يقطع أمرا في جميع مملكته دون مشاورة الفقهاء،

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 262.
(2) نفسه : ج 2، ص 327.
(3) نفسه : ج 1، ص 66.
(4) معجم أصحاب أبي علي الصدفي : ابن الأبار، ص 114.
(5) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 109.

فكان إذا ولى أحدا من قضاته كان فيما يعهد إليه ألا يقطع أمرا ولا يبث حكمه في صغير من الأمور ولا كبير إلا بمحضر أربعة من الفقهاء، فبلغ الفقهاء في أيامه مبلغا عظيما لم يبلغوا مثله في الصدر الأول من فتح الأندلس.

ولم يزل الفقهاء على ذلك وأمور المسلمين راجعة إليهم وأحكامهم صغيرها وكبيرها موقوفة عليهم، طول مدته، فعظم أمر الفقهاء كما ذكرنا وانصرفت وجوه الناس إليهم"(1). وقال "ولم يكن يقرب من أمير المسلمين ويحظى عنده إلا من عَلم علم الفروع أعني فروع مذهب مالك، فنفقت في ذلك الزمان كتب المذهب وعمل بمقتضاها ونبذ ما سواها، وكثر ذلك حتى نسي النظر في كتاب الله تعالى وحديث رسول الله ﷺ فلم يكن أحد من مشاهير ذلك الزمان يعتني بها كل الاعتناء"(2).

وفي اعتقادي أن عبارة "حتى نسي النظر في كتاب الله تعالى وحديث رسول الله ﷺ" فيها كثير من المبالغة.

وحقيقة الأمر أن سوق فقه الفروع ازدهرت وانحصر الأثر والنظر في مجالس السلطان إذ أن أهل الاجتهاد والأثر اعتزلوا خطة الدولة ودواليبها ووجهوا اهتمامهم لمجالس العلم، أو عزلوا من مناصب الفتوى والقضاء كما هو الشأن بالنسبة لمحمد بن فرح بن الطلاع القرطبي صاحب كتاب "أقضية الرسول" والذي نبه في مقدمته إلى شروط تولي القضاء بما يخالف مذهب المرابطين يقول موجها كلامه إلى فقهاء الفروع من القضاة : "لا يحل لمن تقلد الحكم من الناس أن يحكم إلا بما أمر الله عز وجل في كتابه أو ثبت عن رسول الله ﷺ أنه حكم به، أو بما أجمع العلماء عليه، أو بدليل من هذه الوجوه الثلاثة واتفق مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله أنه لا يجوز لحاكم أن يحكم بين الناس حتى يكون عالما بالحديث والفقه مع عقل وورع"(3).

---

(1) المعجب : عبد الواحد المراكشي، ص 252-253.

(2) نفسه : ص 254.

(3) أقضية الرسول مقدمة الكتاب : ابن الطلاع : (مطبوع عدة مرات) أنظر معجم المؤلفات في فقه الحديث من هذا البحث.

وقد عرف الرجل بأنه كان قوالا للحق شديدا على أهل البدع غير هيوب للأمراء[1] فلم يكن وهو المتصدر للفتوى والشورى العاقد لمجالس العلم طوال حياته، أن يخضع لخطة المرابطين في الإكتفاء بالقضاء بفقه الفروع.

وقد مل بعض كبار الفقهاء إلى اتخاذ مذاهب لأنفسهم يميلون فيها إلى العمل والأثر إذا خالف مذهب مالك من غير أن يلزموا غيرهم بذلك حتى لا تثار الفتنة ومن هؤلاء أبو عبد الله محمد بن عتاب الذي شهر عنه انشغاله بالفقه والحديث دهره، قال ابن بشكوال "كانت له اختيارات من أقاويل العلماء يأخذ بها لخاصة نفسه لا يعدو بها إلى غيره منها أنه كان يقرأ بفاتحة الكتاب في صلاة الجنائز على إثر التكبيرة الأولى الإحرام اتباعا للحديث الثابت في ذلك عن النبي ﷺ"[2].

وقد بالغ المراكشي في المعجب حين قال "حتى نسي النظر في كتاب الله تعالى وسنة رسول الله ﷺ" ولعل الصواب أن نضيف عبارة (في بلاطات السلطان ومجالس قضائه وحكمه) إلى نصه، فقد وجدنا في هذه المرحلة (نهاية القرن الخامس الهجري) عشرات المشتغلين بالحديث وفقهه لم ينضب معينهم ولم تجف محابرهم بل حملوا مشعل الحجة والنظر في مجالس علمهم ومؤلفاتهم، ومنهم أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب (ولد 433 هـ توفي 520 هـ) والذي عاش في فترة المرابطين يعقد مجالس الحديث قال تلميذه ابن بشكوال "وكانت الرحلة في وقته إليه ومدار أصحاب الحديث عليه لتفقهه وجلالته وعلو سنده وصحة كتبه، وكان صابرا على القعود للناس مواظبا على الإسماع يجلس لهم يومه كله وبين العشاءين وطال عمره وسمع منه الآباء والأبناء والكبار والصغار وكثر أخذ الناس عنه وانتفاعهم به"[3].

وقد ذكرت في كتابي (حركة الحديث بقرطبة أبو محمد بن عبد الرحمن بن عتاب نموذجا) أن هذا الرجل حمل علم ابن عبد البر والباجي وغيرهما من أعلام الحديث في القرن الخامس إلى جيل القاضي عياض في القرن السادس. وذكرت هناك عشرات المحدثين مثل ابن عتاب ممن نسجوا على منواله[4].

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 8 ص 181.
(2) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 544.
(3) نفسه : ج 2، ص 348.
(4) حركة الحديث بقرطبة خلال ق 5 هـ : خالد الصمدي.

وانظر إلى نص جميل نقله ابن الخطيب في الإحاطة في ترجمة ابن ورد التميمي أبو القاسم ت 540هـ يعكس ازدهار مجالس المناظرة في الحديث قال : "قال الملاحي كان (يعني ابن ورد) من جلة الفقهاء المحدثين يقال إن علم المالكية انتهت إليه الرئاسة فيه وإلى القاضي أبي بكر ابن العربي في وقتهما لم يتقلمهما في الأندلس أحد بعد وفاة أبي الوليد بن رشد أخبرني الثقة أبو عبد الله بن جويبر عن أبي عمر بن عات قال : حدثت أن ابن العربي اجتمع بابن ورد وتبايتا ليلة وأخذا في التناظر والتذاكر، فكان عجبا يتكلم أبو بكر فيظن السامع أنه ما ترك شيئا إلا أتى به ثم يجيبه أبو القاسم بأبدع جواب ينسي السامعين ما سمعوا قبله وكانا أعجوبتي دهرهما وكان له (ابن الورد) مجلس يتكلم فيه على الصحيحين ويخص الأخمسة بالتفسير"[1].

*حركة التأليف في فقه الحديث إبان هذه المرحلة سماتها وخصائصها

إذا كان القرن الرابع الهجري عرف رحلة واسعة لطلب الحديث من المشرق فإن القرون بعده كانت قرون الإشتغال الموسوعي بمصادر السنة شرحا ودراسة، وقد تميز القرن الخامس الهجري في حركة التأليف بميزات ثلاث :

1 – الاشتغال الموسوعي بشرح موطأ مالك

إذ وجدت في هذا العصر موسوعات في شرح موطأ مالك فاقت ما عرف في القرن الرابع وهكذا ألف في شرحه أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي ت 413 هـ وأبو عبد الله بن محمد بن مغيث ابن الصفار القرطبي ت 429 هـ في كتاب "الموعب في شرح الموطأ"، وأبو عمر أحمد بن عمر الطلمنكي ت 429 هـ الذي شرح الموطأ ولم يتمه، والمهلب بن أبي صفرة المري المتوفي 435هـ ومروان البوني أبو عبد الله ت 439 هـ والذي علق على كتابه وأتمه الشيخ أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب ت 520 هـ وشرح الموطأ لعلي بن أحمد ابن حزم ت 456 هـ والذي سماه "الإملاء في شرح الموطأ".

وسطع في سماء هذا القرن نجم كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر يوسف بن عبد البر النمري ت 436 هـ الذي قال فيه ابن حزم "لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف بأحسن منه" ومن الموسوعات في شرح الموطأ كتاب

---

[1] الإحاطة : ابن الخطيب، ج 1، ص 170.

"الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار" وهو أكبر موسوعة وصلتنا في شرح الموطأ بالفقه المقارن، ثم عمل القاضي أبي الوليد سليمان بن خلف الباجي ت 474هـ في كتاب الاستيفاء ومختصره المنتقى الذي ألفه لما لاحظ عزوف الناس عن الإشتغال به لطوله.

2 – بداية الاشتغال بشرح صحيح البخاري

وكانت البداية على يد أحمد بن نصر الداودي أبا جعفر المتوفى سنة 402هـ والذي سمى كتابه "بالنصيحة في شرح البخاري"، وهشام بن عبد الرحمن الصابوني ت 423 هـ الذي ألف في شرح صحيح البخاري كتابا رتبه على حروف المعجم، وأبي القاسم المهلب بن أبي صفرة المري ت 435 هـ والذي به حيي كتاب البخاري بالأندلس، والذي سمى كتابه "التصحيح في اختصار الصحيح" ثم شرحه، وابن بطال على بن خلف القرطبي ت 449 هـ الذي ألف في شرح البخاري كتابا في عدة أسفار رواه الناس عنه، وقد شرح البخاري في هذا القرن أيضا محمد بن علي بن قرديال الطليطي ت479 هـ ومحمد بن خلف بن المرابط المري ت 485 هـ الذي اختصر شرح البخاري للمهلب بن أبي صفرة السالف الذكر، وقد اهتم أحمد بن رشيق المرسي الكاتب ت بعد 440 هـ بتراجم البخاري وشرح ما أشكل منها، كما ألف أبو علي الغساني كتابه المشهور "تقييد المهمل وتمييز المشكل".

وهكذا وجدنا في المغرب والأندلس اشتغالا بشرح صحيح البخاري قبل بداية الاشتغال بصحيح مسلم، الشيء الذي يجعلنا نعيد النظر في قول من قال أن المغاربة كانوا يقدمون صحيح مسلم على صحيح البخاري. إذ لم نجد شروحا لصحيح مسلم إلا في النصف الأول من القرن السادس الهجري مع الإمام أبي عبد الله محمد بن علي بن محمد المازري ت 536 هـ كما سيأتي.

3 – ظهور موسوعات الحديث الظاهرية

وأولها كتاب "الخصال الجامعة لمحجل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام" لابن حزم الظاهري ت 456 هـ وشرحه في الكتاب الموسوم "بالإيصال إلى فهم كتاب

الخصال" الذي قال فيه الحميدي "ألف في فقه الحديث كتابا كبيرا سماه "الإيصال إلى فهم الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام وسائر الأحكام على ما أوجبه القرآن والسنة والإجماع" أورد فيه أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين في مسائل الفقه والحجة لكل طائفة وعليها والأحاديث الواردة في ذلك من الصحيح والسقيم بالأسانيد وبيان ذلك كله وتحقيق القول فيه"[1].

وكان ابن حزم قد ألف كتابا سماه "الجامع في صحيح الحديث"، رتب فيه الأحاديث وتكلم على فوائدها ومعانيها، وقد ورد عند المقري في النفح بعنوان "كتاب الجامع في صحيح الحديث باختصار الأسانيد والاقتصار على أصحها واجتلاب أكمل ألفاظها وأصح معانيها"[2].

وكان ابن حزم بهذه المؤلفات يضع أصول مذهب الظاهر من السنة تثبيتا لمذهبه في ساحة تعج بالحديث وموسوعاته على مذهب مالك.

---

[1] جذوة المقتبس : الحميدي، ج 2، ص 491.
[2] نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 79.

الفصل الرابع ، القرن السادس إلى منتصف السابع الهجري مرحلة التوسع والاكتمال

1 – السمات السياسية والعلمية في النصف الأول من القرن 6 هـ

تميزت بداية القرن السادس الهجري بسمات سياسية وعلمية أثرت في الحركة العلمية عموما والاشتغال بالحديث وفقهه والاتجاه إلى الأثر خصوصا بالغرب الإسلامي، فمن الناحية السياسية عرفت بداية هذا القرن علامات الاضطراب في الحكم المرابطي الذي ذكرنا تشجيعه لفقه الفروع وتقريبه للمشتغلين به إلى أن قامت دعوة الموحدين بداية من سنة 515 هـ يقول المراكشي في المعجب "واختلف حال أمير المسلمين رحمه الله بعد الخمسمائة اختلافا شديدا فظهرت في بلاده مناكر كثيرة، وذلك لاستيلاء أكابر المرابطين على البلاد ودعواهم الاستبداد، وانتهوا في ذلك إلى التصريح، فصار كل واحد منهم يصرح بأنه خير من علي أمير المسلمين وأحق بالأمر منه"[1].

وهكذا قضى أمير المسلمين علي بن يوسف فترة ولايته في إخماد الفتن التي ذرت بقرنها حتى إذا ادلهم الأمر وأمير المسلمين في ذلك كله يتزايد تغافله ويقوى ضعفه وقنع باسم إمرة المسلمين، وبما يرفع إليه من الخراج عكف على العبادة والتبتل، فكان يقوم الليل ويصوم النهار، مشتهرا عنه ذلك، وأهمل أمور الرعية غاية الإهمال فاختل لذلك عليه كثير من بلاد الأندلس وكادت تعود إلى حالها الأول لا سيما منذ قامت دعوة ابن تومرت بالسوس"[2].

وقد تمزقت أوصال الدولة وكثرت الثورات ضدها في الأندلس وإفريقية ومراكش إلى أن انتهى عهدهم بمقتل آخر أمرائهم تاشفين بن علي بن يوسف ابن تاشفين بمدينة وهران سنة 540 هـ.

(1) المعجب : المراكشي، ص 260.
(2) نفسه : ص 261.

وقضى بعده مؤسسا دولة الموحدين عبد المومن بن علي وابنه يوسف بن عبد المومن أواسط القرن السادس في استتباب الأمن وترتيب أمور الدولة واسترجاع أطرافها ووحدتها، فخاضوا في ذلك الحروب من طرابلس الغرب شرقا إلى الأندلس شمالا. ولم تقو الدولة وتستو وتظهر خططها العلمية والاقتصادية والسياسية إلا زمن يعقوب المنصور الموحدي الذي تولى الخلافة سنة 580 هـ.

هذه التقلبات السياسية التي واكبت اضمحلال دولة المرابطين وقيام دولة الموحدين أثرت الحركة العلمية وتوجهاتها بالغرب الإسلامي فهذه فترة لم تعد فيها سياسة المرابطين العلمية واضحة فقد قويت حركات التصوف وثار المريدون بالأندلس[1] وواجه الفقهاء ما جاء من المشرق من آراء صوفية وفلسفية وكلامية واختلفوا في شأن كتاب الإحياء رغم ما عرف في هذا العصر من إحراقه وإصدار أمر بذلك من أمير المسلمين فكثرت الاتجاهات والتوجهات العلمية.

وفي المقابل لم تكن السياسة العلمية للموحدين قد اتضحت بعد في الواقع، وإن كانت أصولها واضحة في شعارات الدولة الموحدية الداعية إلى نبذ التقليد والدعوة إلى الاجتهاد ومحاربة المنكر، والقول بالعصمة، إلا أن الدولة في مرحلة الإنشاء لم تكن لتملك سلطة تفرض بها توجهاتها العلمية إلا زمن يعقوب المصور الموحدي بعد 580 هـ.

2 – وضع مدرسة فقه الحديث في هذه الفترة

رحل كثير من طلبة العلم في نهاية القرن الخامس وبداية السادس إلى المشرق الإسلامي ينهلون مما بقي هناك من علوم الحديث والتفسير والكلام والتصوف والفلسفة وما شابه ذلك.

وعاد أغلبهم إبان هذه الفترة فازدهرت بهم الحياة العلمية بالمغرب والأندلس رغم ما اكتنفها من اضطراب سياسي، فقويت بذلك شوكة المحدثين وفقهاء الأثر واتسع تأثيرهم في الحياة العلمية، وكان هذا العصر بحق عصر قوة الاتجاه الأثري في مدرسة مالك خاصة بعد

---

[1] أنظر دراسة عن ثورة المريدين في مقدمة التحقيق لكتاب مفتاح السعادة لأبي العباس ابن العريف أحد المعاصرين لهذه المرحلة (481-536 هـ) دراسة وتحقيق د. عصمت عبد اللطيف دندش، ط. دار الغرب الإسلامي 1993.

عودة أبي الوليد الباجي وأبي بكر بن العربي من رحلتهما إلى المشرق، وبزوغ نجم القاضي عياض بسبتة والإمام المازري بتونس، فكان لهؤلاء الفقهاء المحدثين أثرهم في الحركة العلمية التي عرفها الغرب الإسلامي في النصف الأول من القرن السادس الهجري، فانبروا للتأليف في فقه الحديث وعلومه وعقدوا مجالس العلم لذلك، وقوموا كثيرا مما اعوج من اتجاهات وآراء فكرية سادت في عصرهم بعقد مجالس المناظرة والحجاج فرسخوا اتجاه الأثر ووسعوا مدارك طلبة العلم في اتباع الحجة والنظر، وسنحاول باختصار أن نرصد بعض مظاهر هذا الإكتمال والتوسع في حركة فقه الحديث بالغرب الإسلامي من خلال حديثنا عن الرحلة ومجالس الحديث في هذا العصر.

3 – الرحلة ومجالس فقه الحديث في هذا العصر

خفت حركة الرحلة نحو المشرق في بداية القرن الخامس الهجري وجلس الناس خلاله إلى أعلام من المحدثين جمعوا علم المشرق والمغرب كابن عبد البر وابن حزم وأبي محمد عبد الرحمن بن عتاب وأبي علي الغساني رحمهم الله.

ثم تاقت النفوس مجددا إلى طلب الحديث والاطلاع على ما جد من مباحثه وأصوله ومصادره فعقد الطلبة في نهاية القرن الخامس الهجري العزم على التجوال في مراكز العلم وتزودت لذلك بخير الزاد، وكان من أبرز من رحل إلى الأندلس في هذه المرحلة ممن برز في فقه الحديث.

أبو علي حسين بن محمد بن فيره بن سكرة الصدفي السرقسطي ت 514هـ الذي رحل سنة481 هـ فأخذ بمكة والبصرة ثم بغداد التي دخلها يوم الأحد 16 جمادى الآخرة سنة 482 هـ وأقام بها خمس سنين كاملة فسمع من علمائها ثم رحل عنها سنة 487 هـ فسمع بدمشق من الإسفراييني وسمع بمصر وأجاز له بها أبو إسحاق الحبال مسند مصر في وقته ومكثرها، وسمع بالإسكندرية وعاد إلى الأندلس في صفر سنة 490 هـ وقصد مرسية فاستوطنها وقعد يحدث الناس بجامعها، ورحل الناس من البلدان إليه وكثر سماعهم عنه[1]قال الذهبي : "له باع طويل في الرجال والعلل والأسماء والجرح والتعديل مليح الخط

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 144.

متقن الضبط حافظ للمتن والإسناد قائم على إقراء الصحيحين وجامع أبي عيسى"[1]. وقال الضبي "لم يكن بمشرق الأندلس في وقته مثله في تقييد الحديث وضبطه والعلو في روايته مع دينه وفضله وزهده وورعه"[2] ت 514هـ.

ومنهم غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي ت 518هـ الذي قال ابن بشكوال فيه "كان من أهل الرواية والدراية" رحل إلى المشرق سنة 476 هـ فأخذ بمكة عن أبي عبد الله الحسين بن علي الطبري نزيل مكة صحيح مسلم وأجاز له وأخذ بمصر وبالمهدية عن أبي عبد الله محمد بن معاذ التميمي، وأخذ عنه صحيح البخاري عن أبي ذر وغيره، وعاد من رحلته حافظا للحديث وطرقه وعلله عارفا بأسماء رجاله ونقلته منسوبا إلى فهمه ذاكرا لمتونه ومعانيه[3].

وكانت رحلة أبي بكر بن العربي المعافري ت 543 هـ واسطة العقد إذ طالت مدتها وتنوعت علومها فأدخل الأندلس "علما شريفا وإسنادا منيفا" بعد أن أخذ بمصر وبيت المقدس وعسقلان ودمشق والعراق والحجاز ومكة قال القاضي: "وقد تجولت في تلك الأقطار الكريمة ودخلت تلك الأمصار العظيمة وجبت الأقطار القاصية نيفا على عشرة أعوام" وقد نقل المقري عنه قوله في تقييم رحلته "كل من رحل لم يأت بمثل ما أتيت به أنا والقاضي أبي الوليد الباجي أو قال: لم يرحل غيري وغير الباجي وأما غيرنا فقد تعب"[4].

وبالفعل فقد كان لعودة ابن العربي إلى مراكش ومنها إلى إشبيلية التي تولى بها القضاء لمدة يسيرة ثم رحل إلى قرطبة وتفرغ بها لمجالس العلم الأثر البالغ في حركة فقه الحديث، إذ ألف ما لم يؤلفه غيره وناظر ونافح عن السنة وحارب البدعة وكان رحمه الله ثاقب الذهن قوي الحجة كثرت مناظراته ومؤلفاته، فكان ذلك مثار خلاف في مواقف الناس من صنيعه في القضاء والفتوى والقرب من السلطان، وقد ذكر الذهبي هذه المواقف وبسطها في التذكرة. فلتنظر هناك بتفصيل[5].

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 253.
(2) بغية الملتمس : الضبي، ص 81.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2 ص 457.
(4) أنظر كلاما مفصلا عن رحلة ابن العربي إلى المشرق في مقدمة المحقق لكتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس د. محمد ابن عبد الله ولد كريم ط. دار الغرب الإسلامي 1992
(5) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1294.

فأخذ عن فطاحل علمائها كأبي الحسين ابن سراج وأبي محمد عبد الرحمن بن عتاب وقد كان بعض علمائها قد كاتبه قبل رحلته كأبي علي الغساني، فجمع من الحديث علما كثيرا وجلس للمناظرة ثمانا وعشرين سنة، وصنف تصانيف سار بها الركبان واشتهر بها اسمه وبعد صيته ومنها "مشارق الأنوار على صحاح الآثار" وإكمال المعلم في شرح صحيح مسلم وهو الذي أكمل به كتاب المازري المعلم في شرح صحيح مسلم، ولذلك قيل فيه الكلام المشهور "لولا عياض لما ذكر المغرب".

ويكفي هذا العصر فخرا أن تسطع فيه هذه النجوم الزاهرة والأعلام الباهرة التي قوت اتجاه الأثر في مدرسة مالك بعد أن كادت تغرق في الفروع على عهد المرابطين، فكان لذلك أثر كبير في توسع اتجاه الأثر والحديث في مدرسة مالك من القيروان إلى سبتة فمراكش. فكان هذا العصر بحق عصر سيادة لهذا الاتجاه قبل عصر يعقوب المنصور الموحدي في الثلث الأخير من الخلافة الموحدية والتي عرفت تحولات في السياسة العلمية للدولة كان لها بالغ الأثر في مدرسة فقه الحديث أيضا.

4 – السياسة العلمية للدولة زمن يعقوب المنصور الموحدي وأثرها في الاشتغال بفقه الحديث

عرف النصف الثاني من القرن السادس الهجري بظروف سياسية واجتماعية وعلمية جديدة بعد أن بسط الموحدون سلطتهم زمن عبد المومن على المغرب الأوسط وإفريقية[1]، وخرجوا إلى الأندلس، فدان الغرب الإسلامي لسلطانهم السياسي والعلمي، واصطبغ بتوجيهاتهم وأصول مذهبهم في الحكم والقضاء والإفتاء المبنية على الرجوع إلى أصول الأدلة الشرعية والعمل بالأثر والاجتهاد ونفي التقليد.

وقد أثرت توجهات الدولة الموحدية ودعوتها ومنهجها في الحكم كثيرا في الحركة العلمية عموما بهذه المنطقة وحركة الحديث وفقهه بصفة أخص، إذ سال مداد غزير من طرف الباحثين في الكلام عن عناية سلاطين الموحدين بالحديث والمحدثين ومجالس الحديث،

---

(1) قال المراكشي في المعجب : "وتم لعبد المومن رحمه الله ملك إفريقية كلها منتظما إلى مملكة المغرب فملك في حياته من طرابلس الغرب إلى سوس الأقصى من بلاد المصامدة وأكثر جزيرة الأندلس وهذه مملكة لم أعلمها انتظمت لأحد قبله منذ احتلت دولة بني أمية إلى وقته. ص : 337.

وتباينت آراؤهم حول ظاهرية الدولة (أي أخذها بالمذهب الظاهري) نظرا لحدود التماس الدقيقة بين أهل الظاهر وأهل الأثر إذ يلتقون في الدعوة للرجوع إلى الأصل والاجتهاد ونبذ الرأي والتقليد.

ولقد عرفت حركة الحديث في هذا العصر نشاطا مكثفا، إذ ازدهرت سوقه واستدعي إلى بلاطات الحكم علماؤه وأشياعه ونبذ من سواهم ممن سلك طريق الرأي والمسائل، بل ونكل ببعضهم وعذب وأحرقت كتبه، وهذا الوضع أجمعت على إظهاره وبسطه أمهات مصادر العصر الوسيط في تاريخ المغرب كالمراكشي في المعجب وابن أبي زرع في القرطاس، وابن عبد الملك في الذيل والتكملة والمقري في النفح، وغيرهم، وتناولته بالتحليل دراسات الباحثين المعاصرين كأبي زهرة في تاريخ المذاهب الإسلامية، وعبد الهادي احسيسن في مظاهر النهضة الحديثة في عهد يعقوب المنصور الموحدي، ومقلمة عمنا إدريس الصمدي في تحقيقه لكتاب النظر في أحكام النظر لابن القطان الفاسي، وعبد الله عنان في دولة الإسلام في الأندلس عصر المرابطين والموحدين.

وخلاصة ذلك أن الأثر العلمي للدولة المرابطية كان لا يزال قائما في بداية عصر الموحدين فكان الناس يشتغلون بفقه الفروع وفقه الأثر على مذهب مالك، واستمرت للفقهاء مكانتهم ومنزلتهم عند العامة، وهذا الذي يفسر الهدنة التي كانت بينهم وبين عبد المومن، ولم يظهر الصراع العلني بين الفريقين إلا زمن أبي يوسف المنصور يقول المراكشي في المعجب موضحا خط الدولة الموحدية العلمي وتوجهها إلى الأخذ بفقه الحديث والأثر تحت عنوان "دعوه أبي يوسف إلى الأخذ بالكتاب والسنة.." وفي أيامه انقطع علم الفروع، وخافه الفقهاء وأمر بإحراق كتب المذهب بعد أن يجرد ما فيها من حديث رسول الله ﷺ والقرآن، ففعل ذلك فأحرق منها جملة في سائر البلاد كمدونة سحنون وكتاب ابن يونس، ونوادر بن أبي زيد ومختصره، وكتاب تهذيب البراذعي وواضحة ابن حبيب وما جانس هذه الكتب ونحا نحوها، لقد شهدت منها وأنا يومئذ بفاس، (يقول صاحب المعجب) يؤتى منها بالأحمال فتوضع ويطلق فيها النار، وتقدم إلى الناس في ترك الاشتغال بعلم الرأي والخوض في شيء منه، وتوعد على ذلك بالعقوبة الشديدة، وأمر جماعة ممن كان عنده من

العلماء والمحدثين بجمع أحاديث من المصنفات العشرة (الصحيحين والترمذي والموطأ وسنن أبي داود وسنن النسائي، وسنن البزار، ومسند ابن أبي شيبة وسنن الدارقطني وسنن البيهقي في الصلاة وما يتعلق بها على نحو الأحاديث التي جمعها محمد بن تومرت في الطهارة، فأجابوه إلى ذلك، وجمعوا ما أمرهم بجمعه فكان يمليه بنفسه على الناس ويأخذهم بحفظه، وانتشر هذا المجموع في جميع المغرب وحفظه الناس من العوام والخاصة، فكان يجعل لمن حفظه الجعل السني من الكسا والأموال، وكان قصده في الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة، وحمل الناس على الظاهر من القرآن والحديث، وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده، إلا أنهما لم يظهراه وأظهره يعقوب هذا. يشهد لذلك عندي ما أخبرني غير واحد ممن لقي الحافظ أبا بكر بن الجد أنه أخبرهم قال: لما دخلت على أمير المؤمنين أبي يعقوب أول دخلة دخلتها عليه، وجدت بين يديه كتاب ابن يونس، فقال لي: يا أبا بكر انظر في هذه الآراء المتشعبة التي أحدثت في دين الله، أرأيت يا أبا بكر المسألة فيها أربعة أقوال أو خمسة أقوال أو أكثر من هذا، فأي هذه الأقوال هو الحق؟ وأيها يجب أن يأخذ بها المقلد؟ فافتتحت أبين له ما أشكل عليه من ذلك، فقال لي وقطع كلامي: يا أبا بكر ليس إلا هذا، وأشار إلى المصحف أو هذا، وأشار إلى سنن أبي داود، وكان على يمينه أو السيف! فظهر في أيام يعقوب هذا ما خفي في أيام أبيه وجده"[1].

الواضح من كلام مؤرخ الموحدين ومعاصر ملكهم عبد الواحد المراكشي أن مذهب الدولة كان الرجوع إلى الأصول من الكتاب والسنة ونبذ فقه الفروع.

وقد وجدنا في النص دعوة إلى بناء مصادر جديدة في الفقه عن طريق جمع النصوص الواردة من الحديث في الصلاة والطهارة والجهاد، ويقول صاحب المعجب في النص أن المجموع الذي أمر أبو يوسف المنصور بجمعه من مصادر السنة هو الذي سهر على نشره في جميع الغرب الإسلامي.

وقد وجدنا أيضا أن الغالب على العلماء المدعوين إلى مجالس العلم في مركز خلافة الموحدين الاتجاه إلى الحديث والأثر والاجتهاد كأبي عبد الله محمد بن إبراهيم بن خلف

---

(1) المعجب: عبد الواحد المراكشي، ص 401-402.

المعروف بابن الفخار المالقي ت 590 هـ شيخ ابن القطان الفاسي، الذي استدعاه الخليفة يعقوب المنصور سنة 580 هـ إلى عاصمته مراكش من أجل تدريس الحديث للناس وكان ابن الفخار هذا حافظا للحديث والفقه إماما فيهما[1].

وأبو العباس أحمد بن سلمة الأنصاري المعروف بابن الصيقل ت 608 الذي استدعي من تلمسان لأنه كان محدثا كامل العناية بالحديث.

وطار صيت كثير من العلماء المجتهدين المحدثين البارعين في هذا العصر كأبي بكر بن خلف الأنصاري القرطبي ت 590 هـ الذي عني بالحديث على جهة التفقه والتعليل، ومفخرة عصره الإمام الحافظ المجتهد أبي الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي رئيس المحدثين زمن الموحدين ت 628 هـ وغيرهم.

5 – هل رام يعقوب المنصور القضاء على المذهب المالكي بالمغرب ؟

إذا علمنا من كلام المراكشي الذي نقلناه من المعجب أن كتب فقه الفروع قد أحرقت وحرم الاشتغال بها ودعي الناس إلى النظر في الأصول، فهل معنى ذلك أن الخليفة يعقوب المنصور كان قصده محو المذهب المالكي من المغرب عموما بأصوله وفروعه كما ذهب إلى ذلك صراحة صاحب المعجب ؟

لقد تحدث المراكشي في المعجب عن دعوة أبي يوسف إلى الأخذ بالكتاب والسنة بعد أن تحدث عن إحراق كتب فقه الفروع وتعويضها بالمجموع في الحديث الذي أمر بتأليفه من مصادر السنة وعمل على نشره في ربوع المغرب، وقال"وكان قصده في الجملة محو مذهب مالك وإزالته من المغرب مرة واحدة وحمل الناس على الظاهر من الكتاب والسنة وهذا المقصد بعينه كان مقصد أبيه وجده".[2]

والذي يقرأ النص بطوله يجد عنتا كبيرا في حكم المراكشي على نية وقصد يعقوب المنصور وأبيه وجده حيث نسب إليهم سعيهم إلى القضاء على مذهب ترسخت جذوره قبلهم بقرون وعايشت دولتهم أزهى أيامه مع فطاحل المحدثين من المدرسة المالكية الذي

---

[1] المعجب : المراكشي، ص 401-402.
[2] العجب للمراكشي ص 402.

وسعوا أثرها وبلغوا بها ما لم تبلغه قبلهم كالمازري وابن العربي والقاضي عياض وابن الورد وغيرهم من الذين عاشوا أيام قيام دولة الموحدين كما وضحنا ذلك في حديثنا عن حالة فقه الحديث في بداية القرن السادس الهجري زمن سقوط دولة المرابطين واستواء دولة الموحدين.

ولعل ثورة يعقوب المنصور على فقه الفروع وصرامته في التعامل مع رجاله المالكية، هي التي جعلت عبد الواحد المراكشي يحكم هذا الحكم. والحال أن مذهب مالك في هذه الفترة لم يكن فيه اتجاه فقه الفروع فقط، بل استوى عود اتجاه الأثر فيه وقوي، فقصد الرجل إذن أن يحمل الناس على الأثر حيث كان ولم يكن قصده استئصال مذهب مالك بعامة. ودليلنا على ذلك وجود مشاهير علماء مذهب مالك من المشتغلين بالأثر في نهاية القرن السادس الهجري وبداية السابع يزاحمون سوق المحدثين من اتجاه الأثر واتجاه الظاهر الذين سنذكر نماذج منهم ويؤلفون في شرح موطأ مالك وفي الجمع بين ما ألف قبله من شروحه كالمنتقى والاستذكار وغيرهما. ويعقدون مجالس العلم ينافحون فيها عن المذهب بالدليل والأثر تمشيا مع ما ساد في عصرهم من الدعوة إلى تأصيل الفقه، بل إن منهم من تقلد مناصب القضاء والشورى في الدولة، ولو كان قصد يعقوب المنصور القضاء على مذهب مالك لمنع تدريس تآليفهم ولأمر بإحراقها كما أحرق كتب الفروع ومنع مجالس علمهم. ولكن الذي وجدناه في سياسة الرجل هو التوجيه إلى التأصيل والنهي عن التفريع لما فيه من التشعيب على العامة، وإليك نماذج من هؤلاء المشتغلين بفقه الأثر على مذهب مالك تأليفا ومدارسة إبان هذه الفترة برهانا ساطعا على خطأ المراكشي ومبالغته وخلطه.

فقد كان الناس يرحلون إلى محمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الشريشي ت 586هـ للأخذ عنه والسماع منه لعلو روايته وهو من تلاميذ القاضي عياض واختص به، وجلسوا إلى فطاحل المالكية كأبي محمد بن عتاب، وأبي عبد الله بن الحاج الذي تولى قضاء سبتة وشلب فحمدت سيرته وألف في الجمع بين المنتقى والاستذكار[1].

---

[1] ابن الأبار : التكملة، ج2، ص 63، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

ومحمد بن أحمد بن أبي جمرة المرسي ت 599 هـ الذي تقلد قضاء مرسية وبلنسية وشاطبة وأريولة في مدد مختلفة وكان فقيها حافظا بصيرا بمذهب مالك عاكفا على تدريسه وله تآليف منها كتاب "نتائج الأبكار ومناهج النظار في معاني الآثار" ألفه بعد الثمانين وخمسمائة بعد أن أوقع السلطان حينئذ بأهل الراي وأمر بإحراق المدونة[1].

فها أنت ترى أن الرجل يعقد مجالس علمه ويتولى مناصب في الدولة ويؤلف في فقه الأثر ما يساير توجهات الدولة في عصره.

وقد ألف في هذا العصر أبو الحسن بن أحمد بن مروان الواد آشي ت 609هـ كتابه "نهج السالك للتفقه في مذهب مالك" في عشر مجلدات[2].

وقال الرعيني في ترجمة أبي الحسين محمد بن القاضي أبي عبد الله محمد بن سعيد ابن زرقون السالف الذكر "شيخنا رحمه الله الفقيه السني المالكي الجليل ترددت إليه أعواما لم أرِمْهُ فيها صباحا ومساء حضورا والتزاما، وقرأت عليه كثيرا وتفقهت به .. وهو آخر من كان في إشبيلية متصدرا بهذا الرسم صابرا على الإفادة والتروية ملازما لذلك إلى حين وفاته رحمه الله"[3].

وهذا الرجل كما هو واضح من مصادر ترجمته رد على المحلى في كتاب "المعلى في الرد على المحلى والمجلى" ودرس الحديث وألف في فقهه على مذهب مالك كتاب "تهذيب المسالك إلى تحصيل مذهب مالك" بل وباحث طلبته في مسائل جمة من مختصر بن أبي زيد. وكل هذا معروف في مجالس علمه بعاصمة العلم الأندلس إشبيلية، ولم نجد تدخلا للدولة الموحدية في توجيه مسيرته العلمية إلا حين أراد التأليف فيما اعتقده السلطان كتابا في الفروع قال الرعيني "وكان قد شرع في تأليف يسميه "أزهار السنن وإيضاح السنن" في الفقه ثم تركه حين امتحن فسألته عنه وأسفت لكونه لم يؤلفه فأنشدني :

إن الخليفة قد أبى   وإذا أبى شيئا أبيته[4].

---

(1) نفسه : ج 2، ص 79 ت.ر 222 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.
(2) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 118.
(3) البرنامج : الرعيني، ص 31 وما بعدها.
(4) المرجع السابق.

ووجدنا في هذا العصر محمد بن عبد الحق بن سليمان الكومي اليفـرني ت 625 هـ قاضي تلمسان يؤلف في غريب الموطأ وإعرابه ويجمع بـين المنتقـى والاسـتذكار في كتابـه (المختار)، وغير هؤلاء ممن حملوا مشعل المذهب وطافوا به بلاد المغـرب، وهكـذا اسـتمر الاشتغال بمذهب مالك وأصوله المبنية على الأثر والحديث من غير عنت ولا تضييق.

أضف إلى كل هذا أننا لم نجد من النصوص ما يفيد إحراق أو منع تدريس كتب فقـه الحديث على مذهب مالك كالقبس والمسالك لابن العربي، والمنتقى للباجي، أو كتب ابن عبد البر، بل كانت هذه الكتب على العكس من ذلك مادة مجالس الحديث وحركة التأليف تدريسا واختصارا وجمعا كما رأينا.

وكل هذا يؤكد أن يعقوب المنصور خصوصا ومنهج الدولة الموحدية عموما كان محاربة فقه الفروع في مدرسة مالك لا مذهب مالك، وذلك لما في الاشـتغال بـالفروع مـن الآراء المتشبعة التي تشغل الناس ولا تفيدهم، قال ابن خلدون في تعليمها وتعلمها "وهو فساد في التعليم وفيه إخلال بالتحصيل، ثم فيه –مع ذلك– شغل كبير عن التعلم بتتبع ألفاظ الاختصار العويصة للفهم بتزاحم المعاني عليها وصعوبة استخراج المسائل مـن بينهـا.. فينقطع في فهمها حظ صالح من الوقت فقصدوا إلى تسهيل الحفظ على المتعلمين فأركبوهم صعبا يقطعهم عن تحصيل الملكات النافعة"[1].

وقد وجدنا من أعلام مذهب مالك من ينقم على الإغراق في الفروع ونبذ الاشتغال بالأصول حتى قبل عصر الموحدين، يقول ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله معيبـا على أهل الأندلس إغفالهم المسنن والآثار وانشغالهم بالرأي "واعلم رحمك الله أن طلب العلم في زماننا هذا وفي بلدنا قد حاد أهله عن طريق سلفهم وسلكوا في ذلك ما لم يعرفه أئمتهم... قد اطرحوا علم السنن والآثار وزهدوا فيهما وأضربوا عنهما بل عولوا علـى حفظ ما دون لهم من الرأي والاستحسان الذي كان عند العلماء آخر العلم والبيـان"[2]، وإن الفروع لا حد لها تنتهي إليه ولذلك شعبت فمن رام أن يحفظ آراء الرجال فقد رام ما لا سبيل له[3].

---

(1) المقدمة : ابن خلدون، ط. التجارية، ص 522.

(2) جامع بيان العلم وفضله : ابن عبد البر، ج 2، ص 405.

(3) نفسه : ج 2، ص 406.

وهكذا تلتقي توجيهات يعقوب المنصور في الدعوة إلى الأثر مع دعوة فقهاء مذهب مالك من فقهاء الحديث قبله فإذا نسبنا إليه بهذه الدعوة قصد القضاء على مذهب مالك نسبنا هذه الدعوة لهؤلاء أيضا من فطاحل المالكية وهو ما لم يكن من قصدهم ولا من نيتهم إنما نقيض ذلك هو القصد والمراد.

وهكذا استمر مذهب مالك إلى ما بعد عصر الموحدين مدارسة وتأليفا" ولله الأمر من قبل ومن بعد.

6- انتشار العمل بالظاهر والأثر في فقه الحديث في عصر الموحدين

الحقيقة أن حدود التماس بين التمذهب بالظاهر والعمل بالأثر دقيقة ولا تكاد تتميز في كثير من أعمال المحدثين ومجالس علمهم ومؤلفاتهم وما عرفوا به عند من ترجم لهم، فكلا الاتجاهين قصدهما العودة إلى النص والاستنباط منه وفي ضوئه، والدعوة إلى الاجتهاد ونبذ التقليد وعدم الغلو في إعمال الرأي والنظر، وإن كان مذهب الظاهر يتميز بنفي القياس، لذلك وجدنا في كثير من التراجم نسبة العلماء إلى مذهب الظاهر وهم من أهل الأثر لأنهم يقولون بظاهر الكتاب والسنة، ونسبة أهل الظاهر إلى اتجاه الأثر لكونهم يشتغلون به وبفقهه، والذي يهمنا هنا هو امتزاج الاتجاهين في توجه الموحدين وبروز أعلامها وشهرتهم بمجالس الحديث والتأليف.

فممن اشتهر في هذا العصر من فقهاء الحديث بالميل إلى مذهب الظاهرية أحمد بن طاهر بن علي ابن شبرين بن علي بن عيسى الأنصاري ت 520 هـ الذي قل فيه القاضي عياض: "ممن عني بالحديث والرواية ورحل فيه، وفهم الطريقة وأتقن الضبط واتسع في الأخذ والسماع، وكان علم الحديث أغلب عليه ويميل في فقهه إلى الظاهر"[1].

ومحمد بن حسين بن أحمد بن محمد الأنصاري أبو عبد الله ت 523 هـ الذي كان معتنيا بالحديث ونقله منسوبا إلى معرفته، عالما بأسماء رجاله وحملته، له كتاب حسن في الجمع

---

(1) الغنية : القاضي عياض، ص 181.

بين البخاري ومسلم أخذه الناس عنه وكان دينا عفيفا متواضعا متبعا للآثار والسنن ظاهري المذهب[1].

وقد كان أحمد بن عبد الملك الأنصاري المعروف بابن أبي مروان ت 549هـ حافظا عارفا بالحديث ورجاله فقيها ظاهري المذهب على طريقة ابن حزم، وله تآليف مفيد في الحديث سماه "المنتخب المنتقى" جمع فيه ما افترق في أمهات المسندات من نوازل الشرع، وعليه بنى أبو محمد عبد الحق الإشبيلي كتابه في الأحكام ومنه استفاد[2].

وقد اشتهر عن إبراهيم بن محمد بن أحمد بن هارون المرادي المعروف بابن الكماد ت 663هـ "أنه كان أحفظ أهل زمانه لحديث رسول الله وأذكرهم للتاريخ والرجال والجرح والتعديل والخلاف العالي، يقوم على الكتب الخمسة قياما حسنا ويتكلم عن أسانيدها ومتونها ويستوفي خلاف الفقهاء ويميل إلى الظاهر"[3].

وإلى جانب هؤلاء الذين امتلأت بهم أركان الدولة الموحدية وجدنا من كان مذهبه الأثر والحجة والنظر والتحرر من المذهبية والتقليد، حتى إن بعضهم بلغ درجة الاجتهاد وقد كان هؤلاء أيضا في بلاطات الدولة يتقلدون مفاتيح حكمها في القضاء والشورى.

ومن أبرز هؤلاء عبد الحق بن عبد الرحمن بن الخراط الإشبيلي ت 581هـ الذي قيل فيه "كان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلله عارفا بالرجال موصوفا بالخير والصلاح والزهد والورع ولزوم السنة"[4] والذي ألف كتبه في الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى.

وأحمد بن عبد الصمد الخزرجي القرطبي ثم الفاسي ت 582 هـ الذي بلغ به التنقير عن الأثر أن ألف كتابه آفاق الشموس وأعلاق النفوس في الأقضية والأحكام النبوية"[5].

والقاضي محمد بن عبد الله بن طاهر الحسني الفاسي أبو عبد الله بن الصيقل ت 608 هـ الذي عني بالحديث وتدريسه واستدرك على الأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلي

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 581.
(2) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 54، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.
(3) جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 5.
(4) عنوان الدراية : الغبريني، ص 42.
(5) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 85، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

أحاديث كثيرة في أكثر الكتب رأى أن أبا محمد أغفلها وأنها أولى بالذكر مما أورده أبو محمد في الأحكام، دل ذلك على حسن نظره وجودة اختياره، وقد ولاه الناصر من بني عبد المومن قضاء الجماعة فكان محمود السيرة مشكور الأحوال صادعا بالحق[1].

وواسطة عقد المحدثين المجتهدين في هذا العصر أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي الذي "كان مستبصرا في الحديث وعلومه عارفا بطرقه ورجاله عاكفا على خدمته ناقدا مميزا صحيحه من سقيمه صاحب المؤلفات الغزيرة في فقه الحديث والعلل والرجل، وكان المنصور الموحدي يؤثره على غيره من طبقته فعينه لقراءة الحديث الذي كان يقرأ بين يديه، ولي قضاء الجماعة أثناء تقلب الدولة فنقمت فيه أغراض وانتهكت فيها أعراض وكانت وفاته رحمه الله سنة 628 هـ"[2].

وغير هؤلاء ممن عرفوا بالاشتغال بالأثر والميل إلى النظر والذين قادوا الحركة الحديثية زمن الموحدين لما نبذوا فقه الفروع واحرقوا كتبه.

انطلاقا من هذا فقد اختلفت الدراسات والأبحاث في فكرة ظاهرية الدولة الموحدية أو ميلها إلى الاجتهاد والأثر مطلقا، ويكفيك أن تقرأ ما كتبه الأستاذ عبد الهادي احسيسن في كتابه "مظاهر النهضة الحديثية في عصر يعقوب المنصور الموحدي"، إذ خصص فصلا لهذه القضية تحت عنوان "أبو يعقوب المنصور والمذهب الظاهري" ساق فيه حجج المذهبين ومال باستنتاجاته من النصوص إلى نفي ظاهرية الدولة الموحدية، وتمسكها بالاجتهاد والأثر[3].

والذي يهمنا نحن في بحثنا هذا هو القول بأن عصر الموحدين كان عصر حديث توسعت فيه مجالسه وقرب علماؤه، وشجع طلبته، واتسعت مراكزه في أنحاء الغرب الإسلامي، من إفريقية إلى تلمسان فمراكش وفاس فالأندلس. وهذا هو المقصد والهدف،

---

(1) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر 8، ج 1، ص 308.
(2) نفسه : ص 165 وما بعدها، ج 1 ترجمة رقم 10.
(3) مظاهر النهضة الحديثية في عهد يعقوب المنصور الموحدي : عبد الهادي احسيسن، ج 1، ص 177 وما بعدها. ط. وزارة الأوقاف

ويبقى على عاتق الباحثين النبش في النصوص والوثائق لكشف اللثام عما غمض من جوانب في توجهات الدولة الموحدية. وإن كنا نميل بحسب ما توفر لدينا من نصوص إلى أن التوجه كان إلى الاجتهاد والأثر في الأعم الغالب، مما جعل هذه الفترة بحق مرحلة اكتمال وتوسع طبعت بسمات لم تعرف من قبل، نسوق أبرزها وأهمها :

أ – ظهور مصطلح "طريقة الحديث" في مصادر التراجم لهذا العصر :

لقد أصبحت "طريقة الحديث" مسلكا قائم الذات، واضح المعالم، وصفة في ترجمة غير ما محدث إبان هذه المرحلة الشيء الذي لم نعرفه في كتب تراجم القرون السابقة. وهذا مما نحسبه جديدا على الأسماع، فقد قال القاضي عياض في ترجمة ابن فتحون الأريولي "صاحبنا لقيته وقت رحلتي إلى شرق الأندلس فكان ذكيا نبيلا قد فهم طريقة الحديث"[1] وقال فيه الضبي "فقيه حافظ محدث متقدم في الحفظ والذكاء عني بطريقة الحديث"[2].

وقال القاضي عياض أيضا في ترجمة ابن شبرين "من أهل دانية ومن كبراء أصحابنا وممن عني بالحديث والرواية ورحل فيه وفهم الطريقة"[3].

وفي ترجمة أبي الوليد يوسف بن عبد العزيز بن الدباغ ت 546هـ قال ابن بشكوال. وكان من أنبل أصحابنا وأعرفهم بطريقة الحديث"[4].

ويقصدون بالطريقة ما كان سائدا في مجالس الحديث من الكلام عن مصادر السنة رواية ودراية بدراسة السند والتنقير عن المعاني واستخراج الفقه، وسنذكر صورا من مجالس الحديث إبان هذه الفترة. حين خلت من فقه الفروع وحضر فيها فقه الحديث من الأصول.

ب – صور من تدخل الدولة في توجيه مجالس العلم وحركة التأليف

ومن ذلك تعيين نائب للحديث في مجلس السلطان تعرض عليه المؤلفات والكتب والفتاوي فيبت فيها بحضرة العلماء، ويرفع ذلك إلى أمير المؤمنين، قال الغبريني في عنوان

---

(1) الغنية : القاضي عياض، ص 81.
(2) بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 102.
(3) الغنية : القاضي عياض، ص 181.
(4) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 682.

الدراية في ترجمة أبي محمد عبد الكريم بن عبد الواحد الحسيني "ولما كان من أمر الفقيه أبي زكرياء الزواوي في شأن ابن حزم ما قد اشتهر، وتعصب له ناس ورفعوا القضية للخليفة بمراكش اقتضى نظر الفقيه أبي زكرياء رضي الله عنه أن يتوجه عند الفقيه أبي محمد عبد الكريم بمراكش، فتوجه وحمل تأليف الفقيه ورده على ابن حزم المسمى "حجة الأيام وقدوة الأنام"، ولما وصل حضرة مراكش استحضره أمير المؤمنين وقف بين يديه بمحضر الفقهاء وعرض تآليف الفقيه عليهم، وكان الفقيه أبو محمد عبد الكريم هو النائب في الحديث، فأحسن وأجاد وأطلع أمير المؤمنين ومن حضر من الفقهاء على كلام الفقيه رضي الله عنه ما دله على فضله ودينه وعلمه، فكان قول الخليفة ترك الرجل على اختياره فإن شاء أعلن وإن شاء سكت، وانقلب أبو محمد عبد الكريم وهو المبرور وسعيه المشكور رضي الله عنه وأرضاه"[1].

وكان قد تبوأ هذا المنصب أيام الموحدين فطاحل المجتهدين من أهل الحديث كأبي الحسن بن القطان الفاسي الذي اشتهر بقراءة الحديث بين يدي المنصور الذي كان يؤثره على غيره من طبقية ونال بذلك عنده الحظوة التي أثارت نفسية خصومه من أقرانه[2].

وقد وجدنا أثرا للدولة في توجيه حركة التأليف في ترجمة أبي الحسين محمد ابن القاضي أبي عبد الله محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر الأنصاري ابن زرقون ت 621هـ قال الرعيني في برنامجه "شيخنا رحمه الله الفقيه السني المالكي الجليل، ترددت إليه أعواما وتفقهت به وأخذت عنه معظم تواليفه ... وله اختصار كتاب الأموال لأبي عبيد .. وقد شرع في تأليف كتاب يسميه "أزهار السنن وإيضاح السنن" في الفقه ثم تركه حين امتحن فسألته عنه وأسفت لكونه لم يؤلفه فأنشدني :

إن الخليفة قد أبى ✿ وإذا أبى شيئا أبيته[3]

---

(1) عنوان الدراية : الغبريني، ص 247.
(2) انظر صورا من ذلك في مقدمة تحقيق كتاب النظر في أحكام النظر لابن القطان الفاسي والتي وضعها عمنا ذ. إدريس الصمدي، فقد جمع مختلف الآراء وناقشها .
(3) البرنامج : الرعيني، ص 31 وما بعدها.

ويبدو أن الخليفة كان حريصا على عدم العودة إلى التأليف في فقه الفروع إذ لم يمنع ابن زرقون من كتابة مؤلفاته المشهورة في فقه الحديث، وإن كان معروفا بمالكيته فقد ألف في فقه حديث بريرة وجابر، والجمع بين الصحيحين الذي سماه "قطب الشريعة" وكتاب "تسهيل المسالك إلى تحصيل مذهب مالك" و"المعلى في الرد على المحلى" ودرس الموطأ والبخاري ومسلم وسنن الترمذي[1].

ورغم هذا التقنين فقد عرف هذا العصر انتشار مجالس الحديث على أوسع نطاق في مختلف أرجاء حكم الموحدين.

فقد عرف أبو علي الصدفي ت 514 هـ بكونه قائما على إقراء الصحيحين وجامع الترمذي[2].

وكان لمحمد بن أحمد بن الحاج التجيبي القرطبي ت 529 هـ مجلس بالمسجد الجامع بقرطبة يسمع الناس فيه وكان معتنيا بالحديث والآثار وجامعا لها مقيدا لما أشكل من معانيها ضابطا لأسماء رجالها ورواتها ذاكرا للغريب والأنساب"[3].

وكان لأبي القاسم أحمد بن محمد بن ورد التميمي ت 540 هـ مجلس يتكلم فيه على الصحيحين ويخص الأخمسة بالتفسير[4].

وقال الغبريني في ترجمة أبي علي حسن بن علي بن محمد المسيلي ت نحو 580 هـ "كان له رحمه الله وللفقيه أبي محمد عبد الحق الإشبيلي، وللفقيه العالم أبي عبد الله محمد بن عمر القريشي المعروف بابن قرشية، مجلس أظنهم يجلسون فيه للحديث، وكثيرا ما كانوا يجلسون بالحانوت الذي هو بطرف حارة المقديسي وهو المقابل للطالع للحارة المذكورة، وكان الحانوت المذكور يسمى مدينة العلم لاجتماع هؤلاء الثلاثة فيه الفقيه أبو علي المسيلي، والفقيه أبو محمد عبد الحق، والفقيه أبو عبد الله القرشي[5].

---

(1) المرجع السابق.
(2) بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 331.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 580.
(4) الإحاطة : ابن الخطيب، ج 1، ص 170.
(5) عنوان الدراية : الغبريني، ص 36.

ومثل هذه المظاهر من مجالس الحديث تجدها مبثوثة بكثرة في كتب تراجم هذا العصر. تنبئ عن حركة دؤوبة ونشاط مستمر في الاشتغال بفقه حديث رسول الله ﷺ وقد وجدنا نصا مهما يحدد حتى طريقة تدريس فقه الحديث بدءا ونهاية، ففي ترجمة أبي بكر محمد بن أحمد بن سيد الناس اليعمري الإشبيلي ت 659 هـ قال الغبريني "وكان راوية حافظا للحديث عارفا برجاله وبأسمائهم وتاريخ وفاتهم .. وكان يقوم على البخاري قياما حسنا، وكان يقرأ الحديث بسنده إلى أن ينتهي إلى النبي ﷺ، ثم إذا انتهى الإسناد رجع إلى ذكر رجاله، فيبدأ من الصحابي رضي الله عنه فيذكر اسمه ونسبه وصفته وتاريخ ولادته ووفاته وحكاية إن عرفت عنه، ثم يتلوه بالتابعين كذلك ولا يزال يتبعهم واحدا فواحدا إلى أن ينتهي إلى شيخه فيقول أما شيخنا فلان فيقول (ويذكر ما ذكره فيمن تقدم ويزيد على ذلك بأنه لقيه وقرأ عليه كذا وسمع منه كذا) وبعد الفراغ من ذلك يذكر الحديث وعربيته ويعرض لما قيد فيه من الفقه والخلاف العالي ودقائقه ورقائقه والمستفادات منه، كل ذلك بفصاحة لسان وجودة بيان"[1].

وقد كانت كثير من التآليف التي خلفها علماء هذا العصر إملاءات من العلماء في مجالس العلم كتبت عنهم ثم قرئت عليهم فتناولوها بالتهذيب والتشذيب مما يكون قد علق بها من شذرات وكلمات وضعها الطلبة، ثم يأذنون بروايتها، وهذا مما نقف عليه كثيرا في دواعي التأليف في مقدمة غير ما مصنف في الحديث نكتفي بإيراد مثال على ذلك من مقدمة كتاب المعلم بفوائد مسلم، إذ نجد فيها بعد الحمد والصلاة على رسول الله ﷺ "هذا كتاب قصد فيه إلى تعليق ما جرى في مجالس الفقيه الإمام الجليل أبي عبد الله محمد بن علي المازري رضي الله عنه حين القراءة عليه لكتاب مسلم بن الحجاج رحمه الله في شهر رمضان المكرم من سنة 499 هـ منقولا ذلك بعضه بحكاية لفظ الفقيه الإمام أيده الله والأكثر بمعناه"[2].

---

(1) نفسه : ص 293.
(2) مقدمة المعلم بفوائد مسلم للإمام المازري تحقيق محمد الشاذلي النيفر، ص 181.

7 – حركة التأليف في فقه الحديث إبان هذه المرحلة سماتها وخصائصها

وقد تميزت حركة التأليف في هذا العصر بالسمات الآتية :

أ – بداية الاشتغال بفقه حديث صحيح مسلم وسنن النسائي وسنن الترمذي

فرغم أن هذه الكتب دخلت الأندلس قبل هذا الوقت، فإن الاشتغل بشرحها تأليفا لم يبدأ إلا مع بداية هذا القرن، فقد ألف في صحيح مسلم محمد ابن أحمد بن الحاج التجيبي ت 529 هـ كتابه المسمى "بالإيجاز والبيان لشرح خطبة مسلم بن الحجاج مع كتاب الإيمان"، وعبد الله بن عيسى الشيباني السرقسطي ت 530هـ الذي ألف على صحيح مسلم كتابا لم يكمله، وتوج ذلك كله أبو عبد الله محمد بن علي المازري في كتابه المطبوع المسمى "المعلم بفوائد مسلم" ت **536** هـ وأكمله القاضي عياض بعده ت 544 هـ في كتابه "إكمال المعلم في شرح مسلم" وتناول غريبه مع غريب البخاري وموطأ مالك في كتابه "مشارق الأنوار على صحاح الآثار" وعلى هذا الكتاب بنى إبراهيم ابن يوسف بن إبراهيم الوهراني الحمزي المعروف بابن قرقول ت 569 هـ كتابه المسمى "مطالع الأنوار على صحاح الآثار" أو "فتح ما استغلق من كتاب الموطأ ومسلم والبخاري".

وشرح صحيح مسلم في النصف الأول من القرن السابع الهجري أحمد بن عتيق بن الحسن بن زياد المري الذهبي ت 601 هـ في كتاب سماه "الإعلام بفوائد مسلم للمهدي الإمام".

وألف في شرح مقدمة مسلم بعده أبو عبد الله محمد بن يحيى بن المواق القرطبي المراكشي المعروف بابن صاف ت 642 هـ

ومما وصلنا من شروح مسلم مطبوعا كتاب "المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم" لأبي العباس القرطبي أحمد بن عمر بن إبراهيم ت 656 هـ وذلك بعد أن اختصره وبوبه ورتبه .

وألف في شرح سنن الترمذي الإمام الحجة أبو بكر بن عبد الله بن العربي المعافري ت 543هـ كتابه الجليل المطبوع "عارضة الأحوذي في شرح جامع الترمذي" والذي يعتبر أوفى شرح وصلنا لهذا الكتاب.

وألف في شرح سنن النسائي أبو العباس أحمد بن أبي الوليد بن رشد الإمام الإبن ت 563 هـ وعلي بن عبد الله بن النعمة الأنصاري ت 576 هـ كتاب الإمعان في شرح مصنف أبي عبد الرحمن.

وألف في شرح سنن أبي داود أبو الحسن ابن القطان الفاسي ت 628هـ في كتاب سماه نقع الغلل ونفع العلل في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود في ثلاثة أسفار ضخمة.

وخلال هذا العصر ظهر الاهتمام بمصنفات حديث مشرقية أخرى "كتهذيب معاني الآثار للطحاوي" والذي صنفه أبو الوليد بن رشد الجد ت 520 هـ وشرح المنتقى لابن الجارود في كتاب "المرتضى" ليوسف بن عبد الله ابن عياد الربيي ت 575 هـ .

ب – الاشتغال بأحاديث الأحكام

وقد ظهر هذا الاتجاه بقوة مع ظهور دعوة الموحدين على يد المهدي بن تومرت، وإن كانت بوادره الأولى قد بدأت مع ابن الطلاع في "أقضية الرسول"، وابن حزم في كتابه "الجامع في الحديث"، فقد جمع المهدي أحاديث الطهارة وتحريم الخمر وأحاديث المهدي، وألف أحمد بن محمد الأقليشي التجيبي ت 550 هـ كتابه المسمى "الكوكب الدري المستخرج من أحاديث النبي ﷺ" وألف رزين بن معاوية العبدري السرقسطي (ت 524 هـ) كتابه "تجريد صحاح أصول الدين" وألف أحمد بن عبد الصمد الخزرجي ت 582 هـ كتابه "آفاق الشموس وأعلاق النفوس في الأقضية والأحكام النبوية" وقد نظم عقد هذا النوع من التأليف عبد الحق بن عبد الرحمن بن الخراط الإشبيلي ت 581 في كتبه الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى، وقد عرفت كتبه هذه اهتماما كبيرا من العلماء بعده إذ ألف أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي ت 628 هـ كتاب "بيان الوهم

والإيهام الواقعين في كتاب الإحكام لعبد الحق الإشبيلي"[1]. كما ألف محمد بن علي بن حماد الصنهاجي القلعي ت 628 هـ كتابه المسمى "الإعلام بفوائد الأحكام" لعبد الحق الإشبيلي.

وألف أبو عبد الله محمد بن يحيى بن المواق القرطبي المراكشي ت 624 هـ كتابه "المآخذ الحفال السامية من مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من تتميم وإكمال".

وألف محمد بن يوسف بن عمران المزدغي الفاسي ت 655 هـ شرحا لكتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي سماه "أنوار الأفهام في شرح الأحكام".

وقد ألف علماء الغرب الإسلامي في هذه الفترات مصنفات في مواضيع بعينها استقصوا أحكامها ونصوصها ونظموها في عقد واحد ودرسوها بعناية، ومن ذلك صنيع أبي الحسن ابن القطان الفاسي ت 627 هـ في كتابه "النظر في أحكام النظر" والذي صدر مطبوعا بتحقيق عمنا إدريس الصملي حفظه الله، وكتاب ابن عتيق اللآردي ت 646 هـ النكت الكافية في أحاديث مسائل الخلاف، وكتاب أبي الخطاب بن دحية ت 633 هـ "المنهاج في أحاديث المعراج" و"الأربعون المختارة في فضل الحج والزيارة" لأبي بكر محمد بن يوسف بن محمد بن الغرناطي ت 663 هـ.

ج – الجمع والاختصار لشروح الموطأ

وقد استمر اشتغال علماء الغرب الإسلامي بفقه حديث موطأ مالك شرحا وجمعا واختصارا. ومن المؤلفات التي خلفتها فترة القرن السادس هـ إلى منتصف السابع. المقتبس في شرح موطأ مالك بن أنس لعبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي ت 521 هـ وكتاب "تاج الحلية وسراج البغية في تعليل جميع آثار الموطآت" لعبد الله بن أحمد بن يربوع الإشبيلي ت 522 هـ.

---

[1] الذي درسه بإتقان أستاذنا الفاضل الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله وصدرت هذه الدراسة مطبوعة سنة 1995 عن وزارة الأوقاف المغربية تحت عنوان "علم العلل بالمغرب من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي".

وجمع علي بن عبد الله اللمائي المري المالطي ت 537 كتابه (الجمع بين المنتقى والإستذكار)

وألف أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري ت 543 هـ كتابين في شرح موطأ مالك هما "القبس في شرح موطأ مالك بن أنس" وهو مطبوع والثاني سماه "ترتيب المسالك في شرح موطأ مالك".

وشرح القاضي عياض اليحصبي السبتي ت 544 غريب الموطأ إلى جانب غريب البخاري ومسلم في كتابه المعلوم "مشارق الأنوار على صحاح الآثار".

وجمع محمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الشريشي ت 586 هـ بين كتابي المنتقى والإستذكار في كتاب سماه "الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار".

وألف في هذه الفترة في شرح موطأ مالك، أبو الحسن علي بن أحمد بن مروان الودياشي كتابه "نهج السالك للتفقه في مذهب مالك".

كما ألف في شرحه أيضا أبو جعفر أحمد بن محمد المليوط الجياني ت بعد 627 هـ واختصر كل من أبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد الفرطبي ت 630 هـ وعلي بن إبراهيم وبن القفاص الجذامي الغرناطي ت 632 كتاب الاستذكار لأبي عمر بن عبد البر، وشرح الموطأ في أواخر عصر الموحدين أبو الحسين علي بن أحمد التجيبي ت 637 هـ وأبو عبد الله محمد بن يحيى بن المواق القرطبي ت 642 هـ وبه ختمت شروح الموطأ في هذا العصر.

وهكذا اتسعت حركة التأليف في فقه الحديث لتشمل جل مصادر السنة وإفراد أحاديث الأحكام بالتأليف والاشتغال بشرحها. وقد حددت مصادري في إيراد هذه المؤلفات كلها في معجم المؤلفات في فقه الحديث فلتنظر هناك بتفصيل.

تلكم هي السمات الأساسية لحركة فقه الحديث خلال القرن السادس الهجري وبداية السابع نلمس من خلالها ازدهار اتجاهات الأثر والحديث مما جعل هذا العصر بحق عصر اكتمال وتوسع.

وبعد سقوط الحكم الموحدي عرفت الأوضاع السياسية تدهورا وتمزقا في جسم الغرب الإسلامي، صاحب ذلك اختلال في الحركة العلمية خاصة بعد سقوط مراكزها في الأندلس، وضعف مركز الحكم بمراكش التي كانت تعج بالحركة العلمية، وهجرة العلماء إلى مراكز لم تكن مشهورة بالعلم هربا من الصراع السياسي فضاعت في رحلاتهم كتبهم ومؤلفاتهم ونهبت، وهذه كلها بوادر الركود بعد منتصف القرن السابع الهجري بداية الحكم المريني.

الفصل الخامس:منتصف القرن السابع الهجري وبداية الثامن مرحلة بداية الانحسار والركود

1 – أسباب الركود والانحسار في مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي نهاية القرن 7 الهجري

أ – الأوضاع السياسية غداة انهيار الدولة الموحدية

وخلاصة هذه الأوضاع ذلك التمزق الذي عرفته الدولة الموحدية في النصف الثاني من القرن السابع الهجري حيث سقطت قرطبة سنة 633 هـ في يد المسيحيين وتناثر على إثرها تباعا عقد المراكز العلمية بالأندلس، وانحصر الوجود الإسلامي بها في إمارتي بني هود وبني الأحمر، وانقسم المغرب إلى جزء في إفريقية يحكمه الحفصيون وجزء في تلمسان يحكمه بنو عبد الواد، وجزء في المغرب الأقصى يتنازعه بقايا الموحدين وطلائع المرينيين.

وقد قضى المرينيون بقية هذا القرن في محاولة توحيد الغرب الإسلامي كما فعل الموحدون إلا أنهم لم يستطيعوا ذلك.

ب – غياب توجهات علمية للدولة المرينية غداة قيامها

يقول الأستاذ إبراهيم حركات "لم تكن لدولتهم لدى قيامها دوافع علمية "فقد اختلفت العوامل التي أدت إلى تأسيس دولة بني مرين عنها في تأسيس الدول المغربية السابقة فإذا كانت هناك عوامل دينية أو مذهبية حدت بهذه الدول إلى إقامة حكومة (ملكية)، إلى جانب عوامل اقتصادية واجتماعية فإن العامل الديني والمذهبي لم يكن له أثر في تكوين دولة بني مرين، فلم يكن بالإمكان إقامة مذهب جديد أو عقائد مستحدثة، حيث أن مذهب مالك قد تركز بالمغرب عند المرابطين وفشلت جهود الموحدين بعدهم في إرغام الناس على اعتناق مذهب المهدي بن تومرت بصورة نهائية"[1].

---

[1] المغرب عبر التاريخ : د. إبراهيم حركات، ج 2، بداية المرينيين إلى نهاية السعديين، ص 10.

3 – سقوط مراكز علمية كبرى في الغرب الإسلامي

إذ سقطت قرطبة مهد الحضارة الإسلامية في الأندلس سنة 633 هـ في يد النصارى وسقطت بعدها اشبيلية مهد علوم الحديث أيام الموحدين واضطرب أمر مراكش بعد تعاقب الخلافات وانعدم الأمن وأصبحت سبتة وتلمسان وبجاية والقيروان أماكن يحتمى بها من عاصفة عصر الطوائف الثالث فازدهرت الحركة الحديثية بهذه المراكز نسبيا بفضل ما دخلها من علم الأندلس ورجالها قبل أن يواصل الكثير منهم رحلته إلى مصر بالمشرق كما سنرى.

4 – عودة انتشار الاشتغال بفقه الفروع في المذهب المالكي وتشجيعه من طرف الدولة ببناء المدارس والمساجد والرباطات العلمية واستنساخ كتبه ومؤلفاته كما كان الشأن زمن المرابطين.

5 – رحل كثير ممن عني بفقه الحديث عن موطنهم واستقروا في مدن وحواضر المشرق ولم يرجعوا مفضلين المجاورة والتدريس هناك إلى أن حضرتهم الوفاة.

6 – نكبة العلم والعلماء والأمة جمعاء التي قضى الله بها حين غرق أسطول أبي الحسن المريني الذي كان يصحب في عودته من إفريقية متوجها إلى تلمسان نحو أربعمائة من العلماء فلم ينج سواه وبعض الحريم.

هذه هي العوامل الرئيسية التي أدت إلى ظهور حالة الانحسار والركود في مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي والتي سنرصد أثرها من خلال صور ونماذج من مجالس العلم السائدة في هذا العصر وحركة التأليف في فقه الحديث وعلمائه.

2 – أشهر من عرف بفقه الحديث في هذه الفترة

رغم سيطرة حالة الركود في مدرسة فقه الحديث التي ذكرنا أسبابها بإيجاز، ورغم رحلة كثير من علماء فقه الحديث إلى المشرق، فقد بقي في القوس منزع –كما يقال–، إذ لا يمكن

أن يخلو جسم هذا الجزء من الأمة من الطائفة القائمة على الحق مصداقا لقول رسول الله ﷺ" لا يزال طائفة من أمتي ظاهرين حتى يأتيهم أمر الله وهم ظاهرون"[1].

وأشهر من عرف من فقهاء الحديث في هذه الفترة:

- الإمام محمد بن يوسف بن عمران المزدغي الفاسي أبو عبد الله ت 655هـ الذي كانت له مجالس علم بفاس وسبتة، واشتغل بشرح أحكام عبد الحق الإشبيلي في كتاب سماه"أنوار الأفهام في شرح الأحكام" انتهى فيه إلى كتاب الأقضية[2].

- أبو العباس أحمد بن عمر بن المزين القرطبي ت 656 هـ الذي انتقل إلى الاسكندرية وحدث بها ودرس وأخذ الناس عنه وانتفعوا بكتبه وقد شهر عنه اختصاره لصحيح البخاري وشرحه لصحيح مسلم في كتابه المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم[3].

- إبراهيم بن محمد بن أحمد بن هارون المرادي ابن الكماد ت 663 هـ الذي كان أحفظ أهل زمانه للحديث وأذكر هم للتاريخ والرجال والجرح والتعديل والخلاف العالي، يقوم على الكتب الخمسة قياما حسنا ويتكلم عن أسانيدها ومتونها ويستوفي خلاف الفقهاء ويميل إلى الظاهر، خرج من إشبيلية قبل خروج أهلها واستقر بسبتة يتكلم عن الحديث وفقهه كل يوم" قال فيه الذهبي "الحافظ الحجة محدث المغرب"[4].

- عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي المحدث الراوية العمدة المقرئ الولي الصالح الزاهد العارف بالله مؤلف مختصر البخاري وشرحه بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة مالها وما عليها، المتوفي بمصر سنة 695 هـ[5].

أحمد بن فرح اللخمي الاشبيلي نزيل دمشق الفقيه الشافعي من علماء الحديث الذي شرح الأربعين النووية ت 699 هـ[6].

---

(1) رواه البخاري في كتاب الإعتصام بالكتاب والسنة.
(2) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر 8، ج 1، ص 365.
(3) الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 241.
(4) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج4، ص 1459 .
(5) نيل الابتهاج : أحمد بابا التنبوكتي، ص : 140.
(6) الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 194.

محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي ت 700 هـ صاحب كتاب "حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة" و"الروض الأنيق في شرح الموطأ"[1].

- عمر بن علي بن الزهراء الورياغلي الفاسي ت بعد 710 هـ صاحب كتاب "الممهد الكبير الجامع لمعاني السنن والأخبار وما تضمنه موطأ مالك من الفقه والآثار وذكر الرواة البررة الأخيار" الذي ألفه في خمس سنين وسبعة أشهر وانتهى منه سنة وفاته[2].

وآخر من اشتهر في هذا العصر، هو أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي صاحب الرحله ومؤلف كتاب "السنن الأبين في السند المعنعن" و"ترجمان التراجم في وجه مناسبة تراجم البخاري" و"إفادة النصيح" تـ 721هـ[3].

3 – صور من مجالس العلم السائدة في هذه المرحلة

حين انحسر دور المحدثين في الحركة العلمية في هذا العصر، انتصب فيها فقهاء الفروع على مذهب مالك الذي عادوا إلى سيرتهم الأولى زمن المرابطين.

كما انتصب فيها للوعظ من بضاعته في الحديث مزجاة، فأكثر من الرقائق الممزوجة بما ضعف وشذ من الأحاديث والأخبار، ومثل هؤلاء انصاع لهم العامة وملأوا مجالسهم، لولا أن الله كان يبعث بين الفينة والأخرى من يرد الأمر إلى نصابه.

وقد حفظت لنا المصادر صورا من واقع مجالس العلم في هذا العصر نورد منها النماذج الآتية.

ففي ترجمة أبي العباس أحمد بن عيسى بن عبد الرحمن الغماري ت 682هـ يقول صاحب عنوان الدراية "وكان ممن يستفاد بالنظر إليه والمثول بين يديه، وكانت دروسه منفتحة الإيراد عذبة المورد بقريب ما يستفاد. حضرت دروسه وشاهدتها، كان يبدأ بين يديه

(1) النبوغ المغربي : عبد الله كنون، ص 216.
(2) الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 56.
(3) جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 2، ص 289.

رحمه الله بقراءة الرقائق أولا وبعد ذلك بالفقه وأصول الفقه، وكان يقرأ التهذيب في اختصار المدونة لابن البراذعي عليه، ويقرأ الجلاب (كتاب التفريع للجلاب ت 378 هـ) فيكثر البحث، وتحتد القرائح ويجيء بالمسألة الخلافية فيرتضي أحد وجهيها فيبحث عليه إلى أن يظهر الرجحان ويقع التسليم، ثم يأخذ الطرف الآخر ويلزم أصحابه ما كان هو يناظر عليه، فلا يزال إلى أن يظهر الرجحان في ذلك الطرف ويقع التسليم أيضا، وهذه من حدة فكره وجودة نظره"[1].

وفي ترجمة أبي العباس أحمد بن عثمان بن عجلان القيسي ت 678 هـ قال "ولما دخلت حاضره إفريقية اجتمع جمع من الطلبة وكلفوني بالجلوس للإقراء فأسعفتهم بذلك، وسرت إليه فأعلمته بالقضية وسألته هل تقع البداية في السبت أو يوم الأحد فقال لي رحمه الله : "من أشياخي رحمهم الله من كان يختار البداية يوم السبت ومنهم من كان يوم الأحد ولم يجبني بالتعيين، وخرج عن خاطري في الوقت أن أسأله عن اختياره لنفسه كيف كان، وسألته رحمه الله عن اختيارات أصحابنا المتأخرين من الفقهاء كاللخمي وابن بشير وغيرهما. هل تُحكى أقوالا عن المذهب فيقال مثلا في المذهب ثلاثة أقوال بما يقوله اللخمي أولا؟ فقال لي إنما تكون الحكاية بحسب الواقع، فيقال في المذهب قولان وقال اللخمي كذا. أو فلان يعزى إليه ما قل، وسألت عن هذه القضية شيخنا الفقيه أبا القاسم بن زيتون فقال لي : نعم يحكى قول اللخمي وغيره قولا في المذهب كما يحكى قول من تقدم من الفقهاء قولا في المذهب، وهذان الجوابان جيدان، أما جواب الفقيه أبي العباس فإنه مبني على سبيل النظر كأنه رأى أن كل جواب مبني على أصول مذهب مالك طريقته بأنه من مذهبه المفتي به إنما أفتى على مذهبه فيصح أن تضاف هذه الأقوال إلى المذهب وتعد منه"[2].

وكان أبو عبد الله الودلاوي يدرس المدونة في مسجد مقبرة (زجلو) بسبتة، ويتحرى نقل الشيوخ فكان الطلبة يمسكون الشروحات بين يديه ويملي هو من حفظه كاللخمي وابن يونس والمقدمات وما في معنى ذلك[3].

---

(1) عنوان الدراية : الغبريني، ص 23.
(2) عنوان الدراية : الغبريني، ص 99.
(3) الحركة العلمية في سبتة خلال القرن 7 هـ : إسماعيل الخطيب، ص 95.

ولما قدم الواعظ أبو نعيم بن راضية قافلا من المشرق "مرتبكا في وعظه طرائف تلحينية يركبها على أثبات رقائق أرق من النسيم، ويقرأ بين يديه قراء قد أحكم تدريبهم، فاستجابت العامة له فلما وعظ بإشبيلية وبها ابن الكماد، أنكر ذلك وأبدأ فيها وأعاد، وحمله ذلك على أن وعظ على المنبر على سنن السلف وفعله إلى أن مات فحضرت مجالسه وسمعته يسرد أحاديث ويتبعها بفقه وبيان لما يعرض فيها ويورد من الخلاف ما يلائم الحال"(1).

ولكني أقول إن تيار الرقائق والفروع كان أقوى من تيار ابن الكماد وأترابه في هذا الزمان، فكانت مجالس العلم في الغالب الأعم على ما رأيت من الصور المغرقة في الفروع والجزئيات.

ويكفينا في تقويم حالة الحديث وفقهه ومجالسته في الغرب الإسلامي خلال هذه الفترة التي أسميناها فترة بداية الركود والانحسار، قول ابن رشيد السبتي وهو أحد محدثي هذا العصر "عَلَى أَنيّ لَمْ أُوَافِ هَذَا العِلْمَ بِأُفُقِنَا إِلاَّ كَاسِدَةً سوقه غامرة سوقه متقلصة بسوقه، قد تلفت بضائعه، ودرست صنائعه وقطع الجهل أسلاكه، ولم يملك العلماء في بلادنا ملاكه، حتى توقفت أنفاسه إشعاعا، وكسفت شموسه، وخسفت بدوره، فلم يلتمحوا له نورا ولا التمعوا شعاعا، فعطلت فوائده، ونثرت فرائده، وتنوسيت مقاصده ومعانيه، وأقفرت معاهده ومغانيه، وكره معانيه، وأحب مناويه، وأخلفت نجومه، ولم تتوقف غيومه، فصوحت حضرته، وصرحت بشكوى الظمأ روضته وغاب عن المتوسد أبراده، وغاصت فلم تبض ببرض بُرَادُهُ"(2) (هكذا في النص).

وقال الإمام شمس الدين الذهبي في هذا العصر "وقد قل من يعتني بالآثار ومعرفتها في هذا الوقت من مشارق الأرض ومغاربها على رأس السبعمائة، أما المشرق وأقاليمه فقد غلق الباب وانقطع الخطاب والله المستعان، أما بالمغرب وما بقي من جزيرة الأندلس فيندر من يعتني بالرواية فضلا عن الدراية"(3).

---

(1) جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 5.
(2) إفادة النصيح : ابن رشيد، ص 4 و 5.
(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1485.

4 - حركة التأليف في فقه الحديث خلال هذه الفترة

أ - الاشتغال بالجمع والتعليق والإكمال والاختصار

لقد خف في هذا العصر ذلك التأليف الموسوعي في فقه حديث مصادر السنة والتي غالبا ما كانت ثمرة مجالس العلم زمن الازدهار والاستقرار إذا ما استثنينا كتاب الممهد الكبير في شرح الموطأ لابن الزهراء الورياغلي ت 710هـ، وطبعت حركة التأليف في فقه الحديث بالغرب الإسلامي عوض ذلك بالإضافة والاختصار والتعليق على ما اشتهر من مؤلفات في فقه الحديث فيما سبق من العصور.

وكان المحدثون الراحلون إلى المشرق قد وجدوا ظروفا ساعدتهم على الاستقرار والتأليف فألف أبو العباس القرطبي ت 656 هـ كتابه الجليل "المفهم لما أشكل من تلخيص صحيح مسلم" في الاسكندرية وألف بن أبي جمرة ت 699 هـ كتابه "بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة مالها وما عليها" يشرح فيه مختصره لصحيح البخاري، وكلا الكتابين مطبوع متداول اليوم، وشرح ابن فرح اللخمي الإشبيلي نزيل دمشق كتاب "الأربعين النووية"، وقد عكف علماء الغرب الإسلامي على مدارسة المؤلفات السابقة كما ذكرنا بالتعليق والاختصار والإكمال والتأليف في الأجزاء من الحديث المتفرقة هنا وهناك. فقد جمع محمد بن محمد بن عبد الملك المراكشي ت 703هـ بين عبد الحق الإشبيلي في أحكامه وابن القطان في تعليقه عليه في كتاب "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" وكتاب المآخذ الحفال السامية سن مآخذ الإغفال في شرح ما تضمنه بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من إتمام وإكمال" لابن المواق، وألف في إكمال هذا الأخير ابن رشيد السبتي ت 721 هـ في "بغية النقاد النقلة في ما أخل به كتاب البيان وأغفله أو ألم به فلا تممه ولا أكمله".

وشرح محمد بن يوسف بن عمران المزدغي الفاسي ت655هـ كتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي وهو أول شرح وقفت عليه لها إلا أنه مفقود لحد الساعة، وألف محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي "حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة" و"الروض الأنيق في شرح الموطأ وشرح الشهاب للقضاعي".

وأكمل محمد بن إبراهيم اليقوري المراكشي ت 707 هـ كتاب الإكمال للقاضي عياض في كتاب سماه إكمال إكمال المعلم.

وشرح الأربعين حديثا موصوله الأسانيد في الرقائق، محمد بن عبد الله بن منظور القيسي الغرناطي ت 750 هـ.

ب - الإشتغال بفقه الأفراد من الأحاديث

ومن أصناف التأليف التي كثر الاهتمام بها في هذه الفترة فقه الأفراد من الحديث، وفي هذا الشأن ألف محمد بن أحمد بن الحاج اللخمي الإشبيلي ت 654 هـ مقالة في معنى حديث "قل هو الله أحد تعدل ثلث القرآن" وألف صالح بن يزيد بن شريف النفزي جزءا في حديث جبريل، وعرف عن ابن أبي جمرة صاحب بهجة النفوس ت 695 هـ تأليفه في شرح حديث عبادة "بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئا" و"شرح حديث الإفك" و"شرح حديث الإسراء"، وألف محمد بن محمد الصباغ الخزرجي المكناسي ت 749 هـ "الفوائد المستنبطة من حديث يا أبا عمير ما فعل النغير" وبمثل هذه التآليف في فقه الحديث ختمت مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي إنتاجها نهاية القرن السابع والنصف الأول من القرن الثامن الهجري بعد أن انتقل إشعاعها إلى المشرق فأثرت في تآليف فقه الحديث أيما أثر.

5 - انتقال إشعاع مدرسة فقه الحديث المغربية إلى المشرق بعد القرن السابع الهجري

نظرا للأوضاع السياسية والعلمية التي ذكرنا رحل كثير من علماء الحديث المغاربة إلى المشرق وإن كانت أوضاعه ليست بأحسن حال، وهناك سطع نجمهم بالتدريس والإقراء، كما فعل أبو العباس القرطبي ت 656 هـ الذي قال المقري في رحلته : "انتقل إلى المشرق واشتهر وطار صيته وأخذ الناس عنه وانتفعوا بكتبه وقدم مصر وحدث بها واختصر الصحيحين"[1].

(1) نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 615.

وكما فعل تلميذه أبو عبد الله محمد بن أحمد بن فرح القرطبي المفسر ت 671هـ الذي خرج عن قرطبة واستقر بمنية الخصيب شمال أسيوط إلى أن توفي بها[1].

وكانت وفاة ابن أبي جمرة صاحب بهجة النفوس بمصر أيضا سنة 695هـ[2].

ونزل أحمد بن الفرج اللخمي الإشبيلي بدمشق إلى أن توفي سنة 699هـ[3].

واستقر عيسى بن مسعود شرف الدين الزواوي الفقيه المالكي المحدث بالقاهرة فدرس بالأزهر ومنها رحل إلى دمشق سنة 707 هـ وعاد بعدها إلى مصر فولي نيابة القضاء بها وولي تدريس الفقه بزاوية المالكية إلى أن توفي بها سنة 743 هـ[4].

و"انتقل أبو بكر بن يوسف الغرناطي ت 663 هـ إلى مكة، وجاور بها إلى أن توفي هناك، وكان من بحور العلم وكبار الحفاظ" وهو صاحب كتاب المسند الغريب الذي جمع فيه مذاهب علماء الحديث"[5].

وهذه الهجرات نحو المشرق والاستقرار به كانت سيفا ذا حدين، فهي من جهة أثرت سلبا في الغرب الإسلامي حين غادر هؤلاء مجالس علمه ومراكزه، ومن جهة ثانية ساهمت بشكل كبير في نقل تراث فقه الحديث المغربي إلى المدرسة المشرقية التي تأثرت كثيرا بنتاج علماء الغرب الإسلامي في شرح البخاري ومسلم وباقي كتب السنة. ويكفي للقارئ أن يتفحص شرح مسلم لشرف الدين النووي ت 676 هـ ليقف على مادة علمية غزيرة منقولة عن الشروح المغربية لصحيح مسلم كالمعلم للمازري وإكماله للقاضي عياض والمفهم لأبي العباس القرطبي والتي دخلت إلى المشرق عن طريق الرحلات العلمية التي قام بها علماء الغرب الإسلامي إلى المشرق ومجالس العلم التي عقدوها هناك على مر العصور.

والمتصفح أيضا لفتح الباري لابن حجر العسقلاني ت 852 هـ يقف على مادة علمية غزيرة منقولة من أصول علماء الغرب الإسلامي في فقه صحيح البخاري كأبي جعفر

---

(1) الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 322.
(2) نفسه : ج 4، ص 89.
(3) نفسه : ج 1، ص 194.
(4) معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 128.
(5) الأعلام : الزركلي، ج 7، ص 150.

الداودي والمهلب بن أبي صفرة المري، وابن التين الصفاقسي، وغيرهم . وعلى هذا قس مؤلفات مشرقية أخرى مما ينبغي أن تعقد له دراسة مستقلة.

وهذه دعوة موجهة إلى الباحثين لدراسة أثر مدرسة فقه الحديث المغربية في المشرق في بحوث معمقة محررة مدققة ففي ذلك الزاد الوفير من العلم الذي يكشف جهود علماء الغرب الإسلامي وأثرهم في خدمة سنة رسول الله ﷺ.

خلاصة الباب

إن هذه الجولة العلمية في تاريخ مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي مكنتنا من أن نرصد الخلاصات والنتائج الآتية :

- إن مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي نشأت وتطورت في أحضان مذهب الإمام مالك. ومن مجالس علمه خرجت بوادرها الأولى.

- عرف في هذه المدرسة اتجاه إلى الأثر المستقل عن المذهبية شق طريقه فيها على مر تاريخها.

- أسهم مذهب ابن حزم الظاهري ومناظراته لعلماء مذهب مالك من المحدثين في ازدهار المدرسة وزيادة إنتاجها العلمي.

- عرفت حركة التأليف جهودا حثيثة من طرف علماء الغرب الإسلامي فكانوا سباقين إلى التأليف في أحاديث الأحكام والاشتغال الموسوعي بفقه مصادر السنة.

- تأثرت المدرسة بالسياسة العلمية للدول المتعاقبة على الغرب الإسلامي فعرفت محطات بين المد والجزر، ولكنها تكيفت مع مختلف الأحوال وأثر فقهاء الحديث في المسيرة العلمية لهذه الدول.

- انتقل الإنتاج العلمي في فقه الحديث إلى المشرق الإسلامي وأثر في المؤلفات المشرقية خلال هذه الفترة وبعد القرن السابع الهجري.

- برز في هذه المسيرة علماء كبار ذاع صيتهم بالرحلة ومجالس العلم والقضاء والفتوى والتأليف وقد ذكرنا بعضهم في معرض كلامنا عن تاريخ المدرسة عرضا وقد أفردنا لهم معجما تاريخيا في الباب الثاني من هذا البحث نستقصي فيه تراجمهم بتفصيل وترتيب والله المستعان.

الباب الثاني

أعلام فقه الحديث بالغرب الإسلامي
من القرن ا لثاني إلى نهاية السابع الهجري
ترجمة وتصنيف

مدخل

إذا ما نظرنا إلى كتب التراجم في المكتبة المغربية الأندلسية فإننا نجد مناهج التصنيف تركز على المكان، كتاريخ علماء الأندلس لابن الفرضي وذيوله، وقضاة قرطبة لابن حارث الخشني، والبستان في ذكر العلماء والأولياء بتلمسان لابن مريم، وبغية الملتمس للضبي، والإعلام بمن حل بمراكش واغمات من الأعلام للعباس بن إبراهيم، وجذوة الاقتباس لابن القاضي وغيرها. أو تركز على تراجم شيوخ المؤلف ومروياته، كالغنية للقاضي عياض ومعجم أصحاب أبي علي الصدفي لابن الأبار، أو فهرست ابن عطية وغيرها.

أو تركز على تراجم علماء المذهب، كترتيب المدارك للقاضي عياض والديباج المذهب لابن فرحون وشجرة النور الزكية لابن مخلوف.

ولهذا يحتاج الباحث المختص في نوع محدد من العلوم الشرعية أن يطوف بكل هذه المصادر كي يجمع مادته العلمية، فنحن في حاجة ماسة اليوم إلى معاجم مرتبة بحسب فنون العلم مثل معجم المحدثين ومعجم للمفسرين، ومعجم للفقهاء، ومعجم للمتصوفة بالغرب الإسلامي على مر التاريخ فمثل هذه المعاجم مفيدة جدا في تتبع تطور حركة العلوم الإسلامية.

ولئن كان العالم عندنا مفسرا ومحدثا وفقيها وأديبا ومتكلما في آن، فان هذا لا يمنع من أن يتكرر في غير ما تصنيف شريطة أن يبرز في كل معجم متخصص كافة الشذرات المتفرقة في المصادر المتعلقة بالفن المصنف فيه، ويساعد عصر المعلوميات اليوم على مثل هذا النوع من التصنيف إذ يسهل الفائدة وييسر المادة العلمية لمن أراد أن يختص في دراسة علم من العلوم (أعلامه ومؤلفاته). وقد بدأ التأليف مؤخرا وقف هذا المنهج، ومن ذلك معجم الفقهاء والمحدثين والمفسرين بالمغرب الأقصى ومعلمه القرءان والحديث بالمغرب الأقصى لعبد العزيز بن عبد الله، وهذا الذي سعينا بحمد الله إلى الضرب فيه بسهم، فقررنا أن ننجز معجما لفقهاء الحديث بالغرب

الإسلامي من القرن الثاني إلى نهاية القرن السابع الهجري. حتى نبرز جهودهم في حركة فقه الحديث بالغرب الإسلامي، وننبه الدارسين والباحثين إلى أعلام مغمورين فتتجه إليهم أقلامهم بالبحث والتنقيب، فكثير من تراث المسلمين في الحديث غائر ليس بظاهر، تكون أولى خطوات البحث فيه قراءة كتب التراجم، التي تجمع فيها المادة العلمية المتعلقة بحياتهم ورحلاتهم ومروياتهم ومجالس علمهم ومؤلفاتهم وتلاميذهم.

* محددات المعجم

"معجم فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي من القرن الثاني إلى نهاية القرن السابع الهجري" معجم محدد زمانا ومكانا وفنا، فهو معجم لفقهاء الحديث قصدنا منه أن نجمع تراجم المشتغلين بفهم سنه رسول الله ﷺ شرحا وتأليفا ورواية ومجالس علم ، فكل من أسهم في هذا الفن بنصيب فهو داخل في شرطنا، ومن اقتصر على رواية مصادر السنة أو الاشتغال بفنون الحديث الأخرى فهو أوسع من أن يدخل في هذا المعجم.

وهو معجم محدد بداية ونهاية فالبداية هي القرن الثاني الهجري المرحلة التي انتشر فيها الإسلام وتمكن في الغرب الإسلامي من القيروان إلى الأندلس، ونهاية القرن السابع الهجري هي المرحلة التي شهدت بداية انحسار الاهتمام بالاجتهاد في فهم سنة رسول الله ﷺ وخاصة بعد سقوط آخر حاضرة في الأندلس (غرناطة) وبداية ضعف الحركة العلمية في المغرب . كما وضحنا ذلك في بابه.

وهو معجم محدد مكانا بمنطقة الغرب الإسلامي من القيروان إلى الأندلس، ومن قرطبة إلى مراكش. فهي المنطقة التي ضرب أهلها بسهم وافر في فقه الحديث فألفوا شروح السنة الكبرى وخلفوا تراثا لا يضاهي.

*4 منهجي في جمع مادة المعجم وترتيبه

1 - جمع مادة المعجم

لجمع مادة المعجم قمت بدءا بحصر لائحة طويلة من كتب التراجم المتخصصه في الغرب الإسلامي أصالة، والمظان التي قد تحمل تراجم لعلماء الغرب الإسلامي تبعا، ثم اقتفيت أثر ترجمة كل عالم يدخل في شرطي - حسب محددات المعجم- في أغلب الكتب والمصنفات التي وقفت عليها

فاستخرجت أسماء الأعلام المشتغلين بفقه الحديث، واستخرجت معها من المادة العلمية التي تفيد في هذا المجال الشيء الكثير، فاتسعت المادة العلمية عندي، واحتاجت إلى إعمال منهج للتصنيف والترتيب.

2 - معايير انتقاء مصادر الترجمة

تجد للعالم الواحد في المصادر تراجم قلت أو كثرت معلوماتها، فاتخذت معايير لانتقاء مصادر الترجمة بحسب ما يحقق الغرض الذي هو جمع ترجمة متكاملة للعلم تكون منارا للباحثين، فاعتبرت بدءا المصدر الأقرب إلى عصر المؤلف إن وجد، فكل ما كان المصدر قديما كلما كانت المعلومات الموجودة في كتب التراجم المتأخرة عنه عالة عليه.

ثم اعتبرت بعد ذلك المصادر المختصة في المكان (الغرب الإسلامي) لأن كتب التراجم العامة عالة على الخاصة التي ألفت قبلها في الغالب، ثم بعد ذلك وعلى سبيل التوسع اعتبرت مصادر الترجمة العامة الأخرى غير المختصة زمانا ومكانا مجالا للتوسع والإضافة.

3 - عملي في ترتيب المادة العلمية داخل الترجمة

تبعا للمادة العلمية التي جمعتها من المصادر بناء على الترتيب الذي ذكرت فإني أجعل ترجمة المصدر الأقرب إلى عصر المؤلف أصلا ثم أضيف إلى فقراتها ما قد يتوفر في باقي مصادر الترجمة الأخرى القديمة أو الحديثة من معلومات، مركزا على ما يتعلق بفقه الحديث على وجه الخصوص (مجالس علمه- مؤلفاته - مروياته -شيوخه - تلاميذه - رحلاته - مواقفه وغيرها) دون استطراد، لأن مثل هذه المادة العلمية مفيدة جدا في تتبع حركة فقه الحديث في الغرب الإسلامي) وما لا يفيد في ذلك مما يرد عادة في كثير من التراجم كالحكايات والمواقف والأشعار وغيرها استغنيت عنه ولم أذكره حتى لا أخرج عن المقصود.

وكل التراجم التي لا أجد فيها جديدا على ما قد سجل في المصادر المتقدمة لا أحيل عليها في مصادر الترجمة، وهكذا أصوغ الترجمة في قالب جديد مركب أدمج فيه المادة العلمية التي وقفت عليها في سياق واحد مرتبة بحسب الفائدة وبحسب المادة العلمية المتوفرة بدءا باسم المؤلف وكنيته ولقبه وأصله ثم بعض شيوخه فرحلته ومؤلفاته وبعض من أخذ عنه من

تلاميذ وصور من حياته ومجالس علمه ومواقفه إن كانت وأقوال العلماء فيه وهذا هو الترتيب الذي سرت عليه في الغالب الأعم من تراجم هذا المعجم.

4 - عملي في ترتيب التراجم داخل المعجم

اخترت لهذا المعجم ترتيبا تاريخيا يسهل على الباحث الرجوع إلى الترجمة بمجرد معرفته لتاريخ الوفاة . وإن كان الترتيب حسب حروف المعجم أسهل في البحث لأن العثور على الإسم هو المتيسر في الغالب فإن الترتيب التاريخي في مثل هذا المقام أفيد إذ يمكننا من:

أ - معرفة الشيوخ ومن أخذ عنهم من التلاميذ.

ب - معرفة المرويات وأسانيدها وطرق دخولها إلى الغرب الإسلامي والاهتمام بها عبر العصور والأماكن والبلدان مدارسة ورواية.

ج - معرفة تطور الاشتغال بفقه الحديث عبر العصور نشأة وازدهارا وركودا.

د - تصنيف علماء كل عصر زمانا ومكانا.

وهذا المنهج هو الذي مكننا من جمع كثير من المادة العلمية التي اعتمدناها في هذا البحث (فقه الحديث بالغرب الإسلامي) . وإليكم المعجم الذي أحسب أنه جمع مالا يغفل من فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي والله ولي التوفيق.

المعجم

أبو محمد عبد الله بن فروخ الفارسي توفي 175 هجرية

فقيه القيروان في وقته ذكر أبو بكر المالكي في كتاب رياض النفوس أن مولده بالأندلس سنه 115هـ ثم انتقل إلى إفريقية فسكن القيروان وأوطنها. قال القاضي: وإن اسمه كان بالأندلس عبدوسا.. رحل إلى المشرق فلقي جماعه من العلماء والمحدثين كزكريا بن أبي زائدة، وهشام بن حسان، وعبد الملك بن جريج، والأعمش والثوري ومالك بن أنس وأبي حنيفة وغيرهم، فسمع منهم وتفقه بهم، قال أبو بكر: كان اعتماده في الحديث والفقه على مالك بن أنس وبصحبته اشتهر وبه تفقه لكنه كان يميل الى النظر والاستدلال، فربما مال إلى قول أهل العراق فيما تبين له منه الصواب، ثم انصرف إلى إفريقية فأقام بالقيروان يعلم الناس العلم ويحدثهم فانتفع به خلق ثم رحل ثانيا إلى مصر. قال أبو بكر كان رجلا صالحا فاضلا ورعا متواضعا قليل الهيبة للملوك لا يخاف في الله لومة لائم مباينا لأهل البدع حافظا للحديث والفقه . قال أبو العرب كان ممن رحل في طلب العلم فلقي مالكا وسفيان الثوري وغيرهما وكان يكاتب مالكا فيجيبه عن مسائله ، وكان ثقه في حديثه واستعفى من القضاء . وقد خرج له مسلم في صحيحه، وقال البخاري عبد الله بن فروخ سمع منه ابن أبي مريم تعرف وتنكر خراساني وقع بالمغرب . من أخباره أنه أتى مالكا فأجلسه معه في دكان فأتاه سائل من أهل المغرب بمسائل في الجنايات فقرئت عليه قال له مالك أجبهم يا محمد فهم أهل بلدك فقال له ابن فروخ :بحضرتك ؟ قال نعم عزمت عليك.

توفي رحمه الله بمصر إثر منصرفه من الحج وذلك في سنه 175 هـ وقيل سنه ست وسبعين ومائة ودفن بالمقطم[1].

أبو الحسن علي بن زياد التونسي توفي 183 هجرية

أبو الحسن علي بن زياد التونسي ولد بطرابلس ثم انتقل إلى تونس فسكنها "قال أبو العرب علي بن زياد من أهل تونس ثقة مأمون خيار متعبد بارع في الفقه ممن يخشى الله تعالى مع علوه في الفقه سمع مالكا وسفيان الثوري والليث بن سعد وابن لهيعة وغيرهم، وسمع بإفريقية قبل هذا من خالد بن أبي عمران لم يكن بعصره بإفريقية مثله سمع منه البهلول بن راشد وسحنون وأسد ابن الفرات روى عن مالك الموطأ.

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 3، ص 544 .

قال أبو سعيد بن يونس هو أول من أدخل الموطأ وجامع سفيان المغرب وفسر لهم قول مالك ولم يكونوا يعرفونه، وكان قد دخل الحجاز والعراق في طلب العلم وهو معلم سحنون الفقه.

قال الشيرازي به تفقه سحنون وله كتب على مذهبه وتفقه بمالك وله " كتاب خير من زنته ذهبا " وهو ثلاثة كتب بيوع ونكاح وطلاق وسماعه من مالك ثلاثة كتب. قال البلخي لم يكن في عصر علي بن زياد أفقه منه ولا أورع، ولم يكن سحنون يعدل به أحدا من علماء إفريقية.

مات علي بن زياد والبهلول بن راشد سنه 183هـ قال ابن مخلوف في الشجرة[1] وقبره بتونس قرب سوق الترك "[2].

أبو عبد الله زياد بن عبد الرحمان الملقب بشبطون توفي199 هـ

قرطبي سمع من مالك الموطأ وله عنه في الفتاوى كتاب سماع معروف بسماع زياد، وسمع من القاضي معاوية بن صالح وعبد الله بن عقبة والليث بن سعد وسليمان بن بلال....وسفيان بن عيينة وعمر بن قيس وابن أبي حازم وغيرهم.

وروى عنه يحي بن يحي الموطأ قبل رحيله من الأندلس فأشار عليه زياد بالرحيل الى مالك ما دام حيا وأخذه عنه ففعل. وكان زياد أول من أدخل الى الأندلس موطأ مالك متفقها بالسماع منه ثم تلاه يحي بن يحي ، قال يحي بن يحي: زياد أول من أدخل الأندلس علم السنن ومسائل الحلال والحرام ووجوه الفقه والأحكام، وهو أول من عرف بالسنة في تحويل الأردية عند الاستسقاء، وصاحب الصلاة إذ ذاك المصعب بن عمران فأنكر ذلك وقال هذا نشوة . قال يحي فخرجت بعد ذلك إلى المشرق، ولقيت مالك بن أنس والليث بن سعد ومن دونهما فوجدت سنة تحويل الأردية معروفة عندهم فاشية قال الشيرازي كان أهل المدينة يسمون زيادا فقيه الأندلس.

وله سماع من مالك وكتاب الجامع له. قال ابن عتاب وهو كتاب غريب يشتمل على علم كثير.

توفي سنه ثلاث وقيل أربع وقيل تسع وتسعين ومائة ، ونجب ولده بقرطبة وكان فيهم علة من أهل الجلالة والفضل والقضاء والعلم والخير [3].

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 3 ص 80وما بعدها .

(2) شجرة النور الزكية : ابن مخلوف، ص60.

(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 3 ص 116 وما بعدها. وقد وردت ترجمة مفصلة لزياد عند ابن حارث الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ترجمة رقم 104، ص91، وسير أعلام النبلاء:ج9، ص311. قال فيه الذهبي:"كان عالما ورعا، مهيبا كبير الشأن، انظر سير أعلام النبلاء ج9، ص 311 وما بعدها. وذكر هناك بعض مظان ترجمته.

أبو محمد الغازي بن قيس الأموي القرطبي توفي سنة199 هـ

من أهل قرطبة أموي يكنى أبا محمد رحل قديما، فسمع من مالك الموطأ، وسمع من ابن أبي ذئب وابن جريج والأوزاعي وثور بن زيد ومحمد بن وردان وهو أول من أدخل موطأ مالك وقراءة نافع الأندلس فيما قاله أبو عمرو المقرئ.

قال: وشهد مالكا وهو يؤلف الموطأ، وقرأ القرآن على نافع بن أبي نعيم قارئ المدينة وكان يحفظ الموطأ ظاهرا وانصرف إلى الأندلس بعلم عظيم نفع الله به أهلها.

وكان القارئ يقدم ويؤخر فيرد عليه ذلك، وقصد قارئ يوما أن يقدم من أبواب الموطأ ويؤخرها ليرى الناس حفظ الغازي، فأنكر ذلك عليه.

قال أحمد بن عبد البر كان عاقلا نبيلا يروي حديثا كثيرا ويتفقه في المسائل رأسا في علم القرآن روى عنه ابنه وابن حبيب وأصبغ بن خليل وعثمان بن أيوب توفي فيما قبل سنة 199 هـ [1].

قال محمد بن حارث الخشني في ذكر فضل الغازي بن قيس وعلمه "قال أحمد بن خالد، سمعت أصبغ بن خليل يقول: سمعت الغازي بن قيس يقول : "دخلتا المدينة فأتيت مسجد رسول الله ﷺ فركعت ركعتين ثم جلست، فدخل إلي رجل مصروم الشعر –يريد محلوق الشعر– فقعد عند سارية ولم يركع، فقمت إليه وقلت:"يا هذا لو ركعت ركعتين، فإنهما من السنة عند دخول المسجد" قال: فقام وركع ركعتين وجلس وأتى الناس فتحلقوا حواليـه، وسألت عنه، فقيل لي:"هذا ابن أبي ذئب" فقلت في نفسي:"إنا لله وإنا إليه راجعون، أنا أعلم بن أبي ذئب السنة"، وقمت إليه معتذرا، وقلت إني والله لم أعرفك، فقال لي:"وأي بأس كان منك ؟ أمرتنا بخير فأطعناك"، قال أحمد: "هكذا يكون العالم المتدين"[2].

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 3، ص 114 وما بعدها. وانظر شجرة النور الزكية: لابن مخلوف، ص 63.

(2) الفقهاء والمحدثون بالأندلس: ابن حارث الخشني، الترجمة رقم 393، ص 291، وأعلام النبلاء للذهبي، ج9، ص321 وما بعدها قال فيه:"حفظ الموطأ وقرأ على نافع وضبط عنه اختياره، وهو أول من ادخل قراءة نافع وموطأ مالك إلى الأندلس.

فقهاء الحديث

خلال القرن الثالث الهجري

عيسى بن دينار بن واقد الغافقي الطليطلي توفي 212 هجرية

عيسى بن دينار الغافقي أبو عبد الله : فقيه الأندلس في عصره وأحد علمائها المشهورين أصله من طليطلة سكن قرطبة وقام برحلة في طلب الحديث وعاد فكانت الفتيا تدور عليه بالأندلس لا يتقدمه أحد وكان ورعا عابدا توفي بطليطلة[1]، قال ابن الفرضي "رحل فسمع من ابن القاسم وصحبه وعول عليه وانصرف إلى الأندلس فكانت الفتيا تدور عليه لا يتقدمه أحد في وقته ، قال يحي ابن مالك بن عائذ سمعت محمد بن عبد الملك بن أيمن يقول : كان عيسى بن دينار عالما متفننا مفتقا، وهو الذي علم مسائل أهل مصرنا وفتقها وكان أفقه من يحي على جلالة قدر يحي بن يحي وعظمته، وأخبرني عبد الله بن محمد بن علي قال سمعت محمد بن عمر بن لبابة يقول سمعت أبا زيد عبد الرحمان بن إبراهيم يقول :خرجت إلى المشرق ومعي كتاب البيوع من سماع عيسى بن دينار فأريته ابن الملجشون وقرأته عليه فصلا فصلا فكان لا يمر بفصل إلا قال أحسن والله عيساك هذا.

وكان محمد بن عمر بن لبابة يقول فقيه الأندلس عيسى بن دينار وعالمها عبد الملك بن حبيب، وعاقلها يحي بن يحي(2).

قال الضبي. كان إماما في الفقه على مذهب مالك بن أنس وعلى طريقه عالية من الزهد والعبادة يقال إنه صلى أربعين سنة الصبح بوضوء العتمة، وكان يعجبه ترك الرأي والأخذ بالحديث.

أخبرنا أبو محمد علي بن أحمد قال نا الكناني قال أخبرني أحمد بن حنبل قال نا خالد بن سعد قال أخبرني محمد بن عمر بن لبابة عن أبان بن عيسى بن دينار أن أباه عيسى بن دينار كان قد أجمع في آخر أيامه على أن يدع الفتيا بالرأي ويحمل الناس على ما رواه من الحديث في كتب ابن وهب وغيرها حتى أعجلته المنية عن ذلك[3].

واتهم عيسى يوم الهيج فاستخفى وأمنه الحكم بن هشام فرجع، نقل ابن حارث الخشني نث الرسالة التي أمن بها الأمير الحكم ابن هشام عيسى بن دينار الغافقي جاء فيها "كتاب من الحكم ابن هشام لعيسى بن دينار، أني أمنته على دمه وماله وشعره وبشره، وأذنت له في اللحاق ببلده أو حيث أحب المقام من جميع كورنا وجعلت له بذلك عهد الله عز وجل وذمته، وذمة النبيئين، وذمة محمد ﷺ، وذمة الخلفاء رضي الله عنهم، أن لا أتعقبه بمكروه ، ولا أقدم له في سوء ولا أؤخر، ما وفى واستقام وناصح، ولم يحدث حدثا ينقض به

---

(1) الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 102.
(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج2، ص 556.
(3) بغية الملتمس : للضبي، ج2، ص 525 .

ما فعلت به، والله عز وجل على ذلك شهيد وبه وكيل[1]. وكان عيسى عابدا فاضلا ورعا كانوا يرون أنه مجاب الدعوة. قال أحمد توفي عيسى بن دينار سنة 212 هـ بطليطلة وقبره هناك[2].

عبد الملك بن حبيب الإلبيري توفي 238 هجرية

عبد الملك بن حبيب بن سليمان بن هارون بن هاجمة[3] بن عباس بن مردان بن عامر السلمي يكنى أبا مروان، كان بإلبيرة وسكن قرطبة روى عن صعصعة بن سلام والغازي بن قيس وزياد بن عبد الرحمن ورحل فسمع من عبد الملك بن الماجشون، ومطرف بن عبد الله وإبراهيم بن المنذر الجذامي وأصبغ بن الفرج وأسد بن موسى وجماعة سواهم كثير، وانصرف إلى الأندلس وقد جمع علما عظيما، وكان مشاورا مع يحي بن يحي وسعيد بن حسان وكان حافظا للفقه على مذهب المدنيين نبيلا فيه، وله مؤلفات في الفقه والتواريخ والأدب كثيرة حسان منها كتاب الواضحة لم يؤلف مثلها[4]، قال الضبي "وله في الفقه كتاب كبير يسمى بالواضحة في الحديث والمسائل على أبواب الفقه[5].

قال ابن خير في فهرسته "كتاب شرح الحديث لعبد الملك بن حبيب رحمه الله وذكر سنده في رواية المؤلف ثم قال: وهو عشرة أجزاء الأول منها شرح الموطأ والثاني شرح جامع الموطأ والجزء الثالث ابتدأ فيه شرح حديث النبي عليه السلام، وأخذ كتب أبي عبيد إلا أنه خلطها بتقديم وتأخير وانتحلها ورد على أبي عبيد في أشياء أكثرها تحامل فيها عليه، ثم ذكر على هذا النحو أحاديث الصحابة والتابعين وختم كتب الشرح وهو العاشر منها بكتاب سماه طبقات العلماء وشرح من زن منهم بالأهواء وهو كتاب صغير . ذكر ذلك كله أبو عبد الله محمد بن عتاب[6] وله أيضا كتاب الجوامع وكتاب فضل الصحابة وكتاب غريب الحديث وكتاب تفسير الموطأ، وكتاب حروب الإسلام، وكتاب المسجدين، وكتاب سيرة الإمام في الملحدين، وكتاب طبقات الفقهاء والتابعين، وكتاب مصابيح الهدى. وغير ذلك من الكتب المشهورة. ولم يكن لعبد الملك علم بالحديث ولا كان يعرف صحيحه من سقيمه

---

(1) أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : ابن حارث الخشني، الترجمة رقم 352، ص 271.

(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج1، ص 556. وانظر القاضي عياض في ترتيب المدارك، ج 4، ص 105.

(3) وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء : للذهبي، ج 10، ص 439. قال فيه "كان من أوعية الفقه ولكنه قليل الحديث". وفي أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس لابن حارث الخشني : ابن هلجمة باللام، وذكر له ترجمة مفصلة واسعة. أنظر الترجمة رقم 328، ص 245 وما بعدها.

(4) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص 269.

(5) بغية الملتمس : الضبي، ج2 ص490.

(6) الفهرست: ابن خير، ص 201 /202

وذكر عنه أنه كان يتساهل ويحمل على سبيل الإجازة أكثر رواياته (وذكر ابن الفرضي صورا من ذلك).

أخبرنا أحمد بن محمد الجزار الرجل الصالح قال سعيد بن مخلوف قال :سمعت إبراهيم بن قاسم ابن هلال يقول رحم الله عبد الملك بن حبيب فقد كان دابا عن قول مالك . وكان عمر بن عمر بن لبابة يقول عبد الملك بن حبيب عالم الأندلس) ...وذكر ابن الفرضي نصوصا أخرى تبين فضله وعلمه) وقال توفي عبد الملك بن حبيب رحمه الله في أول ولاية الأمير محمد رحمه الله سنة 238[1].

ترجم له الزركلي وقال"له تصانيف كثيرة قيل تزيد على ألف منها ، حروب الإسلام وطبقات الفقهاء والتابعين وطبقات المحدثين وتفسير موطأ مالك والواضحة (مخطوط الخزانة العامة بالرباط) ومصابيح الهدى والفرائض ومكارم الأخلاق والورع (مخطوط) واستفتاح الأندلس (مطبوع) ووصف الفردوس (مخطوط في الأزهرية) ومختصر في الطب مخطوط الخزانة العامة الرباط)والغاية والنهاية (مخطوط) رسالة في24 ورقة أولها ما جاء في فضل المرأة الصالحة (انظر مخطوطات الرباط.) وغير ذلك[2]. وقد صدر هذا الكتاب مطبوعا بتحقيق بد المجيد التركي سنة 1992 تحت عنوان "كتاب أدب النساء الموسوم بكتاب الغاية والنهاية"[3].

أبو عبد الله محمد بن سحنون الإمام توفي 256 هجرية

تفقه بأبيه وسمع من بن أبي حسان وموسى بن معاوية وعبد العزيز بن يحي المدني وغيرهم. ورحل إلى المشرق فلقي بالمدينة أبا مصعب الزهري وابن كاسب وسمع من سلمة بن شبيب.

قال أبو العرب: وكان إماما في الفقه ثقة، وكان عالما بالذب عن مذاهب أهل المدينة عالما بالآثار صحيح الكتاب لم يكن أحذق بفنون العلم منه فيمن علمت. قال ابن دليم وكان الغالب عليه المناظرة وكان يحسن الحجة والذب عن السنة والمذهب قال يحي بن عمر:

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1 ص 459 وقد ذكر ابن فرحون في الديباج كل هذه المؤلفات وترجم للمؤلف ترجمة واسعة وذكر تحامل العلماء عليه : انظر ج 2 ص8 وما بعدها . وانظر الأعلام للزركلي ج 4 ص157. وقد جمع الدكتور محمد حجي ترجمته من الخشني في قضاه قرطبة ص 80 وما بعدها. وترتيب المدارك للقاضي عياض، ج 4، ص 122 وما بعدها. والنباهي في المرقبة العليا : ص 55 وما بعده. والذهبي في تذكرة الحفاظ : ج 2، ص 537 وغيرها. أنظر تراث الأندلس تكشيف وتقديم، ج 1، ص 17 وما بعدها. وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي : ج 12، ص 102، قال فيه "كان موصوفا بالحذق في الفقه كبير الشأن بعيد الصيت كثير التصانيف إلا أنه في باب الرواية ليس بمتقن".

(2) الأعلام : الزركلي، ج 4 ص 157 . وانظر ترجمته في شجرة النور الزكية ص 74

(3) ذكر المحقق أنه اعتمد على نسخة الرباط الوحيدة وصدر الكتاب في طبعته الأولى عند دار الغرب الإسلامي.

كان ابن سحنون من أكثر الناس حجة وألقنهم بها، وكان يناظر أباه، وكان يسمع بعض كتب أبيه في حياته يأخذها الناس عنه قبل خروج أبيه فإذا خرج أبوه قعد مع الناس يسمع معهم من أبيه.

قال ابن الجزار: كان ابن سحنون إمام عصره في مذهب أهل المدينة بالمغرب جامعا لخلال قلما اجتمعت في غيره من الفقه البارع والعلم بالأثر والجدل والحديث والذب عن مذهب أهل الحجاز.

وألف ابن سحنون عشرين كتابا، منها كتابه في المعلمين ورسالته في السنة وكتاب في تحريم المسكر ورسالة فيمن سب النبي ﷺ ورسالة في أدب المتناظرين جزءان وكتاب تفسير الموطأ أربعة أجزاء وغريب الحديث ثلاثة كتب ومؤلفات أخرى في الرد على أهل البدع والشرك.

توفي محمد بن سحنون رحمه الله رضي عنه بالساحل سنة 256هـ بعد موت أبيه بست عشر سنة [1]. قال الذهبي "لما مات ضربت الخيام على قبره فأقاموا شهرا واقيمت هناك أسواق الطعام ورثته الشعراء وتأسفوا عليه"[2].

يحي بن إبراهيم بن مزين الطليطلي توفي 259 هجرية

قال ابن الفرضي: "يحي بن إبراهيم بن مزين مولى رملة بنت عثمان بن عفان رضي الله عنهم من أهل قرطبة وأصله من طليطلة يكنى أبا زكريا، روى عن عيسى بن دينار ومحمد بن عيسى الأعشى ويحي بن يحي وغازي بن قيس ونظرائهم، ورحل إلى المشرق في أيام الأمير عبد الرحمان بن الحكم رحمه الله فلقي بالمدينة مطرف بن عبد الله صاحب مالك بن أنس روى عنه الموطأ ورواه أيضا عن حبيب كاتب مالك، ودخل العراق، فسمع من القعنبي عبد الله بن مسلمة ومن أحمد بن عبد الله بن يونس وسمع بمصر من أصبغ بن الفرج، وغيره.

وكان حافظا للموطأ، فقيها فيه، وكان مشاورا مع العتبي وابن خالد ونظرائهم، وكان له حظ من علم العربية وألف كتبا حسانا منها. كتاب تفسير الموطأ، وكتاب تسمية الرجال المذكورين فيه وكتاب استقصى فيه علل الموطأ، سماه كتاب المستقصية، وكتاب في فضائل العلم، وكتاب في فضائل القرءان ولم يكن عنده علم بالحديث"/ قلت : وهذا كلام يتناقض

[1] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 4، ص 204 وما بعدها . وانظر شجرة النور الزكية ص 70.

[2] انظر ترجمة ابن سحنون عند الذهبي في السير، ج 13، ص 60 وما بعدها قال فيه : "كان محدثا بصيرا بالآثار واسع العلم متحريا متقنا علامة كبير القدر، وكان يناظر أباه".

مع عموم الترجمة /توفي رحمه الله يوم الثلاثاء لإحدى عشر ليلة خلت من جمادى الأولى سنة تسع وخمسين ومائتين.(1)

أبو عبد الرحمان بقي بن مخلد القرطبي ت 276 هجرية

قال ابن الفرضي"من أهل قرطبة سمع من محمد بن عيسى الأعشى ومن يحي بن يحي ورحل إلى المشرق فلقي جماعة من أئمة المحدثين وكبار المسندين منهم إبراهيم بن محمد الشافعي صاحب ابن عيينة وأبو المصعب الزهري وإبراهيم بن المنذر الحزامي ويحي بن عبد الله بن بكير صاحب مالك..

وعبد الله ابن أبي شيبة ..وأحمد بن محمد بن حنبل..وأبو ثور صاحب الشافعي ومحمد بن عمر العدني صاحب بن عيينة وسمع بإفريقية من سحنون ابن سعيد وعون بن يوسف وغيرهم جماعة.

وروي بسنده أن بقيا أخذ عن مائتين وأربعة وثمانين رجلا، قال ابن أبي خيثمة "ما كنا نسميه إلا المكنسة وهل أحتاج بلد فيه بقي أن يأتي إلى هنا منه أحد، أو كما قال. قال طاهر بن عبد العزيز..حملت مع نفسي جزءا من مسند أبي عبد الرحمان بقي بن مخلد إلى المشرق فأريته محمد بن إسماعيل الصائغ فقال ما اغترف هذا إلا من بحر علم وعجب من كثرة علمه. وذكر بقي أنه لما قدم العراق سمع منه يحي بن بكير سبعة أحاديث وقال "قدمت على سحنون فكان ابنه محمد يسمع علي في داخل بيت سحنون بمحضره.

وبقي بن مخلد ملأ الأندلس حديثا ورواية. وأنكر عليه أصحابه الأندلسيون عبد الله بن خالد ومحمد بن الحارث وأبو زيد . ما أدخله من كتب الاختلاف وغرائب الحديث وأغروا به السلطان وأخافوه به ثم إن الله بمنه وفضله أظهره عليهم وعصمه منهم فنشر حديثه وقرأ للناس روايته، فمن يومئذ انتشر الحديث بالأندلس ثم تلاه بن وضاح فصارت الأندلس دار حديث وإسناد وانما كان الغالب عليها قبل ذلك حفظ رأي مالك وأصحابه.

وكان مما انفرد به بقي بن مخلد ولم يدخله سواه . مصنف أبي بكر بن أبي شيبه بتمامه وكتاب التاريخ لخليفه بن خياط وكتابه في الطبقات وكتاب سيرة عمر بن عبد العزيز رحمه الله للدورقي، ولبقي بن مخلد تفسير القرءان ومسند النبي ﷺ ليس لأحد مثله.

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2 ص 901. وانظر أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس لابن حارث الخشني، ص 370 وما بعدها، قال فيه : "ولم يكن بالأندلس أحفظ لموطأ مالك ومعانيه من يحيى بن إبراهيم بن مزين".
وانظر مؤلفات ابن مزين في فهرسة ابن خير 86-92
وانظر ابن فرحون في الديباج ج 2 ص 361
وانظر الأعلام للزركلي ج 8 ص 134
وانظر شجرة النور الزكية ص 75 وقد وهم في تسميته فسماه يحي بن زكريا .

وكان آخر أصحابه المحدثين عنه عبد الله بن يونس والحسن بن سعد وكان المشاهير من أصحاب ابن وضاح لا يسمعون من بقي للذي كان بين ابن وضاح وبقي من الوحشة.توفي رحمه الله سنه276 هـ"[1].

قال ابن بشكوال "بقي بن مخلد أبو عبد الرحمان من الحفاظ المحدثين وأئمة الدين والزهاد الصالحين رحل إلى المشرق وروى عن الأئمة وأعلام السنة (وذكر جملة منهم) وكتب المصنفات الكبار والمنثور الكثير وبالغ في الجمع والرواية وألف كتبا حسانا تدل على احتفاله واستكثاره. ومنها كتابه في تفسير القرءان الذي قال فيه أبو محمد عن أحمد"اقطع قطعا لا استثناء فيه أنه لم يؤلف في الإسلام مثله ولا تفسير محمد بن جرير الطبري ولا غيره"، ومنها في الحديث مصنفه الكبير صنفه على أسماء الصحابة فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام فهو مصنف ومسند وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله ولا بعده مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتفاله فيه في الحديث وجودة شيوخه فإنه روى عن مائتين وأربعة وثمانين رجلا ليس فيهم عشرة ضعفاء وسائرهم أعلام مشاهير، ومنها مصنفه في فتاوى الصحابة والتابعين ومن دونهم الذي أربى فيه علي "مصنف"أبي بكر بن أبي شيبة ومصنف عبد الرزاق بن همام ومصنف سعيد بن منصور وغيرها، فصارت تواليف هذا الإمام الفاضل قواعد للإسلام لا نظير لها، وكان متخيرا لا يقلد أحد وكان ذا خاصة من أحمد بن حنبل وجاريا في مضمار أبي عبد الله البخاري وأبي الحسين مسلم بن الحجاج النيسابوري وأبي عبد الرحمان النسائي رحمة الله عليهم. قال أبو سعيد بن يونس في تاريخه أن بقي بن مخلد مات بالأندلس سنه 276هـ (وذكر الاختلاف في ذلك) روي عن بقي جماعة منهم أسلم بن عبد العزيز ومحمد بن القاسم بن محمد والحسن بن سعد بن إدريس ابن رزين الكتامي من أهل المغرب وعبد القادر بن أبي شيبة الأندلسي وعبد الله بن يونس المرادي، وكان مختصا به مكثرا عنه وعنه انتشرت كتب الكبار ولعله آخر من حدث عنه من أصحابه .(ثم ذكر جملة من كراماته رحمه الله في استجابة الدعاء"[2].

---

(1) تاريخ علماء ا لمغرب : ابن الفرضي، ج 1 ص 169 وما بعدها. وانظر ترجمة مفصلة لبقي، في كتاب أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس لابن حارث الخشني حيث ذكر هناك أنه "كان يلتزم مذهب مالك في الفتوى، وإن كان يميل في خاصة نفسه إلى الحديث والنظر"، انظر ترجمة رقم 58 ص 149 وما بعدها.
وذكره الذهبي في السير وقال فيه : "القدوة شيخ الإسلام أبو عبد الرحمان الأندلسي القرطبي الحافظ صاحب التفسير والمسند اللذان لا نظير لهما" ج 13، ص 275 وما بعدها، أنظر بعض مصادر ترجمته الأخرى هناك في هامش التحقيق.

(2) الصلة : ابن بشكوال، ج1 ص 117 وما بعدها. جذوة المقتبس : والحميدي، ج1 ص 275 وما بعدها. بغية الملتمس : والضبي، ص 301 والغريب أن الذهبي رغم أنه ترجم له في تذكرة الحفاظ إلا أنه لم يذكر له كتابا ج2 ص 629.

قاسم بن محمد بن قاسم بن سيار البياني توفي 278 هجرية

قاسم بن محمد بن قاسم بن سيار مولى أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك من أهل قرطبة يكنى أبا محمد، رحل فسمع من محمد بن عبد الله بن عبد الحكم، وأبي إبراهيم المزني، ومحمد بن عبد الرحيم الرقي وإبراهيم بن محمد الشافعي، والحارث بن مسكين وأبي الطاهر أحمد بن عمر بن السرح ويونس بن عبد الأعلى وإبراهيم بن المنذر الحزامي وغيرهم ، ولزم محمد بن عبد الله بن الحكم للتفقه والمناظرة وصحبه وتحقق به وبالمزني وكان يذهب مذهب الحجة والنظر، وترك التقليد ويميل إلى مذهب الشافعي . أخبرني العباس بن أصبغ قال حدثني محمد بن قاسم قال: قلت لأبي يا أبت أوصني فقال أوصيك بكتاب الله فلا تنس حظك منه، واقرأ منه كل يوم جزءا واجعل ذلك عليك واجبا، وإذا أردت أن تأخذ من هذا الأمر بحظ –يعني الفقه – فعليك برأي الشافعي فإني رأيته أقل خطأ. ولم يكن بالأندلس مثل قاسم بن محمد في حسن النظر والبصر والحجة.

قال أحمد: سمعت أحمد بن خالد ومحمد بن عمر بن لبابة يقولان: ما رأينا أفقه من قاسم بن محمد ممن دخل الأندلس من أهل الرحل، وقال بقي بن مخلد..قاسم بن محمد أعلم من محمد بن عبد الله بن الحكم الذي كان يقول "لم يقدم علينا من الأندلس أحدا أعلم من قاسم بن محمد ولقد عاتبته في حين انصرافه إلى الأندلس فقلت له أقم عندنا فإنها تعقد لك هاهنا رياسة ويحتاج الناس إليك فقال: لا بد لي من الوطن. وأخبرني إسماعيل قال أخبرني خالد قال سمعت سعيد بن عثمان الأعناقي يقول قال لي أحمد ابن صالح الكوفي: قدم علينا من بلدكم رجل يسمى قاسم بن محمد، فرأيت رجلا فقيها. وألف قاسم بن محمد في الرد على يحيى بن إبراهيم بن مزين وعبد الله بن خالد والعتبي. كتابا نبيلا يدل على علم، وله كتاب في خبر الواحد شريف، وكان يلي وثائق الأمير محمد رحمه الله طول أيامه روى عنه محمد بن عمر بن لبابة وسعيد بن عثمان الأعناقي وأحمد بن خالد ومحمد بن عبد الملك بن أيمن وابن الزراد وابنه محمد بن قاسم في جماعة سواهم. قال الرازي: توفي قاسم بن محمد سنه سبع وسبعين ومائتين [1]. قال الزركلي من أعلام الفقهاء والمحدثين في الأندلس كان مولى للخليفة الوليد بن عبد الملك وهو أحد المجتهدين. يذهب مذهب الحجة والنظر. له كتاب الإيضاح في الرد على المقلدين، نسبته إلى بيانة بالأندلس ومولده ووفاته بقرطبة رحل إلى مصر رحلتين [2].

---

[1] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 599- 600.
[2] الأعلام : الزركلي، ج 5 ، ص 181.

الله الشافعي رحمه الله ".

قال الحميدي "محدث يميل إلى قول أبي عبد الله الشافعي رحمه الله ".

ولقاسم بن محمد هذا تواليف في الرد على مخالفيه منها كتاب الإيضاح في الرد على المقلدين، وغيره ويعرف بصاحب الوثائق وهو أشهر به روى عنه ابنه محمد ومحمد بن عمر بن لبابة وأسلم بن عبد العزيز وأحمد بن خالد توفي رحمه الله سنه 278 هـ وقيل سنه ست أو سبع[1].

قال الذهبي "شيخ الفقهاء والمحدثين بالأندلس مع بقي وابن وضاح ..لازم ابن عبد الحكم حتى برع في الفقه وصار إماما مجتهدا لا يقلد أحدا وهو مصنف كتاب الإيضاح في الرد على المقلدين..

ولم يكن بالأندلس مثله في حسن النظر والبصر بالحجة[2]. وقال أحمد بن خالد قلت له أراك تفتي الناس بما لا تعتقد وهذا لا يحل لك قال : إنما سألوني عن مذهب جرى في البلد بعرف فأفتيهم به ولو سألوني عن مذهبي أخبرتهم[3].

محمد بن وضاح القرطبي توفي 278 هجرية

محمد بن وضاح بن بزيع أبو عبد الله مولى عبد الرحمان بن معاوية بن هشام: محدث من أهل قرطبة رحل إلى المشرق. وأخذ عن كثير من العلماء وعاد إلى الأندلس فحدث مدة طويلة، وانتشر بها عنه علم جم كما يقول الضبي وصنف كتبا منها "العباد والعوابد في الزهد والرقائق، والقطعان في الحديث والبدع والنهي عنها (مطبوع)ومكنون السر ومستخرج العلم، في فقه المالكية، وكتاب ما جاء من الحديث في النظر الى الله تعالى (مخطوط) منه نسخة بخزانة حسين حسني عبد الوهاب الصمادحي التونسي[4].

ذكره ابن الفرضي وقال"رحل الى المشرق رحلتين إحداهما سنه 218 هـ لقي فيها سعيد بن منصور وآدم بن أبي إياس العسقلاني ويحي بن معين وأحمد ابن حنبل وزهير بن حرب وابراهيم بن حسان الأطرابلسي وغيرهم ولم يكن مذهبه في رحلته هذه طلب الحديث وإنما كان من شأنه الزهد وطلب العباد ،ولو سمع في رحلته هذه لكان أرفع أهل زمانه درجة وأعلاهم إسنادا وكانت رحلته هذه قبل رحلة بقي بن مخلد ورحل رحلة ثانية (وذكر جملة من روى عنهم) وسمع بإفريقية من سحنون بن سعيد وعون بن يوسف وسعيد

(1) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 524.
(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج2، ص 648 .
(3) وانظر في الديباج : لابن فرحون، ج2 ص134.
(4) الأعلام : الزركلي، ج5 ص 133 - الفهرست : ابن خير، ص 150و 223 و 255 وبغية الملتمس : للضبي، ج1 ص173.

ابن عبدوس في جماعة كثيرة من البغداديين والمكيين والشاميين والمصريين والقرويين وعدة الرجال الذين سمع منهم في الأمصار **175** رجلا.

وبمحمد بن وضاح وبقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث. وكان عالما بالحديث بصيرا بطرقه متكلما على علله كثير الحكاية عن العباد ورعا زاهدا فقيرا متعففا صابرا على الإسماح محتسبا في نشر علمه سمع الناس منه كثيرا ونفع الله به أهل الأندلس. قل أحمد كان أحمد بن خالد لا يقدم على ابن وضاح أحدا ممن أدرك بالأندلس، وكان يعظمه جدا ويصف عقله وفضله وورعه غير أنه كان ينكر عليه كثرة رده لكثير من الأحاديث، وكان ابن وضاح كثيرا ما يقول، ليس هذا من كلام النبي ﷺ في شيء وهو ثابت من كلامه ﷺ. وله خطأ كثير محفوظ عنه وأشياء كان يغلط فيها ويصحفها وكان لا علم عنده بالفقه ولا بالعربية قال ابن وضاح ولدت سنه تسع – يعني وتسعين ومائه أو سنه مائتين وأذكر من الهيج على أشياء (والهيج سنه **202**) وتوفي رحمه الله ليله السبت لأربع بقين من المحرم سنة **287** هـ [1].

[1] تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 651 وما بعدها. وانظر جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 153 وما بعدها.وابن حارث الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس ت ر 137 ص 122 وما بعدها، حيث ذكر هناك صورا من أغلاطه المنقولة عنه، في ثنايا ترجمة واسعة ذكر فيها أيضا صورا من ورعه وتقواه وصبره في طلب العلم.

فقهاء الحديث
خلال القرن الرابع الهجري

قاسم بن ثابت بن حزم السرقسطي توفي سنة 302 هجرية

قاسم بن ثابت بن حزم بن عبد الرحمان بن مطرف بن سليمان بن يحي العوفي من أهل سرقسطة يكنى أبا محمد. رحل مع أبيه فسمع بمصر من أحمد ابن شعيب النسائي وأحمد بن عمر البزار. وسمع بمكة من عبد الله بن علي بن الجارود ومحمد بن علي الجوهري وغيرهما. وعني بجمع الحديث واللغة هو وأبوه فأدخلا الأندلس علما كثيرا، ويقال إنهما أول من أدخل إلينا كتاب العين. وألف كتابا في شرح الحديث سماه كتاب الدلائل. بلغ فيه الغاية في الإتقان ومات قبل إكماله فأكمله أبوه ثابت بعله. أخبرني العباس بن عمر الوراق قال سمعت إسماعيل بن القاسم البغدادي، يقول. كتبت كتاب الدلائل وما أعلم أنه وضع بالأندلس مثله ولو قال إسماعيل أنه ما وضع في المشرق مثله ما أبعد.

وكان قاسم عالما بالحديث والفقه، متقدما في معرفة الغريب والنحو والشعر وكان مع ذلك ورعا ناسكا بلي بالقضاء بسرقسطة فامتنع عن ذلك ..توفي رحمه الله سنة 302هـ بسرقسطة[1] وفي معرض حديثه عن كتب غريب الحديث قال الكتاني في الرسالة المستطرفة. "وذيل ابن قتيبة لأبي محمد (قاسم بن ثابت) بن حزم العوفي السرقسطي، (نسبة الى سرقسطة" الأندلسي الفقيه المالكي المحدث المشارك لأبيه في رحلته وشيوخه الورع الناسك المجاب الدعوة والمتوفي سنة 302 هـ وهو المسمى بالدلائل فيما أغفله أبو عبيلة وابن قتيبة من غريب الحديث، وفيه قال أبو علي القالي: ما أعلم أنه وضع بالأندلس مثل كتاب الدلائل. قال ابن الفرضي "ولو قال ما وضع مثله في المشرق ما أبعد" مات ولم يكمله فأتمه أبوه أبو القاسم ثابت بن حزم ابن عبد الرحمان بن مطرف السرقسطي الحافظ المشهور. وأفاد منه ابن حجر [2]. ذكر الزركلي أنه توفي سنه 313 هـ وهو خطأ وذكر أن كتاب الدلائل توجد منه نسخة مخطوطة بدمشق [3].

عبد الملك ابن القاضي بن محمد بن بكر السعدي أبو مروان توفي سنة 303 هجرية

قرطبي أصله من طليطلة، وقيل من قلعة رباح نشأ بقرطبة وسمع بها من ابن لبابة وأسلم القاضي والحسن بن سعد وأحمد بن خالد، رحل فسمع بالقيروان من البجلي وأحمد

---

(1) تاريخ علماء الأندلس: ابن الفرضي، ج2 ص 605- وانظر جذوة المقتبس : الحميدي، ج2 ص 528هـ

(2) الرسالة المستطرفة: الكتاني، ص 155- عبد العزيز بنعبد الله معلمه القرءان والحديث بالمغرب الأقصى، ص127و180 وانظر نفس المؤلف في معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى ص 41- الذهبي في تذكرة الحفاظ ص 869

(3) الأعلام: الزركلي، ج2 ص 97-الضبي بغية الملتمس ج2 ص 591. وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي، ج 19، ص 562. قال فيه : "العلامة الإمام الحافظ أبو القاسم السرقسطي الأندلسي اللغوي صاحب كتاب الدلائل" وانظر مصادر أخرى للترجمة في هامش التحقيق.

بن زياد وسمع بمصر من عبد الرحمان بن محمد اللواز ومحمد ابن زياد ودخل الشام فاستخلفه القاضي ابن المنتاب على القضاء وسمع بمكة من ابن المنذر كثيرا وببغداد من ابن صاعد وغيره وشهد بها مجالس المناظرة وأقام بها ثلاثة أعوام وأقام في رحلته بضعة عشر عاما وأدخل الأندلس علما كثيرا وكان حافظا متفننا نظارا متصرفا في علم الرأي حسن النظر والحجة، ألف في نصرة مذهب مالك تآليف منها كتاب الذريعة إلى علم الشريعة وكتاب الدلائل والأعلام على أصول الأحكام وغيرها من مؤلفاته توفي رحمه الله سنة 303هـ وهو ابن أربع وأربعين سنة ونصف[1].

ثابت بن زيد القرطبي توفي 318 هجرية

ثابت بن زيد بن يحي من أهل قرطبة. عني بالعلم وطلبه. سمع من ابن وضاح والخشني وأحمد ابن إبراهيم الفرضي والأعناقي، وسعيد بن خمير وعمر ابن أبي تمام وليد الأعرج وعبيد الله بن يحي، وغيره.

وله كتاب في فضل الجهاد حسن. وكان يفتي في المسائل، ويعقد الشروط وكان مائلا إلى الحديث توفي رحمه الله سنة 318هـ ذكره خالد[2].

عبد الله بن محمد بن أخي ربيع القرطبي توفي 318 هجرية

عبد الله بن محمد بن حسين يكنى أبا محمد ويعرف بابن أخي ربيع سمع من عبيد الله بن يحي، وأبي صالح وسعيد عثمان الأعناقي وأسلم بن عبد العزيز ومحمد بن عمر بن لبابة وابن أبي تمام وأحمد بن خالد وابن أيمن وغيرهم كثير.

وحج في آخر عمره، فسمع بمصر من جماعة منهم محمد بن زبان وغيره. وسمع بها منه أبو سعيد عبد الرحمان بن أحمد بن يونس الحافظ وأبو إسحاق إبراهيم النسائي القاضي، وغير واحد وكان معتنيا بالحديث، إماما فيه، بصيرا بعلله حسن التأليف للكتب له مؤلفات. روى الناس عنه بالمشرق والأندلس، سمعت أبا محمد عبد الله بن محمد يوثقه ويثني عليه. توفي رحمه الله يوم الثلاثاء سنه 318هـ[3] قال ابن فرحون في الديباج "كان معتنيا بالحديث إماما فيه بصيرا بعلله حسن التأليف فيه وله تآليف في معرفة الرجال وعلل الحديث واختصر مسند بقي الدين بن مخلد وكتاب التفسير له وهو المبتدئ بتأليف كتاب الاستيعاب لأقوال مالك مجردة دون أقوال أصحابه الذي تممه أبو عمر بن المكوي وأبو بكر

---

(1) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 15 / 16.
(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص 185.
(3) ابن الفرضي تاريخ علماء الأندلس ج 1 ص 386

وسعة في الحديث ومعانيه. وكتب الناس عنه بالمشرق[1]. المعيطي، وثقه أبو محمد الباجي وأثنى عليه وقال أحمد بن سعيد "لم أر مثله وقارا وحلما

قال الزركلي "اختصر مسند بقي بن مخلد و تفسيره وله تصانيف[2].

محمد بن فطيس بن واصل الغافقي الالبيري توفي 319 هـ[3]

الإمام الحافظ محدث الأندلس أبوعبد الله محمد بن فطيس بن واصل الغافقي الأندلسي الإليبري. ولد سنة تسع وعشرين ومائتين. وسمع إياد بن عيسى ومحمد بن أحمد العتبي الفقيه وابن مزين وارتحل كما ذكر ابن الفرضي وغيره سنة 57 يعني ومائتين فسمع يونس بن عبد الأعلى وأحمد بن أخي ابن وهب ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم وكان يقول لقيت في رحلتي مائتي شيخ، وما رأيت فيهم مثل ابن عبد الحكم، وأخذ بافريقية عن أحمد بن عبد الله بن صالح العجلي وشجرة بن عيسى ويحي بن عون، وأكثر عن أهل الحرم وأهل مصر والقيروان وتفقه بالمزني فأدخل الأندلس علما غزيرا وكان بصيرا بفقه مالك وصارت الرحلة إليه من البلاد وعمر دهرا. صنف كتاب الروع والأهوال، وكتاب الدعاء[4] قال ابن الفرضي كان ضابطا نبيلا صدوقا كانت الرحلة اليه حدثنا عند غير واحد وتوفي سنة 319 هـ.

وجملة من مشايخه بمصر – ومكة – وطرابلس – وإفريقية وقال كان محمد بن فطيس نبيلا ضابطا لكتبه ثقة في روايته صدوقا في حديثه. وكانت الرحلة إليه في أليبرة وإلى أحمد بن منصور ثم مات أحمد بن منصور فانصرف بعلو الدرجة ورياسة الإسناد وكان يقصد إليه للسماع بقرطبة وغيرها وقال حدثنا عنه غير واحد توفي وهو ابن تسعين سنة[5].

ذكره ابن فرحون وقال "كان شيخا نبيلا ضابطا لكتبه ثقه صدوقا وإليه كانت الرحلة بألبيرة كان من حفاظ المذهب المتفقهين فيه الجامعين للكتب، إماما، وألف كتاب "الورع عن الربا والأموال" و"تحذير الفتن" وكتاب "الدعاء والذكر". ت سنة 319 هـ[6].

أحمد بن خالد بن الجباب القرطبي توفي 322 هجرية

أحمد بن خالد بن يزيد بن محمد بن سالم بن سليمان يعرف بابن الجباب من أهل قرطبة يكنى أبا عمر سمع من محمد بن وضاح وقاسم بن محمد والخشني وإبراهيم بن قاسم

---

(1) ابن فرحون : الديباج، ج 1، ص 436.
(2) الزركلي في الأعلام، ج 4، ص 112.
(3) انظر ترجمته في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس : لابن حارث الخشني، ص 153/152 وما بعدها.
(4) الذهبي تذكرة الحفاظ ج3 ص 802 / الزركلي الأعلام ج6 ص 332 (ذكر مؤلفاته) . وانظر ترجمته عند الذهبي أيضا في سير أعلام النبلاء، ج 15، ص 79 وما بعدها قال فيه : "الإمام العلامة الحافظ الناقد أبو عبد الله محدث الأندلس".
(5) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 690.
(6) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 191.

وإبراهيم بن محمد بن باز وجماعة سواهم، ورحل فسمع من علي بن عبد العزيز ومن محمد بن علي الصائغ وأبي بكر أحمد بن عمرو المكي، ودخل صنعاء فسمع بها من الدبري أبي يعقوب، ومن عبيد الله بن محمد الكيشوري وأبي جعفر بن الأعجم والحسن بن عبد الأعلى اليوسي (اليمني) ومحمد بن يوسف الحذاقي ثم قدم الأندلس فكان إمام وقته غير مدافع في الفقه والحديث، والعبادة. ت رحمه الله سنة 322هـ[1].

قال الذهبي"الحافظ العلامة شيخ الأندلس أبو عمر أحمد بن خالد بن يزيد القرطبي المعروف بابن الجباب نسبة إلى بيع الجباب سمع من بقي بن مخلد (وذكر جملة ممن ذكر ابن الفرضي) وسمع منه ابنه محمد ومحمد بن أحمد بن أبي دليم، وعبد الله بن محمد بن علي الباجي وأهل قرطبة، ولد سنة 246هـ وكان فريد عصره ذكره القاضي عياض فقال: كان إماما في فقه مالك وكان في الحديث لا ينازع، سمع منه خلق كثير، وصنف مسند مالك وكتاب الصلاة، وكتاب الإيمان وكتاب قصص الأنبياء[2] وذكر الزركلي كل هذه المؤلفات بعد أن أورد له ترجمة مختصرة[3].

قال الحميدي : جياني الأصل سكن قرطبة كان حافظا متقنا وراوية للحديث مكثرا[4] وذكره ابن فرحون في الديباج وذكر تآليفه التي ذكرت، غير أنه وسم كتاب الصلاة باسم "كتاب فضائل الوضوء والصلاة". وقال كان بالأندلس إمام وقته غير مدافع في الفقه والحديث والعبادة ونقل عن ابن عبد البر قوله فيه" لم يكن في الأندلس أفقه منه[5].

قاسم بن أصبغ البياني توفي 340 هجرية

"قاسم بن أصبغ بن محمد بن يوسف بن واضح بن عطاء مولى أمير المؤمنين الوليد بن عبد الملك بن مروان رحمه الله من أهل قرطبة، يكنى أبا محمد ويعرف بالبياني. سمع بقرطبة من بقي بن مخلد وأبي عبد الله الخشني ومحمد بن وضاح، ومطرف بن قيس وأصبغ بن خليل وعبد الله بن قاسم بن هلال وعبد الله بن مسرة ومحمد بن عبد الله الغازي.

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص 76.

(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 815 .

(3) الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 120.

(4) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 192.وذكره ابن حارث الخشني في أخبار الفقهاء والمحدثين بالأندلس وقال: "كان راوية للحديث جماعا للكتب، حافظا رأي مالك رحمه الله، حسن الفطنة دقيق الذهن في الفقه"، ثم نقل عنه قوله "شبه بعض الناس أصحاب الفقه الذين يميزون الحديث بأصحاب العقاقير والأدوية مع أهل الطب الذين يفصلون فيها ويعرفون لم يصلح كل عقار" الترجمة رقم 15، ص 17.

(5) الديباج المذهب: ابن فرحون، ج 1، ص 159- انظر ترجمته في شجرة النور الزكية ص87 . قال فيه الإمام الفقيه المحدث الحافظ".

ورحل الى المشرق مع محمد بن عبد الملك بن أيمن ومحمد بن زكريا بن أبي عبد الأعلى سنة 274 هـ في إمارة المنذر رحمه الله.

فسمع بمكة من محمد بن إسماعيل الصائغ وعلي بن عبد العزيز وعبد الله ابن أبي مسرة، ودخل العراق فلقي من أهل الكوفة. إبراهيم بن أبي العنبس قاضيها وإبراهيم بن عبد الله العبسي القصار. حدثهم عن وكيع . وسمع ببغداد من إسماعيل بن إسحاق قاضي القضاة وأحمد بن محمد البريني القاضي وأحمد بن زهير بن أبي خيثمة كتب عنه تاريخه ومحمد بن إسماعيل الترمذي وعبد الله بن أحمد بن حنبل وعبد الله بن مسلم بن قتيبة سمع منه كثيرا من كتبه.

وسمع بمصر من محمد بن عبد الله العمري ومطلب بن شعيب وغيرهما.

وسمع بالقيروان من أحمد بن يزيد بن المعلم وبكر بن حماد التاهرتي الشاعر وعدد سواهما كثير مما أذكرهم في الكتاب الكبير الذي أؤمل جمعه على المدن وأتقاصهم فيه إن شاء الله.

وانصرف قاسم إلى الأندلس بعلم كثير ومال إليه الناس في تاريخ أحمد بن زهير (ابن أبي خيثمة) وكتب ابن قتيبة وكانت الموردة عليه في هذه الكتب دون صاحبيه، محمد بن أيمن وابن أبي عبد الأعلى وسمع منه كثيرا من هذه الكتب أمير المؤمنين عبد الرحمان بن محمد قبل ولايته الخلافة ثم سمع منه ولي عهده الحكم –رحمه الله– وإخوته. وطال عمره فسمع منه الشيوخ والكهول والأحداث ولحق الصغار الكبار في الأخذ عنه وكانت الرحلة إليه في الأندلس وفي المشرق إلى أبي سعيد ابن الأعرابي، وكانا متكافئين في السن. كان مولده سنة 244 وتوفي رحمه الله سنة 340هـ"[1]

قال الذهبي"صنف سننا على منوال سنن أبي داود وصنف مسند مالك وكتاب بر الوالدين وكتاب الصحيح على هيئة صحيح مسلم وله مصنف في الأنساب بديع الحسن، وله كتاب المنتقى في الآثار وغير ذلك وذكروا أنه كان بصيرا بالحديث ورجاله رأسا في العربية. فقيها مشاورا وفي آخر عمره كثر نسيانه ولما اختلط وأحس بذلك قطع الرواية صونا لعلمه[2].

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 611 . الضبي : بغية الملتمس، ج 2، ص 589.

(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 803 .

ذكره الحميدي وقال:"إمام من أئمة الحديث حافظ مكثر مصنف "صنف في السنن كتابا حسنا، وفي أحكام القرءان على أبواب كتاب إسماعيل بن إسحاق القاضي كتابا جليلا، وله كتاب المجتبى على أبواب كتاب ابن الجارود المنتقى، قال لنا أبو محمد علي بن أحمد وهو خير منه انتقاء وأنقى حديثا وأعلى سندا وأكثر فائدة. وله كتاب في فضائل قريش ، وكتاب في الناسخ والمنسوخ ، وكتاب غرائب حديث مالك بن أنس مما ليس في الموطأ وكتاب في الأنساب في غاية الحسن والإيعاب ..كان أصله من بيانة وسكن قرطبة وبها مات سنة 340هـ عن سن عالية ويقال إنه لم يسمع منه قبل موته بسنين[1].

وفي الرسالة المستطرفة "كتاب المنتقى لأبي محمد قاسم بن أصبغ ..وهو على نحو كتاب المنتقى لابن الجار ود وكان قد فاته السماع منه ووجده قد مات فألفه على أبواب كتابه بأحاديث خرجها عن شيوخه قال أبو محمد بن حزم "وهو خير انتقاء منه "[2] وذكر له المستخرج على الصحيحين[3] واختصره (لأنه لا يحكم بصحة جميع الأحاديث الواردة في المستخرج) وسماه المجتنى بالنون، فيه من الأحاديث المسندة ألفان وأربعمائة وتسعون حديثا في سبعة أجزاء[4] وذكر له غرائب مالك مما ليس في الموطأ[5].

محمد بن عبد الله بن عيشون الطليطلي توفي 341 هجرية

محمد بن عبد الله بن عيشون من أهل طليطلة يكنى أبا عبد الله : كان فقيها حافظا للمسائل وله مختصر في الفقه – وكتاب في توجيه حديث الموطأ.

سمع بطليطلة من وسيم بن سعدون، ووهب بن عيسى، وسمع بقرطبة من أحمد بن خالد ومحمد بن عبد الملك بن أيمن وقاسم بن أصبغ وغيرهم. وله رحلة إلى المشرق لقي فيها جماعة من المحدثين وروى فيها موطأ أبي المصعب عن ابن يزيد الوداني عن أبي المصعب. ورأس بالعلم و شهر به وحمل عنه وتوفي رحمه الله بحاضرة طليطلة يوم الاثنين لتسع خلون من صفر سنة إحدى وأربعين وثلاثمائة 341هـ[6] ذكره ابن فرحون في الحفاظ المتقدمين في مذهب مالك وقال "وله مختصر مشهور وألف أحاديث مسند مالك ومسندات

(1) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 2، ص 528.
(2) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 25.
(3) المرجع نفسه : ص27.
(4) المرجع نفسه : ص 30 .
(5) المرجع نفسه : ص 130. وانظر ترجمة قاسم أيضا عند ابن فرحون في الديباج، ج 2، ص 145، وابن مخلوف في الشجرة، ص 88 .وقال فيه الإمام الذهبي في السير : "الإمام الحافظ العلامة محدث الأندلس أبو محمد القرطبي مولى بني أمية" أنظر الجزء 15، ص 472 وما بعدها.
(6) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 723.

الحديث وكتاب الإملاء واختصر المدونة [1] ذكره صاحب الإعلام قال "عالم بالحديث من كبار المالكية في عصره أندلسي من أهل طليطلة ووفاته بها له كتب منها. مسند في الحديث وكتاب الإملاء ومختصر وصفه القاضي عياض بأنه مشهور ولعله اختصار المدونة فانه أحد كتبه وله شعر حسن وفي العلماء من يرى أنه أخذ كتب ابن قادم القروي الحنفي ونسبها إلى نفسه [2].

وهب بن مسرة بن مفرج بن حكيم التميمي الحجاري (بالراء) أبو الحزم توفي 346 هجرية

سمع بقرطبة من بن وضاح وابن الفرضي والأعناقي وأحمد بن خالد وقاسم ابن أصبغ والخشني وببلده وادي الحجارة من ابن وهب وابن أبي لخيلة وغيرهم [3].

كان حافظا للفقه بصيرا به وبالحديث واللغة بصرا حسنا، ضابطا لكتبه مع ورع وفضل، أفتى بموضعه وله أوضاع حسنة واستقدم بكتبه إلى قرطبة وأخرجت إليه أصول ابن وضاح اللائي سمع فيها فسمعت عليه وسمع منه علم كثير. وهو إمام ثقة مأمون وإليه كانت الرحلة حياته ثم انصرف إلى بلده حدث عنه أبو محمد القلعي وأثنى عليه وحدث عنه غير واحد، وكان يتكلم في الحديث وعلله وكان خيرا فاضلا وله كتاب في السنة وإثبات القدر والرؤية والقرءان [4] قال الذهبي"حدث بمسند أبي بكر ابن أبي شيبة، بدت منه هفوة في القدر مات في شعبان سنة 346 رحمه الله تعالى [5].

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مفرج القرطبي توفي 347 هـ

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مفرج القرطبي المعروف والده بالقبتوري، الإمام الفقيه الحافظ المحدث الراوية، سمع من قاسم بن أصبغ كثيرا وابن دليم والخشني ورحل للمشرق سنة 337 هـ فسمع بمكة من ابن الأعرابي ولزمه حتى مات والبرقي وأحمد السرافي وغيرهم من شيوخه نحو مائتين وثلاثين شيخا وروى عنه أبو عمر الطلمنكي وأبو الوليد بن الفرضي وغيرهما وكتب تاريخ مصر عن مؤلفه أبي سعيد يونس المذكور وهو من أقرانه وعاد إلى الأندلس سنة 345 هـ وصنف كتابا في الحديث والفقه وفقه التابعين منها فقه الحسن البصري في سبع مجلدات وفقه الزهري في أجزاء كثيرة توفي في رجب سنة 347هـ [6].

---

(1) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 204.
(2) الأعلام : الزركلي، ج 6، ص 224 .
(3) تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 3، ص 890.
(4) الديباج: ابن فرحون، ج 2، ص 350.
(5) التذكرة: الذهبي، ج 3، ص 890 وانظر الأعلام: الزركلي، ج 8، ص125.
(6) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 89 .

محمد بن اسحاق بن السليم الشذوني توفي 367 هـ

محمد بن إسحاق بن منذر بن إبراهيم بن محمد بن السليم بن أبي عكرمة الداخل إلى الأندلس قاضي الجماعة بقرطبة، قرطبي جليل يكنى أبا بكر. سمع من أحمد بن خالد صغيرا ومن محمد بن عبد الملك بن أيمن ومحمد بن قاسم وعبد الله بن يونس وقاسم بن أصبغ وسعيد بن جابر وأحمد بن دحيم بن خليل.

ورحل سنة اثنتين وثلاثين فسمع بمكة من أبي سعيد ابن الأعرابي وبالمدينة من أبي مروان القاضي المرواني وأبي جعفر أحمد بن محمد بن النحاس النحوي وابن بهزاد الفارسي وأبي العباس السكري ومحمد ابن أيوب الرقي وجماعة سواهم.

وانصرف إلى الأندلس فأقبل على الزهد ودراسة العلم. ثم قدم إلى أحكام المظالم ثم لما مات منذر بن سعيد ولي قضاء قرطبة وذلك سنة 356 هـ وكان حافظا للفقه بصيرا بالاختلاف عالما بالحديث ضابطا لما رواه متصرفا في علم النحو واللغة حسن الخطابة والبلاغة سمعته مرة يخطب فيجيد وكان لين الكلمة سهل الخلق متواضعا وكان مع ذلك ذا غور ونكراء، حدث وسمع منه الناس كثيرا توفي رحمه الله سنة 367هـ وكان يذكر أن مولده سنة 302هـ[1].

ذكره القاضي عياض في الترتيب ونقل أقوال العلماء فيه كابن الفرضي والحميدي وابن مفرج الذي قال فيه:"كان ابن السليم راسخا في العلم مجتهدا في طلبه عالما بالحديث والفقه وقال أبو محمد الباجي : ما رأيت في المحدثين مثله.

ثم قال: وله كتاب التوصيل لما ليس في الموطأ ومختصر كتاب المروزي في الاختلاف وكتاب الخمس في الحديث[2].

يحيى بن شراحيل البلنسي توفي 372 هجرية

يحيى بن شراحيل من أهل بلنسية من ساكني بقيرة يكنى أبا زكريا. كان حافظا للمسائل على مذهب مالك عاقدا للشروط ولم تكن له رواية تشهر عنه، وكان موصوفا بالعلم معدودا في أهله وله كتاب في توجيه حديث الموطأ توفي سنة 372 هـ أو نحوها[3].

يمن بن أحمد بن يمن التجيبي الطليطلي توفي 390 هجرية

قال ابن بشكوال "يمن بن أحمد بن يمن التجيبي من أهل طليطلة يكنى أبا موسى روى عن عبد الرحمن بن عيسى ووهب بن عيسى ومحمد بن وسيم وأخذ بقرطبة عن ابن أبي دليم وابن عون الله وكان بصيرا بالوثائق والإعراب والفرض، وله كتاب التوبة من

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 749 . وجذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 81 .

(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 6، ص 280.

(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 2، ص 921 . الأعلام : الزركلي، ج 8، ص 149.

تأليفه وكتاب بر الوالدين خمسة أجزاء توفي يوم الجمعة أول شهر ذي الحجة سنة 390 هـ ذكره ابن شنظير وروى عنه[1].

أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي توفي 392 هجرية

قال ابن الفرضي "عبد الله بن إبراهيم بن محمد الأصيلي من أهل أصيلة يكنى أبا محمد سمعته يقول: قدمت قرطبة سنة 342 هـ فسمعت بها من أحمد بن مطرف وأحمد بن سعيد ومحمد بن معاوية القرشي وأبو بكر اللؤلؤي وأبي إبراهيم، ورحلت إلى وادي الحجارة إلى وهب بن مسرة فسمعت منه وأقمت عنده سبعة أشهر.

وكانت رحلتي إلى المشرق في المحرم سنة 351 هـ ودخلت بغداد وصاحب الدولة بها أحمد بن بوية الأقطع، فسمعت بها من أبي بكر الشافعي وأبي علي الصواف وأبي بكر الأبهري وآخرين، وتفقه هناك بمالك بن أنس ثم وصل إلى الأندلس في آخر أيام المستنصر بالله رحمه الله وقرأ عليه الناس كتاب البخاري رواية أبي زيد المروزي وغير ذلك، وكان حرج الصدر ضيق الخلق وكان عالما بالكلام والنظر منسوبا إلى معرفة الحديث، وجمع كتابا في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة سماه كتاب الدلائل على أمهات المسائل وقد حفظت عليه أشياء وقف عليها أصحابنا وعرفوها ت سنة 392 هـ[2].

قال فيه الزركلي عالم بالفقه والحديث من أهل أصيلة (في المغرب) أصله من كورة شذونة ولد فيها ورحل به أبوه إلى أصيلا ويقال ولد بها[3].

ذكره الحميدي وقال فيه من كبار أصحاب الحديث والفقه رحل إلى القيروان ومصر ومكة من أبي زيد محمد بن أحمد بن عبد الله بن محمد المروزي الفقيه صحيح البخاري عن محمد بن يوسف الفربري عنه ثم إلى العراق فسمع في بغداد والكوفة والبصرة وواسط وأكثر الجمع والرواية. ورجع إلى الأندلس فساد في ذلك، وكان متقنا للفقه والحديث ألف كتابا كبيرا في الدلائل على المسائل فما قصر.

روى عنه أبو محمد علي بن أحمد والمهلب بن أبي صفرة[4].

قال الدارقطني في كتاب الدلائل ما رأيت مثله[5] وترجم له ابن فرحون في الديباج وذكر رحلاته وشيوخه وسمى كتابه "بالدليل" وليس الدلائل كما ذكرت كتب التراجم

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2 ، ص 690 وانظر في الأعلام للزركلي، ج 8، ص 209.
(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي، ج 1، ص 426.
(3) الأعلام : الزركلي، ج 4، ص 63.
(4) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 400.
(5) معجم المحدثين والمفسرين : عبد العزيز بن عبد الله، ص 24. وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي، ج 16، ص 560. ونقل أقواله العلماء في تعديله وقال "وله كتاب الدلائل في اختلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي وليس "الدليل" كما ذكر ابن فرحون في الديباج ج1، ص 433.

الأخرى وقل فيه كان متفننا عارفا بالحديث والسنة[1] وكتاب الدلائل هذا شرح فيه الموطأ وذكر فيه خلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي[2].

أبو القاسم خلف بن قاسم بن الدباغ القرطبي توفي سنة 393 هجرية يقال له ابن سهلون

خلف بن قاسم بن سهل بن محمد يونس بن الأسود الأزدي من أهل قرطبة يعرف بابن الدباغ يكنى أبا القاسم، سمع بقرطبة... ورحل إلى المشرق سنة 345 هـ فتردد هناك نحو 15 سنة فسمع بمصر من مجموعة من المحدثين بها ... وسمع في كور الشام من جماعة وبعسقلان وبيت المقدس وسمع بدمشق ومكة... وعدد الشيوخ الذين كتب عنهم ولقيهم 236 شيخا.

وعني على ذلك بالقرآن فقرأه على جماعة من أهل القراءات وجوده واستوسع في اكتتاب الحديث، وكان حافظا للحديث عالما بطرقه منسوبا إلى فهمه وسمع الناس منه قديما وألف كتبا حسانا في الزهد وخرج من حديث الأئمة حديث مالك بن أنس وشعبة بن الحجاج رحمهما الله وغير ذلك. مولده سنة 325 هـ وتوفي سنة 393 هـ[3].

قل فيه الحميدي بعد أن ذكر جملة كبيرة من مشايخه "كان محدثا مكثرا حافظا،... جمع مسند حديث مالك بن أنس ومسند حديث شعبة بن الحجاج وأسماء المعروفين بالكنى من الصحابة والتابعين وسائر المحدثين، وكتاب الخائفين، وأقضية شريح، وزهد بشر بن الحارث وغير ذلك. كان من أعلم الناس برجال الحديث وأكتبهم له وأجمعهم لذلك وللتواريخ وللتفاسير ولم يكن له بصر بالرأي.. وهو محدث الأندلس في وقته[4].

قل الضبي روى عنه أبو عمر بن عبد البر الحافظ فأكثر وكان لا يقدم عليه من شيوخه أحدا قال أبو عمر "أما خلف بن القاسم بن سهل الحافظ فشيخ لنا وشيخ لشيوخنا أبي الوليد ابن الفرضي وغيره[5]. وقد ترجم له الزركلي وذكر كل المؤلفات السابقة[6].

محمد بن عبد الله بن أبي زمنين توفي 399 هجرية

محمد بن عبد الله بن أبي زمنين أبو عبد الله الإلبيري فقيه مقدم وزاهد متبتل، له تواليف متداولة في المواعظ والزهد وأخبار الصالحين على طريقة كتب ابن أبي الدنيا،

---

(1) الديباج : ابن فرحون، ج1، ص 433.
(2) شجرة النور الزكية : ج 1، ص 101.
(3) تاريخ علماء الأندلس: ابن الفرضي، ج 1، ص 250.
(4) جذوة المقتبس: الحميدي، ج 1، ص 326.
(5) بغية الملتمس: الضبي، ج 1، ص 354.
(6) الأعلام: الزركلي، ج 2، ص 311.

وأشعاره كثيرة في نحو ذلك وله كتاب في الشروط على مذهب مالك بن أنس روى عنه أبو عبد الله بن عوف وأبو عمر عثمان بن سعيد الأموي (وذكر أبياتا من شعره)[1].

فقيه مالكي من الوعاظ والأدباء، من أهل ألبيرة سكن قرطبة ثم عاد إلى ألبيرة، فتوفي بها سئل لم قيل لكم ابن أبي زمنين فقال لا أدري، له كتب كثيرة في الفقه والمواعظ منها:

أصول السنة مخطوط (قلت وقد طبع)

منتخب الأحكام (مطبوع) زمخطوطاته متعددة منها نسخة بتمكروث رقم **2816**.

تفسير القرآن مخطوط في القرويين رقم **34/40** اختصره من تفسير يحيى بن سلام التميمي كتب سنة **611**هـ والمغرب في اختصار المدونة وشرح مشكلها[2].

وحياة القلوب في الزهد والنصائح المنظومة شعرا، وآداب الإسلام والمهذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ والمشتمل في علم الوثائق[3]. قال ابن فرحون "كان من كبار المحدثين والعلماء الراسخين وأجل أهل وقته قدرا في العلم والرواية والحفظ للرأي والتميز للحديث والمعرفة باختلاف العلماء، وكان من كبار الفقهاء والمحدثين الراسخين في العلم إلى زهد وورع واقتفاء لآثار السلف. وكان حسن التأليف ككتاب المنتخب في الأحكام الذي ذاع صيته شرقا وغربا وكتاب المهذب، واختصار شرح ابن مزين للموطأ، وكتاب آداب الإسلام وكتاب أصول السنة وكتاب منتخب الدعاء وغيرها، توفي رحمه الله سنة **399** هـ[4].

عبد الله بن محمد بن ثابت القرطبي توفي 399 هجرية

عبد الله بن محمد بن نصر بن أبيض بن محبوب بن ثابت الأموي النحوي من أهل طليطلة سكن قرطبة واستوطنها، يكنى أبا محمد، روى عن أبي جعفر ابن عون الله وأبي عبد الله بن مفرج، وخلف بن القاسم وعباس بن أصبغ وأبي الحسن علي بن مصلح وهاشم بن يحيى وأبي محمد بن حرب وأبي غالب تمام بن عبد الله وغيرهم كثير، وأجاز أبو العباس تميم بن محمد القيرواني وأبو الحسن زياد بن عبد الرحمن اللؤلؤي القيرواني ومحمد بن القاسم بن مسعدة الحجاري، وأبو ميمونة والصديني[5] الفاسيان وغيرهم.

---

(1) بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 119.

(2) وهو الذي سماه التليدي خطأ (المغرب في شرح الموطأ) انظر تراث المغاربة في الحديث، ص 269.

(3) الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 227.

(4) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 232.

(5) قال إبراهيم الأبياري محقق كتاب الصلة: أن اسم أبي ميمونة هو دارس بن إسماعيل واسم الصديني موسى بن يحيى

وعني بالحديث وجمعه وتقييده وضبطه كان أديبا حافظا نبيلا سمع الناس منه وجمع كتابا في الرد على محمد بن عبد الله بن مسرة أكثر فيه من الحديث والشواهد وهو كتاب كبير حفيل حدث عنه القاضي أبو عمر بن سميق وحكم ابن محمد وأبو إسحاق وصاحبه أبو جعفر وقالا مولده في شعبان سنة 320 هـ وسكناه بمقبرة أبي العباس الوزير بزقاق دحيم وصلاته بمسجد الأمير هشام بن عبد الرحمن توفي رحمه الله سنة 399 هـ أو 400 ذكر ذلك الصاحبان ابن شنظير وابن ميمون[1].

---

(1) ابن بشكوال : الصلة، ج 1، ص 249.

فقهاء الحديث
خلال القرن الخامس الهجري

أحمد بن عبد الملك أبو عمر المعروف بابن المكوي توفي401 هـ

مولى بني أمية شيخ الأندلس في وقته تفقه بأبي إبراهيم وانتهت إليه رئاسة الفقه في الأندلس حتى صار فيها بمنزلة يحيى بن يحيى، واعتلى على الفقهاء ونفذت الأحكام برأيه، وكان لا يداهن السلطان ولا يدع قول الحق، القريب والبعيد عنده في الحق سواء، وكان أحفظ الناس لقول مالك وأصحابه، جمع للحكم أمير المؤمنين كتابا حفيلا في رأي مالك سماه كتاب الاستيعاب، وكان جمعه له مع أبي بكر محمد بن عبد الله القرشي المعيطي، ورفع إلى الحكم فوصلهما بجائزة كبيرة وقدمهما للشورى وانتفع الناس به رحمه الله.

سمع أبو محمد بن الشقاق على قبره يقول:"رحمك الله يا أبا عمر فلقد فضحت الفقهاء في حياتك بقوة حفظك ولتفضحنهم بعد مماتك، أشهد أني ما رأيت قط أحفظ للسنة منك، ولا علم أحد من وجوهها ما علمت، توفي رحمه الله أول انبعاث الفتنة البربرية بقرطبة سنة 401 رضي الله عنه[1].

أحمد بن نصر الداودي الأسدي أبو جعفر الطرابلسي التلمساني توفي 402 هجرية

قال القاضي عياض "أبو جعفر أحد أئمة المالكية بالمغرب كان بطرابلس وبها أملى[2] كتابه في شرح الموطأ ثم انتقل إلى تلمسان وكان فقيها فاضلا متقنا مؤلفا مجيدا له الحظ من الحديث واللسان والنظر ألف كتابه النامي في شرح الموطأ، والواعي في الفقه، والنصيحة في شرح البخاري، والإيضاح في الرد على القدرية، وكان درسه وحده لم يتفقه في أكثر علمه على فقيه مشهور وإنما وصل بإدراكه، حمل عنه أبو عبد الملك البوني وأبو بكر بن محمد بن أبي زيد توفي بتلمسان سنة 402 هـ وقبره عند باب القصبة[3].

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وذكر تآليفه، وعلى خلاف من ترجم له ذكر أن وفاته كانت سنة 440 هـ وقبره عند باب العقبة (كذا) عوض القصبة ولم يذكر كعادته مستنده في ذلك[4].

---

(1) الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 176.

(2) وقد ذكر هناك أن أبا جعفر "أصل" كتابة في شرح الموطأ بطرابلس عوض "أملى" الواردة عند ابن مخلوف في الشجرة. وكلا اللفظين دال على تحقيق أصل الكتاب وتدقيقه والذي يدرج في مجالس العلم والرواية وهو لفظ "أملى".

(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 7، ص 102، وانظر الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 165.

(4) شجرة النور: ابن مخلوف، ص 110 وما بعدها، ومعجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 40.

قل عبد العزيز بن عبد الله في معرض الحديث عن كتبه "صنف كتاب النصيحة على صحيح البخاري وقد نقل عنه ابن عبد البر وابن حجر الذي كان يسميه بالشارح لأنه أول من شرح البخاري، ولكنه انتقده وتتبع زلقاته وغرائبه، نظرا لتفسيره الالفاظ الغريبة بلوازمها دون معانيها الأصلية.

وله أيضا كتاب النامي وهو شرح لموطأ مالك توجد نسخة منه بجامع القرويين رقم 528 ينقصها القليل، ومنه نسخة بالخزانة الحسنية رقم 8178 وقد ألفه بطرابلس الغرب قبل كتابه النصيحة، ولعله أول من شرح البخاري وإن كان كلام القسطلاني (إرشاد الساري ج 1 ص41) قد يدل على أنه مسبوق بشرح عصرية أبي سليمان الخطابي ت عام 388 هـ ويوجد كتاب له في الخزانة الحسنية بعنوان الأسئلة والأجوبة 8178 [1].

عبد الرحمن بن فطيس القرطبي توفي 402 هجرية

عبد الرحمن بن محمد بن عيسى بن فطيس بن أصبغ بن فطيس بن سليمان يكنى أبا المطرف قاضي الجماعة بقرطبة، روى عن أبي جعفر بن عون الله، وأبي عبد الله بن مفرج، وأبي الحسن الأنطاكي المقرئ وغيرهم. وكتب إليه من أهل المشرق أبو يعقوب بن الدخيل من مكة وأبو محمد الحسن بن رشيق من مصر وأبو القاسم الجوهري وغيرهما، وكتب إليه من أهل بغداد أبو الطيب أحمد بن سليمان الحريري وأبو الحسن بن علي بن عمر الدارقطني وأبو بكر الأبهري، وحدث عن جماعة كثيرة سوى من تقدم ذكرهم من رجال الأندلس من القادمين عليها سمع الحديث منهم وكتب عنهم وتكرر عليهم ووالى الاختلاف إليهم (وكان من جهابذة المحدثين وكبار العلماء والمسندين حافظا للحديث وعلله منسوبا إلى فهمه وإتقانه عارفا بأسماء رجاله ونقلته يبصر المعدلين منهم والمجرحين، وله مشاركة في سائر العلوم وتقدم في معرفة الآثار والسير والأخبار وعناية كاملة بتقييد السنن والأحاديث المشهورة والحكايات المسندة جامعا لها مجتهدا في سماعها وروايتها وكان حسن الخط جيد الضبط جمع من الكتب في أنواع العلم ما لم يجمعه أحد من أهل عصره بالأندلس، مع سعة الرواية والحفظ والدراية، وكان يملي الحديث في مسجده ومستمل بين يديه على ما يفعله كبار المحدثين بالمشرق والناس يكتبون عنه، وكان له ستة وراقين ينسخون له دائما، وكان قد رتب لهم راتبا معلوما، وقد أخبر حفيده أنه سمع عمه وغير واحد يقول أن أهل قرطبة اجتمعوا لبيع كتب جده هذا مدة عام كامل في مسجده في الفتنة والغلاء، وانه اجتمع فيها أربعون ألف دينارا قاسمية.

---

[1] معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله، ص 165، انظر الحديث عن كتاب النصيحة في مدرسة الإمام البخاري بالمغرب ليوسف الكتاني، ج 2، ص 579.

وأخبر أيضا أنه كان لا يعير كتابا من أصوله البتة وكان إذا سأله أحد وألحف عليه أعطاه للناسخ فنسخه وقابله ودفعه إلى المستعير فإن صرفه وإلا تركه عنده.

حدث عنه كبار العلماء منهم أبو عمر بن عبد البر، وأبو عبد الله بن عابد، وأبو عمر بن سميق وأبو حفص الزهراوي والطلمنكي وحاتم بن محمد وأبو عمر بن الحذاء، وجمع كتبا حسانا منها القصص والأسباب التي من أجلها نزل القرآن، وكتاب المصابيح في تراجم الصحابة في مائة جزء، وفضائل التابعين لهم بإحسان مائة وخمسون جزءا والناسخ والمنسوخ ثلاثون جزءا وكتاب الإخوة من المحدثين من الصحابة والتابعين ومن بعدهم من الخالفين. وأعلام النبوة ودلالات الرسالة، وكرامات الصالحين ومعجزاتهم، ومسند حديث محمد بن فطيس، ومسند قاسم بن أصبغ (العوالي) ستون جزءا والكلام على الإجازة والمناولة عدة أجزاء وغير ذلك من تواليفه.

قال أبو مروان بن حيان توفي الوزير القاضي الراوية أبو المطرف بن فطيس صدر الفتنة البربرية 402 هـ وكان مولده سنة 348 هـ [1].

أبو الوليد عبد الله بن محمد بن الفرضي القرطبي توفي403 هـ

عبد الله بن محمد بن يوسف بن نصر الأزدي القرطبي يكنى أبا الوليد ويكنى أبا محمد مولده سنة خمسين وثلاثمائة بقرطبة وبها نشأ وتلقى من مشايخ كثر، منهم محمد بن أحمد بن يحيى بن مفرج القاضي وأبو محمد بن أسد وخلف ابن قاسم وغيرهم من علماء الأندلس، ثم رحل إلى المشرق سنة 382 هـ للحج فأخذ بمكة عن أبي يعقوب ابن الدخيل وأبي الحسن ابن جهضم، ثم عرج على مصر فأخذ عن أبي بكر أحمد بن محمد بن إسماعيل المهندس، وأبي بكر الخطيبي وأبي محمد الحسن بن إسماعيل الضراب، ومنها إلى القيروان حيث أخذ عن بن أبي زيد الفقيه وأحمد بن نصر الداودي وأبو جعفر أحمد بن دحمون، وعاد بعدها إلى قرطبة وقد تزود الزاد الكثير فأخذ عنه من أهل الأندلس أبو عبد الله الخولاني وأبو عمر بن عبد البر الذي قال في حق شيخه: كان فقيها عالما بجميع فنون العلم في الحديث وعلم الرجل.

---

[1] الصلة: ابن بشكوال، ج 2، ص 296. ومعلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله، ص 145، والرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 105. والديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 478.

انصرف إلى قرطبة وقد جمع علما كثيرا في فنون العلم فصنف كتابه في تاريخ علماء الأندلس بلغ فيه النهاية والغاية من الحفل والإتقان، وجمع كتابا حفيلا في أخبار شعراء الأندلس، وجمع في المؤتلف والمختلف كتابا حسنا وفي مشتبه النسبة كذلك، إلى غير ذلك من جمعه وتصنفه -حدث عنه ابن عبد البر وقال : كان فقيها عالما في جميع فنون العلم في الحديث وعلم الرجال وله تواليف حسان وكان صاحبي ونظيري، أخذت معه عن أكثر شيوخه وأدرك من الشيوخ ما لم أدركه أنا (وذكر جملة من أشعاره)[1].

قال الضبي:له تاريخ العلماء والرواة في الأندلس وكتاب كبير في المؤتلف والمختلف، كان حافظا متقنا عالما ذا حظ وافر من الأدب[2].

علي بن محمد بن خلف القابسي توفي 403 هجرية

الحافظ المحدث الفقيه الإمام علامة المغرب أبو الحسن علي بن محمد بن خلف المعافري القروي أخذ بإفريقية عن ابن مسرور الدباغ ودراس ابن إسماعيل الفاسي، وبمصر عن حمزة بن محمد الحافظ وأبي زيد المروزي وهذه الطبقة، ولد سنة 334 هـ وكان حافظا للحديث والعلل بصيرا بالرجال عارفا بالأصلين رأسا في الفقه وكان ضريرا، وكتبه في نهاية الصحة وكان يضبطها له ثقات أصحابه والذي ضبط له الصحيح بمكة على أبي زيد صاحبه أبو محمد الأصيلي.

ذكره حاتم الطرابلسي فقال كان زاهدا ورعا لم أر بالقيروان أحدا إلا معترفا بفضله تفقه عليه أبو عمران الفاسي وأبو القاسم اللبيدي وعتيق السوسي وغيرهم. وله تآليف بديعة ككتاب الممهد في الفقه وأحكام الديانة، والمنقذ من شبه التأويل، وكتاب المنبه للفطن عن غوائل الفتن، وملخص الموطأ وكتاب المناسك والعقائد، وسوى ذلك وإنما قيل له القابسي لأن عمه كان يشد عمامته شدة أهل قابس.

وكان رحمه الله واسع الرواية عالما بالحديث ورجاله وعلله وهو أول من أدخل صحيح البخاري إلى إفريقية له ملخص الموطأ ينقل عنها بن حجر[3].

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 251.

(2) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص 433. جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 396.

(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 1080. معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله، ص 175. وانظر الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 101 وما بعدها. ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 7، ص 92.

روى عنه أبو محمد عبد الله بن الوليد بن سعد الأنصاري شيخ الرازي والحافظ أبو عمر الداني.. وعليه كان اعتماد قراء القيروان ثم قطع الإقراء لما بلغه أن تلميذا له أقرأ الوالي، ثم أكمل نفسه في الفقه حتى صار إمام زمانه ت سنة 403 هـ بمدينة القيروان وبات عند قبره خلق كثير رحمه الله تعالى.

أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي القرطبي توفي 413 هجرية

عبد الرحمن بن مروان بن عبد الرحمن الأنصاري المعروف بالقنازعي يكنى أبا المطرف، من أهل قرطبة روى عن أبي عيسى الليثي وأبي عبد الله بن الخراز وأبي جعفر ابن عون الله وغيرهم.

رحل إلى المشرق سنة 367 هـ فسمع بالقيروان من أبي عقبة التميمي وأجاز له، ولقي بمصر أبا محمد الحسن بن رشيق العدل فأكثر عنه وأجاز له وذكر عنه أنه روى عن سبعمائة محدث.

ورحل من مصر إلى مكة ولقي بها أبا أحمد الحسن بن علي النيسابوري، وأبا يعقوب يوسف بن إبراهيم، ثم انصرف إلى القيروان فسمع من ابن أبي زيد جملة من تواليفه وأجازه سائرها، وقدم قرطبة سنة 371 هـ ونشر العلم وبثه، وكان عالما وفقيها حافظا متيقظا عالما بتفسير القرآن وأحكامه حلاله وحرامه بصيرا بالحديث حافظا للرأي عارفا بعقد الشروط وله فيها كتاب مختصر حسن، وجمع أيضا في تفسير الموطأ كتابا حسنا[1] ضمنه ما نقله يحيى بن يحيى في موطئه ويحيى بن بكير أيضا في موطئه واختصر تفسير ابن سلام في القرآن.

قال بن بشكوال "قرأت بخط أبي عمر بن مهدي المقرئ قال : كان القنازعي رحمه الله من أهل العلم بالحديث والفقه متكلما على الموطأ مجودا للقرآن توفي رحمه الله سنة 413 هـ قال غيره ومولده سنة 341 هـ[2].

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وذكر مؤلفاته مضيفا إليها مختصر وثائق ابن الهندي وله فهرسة[3].

---

(1) الفهرست: ابن خير، ص 87.
(2) الصلة: ابن بشكوال، ج 2، ص 322.
(3) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 111-112.

أبو عبد الله محمد بن يحيى بن داود التميمي المعروف بابن الحذاء توفي 416 هجرية

"أبو عبد الله محمد بن يحيى بن أحمد بن محمد بن يعقوب بن داود التميمي يعرف بابن الحذاء من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الله، روى بقرطبة عن شيوخ كثر ورحل إلى المشرق فحج وسمع بمكة والمدينة ومصر عن جملة من العلماء منهم أبو العلاء بن ماهان الذي سمع منه صحيح البخاري وأخذ بدمياط ولقي بالقيروان ابن أبي زيد القيرواني، فسمع منه وأجاز له ما رواه.

قال أبو علي الغساني كان أبو عبد الله بن الحذاء أحد رجال الأندلس فقها وعلما ونباهة متفننا في العلوم يقظا ممن عني بالآثار وأتقن حملها وميز طرقها وعللها وكان حافظا للفقه بصيرا بالأحكام إلا أن علم الأثر كان أغلب عليه، وكانت له خاصة بالقاضي أبي بكر بن زرب وتفقه معه في الرأي والأحكام وعقد الوثائق وطلب العلم من تاريخ 362هـ ولزم أبا محمد الأصيلي واختص به وانتفع بحجته.

قال ابنه أبو عمر أحمد بن محمد، كان لأبي رحمه الله علم بالحديث والفقه وعبارة الرؤيا ومن تآليفه كتاب التعريف بمن ذكر في موطأ مالك من الرجال والنساء، وكتاب الإنباء على أسماء الله وكتاب البشرى في تأويل الرؤيا عشرة أسفار، وكتاب الخطب في سفرين وغير ذلك، وكان في عداد المشاورين بقرطبة تولى خطة الوثائق السلطانية وتنقل في مدن الأندلس قاضيا ومحدثا إلى أن توفي رحمه الله سنة 416 هـ[1].

قال ابن فرحون كان أبو عبد الله حافظا للرأي متفننا مميزا للحديث ورجاله وغلب عليه الحديث له شرح على الموطأ سماه كتاب الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من أحاديث الموطأ ثم ذكر كتبه الآنفة الذكر وقال وتوفي سنة 410 هـ ومولده سنة 347 هـ[2].

قلت : والصواب أن وفاته كانت سنة 416 هـ كما ذكر ابن بشكوال في الصلة ناقلا ذلك عن ابنه أبي عمر أحمد بن محمد بن الحذاء.

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج2، ص 505.

(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 237، وقد ذكر الكتاب القاضي عياض في ترتيب المدارك، ج 8، ص 5.
- الشجرة لابن مخلوف، ص 112،
- الأعلام للزركلي، ج 7، ص 136.

أبو عبد الله محمد بن عمر بن يوسف المالكي الحافظ يعرف بابن الفخار توفي 419 هجرية

من أهل قرطبة روى عن أبي عيسى الليثي وأبي جعفر ابن عون الله وأبي جعفر التميمي وأبي محمد الباجي وغيرهم، رحل إلى المشرق وسكن مدينة النبي ﷺ دار مالك بن أنس ومكان شوراه ولقي جماعة من العلماء فذاكرهم وأخذ عنهم، وكان من أهل العلم والذكاء والحفظ والفهم عارفا بمذاهب الأئمة وأقوال العلماء، آكد الروايات، قال الشيخ أبو عمر المقري هو آخر الفقهاء الراسخين العالمين بكتاب الله والسنة بالأندلس توفي رحمه الله سنة 419 هـ.

له رحلة إلى المشرق سمع فيها من أبي الفضل أحمد بن محمد المكي وأبي إسحاق الدينوري وغيرهم حدث عنه ابن أخيه محمد بن عبد الله وقال: فضائله جمة لا تحصى قديم الطلب لقي شيوخا جلة وأخذ عنهم وسمع منهم بالأندلس والمشرق، وحدث عنه أيضا أبو محمد ابن خزرج قال: كان حافظا للحديث حسن الفهم ضابطا لما روى منه ثقة ثبتا فيه، خرج من إشبيلية سنة 410 هـ إلى المشرق وسنه نحو السبعين وتوفي بعسقلان رحمه الله[1].

قال ابن فرحون في ترجمته "قرطبي أحفظ الناس وأحضرهم علما وأسرعهم جوابا وأفقههم بإختلاف العلماء وترجيح المذاهب كان حافظا للحديث والأثر مائلا إلى الحجة والنظر، وكان يميل إلى المذهب الشافعي ثم تركه، وكانت له مذاهب أخذ بها في خاصة نفسه خالف فيها أهل قطره فكان يصلي الأشفاع خمسا ويعجل صلاة العصر ولا يرى غسل الذكر كله من المني توفي ببلنسية سنة 419هـ[2].

قال الزركلي في "الأعلام عالم الأندلس في زمانه ومن أئمة المالكية بقرطبة رحل إلى المشرق فحج وجاور سكن المدينة المنورة، وعاد إلى الأندلس وفر عن قرطبة عند غلبة البربر عليها ونذروا دمه فاستقر ببلنسية إلى أن توفي عن نحو ثمانين سنة له كتب منها:

- التبصرة في الرد على ابن أبي زيد القيرواني
- الرد على أبي عبد الله بن العطار في وثائقه

وكانت له مذاهب أخذ بها في خاصة نفسه خالف فيها أهل قطره"[3].

(1) الصلة: ابن بشكوال، ج 2، ص 510.
(2) الديباج: ابن فرحون، ج 2، ص 230.
(3) الأعلام: الزركلي، ج 6، ص 312.

محمد بن مروان بن زهر الأيادي أبو بكر توفي 422 هجرية

محمد بن مروان بن زهر الأيادي من أهل إشبيلية يكنى أبا بكر، روى بقرطبة عن أبي بكر محمد بن معاوية القرشي، وأبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم، وأبـي بكـر بـن زرب القاضي، وأبي علي البغدادي، ومحمد بن حارث القروي، وأبي عبيد القاسم الحميري، وأبي محمد الباجي وغيرهم، وكان فقيها حافظا للرأي حاذقا بالفتوى، مقدما في الشورى، من أهل الرواية والدراية، سمع الناس منه كثيرا وحدث عنه جماعة من العلماء مـنهم أبـو عبـد الله الخولاني وقال: كان من أهل العلم والحفظ للمسائل قائما بها مطبوع الفتيا على الأصول وحدث عنه أيضا أبو محمد ابن خزرج وقال : كان فقيها عالما بالحديث والرأي واقفا على المسائل مطبوع الفتيا معتنيا بطلب العلم قديما واسع الرواية عن علماء الأنـدلس، تـوفي بطلبيرة سنة422 هـ وهو ابن ست وثمانين سنة[(1)].

هشام بن عبد الرحمن بن الصابوني القرطبي توفي سنة423هـ

أبو الوليد هشام بن عبد الرحمن بن عبد الله يعرف بابن الصابوني من أهل قرطبة رحل إلى المشرق فأدى الفريضة وروى هناك عن أبي الحسن القابسي وأبي الفضل الهروي وأحمد بن نصر الداودي وغيرهم وكان جيد المعرفة حسن الشروع في الفقه والحديث دؤوبا على النسخ جماعة للكتب جيد الخط وله كتاب في تفسير البخاري على حروف المعجم كثير الفائدة توفي سنة 23 هـ[(2)] .

أبو الوليد يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن الصفار القرطبي توفي 429 هجرية

يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن محمد بن عبد الله أبو الوليد المعروف بابن الصفار[(3)] قاضي الجماعة بقرطبة روى عن أبي بكر محمد بن معاوية القرشي، وأبي جعفر ابن عون الله وابن مفرج وأبي محمد الباجي وابن عائذ وأبي بكر الزبيدي، وغيرهم كثير، سمع منهم وكتب عنهم العلم.

وكتب إليه من أهل المشرق أبو يعقوب ابن الدخيل وأبو الحسن بن جهضم المكيان، والحسن بن رشيق وأبو الحسن الدارقطني الحافظ.

---

(1) الصلــة : ابن بشكوال، ج 2، ص 514.

(2) الصلــة : ابن بشكوال، ج 2، ص 650.

- الأعــلام : الزركلي، ج 8، ص 86.

(3) الديباج المذهب : (ابن القصار) ج 2، ص 374 والصواب عند ابن بشكوال فهو التقدم.

تقلد عدة مهام كالقضاء والشورى والوزارة، قال صاحبه أبو محمد مهدي، كان نفعه الله من أهل العلم بالحديث والفقه كثير الأخذ عن الشيوخ، ومن تآليفه كتاب فضائل المنقطعين إلى الله عز وجل، وكتاب التسلي عن الدنيا بتأميل خير الآخرة، وكتاب فضائل المتهجدين وغيرهما من كتب الزهد والرقائق.

روى عنه مشاهير العلماء كمكي بن أبي طالب وابن عائذ وأبو عمر بن الحذاء وأبو عمر بن سميق وأبو محمد بن حزم وأبو القاسم حاتم وأبو الوليد الباجي وأبو عبد الله الخولاني وابن الفرح وغيرهم كثير توفي رحمه الله سنة 429 هـ وكان مولده سنة 338هـ[1].

قال الضبي.. كان زاهدا فاضلا يميل إلى التحقيق في التصوف، وله فيه مصنفات منها كتاب المنقطعين إلى الله عز وجل وكتاب المتهجدين وكتاب التسبيب والتقريب (وذكر له أشعارا في الزهد والرقائق)[2].

ذكر له عبد العزيز بن عبد الله كتاب الموعب في شرح الموطأ[3] وذكر له نفس المؤلف في معجم المحدثين والمفسرين[4].

قال الزركلي "قاضي أندلسي من أهل قرطبة من المتصوفة العلماء بالحديث كان قاضيا ببطليوس وأعمالها فخطيبا بجامع الزهراء مع خطة الشورى، وقلده الخليفة هشام بن محمد المرواني القضاء بقرطبة مع الوزارة سنة 419 هـ ثم اقتصر على القضاء إلى أن مات، صنف كتبا منها الموعب في شرح الموطأ وفضائل المنقطعين إلى الله عز وجل، والتسلي عن الدنيا بتأميل خير الآخرة، والابتهاج بمحبة الله تعالى والتيسير والاختصار والتقريب، وفضائل التهجد وجمع مسائل ابن زرب وله نظم حسن في الزهد وما شابهه[5].

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وأضاف إلى مؤلفاته في الحديث والزهد والرقائق، كتاب التفسير[6].

أبو عمر أحمد بن محمد الطلمنكي توفي 429 هجرية

أحمد بن محمد بن عبد الله بن أبي عيسى لب بن يحيى بن محمد بن قرلمان المعافري المقرئ الطلمنكي يكنى أبا عمر أصله منها، سكن قرطبة وروى بها عن أبي جعفر أحمد بن

---

(1) الصلة : بن بشكوال، ج 2، ص 684.
(2) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص 688.
(3) معلمة القرآن والحديث : بنعبد الله، ص 138.
(4) معجم المحدثين والمفسرين : بنعبد الله، ص 42.
(5) الأعلام : الزركلي، ج 8، ص 262.
(6) الشجرة : ابن مخلوف، ص 114.

عون الله وأكثر عنه وعن أبي عبد الله ابن مفرج القاضي وعن أبي محمد البلجي وغيرهم من علماء قرطبة وسائر بلاد الأندلس، رحل إلى المشرق فأخذ بمكة عن شيوخ وقته وبالمدينة ومصر ودمياط والقيروان وانصرف إلى الأندلس بعلم كثير وكان أحد الأئمة في علم القرآن العظيم قراءاته وإعرابه وأحكامه وناسخه ومنسوخه ومعانيه وجمع كتبا حسانا كثيرة النفع على مذاهب أهل السنة ظهر فيها علمه واستبان فيها فهمه. وكانت له عناية كاملة بعلم الحديث ونقله وروايته وضبطه ومعرفة برجاله وحملته، حافظا للسنن جامعا لها، إماما فيها عارفا بأصول الديانات قديم الطلب للعلم سكن قرطبة وأقرأ الناس بها محتسبا بمسجد متعة منها، ثم خرج إلى الثغر فتجول فيه وانتفع الناس بعلمه وقصد طلمنكة بلده في آخر عمره فتوفي بها قال حاتم بن محمد توفي سنة429هـ وكان مولده سنة 340هـ[1].

ذكره الذهبي وقال "كان رأسا في علم القرآن وحروفه وإعرابه وناسخه ومنسوخه وأحكامه ومعانيه وكان ذا عناية تامة بالحديث ومعرفة الرجال حافظا للسنن إماما عارفا بأصول الديانة عالي الإسناد ذا هدي وسمت .. وكان قاضيا ضابطا شديدا في السنة ونقل عن ابن بشكوال قوله "كان سيفا مجردا على أهل الأهواء والبدع قامعا لهم غيورا على الشريعة شديدا في ذات الله اقرأ الناس الحديث محتسبا وأم بمسجد متعة .."[2].

وذكر له ابن خير كتاب "الرسالة المختصرة في مذاهب أهل السنة" وذكر ما درج عليه الصحابة والتابعون وخيار الأئمة[3] والدليل إلى طاعة الجليل فيما تنطوي عليه الجوانح وتباشره بالعمل الجوارح وهو كتاب يوم وليلة[4] والوصول إلى معرفة الأصول[5].

موسى بن عيسى بن أبي حاج الغفجومي يكنى أبا عمران القيرواني توفي 430 هجرية

موسى بن عيسى بن أبي حاج واسمه نجح الغفجومي الفاسي يكنى أبا عمر قدم الأندلس طالبا للعلم فسمع بقرطبة من أبي محمد الأصيلي وأبي عثمان سعيد بن نصر وعبد الوارث بن سفيان وأبي الفضل أحمد بن قاسم البزار وغيرهم، قال أبو عمر بن عبد البر وكان صاحبي عندهم وأنا دللته عليهم ورحل إلى المشرق فحج حججا وأخذ القراءة عرضا عن أبي الحسن علي بن عمر الحمامي المقرئ وغيره، وسمع بمكة وبمصر والقيروان

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 45. وانظر ترجمته في الديباج المذهب لابن فرحون، ج 1، ص 178.
(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 1098.
(3) الفهرست : ابن خير، ص 259، وقد ذكر أيضا ابن مخلوف في الشجرة هذا المؤلف ضمن مؤلفاته وأضاف إلى ذلك تفسير القرآن انظر ص 113.
(4) الفهرست : ابن خير، ص 288.
(5) الفهرست : ابن خير، ص 259.

وتوجه إلى بغداد سنة تسع وتسعين وثلاثمائة وأقرأ بها القرآن أشهرا وشاهد مجلس القاضي أبي بكر بن الطيب، ثم انصرف إلى القيروان وأقرأ الناس بها مدة ثم ترك الإقراء ودارس الفقه وأسمع بها الحديث..

ذكره أبو القاسم حاتم بن محمد وقال لقيته بالقروان في رحلتي سنة اثنتين وأربعمائة وكان من أحفظ الناس وأعلمهم، وكان قد جمع حفظ المذهب المالكي وحفظ حديث النبيﷺ والمعرفة بمعانيه توفي سنة 430 هـ قال بن عبد البر ولدت مع أبي عمران في عام واحد سنة 368 هجرية[1].

ذكره ابن فرحون وقال: أخذ عنه الناس من أقطار المغرب والأندلس واستجازه من لم يلقه وله كتاب التعليق على المدونة كتاب جليل لم يكمله وغير ذلك، وخرج من عوالي حديثه نحو مائة ورقة قال حاتم، "لم ألق أحدا أوسع علما منه ولا أكثر رواية وذكر أن الباقلاني كان يعجبه حفظه ويقول له لو اجتمعت في مدرستي أنت وعبد الوهاب وكان إذ ذاك بالموصل لاجتمع علم مالك أنت تحفظه وهو ينصره قال توفي أبو عمران سنة 430 هجرية وهو ابن خمس وستين سنة [2].

يحيى بن سعيد بن يحيى بن بكر الرصافي يعرف بابن الطواف توفي سنة 433 هجرية

يحيى بن سعيد بن يحيى بن بكر الرصافي يعرف بابن الطواف من أهل قرطبة يكنى أبا بكر روى عن أبي عبد الله بن مفرج وغيره وسمع بالمشرق من أبي بكر بن إسماعيل وغيره حدث عنه الخولاني وقال: كان من أهل القرآن طالبا للعلم مع الضبط والفهم للحديث والتكرر على الشيوخ بالأندلس والمشرق وقت رحلته وحجه وروايته كثيرة وعنايته مشهورة وكان من أهل السنة مجانبا لأهل البدع وتاركا لها ولأهلها وتوفي بتطيلة سنة 433 هـ وولد في صفر من سنة 355 هـ[3].

المهلب بن أحمد بن أبي صفرة المري توفي 435 هـ

المهلب بن أحمد بن أسيد بن أبي صفرة أبو القاسم التميمي فقيه محدث سمع أبا محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي وأبا القاسم يحيى بن علي بن محمد الحضرمي المصري وعبد الوهاب بن الحسن بن منير وغيرهم.

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 611.
(2) الديباج : ابن فرحون، ج2، ص 337.
(3) ابن بشكوال : الصلة، ج 2، ص 666.

له كلام في شرح الموطأ، وفي كتاب الجامع لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري مات بعد العشرين والأربعمائة[1].

قال ابن بشكوال "سمع بقرطبة من أبي محمد الأصيلي ورحل إلى المشرق وروى عن أبي ذر الهروي وأبي الحسن علي بن فهر وأبي الحسن علي بن محمد ابن بندار القزويني وأبي الحسن القابسي وغيرهم، حدث عنه أبو عمر بن الحذاء وقال كان أذهن من لقيته وأفصحهم وحدث عنه أيضا أبو عبد الله بن عابد وحاتم بن محمد وغيرهما كثير، وكان من أهل العلم والمعرفة والذكاء والفهم من أهل التفنن في العلوم والعناية الكاملة بها وله كتاب في شرح البخاري أخذه الناس عنه واستقضي بالمرية.

قال ابن مدير توفي المهلب سنة 436 هـ وذكر أنه استقضي بمالقة[2].

ذكره ابن فرحون فقال "سكن المرية، من أهل العلم الراسخين المتقنين في الفقه والحديث والعبادة والنظر ونقل عن أبي الأصبغ بن سهل قوله "كان أبو القاسم من كبار أصحاب الأصيلي وبه حيي كتاب البخاري بالأندلس لأنه قرأه تفقها أيام قراءته وشرحه واختصره اختصارا مشهورا سماه النصيح في اختصار الصحيح علق عنه تعليقا حسنا على البخاري، وسمع منه ابن المرابط وأبو عمر ابن الحذاء وأبو العباس الدلائي وحاتم بن محمد توفي سنة ثلاث وثلاثين وأربعمائة هـ[3]

شك ابن مخلوف في وفاته فقال مات سنة 436 والصواب 435[4] لعدم وجود اختلاف حول هذه السنة عند من ترجموا له قبله.

أحمد بن رشيق المرسي الكاتب توفي بعد 440 هجرية

أحمد بن رشيق الكاتب أبو العباس، كان أبوه من موالي بني شهيد ونشأ هو بمرسيه وانتقل إلى قرطبة وطلب الأدب فبرز فيه وبسق في صناعة الرسائل مع حسن الخط المتفق على نهايته، وتقدم فيهما وشارك في سائر العلوم ومال إلى الفقه والحديث وبلغ من رياسة الدنيا أرفع منزلة، وقدمه الأمير الموفق أبو الجيش مجاهد بن عبد الله العامري على كل من في دولته، لأسباب أكدت له ذلك عنده من المودة والثقة والنصيحة، والصحبة في النشأة، فكان ينظر في أمور الجهة التي كان فيها نظر العدل والسياسة، ويشتغل بالفقه والحديث، ويجمع العلماء الصالحين ويؤثرهم ويصلح الأمور جهده، وما رأينا من أهل الرئاسة من

(1) الحميدي : جذوة المقتبس، ج 2، ص 563.
(2) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 626.
(3) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 346.
(4) الشجرة : ابن مخلوف، ص 114.

يجري مجراه، مع هيبة مفرطة، وتواضع وعلم عرف به مع القدرة مات بعد 440 عن سن عالية.

وله رسائل مجموعة متداولة، منها الرسالة إلى أبي عمران موسى بن عيسى ابن أبي لجح الفاسي وأبي بكر بن عبد الرحمن فقيهي القيروان، في الإصلاح بينهما، وله كلام مدون على تراجم كتاب الصحيح لأبي عبد الله البخاري ومعاني ما أشكل من ذلك، وقد رأيته غير مرة إذا غضب في مجلس الحكم أطرق ثم قام ولم يتكلم بين اثنين، فظننته كان يذهب إلى حديث أبي بكر عن رسول الله ﷺ لا يحكم حاكم بين اثنين وهو غضبان[1].

أبو عبد الملك مروان البوني القرطبي توفي قبل 440 هجرية

مروان بن علي الأسدي القطان من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الملك ويعرف بالبوني وهو خل أبي عمر بن القطان الفقيه فيما أخبرني به أبو الحسن بن مغيث روى بقرطبة عن أبي محمد الأصيلي والقاضي أبي المطرف عبد الرحمن ابن محمد بن فطيس وغيرهما، ورحل إلى المشرق وأخذ عن أبي الحسن القابسي وأبي جعفر أحمد بن نصر الداودي وصحبه مدة خمسة أعوام وأخذ عنه معظم ما عنده من روايته وتواليفه وله كتاب مختصر في تفسير الموطأ هو كثير بأيدي الناس.

روى عنه أبو القاسم حاتم بن محمد وقال "لقيته بالقيروان وشهد معنا المجالس عند أهل العلم بها وكان رجلا حافظا ناقدا في الفقه والحديث وأصله من الأندلس من قرطبة، وقال قرأت عليه تفسيره في الموطأ بعضه وأجاز لي سائره وسائر ما رواه[2].. وذكره الحميدي وقال"كان فقيها محدثا وله كتاب كبير شرح فيه الموطأ، مات قبل 440 هـ[3].

قال ابن فرحون سكن بونه من بلاد إفريقية وكان من الفقهاء المتفننين وذكر تأليفه في شرح الموطأ قال فيه مشهور حسن، رواه عند حاتم الطرابلسي وابن الحذاء[4] عاد إلى عنابة وعكف على التدريس والتأليف إلى أن مات سنة 439 هـ[5].

---

(1) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 1، ص 195. والبغية للضبي، ج 1، ص 224، والأعلام للزركلي، ج 1، ص 125. والحديث رواه البخاري في كتاب الأحكام، ومسلم في الأقضية، وأحمد في مسند البصريين، والترمذي في كتاب الأحكام، والنسائي في كتاب آداب القضاة، وأبو داود في كتاب الأقضية.

(2) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 616 . ابن خير : الفهرست، ص 90.

(3) وانظر جذوة المقتبس : للحميدي، ج 2، ص 546.

(4) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 339.

(5) انظر : معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 192.

عثمان بن أبي بكر بن حمود بن أحمد الصدفي يكنى أبا عمر ويعرف بالسفاقسي المعروف بابن الضابط توفي 440 هجرية

قدم الأندلس وأسمع الناس بها بعد أن تجول بالمشرق وأخذ عن علمائها ومحديثها روى عن أبي نعيم أحمد بن عبد الله الحافظ، وهو أجل من لقيه من شيوخه وقال : صحبته بأصبهان وكتبت عنه نحو مائة ألف حديث بخطي، وقال لم ألق مثله في العلم والعمل، وعن أبي عبد الله محمد بن علي الحافظ الفسوي، وعن أبي الفضل مبارك بن علي الهراس وعن أبي الحسن محمد بن علي بن صخر وعن أبي عثمان إسماعيل بن عبد الرحمن الصابوني وأبي الطيب طاهر ابن عبد الله الطبري وأبي الحسين عبد الملك بن سياوش الكازاروني وأبي بكر المفيد وأبي ذر الهروي وجماعة يطول ذكرهم سمع منهم وكتب عنهم الحديث.

قدم إلى الأندلس سنة ست وثلاثين ودخل قرطبة في هذا التاريخ وحدث عنه علماؤها ومشايخها، وتطوف بسائر بلاد الأندلس نحو العامين، وقدم أيضا قرطبة مرة ثانية سنة 38 فسمع منه.

وكان حافظا للحديث وطرقه وأسماء رجاله ورواته منسوبا إلى معرفته وفهمه، وكان يملي الحديث من حفظة ويتكلم على أسانيله ومعانيه وكان عارفا باللغة والإعراب ذاكر للغريب والآداب وممن عني بالرواية وشهر بالفهم والدراية.

ذكره أبو عمر بن الحذاء في كتاب رجاله الذين لقيهم فقال قدم علينا طليطلة وسنه يومئذ نحو الخمسين وكانت له رواية واسعة ومعه كتب كثيرة من روايته بالعراق والشام والحجاز ومصر وحدث عن أبي عمر علماء الأندلس قاطبة في كل بلد دخله من بلدانها، وهو أول من أدخل كتاب غريب الحديث للخطابي إلى الأندلس ت رحمه الله بعد 440 هـ[1].

علي بن خلف بن بطال القرطبي توفي 444 هجرية

علي بن خلف بن عبد الملك بن بطال يعرف بابن اللحام يكنى أبا الحسن من أهل قرطبة روى عن أبي المطرف القنازعي، وأبي الوليد يونس بن عبد الله القاضي وأبي محمد بن يونس وغيرهم كان من أهل العلم والمعرفة والفهم مليح الخط حسن الضبط عني

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 408.

بالحديث العناية التامة وأتقن ما قيد منه، شرح صحيح البخاري في عدة أسفار[1] رواه الناس عنه وحدث عنه جماعة من العلماء توفي سنة 449هـ [2].

ذكر الزركلي أن الجزء الأول والثالث والرابع من هذا الشرح يوجد في الأزهرية والثاني في خزانة القروين بفاس والخامس (والأخير منه) في شستربيتي تحت رقم 4785 ومنه قطعة مخطوطة في استنبول أولها باب زيادة الإيمان ونقصانه[3].

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وقال: الإمام العالم الحافظ المحدث الراوية الفقيه روى عن ابن أبي صفرة والقنازعي والقاضي يونس بن عبد الله وغيرهم وأخذ عنه جماعة، ألف شرحه المعروف على البخاري والاعتصام في الحديث توفي سنة 444 هـ أو سنة 449"[4].

قلت والثاني أصح لوروده عند ابن بشكوال بدون شك منه.

قاسم بن إبراهيم بن الصابوني القرطبي توفي 446 هجرية

قاسم بن إبراهيم بن قاسم بن يزيد بن يوسف بن يزيد بن معاوية بن إبراهيم بن أغلب بن عبادة بن سعيد بن حارث بن عبد الله بن رواحة الأنصاري الخزرجي يعرف بابن الصابوني من أهل قرطبة سكن إشبيلية يكنى أبا محمد.

روى بقرطبة عن شيوخها في وقته قال بن خزرج كان من أهل العلم بالقراءات وذا حظ وافر من الفقه والأدب متقدما في فهمه حسن الخط والأدوات ثقة صدوقا توفي بمدينة لبلة وهو حاكمها وخطيبها في عقب شعبان سنة ست وأربعين وأربعمائة ومولده في رمضان سنة 388 هـ ذكره الخولاني وقال: كان من أهل العلم والقرآن والطلب للحديث مع الفهم والتقدم في ذلك والعناية بهذا الصنف قديما وحديثا حسن الخط والأدوات يشبه النقاد وله تواليف حسان في الزهد منها:

كتاب الخمول والتواضع وكتاب اختيار الجليس والصاحب وفضل العلم وفضل الأذان وفضل عاشوراء.وكتاب في المناولة والإجازة في نقل الحديث إلى غير ذلك من تواليفه[5].

---

(1) معجم المحدثين: بنعبد الله، ص 42.

(2) الصلة: ابن بشكوال، 414/2.
وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء: للذهبي، ج 18، ص 47، قال فيه: "شارح صحيح البخاري العلامة أبو الحسن علي بن خلف بن بطال البكري" ونقل كلام ابن بشكوال في تعديله باختصار.
وذكر محقق السير مصادر أخرى لترجمة ابن بطال في الهامش فلتنظر على سبيل التوسع.

(3) الأعلام: للزركلي، ج 4، ص 285.

(4) الشجرة: ابن مخلوف، ص 115.

(5) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 469. الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 171.

القاسم بن الفتح بن الريولي الحجاري توفي 451 هجرية

القاسم بن الفتح بن محمد بن يوسف من أهل مدينة الفرج يكنى أبا محمد ويعرف بابن الريولي روى عن أبيه وأبي عمر الطلمنكي وأبي محمد الشنتحيالي ورحل إلى المشرق وأدى الفريضة وروى عن أبي عمران الفاسي وغيره وكان عالما بالحديث ضابطا له عارفا باختلاف الأئمة، عالما بكتاب الله تعالى عالما بالقراءات السبع متكلما في أنواع العلم لم يكن يرى التقليد بل كان مختارا، وله رسائل حسنة، وشرع في جمع الحديث في كتاب سماه الاستيعاب فقطعت عن إتمامه منيته، وكان شاعرا أديبا متقدما في المعارف كلها صادقا ورعا.. قال القاضي أبو القاسم بن صاعد كان أبو محمد القاسم بن الفتح واحد الناس في وقته في العلم والعمل سالكا سبيل السلف في الورع والصدق والبعد عن الهزل، متقدما في علم اللسان والقرآن وأصول الفقه وفروعه ذا حظ جليل من البلاغة ونصيب صالح من قرض الشعر جميل المذهب سديد الطريقة عديم النظير، قال الحميدي "أبو محمد الأريوالي فقيه مشهور عالم زاهد يتفقه الحديث ويتكلم على معانيه (وذكر له أشعارا) قال بن صاعد توفي رحمه الله سنة 450 هـ وهو ابن 63 سنة وكان رحمه الله إماما مختارا ولم يكن مقلدا وكان عاملا بكتاب الله وسنة نبيه محمد ﷺ متبعا للآثار الصحاح متمسكا بها لا يرى الأخذ على شيء من العلم والدين وثيقة، وكان يقول بالعلة المنصوص عليها والمعقولة ولا يقول بالمستنبطة، ومضى عليه دهر يقول بدليل الخطاب، ثم ظهر إليه فساد القول فيه فنبذه وطرحه، توفي في بلده بعد مطالبة جرت عليه من جهة القضاء بها رحمه الله[2].

قاسم بن محمد بن هلال القيسي أبو محمد من أهل طليطلة توفي 458 هجرية

روى من عبدوس بن محمد وأبي إسحاق بن شنظير وأبي جعفر بن ميمون وأبي محمد بن عباس وأبي الحسن التبريزي وابن الفرضي وجماعة كثيرة من أهل الأندلس ورحل إلى المشرق وحج وأخذ عن أبي الحسن بن جهضم وأبي ذر وغيرهما عني بالعلم وجمعه والاجتهاد فيه مع صلاح الحال والفضل المتقدم والانقباض ولزوم المساجد وكثرة الصلاة

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 470.
قال فيه الذهبي : "كان من أوعية العلم عالما بالحديث بصيرا بالاختلاف والتفسير والقراءات، لم يكن يرى التقليد، وله تآليف كثيرة ونظم وبلاغة، وكان ينطوي على دين وورع وعفة وتقلل، ونقل عن الحميدي قوله : فقيه مشهور عالم زاهد يتفقه بالحديث وله أشعار في الزهد" سير أعلام النبلاء : ج 18، ص 115، وقد ذكر المحقق مصادر أخرى للترجمة في الهامش.

وكان كثير الكتب في الفقه والآثار وحسن الضبط لها ثقة في روايته وكانت له حلقة في الجامع يعظ فيها الناس وكان لا يذكر عنه شيء من أمور الدنيا.

وكان إماما في السنة وسيفا على الأهواء مباينا لهم وكان صليبا في الحق توفي سنة 458 هـ[1].

علي بن أحمد بن حزم القرطبي توفي سنة 456 هجرية

علي بن أحمد بن حزم بن سعيد بن حزم بن الفارسي يكنى أبا محمد من أهل قرطبة تجول بالأندلس روى عن القاضي يونس بن عبد الله وأبي عمر بن الجسور وغيرهما، قال القاضي أبو القاسم صاعد بن أحمد كان أبو محمد بن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان والبلاغة والشعر والمعرفة بالسير والأخبار، ذكر ابنه أبو رافع الفضل ابن علي أنه اجتمع عنده بخط أبيه من تأليفه نحو 400 مجلد تشتمل على قريب من 800 ألف ورقة.

قال الحميدي "كان حافظا لعلوم الحديث وفقهه مستنبطا للأحكام من الكتاب والسنة متفننا في علوم جمة، ذو تآليف كثيرة في كل ما تحقق به في العلوم وجمع من الكتب في علم الحديث والمصنفات والمسندات كثيرا.

قال صاعد كتب إلى أبو محمد بن حزم يقول بخطه "ولدت بقرطبة في الجانب الشرقي سنة 384 هـ ونقلت من خط ابنه أبي رافع أن أباه رحمه الله توفي سنة 456 هـ[2].

قال الحميدي "سمع سماعا جما وأول سماعه من أبي عمر أحمد بن محمد بن الجسور قبل 400هـ وألف في فقه الحديث كتابا كبيرا سماه الإيصال إلى فهم كتاب الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام وسائر الأحكام على ما أوجبه القرآن والسنة والإجماع" أورد فيه أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين في مسائل الفقه، والحجة لكل طائفة وعليها، والأحاديث الواردة في ذلك من الصحيح والسقيم بالأسانيد وبيان ذلك كله وتحقيق القول فيه وله كتاب الإحكام في أصول الأحكام في غاية التقصي وإيراد الحجاج، وكتاب "الفَصْلُ في الملل والأهواء والنحل" وكتاب في الإجماع ومسائله على أبواب الفقه، وكتاب في مراتب العلوم وكيفية طلبها وتعلق بعضها ببعض"

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 473.

[2] الصلة : ابن بشكوال، 415/2. وقد ترجم له الذهبي في السير ترجمة واسعة جمعها من مصادر مختلفة، حيث ذكر أقوال العلماء فيه، وساق كثيرا من آرائه في فقه السنة. ومصادر ترجمته أكثر من أن تحصى، ذكر منها محققوا السير للذهبي حوالي عشرين مصدرا من المشرق والمغرب، انظر ج18، ص 183. وقد جمع ابن عقيل الظاهري ما تعلق بابن حزم من تراجم ودراسات وأبحاث في كتاب سماه : "ابن حزم خلال ألف عام"، مطبوع متداول، وقد اعتمدناه في هذا البحث.

وكتاب إظهار تبديل اليهود والنصارى للتوراة والإنجيل وبيان تناقض ما بأيديهم من ذلك مما يحتمل التأويل) وهذا مما سبق إليه وكذلك كتاب التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بالألفاظ العامية والأمثلة الفقهية فإنه سلك في بيانه وإزالة سوء الظن عنه وتكذيب الممخرقين به، طريقة لم يسلكها أحد قبله فيما علمناه وغير ذلك وذكر له جملة من الأشعار[1].

قال الذهبي في تذكرة الحفاظ "الإمام العلامة الحافظ المجتهد أبو محمد علي ابن أحمد بن سعيد ابن حزم (وذكر أصله وشيوخه وجملة من تلاميذه) ثم قال : كان إليه المنتهى في الذكاء والحفظ وسعة الدائرة في العلوم، كان شافعيا ثم انتقل إلى القول بالظاهر ونفى القول بالقياس وتمسك بالعموم والبراءة الأصلية، وكان صاحب فنون، فيه دين وتورع وتزهد وتحر للصدق وكان أبوه وزيرا جليلا محتشما كبير الشأن، وكان لأبي محمد كتب عظيمة لاسيما كتب الحديث والفقه وقد صنف كتابا كبيرا في فقه الحديث سماه الإيصال إلى فهم الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام والحلال والحرام والسنة والإجماع أورد فيه أقوال الصحابة فمن بعدهم والحجة لكل قول وهو كبير جدا وله كتاب الأحكام في أصول الأحكام مجلدان وكتاب المجلى في الفقه على مذهبه واجتهاده (مجلد) وشرحه هو المحلى في ثمان مجلدات وكتاب الفصل في الملل والنحل ثلاث مجلدات وكتاب إظهار تبديل اليهود والنصارى للكتابين التوراة والإنجيل وكتاب التقريب لحد المنطق والمدخل إليه بألفاظ أهل العلم لا بألفاظ أهل الفلسفة ومثله بالأمثلة الفقهية .. قال أبو حامد الغزالي، وجدت في أسماء الله تعالى كتابا ألفه أبو محمد بن جزم يدل على عظم حفظه وسيلان ذهنه، وقال صاعد بن أحمد كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس قاطبة لعلوم الإسلام وأوسعهم معرفة مع توسعه في علم اللسان.. ومعرفة بالآثار والأخبار ... قال اليسع بن حزم الغافقي، "أما محفوظ أبي محمد فبحر عجاج وماء ثجاج يخرج من بحره مرجان الحكم وينبت بثجاجه ألفاف النعم في رياض الهمم، لقد حفظ علوم المسلمين وأربى على أهل كل دين ..."

حدثني عنه عمر بن واجب قال "بينما نحن عند أبي ببلنسية وهو يدرس المذهب إذا بأبي محمد بن حزم يسمعنا، ويتعجب ثم سأل الحاضرين عن شيء من الفقه فجاوب عليه فاعترض عليه فقال له بعض الحضار هذا العلم ليس من منتحلاتك، فقام وقعد ودخل منزله فعكف ووكف منه وابل فما كف، وما كان بعد أشهر قريبة حتى قصدنا إلى ذلك الوضع فناظر أحسن من مناظرة قل فيها "أنا أتبع الحق وأجتهد ولا أتقيد بمذهب (ثم نقل

(1) جذوة المقتبس : الحميدي، 491/2.

نصوصا عن ابن العربي من العواصم فيها نكران على الظاهرية وابـن حـزم وفيهـا ذم وتقريع) فلننظر هناك بتفصيل(1).

أبو عمرو يوسف بن عبد البر النمري توفي 463 هجرية

يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري إمام عصره وواحد دهره يكنى أبا عمرو روى بقرطبة، وكتب إليه من أهل المشرق جملة مـن مشـايخ المحـدثين قـال الباجي: لم يكن بالأندلس مثل أبي عمرو بن عبد البر في الحديث .. وقال أبو عمر أحفظ أهل المغرب ..

لزم أبا الوليد ابن الفرضي الحافظ وعنه أخذ كثيرا من علم الحديث ودأب أبو عمر في طلب العلم وفتن فيه وبرع براعة فاق بها من تقدمه من رجال الأندلس، وألف في الموطأ كتبا مفيلة منها كتاب "التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد" رتبه على أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم، وهو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله وهو سبعون جزءا، قال أبـو محمد ابن حزم "لا أعلم في الكلام على فقه الحديث مثله فكيف أحسن منه" ثـم صنـع كتاب "الاستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضـمنه موطـأ مالـك مـن معـاني الـرأي والآثار" شرح فيه الموطأ على وجهه ونسق أبوابه، وجمع في أسماء الصحابة كتابا جليلا مفيدا سماه كتاب الاستيعاب في أسماء الصحابة رضي الله عنهم. وله كتـاب "جـامع بيـان العلـم وفضله وما ينبغي في روايته وحمله".

وغير ذلك من تواليفه وكان موفقا في التأليف معانا عليه ونفع الله بتواليفه وكان مع تقلمه في علم الأثر وبصر بالفقه ومعاني الحديث له بسطة كبيرة في علم النسب والخبر.

جلى عن وطنه ومنشئه قرطبة فكان في الغرب مدة ثم تحول إلى شرق الأندلس وسكن منه دانية وبلنسية وشاطبة وبها توفي رحمه الله سنة 463 (2).

قل الضبي: فقيه حافظ مكثر عالم بالقراءات وبـالخلاف في الفقـه وبعلـوم الحـديث والرجل قديم السماع كثير الشيوخ، على أنه لم يخرج عن الأندلس لكنه سمع عـن أكـابر أهل الحديث بقرطبة وغيرها ومن الغرباء القادمين عليها وألف مما جمـع تواليـف نافعـة، سارت عنه وكان يميل في الفقه إلى قول الشافعي رحمه الله.

من مجموعاته كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد في 10 أسـفار ومنهـا كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب... وهو كتاب حسن كثير الفائدة رأيت أهل المشرق

(1) تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 3، ص 1146.
(2) الصلة: ابن بشكوال، ج 2، ص 677.

يستحسنونه جدا ويقدمونه على ما ألف في بابه ومنها كتاب جامع بيان العلم وفضله وكتاب الدرر في اختصار المعاني والسير وكتاب "الشواهد في إثبات خبر الواحد" وكتاب "التقصي لما في الموطأ من حديث رسول الله " ﷺ وكتاب "الفقه على مذهب أهل المدينة"، وكتاب "اختلاف أصحاب مالك واختلاف رواياتهم عنه" روى عنه غير واحد توفي بشاطبة سنة 460هـ (قلت الصواب ما ذكر في الصلة 463 هـ)[1].

ذكر له الذهبي في تذكرة الحفاظ كتاب الانتقاء لمذاهب الثلاثة العلماء مالك وأبي حنيفة والشافعي، وقل كان دينا ثقة صاحب سنة واتباع وكان أولا ظاهريا ثم صار مالكيا مع ميل كثير إلى فقه الشافعي[2].

محمد بن عتاب بن محسن أبو عبد الله توفي 462 هجرية

ذكره ابن بشكوال فقال: "محمد بن عتاب بن محسن مولى عبد الملك بن سليمان بن أبي عتاب الجذامي من أهل قرطبة وكبير المفتين بها يكنى أبا عبد الله، (وذكر جملة من شيوخه) وقال:وكان فقيها عالما عاملا عاقلا بصيرا بالحديث وطرقه عالما بالوثائق وعللها مدققا لمعانيها لا يجارى فيها.. كان من أهل الشورى في زمانه وعليه كان مدار الفتوى في وقته...

كانت له اختيارات فقهية من أقاويل العلماء يأخذ بها خاصة لنفسه لا يعدو بها إلى غيره منها أنه كان يقرأ بفاتحة الكتاب في صلاة الجنازة على إثر التكبيرة الأولى اتباعا للحديث الثابت في ذلك عن النبي ﷺ ومن قال بذلك من العلماء رحمهم الله، وكان يقرأ بها في صلاة الجمعة إذا لم يسمع قراءة الإمام وكان إذا لم يسمع الخطبة في الجمعة والعيدين لبعده عن الإمام أقبل على الذكر والدعاء والاستغفار والقراءة، وكان يبدأ في التكبير في العيدين من مساء ليلتهما إلى خروج الإمام وانقضاء الصلاة، وكان يتقي المسح على الخفين ما أمكنه ولم تدعه الضرورة إلى ذلك، ويقول أنا لا أعيب المسح عليهما وأصلي وراء من يمسح ... وكان يقول فيمن ترك عندنا القضاء باليمين مع الشاهد : إني لو وجدت من يقضي بذلك لأفتيته به، ذكره أبو علي الغساني وقال : كان ممن عني بالفقه وسماع الحديث

---

(1) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص 659. وانظر أسماء مؤلفات ابن عبد البر في فهرست بن خير ص (470-471-475-477-482-483-485-490-513-512-519) وانظر مؤلفاته كلها في الرسالة المستطرفة للكتاني ص 75-96-113-121-128-195-197.

(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 1128 وانظر عبد العزيز عبد الله ، معلمة القرآن والحديث، ص 139، وانظر الديباج المذهب لابن فرحون، ج 2، ص 367 وما بعدها. وانظر ابن مخلوف في الشجرة، ص 119. والذهبي في سير أعلام النبلاء ج18، ص 153 الذي قال في تعديله "الإمام العلامة حافظ المغرب شيخ الإسلام صاحب التعاليق الفائقة".

دهره وقيله فأتقنه وكتب بخطه علما كثيرا وكان حسن الخط جيد التقييد وتقدم في المعرفة بالأحكام وعقد الشروط وعللها بز في ذلك أقرانه وكان على سنن أهل الفضل جزل الرأي حصيف العقل على منهج السلف المتقدم، ولد سنة 383هـ وتوفي سنة 462 هـ [1].

أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي 474 هجرية

سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي البلجي المالكي الحافظ من أهل قرطبة سكن شرق الأندلس يكنى أبا الوليد روى بقرطبة عن القاضي يونس بن عبد الله وأبي محمد مكي بن أبي طالب وأبي سعيد الجعفري، وغيرهم ورحل إلى المشرق فحج سنة 426هـ فأقام بمكة ثلاثة أعوام وحج فيها أربع حجج ملازما لأبي ذر الهروي الحافظ وكان يسافر معه إلى سراة بني شبانة ويتصرف له في جميع حوائجه، ثم رحل إلى بغداد فأقام فيها ثلاثة أعوام يتدارس الفقه ويكتب الحديث ولقي فيها جلة من الفقهاء كأبي الطيب طاهر بن عبد الله الطبري رئيس الشافعية وأبي إسحاق إبراهيم بن علي الشافعي الشيرازي والقاضي أبي عبد الله الحسن بن علي إمام الحنفية وأبي الفضل ابن عمروس المالكي، وأقام بالموصل مع أبي جعفر السمناني عاما كاملا يدرس علم الفقه فبرع في الحديث وعلله ورجاله وفي الفقه وغوامضه وخلافه وفي الكلام ومضايقه ورجع إلى الأندلس بعد 13 عاما بعلم جم حصله مع الفقر والتعفف روى عنه الحافظان أبو بكر الخطيب وأبو عمر بن عبد البر وهما أكبر منه، وولي القضاء بمواضع من الأندلس وصنف كتاب المنتقى في الفقه، وكتاب المعاني في شرح الموطأ جاء في عشرين مجلدا عديم النظر، وقد كان صنف كتابا كبيرا بلغ فيه الغاية سماه كتاب الاستيفاء، وله كتاب الإيماء في الفقه خمس مجلدات، وكتاب السراج في الخلاف لم يتم، ومختصر المختصر في مسائل المدونة، وله كتاب اختلاف الموطآت، وكتاب في الجرح والتعديل، وكتاب التسديد إلى معرفة التوحيد، وكتاب الإشارة في أصول الفقه وكتاب إحكام الفصول في أحكام الأصول، وكتاب الحدود وكتاب شرح المنهاج، وكتاب سنن الصالحين وسنن العابدين، وكتاب سبيل المهتدين، وكتاب فرق الفقهاء وكتاب التفسير لم يتمه وكتاب سنن المنهاج في ترتيب الحجاج.

قال القاضي عياض لما قدم (يعني الباجي) الأندلس وجد لكلام ابن حزم طلاوة، إلا أنه كان خارجا عن المذهب ولم يكن بالأندلس من يشتغل بعلمه فقصرت ألسنة الفقهاء عن مجادلته وكلامه واتبعه على رأيه جماعة من أهل الجهل، وحل بجزيرة ميورقة فرأس بها واتبعه أهلها فلما قدم أبو الوليد كلموه في ذلك فرحل إليه وناظره وشهر باطله وله معه

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 544 . الضبي : بغية الملتمس، ج 1، ص 152.

مجالس كثيرة، ولما تكلم أبو الوليد في حديث الكتابة يوم الحديبية الذي في البخاري قال بظاهر لفظه فأنكر عليه الفقيه أبو بكر بن الصائغ وكفره بإجازه الكتب على رسول الله ﷺ النبي الأمي وأنه تكذيب بالقرآن فتكلم في ذلك من لم يفهم الكلام حتى أطلقوا عليه الفتنة وقبحوا عند العامة ما أتى به وتكلم به خطباؤهم في الجمع وقال شاعرهم:

برئت ممن شرى دنيا بآخرة   وقال إن رسول الله قد كتبا

وصنف أبو الوليد رسالة بين فيها أن ذلك غير قادح في المعجزة فرجع بها جماعة.

أما الحافظ بن عساكر فقد ذكر أن أبا الوليد قد كان أتى من بلجة القيروان تاجرا يختلف إلى الأندلس، قال ابن سكرة مات بالمرية في تاسع عشر رجب سنة أربع وسبعين وأربعمائة **474** هـ (ثم ذكر حديثا سنده إلى رسول الله ﷺ (وجملة من طبقته الذين توفوا في هذا التاريخ)[1].

أحمد بن عمر بن دلهاث المري الدلائي توفي 478 هجرية

أحمد بن عمر بن أنس بن دلهات بن أنس بن فلذان ابن عمران بن منيب ابن زغيبة بن قطبة العذري كذا قرأت نسبه بخطه يعرف بابن الدلائي من أهل ألمرية يكنى أبا العباس رحل إلى المشرق مع أبويه سنة **407**هـ، ووصلوا إلى بيت الله الحرام في شهر رمضان سنة ثمان وجاوروا به أعواما جمة وانصرف عن مكة سنة ست عشرة فسمع بالحجاز سماعا كثيرا من أبي العباس الرازي وأبي الحسن ابن جهضم وأبي بكر بن نوح الأصبهاني وعلي بن بندار القزويني وصحب الشيخ الحافظ أبا ذر الهروي وسمع منه صحيح البخاري مرات وسمع من جماعة غيرهم من المحدثين من أهل العراق وخراسان والشام الواردين على مكة من أهل الرواية والعلم ولم يكن له بمصر سماع.

وكتب بالأندلس عن أبي علي البجائي وأبي عمر بن عفيف والقاضي يونس بن عبد الله والمهلب بن أبي صفرة وأبي عمر السفاقصي وأبي محمد بن حزم وغيرهم، وكان معتنيا بالحديث ونقله وروايته وضبطه مع ثقته وجلالة قدره وعلو إسناده.

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 201. القاضي عياض : ترتيب المدارك، ج 2، ص 117. الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 3، ص 1178 وانظر مؤلفات الباجي في فهرست بن خير ص 467-471-479-480-481-487-493-495-511-524-532-537. الضبي : بغية الملتمس، ج 2، ص 385 . ابن فرحون : الديباج المذهب، ج 1، ص 377.والذهبي في سير أعلام النبلاء، ج18، ص 535 وقد ذكر محققوا الكتاب كثيرا من مظان ترجمته هناك. غير الذي ذكرنا من المصادر، وقد نقل الذهبي منها أقوال العلماء فيه وفي فضله وعلمه ورحلاته ومؤلفاته بتفصيل.

سمع الناس منه كثيرا وحدث عنه من كبار العلماء أبو عمر بن عبد البر وأبو محمد بن حزم... وجماعة من كبار شيوخنا قال أبو علي أخبرني أبو العباس أن مولده في 393هـ وتوفي رحمه الله في آخر شعبان سنة 478 هـ[1].

قال الزركلي له كتاب "المسالك" (مطبوع) قسم منه قيل إنه من أجل ما صنف في موضوعه، ودلائل النبوة[2].

محمد بن علي بن قرديال الطليطلي توفي 480 هجرية

محمد بن علي بن إبراهيم الأموي يعرف بابن قرديال من أهل طليطلة يكنى أبا عبد الله سمع من جماعة من رجال بلده وكان يناظر عليه في الفقه، وله تأليف في شرح كتاب البخاري وتوفي سنة تسع وسبعين وأربعمائة 479هـ وقيل سنة ثمانين وأربعمائة 480 هـ[3].

محمد بن خلف بن المرابط المري توفي سنة 485 هجرية

محمد بن خلف بن سعيد بن وهب يعرف بابن المرابط من أهل ألمرية ويكنى أبا عبد الله، روى عن أبي محمد أحمد بن محمد الطلمنكي، والمهلب بن أبي صفرة، وأبي الوليد بن ميقل وأبي عمر المقري وخلف الجعفري، ومحمد بن عباس القيرواني، وله تأليف في شرح البخاري[4] سمع منه وكان من أهل العلم والرواية والفهم والتفنن في العلوم، أخبرنا عنه غير واحد من شيوخنا، وقرأت بخط أبي الوليد سليمان بن عبد الملك صاحبنا، قال قرأت على قبر القاضي أبي عبد الله ابن المرابط مكتوبا في رخامة عند رأسه على قارعة الطريق عند باب بجانة، هذا قبر القاضي أبي عبد الله ابن المرابط توفي رحمه الله ونضر الله وجهه يوم الأحد لأربع خلون من شوال سنة 485 هـ[5].

أبو الأصبغ عيسى بن سهل الأندلسي توفي سنة 486 هجرية

عيسى بن سهل بن عبد الله الأسدي سكن قرطبة وأصله من جيان من وادي عبد الله من عملها يكنى أبا الأصبغ، روى عن أبي محمد مكي بن أبي طالب، وأبي عبد الله محمد بن عتاب الفقيه وتفقه منه وانتفع بصحبته وعن أبي القطان، وأبي مروان بن مالك وأبي

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 66.

(2) الإعلام : الزركلي، ج 1، ص 185. وانظر ترجمته عند الذهبي، التي جمعها من المصادر التي سبقته وذكرها المحققون في الهامش، قال فيه "الإمام الحافظ المحدث الثقة"، وذكر له كتاب المسالك والممالك، ودلائل النبوة انظر ج 18، ص 567.

(3). الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 555.

(4) قال فيه القاضي عياض : كتاب كبير حسن : ترتيب المدارك، ج 8، ص 184.

(5) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 557 . معلمة القرآن والحديث: بنعبد الله، ص 199. وانظر الشجرة: لابن مخلوف، ص122. وسير أعلام النبلاء : للذهبي، ج19، ص 66.

القاسم حاتم بن محمد وابن شماخ وأبي زكرياء القليعي وأبي بكر بن الغراب وغيرهم، وكان من جلة الفقهاء وكبار العلماء حافظا للرأي ذاكرا للمسائل عارفا بالنوازل بصيرا بالأحكام مقدما في معرفتها وجمع فيها كتابا حسنا مفيدا يعول الحكام عليه وكتب للقاضي أبي زيد الحشا بطليطلة، ثم للقاضي أبي بكر بن منظور بقرطبة وتولى الشورى بها مدة ثم ولي القضاء بالعدوة ثم استقضي بغرناطة وتوفي مصروفا عن ذلك يوم الجمعة ودفن يوم السبت الخامس من محرم سنة 486 هـ ومولده سنة 413هـ[1].

قل الزركلي "له كتاب الإعلام بنوازل الأحكام في الفتاوي وغيرها منه نسخة مخطوطة بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم (86 أوقاف) عمل على تحقيقه وتهيئته للطبع الدكتور نصوح النجار، وفيه فصل قصير عنوانه (تسمية الفقهاء وتاريخ وفاتهم) في التراجم[2].

ذكر ابن عقيل الظاهري أن نوازل ابن سهل يقوم بتحقيقها د. رشيد التميمي وهو في طريقه إلى الطبع[3]. وذكر لي الدكتور محمد مفتاح أن الأحكام الكبرى لابن سهل اشتغل بتحقيقها أيضا الدكتور محمد عبد الوهاب خلاف وهي قيد الطبع.

أبو عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الميورقي الحميدي توفي سنة 488 هجرية

محمد بن أبي نصر فتوح بن عبد الله الأزدي الحميدي من أهل جزيرة ميورقة وأصله من قرطبة من ربض الرصافة منها يكنى أبا عبد الله.

روى عن أبي محمد علي بن محمد بن حزم الظاهري واختص به وأكثر عنه وشهر بصحبته وعن أبي العباس العذري وأبي عمر بن عبد البر وغيرهم ورحل إلى المشرق سنة 448 فحج ولقي بمكة كريمة المروزية وغيرها وسمع بمصر وإفريقية كثيرا وسمع بالشام والعراق واستوطن بغداد، من شيوخه أبو بكر الخطيب وأبي نصر بن ماكولا والقاضي أبي بكر بن إسحاق وأبي عبد الله القضاعي وأبي إسحاق الحبال وابن بقا الوراق وجماعة يكثر تعدادهم.

قل أبو علي "سمعت أبا بكر ابن الحاضية يقول ما سمعت الحميدي ذكر الدنيا قط وذكره ابن ماكولا فقال: "أخبرنا صديقنا أبو عبد الله الحميدي وهو من أهل العلم والفضل والتيقظ". وقل "لم أر مثله في عفته ونزاهته وورعه وتشاغله بالعلم".

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 438 . الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 70.
(2) الأعلام : الزركلي، ج 5، ص103.
(3) ابن عقيل الظاهري: ابن حزم خلال ألف عام ص 179.وانظر ترجمته في سير أعلام النبلاء للذهبي،ج19، ص 25.

ولأبي عبد الله كتاب حسن جمع فيه بين صحيحي البخاري ومسلم أخذه الناس عنه وله كتاب في علماء الأندلس نقلنا منه في كتابنا هذا ما نسبناه إليه.

وأخبرنا القاضي الإمام بلفظه قال سمعت أبا بكر ابن طرخان ببغداد يقول سمعت أبا عبد الله الحميدي يقول: ثلاثة أشياء من علوم الحديث يجب تقديم الاهتمام بها كتاب العلل وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الدارقطني وكتاب المؤتلف والمختلف وأحسن كتاب وضع فيه كتاب الأمير بن ماكولا وكتاب وفيات الشيوخ وليس فيه كتاب وقد كنت أردت أن أجمع في ذلك كتابا فقال لي الأمير رتبه على حروف المعجم بعد أن ترتبه على السنين قال ابن طرخان فشغله عنه الصحيحان وتوفي رحمه الله ببغداد سنة 488 هـ[1].

قال يحيى بن إبراهيم السجلماسي: قال أبي: لم تر عيني مثل الحميدي في فضله ونبله .. وكان ورعا ثقة إماما في الحديث وعلله ورواته متحققا في علم التحقيق والأصول على مذهب أصحاب الحديث بموافقة الكتاب أو السنة، وذكر من كتبه كتاب حفظ الجار، وذم النميمة، والذهب المسبوك في وعظ الملوك، قال السلفي : سألت أبا عمر العبدري عن الحميدي فقال لا يرى قط مثله وعن مثله لا يسأل جمع بين الفقه والحديث. قال القاضي عياض : سمع من ابن حزم قديما وكان يتعصب له ويميل إلى قوله وكان قد أصابته فيه فتنة، ولما شدد على ابن حزم خرج الحميدي إلى المشرق.

قال الذهبي: كان الحميدي صاحب حديث كما ينبغي علما وعملا وكان ظاهريا[2].

ذكر له صاحب المعلمة تفسير غريب ما في الصحيحين[3] وهو مطبوع.

عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج توفي سنة 489 هجرية

"عبد الملك بن سراج بن عبد الله بن سراج مولى بني أمية من أهل قرطبة يكنى أبا مروان، إمام اللغة بالأندلس غير مدافع، روى عن أبيه وعن جماعة (ذكر اسمهم) قال أبو علي: هذا أكثر من لقيته علما بضروب الآداب ومعاني القرآن والحديث وكانت الرحلة في وقته إليه ومدار أصحاب الآداب واللغات عليه وكان وقور المجلس لا يجسر أحد على الكلام فيه لمهابته وعلو مكانته. قال القاضي أبو عبد الله بن الحجاج رحمه الله كان شيخنا

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 560. ذكر محقق كتاب جذوة المقتبس للحميدي إبراهيم الأبياري أغلب المصادر التي ترجمت للحميدي وجمع منها بترجمة واسعة ضمنها مقدمة التحقيق لكتاب الجذوة تحدث فيها عن تحقيق اسمه ونسبه ورحلاته وكتبه، وقارن بين المعلومات الواردة في هذه المصادر وجمع بين الأقوال ورجح فأغنى.

(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1218. وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي، الذي قال فيه : "قلت كان الحميدي يقصد كثيرا في رواية كتاب الشهاب عن مؤلفه فقال صيرني الشهاب شهابا" ج19، ص 120. وقال في ص 125 "قال محمد بن طرخان : اشتغل الحميدي بالصحيحين إلى أن مات".

(3) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : بنعبد الله، ص 192.

أبو مروان ابن سراج يقول أخبرنا وحدثنا واحد ويحتج بقوله تعالى "يومئذ تحدث أخبارها" فجعل الحديث والخبر واحدا.

قل أبو الحسن بن مغيث اختلفت إليه كثيرا ولازمته طويلا وكان واسع المعرفة حافل الرواية بحر علم، عالما بالتفسير ومعاني القرآن ومعاني الحديث ... عنده يسقط حفظ الحفاظ ودونه يكون علم العلماء فاق الناس في وقته وكان حسنة من حسنات الزمان وبقية من الأشراف والأعيان توفي رحمه الله سنة 489هـ[1].

ذكر له ابن خير برنامجه وفهرست شيوخه[2].

قل فيه الذهبي في السير: "الشيخ الإمام المحدث اللغوي الوزير الأكمل محبة العرب أبو مروان عبد الملك بن قاضي الجماعة أب القاسم سراج بن عبد الله بن محمد بن سراج الأموي مولاهم القرطبي إمام اللغة غير مدافع"، وذكر أقوال العلماء فيه منها قول ابن سكرة الصدفي "هو أكثر من لقيته علما بالآداب ومعاني القرآن والحديث"[3].

محمد بن فرج الطلاع القرطبي توفي سنة 497 هجرية

محمد بن فرج مولي محمد بن يحيى البكري يعرف بابن الطلاع أو ابن الطلاء على خلاف[4] من أهل قرطبة يكنى أبا عبد الله بقية الشيوخ الأكابر في وقته وزعيم المفتين بحضرته.

روى عن جماعة من العلماء وكان فقيها عالما حافظا للفقه على مذهب مالك وأصحابه حاذقا بالفتوى مقدما في الشورى عارفا بعقد الشروط وعللها مقدما ذاكرا لأخبار شيوخ بلده وفتاويهم مشاركا في أشياء من العلم حسنة.

ولي الصلاة بالمسجد الجامع بقرطبة وأسمع الناس به وأفتاهم فيه وعمر وأسن حتى سمع منه الآباء والأبناء وكانت الرحلة في وقته إليه جمع كتابا حسنا في أحكام النبي ﷺ وتوفي رحمه الله سنة 497 هـ ومولده في ذي القعدة من سنة 404 هـ[5].

ذكر له ابن خير إلى جانب أحكام الرسول كتاب زوائد ابن أبي زيد دون أن يذكر طبيعته ولا موضوعه وكتاب الوثائق المختصرة[6].

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 363.
(2) الفهرست : ابن خير، ص 476-512.
(3) سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج19، ص 133 وما بعدها.
(4) المدخل إلى تقويم اللسان وتعليم البيان : لابن هشام اللخمي، ج2، ص 345.
(5) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 564 كتاب أحكام الرسول مطبوع بتحقيق الدكتور الأعظمي، بيروت 1398.
(6) الفهرست : ابن خير، ص 246 / 537.

وقل ابن عطية في شأن الزوائد السابق الذكر تأليف في زوائد مختصر ابن أبي زيد على المدونة لخصها وأخرجها[1] وذكره ابن مخلوف في الشجرة، ونسب إليه كتاب الشروط إلى جانب ما ذكر من مؤلفاته[2]. وترجم له الذهبي في السير وذكر أقوال العلماء فيه وقل في تعديله "الشيخ الإمام العلامة القدوة مفتي الأندلس ومحدثها ولقبه بالطلاعي"[3].

أبو علي الحسين بن محمد الغساني الجياني توفي 498 هـ

"الحسين بن محمد بن أحمد الغساني رئيس المحدثين بقرطبة يكنى أبا علي ويعرف بالجياني وليس منها إنما نزلها أبوه في الفتنة وأصلهم من الزهراء روى عن جماعة وكتب الحديث عنهم.

وكان من جهابذة المحدثين وكبار العلماء المفسرين وعني بالحديث وكتبه وروايته وضبطه وكان حسن الخط جيد الضبط وكان له بصر باللغة والإعراب ومعرفة الغريب والشعر والأنساب وجمع من ذلك كله ما لم يجمعه أحد في وقته ورحل الناس إليه وعولوا في الدراية عليه، وجلس لذلك بالمسجد الجامع بقرطبة وسمع منه أعلام قرطبة وكبارها وفقهاؤها وجلتها، ذكره شيخنا أبو الحسن ابن مغيث فقال كان من أكمل من رأيت علما بالحديث ومعرفة بطرقه وحفظا لرجاله.. جمع من سعة الرواية ما لم يجمعه أحد أدركناه، وصحح من الكتب ما لم يصححه أحد غيره من الحفاظ كتبه حجة بالغة وجمع كتابا في رجال الصحيحين سماه تقييد المهمل وتمييز المشكل وهو كتاب حسن مفيد[4] أخذه الناس عنه. وتوفي رحمه الله سنة 498 هـ ودفن بمقبرة الربض عند الشريعة القديمة ومولده في المحرم من سنة 427 هـ[5].

---

(1) الفهرست : ابن عطية، ص 91 . بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 160. وانظر الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 242. وترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 2، ص 180.

(2) الشجرة : ابن مخلوف، ص 123.وانظر المغرب في حلى المغرب : ابن سعيد، ج1، ص 165 في البرنامج ص 56 والوادياشي في برنامجه ص 187والذهبي في سير أعلام النبلاء ج 19،ص 199والصفدي في الوافي بالوفيات،ج 4 ص 319 والمقر

(3) سير أعلام النبلاء : للذهبي، ج 19، ص 199وما بعدها. وذكر المحققون في الهامش خلانا في كنيته بين ابن الطلاع وابن الطلاء.

(4) الفهرست : ابن خير، ص 220 والرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 118 منه نسخة مخطوطة في الجامع الكبير بمكناس وخزانة الأزاريفية بسوس ومكتبة با يزيد بإسطنبول (211-2) انظر الأعلام : للزركلي، ج 2، ص 255. وقد طبعته وزارة الأوقاف المغربية بتحقيق د. محمد أبو الفضل.

(5) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 143. بغية الملتمس : الضبي، ص 327.

ذكر له ابن خير من تواليفه، جزءاً فيه فوائد في مسائل الحديث في قوله عليه السلام "لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى تقوم الساعة"[1] إضافة إلى تقيد المهمل.

ذكر القاضي عياض في الغنية أحاديث بسنده المتصل إلى رسول الله ﷺ وقل فيها منه أحاديث عالية في شيخنا أبي علي بينها وبين النبي ﷺ ستة رجال[2].

ذكره ابن عطية وذكر رواياته عنه وقل فيه "أحد من انتهت إليه الرئاسة بالأندلس في علم الحديث وإتقانه والمعرفة بعلله ورجاله مع تصرف في علم النحو والغريب والأدب والشعر وذكر من مؤلفاته" تقييد المهمل[3] ولم يترجم له صاحب تذكرة الحفاظ

محمد بن سليمان بن خليفة الإشبيلي توفي سنة 500 هجرية

أبو عبد الله محمد بن سليمان بن خليفة ولي قضاء بلده وكان من أهل العلم والنظر وألف كتابا في شرح الموطأ سمه كتاب المحلى عرض على الفقيه أبي المطرف الشعبي فأمر أن يجعل على الحاء نقطة من فوق ولم ينفق هذا الكتاب عند الناس ولا وقع منهم باستحسان روى عنه أبو إسحاق وكان من أهل العلم وولى الشورى بإشبيلية ثم أسقط عنها وتوفي أبو عبد الله سنة 500هـ[4].

مالك بن يحيى بن وهيب الأندلسي عاش في القرن الخامس الهجري

"فقيه حافظ مشهور حسن الخط اختصر كتاب التمهيد لأبي عمر بن عبد البر اختصارا أجاد فيه وسمى مختصره "كتاب التبصير" وجعله على التراجم وهو كتاب كثير الفائدة[5].

شارك في جميع العلوم إلا أنه كان لا يظهر إلا ما ينفق في ذلك الزمان، وكانت لديه فنون من العلم رأيت له كتابا سمه "قراضة الذهب في ذكر لئام العرب" ضمنه لئام العرب في الجاهلية والإسلام وضم إلى ذلك ما يتعلق به من الآداب فجاء الكتاب لا نظير له في فنه رأيته في خزانة عبد المومن، ولمالك بن وهيب هذا تحقق بكثير من أجزاء الفلسفة رأيت

(1) الفهرست : ابن خير، ص 158.
(2) الغنية : القاضي عياض، ص 138 وترتيب المدارك، ج 8، ص 191.
(3) الفهرست : ابن عطية، ص 77 وما بعدها.
(4) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 8، ص 187. وابن فرحون : في الديباج، ج 2، ص 243.
(5) بغية الملتمس : الضبي، 619 القسم 2.

بخطه كتاب الثمرة لبطليموس في الأحكام وكتاب المجسطي في علم الهيئة وعليه حواش بتقييده أيام قراءته إياه على رجل من أهل قرطبة اسمه أحمد الذهبي"[1].

محمد بن علي يعرف بابن الصيقل الشاطبي توفي بعد500 هـ

محمد بن علي يعرف بابن الصيقل الشاطبي من أهل صناعة الحديث وممن يفهم هذا العلم صحب أبا الحسن ابن مفوز وبه انتفع وسمع بن سعدون والجياني ودخل سجلماسة فسمع من بكار بن الغرديس صاحب أبي ذر الهروي وقد شاركنا في بعض شيوخنا وسمع منه الناس وأخبرني (يقول القاضي عياض) بحكايات واستوطن فاس وبها توفي بعد سنة 500 هـ[2].

(1) المعجب : للمراكشي، ص 271 وما بعدها.

(2) الغنية : القاضي عياض، ص 92. جذوة الاقتباس : أحمد بن القاضي، القسم 1، ص 251. والتكملة : لابن الأبار، ج 1، ص 331 والنفح : للمقري، ج2، ص 72.

فقهاء الحديث
خلال القرن السادس الهجري

عبد الله بن يحيى بن الوحشي التجيبي الأقليشي توفي502 هـ

عبد الله بن يحيى التجيبي من أهل أقليش يكنى أبا محمد ويعرف بابن الوحشي، أخذ بطليطلة عن أبي عبد الله المغامي المقرئ القراءات وسمع بها أيضا من أبي بكر محمد بن محمد بن جماهر وأبي بكر حازم بن محمد وغيرهم وكان من أهل المعرفة والنبل والذكاء وله كتاب حسن في شرح الشهاب يدل على احتفال في معرفته واختصر كتاب مشكل القرآن لابن فورك إلى غير ذلك من مجموعاته وتولى أحكام بلده أقليش في آخر عمره وأقام به مدة يسيرة وتوفي به سنة 502 [1].

يحيى بن عبد الله بن الجد الفهري أبو بكر توفي سنة 507 هجرية

يحيى بن عبد الله بن الجد الفهري من أهل لبلة وسكن إشبيلية يكنى أبا بكر كان جامعا لفنون من المعارف وكان مذهبه النظر في الحديث والتفقه فيه وله رواية عن أبي القاسم الهوزني وغيره بإشبيلية وتوفي في جمادى الأولى سنة 507 هـ [2].

هشام بن أحمد بن العواد القرطبي توفي سنة 509 هجرية

هشام بن أحمد الفقيه أبو الوليد القرطبي المعروف بابن العواد أحد مقدمي فقهائها ومفتيها في وقته في الخير والعلم والحفظ للحديث والفقه، والإتقان والانقباض والزهد تفقه بأبي جعفر ابن رزق وابن الطلاع وغيرهما من القرطبيين وسمع منهم ومن الجياني وأبي مروان ابن سراج وسواهم وشرع في جمع كتابي أبي عمر بن عبد البر على الموطأ التمهيد والاستذكار وتم له من ذلك قطعة قطعت بأمله في إتمامه المنية رحمه الله لقيته بقرطبة (وذكر جملة من المؤلفات التي رواها عنه)[3].

قال ابن بشكوال كان من جلة الفقهاء وكبارهم وعلمائهم وخيارهم حافظا للرأي مقلما فيه على جميع أصحابه بصيرا بالفتيا اختلف إليه خلق كثير على سبيل التفقه عنده والمدارسة فنفع الله به كل من أخذ عنه توفي رحمه الله سنة 509هـ وكان مولده سنة 452 هـ[4].

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 291.
(2) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 672.
(3) الغنية : القاضي عياض، ص 217 وترتيب المدارك، ج 8، ص 195.
(4) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 654.

أبو علي حسين بن محمد بن فيرة بن سكرة الصدفي السرقسطي توفي 514 هـ

"حسين بن محمد بن فيرة بن حيون بن سكرة الصدفي: من أهل سرقسطة سكن المرية يكنى أبا علي روى بسرقسطة عن الباجي وسمع ببلنسية والمرية (عن جماعة ذكرهم) ورحل إلى المشرق سنة 481 هـ فأخذ بمكة والبصرة ثم بغداد التي دخلها يوم الأحد 16 جمادى الآخرة سنة 482هـ وأقام بها خمس سنين كاملة فسمع من علمائها ثم رحل عنها سنة 487هـ فسمع بدمشق من الاسفراييني وسمع بمصر وأجاز له بها أبو إسحاق الحبال مسند مصر في وقته، وسمع بالإسكندرية من أبي القاسم مهدي بن يونس الوراق وغيره.

ووصل إلى الأندلس في صفر سنة 490 هـ وقصد مرسية فاستوطنها وقعد يحدث الناس بجامعها ورحل الناس من البلدان إليه وكثر سماعهم عنه، وكان عالما بالحديث وطرقه عارفا بعلله وأسماء رجاله ونقلته يبصر المعدلين منهم والمجرحين وكان حسن الخط جيد الضبط وكتب بخطه علما كثيرا وقيله وكان حافظا لمصنفات الحديث قائما عليها ذاكرا لمتونها وأسانيدها ورواتها وكتب منها صحيح البخاري في سفر وصحيح مسلم في سفر وكان قائما على الكتابين مع مصنف أبي عيسى الترمذي وكان فاصلا دينا استقضى بمرسية ثم استعفي من القضاء فأعفي، وأقبل على نشر العلم وبثه واستشهد رحمه الله في وقعة قتنلة بثغر الأندلس سنة 514 هـ"[1].

قال الذهبي:"وله الباع الطويل في الرجال والعلل والأسماء والجرح والتعديل مليح الخط متقن الضبط حافظا للمتن والإسناد قائما على إقراء الصحيحين وجامع أبي عيسى"[2].

ذكره الضبي وقال "لم يكن بمشرق الأندلس في وقته مثله في تقييد الحديث وضبطه والعلو في روايته مع دينه وفضله وورعه وزهده"[3].

غالب بن عبد الرحمن بن غالب بن تمام بن عطية المحاربي توفي 518 هجرية

قل بن بشكوال "من أهل غرناطة يكنى أبا بكر وكان من أهل الدراية والرواية (ذكر جملة من شيوخه بالأندلس ثم قال ورحل إلى المشرق سنة ست وتسعين وأربعمائة فحج

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 144 وانظر الغنية : للقاضي عياض، ص 131. والسير : للذهبي، ج 19، ص 376 وما بعدها، وانظر مصادر أخرى في هامش التحقيق.

[2] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1253.

[3] بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 331. والأعلام : للزركلي، ج 2، ص 255.

ولقي أبا عبد الله الحسين بن علي الطبري نزيل مكة فسمع منه صحيح مسلم وأجاز له وأبا عبد الله محمد بن أحمد النحوي ولقي بمصر أبا الفضل عبد الله بن حسين الجوهري، ولقي بالمهدية أبا عبد الله محمد ابن معاذ التميمي وأخذ عنه صحيح البخاري عن أبي ذر وغيره.

وكان حافظا للحديث وطرقه وعلله عارفا بأسماء رجاله ونقلته منسوبا إلى فهمه ذاكرا لمتونه ومعانيه، وقرأت بخط بعض أصحابنا أنه سمع أبا بكر بن عطية يذكر أنه كرر صحيح البخاري سبعمائة مرة... توفي رحمه الله بغرناطة سنة **518** ومولده سنة **441** هـ[1].

الفقيه أبو بكر محمد بن خلف بن سليمان بن خلف بن محمد بن فتحون الأريولي توفي 519 هجرية

قال القاضي عياض: من بيت علم وفضل، صاحبنا لقيته وقت رحلتي إلى مشرق الأندلس فكان ذكيا نبيلا خيرا قد فهم طريقة الحديث (ذكر شيوخه) وقال: وقد أخذ هو عني رحمه الله أشياء أفدناها إياه وذكرها في تصانيفه، أجاز لي كتابيه المؤلفين على كتاب الصحابة لأبي عمر بن عبد البر، كتاب التنبيه وكتاب الذيل[2].

قال ابن بشكوال : كان معتنيا بالحديث منسوبا إلى فهمه عارفا بأسماء رجاله ونقلته وله استلحاق علي أبي عمر بن عبد البر في كتاب الصحابة له في سفرين وهو كتاب حسن حفيل وكتاب آخر أيضا في أوهام كتاب الصحابة المذكور وأصلح أيضا أوهام المعجم لابن قانع في جزء، كتب إلينا بإجازة جميع ما رواه وعني به توفي رحمه الله سنة **520** هـ، وقيل في سنة **519** قبلها[3].

قال الضبي: فقيه حافظ محدث متقدم في الحفظ والذكاء عني بطريقة الحديث (وذكر كتبه السابقة) وقال كان كثير الانقباض دعاه شيخه قاضي القضاة أن يوليه قضاء دانية فأبى ذلك وعزم عليه في أمرها وأشهد بتقديمه وأخرج إليها مع أعلام أهل دانية فهرب عنهم في أول ليلة (وبقي مختفيا لا يعلم مكانه حتى أعفي وحينئذ خرج[4] وذكر وفاته سنة **519** هـ

أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الجد توفي520 هـ

محمد بن أحمد بن أحمد بن رشد المالكي قاضي الجماعة بقرطبة وصاحب الصلاة بالمسجد الجامع بها يكنى أبا الوليد.

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 457. والإحاطة : لابن الخطيب، ج4، ص 237-238.
(2) الغنية : القاضي عياض، ص 81.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 577.
(4) بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 102، ترجمة رقم 108.

روى عن أبي جعفر أحمد بن رزق الفقيه وتفقه معه، وعن أبي مروان بن سراج وأبي عبد الله محمد بن خيرة وأبي عبد الله محمد بن فرج وأبي عبد الله الغساني وأجاز لـه أبـو العباس العذري ما رواه.

وكان فقيها عالما حافظا للفقه مقدما فيه على جميع أهل عصره عارفـا بـالفتوى علـى مذهب مالك وأصحابه بصيرا بأقوالهم واتفـاقهم واخـتلافهم نافـذا في علـم الفـرائض والأصول من أهل الرياسة في العلم والبراعة والفهم مع الدين والفضل والوقـار... مـن تواليفه كتاب المقدمات الأوائل وكتاب البيان والتحصيل لما في المستخرجة مـن التوجيـه والتعليل، واختصار المبسوطة واختصار مشكل الآثار للطحاوي إلى غير ذلك من تواليفه ... توفي رحمه الله 520 هـ [1].

قال القاضي عياض" زعيم فقهاء وقته بأقطار الأندلس والمغرب ومقدمهم المعترف له بصحة النظر وجودة التأليف ودقة الفقه ... بصيرا بالأصول والفروع والفرائض والتفنن في العلوم وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية كثير التصنيف مطبوعه (وذكر مؤلفاتـه السابقة)[2].

قال ابن فرحون وكانت الدراية أغلب عليه من الرواية كثير التصانيف مطبوعها[3].

عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي توفي 521 هجرية

عبد الله بن محمد بن السيد النحوي من أهل بطليوس يكنى أبا محمد سكن بلنسية روى عن أخيه علي بن محمد من أهل بطليوس وأبي بكر عاصم بن أيوب الأديب، وعن أبي سعيد الوراق وأبي علي الغساني وغيرهم كان عالما بالآداب واللغات مستبحرا فيهما مقدما في معرفتهما واتفاقهما يجتمع الناس إليه ويقرأون عليه ويقتبسون منه وكان حسن التعليم جيد التلقين ثقة ضابطا وألف كتبا حسانا منها كتاب "الاقتضـاب في شـرح أدب الكتابة" وكتاب "التنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأمة" وكتابا في "شرح الموطأ" إلى غير ذلك من تواليفه توفي رحمه الله سنة 521هـ ومولده سنة 444هـ[4]. قـال الضـبي تواليفه دالة على رسوخه واتساعه ونفوذه وامتداد باعه ولم يذكر هذه المؤلفـات[5] وذكـر صاحب المعلمة منها شرح الموطأ الآنف الذكر[6] ومن كلامه :

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 576.
(2) الغنية : القاضي عياض، ص 54 وانظر جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 255.
(3) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 250 وانظر الشجرة لابن مخلوف، ص 129.
(4) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 292.
(5) انظر البغية : للضبي، ج 1، ص 436.
(6) معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله، ص 135.

أخـــو العلم حي خالـد بــعـد موتـه وأوصاله تحت التراب رميم

ذو الجهل ميت وهو ماش علـى الثرى يظن من الأحياء وهو عديم[1].

قال الذهبي في السير "أقرأ الآداب وشرح الموطأ، وله كتاب الاقتضاب في شرح أدب الكتاب، وكتاب الأسباب الموجبة للأئمة، وأشياء ونظم فائق[2].

عبد الله بن أحمد بن يربوع الإشبيلي توفي 522 هجرية

عبد الله بن أحمد بن سعيد بن يربوع بن سليمان يكنى أبا محمد مـن أهـل إشـبيلية سكن قرطبة وأصله من شنتمرية من الغرب روى ببلده عن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن منظور سمع عنه صحيح البخاري عن أبي ذر الهروي، وسمع من أبي محمد بن خزرج كثيرا من رواياته وسمع بقرطبة من أبي القاسم حاتم بن محمد وأبي مروان بـن سـراج وأبـي علـي الغساني وكتب إليه أبو العباس العذري بإجازة ما رواه، وكان حافظا للحديث وعلله عارفا بأسماء رجاله وثقاته يبصر المعدلين منهم والمجرحين، ضابطا لما كتبه ثقة فيما رواه، وكتب بخطه علما كثيرا وصحب أبا علي الغساني كثيرا واختص به وانتفع بصحبته، وكان أبو علـي يكرمه ويفضله ويعرف حقه ويصفه بالمعرفة والذكاء وجمع أبو محمد هذا كتبا حسانا منها:

- كتاب الإقليد في بيان الأسانيد
- كتاب تاج الحلية وسراج البغية في معرفة أسانيد الموطأ
- وكتاب لسان البيان عما في كتاب أبي نصر الكلاباذي من الإغفال والنقصان
- وكتاب المنهاج في رجال مسلم بن الحجاج وغير ذلك، وقد ذكر له ابن خير من هذه الكتب جزءا في الوجوه المحصورة في حديث بريرة[3] وذكر "تاج الحلية السابق الذكر بعنوان تاج الحلية وسراج البغية في تعليل جميع آثار الموطآت"[4] توفي رحمه الله سنة 522هـ ومولده سنة 444هـ[5].

القاضي أبو عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل الطليطلي توفي 523 هجرية

قال القاضي عياض : أبو عامر محمد بن أحمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم الطليطلي كان يفهم صنعة الحديث كثير السماع والجمع أخذ عن القاضي أبي عبد

(1) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 130، وانظر الأعلام : للزركلي، ج 4، ص 123.
(2) سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج19، ص 532.
(3) الفهرست ابن خير، ص 222 وانظر معجم أصحاب أبي علي الصدفي : لابن الأبار، ص 212.
(4) الفهرست : ابن خير، ص 222 والأعلام : الزركلي، ج 4، ص 668.
(5) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 293. وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي، ج19، ص 578.

الله بن السقاط. وأبي المطرف بن أسد وأبي بكر محمد بن جماهر وأبي الوليد بن مسلمة وأبي المطرف بن سلمة وأجازه جماهر بن عبد الرحمن بن جماهر وأبو الوليد الباجي والعذري وغيرهم، وكان صاحب أصول عنده أعلاق من أصول شيوخ بلده وكان عارفا برجال بلده وأخبارهم.

قرأت عليه كتاب الإخوان لابن الأعرابي في أصل جماهر ... وقرأت عليه كتاب "التحبير عما في حديث جابر بن عبد الله في حجة الوداع من السنن والفوائد" تأليف أبي بكر بن المنذر وذلك مائة وثلاثة وخمسون فائدة ... وسمعت عليه كتاب الأماني المنتجزة جمع أبي عبد الله محمد بن أبي نصر الحميدي. وتوفي بقرطبة سنة **523** هـ ومولده سنة **456** هـ[1].

رزين بن معاوية العبدري السرقسطي توفي 524 هجرية

رزين بن معاوية بن عمار العبدري السرقسطي الأندلسي أبو الحسن إمام الحرمين نسبته إلى سرقسطة من بلاد الأندلس جاور بمكة زمنا طويلا وتوفي بها له تصانيف منها التجريد للصحاح الستة[2] ذكره ابن خير وقال : "تجريد أصول الدين مما اشتمل عليه الصحاح الستة الدواوين بحذف الأسانيد وتقعيد المسائل مع استقصاء مضمون الحديث"، وذكر قبله في نفس الموضع كتابا آخر سماه "الكتاب الجامع لما في كتاب الموطأ والبخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي من الحديث وهو المسمى بتجريد الصحاح".

وقد ذكر ابن خير أنه رحمه الله كان يقرأه كتبه هذه بالمسجد الحرام تجاه الكعبة عام حج وذلك عام **505** هـ.

قال الذهبي في سير أعلام النبلاء "أدخل بالكتاب زيادات واهية لو تنزه عنها لأجاد وهذه الصحاح هي البخاري ومسلم والموطأ وأبو داود والترمذي والنسائي وهو أول من عد الموطأ سادس الكتب الستة وتبعه ابن الأثير في جامع الأصول"[3] توفي سنة **524** هـ.

محمد بن أحمد بن الحاج التجيبي القرطبي توفي 529 هجرية

محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم بن لب بن بيطر التجيبي يعرف بابن الحاج قاضي الجماعة بقرطبة يكنى أبا عبد الله، روى عن أبي جعفر أحمد بن رزق الفقيه وتفقه عنده وقيد الغريب واللغة والأدب على أبي مروان عبد الملك بن سراج وسمع من أبي عبد

(1) الغنية : القاضي عياض، ص 72.

(2) الفهرست : ابن خير، ص 123-124، وبغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 369. وانظر الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص173، والأعلام : للزركلي، ج 3، ص 20.

(3) سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج 20، ص 205.

الله بن فرج الفقيه ومن أبي علي الغساني وأكثر عنه وأبي القاسم خلف بن مدير الخطيب وحازم بن محمد وأبي الحسن العبسي وأبي الحسن بن الخشاب البغدادي وغيرهم وكان من جلة الفقهاء وكبار العلماء معدودا في المحدثين والأدباء بصيرا بالفتيا رأسا في الشورى، وكانت الفتيا في وقته تدور عليه لمعرفته وثقته وديانته.

وكان معتنيا بالحديث والآثار جامعا لها مقيدا لما أشكل من معانيها، ضابطا لأسماء رجالها ورواتها، ذاكرا للغريب والأنساب واللغة والإعراب، وعالما بمعاني الأشعار والسير والأخبار قيد العلم عمره كله وعني به عناية كاملة ما أعلم أحدا في وقته عني به كعنايته، قرأت عليه وسمعت وأجاز لي بخطه وكان له مجلس بالمسجد الجامع بقرطبة يسمع الناس فيه وتقلد القضاء بقرطبة مرتين وكان في ذاته لينا صابرا طاهرا حليما متواضعا لم يحفظ له جور في قضية ولا ميل بهوادة، ولا أصغى إلى عناية، ولم يزل آخر مدته يتولى القضاء بقرطبة إلى أن قتل ظلما بالمسجد الجامع بقرطبة يوم الجمعة وهو ساجد لأربع بقين من صفر سنة 529 هـ ومولده في صفر سنة 458 هـ [(1)].

ذكر ابن خير من مؤلفاته الكتاب الكافي في بيان العلم، وكتاب الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم رحمه الله مع كتاب الإيمان [(2)]، وله كتاب في الفتاوى والنوازل يعمل الأستاذ أحمد اليوسفي من كلية الآداب بتطوان على تحقيقه في إطار دكتوراه الدولة.

ذكر ابن مخلوف في الشجرة هذا العالم وقال كان يدور القضاء بينه وبين ابن رشد في خلافة يوسف بن تاشفين وابنه.. وذكر مؤلفاته [(3)].

عبد الله بن عيسى الشيباني السرقسطي توفي 530 هجرية

عبد الله بن عيسى الشيباني من أهل قلنة حوز سرقسطة يكنى أبا محمد، محدث حافظ متقن كان يحفظ صحيح البخاري وسنن أبي داود عن ظهر قلب فيما بلغني وله اتساع في علم اللسان وحفظ اللغة وأخذ نفسه باستظهار صحيح مسلم وله علية تأليف حسن لم يكمله وتوفي ببلنسية عام 530هـ [(4)].

---

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 580. وانظر سير أعلام النبلاء : للذهبي، ج 19، ص 614.
(2) الفهرست : ابن خير، ص 216.
(3) الشجرة : ابن مخلوف، ص 132 والأعلام : الزركلي، ج 5، 317.
(4) الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 295 .

هشام بن أحمد بن هشام الهلالي يعرف بابن البقوي من أهل غرناطة يكنى أبا الوليد توفي 530 هجرية

هشام بن أحمد بن هشام الهلالي يعرف بابن البقوي من أهل غرناطة يكنى أبا الوليد سكن المرية وسمع من عامة شيوخها ... ومن الطارئين عليها كأبي الوليد البلجي وخرج من المرية وسكن غرناطة وولي الأحكام بها مدة وبغيرها من جهاتها وكان رحمه الله من حفاظ الحديث المعتنين بالتنقير عن معانيه واستخراج الفقه منه مع التقدم في حفظ مسائل الرأي والبصر بعقد الوثائق والتقدم في معرفة أصول الدين ولد سنة 444 هـ وتوفي رحمه الله بغرناطة سنة 530 هـ[1].

أحمد بن طاهر بن علي بن اشترمني بن علي بن عيسى الأنصاري توفي 532 هجرية

قال ابن الأبار في التكملة: "أحمد ابن طاهر بن علي بن عيسى بن محمد بن اشترمني بن رصيص بن فاخر بن فرج بن وليد بن عبد الله بن نعم الخلف بن حسان بن قيس بن سعد بن عبادة الأنصاري الخزرجي، يكنى أبا العباس، وأصل سلفه من شارقة عمل بلنسية، وهي قلعة الأشراف" وقد تنبه محقق كتاب "التكملة" الدكتور عبد السلام الهراس إلى أن ترجمة الرجل في الطبعة المصرية لكتاب التكملة غير المحققة، قد وقعت من الكتاب موقعين الأول في ج 1 ص 39 تحت اسم "أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى بن محمد بن اشترمني بن رصيص" والثانية في جزء 1 ص 44 تحت اسم "أحمد بن طاهر بن علي بن عيسى بن عبادة الأنصاري الخزرجي يكنى أبا العباس"، وبعد البحث والتحقيق والمقارنة بالنسخ المخطوطة الأقرب إلى عصر المؤلف تبين أنهما واحد، فجمع بين الترجمتين في ترجمة واحدة في الجزء الأول من النسخة المحققة ص 13 ترجمة رقم 28 وذيل الترجمة بمصادرها الأصلية فرد الحق إلى نصابه وتلك فائدة التحقيق والتدقيق.

قال القاضي عياض:"من أهل دانية من كبراء أصحابنا وممن عني بالحديث وبالرواية ورحل فيه وفهم الطريقة وأتقن الضبط واتسع في الأخذ والسماع، أخذ عن الجياني والصدفي وابن بشير وأبي محمد بن العسال وأبي داود المقري وغير واحد من مشايخ الأندلس وعن أبي عبد الله المازري وأبي مروان الحمداني وغيرهما من مشايخ إفريقية وكان علم الحديث أغلب عليه ويميل في فقهه إلى الظاهر. وله تصانيف في الحديث منها أطراف الموطأ ورجال مسلم وغير ذلك وقلد الشورى ببلده وطلب لقضائه فامتنع، وكان فاضلا

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 655.

خيرا صينا أخذ عنه الناس لقيته ببلدنا وجالسته كثيرا وسمعت منه فوائد توفي في نحو 520هـ[1].

ذكره الضبي وقال فيه "فقيه مشهور يروى عن القاضي أبي علي ابن سكرة وغيره توفي بدانية سنة 531 هـ".

قال ابن الأبار "كان عالما بالمسائل محدثا ضابطا حسن التقييد معتنيا بلقاء الرجال ورعا فاضلا وله تصنيف على الموطأ سماه كتاب "الإيماء" ضاهى به أطراف الصحيحين لأبي مسعود الدمشقي وعرضه على شيخه أبي على الصدفي، وأمره ببسطه فزاد فيه وله أيضا مجموع في رجال مسلم بن الحجاج (وذكر حديثا بسنده إلى رسول الله ﷺ"البيعان بالخيار على صاحبه ما لم يفترقا"[2].

قال ابن الأبار في وفاته:"ذكره ابن بشكوال ولم يجوده ولا استوفى خبره وغلط في تاريخ وفاته غلطا لا خفاء به بجعلها في نحو 520 هـ كما جعلها القاضي عياض، وعنه نقل في ما أحسب، وأنا قرأت بالسماع منه لصحيح مسلم بدانية في جمادى الأولى سنة 532 هـ وتوفي بعد عام كامل من تاريخ هذا السماع وكذا قال ابن حبيش في وفاته ومولده سنة 467 هـ ومولده في الساعة الرابعة من يوم السبت السابع عشر من شوال سنة سبع وستين وأربعمائة قرأت ذلك وبعض خبره بخط ابن عباد[3].

محمد بن حسن بن أحمد بن محمد الأنصاري أبو عبد الله توفي 532 هجرية

محمد بن حسين بن أحمد بن محمد الأنصاري من أهل ألمرية يكنى أبا عبد الله روى عن أبي علي الغساني وأبي محمد بن أبي قحافة ويزيد مولى المعتصم وعبد الباقي بن محمد وغيرهم صحب أبا عمر ابن اليمنالش الزاهد وتحقق به وكان معتنيا بالحديث ونقله منسوبا إلى معرفته عالما بأسماء رجاله وحملته له كتاب حسن في الجمع بين البخاري ومسلم أخذه الناس عنه وكان دينيا عفيفا متواضعا متبعا للآثار والسنن ظاهري المذهب توفي رحمه الله في سنة 532 هـ وكان مولده سنة 456 هـ[4].

---

(1) الغنية : القاضي عياض، ص 118.

(2) بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 226 و 406.

(3) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 13، ترجمة رقم 28 . وانظر الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 479.والشجرة : لابن مخلوف، ص132.

(4) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 581.

أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري توفي 536 هجرية

الإمام أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر التميمي المازري مستوطن المهدية إمام بلاد إفريقية وما وراءها من المغرب وآخر المشتغلين من شيوخ إفريقية بتحقيق الفقه ورتبة الاجتهاد ودقة النظر أخذ عن اللخمي وأبي محمد بن عبد الحميد السوسي وغيرهما من شيوخ إفريقية، ودرس أصول الفقه والدين وتقدم في ذلك فجاء سابقا لم يكن في عصره للمالكية في أقطار الأرض في وقته أفقه منه ولا أقوم لمذهبهم، وسمع الحديث وطالع معانيه واطلع على علوم كثيرة من الطب والحساب والآداب وغير ذلك فكان أحد رجال الكمال في العلم في وقته وإليه كان يفزع في الفتوى في الطب في بلده كما يفزع إليه في الفتوى في الفقه.. كان قلمه في العلم أبلغ من لسانه، وألف في الفقه والأصول، وشرح كتاب مسلم وكتاب التلقين للقاضي أبي محمد، وليس للمالكية كتاب مثله وشرح البرهان لأبي المعالي الجويني[1] قلت (وهو في أصول الفقه مطبوع بتحقيق د.عبد العظيم الديب قطر 1399هـ).

قال ابن عطية كان رحمه الله من أئمة العلم المتقنين فيه ألف كتابا سماه المعلم بفوائد مسلم كتب إلي يحدثني به وبجميع تواليفه سنة 504 هـ [2] توفي رحمه الله سنة 536هـ.

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وقال في حقه "خاتمة العلماء المحققين والأئمة الأعلام المجتهدين الحافظ النظار ... بلغ درجة الاجتهاد وبلغ من العمر نيفا وثمانين سنة، ولم يُفت بغير مشهور مذهب مالك ... له تآليف تدل على فضله وتبصره في العلوم منها شرح التلقين ليس للمالكية مثله وشرح البرهان لأبي المعالي سماه "إيضاح المحصول من برهان الأصول" وشرحه لهذين الكتابين يدل أنه بلغ درجة الاجتهاد "والمعلم في شرح صحيح مسلم" قال ابن خلدون اشتمل على عيون من علم الحديث وفنون وحكى بن عيشون أنه سمع الإمام يقول "كان السبب في تأليفه أنه قرئ علي صحيح مسلم في رمضان فتكلمت على نقط منه فلما انتهت قراءته عرض علي الأصحاب ما أمليته فيه وهذبته" وكتابه الكبير التعليق على المدونة وكتاب الرد على الإحياء للغزالي المسمى بالكشف، والأنباء على المترجم بالأحياء وغيرها [3].

---

(1) الغنية:القاضي عياض، ج 65.

(2) الفهرست:ابن عطية، ص 138 وقد صدر كتاب المعلم محققا من طرف فضيلة الشيخ الشاذلي النيفر وفي مقدمته فصل كامل للتعريف بالمؤلف وعصره ومؤلفاته فليراجع.

(3) الشجرة:ابن مخلوف، ص 127. والسير للذهبي قال فيه : "كان بصيرا بعلم الحديث" ونقل أقواله العلماء فيه وذكر مؤلفاته انظر ج 20، ص 104 وما بعدها وتجد في الهامش مصادر أخرى لترجمته.

محمد بن خلف بن موسى الإلبيري توفي 537 هجرية

محمد بن خلف بن موسى الأنصاري المتكلم سكن قرطبة يكنى أبا عبد الله ويعرف بالإلبيري لأن أصله منها، روى عن أبي بكر محمد بن الحسن المرادي وأبي الحجاج يوسف بن موسى الكلبي وأخذ علم الكلام عنهما.

وكان حافظا لكتب الأصول والاعتقادات واقفا على مذهب أبي الحسن الأشعري وأصحابه مع مشاركة في الأدب وله تآليف منها:

كتاب النكت الأمالي في النقض على الغزالي

رسالة الانتصار على مذاهب الأئمة الأخيار

رسالة البيان عن حقيقة الإيمان

شرح مشكل ما وقع في الموطأ وكتاب البخاري

اختصار كتاب الرعاية للمحاسبي

ولد سنة 457 هـ وتوفي سنة 537 هـ[1].

ذكره ابن فرحون في الديباج وذكر مؤلفاته السابقة الذكر وأضاف إليها الرد على أبي الوليد بن رشد في مسألة الاستقراء الواقعة في الجزء الأول من مقدماته[2].

وأضاف إلى كل ذلك ابن مخلوف في الشجرة كتاب مداواة العين قال فيه جليل الفائدة[3].

علي بن عبد الله اللمائي المري المالطي توفي 537 هجرية

علي بن عبد الله بن داود اللمائي أبو الحسن المعروف بالمالطي القيرواني نزيل ألمرية سمع بها من أبي علي كتاب اختصار الطريق لابن الأعرابي وغير ذلك وروى عن عبد القادر بن الحناط أيضا وله رواية بالقيروان عن أبي علي الحسن بن مكي اللواتي من أصحاب أبي بكر المالكي القرشي وأبي القاسم اللبيدي، وكان فقيها مشاورا مقرئا متفننا وله جمع بين الاستذكار والمنتقى وشرح في رقائق بن المبارك سماه زهر الحدائق. وتوفي بألمرية يوم السبت غرة جمادى الأولى سنة 537 هـ وصلى عليه القاضي أبو محمد بن عطية من الغد يوم الأحد[4].

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 358، ت 1278 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس. وانظر معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله، ص 129 والأعلام : للزركلي، ج 6، ص 115. والذيل والتكملة : ابن عبد الملك الأنصاري، ج 6 ص193 والإحاطة : ابن الخطيب، ج 3 ص 165-166.

(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 302.

(3) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 134.

(4) معجم أصحاب أبي علي الصدفي : ابن الأبار، ص 287.

أبو القاسم أحمد بن محمد بن ورد التميمي توفي 540 هجرية

أحمد بن محمد بن عمر بن ورد التميمي أبو القاسم فقيه حافظ مشهور محدث ألف في شرح البخاري كتابا كبيرا ظهر علمه فيه وكان أوحد زمانه فقها وعلما ومعرفة وفهما وذكاء. مولده في جمادى الآخرة سنة 465 هـ وتوفي عام 540 هـ يروي عن أبي علي الغساني وأبي علي بن سكرة وغيرهما [1].

قال ابن الخطيب في الإحاطة "قال الملاحي: كان من جلة الفقهاء المحدثين يقل إن علم المالكية انتهت إليه الرئاسة فيه وإلى القاضي أبي بكر بن العربي في وقتهما ولم يتقلمهما في الأندلس أحد بعد وفاة أبي الوليد ابن رشد، كان له مجلس يتكلم فيه على الصحيحين ويخص الأخمسة بالتفسير ولي قضاء غرناطة سنة 20 (يعني وخمسمائة) فعدل وأحسن السيرة وبه تفقه طلبتها إذ ذاك روى عن أبي علي الغساني وأبي الحسن بن سراج وأكثر عنه وأبي بكر ابن سابق الصقلي وأبي محمد بن فرج المعروف بالعسال الزاهد ولازمه وهو آخر من روى عنه ورحل إلى سجلماسة وناظر عند ابن العواد وروى أيضا عن أبي الحسن المبارك المعروف بالخشاب وكان الخشاب يحمل عن أبي بكر بن ثابت الخطيب.

روى عنه جماعة كأبي جعفر بن الباذش وأبي عبيد الله وابن رفاعة وابن عبد الرحيم وابن حكيم وغيرهم وآخر من روى عنه أبو القاسم بن عمران الخزرجي بفاس توفي بألمرية في الثاني من رمضان سنة 540 هـ [2].

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وأضاف إلى ما ذكر من مؤلفاته الأجوبة الحسان [3].

محمد بن مسعود بن أبي الخصال الغافقي توفي 540 هجرية

محمد بن مسعود بن أبي الخصال الغافقي من أهل شقورة سكن قرطبة يكنى أبا عبد الله مفخرة وقته وجمال جماعته.

روى عن أبي الحسين بن سراج وجماعة من شيوخ أهل قرطبة أجاز له أبو علي الغساني ما رواه وكان متفننا في العلوم مستبحرا في الآداب واللغات قوي المعرفة بهما مقدما في معرفتهما وإتقانهما وكان كاتبا بليغا عالما بالأخبار ومعاني الحديث والآثار والسير والأشعار له تواليف حسان ظهر فيها نبله واستبان فيها فهمه استشهد رحمه الله ودفن يوم الأحد 13 ذي الحجة من سنة 540 هـ وكان مولده رحمه الله سنة 465هـ [4].

---

[1] بغية الملتمس : الضبي، ج 1، ص 210 ترجمة رقم 363.
[2] الإحاطة : ابن الخطيب، ج 1، ص 170 وما بعدها.
[3] شجرة النور : ابن مخلوف، ص 134.
[4] الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 588.

ذكر ابن خير جملة من مؤلفاته ليس منها في الحديث شيء[1] وقال فيه ابـن الخطيـب نقلا عن ابن الزبير في صلة الصلة "ذو الوزارتين كان من أهل المعارف الجمة والإتقـان لصناعة الحديث والمعرفة برجاله والتقييد لغريبه وإتقان ضبطه ولم يذكر شيئا من مؤلفاته[2]. وإنما اكتفى بالإشارة إلى أنها مشهورة متداولة.

محمد بن أحمد بن أبي خيثمة الجياني توفي 540 هجرية

محمد بن أحمد بن محمد ابن أبي خيثمة الجبائي سكن غرناطة يكنى أبا الحسـن كـان مبرزا في علوم اللسان نحوا ولغة وأدبا متقدما في الكتابة والفصاحة جامعا فنونا الفضائل على غفلة كانت فيه.

روى عن أبي الحسن بن سهل وأبي بكر بن سابق وأبي الحسن ابن الباذش وأبـي علي الغساني وغيرهم، وصحب أبا الحسين بن سراج صحبة مؤاخاة.

صنف في شرح غريب البخاري مصنفا مفيدا توفي ليلة السبت، الثامن والعشرين من جمادى الأولى سنة 540هـ.

أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري توفي سنة543هـ

العلامة الحافظ القاضي أبو بكر محمد بن عبـد الله بـن محمـد الإشبيلي ولـد سـنة 468هـ ورحل مع أبيه إلى المشرق وسمع أبا عبد الله بن طلحة النعالي وطـراد بـن محمـد الزينبي. وطائفة بالأندلس وذكر ابن بشكوال رحلته إلى مصر وبيت المقدس ومكة ودمشق قال وتخرج بالإمام أبي حامد الغزالي والعلامة أبي زكرياء التبريزي.. وجمع وصنف وبرع في الأدب والبلاغة وبعد صيته .. ثم ذكر جملة ممن روى عنه، ثم قال.وأدخل الأنـدلس علمـا شريفا وإسنادا منيفا وكان متبحرا في العلم ثاقب الذهن عذب العبارة موطأ الأكناف كريم الشمائل كثير الأموال ولي قضاء إشبيلية فحمد وأجاد السياسة وكان ذا شدة وسطوة ثـم عزل فأقبل على التصنيف ونشر العلم أثنى عليه ابن بشكوال كثيرا وقال "أخبرني أنـه رحل إلى المشرق سنة 485 هـ وسمعت منه بإشبيلية وقرطبة كثيرا.

وقال غيره: كان أبوه من علماء الوزراء فصيحا مفوها شاعرا ماهرا اتفق موته بمصر في أول سنة 93 وأربعمائة) فرجع ولده أبو بكر إلى الأندلس وكان أبو بكر أحد من بلغ رتبه الاجتهاد فيما قيل قال ابن النجار حدث ببغداد بيسير وصنف في الحديث والفقه والأصول وعلوم القرآن والأدب والنحو والتواريخ واتسع حاله وكثرت أفضاله ومدحه الشعراء وبنى

---

(1) الفهرست : ابن خير، انظر أرقام 486-469-492-493-504-515-520-531-532.
(2) الإحاطة : لسان الدين بن الخطيب، ج 2، ص 388.

على إشبيلية سورا أنشأه من ماله. وقد ذكر الذهبي نقولا عن مجموعة من المترجمين في تعديله وتجريحه وعلق عليها بما يراه صوابا[1].

قال ابن بشكوال توفي ابن العربي بالعدوة بفاس سنة **543** هـ وسألته عن مولده فقال لي سنة **468** هـ [2].

ولم يذكر له ابن بشكوال ولا الذهبي ما ألفه من كتب ورسائل غير أن مصادر أخرى ذكرت من مؤلفاته ما يلي :

القبس في شرح موطأ مالك بن أنس، والمسالك في شرح موطأ مالك.

وعارضة الأحوذي في شرح صحيح الترمذي (مطبوع) ورسائل أخري صغيرة في الكلام عن بعض الأحاديث بعينها[3].

ذكره القاضي عياض وقال درس الفقه والأصول وجلس للوعظ والتفسير ورحل إليه للسماع وصنف في غير فن تصانيف كثيرة حسنة مفيله وولي القضاء ثم صرف ... ولكثرة حديثه وأخباره وغرائب حكاياته ورواياته أكثر الناس فيه الكلام وطعنوا في حديثه[4].

ذكر له ابن خير في الفهرست من المؤلفات ما يلي :

- أحكام القرآن
- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس
- المتوسط في الاعتقاد، والمسقط في شرح المتوسط
- مصافحة البخاري ومسلم
- ناسخ القرآن ومنسوخه [5]

وقد ذكر ابن مخلوف مؤلفاته وقال في ترجمته "له تآليف تدل على على غزارة علمه وفضله منها عارضة الأحوذي في شرح الترمذي والقبس في شرح موطأ مالك بن أنس، وترتيب المسالك في شرح موطأ مالك وأحكام القرآن ومراقي الزلف، وكتاب الخلافيات وكتاب المريدين وكتاب مشكل الكتاب والسنة، والناسخ والمنسوخ وقانون التأويل وكتاب النيرين في الصحيحين، وسراج المهتدين والأمل الأقصى في أسماء الله الحسنى، والعقل الأكبر للقلب الأصغر وتبيين الصحيح في تعيين الذبيح، والتوسط في معرفة صحة الاعتقاد،

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1294.

(2) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 590.

(3) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 254، والشجرة : لابن مخلوف، ص 136 وما بعدها. والأعلام : للزركلي، ج6، ص 230. وكتاب القبس مطبوع متداول .

(4) الغنية : القاضي عياض، ص 66.

(5) الفهرست : ابن خير، ص 54-88-258-527- ص 51 وانظر الديباج : لابن فرحون، ج 2، ص 252.

والرد على من خالف السنة من أهل البدع والإلحاد، والإنصاف في مسائل الخلاف، وشرح حديث جابر رضي الله عنه في الشفاعة وشرح حديث أم زرع وشرح غريب الرسالة والمحصول في علم الأصول، وكتاب العواصم من القواصم، وترتيب الرحلة وفيه من الفوائد ما لا يوصف، وذكر في ترجمة مطولة رئاسة لوفد إشبيلية الوافد على الأمير عبد المومن وسفره في البحر من المهدية إلى الإسكندرية نقلا عن حاشية الرهوني على خليل[1].

محمد بن عبد الرحمن النميري الغرناطي توفي 544 هجرية

محمد بن عبد الرحمن بن علي بن عبد الرحمن بن صقالة النميري من أهل غرناطة أبو عبد الله كان من حذاق المحدثين عارفا بعلل الحديث وأسماء رجاله صدرا في روايته ولم يكن في عصره مثله أخذ عن الحافظ أبي بكر بن عطية وعياض بن موسى وابن عتاب وأبي بكر بن العربي وغيرهم وله تآليف مفيلة ولد سنة 500 هـ توفي سنة 544 هـ [2].

أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي توفي 544 هـ

القاضي العلامة عالم المغرب أبو الفضل اليحصبي السبتي الحافظ مولده بسبتة سنة 476 هـ وأصله أندلسي تحول جله إلى فاس ثم سكن سبتة، أجازه القاضي أبو علي الغساني، وكان يمكنه السماع منه وهو ابن عشرين سنة وإنما دخل القاضي إلى الأندلس بعد موته فأخذ عن محمد بن حمدين وأبي علي بن سكرة وأبي الحسين بن سراج وأبي محمد بن عتاب وهشام بن أحمد وأبي بحر ابن العاصي وخلق، وتفقه بأبي عبد الله محمد بن عيسى التميمي والقاضي أبي عبد الله محمد بن عبد الله المسيلي وصنف التصانيف التي سار بها الركبان واشتهر اسمه وبعد صيته[3].

قال ابن بشكوال:"وعني بلقاء الشيوخ والأخذ عنهم وجمع من الحديث كثيرا وله عناية كثيرة به واهتمام بجمعه وتقييله وهو من أهل التفنن في العلم والذكاء واليقظة والفهم".

وقال الفقيه بن حمادة السبتي جلس القاضي للمناظرة وله نحو ثمان وعشرين سنة ولي القضاء وله خمس وثلاثون سنة فسار بأحسن سيرة كان هينا من غير ضعف صليبا في الحق وله كتاب "الشفا في شرف المصطفى" وكتاب ترتيب المدارك وتقريب المسالك في ذكر فقهاء مذهب مالك وكتاب العقيلة وكتاب شرح حديث أم زرع، وكتاب جامع التاريخ، الذي

---

(1) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 136 وما بعدها. وانظر كتاب آراء أبي بكر بن العربي الكلامية لعمار الطالبي، طبعة الجزائر 1974، ففيه مزيد من التفصيل.

(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 1، ص 303.

(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1305، انظر مؤلفاته في فهرست بن خير، ص 474-487-497-512، والرسالة المستطرفة، ص 141-143-157. وسير أعلام النبلاء : ج20، ص 212 وقد ذكر محققوا هذا الكتاب أغلب مظان ترجمة القاضي.

اربي على جميع المؤلفات جمع فيه من أخبار الأندلس والمغرب واستوعب فيه أخبار سبتة وعلمائها وله كتاب مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار من الموطأ والصحيحين

قال القاضي شمس الدين بن خلكان: هو إمام الحديث في وقته وأعرف الناس بعلومه وبالنحو واللغة وكلام العرب وأيامهم وأنسابهم قال ومن تصانيفه كتاب الإكمال في شرح مسلم كمل به كتاب المعلم للمازري وذكر المشارق وقال:"في تفسير غرائب الحديث" وكتاب التنبيهات فيه غرائب وفوائد وكل تواليفه بديعة".

قال الذهبي وروى عنه خلق كثير منهم عبد الله بن محمد الأشيري وأبو جعفر بن القصير الغرناطي وأبو القاسم خلف بن بشكوال وأبو محمد بن عبيد الله الحجري ومحمد بن الحسن الجابري قال ابن بشكوال توفي رحمه الله بمراكش مغربا عن وطنه سنة 544هـ[1].

أبو الوليد يوسف بن عبد العزيز بن الدباغ توفي 546 هجرية

قال بن بشكوال:"يوسف بن عبد العزيز يوسف بن عمر بن فيرة اللخمي من أهل أنلة نزل مرسية روى عن أبي علي الصدفي كثيرا ولازمه طويلا وأخذ عن جماعة من شيوخنا وصحبنا عند بعضهم وكان من أنبل أصحابنا وأعرفهم بطريقة الحديث وأسماء الرجال وأزمانهم وثقاتهم وضعفائهم وأعمارهم وآثارهم ومن أهل العناية الكاملة بتقييد العلم ولقاء الشيوخ لقي منهم كثيرا وكتب عنهم وسمع منهم وشور ببلده ثم خطب به وقتا وتوفي رحمه الله سنة 546 هـ وقال لي مولده سنة 482 هـ"[2].

ذكره عبد العزيز بن عبد الله في المعلمة وقال محدث الأندلس في عصره من أهل أنلة عمل بلنسية له طبقات المحدثين والفقهاء[3]. وذكر له ابن خير كتاب الغوامض والمبهمات[4].

أحمد بن عبد الملك بن محمد بن إبراهيم بن أحمد بن عبد الملك الأنصاري توفي سنة 549 هجرية

يعرف بابن أبي مروان يكنى أبا عمر وأبا جعفر، من إشبيلية سمع من أبي الحسين شريح بن محمد وأبي بكر بن طاهر وأبي الحكم بن حجاج وأبي الحسن مفرج بن سعادة وأبي إسحاق بن جيش البزاز وغيرهم.

---

(1) الصلة: ابن بشكوال، ج 2، ص 453، وانظر ترجمة مفصلة عند ابن فرحون في الديباج، ج 2، ص 46 وما بعدها.وانظر تعريف مفصلا في التعريف بالقاضي عياض لابنه محمد، ومقدمة تحقيق كتاب الغنية لماهر جرار.

(2) الصلة: ابن بشكوال، ج 2، ص 682. وانظر السير: للذهبي وقال رأيت برنامجه، وقد سمع كتبا كبارا، وله تأليف صغير في تسمية الحفاظ، ونقل أقوال العلماء فيه. انظر ج20، ص 220-221.

(3) المعلمة: عبد العزيز بنعبد الله، ص 130.

(4) الفهرست: ابن خير، ص 219.

وكان حافظا عارفا بالحديث ورجاله فقيها ظاهري المذهب على طريقة ابن حزم وله تأليف مفيد في الحديث سماه "المنتخب المنتقى" جمع فيه ما افترق في أمهات المسندات من نوازل الشرع وعليه بنى كتابه أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي في الأحكام ومنه استفاد، وكان صاحبا لأبي جعفر هذا وملازما له واستشهد بلبلة عند ثورة أهلها والتغلب عليهم يوم الأربعاء الحادي عشر من شعبان سنة 549 هـ[1].

أحمد بن معد الأقليشي التجيبي توفي سنة 550 هجرية

أحمد بن معد بن عيسى بن وكيل التجيبي أبو العباس بن الاقليشي عالم بالحديث أصله من أقليش بالأندلس ولد ونشأ بدانية ورحل إلى المشرق فجاور بمكة سنين وعاد يريد المغرب فتوفي بقوص من صعيد مصر.

من كتبه النجم من كلام سيد العرب والعجم مرتب على عشرة أبواب وجعل الباب العاشر مختصا بأدعية مأثورة عن النبي ﷺ في مجلد[2].

والغرر من كلام سيد البشر، وضياء الأولياء علة أجزاء

والكوكب الدري المستخرج من كلام النبي العربي

وتفسير العلوم والمعاني وتفسير سورة الفاتحة مخطوط في الأزهرية

والحقائق الواضحات مخطوط الخزانة العامة بالرباط (رقم 316 الأوقاف)

توفي رحمه الله سنة 550 هـ[3].

ذكره ابن الأبار وترجم له ترجمة واسعة وقال أصل أبيه من أقليش وسكن دانية وبها ولد ونشأ وذكر جملة من مشايخه الذين روى عنهم وجلس إليهم ورحل إلى المشرق سنة 542 هـ فأدى الفريضة وجاور في مكة سنين وسمع بها سن أبي الفتح الكروخي جامع الترمذي برباط أم الخليفة العباسي سنة 47 ثم كر راجعا إلى المغرب فقبض في طريقه.

حدث بالأندلس والمشرق وكان:عالما عاملا متصوفا شاعرا مجودا مع التقدم والصلاح والزهد والعزوف عن الدنيا وأهلها والإقبال على العلم والعبادة وله تصانيف كثيرة منها كتاب الكوكب وكتاب النجم من كلام سيد العرب والعجم، عارض به كتاب الشهاب للقضاعي وكتاب الغرر من كلام سيد البشر وكتاب ضياء الأولياء ... توفي في صدره عن المشرق في مدينة قوص من صعيد مصر في عشر الخمسين وخمسمائة ودفن عند الجميزة التي

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج1، ص 54 ت ر 163، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس. والأعلام : للزركلي، ج1، ص 164.

(2) الرسالة المستطرفة: الكتاني، ص 182.

(3) الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 259. وترجم له الذهبي في السير ترجمة مختصرة، ج2، ص 358.

في المقبرة التالية لسوق العرب وقد نيف على الستين[1]. وقال أبو عبد الله بن عياد توفي سنة خمسين أو وإحدى وخمسين بعدها وقد نيف على الستين.

علي بن محمد بن إبراهيم بن عبد الرحمن ابن الضحاك الفزاري توفي سنة 557 هجرية

من أهل غرناطة يكنى أبا الحسن ويعرف بابن النفزي قال أبو القاسم الغافقي، فقيه مشاور بغرناطة راوية محدث متكلم أخذ عن الحسن شريح وعن الإمام أبي الحسن علي بن الباذش وعن أبي القاسم بن ورد والقاضي عياض والإمام أبي عبد الله المازري وعن أبي الطاهر السلفي وعن أبي مروان ابن مسرة وعن أبي محمد بن سماك القاضي وغيرهم ممن يطول ذكرهم.

وله تآليف في أنواع العلم: منها كتاب "نزهة الأصفياء و سلوة الأولياء في فضل الصلاة على خاتم الأنبياءﷺ" إثنا عشر جزءا وشمائل النبيﷺسفران كبيران" ومنهج السداد في شرح الرشاد ثلاثون جزءا وكتاب مدارك الحقائق في أصول الفقه خمسة عشر جزءا، وكتاب تحقيق المقصد السني في معرفة الصمد العلي سفر، وكتاب نتائج الأفكار في إيضاح ما يتعلق بمسائل الأقوال من الغوامض والأسرار، وكتاب تبيين مسالك العلماء في مدارك الأسماء وكتاب رسائل الأبرار وذخائر أهل الخطوة والإيثار في انتخاب الأدعية المستخرجة من الأخبار والآثار وكتاب الإعلام في استيعاب الرواية عن الأئمة الأعلام سفران توفي سنة 557 هـ[2].

أحمد بن أبي الوليد بن رشد القرطبي توفي 563 هجرية

أبو العباس أحمد بن أبي الوليد بن رشد الإمام المتفنن الفقيه العالم المتقن المعروف بالجلالة والدين المتين أخذ عن والده وبه تفقه ولازم أبا بكر البطليوسي وسمع أبا محمد بن عتاب وابن مغيث وابن بقي أبا القاسم وأبا الحسن وابن العربي والصدفي وابن تليد وجماعة وعنه ابنه أبو الوليد المعروف بالحفيد وأبو القاسم بن مضا وغيرهما له برنامج حفيل وتفسير في أسفار وله شرح على سنن النسائي حفيل للغاية مولده سنة 487 هـ توفي سنة 536 هـ[3].

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 60 ترجمة رقم 168 وانظر ترجمة له عند ابن فرحون في الديباج، ج 1، ص 246، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج2، ص 116/115.

(3) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 146.

علي بن عبد الله بن النعمة الأنصاري المري توفي 567 هجرية

ابن النعمة علي بن عبد الله بن خلف بن محمد الأنصاري الأندلسي رئيس الفتوى والإقراء في بلنسية المتوفي 567هـ له :

- ري الظمآن في علوم القرآن في عدة مجلدات
- الإمعان في شرح سنن النسائي عبد الرحمن عشرة مجلدات [1].

قال الضبي: علي بن عبد الله بن خلف بن النعمة أبو الحسن فقيه حافظ محدث زاهد فاضل أديب، روى فأكثر، وألف فأحسن، شرح كتاب النسائي في عشرة أسفار شرحا لم يتقدمه أحد وقفت عليه بلنسية وعلى كتاب التفسير له وهو أيضا كتاب كبير جمع علوما جمة سماه كتاب ري الظمآن في علوم القرآن توفي في حدود السبعين وخمسمائة[2].

قال الزركلي: حافظ مفسر من العلماء بالعربية من أهل الأندلس ولد بألمرية وسكن بلنسية فكان خطيبا بها وانتهت إليه الرئاسة في الإقراء والإفتاء له كتب منها ري الظمآن في علوم القرآن تفسير كانت منه في درعة بالمغرب نسخة كاملة في57 جزءا تحدث عنها الأستاذ المنوني في دعوة الحق، والإمعان في شرح سنن النسائي عبد الرحمن عشرة مجلدات[3].

قال ابن مخلوف في شأنه لم يتقدمه أحد بمثله بلغ الغاية احتفالا وإكثارا[4].

إبراهيم بن يوسف بن قرقول الفاسي توفي 569 هجرية

قال ابن الأبار"إبراهيم بن يوسف بن إبراهيم بن عبد الله باديس بن القائد القائدي الوهراني كذا قرأت اسمه بخطه وشهر بالحمزي لأن أصله من حمزة موضع بناحية المسيلة عمل بجاية يكنى أبا إسحاق ويعرف بابن قرقول.

ولد بألمرية ونشأ بها وسمع من جده لأمه أبي القاسم بن ورد ومن أبي الحسن بن نافع، وروى عن جماعة كبيرة وطائفة جليلة (وذكر جماعة كبيرة منهم) وقال:وكان رحالا في طلب العلم حريصا على لقاء الشيوخ فقيها نظارا أديبا حافظا يبصر الحديث ورجاله وقد صنف وألف مع براعة الخط وحسن الوراقة حدث وأخذ الناس عنه ولم يزل بمالقة إلى انتقل منها إلى سبتة في سنة 64 ثم إلى سلا وتوفي بمدينة فاس سنة 569 هـ ودفن قريبا من برج الكواكب خارجها ومولده بألمرية سنة خمس وخمسمائة [5].

---

(1) معجم المفسرين والمحدثين والقراء بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله : ص 44.
(2) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص 552.
(3) الأعلام : الزركلي، ج 4، ص 304.
(4) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 150.
(5) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 130، الترجمة رقم 394 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

قال الكتاني: له كتاب مطالع الأنوار على صحاح الآثار للحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الوهراني الحمزي المعروف بابن قرقول (كعصفور) المتوفي بفاس سنة 569 هـ وهو من تلامذة عياض صنفه على مثل المشارق له مختصرا منه مع زيادة البعض وخصه أيضا بالكتب المذكورة[1].

قال ابن القاضي في جذوة الاقتباس، "وقد تكلم فيه بعضهم من جهة كتاب المطالع، وهو لابد كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض كان القاضي قد تركه في مبيضته فاستعارها وجدد منها ما أمكن نقله لاستعمائها وصعوبتها ثم نقل الناس من كتابه". قال بن خاتمة ولم يتصل بنا أنه نسب الكتاب إلى نفسه [2].

حسن بن عبد الله بن حسن الأشيري التلمساني توفي 569 هـ

حسن بن عبد الله بن حسن الكاتب يعرف بابن الأشيري ويكنى أبا علي من أهل تلمسان نشأ بها وأخذ عن الأستاذ أبي علي بن الخراز وأخذ بألمرية عن أبي الحجاج بن يسعون سنة 540هـ.

وكان من أهل العلم بالقراءات واللغة والغريب يغلب عليه الأدب وكان ناظما وناثرا وله مجموع في غريب الموطأ وقفت عليه بخطه، ومختصر في التاريخ سماه "بنظم اللآلئ" وقصيلة في غزوة السبطاط مستجادة وكانت سنة 569هـ[3].

أبو بكر محمد بن خير اللمتوني الإشبيلي توفي سنة 575 هـ

الإمام الحافظ شيخ القراء أبو بكر محمد بن خير بن عمر بن خليفة اللمتوني الإشبيلي، أتقن القراءات على شريح بن محمد واختص به حتى ساد أهل بلده وسمع منه ومن أبي مروان البلجي والقاضي أبي بكر بن العربي، وبقرطبة من أبي جعفر بن عبد العزيز وابن عمه أبي بكر، وأبي القاسم بن بقي، وابن مغيث، وابن الخصال، وطائفة سواهم قال ابن الأبار: كان مكثرا للغاية بحيث أنه سمع من رفاقه وشيوخه أكثر من مائة نفس لا نعلم أحدا من طبقته مثله، وتصدر بإشبيلية للإقراء والإسماع وحمل الناس عنه كثيرا وكان مقرءا مجودا ومحدثا متقنا أديبا نحويا لغويا واسع المعرفة رضى مأمونا، لمامات بيعت كتبه بأغلى الأثمان لصحتها ولم يكن له نظير في هذا الشأن من الحظ الأوفر من علم

---

(1) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 157. وقد ذكره الذهبي في السير وقال فيه "غزير الفوائد" ج20، ص 520.
(2) جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ص 89، ج 1، ترجمة رقم 12. وانظر شجرة النور : ابن مخلوف، ص 146.
(3) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 218، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

اللسان توفي في ربيع الأول سنة 575 هـ وكانت جنازته مشهودة وعاش ثلاثا وسبعين سنة[1].

قال الضبي: فقيه محدث من أهل الإتقان وجودة الضبط مقرئ مجود[2].

يوسف بن عبد الله بن عياد اللريي توفي سنة 575 هجرية

يوسف بن عبد الله بن سعيد ابن أبي زيد الأستاذ المحدث الحافظ أبو عمر الأندلسي اللريي المقرئ أحد الأعلام، أخذ القراءة عن أبي عبد الله بن أبي إسحاق وقدم بلنسية سنة ثمان وعشرين وخمس مائة ولقي بها أعلام المقرئين أبا مروان ابن الصيقل وأبا الحسن بن هذيل وأبا الحسن ابن النعمة وسمع من أبي الوليد الدباغ وطارق بن يعيش وعدة.

وأجاز له أبو القاسم بن ورد وأبو محمد بن عطية وكان معنيا بصناعة الحديث جماعة الأجزاء والدواوين معدودا في الرواة المكثرين، كتب العالي والنازل ولقي الكبار ولو اعتنى بهذا من أوائل عمره لبذ الأقران وفلق الأصحاب وكان يحفظ أخبار المشايخ وينقب عنهم ويضبط وفياتهم ويدون قصصهم أنفق عمره في ذلك.

وكان قد شرع في تذييل "صلة ابن بشكوال" وصنف "كتاب الكفاية في مراتب الرواية" وكتاب "المرتضى في شرح المنتقى" لابن الجارود وشرح "الشهاب" والأربعين في النشر وأهوال الحشر، والأربعين في آداب الصحبة والعبادات وغير ذلك، روي عنه ابنه أبو عبد الله محمد وأبو الحجاج بن عبلة وأبو محمد بن غلبون وغيرهم، وكان من أهل التواضع والخير والعلم، استشهد عند كبسة العدولرية يوم العيد سنة خمس وسبعين وعاش سبعين سنة، ذكره الأبار[3].

عبد الحق بن عبد الرحمن بن الخراط الإشبيلي توفي سنة 581 هجرية

"عبد الحق بن عبد الرحمن بن عبد الله بن حسين بن سعيد الحافظ العلامة الحجة أبو محمد الأزدي الإشبيلي يعرف بابن الخراط روى عن شريح بن محمد وأبي الحكم ابن برجان ومحمد بن أيوب وأبي بكر بن مدير وأبي الحسن طارق بن يعيش وطاهر بن عطية وجماعة كتب إليه بالإجازة الحافظ أبو بكر بن عساكر وجماعة سكن بجاية وقت الفتنة التي زالت

---

[1] تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 1، ص 1366.
[2] بغية الملتمس: الضبي: ج 1، ص 104.
[3] تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 4، ص 1366-1367. الأعلام: الزركلي، ج 8، ص 240. وانظر شجرة النور الزكية: لابن مخلوف، ص 153.

منها الدولة المتونية فنشر بها علمه وصنف التصانيف وأشتهر اسمه وبعد صيته ولي خطابه بجاية.

ذكره الحافظ بن الأبار فقال: كان فقيها حافظا عالما بالحديث وعلله عارفا بالرجال موصوفا بالخير والصلاح والزهد والورع ولزوم السنة والتقلل من الدنيا مشاركا في الأدب وقول الشعر. صنف في الأحكام نسختين كبرى وصغرى سبقه إلى مثل ذلك أبو العباس مروان الشهيد بلبلة، وله في الجمع بين الصحيحين مصنف، وله مصنف كبير جمع فيه بين الكتب الستة وله كتاب المعتل من الحديث وكتاب في الرقائق ومصنفات أخرى إلى أن قل وله في اللغة كتاب حافل ضاهى به كتاب الغريبين للهروي حدثنا عنه جماعة من شيوخنا ولد سنة 510 هـ وقل ابن الزبير سنة 514 هـ وتوفي ببجاية بعد محنة نالته من قبل الدولة في ربيع الآخر سنة 581 هـ وممن روى عنه خطيب القدس أبو الحسن علي بن محمد المعافري وأبو الحجاج بن الشيخ أبو عبد الله بن يقميش وآخرون(1).

قال الكتاني "كتاب الأحكام الشرعية الكبرى انتقاها من كتب الأحاديث ثم قل وله أيضا الأحكام الوسطى في مجلدين وهي المشهورة اليوم بالكبرى ذكر في خطبتها أن سكوته عن الحديث دليل على صحته فيما نعلم، والأحكام الصغرى في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه في ضروب من الترغيب والتهذيب وذكر الثواب والعقاب أخرجها من كتب الأئمة وهداة الأمة الموطأ والستة، وفيها أحاديث من كتب أخرى ذكر في خطبتها أنه تخيرها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد فنقلها الإثبات وتناولها التقات، وذكر له أيضا كتاب المعتل من الحديث وكتاب في الرقائق" قال ابن فرحون في الديباج، ومن جملة تآليفه: ما نقله محمد بن حسن بن عبد الله بن خلف بن يوسف الأنصاري عن المؤلف إملاء منه عليه : قال كتاب المرشد يتضمن حديث مسلم كله وما زاد البخاري على مسلم وما أضاف إلى ذلك أحاديث حسانا وصحاحا من كتاب أبي داود وكتاب النسائي وكتاب الترمذي وغير ذلك، وما وقع في الموطأ مما ليس في مسلم ولا في البخاري وهو أكبر من صحيح مسلم، وكتاب الجامع الكبير في الحديث ومقصوده فيه الكتب الستة وأضاف إليه كثيرا من مسند البزار وغيره، منه صحيح ومعتل تكلم على علله ونهب منه في دخلة البلد في الفتنة،

(1) الذهبي : تذكرة الحفاظ، ج 4، ص 350. وانظر ابن عبد الله : المعلمة، ص 128 حيث ذكر من مؤلفاته "المعتل في الحديث" 6 مجلدات والجامع الكبير 20 مجلدا وغريب القرآن والحديث والجمع بين الصحيحين وقال : يوجد منه الجزء الأخير بخزانة القرويين (189) وانظر هذه المؤلفات في الرسالة المستطرفة للكتاني ص 178-179-180 وانظر مؤلفاته بتفصيل في الديباج المذهب لابن فرحون، ج 2، ص 59 وما بعدها، وانظر ترجمته عند ابن مخلوف في شجرة النور ص 155. والتكملة : لابن الأبار، ج3، ص 120 ت ر 299 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

وكتاب بيان الحديث المعتل، وهو قدر صحيح مسلم وقد تقدم ذكره وذكر جامع الكتب الستة، نهب منه أيضا في الدخلة المذكورة وكتاب التوبة في سفرين ومعجزات الرسول ﷺ في سفر ومقالة الفقر والغنى وكتاب الصلاة والتهجد في سفر وكتاب العاقبة، وتضمن ذكر الموت وما بعده وكتاب "تلقين الوليد" في الحديث سفر صغير وكتاب المنير وكتاب الرقائق، والأنيس في الأمثال والمواعظ والحكم والآداب في كلام النبي ﷺ والصالحين ومختصر كتاب الكفاية في علم الرواية، وكتاب فضل الحج والزيارة تغمده الله برحمته [1].

أحمد بن عبد الصمد الخزرجي القرطبي ثم الفاسي توفي 582 هجرية

أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة محمد بن أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عبد الحق الخزرجي من أهل قرطبة ونزل بجاية وقد سكن غرناطة وقتا يكنى أبا جعفر روى عن أبي عبد الله بن مكي وأبي جعفر البطروجي وعبد الرحيم الحجاري وأبي بكر بن العربي وشريح بن محمد وابن ورد وابن أبي الخصال وغيرهم كان معتنيا بالحديث وروايته، وكف بصره في آخر عمره وله تأليف في أحكام النبي ﷺ وسماه "آفاق الشموس وإعلاق النفوس" وتأليف آخر سماه مقالع الصلبان ومراتع رياض أهل الإيمان، حدثنا عند أبو القاسم بن بقي وأبو سليمان بن حوط الله وتوفي بمدينة فاس عقب ذي الحجة سنة اثنين وثمانين وخمسمائة ومولده سنة تسع عشرة وخمسمائة [2].

محمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الشريشي توفي 586 هـ

محمد بن سعيد بن أحمد بن سعيد بن عبد البر بن مجاهد الأنصاري من أهل إشبيلية وسكن بعض سلفه بطليوس يكنى أبا عبد الله ويعرف بابن زرقون وسعيد بن عبد البر هو الملقب بذلك لحمرة وجهه.

سمع أباه وأبا محمد بن عبدون وأبا بكر بن القبطورنة، وأبا الفضل بن عياض واختص به ولازمه كثيرا وكتب له أيام قضائه بغرناطة وأجاز له أبو عبد الله الخولاني ومن طريقه علا إسناده وأبو محمد بن عتاب وأبو عبد الله بن الحاج الشهيد وأبو مروان الباجي وأبو الحسن شريح بن محمد وأجاز له أبو عبد الله بن شبرين تواليف أبي الوليد الباجي خاصة عنه، وولي قضاء شلب وقضاء سبتة فحمدت سيرته وعرفت نزاهته وكان أحد سروات الرجال، حافظا للفقه مبرزا فيه يعترف له أبو بكر بن الجد بذلك مع براعة في

---

[1] الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 59 وما بعدها والغبريني في عنوان الدراية، ص 42.

[2] التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 76، تحقيق د. عبد السلام الهراس، وانظر أحمد بابا التنبوكتي في المنهاج في تطريز الديباج لابن فرحون على هامشه، ص 59. وجذوة الاقتباس : لابن القاضي، ج 1، ص 141.

الأدب والمشاركة في قرض الشعر والتصرف في طرفي النظم والنثر، لين الجانب حسن الشارة والهيئة ... من تواليفه كتاب الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار وجمع أيضا بين مصنف الترمذي وسنن أبي داود السجستاني وكان الناس يرحلون إليه في الأخذ عنه والسماع منه لعلو روايته وإن لم يكن له سماع كثير وهو آخر من حدث من الأندلسيين بالإجازة عن الخولاني وتوفي بإشبيلية في منتصف رجب سنة 586هـ ومولده سنة 501 (1).

أحمد بن يحيى بن عميرة الضبي المرسي توفي599 هجرية

أحمد بن يحيى بن أحمد بن عميرة الضبي من أهل مرسية يكنى أبا جعفر وأبا العباس أخذ عن أبي عبد الله بن حميد وهو أول من قرأ عليه وسنه دون العشر، وصحب أبا القاسم بن حبيش مدة طويلة وسمع من ابن عبيد الله بسبتة وابن الفخار بمراكش وأبا جعفر عبد الرحمن بن القصير وأبا الحسن بن كوثر وابن عم أبيه أبا جعفر أحمد بن عبد الملك بن عميرة وأجاز له ابن بشكوال وغيره.

ثم رحل حاجا فلقي في طريقه ببجاية عبد الحق الإشبيلي وبالإسكندرية أبا الطاهر بن عوف وأبا عبد الله الحضرمي.. ولقي بمكة الميانشي وغيره، وكان حسن الخط صحيح النقل والضبط ثقة صدوقا جلدا على الوراقة محترفا بها تأثل منها مالا كثيرا وكتب بخطه علما كثيرا وربما تسور على النظم وروى عنه جماعة من شيوخنا وكبار أصحابنا توفي بمرسية شهيدا سقط عليه هدم فأخرج منه وبه رمق فني بسرعة وهو ابن بضع وأربعين سنة 599، وقال ابن حوط الله توفي في جمادى الأولى من السنة وهو وهم منه(2).

وهذا العمر القليل الذي قضى أكثره أحمد في التجوال لم يتسع لتأليف كثير، لهذا يذكر ابن جبير له : كتاب الأربعين من أربعين والمسلسلات النبوية، ومطلع الأنوار لصحيح الآثار وهو كتاب يجمع بين صحيح البخاري ومسلم ثم بغية الملتمس في تاريخ رجل أهل الأندلس(3).

محمد بن أحمد بن أبي جمرة المرسي توفي سنة 599 هجرية

محمد بن أحمد بن عبد الملك بن موسى بن عبد الملك بن وليد ابن أبي جمرة من أهل مرسية يكنى أبا بكر، سمع من أبيه كثيرا وتفقه به وعرض عليه المدونة لسحنون ومن قريبه

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 63، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس وذكر هناك المحقق أغلب مظان ترجمته. وانظر مؤلفاته في المعلمة لعبد العزيز بن عبد الله ص 131. ومعجم المحدثين له أيضا ص 31. وانظر الديباج : لابن فرحون، ج 2، ص 259. والسير : للذهبي، ج21، ص 147.

(2) التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 83، الترجمة رقم 242 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.

(3) مقدمة المحقق لكتاب بغية الملتمس : ابراهيم الأبياري، ص 18، وقد ترجم له هناك ترجمة واسعة.

أبي القاسم محمد بن هشام بن أحمد بن وليد ومن القاضي أبي بكر بن أسود وناوله تأليفه في تفسير القرآن وقرأ سور المفصل على أبي محمد بن أبي جعفر الخشني وسمع منه أحاديث... واستجاز له قريبه أبو القاسم المذكور أبا الوليد بن رشد وأبا بحر الأسدي واستجاز هو لنفسه أبا القاسم بن ورد وأبا بكر بن العربي وأبا الفضل عياض ومن غير الأندلسيين أبا عبد الله المازري وأبا طاهر السلفي.

ولقي أبا محمد عبد الحق بن عطية في قصده مرسية، وصله حينئذ عن دخولها وما شله في طريقه وناوله تأليفه في التفسير وأذن له في الرواية عنه ... عني بالرأي وولي خطة الشورى وسنه لا يزيد عن 21 سنة أيام ابن أبي جعفر (وذكر ابن الأبار نص تقديمه للشورى) (وهو نص مهم جدا في توجيهات الحاكم للعالم) وتقلد قضاء مرسية وبلنسية وشاطبة وأريولة في مدد مختلفة وامتحن في آخر من عمره في امتناعه من قضاء مرسية نفعه الله بذلك.

وكان فقيها حافظا بصيرا بمذهب مالك عاكفا على تدريسه .. وله تآليف منها: كتاب نتائج الأبكار ومناهج النظار في معاني الآثار، ألفه بعد الثمانين وخمسمائة عندما أوقع السلطان حينئذ بأهل الرأي وأمر بإحراق المدونة وغيرها من كتبه، وكتاب إقليد التقليد المؤدي إلى النظر السديد وغير ذلك وبرنامجه المقتضب من كتاب الإعلام بالعلماء الأعلام من بني أبي جمرة . والإنباء بأبناء بني خطاب... وتوفي رحمه الله مصروفا من القضاء سنة 599هـ ومولده سنة 518هـ [1].

---

[1] التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 79، ت ر 222 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس. وانظر الأعلام : للزركلي، ج 5، ص319. وانظر شجرة النور : ابن مخلوف، ص162.

فقهاء الحديث
خلال القرن السابع الهجري

أحمد بن عتيق بن فرج المردي الذهبي ت 601 هجرية

"أحمد بن العتيق بن الحسن بن زياد بن جرح من أهل بلنسية وأصله من المرية يعرف بالذهبي يكنى أبا جعفر وأبا العباس، أخذ القراءات عن أبـي عبـد الله جعفـر بـن حميـد والعربية والآداب عن أبي محمد عبدون" وأجاز له جماعة ومل إلى العلوم النظرية فمهر في كل فن منها وشارك في جميعها واقتدر عل تحصيلها في أقرب مدة، وكان في الذكاء والفهـم وحسن الاستنباط والغوص في دقائق المعاني آية من آيات الله تعـالى ومـن تأليفـه كتـاب الإعلام بفوائد مسلم للمهدي الإمام وكتاب حسن العبارة في فضل الخلافة، أخذت وقيدت عنه في الفقه وغيره فتاوى بديعة وجوابات حسنة، ولم يخل من نظـم زان بـه علمـه ونـال بخلمته السلطان دنيا عريضة، ورأس نظراءه من الطلبة وقد حدث بيسـير وأقـرأ العربيـة وأخذ عنه وتوفي بتلمسان قاصدا في جيش المغرب إفريقيـة سـنة 601 هـ ومولـده سـنة 554هـ"[1].

محمد بن قاسم التميمي توفي سنة 603 هجرية

محمد بن قاسم عبد الكريم التميمي أبو عبد الله فاسي روى ببلده عن أبي إسحاق بن قرقول وغيره كما روى بسبتة عن أبي عبد الله بن حسن بن غاز وأبي محمد بن عبيد الله وحج وأقام ببلاد المشرق خمسة عشر عاما لقي فيها علماء وقته بمكة والمدينة ومصر بالقاهرة والإسكندرية وبطرابلس الغرب وتونس وبجاية وقد ضمن ذكر شيوخه برنامجا حافلا سماه "بالنجوم المشرقة في ذكر من أخذنا عنه من كل ثبت وثقة".

وكان محدثا حافظا ذاكرا للحديث ورجاله وتواريخهم وطبقـاتهم ولم يكـن في ضـبطه بذاك وحدث بالمشرق والمغرب ومن مصنفاته في الحديث :

- الأغذية مما جاء في الحديث
- تحفة الطالب ومنية الراغب في الأحاديث النبوية العلية السنية
- زاد الحاج في مناسك الحج
- الأربعون حديثا

وغيرها في التصوف والزهد قال ابن الأبار بلغني أنه دخل الأندلس وتوفي ببلده سنة ثلاث (يعني وستمائة) أو أول أربع وستمائة[2].

---

[1] التكملة : ابن الأبار، ج1، ص85، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.
[2] الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، القسم الأول السطر 8، ص 255 ت ر 137.

عبد الجليل بن موسى القصري توفي سنة 608 هجرية

عبد الجليل بن موسى بن عبد الجليل الأنصاري الأوسي من حصن فرنجولش من حوز قرطبة نزل قصر كتامة يكنى أبا محمد كذا قال ابن فرتون فيه. روى عن أبي الحسن بن حنين وأبي نصر فتح بن محمد المقرئ وأبي الحسن علي بن جعفر بن غالب حدث عنه بكتاب اليقين من تآليفه ومن غيرهم، وكان متقدما في علم الكلام مشاركا في العربية وسواها متصوفا، وله تواليف منها كتاب تفسير القرآن وكتاب شعب الإيمان (مطبوع بتحقيق سيد كسروي صدر سنة 1395هـ).

وكتاب المسائل والأجوبة وكتاب تنبيه الأفهام في مشكل أحاديثه عليه السلام مخطوط الخزانة التيعورية[1] قال التليدي وقفت عليه بالمكتبة السليمانية بإستانبول(57/409) وهو يبحث في أحاديث الصفات التي يوهم ظاهرها التشبيه[2].

قال أبو عبد الله الأزدي في عبد الجليل القصري : من شيوخنا صاحب الأحوال والمقامات والعلم والمعاملات ووصفه بالزهد والتبتل، وقال أبو عبد الله ابن هشام لقيته بجزيرة طريف غير مرة وأجاز لي ما رواه وألفه، وقال أبو سليمان ابن حوط الله : أجاز لي جميع ما ألفه ورواه في شعبان إحدى وستمائة قال ابن فرتون توفي بسبتة عام 608 أفادنيه شيخنا أبو الحسن بن الحداد القصري[3].

محمد بن عبد الله بن طاهر الحسيني الفاسي أبو عبد الله بن الصيقل توفي سنة 608 هجرية

محمد بن عبد الله بن طاهر الحسني الشريف من أهل فاس يكنى أبا عبد الله روى عن أبي إسحاق بن قرقول وكان معتنيا بسماع الحديث ذاكرا لأسانيده ومتونه ولي قضاء الجماعة بمراكش توفي بإشبيلية سنة 608 هـ[4].

قال فيه ابن عبد الملك "أبو عبد الله بن الصيقل روى عن أبي إسحاق بن قرقول روى عنه أبو الحسن بن القطان وأبو عبد الله بن حماد العجلاني وكان راوية للحديث

---

(1) الأعلام : الزركلي، ج 3، ص 276.

(2) تراث المغاربة في الحديث : التليدي، ص 115.

(3) التكملة : ابن الأبار، ج3، ص132، تحقيق د. عبد السلام الهراس وذكر المحقق هناك مصادر ترجمته، وانظر ترجمة لعبد الجليل في نيل الابتهاج، ص 184، وسير أعلام النبلاء للذهبي، ج 21، ص 420 وما بعدها، وج 22 ص 11 وغيرها. وانظر أعمال الندوة الوطنية التي نظمها مجموعة الدراسات والأبحاث حول القصر الكبير في موضوع:"القصر الكبير الذاكرة والحاضر" فقد قدمت فيها بحثا بعنوان :"القصر الكبير مركزا للإشعاع العلمي إلى المشرق والأندلس" وفيها تكلمت عن الحركة العلمية في المدينة في العصر الوسيط ودور عبد الجليل القصري فيها. (تحت الطبع).

(4) التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 162، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس وذكر هناك بعض مصادر ترجمته.

حافظا لمتونه بصيرا بعلله عارفا برجاله مشرفا على طبقاتهم وتواريخهم عني بهذا الشأن أتم عناية ودرس ببلده واستدرك على الأحكام الكبرى لعبد الحق أحاديث كثيرة في أكثر الكتب رأى أن أبا محمد أغفلها وأنها أولى بالذكر مما أورده أبو محمد في الأحكام دل ذلك على حسن نظره وجودة اختياره ومل وقتا بفاس إلى التحليق بالوعظ والتذكير فانجذبت نفوس الناس على طبقاتهم إليه وكان وقور المجلس جميل الشارة ولاه الناصر من بني عبد المومن قضاء الجماعة بعد وفاة أبي عبد الله بن مروان فكان محمود السيرة مشكور الأحوال صادعا بالحق جزلا مشهور العدل إلى أن توفي بإشبيلية سنة ثمان وستمائة وقد قدم الأندلس غازيا مع الناصر من بني عبد المومن[1].

القاضي أبو المجد عتيق بن عطية القضاعي الطرطوشي توفي سنة 608 هجرية

من بيت علم وولي القضاء بسجلماسة وغرناطة الفقيه المتصرف في فنون العلم قرأ على ابن بشكوال وأجازه له شعر حسن وتآليف منها فصل المقال في الموازنة بين الأعمال تكلم فيه عن أبي عبد الله الحميدي وشيخه أبي محمد بن حزم فأجاد فيه وأحسن وأتي بكل بديع وأتقن وله شرح الموطأ وشرح المقامات الحريرية توفي سنة 608 هـ[2].

أبو الحسن علي بن أحمد بن مروان الوادي آشي توفي سنة 609 هجرية

علي بن أحمد بن يوسف بن مروان بن عمر الغساني الودي آشي أبو الحسن فقيه متفنن أندلسي من أهل وادآش بالأندلس له كتب منها اقتباس السراج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج ونهج المسالك في شرح الموطأ عشر مجلدات والترصيع في مسائل التفريع[3].

قل ابن فرحون"كان من جلة الطلبة ونبهائهم وأذكيائهم وصلحائهم، عنده معرفة بالفقه ومشاركة في الحديث ومعرفة بالنحو والأدب وحسن نظم ونثر من أحسن الناس نظما للوثائق وأعرفهم بنقدها روى عن أبي العباس الخروبي وأبي الحسن طاهر بن يوسف بن فتح الأنصاري وغيرهم من تآليفه : شرح صحيح مسلم في أسفار كثيرة أجاد فيه كل الإجادة، وله كتاب في الأسماء الحسنى سماه بالوسيلة وله نظم شمائل النبي ﷺ توفي

---

[1] الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السطر 8، القسم 1، ص 308.
[2] شجرة النور : ابن مخلوف، ص 171-172.
[3] الأعلام : الزركلي، ج 4، ص 256 وانظر هذه المؤلفات في المعلمة : لعبد العزيز بنعبد الله، ص 174، وفي شجرة النور : لابن مخلوف ، ص 122.

بمدينة وادآش سنة 609 هـ [1]. وفي موطن آخر أعاد ترجمته وقل "ألف في شرح الموطأ مصنفا سماه نهج المسالك للتفقه في مذهب مالك في عشر مجلدات وسمى كتابه في شرح مسلم "باقتباس السراج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج" وذكر مولده سنة 507هـ [2].

محمد بن عبد الرحمن التجيبي اللقنتي توفي سنة 610 هـ

محمد بن عبد الرحمن بن علي بن محمد بن سليمان التجيبي نزيل تلمسان من أهل لقنت عمل مرسية وسكن أبوه أوريولة ويكنى أبا عبد الله.

أخذ القراءات عن علماء بلده ورحل إلى المشرق فأدى الفريضة وأطل الإقامة هناك واستوسع في الرواية وكتب العلم عن جماعة كثيرة أزيد من مائة وثلاثين من أعيانهم المشرقيين، منهم أبو طاهر السلفي الذي صحبه واختص به وأكثر عنه وحكى أنه لما ودعه في قفوله إلى المغرب وسأله عما كتب عنه فأخبره أنه كتب كثيرا من الأسفار ومئين من الأجزاء فسر بذلك، وقال له تكون محدث المغرب إن شاء الله، قد حصلت خيرا كثيرا ودعا لي بطول العمر حتى يؤخذ عني ما أخذت عنه.

ومن شيوخه الأندلسيين أبو محمد عبد الحق الإشبيلي وأبو جعفر بن مضاء وأبو عبد الله بن الفخار وأبو زيد السهيلي وغيرهم.

وقفل في رحلته الحافلة هذه فأخذ عنه بسبتة سنة 574 هـ ثم نزل تلمسان واتخذها وطنا وحدث بها وألف ورحل الناس إليه فسمعوا منه كثيرا وكان حافظا للحديث محافظا على إسماعه عدلا خيارا مقيدا لما روى، وبرنامجه الكبير مشتمل على فوائد جمة روى عنه أكابر أصحابنا وجماعة من جلة شيوخنا لعلو روايته وتشاهر عدالته...

ومن تواليفه برنامجه الأكبر وبرنامجه الأصغر ومعجم شيوخه في مجلد كبير والأربعون حديثا في المواعظ والأربعون في الفقر وفضله وثالثه في الحب في الله ورابعة في فضل الصلاة على النبي ومسلسلات في جزء وكتاب فضل الشهور الثلاثة رجب وشعبان ورمضان، وكتاب فضل عشر ذي الحجة، وكتاب مناقب السبطين الحسن والحسين، وكتاب الفوائد الكبرى مجلد، والفوائد الصغرى جزء، وكتاب الترغيب في الجهاد خمسون بابا في مجلد، وكتاب المواعظ والرقائق أربعون مجلسا سفران وكتاب مشيخه السلفي وغير ذلك.

مولده بلعنت الصغرى في نحو 540هـ وتوفي بتلمسان في جمادى الأولى سنة 610 [3].

---

(1) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج2، ص 114 .

(2) نفس المصدر والجزء : ص 118 .

(3) ابن الأبار : التكملة، ج 2، ص 102، ت ر 271 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس حيث ذكر أغلب مصادر ترجمته. وانظر نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 379. والسير : للذهبي، ج 22، ص 25.

أبو محمد عبد الواحد بن التين الصفاقسي توفي سنة 611 هـ

أبو محمد عبد الواحد بن التين الصفاقسي الشيخ الإمام العلامة الهمام المحدث الراوية المفسر المتفنن المتبحر، له شرح على البخاري مشهور سماه "المخبر الفصيح في شرح البخاري الصحيح" له اعتناء زائد بالفقه ممزوجا بكثير من كلام المدونة وشرحها مع رشاقة العبارة والطب الإشارة اعتمده الحافظ ابن حجر في شرح البخاري وابن رشيد وغيرهما توفي سنة 611 هـ بصفاقس وقبره بها معروف[1].

علي بن محمد بن محمد بن إبراهيم بن موسى الأنصاري الخزرجي الفاسي أبو الحسن المعروف بابن الحصار توفي سنة 620 هجرية

علي بن محمد بن إبراهيم بن موسى الأنصاري الخزرجي فاسي إشبيلي الأصل سكن سبتة ومراكش وغيرها أبو الحسن بن الحصار روى عن جماعة منهم أبوه وابن زرقون وابن الفخار وغيرهم.

روى عنه بمراكش أبو عبد الله محمد بن عبد العزيز الخروف وأبو العباس ابن العزام وبسبتة أبو عبد الله الأزدي ورحل بأخره إلى المشرق وحج وجاور بمكة مدة وجالس علماءها في مجالسهم كأبي شجاع زاهر بن رستم ابن أبي الرجاء الأصبهاني وأبي عبد الله بن أبي الصيف وأبي محمد يونس بن يحيى الهاشمي وغيرهم ثم انتقل إلى طيبة شرفها الله فجاور بها وعظم صيته هناك وجل قدره وعرف فضله وأخذ عنه العلم، فممن روى عنه هناك أبو عبد الله بن عبد الكريم الجرشي وأبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري وكان محدثا راوية فقيها عارفا بأصول الفقه متحققا بعلم الكلام ذا حظ وافر في علوم اللسان وقرض الشعر وله مصنفات أفاد بها منها مقالة في إعجاز القرآن والناسخ والمنسوخ وهو ثلاثة أوضاع الأكبر والأوسط والأصغر، وتقريب المدارك في وصل المقطوع من حديث مالك، وبيان البيان في شرح البرهان، ومقالة في النسخ على مآخذ الأصوليين، وتقريب المرام في تهذيب أدلة الأحكام في أصول الفقه، ومصنف في علم الكلام، ومقالة في الإيمان والإسلام سماها تلقين الوليد وخاتمة السعيد، وشرحها في أربعة مجلدات متوسطة، ومقالة في الحيض والنفاس، إلى غير ذلك من المؤلفات التي جل مغزاها وعظمت جدواها ودلت على وفور علمه وإدراكه ومتانة معارفه ودخل الأندلس وأخذ بها عنه بعض ما كان عنده توفي ابن الحصار في نحو 620 هـ رحمه الله ودفن بالبقيع وبيعت هناك كتبه[2].

---

[1] شجرة النور: ابن مخلوف، ص 168

[2] الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، القسم 1 السطر 8 ص 209، ابن القاضي : جذوة الاقتباس ت 518، ج 2، ص 470.

أبو الحسين محمد بن القاضي أبي عبد الله محمد بن سعيد ابن أحمد بن سعيد بن عبد البر الأنصاري ابن زرقون توفي621 هـ

قال الرعيني: شيخنا رحمه الله الفقيه السني المالكي الجليل ... ترددت عليه أعواما لم أرمه فيها صباحا ومساء حضورا والتزاما وقرأت عليه وسمعت كثيرا وتفقهت به وأخذت عنه معظم تؤاليفه وما وضعه في فقه حديث بريرة وجابر وغير ذلك مما قرأته عليه وتكرر سماعي له بقراءة الرحالين إليه وهو آخر من كان في إشبيلية متصدرا بهذا الرسم صابرا على الإفادة والتروية ملازما لذلك إلى حين وفاته رحمه الله.

مما قرأت عليه كثيرا ودرسنيه وتكرر لي سماعه تأليفه في الجمع بين الصحيحين الذي سماه قطب الشريعة والمنهل العذب الشريعة، وما كمل له من كتاب تهذيب المسالك إلى تحصيل مذهب مالك وقرأت عليه كثيرا من تأليفه الكبير الذي سماه المعلى في الرد على المحلى والمجلى، وقرأت من الموطأ والبخاري ومسلم والسنن والترمذي وسمعت ولا أحقق الآن لبعد العهد وضياع ما قيدته غير ذلك

وسمعت عليه كتاب الفصيح في أصل الجرجاني وقرأت عليه كثيرا من كتاب التلقين لعبد الوهاب تفقها ... وبلحثته في مسائل جمة من مختصر ابن أبي زيد وغيره.

وله اختصار كتاب الأموال لأبي عبيد رحمه الله تناولته من يده في نسخه بخطه، وكان قد شرع في تأليفه لكتاب يسميه "أزهار السنن وإيضاح السنن" في الفقه ثم تركه حين امتحن فسألته عنه وأسفت لكونه لم يؤلفه فأنشدني:

إن الخليفة قد أبى ۞ وإذا أبى شيئا أبيته

وكان من مفاخر إشبيلية هو وأبوه وجده أبو الطيب سعيد، جليل القدر بارع الفقه والكتابة شهير الفضل مولده بإشبيلية عام 539هـ .وتوفي على أحسن عمل من تدريس العلم بداره التي ولد بها وذلك سنة 621 هـ وحبس جملة من ماله في سبل الخير ودفن في قبل: مسجد إقرائه رحمه الله[(1)].

محمد بن عبد الحق بن سليمان الكومي اليفرني توفي625 هـ

محمد بن عبد الحق بن سليمان اليفرني ويقال البطوئي تلميسني ندرومي الأصل أبو عبد الله بن سليمان روى ببلده عن أبيه وتفقه به وبعمران التليلي وأبوي بكر بن عصفور، واللقنتي وأبوي الحسن جابر بن محمد وابن أبي قنون، وأبي علي حسن بن

---

(1) الرعيني : البرنامج، ص 31 وما بعدها، وانظر ابن مخلوف، شجرة النور، ص 178. وسير أعلام النبلاء : الذهبي، ج22، ص311 وذكر هناك أنه توفي سنة 622 عوض 621.

الخراز، وصحب الزاهدين الفاضلين أبا عبد الله بن محيو الهواري وأبا مدين شعيب بن الحسن الأندلسي.

وبفاس عن أبي الحسن بن حنين وأبي عبد الله بن الرمامة وأبي محمد قاسم الزقاق كما روى بمراكش وإشبيلية وبسبتة وأجاز له من أهل الأندلس أبو بكر بن خير، وابن رزق وابن عمارة وأبو الحسن ابن هذيل وابن النعمة وأبو العباس الخروبي وابن بشكوال، ومن أهل المشرق أبو طاهر التنوخي وأبو طاهر السلفي وابن عوف وابن معشر وأبو عبد الله الحضرمي والرحبي والمصري والكركنتي وأبو القاسم البصيري وأبو يعقوب ابن الطفيل الدمشقي وقد ضمن ذكرهم وكيفية روايته عنهم برنامجه الذي سماه الاقناع في ترتيب السماع.

روى عنه جماعة وكان راوية للحديث فقيها حافظا متكلما متفننا في علوم جمة بارع الكتابة حسن الخط جماعة للكتب الجليلة مغاليا في أثمانها احتوت خزائنه على ما لم يجمعه أحد وله مصنفات كثيرة منها في الحديث وعلومه

- المختار في الجمع بين المنتقى والاستذكار
- غريب الشهاب جزء
- غريب الموطأ وإعرابه
- مختار المختار بين يدي مختصر كتاب البخاري
- إرشاد المسترشد وبغية المريد المستبصر المجتهد
- الأجوبة المحررة في المسائل المغيرة

مولده سنة ست أو سبع وثلاثين وخمسمائة وتوفي بتلمسين سنة خمس وعشرين وستمائة وهو ابن تسع أو ثمان وثمانين سنة[1].

محمد بن علي بن حماد بن عيسى بن أبي بكر الصنهاجي أبو عبد الله توفي سنة 628 هجرية

مؤرخ شاعر أديب له مشاركة في علوم اللغة والفقه والحديث نشأ ببرج حمزة قرب البويرة وتعلم في قلعة بني حماد وبجاية ومدينة الجزائر وتلمسان دخل الأندلس فسمع بها

---

(1) الذيل والتكملة : القسم 1 السطر 8، ص 317، وانظر المعلمة ص 189، وانظر عادل نويهض معجم أعلام الجزائر، ص153 وبنعبد الله في معجم المحدثين، ص 32، وابن الأبار في التكملة، ج 2، ص 165، ت ر 427 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس. والزركلي في الأعلام ج 6، ص 66، وذكره باسم (اليعفري) وذكر أن كتاب المختار منه الجزء الأول والسادس في خزانة القرويين بفاس رقم 194 ومنه مجلد ضخم قديم في الخزانة العامة بالرباط أوقاف. وانظر سير أعلام النبلاء : للذهبي، ج22، ص 261، وسماه البربري ت ر 146.

وولي القضاء بالجزيرة الخضراء ثم قضاء سلا سنة 613 هـ مات بمراكش وقد نيف على الثمانين له :

- النبد المحتاجة في أخبار صنهاجة
- أخبار ملوك بني عبيد
- عجالة المودع وعلالة المشيع (في الأدب والشعر)
- الإعلام بفوائد الأحكام لعبد الحق الإشبيلي
- تلخيص تاريخ الطبري
- شرح الأربعين حديثا

وديوان شعر وبرنامج ذكر فيه شيوخه ومقروءاته وكتبه[1].

أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي توفي سنة628 هـ

علي بن محمد بن عبد الملك بن يحيى بن محمد بن يحيى بن إبراهيم بن فضلة بن سماحة الحميري الكتامي فاسي سكن مراكش أبو الحسن بن القطان قل فيه الذهبي (مصري الأصل مراكشي الدار) ولم تذكر الكتب المترجمة له هذا ولا أدري سنده فيه، ذكر ابن عبد الملك جماعة كثيرة ممن روى عنهم وتفقه بهم وأجاز له جماعة وقد سماهم في برنامجه وروى عنه خلق لا يحصون كثرة أخذوا عنه بمراكش وغيرها من بلاد العدوة إلى إفريقية وبالأندلس.

وكان ذاكرا للحديث مستبحرا في علومه بصيرا بطرقه عارفا برجاله عاكفا على خلمته ناقدا مميزا صحيحه من سقيمه مثابرا على التلبس بالعلم وتقييله عمره وكتب بخطه على ضعفه الكثير وعني بخدمة كتب بلغ فيها الغاية، منها نسخه بخطه من الصحيح مسلم والسنن لأبي داود، وغير ذلك وقد صنف في الحديث ورجاله والفقه وأصوله مصنفات نافعة جدا أخذت عنه منها نقع الغلل ونفع العلل في الكلام على أحاديث السنن لأبي داود .. وبيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام[2]. كمل له في مقدار الأحكام الشرعية الكبير وعليه وضعه، وكتاب في الرد على أبي محمد بن حزم مما يتعلق به من علم الحديث لم يتم، والبستان في أحكام الجنان مجلدان متوسطان وشيوخ الدارقطني وكتاب النظر في أحكام النظر [3] مجلد صغير... وله كتاب حافل جمع فيه الحديث الصحيح محذوف السند.. كمل منه كتب الطهارة والصلاة والجنائز والزكاة في نحو عشرة مجلدات، وكتاب الإقناع في مسائل الإجماع[4].

---

(1) معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 166.

(2) قام بدراسته فضيلة د . إبراهيم بن الصديق في اطروحته علم العلل بالمغرب من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام.

(3) طبع بتحقيق ذ. إدريس الصمدي وبمقدمته دراسة ضافية لشخصية ابن القطان ومؤلفاته.

(4) منه نسخة بالخزانة العامة بالرباط رقم 95.

وله مقالات متنوعة المقاصد منها مقالة في منع المجتهد من تقليد المحدث في تصحيح الحديث لدى العمل، ومقالة في تبيين التناسب بين قول النبي ﷺ يتوب الله على من تاب وما قبله من الحديث، وأحاديث في التلاوة والذكر، إلى غير ذلك من المعلقات والفوائد في التفسير والحديث والفقه وأصوله والكلام والآداب والتواريخ والأخبار قال ابن الأبار (نال بخدمة السلطات دنيا عظيمة)[1]. فكان المنصور يؤثره على غيره من طبقته فعينه لقراءة الحديث الذي كان يقرأ بين يديه وولي قضاء الجماعة في أثناء تقلب الدولة فنقمت فيه أغراض انتهكت فيها أعراض وكانت وفاته رحمه الله سنة 628 هـ ودفن لصق الجامع الأعظم بسجلماسة ومولده بفاس فجر عيد الأضحى من سنة اثنين وستين وخمسمائة[2].

أبو الخطاب عمر بن حسن دحية الداني السبتي توفي سنة 633هـ

قال الذهبي: "الإمام العلامة الحافظ الكبير أبو الخطاب عمر بن حسن بن علي بن محمد الملقب بالجميل -بتشديد الياء المفتوحة- ابن فرج بن خلف الأندلسي الأصل السبتي وكان يكتب عن نفسه : ذو النسبين بين دحية والحسين، قال الأبار كان يذكر أنه من ولد دحية الكلبي وأنه سبط أبي البسام الحسيني، سمع بالأندلس من أبي القاسم بن بشكوال وأبي عبد الله بن المجاهد وأبي بكر بن الجد وأبي عبد الله بن زرقون وأبي بكر بن جعفر اللمتوني وأبي القاسم بن حبيش وطبقتهم وكان بصيرا بالحديث معتنيا بتقييده مكبا على سماعه حسن الخط معروف الضبط له حظ وافر من اللغة ومشاركة في العربية وغيرها ولي قضاء دانية ثم صرف لسيرة نقمت عليه فرحل عنها، وحمل بتلمسان عن قاضيها ابن أبي حيون وحدث بتونس سنة خمس وتسعين وحج وكتب بالمشرق وبأصبهان بالعراق ونيسابور وأدرك أبا جعفر الصيدلاني وأبا الفتح الفراوي والحافظ أبا الفرح بن الجوزي وعاد إلى مصر قال الأبار، أدب للكامل فنال دنيا عريضة وصنف ودرس وله كتاب "النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين" كتب إلي بالإجازة سنة ثلاثة عشر وستمائة، أو سمع بمصر من البوصيري وطبقته وسمع مسند الإمام أحمد بواسط من المندائي وسمع معجم الطبراني كله من الصيدلاني وحدث في سنة ستمائة بالموطأ وسمع منه أبو عمر ابن الصلاح وزعم -ولم تدخل في الأذن دعواه- أنه قرأ صحيح مسلم بن حفظة على بعض شيوخه، وكان معروفا على كثرة علمه وفضائله بالمجازفة والدعاوي العريضة"[3].

---

[1] ذكر ابن عبد الملك نماذج من تجريحه من طرف معاصريه وأفاض في ذلك انظر الذيل والتكملة القسم الأول من السطر الثامن ص 165 وما بعدها.

[2] انظر ترجمة المؤلف في:الذيل والتكملة لابن عبد الملك ج1-8/ص 165 والذهبي في تذكرة الحفاظ، ج 4، ص407 وترجم جامعة مفصله في مقدمة المحقق لكتاب أحكام النظر د إدريس الصمدي وانظر عبد العزيز بنعبد الله في معجم المحدثين ص13-14 والكتاني في الرسالة المستطرفة، ص178. والذهبي في سير أعلام النبلاء ج22ص 806

[3] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 420، وما بعدها ووفيات الأعيان : ابن خلكان، ج 3، ص 448، التكملة : ابن الأبار، ج 3، ص 164 وما بعدها تحقيق ذ. عبد السلام الهراس وقد ذكر المحقق في الهامش جميع مظان ترجمته.

قلت: وذكر صورا من ذلك يطول إيرادها فليرجع إليها مفصلة في تذكرة الحفاظ.

قال ابن الأبار "كان يسمع ويدرس، كتب إلي مع جماعة من أصحابنا أهل بلنسية بإجازة جميع ما رواه وصنفه في سنة 613هـ وبلغني أنه توفي بالقاهرة سنة 634هـ وقل ابن فرتون قبل عام أربعين بيسير"[1]. وقل الذهبي، قرأت بخط الحافظ الضياء أن ابن دحية توفي ليلة الثلاثاء رابع عشر ربيع الأول منه ثلاث وثلاثين وستمائة[2].

أبو الربيع الكلاعي سليمان بن موسى بن سالم البلنسي توفي 634 هجرية

الإمام الحافظ العالم البارع محدث الأندلس أبو الربيع سليمان بن موسى ابن سالم بن حسان الحميري الكلاعي ولد سنة 565 هـ قال ابن الأبار سمع ببلنسية (وذكر جملة كبيرة من شيوخه) ثم قال: عني أتم العناية بالتقييد والرواية وكان إماما في صناعة الحديث بصيرا به حافظا حافلا عارفا بالجرح والتعديل ذاكرا للمواليد والوفيات يتقدم أهل زمانه في ذلك وفي حفظ أسماء الرجال وخصوصا من تأخر زمانه أو عاصره، كتب الكثير وكان حسن الخط لا نظير له في الإتقان والضبط مع الاستبحار في الآداب والفصاحة والاشتهار بالبلاغة فردا في إنشاء الرسائل مجيدا في القريض خطيبا فصيحا مفوها مدركا حسن السرد والمساق لما يقوله مع الشارة الأنيقة والزي الحسن والهيئة الجميلة وهو كان المتكلم عن الملوك في زمانه في مجالسهم المبين عنهم لما يريدونه على المنبر في المحافل ولي الخطبة بالمسجد الجامع ببلنسية في أوقات.

وله تصانيف وتواليف مفيدة في فنون عديدة ألف كتاب الاكتفاء في مغازي المصطفى والثلاثة الخلفاء في أربع مجلدات. وله مؤلف حافل في معرفة الصحابة والتابعين لم يكمله وكتاب مصباح الظلم يشبه الشهاب وكتاب الإعلام بأخبار البخاري الإمام وكتاب الأربعين وغير ذلك، وإليه كانت الرحلة للأخذ عنه قال ابن الأبار "انتفعت به في الحديث كل الانتفاع أخذت عنه كثيرا".

قال الذهبي: حدث عنه أبو العباس أحمد بن الغماز قاضي تونس وطائفة قال ابن مسدي لم ألق مثله جلالة ونبلا ورئاسة وفضلا، وكان إماما مبرزا في فنون من منقول ومعقول ومنثور وموزون جامعا للفضائل برع في علوم القرآن والتجويد.

---

(1) التكملة : ابن لأبار، ج3، ص164 وما بعدها، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.
(2) سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج 22 ص 394.

قال ابن الأبار كان رحمه الله يحدثنا أن السبعين منتهى عمره لرؤيا رآها وهو آخر الحفاظ والبلغاء بالأندلس استشهد بكائنة أنيشه على ثلاثة فراسخ من مرسية مقبلا غير مدبر سنة 634 هـ وكان مولده بظاهر مرسية في مستهل رمضان سنة 65 يعني وخمسمائة[1].

وقد أورد الرعيني في ترجمته الرسالة التي بعث بها إليه معرفا بتآليفه في مختلف فنون العلم[2].

أحمد بن محمد بن الرومية الأموي الإشبيلي العشاب توفي سنة 637 هجرية

قال ابن الأبار في ترجمته:"أحمد بن محمد بن مفرج النباتي الإشبيلي يكنى أبا العباس ويعرف بابن الرومية سمع أبا بكر بن الجد وأبا عبد الله بن زرقون وتجول في طلب العلم وسماع الحديث وجاز البحر بعد 580 هـ للقاء ابن عبيد الله بسبتة فلم يتهيأ له ذلك، وأجاز له هو وابن حكم ابن الشيخ وابن سمجون وأبو زكرياء الدمشـقي وجماعـة سمـع ببغـداد ودمشق والموصل وغيرها من أصحاب أبي الوقت السجزي وأبي الفتح بن البطيء وأبي عبد الله الفراوي وغيرهم من الأئمة وله فهرسة حافلة أفرد فيهـا روايتـه بالأنـدلس مـن روايته بالمشرق.

وكان فقيها ظاهريا متعصبا لأبي محمد بن حزم بعد أن تفقه بالمذهب المالكي على أبي الحسين ابن زرقون وطالت صحبته له، بصيرا بالحديث ورجاله كثير العناية به ولـه علـى الكامل لأبي أحمد بن عدي في الضعفاء استلحاق مفيد جمعه في سفر ضخم سماه "بالحافل" سمعت شيخنا أبا الخطاب ابن واجب يستحسنه ويثني عليه واختصـر الكامـل المـذكور في مجلدين واختصر أيضا تأليف الدراقطني في غريب حديث مالك وغيره أضبط منه، وكانت له معرفة بالنبات وتمييز العشب وتحليته فاق فيها أهل عصره وقعد في دكان لبيعه وهنـاك رأيته ولقيته غير مرة، ولم آخذ عنه ولا استجزته وسمع منه جل أصحابنا ومولده في 561 هـ وتوفي سنة 637 هـ[3].

ذكر الذهبي أن له مؤلفا بعنوان المعلم بما زاد البخاري على مسلم وله كتاب التذكرة في معرفة شيوخه[4].

---

[1] تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 4، ص 1417، وانظر الديباج: ابن فرحون، ج 1، ص 385. وسير أعلام النبلاء: للذهبي، ج22، ص 134 وما بعدها.

[2] البرنامج : انظر الرعيني، ص 68.

[3] التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 107 ت ر 403 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس وقد ذكر هناك مصادر ترجمته.

[4] تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 4، ص 1425. والسير : ج22، ص 59.

أبو الحسن علي بن أحمد التجيبي توفي سنة 637 هجرية

الشيخ الإمام العارف المحقق المتفنن ذو الكرامات الشهيرة الشيخ أبو الحسن علي بن أحمد التجيبي المعروف بالحرالي كان محصلا للعلوم الظاهرة والباطنة أخذ الأصول عن ابن الكتاني الفاسي وأخذ العربية والأدب عن أبي ذر الخشني وأبي الحسن بن خروف، وأخذ علم الحديث عن أبي الحسن بن القطان وأخذ علم التفسير عن أبي عبد الله محمد بن عمر القرطبي ﷺ نزل المدينة على ساكنها أفضل الصلاة والسلام، وأول من أخذ عنه التصوف الشيخ أبو الصبر السبتي لقي الشيخ أبا يوسف الدهماني ثم لقي الفخر الفاسي وجماعة وافرة من الصوفية نفع الله بهم وكان الشيخ أبو الحسن يقرأ أحدا وعشرين نوعا من العلم.. وله تصانيف كثيرة وبعضها لم يكمل وله وضع على كتاب سبويه سماه النافع، وشرح على الموطأ وتفسير أكمل منه الربع وفي الجدل والتصوف والأصلين وكان مدركا في العلوم وله كرامات وأحوال توفي رحمه الله بحماة من أرض الشام عام 638 هـ وبين وفاته ووفاة الإمام محيي الدين عامان[1].

أبو عبد الله محمد بن يحيى بن المواق القرطبي المراكشي توفي سنة 642 هجرية

محمد بن أبي يحيى أبو بكر بن خلف بن فرح بن صاف الأنصاري مراكشي قرطبي الأصل قديما فاسي حديثا أبو عبد الله بن المواق روى عن (جماعة) وروى عنه (جماعة) وكان فقيها حافظا محدثا مقيدا ضابطا متقنا نبيل الخط بارعه، ناقدا محققا ذاكرا أسماء الرجال وتواريخهم وأحوالهم وله تعقب على كتاب شيخه أبي الحسن بن القطان الموسوم ببيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام، جمع أبي محمد عبد الحق ابن الخراط الجاري عليه اسم (الأحكام الكبرى) ظهر فيه نبله ومعرفته بصناعة الحديث واستقلاله بعلومه وإشرافه على علله وأطرافه وتيقظه وبراعة نقله واستدراكه ... ولأبي عبد الله أيضا مؤلفات غير ما ذكر، منها شيوخ الدارقطني وشرح مقدمة صحيح مسلم، ومقالات كثيرة في أعراض شتى حديثية وفقهية وتنبيهات مفيدة ووقفت له (يقول صاحب الذيل والتكملة) على جملة من شرح الموطأ في غاية النبل وحسن الوضع وكل ذلك شاهد بوفور معارفه وتبريزه واستقضي ببلنسية وفاس ومولده بها سنة 583 هـ ونشأ بمراكش واستوطنها وبها توفي سنة 642هـ[2].

---

(1) سبك المقال لفك العقال : ابن الطواح، ص 83-84، تحقيق محمد مسعود جبران.

(2) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر الثامن، القسم الأول، ص 273.

ذكر صاحب المعلمة أن له مؤلفا باسم بغية النقاد في علوم الحديث[1].

أبو القاسم القاسم بن محمد بن الطليسان القرطبي توفي سنة 642 هجرية

الحافظ الإمام محدث الأندلس أبو القاسم قاسم بن أحمد بن محمد بن سليمان الأنصاري القرطبي ولد سنة 575 هـ أو نحوها ذكره ابن الأبار فقال : روى عن جده لأمه أبي القاسم ابن الشراط وأبي العباس بن مقدام وغيرهم وشيوخه نيفوا على المائتين، تصدر للإقراء والإسماع وكان له معرفة بالقراءات والعربية متقدما في صناعة الحديث متفننا، له من المصنفات كتاب "ما ورد من تغليظ الأمر في شربة الخمر ... وبيان المنن على قارئ الكتاب والسنن .. وكتاب الجواهر المفصلات في الأحاديث المسلسلات، وكتاب غرائب أخبار المسندين ومناقب آثار المهتدين، وكتاب أخبار صلحاء الأندلس، أخذ عنه جماعة من أكابر أصحابنا (يقول الذهبي) وكان أهلا لذلك.

كتب إلينا ابن هارون من إفريقية أنه سمع من ابن الطليسان غير شيء من كتاب الوعد والإنجاز في عوالي الحديث وأجاز له ما يجوز له روايته وكتب له : سأل مني فلان أن أجيز له ما رويته وجمعته فأجبته أسمى الله قدرة وأعلى ذكره اهتبالا لسؤاله وامتثالا للطاعة التي لا تجب إلا لمثاله فأجزت له ولابنه أحمد بارك الله فيه وأقربه عين أبيه في سنة إحدى وأربعين وستمائة 641 هـ [2].

محمد بن عتيق اللاردي التجيبي توفي سنة 646 هجرية

قال الذهبي: الإمام الحافظ العلامة أبو عبد الله محمد بن عتيق بن علي التجيبي الغرناطي المعروف باللاردي صاحب التصانيف قال ابن الأبار من أهل شقورة سكن غرناطة روى عن أبيه أبي بكر بن عتيق وعن عبد الله بن حميد سمع منه ببلنسية وعن غيرهما وكان أديبا وولي القضاء، ومن تؤاليفه .. أنوار الصباح في الجمع بين الستة الصحاح، وكتاب الأنوار ونفحات الأزهار في شمائل النبي المختار" وكتاب "المسالك النورية إلى المقامات الصوفية، وكتاب النكتة الكافية والنغبة الشافية" في الاستدلال على مسائل الخلاف بالحديث وكتاب "الاعتماد في خطبة الإرشاد" وكتاب "منهاج العمل في صناعة الجدل" وكتاب "الدرر المكللة في الفرق بين الحروف المشكلة" مولده : في العشر الوسطى لصفر سنة 563 هـ [3].

---

[1] معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله، ص 137.

[2] تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 4، ص 1426 وانظر الأعلام : للزركلي، ص 181، ج 5. وانظر التكملة : لابن الأبار، ج4، ص 753.

[3] التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 151، تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس وقد ذكر مظان ترجمته بالهامش.

قال الذهبي توفي في حدود سنة 646 رحمه الله تعالى[1].

محمد بن يوسف بن عمران المزدعي الفاسي أبو عبد الله توفي سنة 655 هجرية

محمد بن يوسف بن عمران المزدغي فاسي أبو عبد الله تلا بالسبع على أبي عبد الله ابن أحمد ابن البيوت، وروى الحديث واللغة والآداب عن أبي ذر بن أبي ركب واختص به كثيرا وأبي محمد عبد العزيز بن علي بن زيدان، وعلم درس الكلام والأصول على أبي عبد الله ابن علي بن الكتاني وتفقه بأبي القاسم بن زانيف، ورحل إلى الأندلس طالبا العلم صحبة أبيه في بعض تردده إليها تاجرا فروى بإشبيلية وقرطبة وغيرهما ممن أدركه من شيوخها روى عنه ابناه أبو جعفر وأبو القاسم عبد الرحمن وأبو الحسن بن محمد وآباء عبد الله ابنا عبد الله البكري وابن الحاجب وابن عبد الرحمن بن راشد وأبو محمد بن عبد الرحمن العراقي، وكان ماهرا في علوم اللسان جامعا لمعارف سَنية فاضلا نزيه النفس سري الهمة موصوفا بالإيثار وكرم الطباع ومتانة الدين وإجابة الدعوة ذا حظ صالح من رواية الحديث ضابطا لما يرويه ثقة فيما يحدث به حسن الايراد لكتاب الله طيب النعمة به قائما على تفسيره وله كتاب حفيل في التفسير مفيد انتهى فيه إلى سورة الفتح واخترم دونه.

ومن مصنفاته سواه:

- أنوار الأفهام في شرح الأحكام انتهى فيه إلى الأقضية (الأحكام لعبد الحق الإشبيلي)
- مقالة على حديث إذا نزل الوباء بأرض ... الحديث
- أخرى فيما يحق للفقراء المضطرين في أموال الأغنياء المضطرين
- عقيلة موجزة

وكان له اعتناء تام بكتاب السيرة جيد الكلام عليها اقرأ بفاس وبسبتة حين آب إليها أيام المتأمر بها أبي العباس الينشتي وولي الخطبة والصلاة بجامع القرويين الأعظم بفاس توفي فجأة رحمه الله سنة 655 وهو ابن اثنين وثمانين عاما[2].

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1436 وانظر الأعلام : للزركلي، ج 6، ص 260 وانظر المعلمة : لابن عبد الله، ص141 والرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 175.

(2) الذيل والتكملة : لابن عبد الملك السفر 8، ج 1، ص 365. وجذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 122. نيل الابتهاج : أحمد بابا التنبوكتي، ص 229.

أبو العباس أحمد بن عمر بن المزين القرطبي توفي سنة656 هـ

أحمد بن عمر بن إبراهيم أبو العباس الأنصاري القرطبي فقيه مالكي من رجل الحديث يعرف بابن المزين كان مدرسا بالإسكندرية وتوفي بها ومولده بقرطبة.

ذكره المقري ضمن من رحل إلى المشرق فقل "صاحب المفهم في شرح مسلم وهو أحمد ابن عمر بن إبراهيم بن عمر الأنصاري المالكي الفقيه المحدث المدرس الشاهد بالإسكندرية، ولد بقرطبة سنة 578 هـ وسمع الكثير هناك ثم انتقل إلى المشرق واشتهر وطار صيته وأخذ الناس عنه وانتفعوا بكتبه وقدم مصر وحدث بها واختصر الصحيحين وكان بارعا في الفقه والعربية عارفا بالحديث وممن أخذ عنه القرطبي صاحب التذكرة ومن تصانيفه رحمه الله تعالى "المفهم في شرح مسلم" وهو من أجل الكتب ويكفيه شرفا اعتماد الإمام النووي رحمه الله تعالى عليه في كثير من المواضع وفيه أشياء حسنة مفيدة، ومنها اختصاره للصحيحين وله غير ذلك وتوفي رحمه الله تعالى بالإسكندرية رابع ذي القعدة سنة 656 وكان يعرف في بلاده بابن المزين وله كشف القناع عن الوجد والسماع أجاد فيه وأحسن وكان يشتغل أولا بالمعقول وله اقتدار على توجيه المعاني بالاحتمال قال الشيخ شرف الدين الدمياطي: أخذت عنه وأجاز لي مصنفاته رحمه الله تعالى وحدث بالإسكندرية وغيرها وصنف غير ما ذكرناه وكان إماما عالما جامعا لمعرفة الحديث والفقه والعربية وغيرها[1].

قل الزركلي"وله في القرويين بفاس اختصار صحيح البخاري (مخطوط) أوله باب إسلام عمر ابن الخطاب ومختصر الصحيحين[2].

قل ابن فرحون في الديباج، وكان من الأئمة المشهورين والعلماء المعروفين جامعا لمعرفة علوم منها علم الحديث والفقه والعربية.. وكان يشار إليه في المشرق بالبلاغة والعلم والتقدم في علم الحديث وأخذ الناس عنه من أهل المشرق والمغرب[3].

محمد بن إسماعيل بن خلفون الأزدي الأونبي توفي636 هجرية

محمد بن إسماعيل بن محمد بن خلفون الأزدي الأونبي أبو بكر عالم برجال الحديث، أندلسي من أهل أونبة (في غرب الأندلس) مولده ووفاته فيها سكن إشبيلية مدة وولي

---

(1) نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 615.

(2) الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 186. وانظر معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله، ص 149. وشجرة النور: انظر ابن مخلوف، ، ص 194.

(3) الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 241.

القضاء في بعض النواحي وحسنت سيرته[1] وله (المنتقى في رجال الحديث) خمس مجلدات و (الفهم بأسماء شيوخ البخاري ومسلم) مجلدان (مخطوط) وكتاب في علوم الحديث وصفات نقلته وكتاب فيه أسماء شيوخ مالك بن أنس الأصبحي، وسند حديث مالك بن أنس وتلخيص أحاديث الموطأ والتعريف بأسماء النبي ﷺ المخرج حديثهم في كتاب الجامع للبخاري والمسند الصحيح لمسلم بن الحجاج) وشيوخ أبي داود السجستاني وشيوخ أبي عيسى الترمذي، ورفع التماري في من تكلم فيه من رجال البخاري وشيوخ مالك بن أنس، وكتاب في الفقه وجيز وغير ذلك قال الرعيني وكف بصره في كبره[2].

من شيوخه أبو بكر بن الجد وأبو عبد الله بن زرقون وأبو بكر النيار وأبو العباس بن خليل ولم يجز له البقاء يعيش بن القديم وأجاز له أبو القاسم بن الملجوم وأبو الحسن بن الصائغ وغيرهما.

قال ابن الأبار لقيته بالوراقين من إشبيلية في رمضان سنة ست وعشرين فذاكرته وما سمعت منه شيئا من روايته وكان أهلا للأخذ عنه والسماع منه مولده سنة 555 هـ[3].

ذكر الرعيني أنه توفي بأونبة بلده بعدما كف بصره في العشر الوسط لذي القعدة عام ستة وثلاثين وستمائة 636 هـ[4].

أبو عمر عثمان بن عتيق بن عثمان القيسي المهدوي توفي سنة 659 هجرية

المعروف بابن عربية أحد العلماء الأعلام وأئمة الإسلام، كان حافظا للحديث مقدما في علوم الأدب فحلا من فحول الشعراء، أخذ عن الإمام البرقي وغيره له تصانيف مفيدة، منها كتاب فوائد الكلم النبوية على صاحبها أزكى التحية وكتاب الزهرة في مسند العشرة وكتاب آثار السحابة في آثار الصحابة وكتاب سنن القوم في الليلة واليوم، وكتاب المستوفى في أحاديث المصطفى، وديوان نظمه المسمى بقصائد المدح وقصائد المنح، وغير ذلك وله تخميس نفيس على الشقراطيسة وكان من نظراء ابن الأبار ومن خواص الأمير أبي زكرياء الحفصي مولده بالمهدية سنة 600 وتوفي بتبرسق سنة 659 هـ ودفن بجبل الرحمة[5].

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 141، ت ر 366.
(2) البرنامج : الرعيني، ص 54-55.
(3) الأعلام : الزركلي، ج 6، ص 36.
(4) البرنامج : الرعيني، ص 55.
(5) شجرة النور الزكية: ابن مخلوف، ص 189-190.

أبو بكر محمد بن يوسف بن مسدى الغرناطي توفي سنة 663 هجرية

قل الذهبي: الحافظ العلامة الرحل أبو بكر محمد بن يوسف بن موسى بن يوسف ابن مسدى الأزدي المهلبي الأندلسي الغرناطي كتب عنه خلق بالأندلس في سنة نيف وعشر، والتحق بعد العشرين فأخذ بحلب ودمشق والثغر وتونس وتلمسان من مشايخ وقته ...له تصانيف كثيرة وتوسع في العلوم وتفنن وله اليد البيضاء في النظم والنثر ومعرفة بالفقه وغيره وفيه تشيع وبدعة. تكلم في أم المؤمنين عائشة وكان يداخل الزيدية بمكة فولوه خطابة الحرم وأكثر كتبه عن الزيدية وله قصيدة ينل فيها من معاوية ورأيت بعض الجماعة يضعفونه في الحديث وأنا قرأت له أوهاما قليلة في معجمه[1].

سكن مصر ثم جاور بمكة وقتل فيها غيلة قل ابن حجر وكان من بحور العلم ومن كبار الحفاظ له أوهام وفيه تشيع وكان في لسانه زهو قل أن ينجو منه أحد.

من كتبه المسند الغريب جمع فيه مذاهب علماء الحديث، ومعجم ترجم فيه لشيوخه في ثلاث مجلدات كبار والأربعون المختارة في فضل الحج والزيارة والمسلسلات في الحديث[2].

ذكره ابن فرحون وقل : كان يميل إلى الأخذ بالحديث وألف في مناسك الحج كتابا سماه إعلام الناسك بأعلام المناسك محرر، والائتلاف بين الإجماع والخلاف ذكر فيه المذاهب الأربعة وغيرها من الخلاف العالي وخلاف بعض الفرق كالزيدية والإمامية وأفتى فيه بفوائد جمة توفي رحمه الله بمكة المشرفة سنة 663هـ[3].

إبراهيم بن محمد بن أحمد بن هارون المرادي ابن الكماد توفي سنة 663 هجرية

من أهل مدينة فاس يعرف بابن الكماد روى عن أبي ذر الخشني وأبي القاسم بن زانيف وأبي عبد الله التجيبي وأبي الحجاج بن الشيخ وأبي محمد بن حوط الله وجماعة غيرهم وكان أحفظ أهل زمانه لحديث رسول الله ﷺ وأذكرهم للتاريخ والرجال والجرح والتعديل والخلاف العالي يقوم على الكتب الخمسة قياما حسنا ويتكلم عن أسانيدها ومتونها ويستوفي خلاف الفقهاء ويميل إلى الظاهر سكن إشبيلية مدة طويلة ثم رجع إلى العدوة قبل خروج أهل إشبيلية فسكن سبتة وكان يعظ الناس كل جمعة ويتكلم على الحديث وفقهه كل يوم وحمله على الوعظ وكان من شأنه الإنكار على وعاظ زمانه ما

---

(1) تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 4، ص 1448.
(2) الأعلام : الزركلي، ج 7، ص 150.
(3) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 333.

أحدثوه وابتدعوه وكان فيه إقدام على تغيير المنكر لا يبالي في ذلك بأحد ولا يداري أهل الدنيا ولا يتعرض لهم توفي رحمه الله سنة 363 هـ بسبتة[1].

قال الذهبي: الحافظ الحجة الواعظ القدوة أبو إسحاق إبراهيم بن محمد بن أحمد بن هارون السبتي محدث المغرب مولده في حدود الثمانين وخمسمائة .. قرأت في تاريخ الحافظ ابن الزبير قال: وأبو إسحاق أحفظ من لقيته لحديث رسول الله ﷺ وقد ذكر لي شيخنا أبو الخطاب بن خليل على جلالته وسنه أنه لم يلق أحدا أحفظ من ابن الكماد كان في حفظ الحديث آية من الآيات قال ابن الذهبي "يعني المتون قال: ولما قدم الأندلس الواعظ أبو نعيم بن راضية قافلا من المشرق مرتكبا في وعظه طرائق تلحينية يركبها على أبيات رقق أرق من النسيم ويقرأ بين يديه قراء قد أحكم تدريبهم فاستجابت العامة له فلما وعظ بإشبيلية وبها ابن الكماد أنكر ذلك وأبدأ فيها وأعاد وحمله ذلك على أن وعظ على المنبر على سنن السلف وفعله إلى أن مات، فحضرت مجالسه وسمعته يسرد أحاديث ويتبعها بفقه وبيان لما يعرض فيها ويورد من الخلاف ما يلائم الحال وكان عيشه من نفقة الإخوان وهداياهم توفي سنة 663 هـ، وورد في صلة الصلة "كان أحفظ أهل زمانه للحديث وأذكرهم للتاريخ والرجال والجرح والتعديل يقوم على الكتب الخمسة قياما حسنا ويتكلم على أسانيدها ومتونها ويستوفي خلاف الفقهاء ويميل إلى الطائفتين وكان فيه إقدام على تغيير المنكر.

قلت (أي الذهبي في التذكرة) من محفوظاته سنن أبي داود روى عنه أبو جعفر ابن الزبير وأبو إسحاق الغافقي وغيرهما وتوفي معه محمد زين الدين خالد[2].

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن فرج القرطبي المفسر ت. 671 هـ

محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرج الأنصاري الخزرجي الأندلسي أبو عبد الله القرطبي من كبار المفسرين صالح متعبد من أهل قرطبة رحل إلى الشرق واستقر بمنية ابن خصيب في شمال أسيوط بمصر وتوفي فيها من كتبه الجامع لأحكام القرآن مطبوع يعرف بتفسير القرطبي وقمع الحرص بالزهد والقناعة، والأسني في شرح أسماء الله الحسنى والتذكار في أفضل الأذكار (مطبوع) والتذكرة بأحوال الموتى والآخرة طبع مختصره للشعراني، والتقريب لكتاب التمهيد لابن عبد البر مخطوط في مجلدين صحيحين بفاس في خزانة القرويين رقم 117/80 وكان ورعا متعبدا يمشي بثوب واحد وعلى رأسه طاقية[3].

---

(1) جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 5 ترجمة رقم 4.

(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1459 ترجمة رقم 1156.

(3) الإعلام : الزركلي، ج 5، ص 322.وانظر ترجمته في الوافي بالوفيات : للصفدي، ج2، ص 122. والديباج : لابن فرحون، ج2، ص 308. وشذرات الذهب : لابن العماد الحنبلي، ج5، ص 355. والطبقات : للداودي، ج2، ص 665. والنفح : للمقري، ج2، ص 210. ومجموعة من المؤلفين في تراث الأندلس تكشيف وتقويم : ج1، ص 11 وقد ذكرت كل المصادر هناك.

قال ابن فرحون في تفسيره "جمع في تفسير القرآن كتابا كبيرا في اثني عشر مجلدا سماه كتاب جامع أحكام القرآن والمبين لما تضمنه من السنن وآي القرآن وهو من أجل التفاسير وأعظمها نفعا أسقط منه القصص والتواريخ وأثبت عوضها أحكام القرآن واستنباط الأدلة وذكر القراءات والإعراب والناسخ والمنسوخ ثم ذكر مؤلفاته السابقة وأضاف إليها "شرح التقصي" ثم قال في صفته "وكان قد طرح التكليف يمشي بثوب واحد وعلى رأسه طاقية سمع من الشيخ أبي العباس أحمد بن عمر القرطبي مؤلف المفهم في شرح صحيح مسلم وحدث عن أبي علي الحسن بن محمد البكري وغيرهما وكان مستقرا بمنية الخصيب وبها توفي ودفن في شوال من سنة 671 هـ رحمه الله [1].

صالح بن يزيد بن الشريف النفري الرندي توفي 684 هـ

من أهل رندة يكنى أبا الطيب قال ابن الزبير شاعر مجيد في المدح والغزل وغير ذلك وعنده مشاركة في الحساب والفرائض نظم في ذلك، وله تؤليف أدبية وقصائد زهدية وجزء على حديث جبريل عليه السلام وغير ذلك مما روى عنه.

وكان في الجملة معدودا في أهل الخير وذوي الفضل والدين تكرر لقائي إياه وقد أقام بمالقة أشهرا أيام إقرائي وكان لا يفارق مجالس إقرائي وأنشدني كثيرا من شعره وقال ابن عبد الملك كان خاتمة أدباء الأندلس بارع التصرف في منظوم الكلام ومنثوره فقيها حافظا فرضيا متفننا في معارف شتى نبيل المقاصد متواضعا مقتصدا في احواله وله مقامات بديعة في أعراض شتى وكلامه نظما ونثرا مدون[2].

عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي توفي سنة 699 هـ

عبد الله بن سعد بن سعيد بن أبي جمرة الأزدي الأندلسي أبو محمد من علماء الحديث مالكي أصله من الأندلس ووفاته بمصر من كتبه جمع النهاية (مطبوع) اختصر فيه صحيح البخاري ويعرف بمختصر ابن أبي جمرة، وبهجة النفوس (مطبوع) في شرح جمع النهاية والمرائي الحسان (مطبوع) في الحديث والرؤيا وفاته عام 695 بمصر"[3]. ذكره ابن مخلوف وقال في ترجمته "أبو محمد عبد الله بن أبي جمرة المحدث الراوية القدوة المقرئ العملة الولي الصالح الزاهد العارف بالله له كرامات جمعت في كراريس أخذ عن جماعة منهم أبو الحسن الزيات أخذ عنه صاحب المدخل ابن الحاج ألف مختصر البخاري وشرحه بهجة النفوس مشهور توفي سنة 699 هـ [4].

---

[1] الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 308.
[2] الإحاطة : ج 3، ص 360.
[3] الإعلام : للزركلي، ج 4، ص 89 وانظر بنعبد الله في المعلمة، ص 120.
[4] شجرة النور : ابن مخلوف، ص 199.

أورده صاحب كشف الظنون وذكر له من المؤلفات إلى جانب ما ذكر

- شرح حديث عبادة بن الصامت وهو قوله عليه السلام بايعوني على أن تشركوا بالله شيئا.
- شرح حديث الإسراء[1]

قال أحمد بابا التنبوكتي : الولي القدوة العارف بالله الزاهد الصالح الإمام العلامة المقرئ المشهور ومؤلف مختصر البخاري وشرحه بهجة النفوس في سفرين له كرامات عديدة رأيتها مجموعة في كراريس مع أخباره عن أكابر أرباب القلوب وناهيك من حاله وكراماته ما ذكر أنه قال يوما : يحمد الله تعالى أنه لم يعص الله قط، أخذ عنه صاحب المدخل ونقل عنه كثيرا في كتابه توفي رحمه الله سنة 699هـ [2].

أحمد بن فرج اللخمي الإشبيلي توفي 699 هجرية

أحمد بن فرح (بسكون الراء) بن أحمد بن فرح اللخمي الإشبيلس نزيل دمشق أبو العباس شهاب الدين فقيه شافعي من علماء الحديث له منظومة في ألقاب الحديث تسمى القصيدة الغرامية لقوله في أولها

غرامي صحيح والرجا فيك معضل ... وقد شرحها كثيرون وله شرح على الأربعين حديثا النووية (مخطوط) ومختصر خلافيات البيهقي (مخطوط) في الخلاف بين الحنفية والشافعية[3].

---

(1) كشف الظنون : ج 2، ص 1040.

(2) نيل الابتهاج : أحمد بابا التنبوكتي، ص 140.

(3) الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 134. الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 218، لم يذكر له من المؤلفات سوى المنظومة.

فقهاء الحديث

إلى منتصف القرن الثامن الهجري

محمد بن محمد بن عبد الملك الأوسي المراكشي توفي سنة 703 هجرية

محمد بن محمد بن عبد الملك بن محمد بن سعيد الأنصاري الأوسي المراكشي درس بطرق التحمل المعهودة على أكثر من خمسين شيخا كابن عتيق وأبي القاسم البلوي وابن القطان والرعيني وغيرهم كما تلقى إجازات من إفريقية والقاهرة ودمشق من ابن الغماز البلنسي نزيل تونس وقاضيها المتوفي 693 هـ وابن دقيق العيد شيخ الجماعة بالديار المصرية وكان يعتز بذلك.

ولئن لم تكتب له الرحلة إلى المشرق فقد بلغ إليه علم المشرق سواء من هؤلاء الذين أجازوه أو من الوافدين منه على المغرب والأندلس مثل ابن رشيد البغدادي وابن الحنبلي الدمشقي وغيرهما أو بواسطة أصحابه الراحلين إلى المشرق كالعبدري وابن رشيد السبتي وغيرهما.

كان حجة في علوم القرآن والقراءات مطلعا على التفاسير باختلاف مناهجها ومذاهب أصحابها أما علوم الحديث فكان فيها فارس الميدان وقد اعترف شيخه ابن الزبير وهو إمام المدرسة الحديثية في عصره بالغرب الإسلامي بعلو كعبه في معرفة الأسانيد وبذلك كان من أئمة الحديث في عصره آية من ذلك عمله في الجمع بين كتابي ابن القطان وابن المواق يقول رحمه الله "وقد عنيت بالجمع بين هذين الكتابين مضافين إلى سائر أحاديث الأحكام وعلى ترتيبها وتكميل ما نقص منها فصار كتابي هذا من أنفع المصنفات وأغزرها فائدة حتى لو قلت أنه لم يؤلف مثله ما أبعدت والله ينفع بالنية في ذلك" ومن يستدرك على محدثين حفاظ من طبقته كابن القطان وابن المواق وابن الرندي وابن الأبار لابد وانه بلغ شأنا بعيدا في الاطلاع على أمهات كتب الحديث والوقوف على مختلف معاجمها رحمه الله سنة 703[1].

محمد بن إبراهيم البقوري المراكشي توفي سنة 707 هجرية

محمد بن إبراهيم البقوري أبو عبد الله عالم بالحديث والأصول من أهل بقورة بالأندلس زار مصر في طريقه إلى الحج ومات بمراكش له إكمال الإكمال للقاضي عياض على صحيح مسلم وحاشية على كتاب القرافي في الأصول[2].

---

[1] من ترجمته الجامعة التي أوردها الدكتور محمد بن شريفة في مقدمة السفر الثامن من كتاب الذيل والتكملة لابن عبد الملك والتي جمعها من مختلف مصادر ترجمة ابن عبد الملك.

[2] الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 297.

ذكره ابن مخلوف في الشجرة وقال العلامة: القدوة العمدة الفهامة سمع من القاضي الشريف أبي عبد الله محمد الأندلسي وأخذ عن الإمام القرافي وغيره واختصر فروقه ورتبها وهذبها وبحث في مواضع منها، وله إكمال الإكمال على صحيح مسلم توفي بمراكش سنة 707هـ [1].

أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي توفي سنة 721 هـ

محمد بن عمر بن محمد بن إدريس بن سعيد بن مسعود بن حسين بن محمد بن عمر الفهري من أهل سبتة يعرف بابن رشيد الخطيب المحدث الشهير رحل إلى المشرق لأداء فريضة الحج ولقاء أهل العلم سنة 683 هـ فدخل إفريقية ومصر والشام وأخذ بها وبالحجاز عن من لقي من الأعلام وأكثر من هذا الشأن وأجاد في الضبط والإتقان وتوسع في الرواية وذهب في ذلك إلى أبعد غاية وكان له تحقق بعلوم الحديث وضبط أسانيده وميز في ذلك رجاله ومعرفة انقطاعه واتصاله، إماما مشارا إليه وقدوة معتمدا عليه مع كمل الثقة وشهرة العدالة وكان من أهل المعرفة بعلم القراءات وصناعة العربية وعلم البيان والعروض والقافية وكان أديبا خطيبا بليغا، قرأ ببلده سبتة على الأستاذ أبي الحسن ابن الربيع القرآن العزيز بالقراءات السبع بمضمن كتاب التيسير، وقيد منه تقييدا حسنا على الكتاب لسبويه وقرأ أيضا الكتاب العزيز عن الأستاذ علي بن محمد الكتامي ابن الخضار بالمقارئ السبعة (وذكر جملة من شيوخه) منهم المحدث الأديب أبي إسحاق عن عبد الصمد عن عبد الوهاب ابن عساكر الدمشقي.

له من المؤلفات ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبة تراجم صحيح البخاري، والسنن الأبين في السند المعنعن، والمقدمة المعرفة لعلو المسافة والصفة، والمتحاكمة بين البخاري ومسلم وأحكام التأسيس في أحكام التجنيس، وغيرها.

ولما قفل من المشرق وعاد إلى بلده سبتة قصد غرناطة بدعوة من رفيقه في رحلته الوزير محمد ابن الحكيم فتولى بها الخطبة والصلاة ولما اغتيل صاحبه لحق بحضرة فاس ثم منها إلى مراكش وقدم للصلاة والخطبة بجامعها الأعظم ثم استدعاه السلطان إلى حضرة فاس فوردها وكان من خواص السلطان وقام على ذلك إلى أن توفي بها سنة 521 هـ ودفن خارج باب الفتوح بمطرح الجنة، وكان مولده بسبتة سنة 657 هـ [2].

وجمع رحلته في كتاب سماه ملء العيبة فيما جمع بطول الغيبة في الرحلة إلى مكة وطيبة[3].

---

(1) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 211.
(2) جذوة الاقتباس : أحمد بلقاضي، ج 2، ص 289-290 وذرة الحجال، ج 2، ص 96.
(3) الإعلام : الزركلي، ج 6، ص 314، وانظر المعلمة : عبد العزيز بن عبد الله، ص 130.

ذكر الكتاني في الرسالة المستطرفة أنه أكمل تخريج كتاب ابن المواق المسمى المآخذ الحفال السامية عن مآخذ الإهمال في شرح ما تضمنه كتاب بيان الوهم والإيهام من الإخلال والإغفال وما انضاف إليه من تتميم وإكمال، وكتب ما تركه المؤلف بياضا كل ذلك في ست مجلدات[1].

ذكره ابن مخلوف وذكر تآليفه قائلا "ومن تآليفه ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبات تراجم صحيح البخاري، وإفادة النصيح في شرح الصحيح، وكان يعتمد في شرح البخاري على أبي عمر الصفاقسي المعروف بابن التين المزوج بكلام المدونة وشراحها، ومنها السنن الأبين في المسند المعنعن والمحاكمة بين الإمامين البخاري ومسلم وأحكام التأسيس في أحكام التجنيس والاضاءات والإنارات في البديع وشرح على كتاب في القوانين لشيخه أبي الحسن حازم ... مولده سنة 657 وتوفي في المحرم بفاس سنة 721[2].

أحمد بن عبد الرحمن التادلي الفاسي توفي سنة 741 هجرية

قال بن فرحون "كان فقيها فاضلا متفننا إماما في أصول الفقه مشاركا في الأدب والعربية والحديث مستحضرا للفقه، وله شرح على رسالة بن أبي زيد بيض منه نصفه في ثلاثة أسفار كبار، وتوفي في النصف الثاني من مسودته في سفر واحد، وله شرح عمدة الأحكام في الحديث شرحا حسنا وله على تنقيح القرافي تقييد مفيد، رحل إلى المدينة المنورة فاستوطنها وولي نيابة القضاء بها وكان صدرا في العلماء ذا عفة ودين وصيانة وعبادة توفي بالمدينة سنة 741 هـ[3].

أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزي الكلبي الغرناطي توفي سنة 741 هجرية

محمد بن أحمد بن محمد بن عبد الله بن محيي بن عبد الرحمن بن يوسف بن جزي الكلبي يكنى أبا القاسم من أهل غرناطة ومن ذوي الأصالة والنباهة فيها.

كان رحمه الله على طريقة مثلى في العكوف على العلم والاقتصاد على الاقتيات من حر النشب، والاشتغال بالنظر والتقييد والتدوين فقيها حافظا قائما على التدريس مشاركا في فنون من العربية والفقه والأصول والقراءات والحديث والأدب حافظا للتفسير مستوعبا للأقوال، جماعة للكتب ملوكي الخزانة حسن المجلس ممتع المحاضرة قريب الغور صحيح

---

(1) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 178 وانظر الديباج : لابن فرحون، ج 32، ص 297. وانظر سبك المقال : لعبد الواحد بن الطواح ص 175 وقد ذكر المحقق مسعود جبران أن وفاة ابن رشيد كانت سنة 685 هـ وهو ما يخالف ما جاء في كتب التراجم التي تنص على أن وفاته كانت سنة 721 هـ.

(2) انظر شجرة النور : ابن مخلوف، ص 216.

(3) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 1، ص 255.

الباطن تقدم خطيبا بمسجد بلده على حداثة سنه فاتفق على فضله وجرى على سنن أصالته.

قرأ على الأستاذ أبي جعفر بن الزبير وأخذ عنه العربية والفقه والحديث والقرآن وقرأ القرآن على الفقيه الراوية أبي عبد الله بن الكماد ولازم الخطيب أبا عبد الله بن رشيد ... والأستاذ النظار أبي القاسم بن الشاط وألف الكثير في فنون شتى منها:

- وسيلة المسلم في تهذيب صحيح مسلم
- الأنوار السنية في الكلمات السنية
- الدعوات والأذكار المخرجة من صحيح الأخبار
- القوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية
- التنبيه على مذهب الشافعية والحنفية والحنبلية، وغيرها.

وله فهرسة كبيرة اشتملت على جملة من أهل المشرق والمغرب.

فقد وهو يشحذ الناس ويحرضهم ويثبت بصائرهم يوم الكائنة بطريقة ضحوة يوم الإثنين7جمادى الأولى عام 741 تقبل الله شهادته، وعقبه ظاهر بين القضاء والكتابة[1].

عيسى بن مسعود بن منصور بن يحيى المنكلاتي الحميري الزواوي شرف الدين أبو الروح ت. سنة 743 هـ

فقيه مالكي من العلماء بالحديث ولد بزواوة وتفقه ببجاية على أبي يوسف يعقوب الزواوي وانتقل إلى الإسكندرية فتفقه بها ثم رجع إلى فاس وقيل قابس فأقام بها مدة وولي قضاءها، ثم انتقل إلى القاهرة يدرس في الأزهر وفي سنة 707 هـ دخل دمشق وولي نيابة القضاء بها سنتين وعاد إلى مصر فولي نيابة القضاء بها عن قاضي القضاة زين الدين بن مخلوف المالكي ثم عن تقي الدين الإخنائي وولي تدريس الفقه المالكي بزاوية المالكية بالقاهرة ثم اعرض عن الحكم منقطعا للتصنيف وتوفي بها، له "إكمال الإكمال" في 12 جزءا "شرح لصحيح مسلم" وشرح جامع الأمهات لابن الحاجب في فقه المالكية (أجزاء) وشرح المدونة في الفروع ومناقب الإمام مالك وكتاب في الوثائق وكتاب في المناسك وتاريخ كبير شرح في جمعه فكتب منه عشرة مجلدات بيض منه نصفه توفي سنة 743 هـ [1].

محمد بن محمد الصباغ الخزرجي المكناسي ت. 749 هـ

"محمد بن محمد بن الصباغ الخزرجي المكناسي الفقيه المحدث الإمام له إملاء على قوله صلى الله عليه وسلم "يا أبا عمير ما فعل النغير"، وله نظم شرحه شيخنا أحمد المنجور قل

---

(1) الإحاطة : ج 3، ص 21 وما بعدها.

(2) معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 128. وانظر ترجمته في شجرة النور : لابن مخلوف، ص 219.

ابن خلدون "كان مبرزا في المعقول والمنقول عارفا بالحديث وبرجاله إماما في معرفة الموطأ وإقرائه أخذ العلوم عن مشيخه فاس وذكره ابن الخطيب في بعض فهارسه واجتمع بابن عبد السلام وابن هارون وابني الإمام التلمسانيين قرأ بمدينة فاس عن جماعة من أعلامها وأخذ عن أبي عبد الله الإيلي توفي في كائنة الأسطول سنة 749هـ"[1]

محمد بن علي بن الزهراء الورياغلي الفاسي ت. بعد750 هـ

عمر بن علي بن يوسف العثماني الريفي الملقب بابن الزهراء الورياغلي فقيه من علماء المالكية من أهل ريف المغرب له "الممهد الكبير" الجزء الثالث منه في الخزانة الناصرية بدرعة بسوس (المغرب) وهو كتاب كبير قيل 51 مجلدا ضاع معظمها[2]

ذكر له عبد العزيز بن عبد الله في المعلمة كتاب شرح الموطأ المسمى الممهد الكبير الجامع لمعاني السنن والأحكام (وذكر أن منه مجلدان تامان من أصل 51 سفرا بخزانة القرويين) واختصار كتاب الاستيعاب في معرفة الأصحاب لابن عبد البر مخطوط الخزانة العامة رقم 2324 د 173م[3].

محمد بن عبد الله بن منظور القيسي الغرناطي ت. 750 هـ

أبو بكر محمد بن عبد الله بن منظور القيسي القاضي أبو بكر الأندلسي من أهل مالقة المحدث المالكي الصوفي المتوفي سنة 750 له من التصانيف

- البرهان والدليل في خواص سور التنزيل
- تحفة الأبرار في مسألة النبوة والرسالة وما اشتملت عليه من الأسرار
- شرح حديث الأربعين موصولة الأسانيد في الرقائق
- السحب الواكفة والظلال الوارفة في الرد على ما تضمنه المضنون به على غير أهله من اعتقاد الفلاسفة.
- الصيب الهتان الواكف بغايات الإحسان المشتمل على أدعيه مستخرجة من الأحاديث الصحيحة وسور القرآن وغيرها[4].

---

(1) جذوة الاقتباس : أحمد بن القاضي، ج 1، ص 301.
(2) الإعلام : الزركلي، ج 5، ص 56.
(3) المعلمة : عبد العزيز بنعبد الله، ص 178.
(4) هدية العارفين : 152/2.

خلاصة الباب

وهكذا بحمد الله تمكنا من بناء وتصنيف هذا المعجم في أعلام فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي من نشأة المدرسة إلى منتصف القرن الثامن الهجري فجمعنا فيه من مظان التراجم وكتب الفهارس والأثبات والمعاجم والتواريخ والسير مادة علمية تعرف بما يفوق مائة وعشرين علما من فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي من القيروان إلى مراكش فقرطبة ازدهرت بحركتهم ورحلاتهم ومجالس علمهم ومروياتهم ومؤلفاتهم المساجد والرباطات التي غطت هذه البقعة من أرض الإسلام.

وقد استنتجنا من هذه السياحة في كتب التراجم النتائج الآتية :

- توزع فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي في مراكز العلم واهتمامهم بفقه الحديث في مجالس العلم والتأليف بحسب ما سمحت به الظروف السياسية والعلمية التي كانت تسود كل عصر ومصر.

- ساهمت رحلاتهم في إدخال تراث زاخر من الحديث من المشرق، فكان مادة الدراسة في مجالس العلم. كما نقلوا تراث فقه الحديث من الغرب الإسلامي إلى المشرق وأثروا في حركته هناك.

- تضمنت تراجمهم نصوصا تشخص الحالة العلمية والسياسية التي سادت عصرهم يشكل جمعها نظرة واضحة عن مسيرة حركة الحديث وفقهه.

- اختلفت جهود هؤلاء العلماء في فقه الحديث إذ لا يستوي الجالسون في مجالس العلم من المحدثين غير المؤلفين، والمؤلفون في فقه الحديث الراحلون إليه الدارسون لكتبه شرحا وتعليقا واستدراكا، فضل الله المؤلفين بما تركوا لنا من مصنفات وكتب، على النقلة والرواة درجة، وكلا وعد الله الحسنى وفاز الكل بدعوة رسول الله ﷺ للمشتغلين بالسنة وفقهها.

وهذه المؤلفات التي عثرنا عليها في ثنايا التراجم هي التي سعينا للتعريف بها بتفصيل في الباب الموالي من هذا البحث والله الموفق.

الباب الثالث

مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي

من نشأة المدرسة إلى منتصف القرن الثامن الهجري

المخطوطة والمطبوعةوالمفقودة

"تصنيف وتعريف"

مدخل

ليس ثمة طريقة لإبراز جهود علماء الغرب الإسلامي في فقه الحديث أفضل من جمع المادة العلمية المتعلقة بمؤلفاتهم في هذا المضمار، فالمؤلفات زبدة مجالس العلم والرحلة والرواية، وهي قمة ما يصل إليه العالم بعد استواء علمه على سوقه.

وبعد إنجازنا لمعجم فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي، وجدنا في ثنايا التراجم إشارات إلى مؤلفات ومصنفات ورسائل هي الذخيرة العلمية والصدقة الجارية التي خلفها علماؤنا في فقه سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، لا يعرف قدرها إلا من عرفها، وتوجد مادة التعريف بها متناثرة في كتب الفهارس والتراجم وفهارس المخطوطات كما يوجد كثير منها مجهول المكان بعد أن أفلت من عوادي الزمان حرقا أو غرقا، وهي الطامات التي ارتكبت في حق التراث المغربي الأندلسي خاصة.

وانجاز معجم مختص في مؤلفات فقه الحديث في الغرب الإسلامي من شأنه أن ينفض الغبار عن كتب مغمورة بإثارة انتباه الباحثين والدارسين إلى مكان وجودها مخطوطة، أو التعريف بها وبمنهجها ومباحثها إن كانت مطبوعة، وفي ذلك كبير فائدة كما لا يخفى.

❄ محددات المعجم

يتحدد المعجم مكانا وزمانا وموضوعا، فمن حيث الزمان فهو معجم يقتصر على مرحلة الدراسة التي حددناها في هذا البحث لأسباب بيناها في مقدمته، وهي مرحلة ما بين بداية منتصف القرن الثاني الهجري إلى نهاية السابع ذلك أنها فترة ازدهار حركة التأليف في فقه الحديث لم تضاهيها فترة في أهميتها، إلى عصرنا، ففيها شرحت أمهات مصادر السنة

واعتني بها مدارسة وتعليما وكانت الفترات التي بعدها عالة عليها وعلى إنتاج علمائها.

ومن حيث المكان فهو معجم لإنتاج علماء الغرب الإسلامي في فقه الحديث من القيروان إلى المغرب والأندلس، والذي كان من الغزارة والتنوع ما يكشف من أهميته البالغة، فقد ألفوا الشروح الموسوعية لمصادر السنة في وقت مبكر، إذ عرفت عندهم أولى شروح البخاري ومسلم والترمذي والموطا، وألف علماؤهم موسوعات في الحديث شغلت الناس بشرحها كجامع ابن حزم، وأحكام عبد الحق الإشبيلي وغيرهما، وتنوعت مناهجهم في شرح السنة وتأثرت بعوامل علمية عديدة كانت المنطقة مسرحا لها من علم كلام وتصوف ومذهبية فقهية، وكثير من هذا التراث يخرج إلينا تباعا محققا بجهود من نذر نفسه لخدمة سنة رسول الله) نضر الله وجوههم.

ومن حيث الموضوع فالمعجم يتناول جهود العلماء في شرح السنة النبوية فهما واستنباطا حسب ما التزمناه في مقدمة البحث، فلم يكن المعجم مقصورا على الفقه بمعنى استنباط الأحكام وإنما توسع ليشمل كل الفهم والشرح والاستنباط إذ لا استنباط إلا بفهم ولا غاية للفهم أشرف من الاستنباط.

❄طريقة إنجاز المعجم

أ - جمع المادة العلمية

انطلاقا من التراجم التي جمعتها في معجم فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي استخرجت الإشارات المتعلقة بأسماء المؤلفات في فقه الحديث وبعض الإشارات في وصفها وبيان موضوعها وأهميتها صنفتها في جذاذات خاصة، سعيت بعدها إلى البحث في كل المظان عن المعلومات المتعلقة بكل مؤلف من حيث اسمه وموضوعه وسبب تأليفه وعمل صاحبه فيه من حيث المنهج والموضوع، وكونه مطبوعا أو مخطوطا أو مجهول المكان، أو ضاع

واندثر، وأتت عليه عوادي الزمان فكانت مظاني بالإضافة إلى كتب التراجم.

1- كتب الفهارس والمرويات التي تضمنت عادة شيوخ المؤلف ومروياته عنهم وحديثا عن مجالس علمهم ومؤلفاتهم.

2 - الكتب المهتمة بحركة التأليف والمؤلفين فهي مظنة وجود مادة علمية غزيرة عن المؤلفات حسب الفنون.

3- الفهارس والكتب المختصة في التراث العربي المخطوط وفهارس المكتبات الخاصة والعامة ففيها من المادة العلمية المتعلقة بالمؤلفات الشيء الكثير.

4 - فهارس المكتبات العامة والخاصة المتضمنة للمطبوعات من أمهات المصادر والتي تتجدد وتتعزز بكل جديد صدر في عالم التحقيق والتأليف والدراسة.

5- المجلات المختصة في تتبع آثار التراث المخطوط الذي يخضع للتحقيق والدراسة، والتي تمد القارئ بالجديد في هذا المجال.

6 - بعض الدراسات الببليوغرافية التي أنجزت حول التراث المخطوط أو المطبوع المختص في فن من الفنون أو علم من العلوم والتي تنجزها بعض المؤسسات العلمية المعاصرة.

7 - الأبحاث والدراسات والرسائل الجامعية التي تنجز حول حركة التأليف في علوم الحديث أو أعلامه.

8 - مؤلفات فقه الحديث نفسها التي تحقق أو تطبع من هذا التراث الزاخر.

9 - التراث المخطوط الموجود وذلك بالوقوف على النسخ إن أمكن ووصفها موضوعا ومنهجا.

10 - كتب التاريخ التي تتضمن إشارات إلى المؤلفات والكتب في معرض رصدها للحركة الثقافية والعلمية

11- المقالات والبحوث التي تنشر في المجلات المتخصصة والتي تختص بعلم من الأعلام، أو مؤلف من المؤلفات، او تسلط الضوء على وثيقة او مخطوط مجهول، وذلك في أعمال ندوة من الندوات أو بعض اللقاءات العلمية التي يكتب لها ان تطبع.

12 - سؤال العلماء والباحثين المهتمين بالتراث المخطوط، مباشرة او عبر المراسلة.

وغير ذلك من المظان التي تسعف في العثور على معلومات متعلقة بحركة التأليف والمؤلفات، فاجتمع لدي ولله الحمد مادة علمية هامة ضمنتها هذا المعجم ورتبتها بما يحقق الفائدة.

ب - ترتيب المادة العلمية

بعد جمع المادة العلمية من مظانها التي ذكرت رتبتها في الغالب -حسب المادة العلمية المتوفرة - بدءا بذكر اسم الكتاب وتحقيقه من المصادر الأصلية، وقد نبهت إلى كثير من الأخطاء الموجودة في المصادر المتأخرة عن أسماء الكتب وصوبت ذلك بما اطمأنت إليه نفسي من النصوص الأصلية والمصادر المتقدمة والمختصة.

ثم اعتنيت بعد ذلك بدلائل صحة نسبة الكتاب إلى صاحبه وكثيرا ما نسبت المصادر والدراسات المتأخرة كتبا إلى غير أصحابها أو نسبت مؤلفا إلى مؤلف وهما، وتجد في ثنايا المعجم كثيرا من التنبيهات والتصويبات من هذا القبيل.

ثم أذكر بعدها معلومات عن محتواه وموضوعه ومنهجه وكونه مخطوطا ومظان وجوده في المكتبات الخاصة أو العامة، أو مطبوعا فأذكر محققه وتاريخ طبعه والدار التي طبعته، ثم بعد ذلك الحديث عمن

اشتغل به شرحا أو اختصارا أو دراسة وتحقيقا ثم اختم في الهامش بتسجيل مظاني في جمع المادة العلمية المتعلقة بهذا الكتاب أو ذاك، واضعا مؤلفات كل عالم تحت اسمه وكل ذلك حسب الترتيب التاريخي من بداية القرن الثاني إلى منتصف القرن الثامن الهجري.

ج - أهمية هذا العمل في الدراسة والتحقيق

إن عملا هذه مادته العلمية يحقق في اعتقادي مقاصد وغايات جد هامة إذ :

- يمكن من معرفة أصول المؤلفات في الحديث وشروحها واختصارتها والتعليقات عليها،

- معرفة أصناف وأنواع التأليف في فقه الحديث على نحو ما فعلناه في هذا البحث وفصلنا الكلام فيه.

- إرشاد الباحثين المختصين وتسهيل وصولهم إلى المعلومات المتعلقة بالمؤلف بهدف دراسته أو تحقيقه.

- تصحيح كثير من الأخطاء بعد مقارنة المعلومات وعرضها على بعضها.

- معرفة تطور حركة التأليف في هذا الفن عبر العصور نشأة وازدهار أو ركودا.

- إمكانية صياغة معاجم أخرى متفرعة عن هذا المعجم كشروح البخاري أو شروح مسلم عبر هذه المرحلة وبناء دراسات وبحوث في ضوئها.

المعجم

عبد الملك بن حبيب توفي 238 هجرية

الواضحة في الحديث - تفسير الموطأ - غريب الحديث

قال الضبي "وله في الفقه كتاب كبير سمي بالواضحة في الحديث والمسائل على أبواب الفقه"[1].

قال ابن خير كتاب شرح الحديث لعبد الملك بن حبيب رحمه الله "وذكر سنده في رواية المؤلف ثم قال "وهو عشرة أجزاء الأول منها شرح الموطأ والثاني شرح جامع الموطأ والجزء الثالث ابتدأ فيه شرح حديث النبي ثم ذكر على هذا النحو أحاديث الصحابة والتابعين، وختم كتب الشرح وهو العاشر منها بكتاب سماه طبقات العلماء وشرح من زن منهم بالأهواء، وهو كتاب صغير، ذكر ذلك كله أبو عبد الله محمد بن عتاب[2].

وقال ابن فرحون "ألف كتبا حسانا في الفقه والتاريخ والأدب منها الكتب المسماة الواضحة في السنن والفقه لم يؤلف مثلها وكتاب تفسير الموطأ والجامع وكتاب غريب الحديث[3] وقد ذكر الزركلي في الأعلام من مؤلفاته تفسير الموطأ مستقلا عن الواضحة في السنن والفقه". وإلى ذلك ذهب صاحب كشف الظنون[4] وذكر خطأ أن الواضحة في إعراب القرآن، وهو ما لم يقل به أحد من ترجم لابن حبيب، ولعل الصواب ما ذهب إليه ابن خير في اعتبار شرح الموطأ جزءا من الواضحة وليس كتابا مستقلا لأن معه زيادة تفسير وله في رواية الكتاب سند متصل إلى المؤلف رحمه الله حيث قال "حدثني به الشيخ أبو محمد ابن عتاب رحمه الله إجازة عن أبيه رضي الله عنه حدثني به أبو أيوب سليمان بن خلف بن غمرون عن أبي الحسن علي بن معاذ بن أبي شيبة البجائي عن سعيد بن مخلوف عن يوسف بن يحيى المغامي عن عبد الملك بن حبيب رحمه الله ثم ذكر كلامه الآنف الذكر عن محتويات كتاب الواضحة[5].

---

(1) بغية الملتمس : الضبي ، ج 2، ص 490.
(2) الفهرست : ابن خير ، ص 201-202.
(3) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 11.
(4) كشف الظنون : حاجي خليفة ، ص 1907.
(5) الفهرست : ابن خير ، ص 202.

وقد ذكرت المصادر المهتمة بالمؤلفات في الفقه المالكي وجود قطع مخطوطة من الكتاب فقد ذكر المستشرق ميكلوش موراني أن قطعة من الواضحة موجودة في خزانة القرويين تحت رقم 809 تحتوي على 24 ورقة بخط أندلسي تبدأ بكتاب الوضوء[1].

كما ذكر وجود قطع أخرى بمعهد للأبحاث بتونس تحت عنوان "سماع ابن حبيب وواضح السنن" منها ست ورقات من كتاب النكاح وخمس ورقات من كتاب الصلاة وسبع ورقات من كتاب الحج، والجزء الأول من كتاب العتق والتدبير وكلها في كراسة واحدة تحمل رقم 275 في المعهد المذكور[2].

وقد وقفت على رسالة جامعية لنيل دبلوم الدراسات العليا من دار الحديث الحسنية بالرباط تقدمت بها الطالبة عزيزة الإدريسي أنجزت فيها دراسة قيمة لكتاب الواضحة ومؤلفها ابن حبيب في ثلاثة أجزاء كبيرة خصصت الأول لابن حبيب وعصره ومؤلفاته والثاني لتحقيق جزء الطهارة من كتاب الواضحة من نسخة القرويين الآنفة الذكر، والثالث للنقول عن كتاب الواضحة وقد قدمت وصفا قيما للواضحة من خلال القطع المخطوطة ونقول مصادر الفقه المالكي عن الكتاب كالمنتقى والبيان والتحصيل وهي أول دراسة وصفية جامعة للكتاب فيما أعلم[3].

أبو عبد الله محمد بن سحنون الإمام (ت 256 هـ)

تفسير الموطأ - رسالة في السنة - غريب الحديث

قال القاضي عياض "وألف ابن سحنون كتابه المسند في الحديث وهو كبير وكتابه المشهور الجامع جمع فيه فنون العلم والفقه فيه علة كتب نحو الستين وكتابا آخر في فنون العلم".

ثم قال و"منها رسالته في السنة... وكتاب تفسير الموطأ أربعة أجزاء... وغريب الحديث ثلاثة كتب". وقد انتقيت من كتبه ما تعلق بشرح السنة وفقهها خاصة وأن الغالب على ابن سحنون الفقه والمناظرة، وكان يحسن الحجة والذب عن السنة والمذهب، ولذلك اشتهر

---

(1) دراسات في مصادر الفقه المالكي : مكلوش موراني ، ص 36-37.

(2) المصدر نفسه : ص 47-48.

(3) نوقشت الرسالة سنة 1994 تحت إشراف د .نوري معمر ولا أعلم أنها طبعت.

من تآليفه كتب رد فيها على القدرية والنصاري وأهل البدع كما اشتهر من تآليفه الرد على الشافعي وأهل العراق وكان هذا حصيلة جمعها في كتاب كبير جامع.

قال القاضي عياض"قال بعضهم ألف ابن سحنون كتابه الكبير مائة جزء عشرون في السير وخمسة وعشرون في الأمثال وعشرة في آداب القضاة وخمسة في الفرائض وأربعة في الإقرار وأربعة في التاريخ والطبقات والباقي في فنون العلم"[1].

يحيى بن إبراهيم بن مزين توفي سنة 259 هجرية

1 - تفسير الموطأ

ذكره ابن خير في الفهرست حيث قال "كتاب تفسير الموطأ ليحيى بن إبراهيم ابن مزين حدثني به شيخنا أبو الحسن شريح رحمه الله سماعا عليه وذكر سنده إلى المؤلف رحمه الله[2].

كما ذكره ابن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس حيث قال "وألف كتبا حسانا منها كتاب تفسير الموطأ[3] وذكره الزركلي في الأعلام حيث قال "من كتبه تفسير الموطأ أجزاء منه على الرق في مكتبة جامع القرويين[4] ولعلها النسخة التي يشير إليها التليدي في كتابه تراث المغاربة في الحديث، إلى أنها موجودة . في القيروان بتونس تحت رقم (1354-1-318) و(6-39-19) وقال وهذه التفسيرات مما سأل عنه المؤلف يحيى بن يحيى الليثي وأصبغ بن الفرج وعيسى بن دينار ومحمد بن عيسى[5].

وقد اختصره محمد بن عبد الله بن أبي زمنين وسماه "المهذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ" على ما سيأتي ذكره[6].

2 - المستقصية في علل الموطأ

ذكره ابن الفرضي في تاريخه وقال "وله كتاب استقصى فيه علل الموطأ سماه كتاب المستقصية"[7].وذكره ابن خير في الفهرست وذكر سنده إلى مؤلفه قال "كتاب المستقصية

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 4، ص 207 وما بعدها، وانظر شجرة النور : لابن مخلوف، ص 70 فقد ترجم له ترجمة واسعة شافية تغني عن غيرها.
(2) الفهرست : ابن خير ، ص 86.
(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 181.
(4) الأعلام : الزركلي ، ج 8، ص 134.
(5) تراث المغاربة في الحديث : التليدي ، ص 109.
(6) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 185.
(7) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 181.

لابن مزين في الموطأ[1]. قال المقري في النفح "والكتب (هكذا بالجمع) المستقصية لمعاني الموطأ ووصل مقطوعاته من تأليف ابن مزين[2].

وقد أورده الزركلي في الأعلام[3] وابن مخلوف في الشجرة[4]. وقد ورد عند فؤاد سزكين في تاريخ التراث العربي تحت اسم "تفسير الموطأ" وذكر أنه توجد منه قطع بالقيروان تعود إلى سنة 394هـ[5].

أبو عبد الرحمن بقي بن مخلد توفي 276 هـ

1 - المسند المصنف

قال ابن الفرضي في ترجمة المؤلف "قال طاهر بن عبد العزيز حملت مع نفسي جزءا من مسند أبي عبد الرحمن بقي بن مخلد إلى المشرق فأريته محمد بن إسماعيل الصائغ فقل ما اغترف هذا إلا من بحر علم وعجب من كثرة علمه"[6].

قال ابن بشكوال "ومن مؤلفاته في الحديث مصنفة الكبير الذين صنفه على أسماء الصحابة فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صاحب ثم رتب حديث كل صاحب على أسماء الفقه وأبواب الأحكام فهو مصنف ومسند وما أعلم هذه الرتبة لأحد قبله ولا بعده مع ثقته وضبطه وإتقانه واحتفاله فيه في الحديث وجودة شيوخه فإنه روى عن مائتي رجل وأربعمائة رجل ليس فيهم عشرة ضعفاء[7].

وقد ذكر نفس الكلام من ترجم له من المتقدمين والمتأخرين كالضبي في البغية[8] والحميدي في الجذوة[9] وابن حزم في رسائله[10] غير أننا لم نتمكن لحد الساعة من الوقوف على نسخة مخطوطة من الكتاب.

---

(1) الفهرست : ابن خير ، ص 92.
(2) النفح : المقري ، ج 3، ص 168.
(3) الأعلام : الزركلي ، ج 8، ص 134.
(4) الشجرة : ابن مخلوف ، ص 75.
(5) تاريخ التراث العربي : فؤاد سيزكين ، ج2، ص 146.
(6) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 1، ص 169 وما بعدها.
(7) الصلة : ابن بشكوال ، ج 1، ص 121.
(8) بغية الملتمس الضبي ، ص 301.
(9) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 167.
(10) الرسائل : ابن حزم ، ج 2، ص 178.

ويرى بروكلمان أن الكتاب مفقود حيث يقول "ومن الكتب المفقودة مسند بقي بن مخلد، ورتب بقي مصنفه الكبير على أسماء الصحابة فروى فيه عن ألف وثلاثمائة صحابي ونيف ثم رتب أحاديث كل صحابي على أبواب الفقه ومسائل الأحكام فهو مصنف ومسند في وقت واحد"[1]

2 - ما روي عن الصحابة في الحوض والكوثر

لعل شهرة المسند والتفسير والمصنف جعلت الحديث عن كل مؤلف لبقي بن مخلد من نافلة القول، تتضمنها عادة عبارة "وألف كتبا حسانا تدل على احتفاله واستكثاره" ومن هذه المؤلفات كتاب "ما روي في الحوض والكوثر" والذي لم يرد اسمه عند من ترجم لبقي من المتقدمين اللهم ما كان من إشارة إلى ذكر اسمه في فهرست بن خير حيث قال "كتاب ما روي في الحوض والكوثر جمع بقي بن مخلد رحمه الله" وذكر كعادته سنده في روايته[2].

ولعل هذا هو الذي حمل محقق هذا الكتاب حين أراد توثيق نسبة الكتاب إلى المؤلف بعد أن أورد إشارة ابن خير على القول "وقد فتشت في بطون الكتب التي يظن بأنها تساعد على توثيق نسبة هذه المخطوطة إلى مؤلفها فلم أعثر على أحد أشار إليها باستثناء ما ذكره فضيلة الدكتور أكرم ضياء العمري في هذا الجانب"[3] قلت: ويكفي في نسبة الكتاب إلى المؤلف السند المتصل لابن خير إلى مؤلفه إضافة إلى سند ابن بشكوال عن شيخه ابن عتاب إلى المؤلف رحمه الله والوارد ذكره في بداية النسخة الخطية المعتمدة في التحقيق وهي نسخة "مغربية منقولة من النسخة الأصلية المكتوبة بخط الحافظ ابن بشكوال وقد نقلها أحمد بن إبراهيم بن أحمد المعافري القرموني غفر الله له ولوالديه وقام بمقابلتها بعد نقلها على النسخة المكتوبة بخط الحافظ ابن بشكوال رحمه الله سنة 946 هـ أما نسخة الحافظ بن بشكوال التي كتبها بخط يده فقد نقل "جزء بقي بن مخلد في الحوض والكوثر" من خط أبي الوليد الدباغ الذي نقله من أصل أبي محمد عبد الرحمن بن محمد

---

(1) تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ، ج 3، ص 201-202 .وانظر كشف الظنون : حاجي خليفة ، ج 2، ص 1679.
(2) الفهرست : ابن خير ، ص 300.
(3) يشير إلى كتاب الدكتور أكرم ضياء العمري عن بقي بن مخلد القرطبي "انظر مقدمة التحقيق لكتاب ما روي عن الصحابة في الحوض والكوثر لعبد القادر بن محمد بن عطا الصدفي.

بن عتاب مقابلة له وقراءة عليه وقد قرأها ابن بشكوال بنفسه على تلاميذه بمسجده في قرطبة منسلخ شهر جمادى الأولى في سنة 574 أي قبل وفاته بأربع سنوات"[1].

خطها مقروء وعدد ورقاتها تسع ذات وجه واحد فيها طمس كثير وخطأ في النسخ والأرضة قد أكلت مواضع كثيرة منها كتبت في وسط شهر شعبان سنة 946 هـ كما ذكر ذلك ناسخها في الورقة التاسعة منها" وقد ذيل ابن بشكوال على هذه النسخة، وقد ضم محقق النسخة هذا الذيل إلى الكتاب المطبوع إضافة إلى مستدرك بذل جهدا مشكورا في جمعه ثم قدم النسخة كاملة بهذه الحواشي وخرج أحاديثها وعلق عليها[2].

وقد اشتمل جزء بقي الذي نحن بصدد الحديث عنه على أربعة وثلاثين حديثا ينسب كل مجموعة من الأحاديث إلى راويها من الصحابة منها على سبيل المثال ما روى أبو أمامة الباهلي -ما روى أبو سعيد الخدري .. وهكذا بسند بقي بن مخلد المتصل إلى رسول الله (وذلك كله في موضوع ما روي عن رسول الله (في الحوض والكوثر، وفائدة مثل هذا العمل جلية في فقه حديث رسول الله (إذ يتوقف الفهم السليم على جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد حتى تسهل المقارنة بين النصوص لتمييز العام من الخاص والمجمل من المفصل والمطلق من المقيد وهكذا. وهذا المنهج عرفه علماء الغرب الإسلامي بكثرة كما سنرى بإذن الله.

والذي أرجحه والله أعلم بعد كل هذا أن يكون هذا المؤلف جزءا من أجزاء كتاب المسند المصنف لبقي التي عثر عليها بدليلين اثنين:

1-منهج الكتاب المتفق تماما ما عرف من منهج المسند إذ هو مصنف على الأبواب ومسند إلى الصحابة، وما روي عن الصحابة في الحوض والكوثر لا يختلف عن ذلك.

2-عدم وجود مصادر تشير إلى انفصاله مستقلا عن المسند الشيء الذي أعوز أي إشارة في توثيق الكتاب مستقلا إلى مؤلفه.

---

(1) المقدمة نفسها.

(2) انظر مقدمة المحقق ابن عطا الصوفي لكتاب ما روي عن الصحابة في الحوض والكوثر وقد صدر الكتاب عن مكتبة العلوم والحكم المدينة المنورة في طبعته الأولى سنة 1413 هـ وقد أطلعني على النسخة فضيلة الأستاذ محمد أبو خبزة بحاضرة تطوان عمرها الله وعليها خط المحقق يهديها إليه من المدينة المنورة حال صدورها.

أما ما أشار إليه ابن خير حين ذكر الكتاب مستقلا وذكر سنده فيه فالمعروف أن ابن خير في كثير من الأحيان يذكر الأجزاء والرسائل والورقات والتي في غالب حالها تكون قطعة من كتاب استلت منه أيام الدرس فأخذت إجازة عن صاحبها خاصة وأن الكتاب سرد للمرويات ولذلك فهو أحيانا يذكر الكتاب كاملا وسنده في ذلك ثم يتبعه يذكر أطراف وأجزاء أخرى رواها من غير تلك الطريق فلا يمكن أن تعد كتبا مستقلة والله أعلم.

محمد بن وضاح القرطبي (ت 278 هـ)

1- كتاب ما جاء في البدع والنهي عنها

ذكره الضبي في ترجمته لابن وضاح تحت عنوان البدع والنهي عنها[1] وعنه نقل الزركلي في الأعلام إلى جانب ما ذكر من مؤلفاته[2] ولم أقف على ذكره عند من ترجم لابن وضاح غيرهما، والكتاب مطبوع بتحقيق بدر بن عبد الله البدر وصادر عن دار الصميعي للنشر والتوزيع في طبعته الأولى سنة **1416/1996** بعد أن حقق مرتين كما ذكر ذلك المحقق في مقدمة الكتاب "إحداهما طبعة دمشق سنة **1348** هـ بتحقيق أحمد محمد دهمان عن النسخة الظاهرية وهي نسخة سقيمة مليئة بالأخطاء لم يصوب منها محققها إلا النزر اليسير كما لم يخدم أحاديثها من الصناعة الحديثية تخريجا وتعليقا عليها ولم يضع فهرسة لها"[3].

والأخرى بمدريد سنة **1989** بعناية الباحثة الاسبانية م.إ فيرو **M.I.Fierro** حيث حققت النص وترجمته إلى الإسبانية وقد وصف الدكتور عبد المجيد التركي عملها بالجودة"[4].

قلت يظهر من الكتاب أن ابن وضاح لم يقصد إلى تأليفه، والدليل على ذلك عدم إيراده في تراجمه بل الأكثر من ذلك أن الكتاب لا يشتمل على مقدمة للمؤلف توضح الغرض من التأليف كما جرت العادة عند القوم، وقد أغفل المحقق وضع تقديم عن منهج المؤلف في الكتاب، والراجح والله أعلم أنه من إملاءاته على تلاميذه، يدل على هذا

---

(1) بغية الملتمس : الضبي ، ص 504.
(2) الأعلام : الزركلي ، ج 7، ص 133.
(3) مقدمة المحقق بدر بن عبد الله البدر، ص 6.
(4) مقدمة المحقق بدر بن عبد الله البدر، ص 6.

أن صيغ الرواية الواردة في الكتاب على ضربين : أولهما سبيل الحكاية عن ابن وضاح من طرف تلاميذه مثال ذلك "الحديث الأول باب اتقاء البدع، حدثنا أصبغ بن مالك قال حدثنا محمد بن وضاح وذكر السند إلى رسول الله (قال "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله ينفون عنه تحريف الغالين وانتحال المبطلين وتأويل الجاهلين[1].

وثانيهما برواية ابن وضاح نفسه مثل قوله : حدثنا أسد بن محمد بن يوسف قال سألت الأوزاعي عن القوم يكونون جميعا فيقول بعضهم لبعض، قولوا خيرا. قال ليفعل، فإن أبوا عليه فليقم عنهم[2].

ويؤخذ من هذين المثالين وما يقاس عليهما في الكتاب أنه اشتمل على أحاديث الرسول (وأقوال الصحابة والتابعين حيث جمع الخير من أطرافه، وإن كان التحقيق قد كشف عن هنات في الأسانيد وصلت إلى الضعيف جدا، وقد فعل المحقق خيرا إذ خرج الأحاديث فميز الصحيح من السقيم فخدم بذلك سنة رسول الله ﷺ.

والكتاب مفيد جدا في فقه الحديث إذ جمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد وهو ركيزة الفهم السليم للسنة النبوية.

وقد اشتمل الكتاب على نحو ثلاثمائة ونيف من النصوص الواردة في الموضوع مقسمة منهجيا على أبواب جامعة مثل النهي عن الجلوس مع أهل البدع وخلطتهم والمشي معهم، وقد ورد فيه حوالي 25 نصا من الحديث والخبر والأثر، وباب "هل لصاحب البدعة توبة ؟" وقد نقل فيه حوالي سبعة نصوص وهكذا.

ودراسة هذا المؤلف دراسة تحليلية قد تظهر شخصية ابن وضاح الذي تناقضت أقوال العلماء بشأنها حيث قال بعضهم "كان عالما بالحديث وطرقه متكلما على علله، وبه وابن مخلد صارت الأندلس دار حديث"[3] وقال البعض الآخر "وكان ابن وضاح كثيرا ما يقول ليس هذا من كلام النبي (في شيء وهو ثابت من كلامه ، وله خطا كثير محفوظ عنه وأشياء كان يغلط فيها ويصحفها"[4] فهل هو جرح أقران أم انعكاس للحركة العلمية في عصره

(1) البدع والنهي عنها : ابن وضاح ، ص 25.

(2) البدع والنهي عنها: ابن وضاح ، ص 46.

(3) (4) نقل ابن الفرضي هذه الأقوال في تاريخ علماء الأندلس، ج 2، ص 651.

والتي اتسمت ببداية التحول من فقه الفروع إلى فقه الدليل، وذلك بنشر أحاديث رسول الله بالأندلس من طرف بقي ابن مخلد وابن وضاح ؟.

2 - ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى

ذكره الضبي في بغية الملتمس فقال "وصنف كتبا منها العباد والعوابد في الزهد والرقائق، والقطعان في الحديث، ومكنون السر ومستخرج العلم في الفقه المالكي، وكتاب ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى"[1].

وكل هذه الكتب قد أشار إليها بن خير في الفهرست[2]. باستثناء ما نحن بصدد الحديث عنه والغريب أن التليدي ذكر أن ابن خير أورده في فهرسته مشيرا إلى الصفحة والرقم[3] ولعله لم يرجع إلى المصدر وإنما نقل عن الزركلي في الإعلام الذي يورد في الهامش مصادر الترجمة المتعلقة بالعلم دون تفصيل ما قد يكون بينها من اختلاف فوقع التليدي في الوهم كما وقع في مواضع شتى سيأتي ذكرها في حينها.

وهذا الكتاب "ما جاء من الحديث في النظر إلى الله تعالى لابن وضاح" يبدو من عنوانه أنه لا يخرج في المنهج عن كتاب ما جاء في البدع والنهي عنها، إذ أنه جمع ما يتعلق بالموضوع في كتاب واحد يخدم فهم النصوص والفصل بينها عند التعارض فتكون أساس الترجيح، ولمن شاء أن يطلع على الكتاب فقد وردت إشارة في الإعلام للزركلي أنه مخطوط بخزانة السيد حسن حسني عبد الوهاب الصمادحي التونسي وقد وقف الزركلي عليها على ما يبدو إذ أنه ذكر في الهامش العبارة التالية "قلت علق السيد حسني عبد الوهاب الصمادحي التونسي على المخطوطة المحفوظة في خزانته من كتاب النظر إلى الله تعالى "بكلمة عن ابن وضاح جاء فيها أن عدد شيوخه الذين سمع منهم 175 وأنه روى القراءات عن عبد الصمد بن القاسم عن ورش، ثم قال : وبابن وضاح وبقي بن مخلد صارت الأندلس دار حديث. ويا ليت الزركلي وصف لنا المخطوطة من حيث خطها وصفحاتها لكان ذلك أفيد ولكن هذه الإشارة لاشك مفيدة للباحث على كل حال[4].

---

(1) بغية الملتمس : الضبي ، ج 1، ص 173.
(2) الفهرست : ابن خير ، ص 223-150-255.
(3) تراث المغاربة في الحديث : التليدي ، ص 233.
(4) الأعلام : الزركلي ، ج 7، ص 133.

قاسم بن ثابت بن جزم السرقسطي توفي 302 هجرية

- الدلائل في غريب الحديث

ذكره ابن الفرضي في تاريخه وقال "ألف في شرح الحديث كتابا سماه الدلائل بلغ فيه الغاية في الإتقان ومات قبل إكماله فأكمله أبوه ثابت بعده أخبرني العباس ابن عمر الوراق قال سمعت إسماعيل بن القاسم البغدادي يقول كتبت كتاب الدلائل وما أعلم أنه وضع في الأندلس مثله فتعصب ولو قال إسماعيل إنه ما وضع بالمشرق مثله ما أبعد[1].

وقال فيه الحميدي في الجذوة "قاسم بن ثابت السرقسطي مؤلف كتاب غريب الحديث رواه عنه ابنه ثابت وله فيه زيادات وهو كتاب حسن مشهور"[2].

قلت وهذا وهم من الحميدي لكونه ألف كتابه جذوة المقتبس وهو بالمشرق فدون غالبه بما تذكر أو بما سمع من الراحلين إلى المشرق من الأندلس، والصواب ما ذكر ابن الفرضي وباقي الكتب المترجمة لقاسم أن ثابتا هو الأب وليس الإبن كما ذكر الحميدي. وأن الكتاب ألفه الابن ولم يكمله وأكمله أبوه بعده.

وقد ذكر الكتاب بهذا الاسم، الذهبي في تذكرة الحفاظ دون أن يستفيض في ذكره كما يفعل في الكتب التي يقف عليها[3].

والاسم الكامل للكتاب .. "الدلائل فيما أغفله أبو عبيد وابن قتيبة من غريب الحديث" وقال فيه أبو علي القالي "ما أعلم أنه وضع بالأندلس مثل كتاب الدلائل"[4] وبرجوعنا إلى مؤلفات القرن الثاني والثالث في الأندلس نجد أن هذا النوع من التأليف لم يسبق إليه قاسم بالفعل، وقول ابن الفرضي "ما وضع مثله في المشرق" لكونه أوسع من كتاب أبي عبيد وابن قتيبة وهذا واضح من عنوان الكتاب الكامل.

---

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 605.
(2) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 528.
(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ص 869.
(4) الرسالة المستطرفة : الكتاني ، ص 155.

قال عبد العزيز بن عبد الله في المعلمة يوجد منه الجزءان الثاني والثالث بـالقروين (197) عثر عليه محمد بن إبراهيم الكتاني بتامكروت"[1].

وذكر الزركلي في الأعلام أن منه نسخة في الخزانة الظاهرية بدمشق ومنه مكـروفلم بالخزانة العامة بالرباط (13-14 ق 197) الجزءان الثاني والثالث[2].

وقد عرف بقطع القرويين الدكتور شاكر الفحام ضمن دراسته المركزة بعنوان "كتاب الدلائل في غريب الحديث لأبي محمد قاسم بن ثابت العوفي السرقسطي" مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج 3، المجلد 51، ص 481-504 [3].

أبو مروان عبـد الملـك بـن القاضـي بـن محمـد بـن بكـر السعدي ت سنة 303 هـ

- الدلائل والأعلام على أصول الأحكام

ألفه في نصرة مذهب مالك إلى جانب الذريعة إلى علم الشـريعة، وبمـا أنـه كـذلك فالراجح أن يكون منهجه والغرض منه تأصيل الأحكام الفقهية الواردة في المذهب مجـردة عن الدليل وإرجاعها إلى أصوولها من الكتاب والسنة.

ذكره ابن فرحون في الديباج، وقال في حق مؤلفه "كان حافظا متفننا نظارا متصرفا في علم الرأي حسن النظر فيه مشاورا في الأحكام ظهر فهمـه في حداثـة سـنه انصـرف إلى الشرق وقد مال هناك إلى النظر والحجة"[4].

فميله إلى النظر والحجة وجلوسه للمناظرة يقتضي تأصيل الأحكام بالدليل والبرهان ولذلك أرجح أن يكون منهج المؤلف في كتابه هو ما ذكرت.

ولم تذكر الكتاب أغلب المؤلفات المهتمة بحركة التـأليف، فلـم يـذكره الكتـاني في الرسالة، ولا حاجي خليفة في كشف الظنون، ولا عبد العزيز بنعبد الله في معلمة القـرآن والحديث ولا في المعجم.

---

[1] معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله ، ص 127 و180 ومعجم المحدثين والمفسرين له أيضا ص41.

[2] الأعلام : الزركلي ، ج 2، ص 97.

[3] مخطوطات مغربية في علوم القرآن والحديث، مجلة دار الحديث الحسنية: محمد المنوني، ج 3، ص 116.

[4] الديباج: ابن فرحون ، ج 2، ص 15-16.

واكتفى الزركلي في الأعلام بالإشارة إليه ضمن ترجمة مختصره للمؤلف دون الحديث عن وجوده مخطوطا أو مطبوعا[1].

والحديث عن تأصيل الفقه المالكي في هذا الوقت المتقدم نهاية القرن الثالث وبداية الرابع في الأندلس يدل على امتزاج الفقه بالحديث، وهذا فرضته مجالس المناظرة التي بدأت في الأندلس بعد موقف الخليفة الأموي محمد بن عبد الرحمن (238و273هـ) من نشر علم بقي ابن مخلد ومحمد بن وضاح حيث اتسعت حركة الحديث بالأندلس بعودتهما من الرحلة.

عبد الله بن محمد بن أخي رفيع القرطبي ت 318 هـ

- اختصار المسند المصنف لبقي بن مخلد

ترجم له بن الفرضي دون أن يذكر مؤلفاته واكتفى بقوله "وكان معتنيا بالحديث إماما فيه بصيرا بعلله حسن التأليف للكتب له مؤلفات[2]. وقال ابن فرحون "له تآليف في معرفة الرجال وعلل الحديث واختصر مسند بقي الدين بن مخلد[3]. قال الذهبي وله تصانيف نافعة وذكر مختصر المسند[4].

وقد ذكر الزركلي هذا المؤلف دون أن يشير إليه مخطوطا أو مطبوعا[5] ولم يذكره حاجي خليفة في كشف الظنون، ولم أقف على ذكره في المظان التي وقفت عليها ولعله فقد. والله أعلم.

محمد بن فطيس بن واصل الغافقي الألبيري توفي سنة319 هـ

من الكتب المختصة بالموضوع الواحد ألف بن فطيس الذي قل فيه الذهبي "فقيه من حفاظ الحديث"[6].

1 - كتاب "الدعاء والذكر"

2 - وكتاب "الروع والأهوال"

---

(1) الأعلام: الزركلي ، ج 1، ص 163.
(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 1، ص 185.
(3) الديباج : ابن فرحون ، ج 1، ص 436.
(4) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 891.
(5) الأعلام : الزركلي ، ج 4، ص 119.
(6) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 802.

وقد اختلفت تسمية الكتابين عند من ترجم لابن فطيس فابن الفرضي ذكرهما بقوله "صنف كتاب "الروع والأهوال" وكتاب "الدعاء"[1]. وابن فرحون في الديباج ذكرهما باسم "تحذير الفتن" و"الدعاء والذكر"[2] وقد ذكرهما الذهبي باسم كتاب الروع والأهوال وكتاب الدعاء نقلا عن ابن الفرضي[3].

وهذا الذي ذكره الزركلي نقلا عن مصادر ترجمته دون أن يشير إلى وجودهما مخطوطين أو مطبوعين[4]. والغريب أني وجدت عند ابن فرحون في الديباج إضافة كتاب "الورع عن الربا والأموال" منفردا به عن غيره مع الإنفراد أيضا بتسمية كتاب "الروع والأهوال باسم "تحذير الفتن" الشيء الذي لم أجد له ذكرا فيما وقفت عليه من تراجم لابن فطيس.

والمتأمل يشم رائحة التصحيف في العنوان، وهذا يقع كثيرا حين يكون موضع الجملة من المخطوط مبتورا أو غير واضح فيجتهد الناقل في ربط السابق من الكلام باللاحق بما يراه مكملا للمعنى، وعليه فالراجح في اعتقادي أن كتاب "الروع والأهوال" المذكور في كل المصادر هو الذي سماه ابن فرحون تصحيفا بكتاب "الورع عن الربا والأموال"، فالروع صار ورعا والأهوال صارت أموالا والربا لعلها من كلام الناسخ حين لم يستقم الكلام في ذهنه بسبب عدم الوضوح، وقد وقع التليدي في نفس الخطأ حينما اعتمد ترجمة بن فرحون دون غيره فسمى كتاب الروع والأهوال بكتاب الفتن بحذف "تحذير" ولو رجع إلى مصادر أخرى لصادف الصواب[5] وعليه فلن يكون لابن فطيس إلا مؤلفان "الروع والأهوال" و"الدعاء" وما أضافه ابن فرحون تصحيف والله تعالى أعلم، وكلا هما تضمنا نصوصا من الحديث بنفس الفقيه إذ قال الذهبي في مؤلفهما "فقيه من حفاظ الحديث"[6].

أحمد بن خالد بن الجباب القرطبي ت سنة 322 هـ

- كتاب الصلاة
- كتاب الإيمان

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 690.
(2) الديباج المذهب: ابن فرحون، ج 2، ص 191.
(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 807.
(4) الأعلام : الزركلي، ج 6، ص 332.
(5) تراث المغاربة في الحديث : التليدي ، ص 220.
(6) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 802.

لم يذكر له ابن الفرضي أيا من مؤلفاته سوى أنه وسمه بقوله "كان إمام وقته غير مدافع في الفقه والحديث والعبادة[1]، وكذلك فعل الحميدي في الجذوة حيث اكتفى بقوله "كان حافظا متقنا وراوية للحديث مكثرا، ثم ذكر شيوخه وتلاميذه وقال "حدث بالأندلس دهرا وألف في مسند حديث مالك بن أنس وغيره إلا أنه لم يذكر اسم الكتاب[2].

وقد نص الذهبي على مؤلفاته بقوله "وصنف مسند مالك، وكتاب الصلاة وكتاب الإيمان، وكتاب قصص الأنبياء"[3]، وسمى ابن فرحون كتاب الصلاة بكتاب "فضائل الوضوء والصلاة"[4] وقد اقتصرنا على كتاب الصلاة والإيمان باعتبار علاقتها بفقه الحديث من حيث المنهج الذي يجمع الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد.

والمرجع في حصر مؤلفات ابن الجباب والله أعلم يبقى ترتيب المدارك للقاضي عياض[5] باعتباره أقدم من ذكر هذه المؤلفات حين لم يذكرها ابن الفرضي والحميدي والدليل على ذلك اعتماد الذهبي في ذلك على القاضي عياض حيث قال "ذكره القاضي عياض فقال "ونقل النص بكامله" وإن كان لم يشر إلى ترتيب المدارك فلا يتصور أن يعني كتاب الغنية لأنه في فهرست شيوخ القاضي عياض وليس ابن الجباب منهم، والغريب أن التليدي ذكر لابن الجباب كتابا آخر سماه "فضل طلب العلم" مشيرا إلى أن مصدره في ذلك جذوة المقتبس للحميدي[6] وبرجوعنا للمصدر لم نظفر بشيء ولعل هذا من مزالق النقل بالواسطة إذ الواضح أن المؤلف لم يرجع إلى الجذوة مطلقا.

والعبارة الوحيدة الواردة في ترجمة بن الجباب عند الحميدي عن مؤلفاته في الجذوة هي قوله "وحدث بالأندلس دهرا. وألف في مسند حديث مالك بن أنس وغيره"[7] فتعجب!!

(1) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 1، ص 76.
(2) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 192.
(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 815.
(4) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 1، ص 159.
(5) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 5، ص 177.
(6) تراث المغاربة في الحديث : التليدي ، ص 223.
(7) جذوة المقتبس:الحميدي ، ج 1، ص 192.

وقد أورد الزركلي في الأعلام هذين المؤلفين (كتاب الصلاة وكتاب الإيمان) في ترجمة مختصرة جدا لابن الجباب دون أن يشير إلى كونهما مطبوعين أو مخطوطين[1] كما لم يشر إليهما صاحب كشف الظنون.

محمد بن عبد الملك بن أيمن بن فرج أبو عبد الله ت سنة 330هـ

- مصنف في السنن

ربط ابن أيمن بتأليفه هذا بين الفتوى والدليل فقد كان فقيها عالما حافظا للمسائل والأقضية نبيلا في الرأي مشاورا في الأحكام صدرا فيمن يستفتى وكان ضابطا لكتبه ثقة في روايته ألف مصنفا في السنن على تصنيف أبي داود أخذه الناس عنه[2] والمتفحص في منهج أبي داود في السنن يجده مرتبا على أبواب الفقه مما يسهل الرجوع إلى موطن الاستشهاد فيه عند الفتوى، ولعل هذا هو الدافع بابن أيمن إلى التأليف على منواله بحكم اشتغاله بالفتوى.

والمتفحص في كلام ابن الفرضي يقف على أن القاسم المشترك بين مؤلف ابن أيمن وسنن أبي داود هو المنهج فقط، إلا أن الكتاني في الرسالة المستطرفة جعله مستخرجا عليه[3] ولا أدري حجته في ذلك مع العلم أن مصادر الترجمة ذهبت إلى الرأي الأول، قال الحميدي "حدث بالمشرق والمغرب وصنف السنن ... قال لنا أبو محمد بن أحمد مصنف ابن أيمن مصنف رفيع احتوى على صحيح الحديث وغريبه مما ليس في كثير من المصنفات.

وهذا الكلام نقله[4] الزركلي في الأعلام[5].

(1) الأعلام:الزركلي، ج1، ص 120.
(2) تاريخ علماء الأندلس: ابن الفرضي ، ج 2، ص 704.
(3) الرسالة المستطرفة:الكتاني،ص 30 ومعلوم أن المستخرج أن يأتي المصنف إلى الكتاب فيخرج أحاديثه بأسانيد لنفسه عن طريق صاحب الكتاب فيجتمع معه في شيخه أو من فوقه انظر السيوطي في تدريب الراوي، ج1، ص85.
(4) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 116.
(5) الأعلام : الزركلي ، ج 6، ص 248.

محمد بن أحمد بن تميم بن تمام بن تميم التميمي أبو العرب توفي 333 هجرية

قال ابن فرحون في الديباج غلب عليه الحديث والرجال وتصنيف الكتب والرواية والإسماع وألف:

- **جزءان في الموت والجنائز وعذاب القبر**
- **كتاب المحن**
- **كتاب الوضوء والطهارة**
- **كتاب في الصلاة.**[1]

ولم يذكر الذهبي من هذه الكتب سوى كتاب واحد هو كتاب المحن[2] ناقلا ترجمته عن القاضي عياض في ترتيب المدارك[3] وعن الذهبي وغيره نقل الزركلي في الأعلام دون الإشارة إلى كتاب الوضوء والطهارة وكتاب الصلاة[4] وقد ورد عنه ما يفسر قول ابن فرحون جزءان في الموت والجنائز وعذاب القبر فالأول في هذا الموضوع والثاني في موت العلماء.

وإذا كان الخشني قد قال "أبو العرب تغلب عليه الرواية والجمع ولم أحس عنه علما ولا فقها"[5] فلعل ذلك من جرح الأقران فإن هذا يناقض كلام الذهبي وإن كان متأخرا عنه حيث قال نقلا عن القاضي عياض وكلاهما ناقد متفحص "كان حافظا للفقه بصيرا به وبالحديث والرجال والعلل مع ورع وفضل"[6].

وفي اعتقادي والله أعلم أن من الفقه أن يجمع الرجل الأحاديث الواردة في موضوع واحد حتى يسهل فهمها في وحدة موضوعية، وهذا ما فعله أبو العرب على الأرجح في وقت متقدم بالقيروان حيث غلب فقه الفروع المجرد عن الدليل بأسدية ابن الفرات ت212هـ ومدونة سحنون ت240هـ . المختلطة بشروح تلاميذه. والذي وقفت عليه من

---

(1) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 198.
(2) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 889.
(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 5، ص 223 وما بعدها.
(4) الأعلام : الزركلي ، ج 5، ص 309.
(5) طبقات علماء إفريقية : الخشني ، ص 173.
(6) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 889.

تراث الرجل" كتاب المحن" الذي حققه يحيى بن وهيب الجبوري عن نسخة وحيلة عثر عليها صدفة بخزانة جامعة كمبرج تحت رقم (2355) وأخرجها إلى الوجود بعد محن عجيبة ألمت به حالة اشتغاله بتحقيقه وبالنسخة المرقونة بمطابع الغرب الإسلامي ببيروت زمن الحرب والفتنة إذ حفظها الله بعد أن يئس من وجودها بعد أن انهدت المطبعة تحت القصف إذ وجدت تحت الأنقاض، فلم يخرج كتاب المحن إلى الوجود إلا بعد محن حكاها المحقق بأسلوب لطيف في تقديمه أثابه الله على صنيعه.

وباطلاعي على الكتاب المطبوع طبعتين أولاها سنة **1403** والثانية سنة **1408** عن دار الغرب الإسلامي ببيروت، وجدت الرجل قد جمع في مقدمة كتابه الأحاديث الواردة في المحن بسنده المتصل إلى رسول الله ولم يخرجها المحقق وفق مقاييس التخريج العلمية إذ نص على بعض مظان النصوص دون بعضها ودون أن يذيل ذلك بالنص على درجة الحديث، وصنيع التميمي في جمع هذه الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد يعين على فقهها وقد أفاد منها كثيرا في ثنايا الكتاب.

والكتاب بالإضافة إلى ذلك يشتمل على مادة علمية في تاريخ الصحابة والتابعين ومحن العلماء والصالحين بأسلوب يطبعه توثيق النصوص بالأسانيد على سبيل الاختصار المفيد ولا يخلو كل ذلك من عبرة لمعتبر.

قاسم بن أصبغ البياني توفي سنة 340 هجرية

1 - المجتبى

2 - المجتنى

1 - المجتبى بالباء هكذا سماه الحميدي في الجذوة وقال فيه "هو على أبواب كتاب ابن الجارود المنتقى[1]. ولعل هذه العبارة الأخيرة هي التي جعلت الذهبي يسمى الكتاب "المنتقى في الآثار"[2] ومنه نقل الكتاني في الرسالة المستطرفة دون الالتفات إلى الاسم الصحيح الذي أورده الحميدي. أما عن منهجه، فالفقرة التي أوردها الكتاني في الرسالة المستطرفة توضح أن المجتبى هو على منهج المنتقى لابن الجارود حيث يقول "كتاب المنتقى لأبي محمد

---

[1] جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 528.

[2] تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 803.

قاسم بن أصبغ وهو على كتاب المنتقى لابن الجارود وكان قد فاته السماع منه ووجده قد مات فألف على أبواب كتابه بأحاديث خرجها عن شيوخه[1].

قال الحميدي: "قال لنا أبو محمد على بن أحمد "وهو خير منه انتقاء وأنقى حديثا وأعلى سندا وأكثر فائدة"[2] وما جعلنا نورد هذا المؤلف في هذا الباب كون المنتقى لابن الجارود هو مختار من السنن المسندة إلى رسول الله في الأحكام وقاسم بن أصبغ نسج على منواله، ولا يخفى فضل ذلك في فقه الحديث، ومما يؤيد ما ذهبت إليه من التسمية أني وجدت المقري يذكره بهذا الاسم أي" المجتبى" ناقلا عبارة الحميدي في وصفه ومدحه[3].

وعلى كل حال فقد استقر رأي الزركلي في الأعلام بعد استعراض مظان الترجمة على تسميته "بالمجتبى" دون أن يفيدنا بوجوده مخطوطا أو مطبوعا على غرار ما يفعل في المخطوط والمطبوع[4]. قال ذ. المنوني حفظه الله "يوجد تحت رقم **107** بخزانة الجامع الكبير بمكناس المجلد الأول مبتور البداية في **307** ورقة من القطع الكبير وجاء في نهايته هذا آخر المجلد الأول من كتاب المجتبى في أحاديث المصطفى عليه السلام[5]".

أما الكتاب الثاني فهو كتاب المجتنى (بالنون) قال الذهبي "وله كتاب على هيئة صحيح مسلم"[6]. دون تسميته، ونفس العبارة نقلها الزركلي في الإعلام[7] وقد ذكره الكتاني في الرسالة المستطرفة، وذكر أن قاسم بن أصبغ اختصره من كتابه الكبير"السنن" وابتدأ باختصاره في المحرم سنة **324** هـ وهو سبعة أجزاء وفيه من الحديث المسند **2434** حديثا[8] وهو الذي قال فيه الحميدي ألف في السنن كتابا حسنا[9].

---

(1) الرسالة المستطرفة : الكتاني ، ص 25.
(2) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 528.
(3) النفح : المقري ، ج 3، ص 169.
(4) الأعلام : الزركلي ، ج 5، ص 193.
(5) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث مجلة دار الحديث، ع 3، ص 103.
(6) تذكرة الحفاظ:الذهبي ، ج 3، ص 803.
(7) الأعلام : الزركلي ، ج 5، ص 173.
(8) الرسالة المستطرفة : الكتاني ، ص 27.
(9) الجذوة : الحميدي ، ج 2، ص 528.

وقد وهم التليدي في "تراث المغاربة في الحديث" حين ظن أن المجتبى والمجتنى اسمان لكتاب واحد ظانا أن المصادر اختلفت في التسمية حيث يقول:(عند ابن حزم في رسالته في فضل الأندلس، والحميدي في الجذوة والضبي في بغية الملتمس(المجتبى بالباء)وورد عند ابن خير في الفهرست والمقري في نفح الطيب والكتاني في الرسالة المستطرفة بالنون[1]).

والغريب أنه وَهَّمَ الكتاني في الرسالة المستطرفة حين ذكر أن " المنتقى"(أي صنيع قاسم بن أصبغ على شاكلة المنتقى لابن الجارود والذي سماه الحميدي (المجتبي)) هو المستخرج على ابن الجارود، مع العلم أن كل المصادر ذهبت إلى هذا فما مستند التليدي في توهيم الكتاني؟

والواضح أن كلا من المجتبي بالباء والمجتنى بالنون إسمان لكتابين مختلفين تماما لم يختلف بشأنهما العلماء المترجمون لقاسم بن أصبغ ولم يكن الكتاني واهما حين جعل المجتبى نسيج قاسم على المنتقى لابن الجارود.

فالأول أي المجتبى بالباء هو على منتقى ابن الجارود توجد هذه العبارة الواضحة في ترجمة الحميدي لقاسم، وكلام الذهبي الواضح الذي يفصل بين الكتابين أولهما على هيئته صحيح مسلم وهو المجتنى (بالنون) والثاني منتقى في الآثار وهو المجتبى بالباء. وعبارة ابن خير في الفهرست تبين بلا شك أن المجتنى (بالنون) لم يكن عملا على كتاب ابن الجارود إنما هو كتاب مستقل صنفه قاسم على أبواب الفقه بطلب من أمير المؤمنين الحكم رحمه الله في السنن المسندة، أما الأول أي المجتبى فالرغبة في تأليفهِ راجعه إلى ذات قاسم الذي حز في نفسه أن لا يلقيِ ابن الجارود وقد رحل إليه فنسج كتابا على نحو منهجه.

ولعل التليدي لم يطلع على الكتاب الثاني لقاسم والذي هو على منوال صحيح مسلم فظن أن الكتابين واحد فوهم حيث وهم ولو اطلع على ترجمة قاسم عند الذهبي لما وقع فيما وقع فيه.

---

(1) تراث المغاربة : التليدي، ص 243.

وهب بن مسرة بن مفرج بن حكيم التميمي الحجاري أبو الحزم توفي سنة 346 هجرية

- كتاب في السنة وإثبات الرؤية والقدر والقرآن

إذا كان ابن مسرة حافظا للفقه بصيرا به وبالحديث واللغة[1] يتكلم في الحديث وعلله فذلك هو الذي جعله يستقدم إلى قرطبة حيث أخرجت إليه أصول محمد بن وضاح التي سمع فيها وقرئت عليه المدونة ومسند بن أبي شيبة[2] وغير ذلك.

قال الذهبي "له كتاب في السنة وإثبات القدر والرؤية والقرآن"[3] والتأليف بهذا العنوان خطاب جديد على المجتمع الأندلسي يمتزج فيه الحديث بعلم الكلام ولعل الخوض في هذا هو مصدر قول الذهبي "وبدت منه هفوة في القدر"[4] في ترجمة لابن مسرة.

وقد كان هذا ديدن أهل الأندلس مع أهل الجدل فقد "اتهم قبله محمد بن عبد الله بن مسرة بن نجيح القرطبي أبو عبد الله (توفي 319 هجرية) بالزندقة فخرج فارا وتردد بالمشرق مدة فاشتغل بملاقاة أهل الجدل وأصحاب الكلام والمعتزلة ثم انصرف إلى الأندلس فأظهر نسكا وورعا واغتر الناس بظاهره فاختلفوا إليه وسمعوا منه ثم ظهر الناس على سوء معتقده وقبح مذهبه فانقبض من كان له إدراك وعلم وتمادى في صحبته آخرون غلب عليهم الجهل فدانوا بنحلته قال ابن حارث "الناس في ابن مسرة فرقتان فرقة تبلغ به مبلغ الإمامة في العلم والزهد وفرقة تطعن عليه بالبدع لما ظهر من كلامه في الوعد والوعيد وبخروجه عن العلوم المعلومة بأرض الأندلس الجارية على مذهب التقليد والتسليم"[5].

وقد كان كتاب وهب بن مسرة من نسيج المحدثين في تعاملهم من القضايا الكلامية بإرجاع الخلاف فيها إلى أصول السنة والقرآن لأنه لا مجال لإثبات الغيبيات والأخبار إلا بنص الوحي الصحيح.

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 890.

(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 878.

(3) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 350.

(4) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3، ص 890 .انظر ترجمته كذلك عند الزركلي في الأعلام، ج 8، ص 125 .الضبي : بغية الملتمس، ص 465.

(5) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 887.

أبو عبد الله محمد بن أحمد بن مفرج القرطبي توفي سنة 347 هجرية

صنف كتبا في الحديث والفقه وفقه التابعين منها :

- فقه الحسن البصري في سبع مجلدات
- فقه الزهري في أجزاء كثيرة[1]

وفقه هذين العلمين ارتبط بالحديث قبل ارتباط الفقه بلجتهادات الأئمة بظهور المذاهب الفقهية، وعلى فقه الحديث عند الإمام الزهري انبنى فقه الإمام مالك، ولعل المؤلف قصد بذلك إثارة انتباه الفقهاء في هذه الفترة إلى أمرين: أولهما ارتباط الفقه بالحديث وبالدليل عموما في منهج الصحابة والتابعين، وثانيهما تنوع مصادر الفقه بالأندلس خلال هذه الفترة حين حسم الصراع بين المحدثين والفقهاء كما بينا في تاريخ المدرسة وتأثرها بالواقع الاجتماعي والسياسي، ولعل هذه المؤلفات هي من مما رغب فيه الخليفة المستنصر حيث ينص ابن الفرضي في ترجمته أنه كان لابن المفرج مكانة خاصة عنده وألف له عدة دواوين.

ومما عجبت له حقا عدم ذكر ابن الفرضي لهذه المؤلفات رغم أن المؤلف من شيوخه الذين اختلف إليهم وسمع منهم وأجاز له جميع ما رواه وكتبه له بذلك بخطه وقد ترجم له ترجمة واسعة[2].

أبو بكر محمد بن إسحاق بن السليم توفي سنة 367 هجرية

1- الوصل لما ليس في الموطأ
2- الخمس في الحديث

قل فيه ابن الفرضي "كان حافظا للفقه بصيرا بالاختلاف عالما بالحديث ضابطا لما رواه[3] وذكر القاضي عياض من أقوال العلماء فيه "جمع إلى الرواية الواسعة جودة استنباط الفقه والفتيا[4]."

---

(1) شجرة النور الزكية : ابن مخلوف ، ص 89.
(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 771.
(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 749.
(4) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 6، ص 280.

وهذا المستوى هو الذي أهله للتأليف في الحديث فذكرت له المصادر المترجمة كتابين في هذا الباب فضلا عن كتب أخرى في الفقه.

1- الوصل لما ليس في الموطأ

وقد ذكرته جل كتب التراجم بعد ابن الفرضي والحميدي، ولعل السر في عدم ذكرهما لمؤلفاته كونهما لم يجلسا إليه ولم يجزهما، وقد ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك باسم "الوصل مما ليس في الموطأ"[1]. وذكره ابن فرحون في الديباج باسم "التوصيل لما ليس في الموطأ"[2]. ولم تذكر كتب التراجم منهجه ولا محتواه وبعد استقراء تراجم المؤلف وأقوال العلماء فيه يرجح والله أعلم أن يكون محتواه أحد أمرين.

1)- أن يكون قد اشتمل على مروياته في الحديث التي تلقاها في رحلاته وتجواله[3] ولم ترد في موطأ مالك.

2)- أن يكون قد اشتمل على تأصيل الأحكام الشرعية وربطها بمواطن الاستدلال من السنة حين يعوزه الدليل من الموطأ، وذلك بناء على كونه تولى قضاء قرطبة بعد وفاة منذر بن سعيد، قال القاضي عياض، "لم يول القضاء بقرطبة أفقه منه ولا أعلم إلا منذر بن سعيد، لكنه أرسخ في علم أهل المدينة من منذر وجمع إلى الرواية الواسعة جودة استنباط الفقه والفتيا[4] والله أعلم.

2 - الخمس في الحديث

هكذا ذكره القاضي عياض[5] وذكره ابن فرحون في الديباج باسم المخمس في الحديث[6].

---

(1) نفسه.
(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ص 260.
(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 749.
(4) ترتيب المدارك: القاضي عياض ، ج 6، ص 280.
(5) نفسه.
(6) الديباج المذهب: ابن فرحون، ص 260.

قلت ولعل الكتاب في عوالي حديثه إذ كانت عادة بعض المحدثين إفراد ما علا سنده من رواياتهم بالتأليف فيكون الحديث إما خماسيا أو سداسيا أو يكون هذا العمل انتقاء من طرف تلاميذهم[1].

وقد عجبت للتليدي كيف جعل للمؤلف كتابين أوردهما في معرضين مختلفين أولهما سماه "المحسن في الحديث"[2]. وثانيهما" المخمس في الحديث"[3]. مشيرا إلى أنه رجع في ذلك إلى ترتيب المدارك والديباج المذهب، مع العلم أن الوارد في الترجمتين كتاب واحد ذكره كما سبق الكلام القاضي عياض باسم "الخمس في الحديث" وابن فرحون باسم "المخمس" ولعله تصحيف، ولا توجد ترجمته نسبت إلى المؤلف كتابا في الحديث باسم"المحسن في الحديث" والذي أحالنا فيه صاحبنا على ترتيب المدارك فلم نظفر بشيء وياليته ذكر الكتاب في موضع واحد لقلنا صحف الرجل كما صحف من سبقه، ولكنه جعل الكتاب الواحد كتابين ،وذكر ذلك في موضعين فأصبح رد الأمر إلى نصابه على الباحثين فرض كفاية وعليه فرض عين.

وقد ذكر الزركلي مؤلفات ابن السليم دون الإشارة إلى وجودها مخطوطة أو مطبوعة فلعلها مما فقد من تراث الأندلس العظيم[4].

يحيى بن شراحيل البلنسي توفي سنة 372 هجرية
توجيه حديث الموطأ

ترجمة مختصرة جدا منقولة في أغلب المصادر عن ترجمة ابن الفرضي في تاريخ علماء الأندلس[5].

وقد ذكر أن له كتابا في"توجيه حديث الموطأ" وعنه نقل القاضي عياض في ترتيب المدارك[6] وكذلك فعل الزركلي في الأعلام[7] دون أن يشير إلى كون المؤلف مطبوعا أو مخطوطا.

---

(1) مثاله العوالي المنتقاة الصحاح المخرجة من أصول سماع أبي الفوارس طراد بن محمد الزينبي والأحاديث العوالي من حديث أحمد بن خيرون بن إبراهيم وغيرها انظر ابن خير الفهرست، ص 160 و161.

(2) تراث المغاربة: التليدي، ص245.

(3) تراث المغاربة: التليدي، ص251.

(4) الأعلام : الزركلي ، ج 6، ص 29.

(5) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 921.

(6) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 40.

(7) الأعلام : الزركلي ، ج 8، ص 149.

أبو محمد عبد الله بن إبراهيم الأصيلي توفي سنة 392 هـ

الدلائل على أمهات المسائل

كان الأصيلي من حفاظ رأي مالك ... ومن أعلم الناس بالحديث وأبصرهم بعلله ورجاله ويحض أصحابه عليه ولا يرى أن من خلا من علمه فقيها على حال[1]. قال فيه الحميدي "من كبار أصحاب الحديث والفقه[2].

هذه المنزلة وهذا المنهج هما اللذان أهلا الإمام الأصيلي لتأليف كتاب عظيم سماه "الدلائل" وقد ذكره ابن الفرضي بقوله "وجمع كتابا في اختلاف مالك والشافعي وأبي حنيفة سماه كتاب "الدلائل على أمهات المسائل"[3] ونقل هذا الكلام القاضي عياض في ترتيب المدارك[4] قال الحميدي "وألف كتابا كبيرا في الدلائل على المسائل فما قصر"[5].

وقد ترجم له ابن فرحون في الديباج فذكر رحلاته وشيوخه وسمى كتابه ب "الدليل" عوض "الدلائل" كما ذكرت المصادر التي ذكرنا ولا أدري مستندة في ذلك[6] قال ابن مخلوف "وكتاب الدلائل هذا شرح فيه الموطأ وذكر فيه خلاف مالك وأبي حنيفة والشافعي"[7].

والظاهر من خلال جمع ما وصف به كتاب الدلائل أن المؤلف قصد به من حيث المنهج إرجاع فتاوي المذهب إلى أصولها من النصوص الحديثية حتى تقوى الحجة بها عند الخلاف، خاصة وأن الإمام الأصيلي اشتغل بالجدل والمناظرة في مذهب مالك قل ابن حيان "كان أبو محمد في حفظ الحديث ومعرفة الرجال والإتقان للنقل والبصر بالنقد والحفظ للأصول والحذق برأي أهل المدينة والقيام بمذهب المالكية والجدل فيه على أصول البغداديين"[8].

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 139.
(2) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 400.
(3) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 1، ص 426 .
(4) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 138.
(5) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 440.
(6) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 1، ص 433.
(7) الشجرة : ابن مخلوف ، ج 1، ص 101.
(8) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 139.

وقد نقلت المصادر أن أبا سعيد عمران بن عبد ربه المعافري اختصر كتاب الدلائل الكبير للأصيلي[1]. وقد أخطأ التليدي حين نسب إليه ترتيب الكتاب على أبواب الموطأ[2] مستندا في ذلك إلى القاضي عياض في ترتيب المدارك وهو من ذلك براء فالقاضي عياض إنما نقل ما ذكره ابن بشكوال في الصلة والعبارة كالتالي "اختصر كتاب الدلائل للأصيلي" دون الحديث لا بالعبارة ولا بالإشارة عن هذا الترتيب المذكور.

وقد أورد الزركلي كتاب الدلائل في ترجمة الأصيلي[3] كما ذكره بنعبد الله في معجم المحدثين والمفسرين[4] دون الإشارة إلى كونه مطبوعا أو مخطوطا وعسى أن يكشف الزمن عن هذا الكنز الثمين قابلا إن شاء الله.

محمد بن عبد الله بن أبي زمنين المري توفي 399 هجرية

1 - المهذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ

وصف ابن أبي زمنين بأنه من كبار المحدثين والفقهاء الراسخين في العلم حسن التأليف جيد التصنيف ومن أجل أهل وقته حفظا للرأي ومعرفة بالحديث واختلاف العلماء[1] ومن أجل ذلك تنوعت مؤلفاته فشملت الحديث والفقه والزهد والمواعظ ومنها في الحديث المهذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ [5] وقد مر بنا أن ابن مزين ألف في تفسير الموطأ كتابا نوهت به كتب التراجم، ولاشك أن تداوله بين أيدي الناس في أحكامهم وفتاواهم جعل أمر اختصاره مرغوبا حتى يسهل الرجوع إليه، الشيء الذي جعل ابن أبي زمنين وهو الرجل الآخذ في المسائل واختلاف العلماء يهذبه ويختصره ويعتمده.

وللعلم فإن المصادر المترجمة لابن أبي زمنين وقع فيها خلط في ذكر هذا المؤلف فقد ذكر ابن فرحون ما يلي: "وكان حسن التأليف ككتاب المنتخب في الأحكام الذي ذاع صيته شرقا وغربا وكتاب المهذب، واختصار شرح ابن مزين للموطأ[6] فجعل المهذب والمختصر كتابين مختلفين.

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 295 .والصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 449.

(2) تراث المغاربة : التليدي ، ص 145.

(3) الأعلام : الزركلي ، ج 4، ص 63.

(4) معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الاقصى : عبد العزيز بنعبد الله ، ص 24.

(5) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 184.

(6) نفسه.

(7) الديباج : ابن فرحون ، ج 2، ص 232.

وذكر القاضي عياض له كتابا سماه المهذب في اختصار شرح ابن مزين للموطأ[1] جاعلا الكتابين كتابا واحدا وهو الصواب. والغريب أني وجدت أن التليدي ينسب إلى ابن أبي زمنين كتابا سماه "المغرب في شرح الموطأ" لم يذكره السابقون ولا اللاحقون. ويشير إلى أنه استقى ذلك من ترتيب المدارك للقاضي عياض[2] رغم أن ترتيب المدارك خلو من هذا وليس فيه إلا ما ذكرنا، فلا أدري من أين جاء بهذا المركب بين مختصر المدونة (المغرب أو المقرب) وتهذيب الموطأ، ولعل الرجل لم يرجع إلى ترتيب المدارك ولو فعل لوقف على الصواب وهو أن القاضي عياض ذكر للرجل كتابا سماه المغرب في اختصار المدونة وشرح مشكلها" ج 7، ص 185 وليس ذلك شرحا للموطأ بحال.

2 - كتاب أصول السنة

وتنص التراجم أيضا أن لابن أبي زمنين كتابا آخر سماه "أصول السنة" نسبه إليه القاضي عياض في ترتيب المدارك وابن فرحون في الديباج وغيرهم، ونص الزركلي على وجوده مخطوطا دون ذكر مكانه ولا رقمه[3].

إلا أني وجدت وأنا أتصفح كتاب قدوة الغازي لابن أبي زمنين بتحقيق عائشة السليماني، إفادات في التقديم من أصول السنة يبدو من قراءتها أنها من مطلع على المخطوط مشتغل به حيث تقول : وقد قمت بتحقيقه وتخريج أحاديثه بمساعدة شقيقي محمد حفظه الله وسيطبع قريبا"[4].

وقد وقفت بعد ذلك على الكتاب مطبوعا بتحقيق عبد الله بن محمد بن حسين البخاري في طبعته الأولى سنة 1415 صادرا عن دار الغرباء بالمدينة المنورة وقد اعتمد في التحقيق على النسخة الوحيدة الموجودة في (ريغان كوشك رقم 5/515) ضمن مجموع وهي النسخة التي ذكرها بروكلمان في تاريخ الأدب العربي 164/4 وسيزكين في تاريخ التراث

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 185.
(2) تراث المغاربة في الحديث : التليدي ، ص 269.
(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض،ج 7، ص 185 والديباج : ابن فرحون،ج 2، ص 232 والأعلام : الزركلي،ج6، ص227.
(4) تقديم قدوة المغازي لابن أبي زمنين : عائشة السليماني ، ص 81.

العربي 80/1) وقد بذل المحقق في إخراج الكتاب جهدا كشف به الغطاء عن أثر أندلسي نفيس من عصر الخلافة.

وسأنقل من مقدمة الكتاب كلاما يوضح محتوى الكتاب والغرض من تأليفه بما يفي بالمقصود، وعلى من أراد التفصيل أن يرجع إلى الكتاب مطبوعا. ففي ما يتعلق بموضوع وسبب تأليف الكتاب يقول ابن أبي زمنين "وبعد فإن بعض أهل الرغبة في اتباع السنة والجماعة سألني أن أكتب له أحاديث تتشرف على مذهب الأئمة في اتباع السنة والجماعة الذين يقتدى بهم، وما كانوا يعتقدونه ويقولون به في الإيمان بالقدر وعذاب القبر والحوض والميزان والصراط وخلق الجنة والنار والشفاعة والنظر إلى الله عز وجل يوم القيامة، فأجبته بما سأل بتأليف هذا الكتاب، وزادني رغبة فيه ما رأيته فيه من حرصه على تعلم ما يلزم تعلمه ولا عذر الجاهل في ترك السؤال والبحث عن أصول الإيمان والدين وشرائع المسلمين ... وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت وإليه أنيب".

بعد هذه المقدمة يسوق المؤلف رحمه الله الأحاديث الدالة على إثبات الصفات ثم يختمها بقوله"فهذه صفات ربنا التي وصف بها نفسه في كتابه ووصفه بها نبيه ﷺ وليس في شيء منها تحديد ولا تشبيه ولا تقدير "ليس كمثله شيء وهو السميع البصير" لم تره العيون فتحده ولكن رأته القلوب في حقائق الإيمان[1].

هذا وقد يدرج كتاب قدوة الغازي في آثار ابن أبي زمنين في فقه الحديث لأنه نصوص مجموعة من القرآن والسنة وأقوال الصحابة والتابعين موزعة على أبواب الجهاد وأحكامه، وإن كان لا يعلق عليها إلا في القليل النادر، إلا أنه قدم خدمة جليلة لاستنباط الأحكام الشرعية وذلك من خلال جمع أدلتها التفصيلية من مظانها المختلفة في تبويب وترتيب بديعين.

وهو مطبوع بتحقيق عائشة السليماني وصدر عن دار الغرب الإسلامي في طبعته الأولى سنة 1389هـ .

---

[1] ابن أبي زمنين : مقدمة كتاب أصول السنة تحقيق عبد الله بن محمد البخاري تحت عنوان رياض الجنة بتخريج أصول السنة لابن أبي زمنين.

عبد الله بن محمد بن ثابت القرطبي توفي 399 أو 400 هـ
الرد على محمد بن عبد الله بن مسرة ت319 هـ .

عرف عن الرجل عنايته بالحديث وجمعه وتقييده وضبطه، ذكرت المصادر المترجمة أنه ألف كتابا في الرد على محمد بن عبد الله بن مسرة دون أن تذكر عنوان الكتاب. وقد رد على بن مسرة هذا علماء من المشرق والمغرب إلا أن خصوصية رد عبد الله ابن محمد بن ثابت القرطبي قول صاحب الصلة في وصفه محتواه "أكثر فيه من الحديث والشواهد وهو كتاب كبير حفيل"[1].

وقد علمنا من المصادر المترجمة لابن مسرة أن الرجل "اتهم بالزندقة فخرج فارا وتردد بالمشرق مدة فاشتغل بملاقة أهل الجدل وأصحاب الكلام والمعتزلة ثم انصرف إلى الأندلس فأظهر نسكا وورعا واغتر الناس بمظاهره فاختلفوا إليه وسمعوا منه ثم ظهر الناس على سوء معتقلة وقبح مذهبه فانقبض من كان له إدراك

وعلم وتمادى في صحبته آخرون غلب عليهم الجهل فدانوا بنحلته وكان يقول بالاستطاعة وإنفاذ الوعيد ويحرف التأويل في كثير من القرآن.

قل ابن حارث "الناس في ابن مسرة فرقتان فرقة تبلغ به مبلغ الإمامة والعلم والزهد وفرقة تطعن عليه بالبدع لما ظهر من علامة في الوعد والوعيد وبخروجه عن العلوم المعلومة بأرض الأندلس الجارية على مذهب التقليد والتسليم[2].

قل الحميدي "كان على طريقة من الزهد والعبادة سبق فيها وافتتن جماعة من أجلها وله طريقة في البلاغة وتدقيق في غوامض إشارات الصوفية وتواليف في المعاني نسبت إليه بذلك مقالات نعوذ بالله منها والله أعلم به"[3].

يستفاد من هذه النقول اتجاه الرجل إلى علم الكلام وإغراقه في ذلك على نحو لم يكن مألوفا عند أهل الأندلس كما أن هذه النصوص توضح مجالات رد ابن ثابت القرطبي على

---

(1) الزركلي : الأعلام، ج 6، ص 223.
(2) تاريخ علماء الأندلس : ابن الفرضي ، ج 2، ص 687.
(3) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 1، ص 109 وما بعدها.

ابن مسرة حيث قوم مذهبه بالحديث والشواهد، وفيه من فهم الحديث وفقهه ما لو كشف عنه الزمان لأظهر ميلاد اتجاه في، فقه الحديث امتزج فيه منهج الحديث بمنهج علم الكلام. في هذه الفترة المتقدمة من تاريخ مدرسة الحديث بالأندلس.

أحمد بن نصر الداودي أبو جعفر توفي سنة402 هجرية

1 - النصيحة في شرح صحيح البخاري

عرف الغرب الإسلامي أول تأليف في شرح صحيح البخاري مع نهاية القرن الرابع وبداية الخامس الهجري وكان لأبي جعفر فضل السبق في ذلك فكان كتابه النصيحة على صحيح البخاري[1] ثاني شرح للجامع الصحيح بعد أعلام السنن للخطابي.

ولم يشتهر هذا المؤلف عند المتأخرين كما لم يشتهر مؤلفه رغم أن الرجل –كما وصفه ابن فرحون– كان من أئمة المالكية في المغرب[2].ووصفه القاضي عياض بالمؤلف المجيد وذكر مؤلفاته، ولم نعثر على صدى لكتابه هذا في الرسالة المستطرفة ولا في كشف الظنون الذي استعرض عشرات المؤلفات في شرح البخاري بادئا بشرح المهلب ابن أبي صفرة من الغرب الإسلامي، ولعل السبب في ذلك يعود إلى أمور منها :

1-أن الرجل حسب ما توفر لدينا من مادة قليلة في ترجمته[3] لم يرحل إلى الأندلس أو إلى المشرق وإنما بقي بين طرابلس الغرب ومسقط رأسه بالمسيلة بالجزائر وبتلمسان.

2- أن الرجل لم يتفقه في أكثر علمه على فقيه مشهور وإنما وصل بإدراكه.

قال القاضي عياض "بلغني أنه كان ينكر على معاصريه من علماء القيروان سكناهم في مملكة بني عبيد فأجابوه اسكت لا شيخ لك لأن درسه كان وحده[4]" .

3 - أن أهل الأندلس وقتئذ لم يكن لهم كبير اهتمام بغير الموطأ ويؤيد هذا أن علماء طرابلس الذين رووا عن الداودي وأدخلوا كتبه إلى الأندلس اشتهر لديهم شرحه للموطأ على ما سيأتي ذكره ولم يشتهر لديهم كتاب النصيحة .

---

(1) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 1، ص 165، وشجرة النور : ابن مخلوف ، ص 110 وما بعدها، يوسف الكتاني مدرسة الإمام البخاري بالمغرب، ج 2، ص 579 . معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 46.

(2) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 1، ص 165.

(3) انظر المصادر السابقة.

(4) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 103.

4 - أن سكنه بتلمسان وهي وقتئذ ليست معبرا إلى المشرق قلل من فرص التقائه بالراحلين وهذا واضح في كلام حاتم الطرابلسي حين قال "وكان أبو جعفر الداودي حين دخلت إلى المشرق حيا بتلمسان فلم يمكني لقاؤه لتغرب الطريق من الجهة التي خرجت إليها من البحر[1].

ويكفي الرجل فخرا أن مؤلفه هذا كان باكورة اهتمام علماء الغرب الإسلامي بصحيح البخاري لفرط اشتغالهم بموطأ مالك ويكفيه شهرة ما وري عنه من نقول عند ابن حجر في الفتح والذي كان يلقبه بالشارح وإن كان قد تتبع غرائبه نظرا لتفسيره الألفاظ الغريبة بلوازمها دون معانيها الأصيلة[2].

قال الكتاني:و"الكتاب لا يعرف له أثر إلى اليوم"[3] وفي انتظار الظفر بنسخه أو بقطعة منه يبقى على الباحثين أن يشتغلوا بنقول ابن حجر عنه وترتيبها وتصنيفها وتتبعها عسى أن يكشف ذلك عن بعض جوانب شخصية المؤلف.

2 - كتاب النامي شرح موطأ مالك

وقد اشتهر هذا المؤلف أكثر من سابقة رغم الأسباب التي رأينا سالفا، وكان السبب في ذلك روايته إجازة من طرف ابن عبد البر حين قال "حدثني به أبو جعفر أحمد بن نصر الداودي أجازه منه لي في جميع ما رواه وألفه رحمه الله"[4].

ورواه عنه أبو عبد الملك مروان بن علي القطان المعروف بالبوني وهي من أعمال الجزائر وقد سكن معه مدة خمسة أعوام[5].

وعن طريق البوني لقاء وابن عبد البر إجازة عرف شرحه لموطأ مالك بالأندلس وقد نقل عنه أبو الوليد الباجي كثيرا في المنتقى إذ يقول في غير ما موضع (قال الداودي)ويسمى شرحه للموطأ بالنامي في شرح الموطأ وقد ذكره ابن خير في الفهرست بهذا الاسم[6].

---

(1) الفهرست : ابن خير ، ص 87.
(2) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله ، ص 161.
(3) مدرسة الإمام البخاري بالمغرب : يوسف الكتاني ، ج 2، ص 579.
(4) الفهرست : ابن خير ، ص 88.
(5) الفهرست : ابن خير ، ص 87
(6) الفهرست: ابن خير، ص 87.

وبه ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك وذكر أنه ألفه بطرابلس قبل انتقاله إلى تلمسان، وكذلك فعل ابن فرحون في الديباج[1] وابن مخلوف في الشجرة[2].

قال عبد العزيز بن عبد الله "توجد منه نسخة بجامع القرويين رقم527 ينقصها القليل قال العابد الفاسي في وصفها "له شرح الموطأ جزء واحد بخط أندلسي من أوائل الوضوء، أول كلمة ظاهرة في رأس الورقة قوله تعالى" وامسحوا برؤوسكم" ينقصه من الأوائل أوراق سبع إلى أول كتاب الرجم وآخر كلام فيه (يحني على المرأة ويحني بالحاء والجيم والمعنى واحد) بلغ من التلاشي مبلغه، وبهامشه تعليقات لبعض أهل العلم، وهو شرح مفيد مختصر يتكلم على معنى الحديث والخلاف أكثر من كلامه على السند، مخروم من أوله وأواخره مع تلاش تام أوراقه 123 [3].وتوجد له نسخة بالخزانة الحسنية رقم 8178 بعنوان الأسئلة والأجوبة"[4].

3 - كتاب الأموال

ذكرته جل المصادر التي ذكرت النصيحة والنامي[5] وهو الكتاب الذي حقق من تراث الرجل ووقفت عليه صادرا عن مركز إحياء التراث العربي في حجم صغير220 صفحة، سنة 1988 م تقديم وتحقيق رضا محمد سالم شحادة على نسختين من المخطوط، الأولى بالخزانة العامة بالرباط (رقم98 أوقاف) وعليها تمليك الونشريسي صاحب المعيار والثانية نسخة الأسكوريال بمدريد رقم 1165 وقد اعتمد المحقق النسخة الأولى أصلا والثانية للمقابلة[6].

وتكمن أهمية المؤلف في أمرين:

1- أنه من كتب الفقه المتقلمة المتخصصة في الموضوع الواحد، بالغرب الإسلامي

2- أنه اشتمل على مادة هامة في فقه الحديث واستنباط الأحكام الشرعية منه إما بالجتهاده أو برجوعه إلى أقوال العلماء في شرحه والمقارنة بينها.

---

(1) الديباج المذهب: ابن فرحون ، ج 1، ص 165، ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 102.
(2) شجرة النور: ابن مخلوف، ص 110 وقد وهم في تاريخ وفاته فجعله 444 هـ والصواب 402 هـ.
(3) فهرست مخطوطات القرويين: العابد الفاسي ، ج 1، ص 181.
(4) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى: عبد العزيز بنعبد الله، ص 161.
(5) ترتيب المدارك: القاضي عياض ، ج 7، ص 102.
(6) مقدمته لكتاب الأموال : رضا محمد سالم شحادة ، ص 09.

ومنهج الرجل في كتابه أن يضع ترجمة يصوغها صياغة فقهية مثل "ذكر ما ينفله الإمام قبل القتل" ثم يذكر ما يتعلق بالموضوع من القرآن أو السنة أو أقوال العلماء وفتاويهم مع الترجيح بينها بما يراه مناسبا من طرق الترجيح.

ومن صور فقه الحديث الغزيرة فيه نسوق هذا المثال "واختلفوا في معنى حديث "لا يجمع بين مفترق ولا يفرق بين مجتمع خشية الصدقة، فقل مالك "هو أن يكون للرجلين أو للثلاثة لكل واحد منهم أربعون شاة فإذا أضلهم الساعي جمعوها فلم يكن عليهم إلا شاة واحدة أو يكون لرجل مائة شاة ولآخر مائة شاة وشاة فإذا أضلهم الساعي فرقوها فلم يكن على كل واحد منهم إلا شاة، وقال ابن إدريس (يعني الشافعي) فليس للساعي أن يفرقها ويأخذ من كل واحد شاة والذي خالفنا في تأويل لفظه لا يخالفنا في القول به، قل الداودي "غير أن تأويل مالك أولى بظاهر اللفظ لأن قوله (خشية الصدقة) إنما تكون الخشية من الصدقة ممن يعطيها لا ممن يأخذها[1].

والذي يجدر ذكره أن الكتاب بالإضافة إلى مادة فقه الحديث فيه غني جدا بأحكام الفقه وأقوال علماء فقدت كتبهم بالإضافة إلى أهميته في الجانب التاريخي الاجتماعي والاقتصادي لمنطقة الغرب الإسلامي.

علي بن محمد بن خلف القابسي توفي سنة 403 هجرية
ملخص الموطأ

درس أبو الحسن علي بن محمد الفقه والحديث إلى أن رأس فيهما فبرع وصار إمام عصره وفاضل دهره[2] وقد ذكرت جل المصادر المترجمة له جملة تؤاليفه البديعة والمفيدة منها كتاب الممهد في الفقه وكتاب الذكر والدعاء ومناسك الحج وبعض الرسائل في الورع وحسن الظن بالله تعالى[3].

وقد اهتم القابسي كغيره من كبار علماء المالكية بموطأ مالك فألف "ملخص الموطأ " والكتاب في الأصل عمل للإمام محمد بن حسن الشيباني كتب فيه على مذهبه رواية عن

---

(1) كتاب الأموال : أبو جعفر الداودي، ص 139.
(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 99.
(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 1080 والديباج : ابن فرحون ، ج 1، ص 101 وما بعدها.

الإمام مالك وانتخبه الإمام الخطابي أبو سليمان البستي المتوفى سنة 388 هـ ولخصه أبو الحسن القابسي وهو مشهور" بملخص الموطأ " مشتمل على 520 حديثا متصل الإسناد واقتصر على رواية أبي عبد الله عبد الرحمن بن القاسم المصري من رواية أبي سعيد بن سحنون بن سعيد عنه، وقل : هي عندي آثر الروايات بالتقديم لأن ابن القاسم اشتهر بالاختصاص في صحبة مالك مع طولها وحسن العناية بمتابعته مع ما كان فيه من الفهم والعلم والورع وسلامته من التكثير في النقل عن غير مالك[1].

ذكره القاضي عياض في فهرسته وقال أنه سمعه يقرأ على شيخه الفقيه القاضي محمد بن عيسى التميمي، وقرأه على الفقيهين أبوى محمد عبد الله بن أبي جعفر وعبد الرحمن بن عتاب قل "وبعض شيوخنا يقول فيه" الملخّص" بكسر الخاء، وترجمة الكتاب تدل على الوجهين فإذا كان الملخص لمسند الموطأ فهو بالكسر، قل ابن مكي في كتاب تقويم اللسان "كذا سماه مؤلفه وكذا هو في أكثر النسخ، وإذا كان من مسند الموطأ فبالفتح[2].

وقد شرع في شرحه شهاب الدين القاضي أبو عبد الله محمد بن أحمد بن الخليل ابن سعادة ابن جعفر بن عيسى الخويي نسبة إلى (لخو)بلفظ التصغير وهو بلد مشهور من أعمل أذربيجان، الشافعي الدمشقي، فشرح منه خمسة عشر حديثا في مجلد واخترمته المنية فمات سنة ثلاث وتسعين وستمائة[3]. والعبارات وأسانيد الرواية الواردة في فهرست ابن خير تدل على العناية العظيمة بهذا الكتاب في مجالس العلم بالأندلس[4].

ذكر الزركلي أن منه نسخة مخطوطة ولم يذكر مكانها، إلا أنه ذكر قبل أن بخزانة جامع القيروان نسخة من موطأ مالك مكتوبة على الرق جاء في صفحتها الأولى : "لعلي بن محمد بن خلف نفعه الله به آمين"[5].وكلام صاحب كشف الظنون عن المؤلف دال على أنه اطلع على نسخه جامع القيروان، وقد ذكرت المصادر أن القابسي كانت كتبه في نهاية الصحة يضبطها له ثقات أصحابه والذي ضبط له الصحيح بمكة على أبي زيد، صاحبه أبو

---

(1) كشف الظنون : حاجي خليفة ، ج 2، ص 1908.
(2) الغنية : القاضي عياض ، ص 43.
(3) الرسالة المستطرفة : الكتاني ، ص 14.
(4) الفهرست : ابن خير ، ص 90.
(5) الأعلام : الزركلي ، ج 4، ص 326.

محمد الأصيلي[1] ولذلك قيل أنه أول من أدخل صحيح البخاري إلى إفريقية[2] وقد أفادنا الأستاذ المنوني رحمه الله أن من الكتاب نسخا مخطوطة كالتالي: نسخة الخزانة العامة (حرف ك رقم 1/562) تنقصها بعض الأوراق من أولها، ونسخة بخزانة القرويين رقم 508 في سفر متوسط تنقصه من آخر ورقة، ونسخة أخرى بخزانة الزاوية الحمزاوية بالراشدية (3/192)[3]. وقد علمت أن الكتاب طبع مؤخرا بتحقيق علوي المالكي وصدر عن دار الغرب الإسلامي بعنوان (الموطأ رواية ابن القاسم، تخليص القابسي علي بن محمد بن خلف).

أبو المطرف عبد الرحمن بن مروان القنازعي وفي سنة 413 هجرية

تفسير موطأ مالك

كان القنازعي رحمه الله من أهل العلم بالحديث والفقه متكلما على الموطأ وجمع إلى البصر بالرأي حفظ الحديث ولذلك جمع في تفسير الموطأ كتابا حسنا ذكرته جل الكتب المترجمة له[4] قال فيه القاضي عياض "وكان أقومُ مَن بقي بحديث موطأ مالك رحمه الله وله في تفسيره كتاب مشهور مستعمل"[5] وقد ضمه ما نقله يحيى بن يحيى في موطئه ويحيى بن بكير[6]. وقد حظي الكتاب بعناية ومدارسة أهل الأندلس بعدما أدخله إليها قراءه أبو عبد الله محمد بن عابد وأبو عبد الله محمد بن عتاب وحاتم بن محمد الطرابلسي[7].

توجد منه قطعة مخطوطة منه بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ج 64 قال عنها ذ.المنوني "تفسير الموطأ لأبي المطرف قطعة منه في سفر يبتدئ من باب افتتاح الصلاة إلى نهاية أبواب اللباس 291 صفحة[8].

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 1، ص 1080.
(2) معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بن عبد الله ، ص 175.
(3) مخطوطات مغربية في القرآن الحديث: المنوني ، مجلة دار الحديث الحسنية، ع 3، ص 83.
(4) انظر ترجمة في : ابن بشكوال : الصلة، ج 2، ص 322 .القاضي عياض : ترتيب المدارك، ج 7، ص 290 .الذهبي: سيير أعلام النبلاء ج 17، ص 342 .ابن مخلوف :شجرة النور، ص 111 .الزركلي : الأعلام،ج 3، ص 337.
(5) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 7، ص 290.
(6) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 322.
(7) الفهرست : ابن خير ، ص 87.
(8) مخطوطات مغربية في علوم القرآن والحديث : المنوني ، مجلة دار الحديث الحسنية، ج3، ص 83.

أبو عبد الله محمد بن يحيى بن داود التميمي ابن الحذاء ت سنة 416هـ

كتاب الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من كتاب الموطأ

وصف ابن الحذاء في كتب التراجم بأن علم الآثار كان أغلب عليه، وتلك حصيلة من لازم ستين شيخا متفقها عندهم في الحديث والمذهب، ولذلك تنوعت تآليفه فألف في الحديث والفقه وعبارة الرؤيا والخطب وسير الخطباء، وأجل ما نصت عليه كتب التراجم من مؤلفاته في فقه الحديث، كتابه في استنباط الأحكام من موطأ مالك"

وقد عجبت أشد العجب من قول ابن خير في الفهرست تؤاليف أبي عبد الله بن الحذاء وجميع رواياته عن شيوخه حدثني بها الشيخان ابن عتاب وابن مغيث رحمهما الله عن القاضي أحمد بن محمد بن الحذاء عن أبيه"[1] ثم هو لم يذكر هذا الكتاب مطلقا.

وكان ذلك صنيع ابن بشكوال في الصلة[2] رغم أن كتب التراجم التي ذكرته وسمته بالكبير، وبما أن الرجل كان متقنا في حفظ الرأي مميزا للحديث ورجاله وغلب عليه فقه الأثر فقد كان هذا المؤلف زبدة حصيلته العلمية التي جمعها في تجواله مشرقا ومغربا.

وعلى العموم فقد وجدنا الكتاب مذكورا عند القاضي عياض في ترتيب المدارك بعد أن ترجم لصاحبه ترجمة تليق بقدره وقال "كان من أهل العناية بالعلم متقدما في الفهم والنبل وكان من النقاد يشبه المتقدمين في حفظهم وسيرهم وألف شرحا في الموطأ سماه كتاب"الاستنباط لمعاني السنن والأحكام من أحاديث الموطأ" ثمانين جزءا[3]. ونقل هذا الكلام ابن فرحون في الديباج[4] وصاحب الشجرة[5] وذكر الكتاب الزركلي في الأعلام[6].دون أن ينص عليه مطبوعا أو مخطوطا ولم نجد له ذكرا في كشف الظنون ضمن المؤلفات التي عنيت بالموطأ[7].

---

(1) الفهرست : ابن خير ، ص 444.
(2) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 505.
(3) ترتيب المدارك: القاضي عياض، ج 8، ص 5 وما بعدها.
(4) الديباج: ابن فرحون، ج 2، ص 237.
(5) شجرة النور: ابن مخلوف، ص 112.
(6) الأعلام: الزركلي، ج 7، ص 136.
(7) كشف الظنون: حاجي خليفة، ج 2، ص 1908.

والغالب على الظن والله أعلم أن يكون المؤلف قد ضاع من مؤلفه حين لحقته فتنة البرابر، فاضطر إلى الرحلة إلى الثغر وسكن سرقسطة إلى أن توفي بها، أو أن يكون قد ألفه بعد خروجه من قرطبة إلى سرقسطة طيلة مكوثه بها مدة 13 عشر سنة فلم يشتهر عند من اشتغل بالعلم بقرطبة، وعرف عنه ذلك بعد في تراجم تلاميذه أو من نقل عنهم، وهذا سر عدم وجوده بفهرست ابن خير وذكره في ترتيب المدارك.

هشام بن عبد الرحمن بن الصابوني ت 423 هـ

شرح غريب البخاري

كان الرجل جيد المعرفة حسن الشروع في الفقه والحديث، وقد وردت تراجمه مختصرة جدا عند من ترجم له من المتأخرين وكلها اعتمدت ترجمة ابن بشكوال في الصلة، ولذلك وجدنا إشارة بسيطة لمؤلفه (شرح البخاري) ملخصة في قول ابن بشكوال له كتاب في تفسير البخاري على حروف المعجم كثير الفائدة[1]. ونفس العبارة نقلها صاحب هدية العارفين[2] والزركلي في الأعلام[3] ولئن كان صاحب الصلة قد ذكر أن الكتاب في تفسير البخاري فإن ابن خير قد خصص هذه العبارة بشرح غريب البخاري[4] ولعل عبارة "على حروف المعجم" الواردة في وصف ابن بشكوال تزكي هذا المذهب.

قال ابن خير "شرح غريب كتاب البخاري لأبي الوليد بن الصابوني حدثني به شيخنا أبو الحسن يونس بن محمد بن مغيث رحمه الله قال نابه الصيرفي رحمه الله عن مؤلفه"[5].

ولا أدري كيف أغفل الدكتور يوسف الكتاني ذكر هذا المؤلف ضمن مدرسة الإمام البخاري بالمغرب، رغم أنه استقرا كل ما ألف حوله ولربما كان شح المادة في المصادر المتقدمة سببا في ذلك[6].

---

(1) الصلة: ابن بشكوال، ج 2، ص 650.
(2) هدية العارفين : إسماعيل باشا البغدادي ، ص 509.
(3) الأعلام : الزركلي ، ج 8، ص 86.
(4) الفهرست : ابن خير ، ص 198.
(5) نفسه.
(6) انظر المبحث الأول ازدهار حركة التأليف حول البخاري، ص 565 وما بعدها.

أبو الوليد يونس بن عبد الله بن محمد بن مغيث بن الصفار القرطبي ت 429 هـ

الموعب في تفسير الموطأ

ذكره ابن فرحون في الديباج وسماه ابن القصار[1] على خلاف ما أجمعت عليه كتب التراجم؟ وقال لم يكن بالبارع في الفقه، وقد أجمعت التراجم على كونه من أهل العلم بالحديث والفقه يميل إلى التحقيق، متصوفا زاهدا.

واستعراض مؤلفاته يكشف عن شخصه، فقد ألف في الفقه والحديث والزهد والورع كتبا حسانا يرجع إليها في ترجمته بتفصيل، ويعنينا منها في معرض حديثنا عن كتب فقه الحديث كتاب "الموعب في تفسير الموطأ".

فقد ذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك[2] متفردا بذلك، فقد بحثت فيمن ترجم للرجل قبله فلم يذكره صاحب الصلة[3] رغم أنه ترجم له ترجمة واسعة ولا الضبي في البغية[4] ولا الحميدي في الجذوة[5]. ولم نجد للكتاب أثرا في فهرست ابن خير رغم ذكره لأغلب مؤلفاته[6] واقتصر الجميع على ذكر مؤلفاته الكثيرة في الزهد والتصوف على ما أوردناه في ترجمته بتفصيل.

وقد اعتمدت المصادر المتأخرة على ما ذكر القاضي عياض في ترتيب المدارك وهكذا ذكر كتاب "الموعب في شرح الموطأ" كل من ابن فرحون في الديباج[7] وعن هذا الأخير نقل الزركلي في الأعلام[8] ووجدت صدى للمؤلف في تآليف عبد العزيز بن عبد الله المعلمة[9] والمعجم[10].

---

(1) الديباج المذهب: ابن فرحون ، ج 2، ص 374.
(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 8، ص 18.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 684.
(4) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص 688.
(5) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 613.
(6) الفهرست: ابن خير، ص 476-484-520-532.
(7) الديباج: ابن فرحون، ج 2، ص 374.
(8) الأعلام: الزركلي، ج 8، ص 262.
(9) معلمة القرآن والحديث: عبد العزيز بنعبد الله ، ص 138
(10) معجم المحدثين والمفسرين : عبد العزيز بنعبد الله، ص 42.

وقد رمت الكتب المهتمة بحركة التأليف علني أظفر بالنزر اليسير من الحديث عن هذا المؤلف الذي قد يكون في نظري أول مؤلف في الموطأ امتزج فيه فقه الحديث بالتصوف تبعا لتكوين واهتمام ابن الصفار، فلم أجد له ذكرا في كشف الظنون[1] ولا في هدية العارفين[2]. ولعل براعة الرجل في اللغة العربية وقول الشعر وكثرة مؤلفاته في الزهد والتصوف أخذت من اهتمامات المترجمين ما أخذت، فأغفلوا ما ألف في فقه الحديث رغم شهادتهم له بعلو الكعب فيه، وإذا أراد الباحثون كشف الغطاء عن عطاء هذا العلم في الفقه والحديث فليلتمسوا ذلك في آثار تلاميذه جهابذة محدثين القرن الخامس كمكي ابن أبي طالب، وابن عابد، وابن الحذاء، وأبي محمد بن حزم، وأبي الوليد الباجي، فجلهم اشتغل بالموطأ شرحا وتعليقا، وما إخال أثر ابن الصفار إلا في ثنايا هذه المؤلفات فعسى أن ينبري لهذا العمل خلص من طلبة العلم.

والذي أعجب له كل العجب أن التليدي في تراث المغاربة، شذ عن سائر الصحب أجمعين الذين رافقوا الرجل وترجموا له، فأتى بكتاب سماه (شرح الملخص) في سياق الحديث عن المؤلفات الشارحة للملخص للقاسبي والذي مر ذكره، ونسبه لابن الصفار[3] مشيرا أنه استقى ذلك من ترتيب المدارك، والقاضي عياض وهو براء من ذلك براءة الذئب من دم يوسف[4] وقد كلفني تحقيق هذا الأمر استعراض تراجم ابن الصفار في غير ما مصدر، لأني خشيت أن يكون الرجل قد اشتغل في "الموعب" "على "المخلص للقابسي" ولم يشتغل على الموطأ كاملا فيكون التليدي بذلك حين ذكر "الموعب" في موضع وشرح الملخص في موضع آخر قد وقع في الالتباس، ولكني لم أظفر بعبارة ولا بإشارة لا في المدارك ولا في غيره، تنسب كتابا باسم "شرح الملخص" لابن الصفار، فتعجبت من هذه الجرأة ومن هذه الإحالة على ترتيب المدارك فوجب التنبيه.

(1) كشف الظنون: حاجي خليفة، ج 2، ص 1908 وشرح الموطأ.
(2) هدية العارفين: إسماعيل باشا، ج 2، ص 572.
(3) تراث المغاربة في الحديث: التليدي، ص 190.
(4) ترتيب المدارك: القاضي عياض، انظر ترجمة ابن الصفار بتفصيل، ج 8، ص 18.

أبو عمر الطلمنكي أحمد بن عمر توفي سنة 429 هجرية

جمع أبو عمرو كتبا كثيرة حسنة النفع على مذاهب أهل السنة ظهر فيها علمه واستبان فيها فهمه، وكانت له عناية كاملة بعلم الحديث ولذلك ألف في هذا المضمار إلى جانب ما عرف من تآليفه، كتاب.

- الرسالة المختصرة في مذاهب أهل السنة

واسم المؤلف كاملا "الرسالة المختصرة في مذاهب أهل السنة" وذكر ما درج عليه الصحابة والتابعِون وخيار الأمة" هكذا ذكره ابن خير في الفهرست وذكر سنده في روايته[1] ولم أجد للمؤلف ذكرا عند المتقدمين ممن ترجموا لأبي عمرو، فقد اكتفى ابن بشكوال بقوله "وجمع كتبا كثيرة حسنة النفع على مذاهب أهل السنة ظهر فيها علمه واستبان فيها فهمه وكانت له عناية كبيرة بعلم الحديث ونقلته وروايته وضبطه ومعرفة برجاله وحملته حافظا للسنن جامعا لها إماما فيها"[2] وقال القاضي عياض "تفنن في علوم الشريعة وغلب عليه القرآن والحديث"[3] وذكر بعضا من مؤلفاته في فضائل مالك ورجال الموطأ ثم قال وغير ذلك من تؤاليفه دون أن يذكر الرسالة، وقال الذهبي "كان ذا عناية تامة بالحديث" دون أن يذكر هذا المؤلف ولا غيره[4] ويظهر من خلال اسم الكتاب ووصف المترجين لأبي عمرو "بأنه كان فاضلا ضابطا شديدا في السنة سيفا على أهل البدع والأهواء" أنه قصد به رد الفقه إلى أصوله من حديث رسول الله ﷺ وسنة صحابته رضوان الله عليهم والتابعين. وقد كانت مؤلفاته الأخرى في الحديث تسير وفق هذا المنهج ولذلك ألف كتابا آخر سماه :

الوصول إلى معرفة الأصول في مسائل العقود في السنة

ولئن كان الكتاب قد عرف في كتب" التراجم "بالوصول إلى معرفة الأصول" فإن ابن خير قد أضاف عبارة "في مسائل العقود في السنة" فحدد بذلك موضوعه وذكر سنده

---

(1) الفهرست: ابن خير، ص 259.
(2) الصلة: ابن بشكوال، ج1، ص 45.
(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 32.
(4) تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 3، ص 1098.

في روايته[1] وقد نقل ذكر هذين المؤلفين ابن فرحون في الديباج[2] وابن مخلوف في الشجرة[3] حيث عرفا بأبي عمر المقرئ. ولعل شهرة الرجل في علوم القرآن وتفسيره غطت على شهرته في الحديث وفقهه،وجعلته محج طلبة علوم القرآن.

ولذلك أغفلت التراجم الحديث عن صفاته في علوم الحديث إلا بعضها مما ذكرت فعسى أن أكون بهذا قد نبهت على مجهود الرجل في هذا المجال، وإن كانت المصادر تعاني من شح المادة، وشجعني على ذلك قول ابن بشكوال "اقرأ الناس الحديث محتسبا وأم بمسجد متعة[4]".

وقد نسب التليدي إلى أبي عمر الطلمنكي كتاب (شرح الموطأ) وقال "لم يتم[5] مشيرا إلى أنه اعتمد على ترتيب المدارك للقاضي عياض، وقد وقفت على الترجمة بإمعان فوجدت المترجم يذكر فضائل مالك ورجال الموطأ [6] دون الإشارة إلى ما ذكر التليدي فعلمت أنه لم يرجع إلى ترتيب المدارك، وإنما نقل بواسطة فحاد عن الصواب، فأردت التنبيه.

أبو القاسم المهلب بن أبي صفرة المري توفي 435 هجرية النصيح في اختصار الصحيح وشرحه

يقع اللبس لكثير من المشغلين في حقل الثقافة الإسلامية حين يسمعون بالمهلب ابن أبي صفرة، إذ اشتهر على الألسنة المهلب بن أبي صفرة ظالم ابن سراق الأزدي سيد أهل العراق ومقاتل الأزارقة (توفي سنة 83 هجرية).

ومهلبنا المحدث الفاضل غير ذلك، فهو أبو القاسم المهلب ابن أبي صفرة المري نسبة إلى المرية (توفي سنة 435 هجرية).

قال القاضي عياض نقلا عن أبي الأصبغ بن سهل"به حيي كتاب البخاري بالأندلس"ألف النصيح في اختصار الصحيح، وشرح صحيح البخاري[6].

(1) الفهرست: ابن خير، ص 259.
(2) الديباج: ابن فرحون ، ج 1، ص 178.
(3) شجرة النور : ابن مخلوف ، ص 113.
(4) الصلة : ابن بشكوال ، ج 1، ص 45.
(5) تراث المغاربة في الحديث : التليدي ، ص 193.
(6) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 32.

فقد ترجم له الحميدي في الجذوة وقال "له كلام في شرح الموطأ، وفي كتاب الجامع لأبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري"[1] وقد نقل القاضي عياض أقوال العلماء فيه وقال نقلا عن أبي الأصبغ ابن سهل القاضي، "كان أبو القاسم وأبو محمد من كبار أصحاب الأصيلي وبأبي القاسم حيي كتاب البخاري في الأندلس لأنه قرئ عليه تفقها أيام حياته وشرحه واختصره، وله في البخاري اختصار مشهور سماه كتاب "التصحيح في اختصار الصحيح" وعليه شرحه وهو حسن مفيد"[2]، وذكره ابن بشكوال وقال "له كتاب في شرح البخاري أخذه الناس عنه"[3].

وقد ذكر ابن فرحون في الديباج هذا المختصر وسماه "النصيح" في اختصار الصحيح عوض "التصحيح" الواردة في ترتيب المدارك[4]، والغريب أنه نقل نفس كلام أبي الأصبع بن سهل حرفيا كما ساقه القاضي عياض في ترتيب المدارك.

ولعل ما ذكر ابن فرحون هو الصواب، والدليل على ذلك النسخة المخطوطة الموجودة من الكتاب بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم 2596 في مجلد ضخم يشتمل على 318 ورقة قال ذ. المنوني فيه : كتاب النصيح في اختصار الصحيح لابن أبي صفرة المهلب بن أحمد بن أسيد التميمي الأسدي توفي 435 هـ سار فيه على إسقاط مكرر الجامع الصحيح للبخاري إلا ما دعت الحاجة إليه، وذكر آخر كل حديث الأبواب التي كرره بها البخاري، كما خرج الأحاديث المقطوعة، واعتمد رواية شيخيه الأصيلي والقابسي[5].

ويبدو أن مدارسة المهلب لهذا المختصر مع الطلبة في مجالس علمه، أنتجت شرحا الصحيح البخاري، نقلته المصادر عن المهلب، فقد ذكره حاجي خليفة حيث قال بعد ترجمة قصيرة له "صنف شرح الجامع الصحيح للإمام البخاري[6]. وذكره إسماعيل باشا البغدادي في معرض حديثه عن شروح البخاري، حيث قال "وشرح المهلب بن أبي صفرة الأزدي المتوفي سنة 435 هـ"[7]. وإذا كانت هذه المصادر المتأخرة التي ذكرنا لا تحيل عادة على

---

(1) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 563.
(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 36 .
(3) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 62.
(4) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 346.
(5) مخطوطات مغربية في علوم القرآن الحديث : المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية، العدد 3، ص 95.
(6) كشف الظنون : إسماعيل باشا البغدادي، ج 2، ص 485.
(7) كشف الظنون : ج 1، ص 545.

المصادر التي استقت منها مادتها العلمية فالراجح إنها اعتمدت كلام القاضي عياض في ترتيب المدارك وابن بشكوال في الصلة كما ذكرنا ذلك نقلا عنهما.

انطلاقا مما ذكرنا فإننا أمام استنتاجين:

1- أن كتاب "النصيح في اختصار الصحيح " هو اختصار المهلب لصحيح البخاري، وهي مرحلة أولى قام بها قبل الشرح فلا ينبغي الخلط في التسمية بين الاختصار والشرح إذ كل منهما كتاب مستقل.

2- أن الشرح كان عبارة عن حصيلة مدارسته لهذا المختصر مع تلاميذه حيث ذكر القاضي عياض -كما سبق - أن صحيح البخاري حيي بالأندلس بأبي القاسم لأنه قرئ عليه تفقها أيام حياته وشرحه" لذلك لم يعرف باسم محدد ،سوى أن للمهلب شرحا على صحيح البخاري، وقد ألف ابن عبد البر كتاب الأجوبة الموعبة على المسائل المستغربة من البخاري والتي سئل عنها المهلب[1].

وقد كان هذا الكتاب الجليل القدر المتقدم العصر ببلاد الغرب الإسلامي في عداد ما ضاع من تراث الأندلس الزاخر إلى وقت قريب، حيث لم تذكر الدراسات المهتمة بصحيح البخاري ولا كتب المخطوطات والتراث مكان وجوده [2]، إلى أن وقفت على قطعة من الكتاب مخطوطة مصورة من النسخة المحفوظة بخزانة ابن يوسف بمراكش في 124 صفحة. في خزانة الفقيهة أبو خبزة بتطوان.

وقد ألقى الضوء على هذه القطعة الأستاذ محمد رستم من كلية الآداب بني ملال في دراسة جيلة[3] ووعدنا أنه سيقوم بتحقيق هذه القطعة وإخراجها إلى الوجود أعانه الله على ذلك، وأملنا في الله أن نراها قريبا لأننا بذلك سنرى أقدم شرح يصلنا من جهود علماء الغرب الإسلامي بعد أن لم نعثر على سابقيه، النصيحة للداودي ،وشرح البخاري لابن الصابوني المتوفي 423 هجرية.

"وتشمل هذه القطعة الكتب الآتية :

---

(1) كشف الظنون : إسماعيل باشا ، ج 1، ص 545.

(2) لم يذكر وجوده يوسف الكتاني في مدرسة الإمام البخاري بالمغرب، ص 570، كما لم يذكرمكان وجوده صاحب كشف الظنون و صاحب هدية العارفين انظر الصفحات والأجزاء السابقة الذكر من الكتابين.

(3) مجلة دعوة الحق : محمد رستم ، ع 317 شوال 1416 مارس 1996، ص 133 وما بعدها.

- كتاب الجهاد
- كتاب الجزية والموادعة
- كتاب العقيقة
- كتاب الصيد والذبائح

وقد رتب المهلب بن أبي صفرة كتابه وفق ترتيب الإمام البخاري للجامع الصحيح على الكتب والأبواب، وكان من خطته في ذلك أن يقول كتاب كذا ثم يقول فيه فلان ويذكر الحديث ثم يشرع في الشرح قائلا قال المؤلف، وإذا أخرج البخاري في الباب الواحد علة أحاديث ساقها مساقا واحدا، فتارة يذكر الحديث كله، وتارة يذكره مختصرا، وتارة يذكر طرفا منه ثم يحيل على بقيته، ومما يلفت النظر في شرح المهلب كثرة الاستنباطات الفقهية والفوائد المتعلقة بالأحكام حتى لو قال قائل إن الشرح كله فقه وأحكام لما أبعد النجعة.

ومنهج المهلب في كتابه يرتكز على ما يلي :

1 - الشرح اللغوي ويعتمد في ذلك نقولا كثيرة عن أهل اللغة واللسان وديوان العرب.

2 - الصناعة الحديثية وذلك ببيان وهم الرواة وتصويب ما قد يقع فيه البخاري من خلل إدراج الحديث في غير بابه، وبيان وجوه ذكر المتابعات والشواهد مما ليس من كلام النبي (وهذا كثير في شرح المهلب.

3 - استخراج الفقه والعناية بالاستنباط وذلك باستخراج الحكم الشرعي من الدليل وذكر أقوال الفقهاء في المسألة الواحدة وترجيح ما يراه صوابا بعد المقارنة ويفصل في حكاية أقوال مالك وأصحابه"[1].

كلام في شرح الموطأ

لم نجد عند من ترجم للمهلب من المتقدمين من نسب إليه شرحا للموطأ وانفرد بذلك الحميدي في الجذوة حيث قال "وله كلام في شرح الموطأ"[2] وعنه نقل الضبي في

[1] بتصرف من دراسة محمد رستم السالفة الذكر فليرجع إليها وإلى القطعة المخطوطة من أراد مزيدا من الإطلاع.
[2] جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 563.

البغية[1] ولم ينقل هذا الكلام عند من وقفت على ترجم الملهب فيه من المصادر الأصلية كترتيب المدارك[2] والصلة[3] والديباج المذهب[4] وغاب ذكره في المصادر المتأخرة كهدية العارفين وكشف الظنون[5] وذكره التليدي في تراث المغاربة ناقلا عن الجذوة. بل زاد على ذلك، فنسب إليه كتابا آخر سماه (شرح الملخص للقابسي) معتمدا في ذلك على ترتيب المدارك للقاضي عياض[6].

والظاهر والله أعلم أن الرجل له كلام في شرح الموطأ لم يشتهر عنه شهرة شرحه للبخاري، وكلام الحميدي في جذوة المقتبس لا يفيد أن للرجل مؤلفا مستقلا تاما في شرح الموطأ، وما كان الضبي في هذا إلا زاملة، والحجة ما قرر القاضي عياض إذ تعتبر مصادر ترجمته لأعلام المالكية في غاية الإحاطة، غير أن ذلك لا يعدم أن يكون المهلب قد تكلم عن الموطأ في مجالس علمه، وقد وجدنا التليدي يتساءل بعد أن نسب خطأ للمهلب كتابا في شرح الملخص للقابسي، هل هو وشرح الموطأ واحد؟

ولعل سبب الاشتباه عليه هو أن القاضي عياض حين انتهى من ترجمة أبي القاسم المهلب، ترجم لأخيه محمد فقال "أخوه محمد سمع من الأصيلي وكان من كبار أصحابه وتوفي بالقيروان وقد سمع منه أخوه المهلب وله شرح في اختصار الملخص لأبي الحسن القابسي"[7] فإن كان قد رجع إلى الترجمة ولم يتبين هذا فتلك مصيبة، وإن كان لم يرجع إليها وإنما نقل بواسطة فالمصيبة أعظم، فلماذا أحالنا على ترتيب المدارك إذن ؟

ولذلك فالسؤال الذي أورده في كتابه في معرض حديثه عن شرح المهلب للموطأ حين قال :هل هو نفس شرح الملخص المتقدم"[8] سؤال لا مسوغ له مادام أن الكلام على الوجه الصحيح في شرح الموطأ هو للمهلب إذا أخذنا بعين الاعتبار رواية الحميدي، وشرح

---

(1) بغية الملتمس : الضبي : ، ج 2، ص 631.
(2) ترتيب المدارك :القاضي عياض ، ج 8، ص 36.
(3) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 226.
(4) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 346.
(5) هدية العارفين : حاجي خليفة، ج 2، ص 480، وإسماعيل باشا البغدادي، ج 2، ص 1108
(6) تراث المغاربة :محمد عبد الله التليدي ، ص 190.
(7) ترتيب المدارك :القاضي عياض، ج 8، ص 36.
(8) تراث المغاربة:التليدي، ص 192.

الملخص للقابسي هو لأخيه محمد وقد ذكره القاضي عياض بعده مباشرة[1] ولو تأمل قليلا لحذف ما نسب للمهلب.

مروان بن علي الأسدي القطان أبو عبد الملك البوني توفي سنة 439 هجرية

تفسير الموطأ

وقد ذكر ترجمته ابن بشكوال في الصلة وقال له كتاب مختصر في تفسير الموطأ هو كثير بأيدي الناس"[2] وكنت أظن أن القاضي عياض سيوفي الرجل حقه بترجمة تعكس جلال قدره في خدمة موطأ مالك، فرجعت من البحث في ترتيب المدارك بخفي حنين، فبقيت حائرا بين كلام ابن بشكوال الذي ذكر أن تأليف عبد الملك البوني على الموطأ مختصر[3] وبين كلام الحميدي الذي قال "وله كتاب كبير شرح فيه الموطأ"[4].

ولعل موضع الالتباس في اعتقادي يعود والله أعلم إلى أن حديث الحميدي عن الكتاب هو بزيادات ابن عتاب، وحديث ابن بشكوال عنه مجرد عن ذلك، فقد وجدت وأنا أسبر أغوار حياة ابن عتاب أن المصادر نقلت عنه قوله حين ذكر تفسير الموطأ لعبد الملك البوني "ولي عليه زيادات واختصار ولله الحمد"[5] وقد ذكر ابن خير الكتاب والزيادات عليه وذكر سنده في روايته قراءة وإجازة[6]. وكيف ما كان الحال فالكتاب كان متداولا في مجالس العلم منذ أن أدخله حاتم بن محمد الطرابلسي إلى الأندلس، وهو على حد قول ابن فرحون "حسن مشهور"[7].

ولم تذكره المصادر المهتمة بحركة التأليف التي وقفت عليها وجوده مخطوطا أو مطبوعا، إذ لم نجد له أثرا في الأعلام للزركلي ولم يذكره صاحب الرسالة المستطرفة ولا صاحب كشف الظنون اللهم كان من إشارة في بضع أسطر عند حاجي خليفة[8].

---

(1) تراث المغاربة: التليدي ، ص 190.
(2) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 408.
(3) الصلة: ابن بشكوال ، ج 2، ص 408.
(4) جذوة المقتبس: الحميدي ، ج 2، ص 546.
(5) خالد الصمدي: حركة الحديث بقرطبة أبو محمد عبد الرحمن بن عتاب نموذجا،ص 316،ط.وزارة الأوقاف المغرب.
(6) ابن خير :الفهرست، ص 88.
(7) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 338.
(8) هدية العارفين : حاجي خليفة، ج 6، ص 427.

وقد ترجم للرجل صاحب أعلام الجزائر دون أن يفيدنا بمعلومات عن وجود الكتاب[1] الشيء الذي قلل من آمال العثور عليه مخطوطا أو مطبوعا، والبحث كشاف، وأشير إلى أن الباحث قد يعثر في ثنايا قراءته للأجزاء التي عثر عليها من كتاب شفاء الصدور لابن عتاب على آثار مروان البوني وبعض النقول من كتابه تفسير الموطأ، إذ يظهر من كلام ابن عتاب السالف الذكر أن الرجل خبر الكتاب عن قرب بالزيادة والاختصار وتلك مدارسة لابد وأن تترك أثرها في ما ألف في عتاب.

أبو العباس أحمد بن رشيق المرسي الكاتب توفي سنة 442 هـ

اشتغل الرجل بالفقه والحديث علما وعملا قال الحميدي "وقد رأيته غير ما مره إذا غضب في مجلس الحكم أطرق ثم قام ولم يتكلم بين اثنين فظننته كان يذهب إلى حديث أبي بكرة عن رسول الله ﷺ لا يحكم حاكم بين اثنين وهو غضبان"[2].

ومن عنايته بفقه الحديث تأليفه:

رسالة في تراجم البخاري وشرح ما أشكل منها

وقد ذكره الحميدي في جذوة المقتبس[3] ونقل عنه الضبي في البغية[4] ولم أظفر بمعلومات أكثر عن هذا عن الكتاب في الكتب المتأخرة المهتمة بحركة التأليف إذ لم يذكره صاحب كشف الظنون[5] ولم يترجم لمؤلفه حاجي خليفة في هدية العارفين، كما أن الزركلي في الأعلام ترجم له ترجمة مقتضبة مختصرة نقلا عن الجذوة والبغية دون ذكر مؤلفاته[6] وعلى هذا النحو سار الدكتور يوسف الكتاني إذ ذكر الكتاب واكتفى بالإحالة على ترجمة المؤلف في الجذوة دون أن يفيدنا بمعلومات عنه مخطوطا أو مطبوعا[7].

وعلى العموم فموضوع الكتاب واضح من عنوانه إذ اهتم بشرح ما أشكل من تراجم البخاري وتفصيل وجه ربطها بما انضوى تحتها من نصوص، وقد عرفنا أن المهلب اهتم

---

(1) أعلام الجزائر: عادل نويهض، ص 90.
(2) جذوة المقتبس: الحميدي، ج 1، ص 195.
(3) جذوة المقتبس: الحميدي، ج 1، ص 195.
(4) بغية الملتمس: الضبي، ج 1، ص 224.
(5) كشف الظنون: إسماعيل باشا، انظر المؤلفات حول صحيح البخاري، ج 1، ص 541 وما بعدها.
(6) العلام: الزركلي، ج 1، ص 125.
(7) مدرسة الإمام البخاري بالمغرب : يوسف الكتاني، ص 572..

بهذا أيضا في كتابه" النصيح في شرح الجامع الصحيح" وقد ألف بعد هذا في نفس هذا الموضوع، ابن رشيد السبتي المتوفي 729 هـ في كتابه ترجمان التراجم على أبـواب كتـاب البخاري[1] كما ألف الفقيه أبو عبد الله بن منصـور بن حمامـة المغـراوي السجلماسـي المتوفي 700هـ حل الأغراض المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة في صحيح البخاري[2] على ما سيأتي ذكره.

علي بن خلف بن بطال القرطبي توفي 449 هجرية

شرح البخاري

هكذا ذكرته المصادر دون أن تشير إليه بعنوان معين وتلك كانـت عـادة الشـراح إذ يعرف الشرح باسم صاحبه ولذلك عرف الكتاب بـ"شرح ابن بطال لصحيح البخاري".

وقد ذكره ابن بشكوال في الصلة وقل "رواه الناس عنه[3] وقل القاضي عيـاض في ترتيب المدارك .. "وألف شرحا لكتاب البخاري كبير يتنافس فيه كثير الفائدة[4].

وقد عرف الكتاب عند المتأخرين فقد ذكره عبد العزيز بنعبد الله في معجم المحـدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى[5] وذكره الزركلي في الأعلام، وقل منـه الجـزء الأول والثالث والرابع في الأزهرية والثاني في خزانة القرويين بفاس والخامس والأخير منـه في شستربتي 4785 ومنه قطعة مخطوطة في استنبول أولها باب زيادة الإيمان ونقصانه، وذكر في الهامش أن منه نسخة بخزانة القرويين تحت رقم 127/40 [6].

ورغم أهميته الكتاب كما بينـت ذلـك كتـب التراجـم، فـإن الكتـاني في الرسـالة المستطرفة لم يذكره ضمن ما ذكر من شروح البخاري.

وكنت أعتقد أن هذا الشرح سينال حظا وافرا من البحث والتعريف به وبمحتواه في كتاب مدرسته الإمام البخاري بالمغرب ليوسف الكتاني إلا أنني لم أعثر على ضالتي سوى أن المؤلف قل "شرح البخاري، علي بن خلف بن عبد الملك القرطبي المعروف بابن بطل المتوفى سنة 449 ويقع في علة أسفار وغالبه في فقه مالك نقل عنه الكرمـاني في شـرحه

---

(1) كشف الظنون : إسماعيل باشا، ج 1، ص 551.
(2) كشف الظنون : إسماعيل باشا، ج 1، ص.551
(3) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 414.
(4) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 160.
(5) معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله ، ص 42.
(6) الأعلام: الزركلي، ج 4، ص 285.

ويوجد بخزانة القرويين كما ذكره بل في فهرسته تحت عدد 423 وبفهرس القرويين تحت عدد 134، كما توجد نسخة منه بخزانة الجامع الكبير بمكناس تحت رقم لـه 33 وتوجد نسخة أخرى بخزانة ابن يوسف بمراكش تحت عدد 485"[1] وهي معلومات عن أرقام النسخ وأماكن وجودها مفيدة على كل حال لمن أراد أن يشتغل بتحقيق المخطوط أو دراسة شخصية ابن بطال.

وقد وجدت أن الأستاذ المنوني قد تتبع النسخ الخطية الموجودة في الخزائن المغربية ووصفها بما تحصل معه الفائدة في نقله من هذا المقام إذ يقول حفظه الله "شرح جامع الصحيح لابن بطال علي بن خلف بن عبد الملك البكري القرطبي ثم البلنسي توفي449 هـ يغلب عليه الاهتمام بالفقه المالكي وأهمل شرح بعض الكتب منه:

نسخة الجامع الكبير بمكناس رقم 330 السفر الأول نسخة الخزانة العامة حرف القاف رقم 239 السفر الأول ناقص البداية.

- خزانة القرويين رقم 127 السفر الثاني
- خزانة القرويين رقم 134 السفر السادس
- سخة خزانة الزاوية الحمراوية بالراشيدية رقم 211 السفر الرابع
- سخة خزانة بن يوسف بمراكش رقم 485 مجلد أوله كتاب السلم[2].

ويبدو أن الأستاذ المنوني قد اعتنى فقط بالكشف عن القطع المخطوطة بالخزائن المغربية، وقد وقفت في فهرست المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات العربية بالكويت أن الجزء الخامس من الكتاب موجود بخزانة شستربيتي تحت رقم 4785 كتبت في القرن 6هـ وقد أخذت عنها نسخة مصورة للمعهد وتوجد به تحت رقم 2298[3].

كما توجد نسخة مصورة أخرى لنفس الجزء من مصورات بعثة تركيا تحت رقم 531 بخزانة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية[4].

(1) مدرسة الإمام البخاري بالمغرب: الكتاني يوسف، ص 70 د.
(2) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث: محمد المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية، ع 3، ص 87.
(3) فهرست المخطوطات والمصورات، معهد المخطوطات العربية بالكويت، القاهرة 1997.
(4) فهرست المخطوطات والمصورات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قسم الحديث الشريف المجلد الثاني ص500.

وقد علمت أن أجزاء من الكتاب تحقق في رسائل جامعية بالمغرب تحت إشراف الدكتور إبراهيم ابن الصديق حفظه الله. والدكتور محمد الروكي إذ يحقق الطالب أقوام عبد الرحيم جزء بدء الوحي وكتاب الايمان وكتاب العلم تحت إشرافه بكلية الآداب بنمسيك الدار البيضاء منذ سنة 1993.

علي بن أحمد بن حزم القرطبي توفي 456 هجرية

لا أجد في جهود الرجل في فقه الحديث أبلغ من قول الحميدي "كان ابن حزم حافظا للحديث وفقهه مستنبطا للأحكام من الكتاب والسنة متفننا في علوم جمة عاملا بعلمه"[1].

ولم أجد ميزانا أدق من ميزان الحافظ الذهبي في وصف ابن حزم إذ يقول "ولي أنا مَيْلٌ إلى أبي محمد لحجته في الحديث الصحيح ومعرفته به، وإن كنت لا أوافقه في كثير مما يقوله في الرجال والعلل والمسائل البشعة في الأصول والفروع، وأقطع بخطئه في غير ما مسألة ولكن لا أكفره ولا أضلله وأرجو له الغفور والمسامحة للمسلمين وأخضع لفرط ذكائه وسعة علومه[2].

ولذلك كانت مؤلفات أبي محمد لا حصر لها في الفقه والحديث والسيرة والكلام والمنطق ومجادلة اليهود والنصارى وغيرها، وسأقتصر في حديثي عن هذه المؤلفات على ما اختص في فقه الحديث وأشهرها ما يلي:

- **الإملاء في شرح الموطأ**
- **الخصال**
- **الإيصال**
- **المحلى**
- **حجة الوداع**
- **الجامع في صحيح الحديث**

(3) جذوة المقتبس : الحميدي، ج 2، ص 491.

(4) سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج 18، ص 184 وما بعدها.

1 - الإملاء في شرح الموطأ

ذكره المقري في النفح وقال "وله كتاب شرح الموطأ والكلام على مسائله" ثم تابع ذلك بسرد مؤلفاته[1] قال ابن عقيل الظاهري "ذكر ابن حيان من كتب أبي محمد كتابا في شرح حديث الموطأ والكلام على مسائله، وقد ذكر القاضي عياض هذا الكتاب، وأحال إليه أبو محمد في كتابه الأصول الفروع من نسخة شهيد علي الجامعة لرسائل ابن حزم، وقد طبع كتاب الأصول والفروع أخيرا بمصر، ولعل هذا الشرح هو نفس الكتاب الذي ذكره الذهبي بعنوان الإملاء في شرح الموطأ، وقال إنه ألف ورقة، والظاهر أنه من أوائل تأليفه في الفقه قبل أن يتمذهب للشافعي، وهذا يرجح أنه كان مالكيا في أول أمره، وقد نفعه هذا الشرح في الإحاطة بأقوال المالكية وإحصاء ما في الموطأ من روايات ومسائل، وهذا الكتاب من كتبه المفقودة"[2].

2 - الخصال الجامعة لمجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام

قال ابن عقيل الظاهري "الخصال هو متن الإيصال، والمؤرخون لا يذكرونه إلا مدمجا في عنوان الشرح (الإيصال) ذكره أبو محمد في النبذ بهذا العنوان ص 24 أما الذهبي في سير أعلام النبلاء فقد ذكره بعد كتاب الإيصال بعنوان "الإيصال الحافظ لمجمل شرائع الإسلام" وقال إنه مجلدان، فالظاهر أنه أراد الخصال وأن الإيصال مجرد تحريف من ناسخ الأصل، أو وهم من الذهبي، ولقد رأيت (أنخل كنزالس بلنثيا) يقول عن الخصال "وهذه الملاحظات الشخصية النافذة على الرجال وأخلاقهم التي يبديها في كتاب الخصال" ويقول نقلا عن "أثين بلاثيوس "الخصال الجامعة لمحصل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام الذي ضاع"، وفي الكتاب شرح لأصول المذهب المالكي بلا ريب كما فيه شرح لأصول المذهب الحنفي والشافعي لأنه كالمحلى رد على فقهاء هذه المذاهب ولكنه جار على أصول أهل الظاهر ومذهبهم لأنه ألفه وهو ظاهري"[3].

---

[1] نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 79.

[2] ابن حزم خلال ألف عام : أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ، السفر الأول ص 97 وما بعدها.

[3] ابن حزم خلال ألف عام : أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري : ابن حزم خلال ألف عام السفر الثاني ص 249.

قلت في التعليق على كلام ابن عقيل.

أ-قوله وهم الذهبي في تسميته كتاب الخصال "كلام غير صحيح فالذهبي لم يهم والدليل أنه ذكر الكتاب باسمه في تذكرة الحفاظ حين ذكر الإيصال حيث قال بالحرف "وصنف كتابا كبيرا في فقه الحديث سماه "الإيصال إلى فهم الخصال" ونفس العبارة ساقها في سير أعلام النبلاء ، فالرجل إذن ميز بين الإيصال والخصال وقال في الأول خمسة عشر ألف ورقة وفي الثاني مجلدان[1] والصواب أن الوهم من الناسخ بالتأكيد لا بالاحتمال.

ب - تحدث أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري بصيغة الحزم "بلا ريب" أن موضوع الكتاب شرح أصول المذهب المالكي كما فيه شرح لأصول المذهب الحنفي والشافعي لأنه كالمحلى رد فيه على فقهاء هذه المذاهب ولكنه جار على أصول أهل الظاهر ومذهبهم لأنه ألفه وهو ظاهري" وهذا كلام لا يمكن أن يصدر إلا عن مطلع على الكتاب، والغريب أن الرجل يذكر قبل هذه الجمل ببضع فقرات قوله (والذي يغلب على الظن أنه شرح لأصول المذهب المالكي ونقد له ومجادلة للمالكيين)[2] وبين القولين فرق علمي كبير.

وقد عاب في حديثه عن كتاب الخصال تسرع المستشرقين في الحديث عن موضوع الكتاب حيث قال "كل هذا تخمين من هؤلاء المستشرقين لأنهم يتكلمون عن كتاب مفقود وتخمينهم بعيد عما يتبادر إلى الذهن "[3].

فكيف عاب على القوم صنيعهم ووقع فيما اتهمهم به حيث حدد موضوع الكتاب دون سند علمي ماد دام الكتاب مفقودا؟.

3 - قال ابن حزم في المحلى "وقد أفردنا أجزاء ضخمة فيما خالف فيه أبو حنيفة ومالك والشافعي جمهور العلماء وفيما قاله كل واحد منهم ومالا يعرف أحد قال به قبله، وقطعة فيما خالف فيه كل واحد منهم الإجماع المتيقن المقطوع به"[4] وقد نقل هذا الكلام ابن عقيل الظاهري في مؤلفه[5].وهذا الكلام بين أن أبا محمد ألف في اختلاف الفقهاء

---

(1) نفس المصدر والصفحة.

(2) سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج 18، ص 148 وما بعدها. وتذكرة الحفاظ : ج 3، ص 1146.

(3) نفس المصدر والصفحة وما بعدها.

(4) المحلى : ابن حزم، ج 9، ص 273-274.

(5) ابن حزم خلال ألف عام : ابن عقيل الظاهري، السفر الثاني، ص 239 .

كتابا مستقلا ،بعبارة (وقد أفردنا) دالة على ذلك وقد ذكر الذهبي أن لأبي محمد كتابا باسم (ما انفرد به ،الك أو أبو حنيفة أو الشافعي)[1] وهذا يرجح أن الرجل لم يقصد من تأليف كتاب الخصال شرح أصول المذاهب والرد على الفقهاء، فما كان ليكرر الجهد فيه وقد ألف في ذلك كتابا مستقلا.

وعلى كل حال فكتاب الخصال مشهور عن ابن حزم، ذكره الحميدي في الجذوة في حديثه عن شرحه (الإيصال)[2] الذي سيأتي ذكره وذكره الذهبي وقال (مجلدان)[3] وذكره حاجي خليفة في كشف الظنون قائلا "الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام مجلد شرحه أبو محمد علي بن أحمد المعروف بابن حزم الظاهري المتوفي سنة 456هـ وسماه الإيصال إلى فهم كتاب الخصال"[4] وهو مفقود[5].

3 - الإيصال إلى فهم كتاب الخصال

شرح ابن حزم كتابه الخصال السالف الذكر شرحا مستفيضا قال فيه الحميدي "ألف في فقه الحديث كتابا كبيرا سماه الإيصال إلى فهم الخصال الجامعة لجمل شرائع الإسلام في الواجب والحلال والحرام وسائر الأحكام على ما أوجبه القرآن والسنة والإجماع. أورد فيه أقوال الصحابة والتابعين ومن بعدهم من أئمة المسلمين في مسائل الفقه والحجة لكل طائفة وعليها والأحاديث الواردة في ذلك من الصحيح والسقيم بالأسانيد وبيان ذلك كله وتحقيق القول فيه"[6] قال فيه الذهبي وهو كبير جدا[7].وذكره المقري في النفح الطيب في موضعين في الصفحة 79 من الجزء الثاني والصفحة 555 من الجزء الثالث ينسب الكتاب فيهما إلى ابن حزم دون كلام عن موضوعه، قال ابن عقيل الظاهري "يرجح في ظني أن الإيصال أول كتاب لابن حزم على أبواب الفقه بعد أن كان ظاهريا وأنه اختصره في كتيبه المجلى فلم يعجب أصحابه فطلبوا مختصرا أوفى من المجلى وأقل من الإيصال فألف

---

(1) سير أعلام النبلاء : الذهبي ، ج 18، ص 184 وما بعدها.
(2) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 491.
(3) سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج 18، ص 184 وما بعدها.
(4) كشف الظنون : حاجي خليفة ، ج 1، ص 704.
(5) مؤلفات ابن حزم المفقودة كلها : ابن عقيل الظاهري ، مجلة الفيصل، السنة 3 العدد 26 ص 62.
(6) جذوة المقتبس : الحميدي ، ج 2، ص 491.
(7) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 1146.

المحلى"[1] ويرجح هذا الاحتمال أن أبا محمد حينما قربت وفاته أوصى أولاده بأن يكملوا المحلى من الإيصال. وقد فعل ذلك ابنه أبو رافع الفضل ، حيث أخذ أبوابا على أبواب ترتيب الإيصال فكمل بها المحلى الذي انتهى فيه ابن حزم إلى كتاب الدماء والديات، ولذلك نجد في نسخ المحلى المطبوعة نسختين إحداهما تضمنت ما ألف ابن حزم في كتاب المحلى وتنتهي حيث انتهى إذ خرمته الوفاة رحمه الله وآخره كتاب الدماء والديات وهي بتحقيق أحمد شاكر.

والأخرى تتضمن المحلى على ما ذكرنا مضافا إليه تكملته لابنه أبي رافع الفضل من كتاب الإيصال، والطبعة المحققة من طرف الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري عنونت في أجزائها من الأول إلى العاشر بالمحلى والحادي عشر والثاني عشر سماها الإيصال في المحلى بالآثار، ولم يشر المحقق في مقدمته إلى الفروق الموجودة بين منهج ابن حزم في المحلى وصنيع ابنه في إكماله، علما بأن ابن حزم كان يشرح المجلى كما هو واضح في ديباجة كتاب المحلى، وابنه الفضل لم يرجع إلى المجلى ولا نقل عنه وإنما اعتمد كتاب الإيصال.

وقد اشتغل أحد تلاميذ الإمام الذهبي في القرن الثامن الهجري بالمقارنة بين عمل ابن حزم في المحلى وبين ما فعل ابنه الفضل في تتميمه للكتاب، ويبدو من خلال عناية الرجل أنه كان يتوفر في هذا التاريخ على نسخة من الإيصال حيث قال في مقدمة كتابه الموسوم" بالمورد الأحلى في اختصار المحلى "والذي صنعه أبو رافع الفضل في هذه الزيادة أنه أخذ أبوابا على ترتيب الإيصال فأكمل بها المحلى ولم يتعرض إلى المجلى ولا نقل عنه كلمة واحدة، وليته لما نقل من الإيصال ما نقل، اعتمد عليه ولم يحذف منه إلا التكرار والتطويل بل حذف مسائل كثيرة فينقل منه بابا ويترك منه بابا وربما كان الذي يحذفه أكثر فائدة فيما هو بسبيله من الذي يثبته والضرورة لما يحذف أشد، وربما طال عليه الباب الذي ينقل منه فيطرح من فصوله ما فائدة الباب فيه، وربما أثبت في الباب كلاما لبعض الناس وحذف الرد عليه، أو أثبت الرد وحذف أصل الكلام، وقد يثبت في بعض المسائل أقوال الناس ويحذف القولة التي اعتمد عليها أبوه إلى غير ذلك من الإخلال الكثير الذي لا ينبغي معه لتلك الزيادة أن تثبت، ولا أن تعد شيئا مغنيا بالنسبة إلى مراد المصنف، ولما ألفيت الزيادة هكذا

[1] ابن حزم خلال ألف عام : ابن عقيل الظاهري ، السفر 1، ص 102.

ووقع إلي من كتاب الإيصال جملة كبيرة فيها مواضع الحاجة، رأيت أن أكمله على ترتيبه ووضعه إن شاء الله تعالى حتى إذا رآه العارف لم ير فرقا بينه وبين ما ابتدأ به أبو محمد إلا فيما قدمته من ذكر الإسناد فقط.

وذلك أني أذكر المسألة التي وقف فيها الإمام أبو محمد فأتم منها ما غادره، ثم أرجع إلى كتاب المجلى فأنقل المسألة التي تليها، وأذكر البرهان عليها من كتاب الإيصال، أنقله على ما هو عليه، ثم أنقل مسألة مسألة كذلك من كتاب المجلى لا أتعدى ترتيبه، وأذكر البرهان على ذلك من الإيصال حيث وقع، ثم أذكر الخلاف فيها إن وقع، والاحتجاج والاعتراض والترجيح حتى كأنه هو الذي تممه"[1].

وعليه يكون هذا المؤلف المجهول قد حافظ على منهج المحلى وجوهر الإيصال، وخرج من الإيصال والمجلى مادة علمية صاغها لإتمام المحلى وفقا لمنهجية وإرادة مصنفه رحمه الله.

4 - المحلى بالآثار

كما هو معلوم اختصر أبو محمد رحمه الله كتاب الإيصال الكبير -كما سبق أن بينا- في كتاب سماه "المجلى"[2] ثم لما بدا له قصر همم طلبة العلم عن الاشتغل به، ورغبتهم في شرحه حتى يسهل الوقوف على مواطن الاستدلال والفقه فيه، ألف على كتاب المجلى شرحا عرف "بالمحلى بالآثار" قال أبو محمد في مقدمته:

"أما بعد وفقنا الله وإياكم لطاعته فإنكم رغبتهم أن نعمل للمسائل المختصرة التي جمعناها في كتابنا الموسوم بالمجلى" شرحا مختصرا أيضا نقتصر فيه على قواعد البراهين بغير

---

(1) انظر هذا النص في مقدمة المورد الأحلى في اختصار المحلى مخطوطة الخزانة العامة بالرباط رقم 40) ق (لمؤلف مجهول، وقد ذكر ابن عقيل الظاهري أنه أحد تلاميذ الذهبي من أعيان ق 8 هـ انظر السفر الثاني، ص 307 .من كتاب : ابن حزم خلال ألف عام.

(2) ذكر ابن عقيل الظاهري أن منه نسخة بمكتبة الشيخ محمد نصيف رحمه الله ونسخة أخرى بخط العمراني التميمي وأشار إلى أن ممدوح حقي ذكر في مقدمة تحقيقه لكتاب حجة الوداع لابن حزم أنه عثر على نسخة في إحدى مكتبات الشمال الإفريقي .وبرجوعي إلى مقدمة ممدوح وجدت الرجل يتحدث عن مختصر لكتاب المحلى لأنه جاء في سياق الحديث عنه ولا يتحدث عن كتاب المجلى الذي ألفه ابن حزم قبل كتاب المحلى كما هو معروف، يقول ممدوح" وألف ابن حزم كتاب المحلى وهو كتاب ضخم جدا ... ولما كان الكتاب ضخما كبيرا وكانت مطالعته تقتضي وقتا وصبرا، فقد أوجزه لقرائه وتصدى بعض المخلصين للمذهب الظاهري ولابن حزم فعلق عليه ونشره بخطه ولكن لم يبلغ أحدهم ما بلغ العالم الفقيه العمراني اليمني من الجودة والإتقان فجاء الموجز في مجلد واحد لا يزيد عن ثلاثمائة صفحة تقريبا من حجم كتابنا هذا ووقعت على هذا المخطوط النادر في إحدى مكتبات الشمال الإفريقي فصورته ولخصت آراءه تلخيصا "فها أنت ترى إن الرجل يتحدث عن تلخيص وتعليق بعد تأليف المحلى وهذا يقطع بأن المقصود غير المجلى وبذلك وهم ابن عقيل. والله أعلم.

إكثار ليكون مأخذه سهلا على الطالب والمبتدئ، ودرجا له إلى التبحر في الحجاج ومعرفة الاختلاف، وتصحيح الدلائل المؤدية إلى معرفة الحق وما تنازع الناس فيه، والإشراف على أحكام القرآن، والوقوف على جمهرة السنن الثابتة عن رسول الله ﷺ وتمييزها مما لا يصح، والوقوف على الثقات من رواة الأخبار، وتمييزهم من غيرهم، والتنبيه على فساد القياس وتناقضه وتناقض القائلين به، فاستخرت الله عز وجل على عمل ذلك واستعنته تعالى على الهداية إلى نصر الحق وسألته التأييد على بيان ذلك وتقريبه، وأن يجعله لوجهه خالصا وفيه محضا، آمين أمين رب العالمين.

وليعلم من قرأ كتابنا هذا أننا لم نحتج إلا بخبر صحيح من رواية الثقات مسند، ولا خالفنا فيه إلا خبرا ضعيفا فبينا ضعفه أو منسوخا فأوضحنا نسخه وما توفيقنا إلا بالله تعالى".

وينتهي كتاب المحلى بنهاية المسألة الثالثة وعشرين وألفين في أحكام شبه العمد من كتاب الديات قل المحقق الدكتور عبد الغفار سليمان البنداري في نسخة دار الفكر في نهاية الجزء العاشر " يعتبر هذا هو آخر كتاب المحلى بالآثار للفقيه العالم أبي محمد بن محمد بن حزم الأندلسي حسب ما دلت عليه مخطوطات الكتاب والوجادات المكتوبة تعليقا على بعض نسخه المخطوطة أيضا . فقد وجد في آخر النسخة رقم 45 التي اعتمدها في تحقيق المحلى ما نصه، "هنا انتهى تأليف الفقيه أبي محمد مؤلفه وفلجأه الموت، فلم يتم تفسير المحلى وبقيت منه بقية يسيرة يجب استنساخها من الكتاب المسمى الإيصال، الذي هذا هو مختصر منه أعان الله على القربة إليه باقتفاء آثار رسوله.."

ولم يكن المحقق موفقا في اختيار اسم للذيل المذكور، والذي علمنا أنه قام به أبو رافع الفضل ابن أبي محمد بن حزم رحمه الله . فقد أطلق المحقق على الجزئين الحادي والثاني عشر اسم " الإيصال في المحلى بالآثار لأبي محمد بن حزم" حيث قال :"وعلى هذا فينبغي أن لا يكون عنوان الجزء الباقي من هذا الديوان "المحلى بالآثار"، ولكن الأوفق والصادق التزاما هو " كتاب الإيصال في المحلى بالآثار " لابن حزم الأندلسي وقد عمدت إلى ذلك التزاما بما تفرضه أمانة التصنيف ووضع الأمور في نصابها.

قلت: وهذا الإختيار لم يكن أوفق ولا أدق، ولم يضع الأمور في نصابها، ولم يكن دالا على المقصود والصواب، وأرى والله أعلم أحد أمرين : أن يسمي الكتاب كله بالمحلى دون تركيب في عنوانه على أن يفصل بين صنيع ابن حزم وصنيع ابنه ببيان ذلك في مكانه، وأن يشار إلى ذلك في مقدمة التحقيق مع الإشارة إلى نقط الإختلاف في المنهج بين صنيع الأب والإبن الشيء الذي لم يفعله المحقق مطلقا ولو فعل لأغنى واستغنى، أو أن يسمي جزء الفضل باسم ما فعل "تتمة المحلى باعتماد الإيصل .. لأبي الفضل رافع" وكتابة ذلك على واجهة المجلد الحادي والثاني عشر، وقد كانت أمانة التحقيق تقتضي إسناده العمل إلى صاحبه الابن لا إلى الأب كما فعل المحقق.

قل الأستاذ إبراهيم الكتاني "وقد اعتنى بالمحلى جماعة من العلماء فلختصروه ونقدوه وحشوا عليه، فقد اختصره أبو حيان المفسر الأندلسي المصري قل الحافظ (يعني ابن حجر) " سماه النور الأجلى في اختصار المحلى، وقال خليفة سماه "النور الأعلى" ، ولعل في تسمية خليفة تصحيفا . واختصره الحافظ الذهبي وسماه المستحلى في اختصار المحلى"[1].

وألف ابن عربي الحاتمي الصوفي كتاب "المعلى في اختصار المحلى" منه نسخة بتونس، ولم يذكر مكانها في المكتبات الخاصة أو العامة[2].

وقد وضع مؤلف مجهول من تلاميذ الذهبي ق 8 هـ المورد الأحلى في اختصار المحلى قل ابن عقيل الظاهري لعله"المورد الأعلى في اختصار المحلى" الذي أشارت صحيفة معهد الدراسات إلى أنه اكتشف بمدريد[3] وقلت: توجد منه نسخة باسم المورد الأحلى بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم(40ق).

ومن الكتب التي ألفت لإتمامه كتاب أبي رافع المطبوع بآخر المحلى، وتتمة ابن خليل المسماة "القدح المعلى في إكمال المحلى" وقد أشار الصفدي في الوافي بالوفيات إلى هذا الكتاب، وقل رأيته ثلاث مجلدات بخط ابن خليل عند ابن سيد الناس، وقد نشر الشيخ

---

(1) معجم فقه ابن حزم : إبراهيم الكتاني ، ص 24 - 25 من المقدمة.
(2) ابن حزم خلال ألف عام : ابن عقيل الظاهري ، السفر I ص 152.
(3) ابن حزم خلال ألف عام : ابن عقيل الظاهري ، السفر.I

محمد إبراهيم الكتاني دراسة عن هذه التتمة في مجلة اسبريس تمودة حيث سلط عليها كثيرا من الأضواء باللغتين العربية والفرنسية "[1].

وأشير هنا إلى أن النسخة المخطوطة التي أشرت إليها من المورد الأحلى[2] قد ساق مؤلفها المجهول في مقدمتها كلاما عن ابن خليل صاحب "القدح المعلى" ومنهجه في كتابه. وقد كان كتاب المحلى مسك ختام مسيرة التأليف عند ابن حزم وقدر الله تعالى أن لا يتمم ابن حزم هذا الكتاب، ولعل في ذلك عبرة لتلاميذه وإشارة إلى أن تراث هذا الرجل لا يحده عمر، لذلك بقي الإشتغال به مفتوحا لأبنائه من بعد وتلاميذه. قد فعلوا ولازالوا ينخلون تراثه بالدرس والتحقيق.

الجامع في صحيح الحديث

لم يذكره الحميدي ضمن مؤلفات ابن حزم وكنت قبل أن أرجع إلى كلامه أقطع أن الرجل ما أغفل مثل هذا المؤلف النفيس[3]. وقد وجدت له ذكرا عند الذهبي في التذكرة حين أحصى مؤلفاته وقسمها إلى : ما لابن حزم من مؤلفات كبيرة وما له من جزء وكراس، فذكر " كتاب الجامع في صحيح الحديث بلا أسانيد " هكذا ضمن المؤلفات الكبار، وذكر أنه في ثمان مجلدات [4]. وقد وجدت من نسب لابن حزم مؤلفا تحت عنوان ترتيب مسند بقي بن مخلد[5]. فلا أدري أهو الكتاب الجامع حذف منه ابن حزم الأسانيد أم كتاب مستقل، وتجدر الإشارة إلى أن الذهبي قد ذكر أن ابن حزم اشتغل بمسند بقي فألف جزءا بعنوان " ذكر ما لكل صاحب من العدد في مسند بقي"[6].غير أن الأول ليس الثاني فالأول ترتيب والثاني إحصاء.

وعليه فإن الإلتباس هو بين الجامع في صحيح الحديث وترتيب مسند بقي. فهل قام ابن حزم بترتيب مسند بقي وفق منهج محدد بحذف أسانيده وسماه الجامع في صحيح الحديث؟ أم كان عمله في جمع صحيح الحديث غير عمله في ترتيب مسند بقي.

(1) إبراهيم الكتاني مقال حول القدح المجلى مجلة اسبريس ثمودة الصادرة عن المركز الجامعي للبحث العلمي بكلية الآداب بالرباط العدد 2 سنة 1961.
(2) مخطوط الخزانة العامة بالرباط رقم 40 ق .
(3) انظر ترجمة ابن حزم في جذوة المقتبس : ج 2 ص 491.
(4) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3 ص 1146 وسير أعلام النبلاء ج 18 ص 184 وما بعدها.
(5) مؤلفات بن حزم المفقودة كلها :ابن عقيل الظاهري ، مقال منشور بمجلة الفيصل عدد 26 ص 62 السنة 3.
(6) انظر الذهبي في المصدرين السابقين..

والحقيقة أن المصادر لا تسعفنا في فك هذا الالتباس، وهو واحد من بين العشرات التي تقع للباحثين في الخلط بين مؤلفات ابن حزم الغزيرة.

وعلى كل حال فكتاب الجامع في صحيح الحديث الذي ذكره الذهبي، ذكره المقري بعنوان أكثر تفصيلا حيث أورده باسم "كتاب الجامع في صحيح الحديث باختصار الأسانيد والإقتصار على أصحها واجتلاب أكمل ألفاظها وأصح معانيها"[1].

قال أبو عبد الرحمان بن عقيل الظاهري في كلامه عن الكتاب " هذا من كتب ابن حزم المفقودة. وفي مكتبة شستر بتي نسختان بعنوان "الجامع" أحدهما نسخة كاملة وهي آخر أجزاء الإيصال، فالجامع باب من كتاب الإيصال وليس هو الجامع في الحديث.

والنسخة الثانية بعنوان الجامع، وهي اختصار للجامع الذي هو آخر أجزاء الإيصال وقد حققت هذا الكتاب أنا والدكتور عبد الحليم عويس تحقيقا سليما وطبع عن دار الإعتصام بمصر"[2].

حجة الوداع

إن محنة ابن حزم وإحراق كتبه وتشتيت ثراثه إلى أطراف الأندلس، جعل العثور على نفائس هذا الثراث يتطلب المغامرة، وقد أثارني الجهد المضني الذي بذله ممدوح حقي للم شعث رقاع من مشرق الأرض ومغربها ليتحفنا بنسخة كاملة من كتاب حجة الوداع لابن حزم، وإن كان ابن عقيل الظاهري لم يقنعه عمل ممدوح حقي في تحقيقه لحجة الوداع، فإن وسام الفخر ينبغي أن يعلق على صدر هذا الرجل لمجرد إخراجه للنسخة مهما كانت أخطاؤها التي أحصى ابن عقيل بعضها والتي لا يخلو منها أي تحقيق، وكان عليه أن يعذر الرجل ويعمل على إخراج الكتاب في حلة أفضل ويكف اللسان عن الطعن والتشهير بعمل رجل جاء عمله هذا في مرحلة تحول كبيرة في حياته، إذ انتقل من الإشتغال بالأدب واللغات إلى الإشتغال بالتراث الإسلامي، لتعلات حافزة ذكرها في مقدمة هذا التحقيق، ومن أراد أن يعرف تفاصيلها فليقرأ مقدمة الكتاب.

---

(1) النفح : المقري، ج 2 ص 79.

(2) ابن حزم خلال ألف عام : ابن عقيل الظاهري ، السفر 1 ص 97.

وإليكم الجهود التي بذلها الرجل في جمع شتات المؤلف يقول ممدوح حقي " ولقد جمعت جذاذات هذا الكتاب من أماكن متفرقة يبعد أحدها عن الآخر بآلاف الأميال، وأين إستانبول من مدريد، من فلا الصحراء الإفريقية الكبرى، جمعته بلذة حب التتبع أولا، ثم بدافع الحنان على هذا العبقري الفذ في تاريخ الأمة الإسلامية - ابن حزم المظلوم حيا وميتا-" ويقول " فقد فتشت كل زاوية وكل مسجد وكل مكتبة مما استطعت الوصول إليه في الشمل الإفريقي فلم أعثر على أصل، ووجدت في مكتبة الأوقاف ببنغازي جذاذة منه تقرب من ثلثه، ولكن كيف أحصل على الباقي ؟؟ وهذه النسخة مكتوبة بخط واضح وعدد صفحاتها 121 جيء بها مما تناثر بين أيدي البداة في الصحراء الإفريقية الكبرى ... وتعرفت في مدريد بعالم من علماء الآثار وجدت في مكتبته مخطوطات عربية ذوات رسوم متباينة، وتنتمي إلى عصور متباعدة جدا، وسمح لي بقراءة ما أريد وتصويره إن شئت، وهناك وقفت على صورة فتوغرافية لكتاب حجة الوداع، كأني بها بقية الكتاب الموجود في بنغازي لولا أنها تنقصها الورقة الأولى ... ووفق الله فوجدت الكتاب نفسه في مكتبة صغيرة إلى جانب جامع بايزيد باستنبول فاشتريتها، وضممتها إلى القسم الأول المستنسخ وحمدت الله"[1].

وهكذا حفظ الله هذا الكتاب الهام من نفاس ابن حزم من الضياع بسبب جهود مخلصة من رجل أحب الثراث الإسلامي والإشتغال به فاسترخص في ذلك الغالي والنفيس أثابه الله على ذلك.

وقد يسر الله تعالى أن يوضع كتاب حجة الوداع على طاولات الدارسين والباحثين فلتشمر السواعد لتحقيقه ودراسته لتسليط الضوء على زوايا أخرى من أركان البيت الحزمي.

ولإبراز قيمة المؤلف في فقه الحديث أقول وبالله التوفيق.

إن الكتاب لم يكن القصد منه كتابة جزء من سيرة الرسول صلى الله عليه وسلم، وإنما كان القصد منه فقه الحج في ضوء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ومادته الرئيسة الأحاديث النبوية التي استعملها ابن حزم في مواطن الإستشهاد والتحليل والتعليل والنقد

---

[1] مقدمة ممدوح حقي لتحقيق كتاب حجة الوداع لابن حزم .

والتصحيح، يقول ابن حزم في مقدمة الكتاب "فإن الأحاديث كثرت في وصف عمل رسول الله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع، وأتت من طرق شتى وبألفاظ مختلفة، ووصفت فصول ذلك العمل المقدس في أخبار كثيرة من غير أن يتصل ذكر بعض ذلك ببعض، حتى صار ذلك سببا إلى تعذر فهم تأليفها على أكثر الناس، وحتى ظنها قوم كثير متعارضة، وترك أكثر الناس النظر فيها من أجل ما ذكرنا. فلما تأملنا وتدبرناها بعون الله عز وجل لنا وتوفيقه إيانا لا بحولنا وبقوتنا رأيناها كلها متفقة ومؤتلفة ، مسندة متصلة بينة الوجوه واضحة السبل، لا إشكال في شيء منها حاشا فصلا واحدا لم يلح علينا فصل الحقيقة فيه أي النقلين هو منها، فنبهنا عليه وهو أين صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم الظهر يوم النحر أبمنى أم بمكة ؟ فلعل غيرنا يلوح له بيان ذلك فمن استبان له ما أشكل علينا منه يوما ما فليضفه إلى ما أضفناه ليقتني بذلك الأجر الجزيل من الله تعالى، ومع ذلك فلا نيئس من أن يشرق لنا وجه الصحيح وبالله تعالى التوفيق.

ثم رأينا أن الأظهر في البيان على من أراد فهم هذا الباب والوقوف عليه كأنه شاهده أن نحكي بلفظنا ذكر عمله صلى الله عليه وسلم من حين خروجه صلى الله عليه وسلم من المدينة إلى مكة إلى حين رجوعه عليه السلام إلى المدينة. ثم نثني إن شاء الله تعالى بذكر الأحاديث الواردة بكيفية ما ذكرناه نحن بالأسانيد المتصلة الصحاح المنتقلة المنتهية إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم إما بلفظه وإما بلفظ من شاهد فعله عليه السلام من أصحابه رضي الله عنهم أجمعين ليكون بينهم بينة عدل وشواهد حق على صدق ما أوردناه بألفاظنا من ذلك، ثم نثلث - إن شاء الله - عز وجل بذكر ما ظن قوم أنه يعارض هذه الآثار التي استشهدنا بها ونبين بتأييد الله تعالى أنه لا تعارض في شيء من ذلك ببراهين ظاهرة لكل من له حظ من الإنصاف والتمييز، حاشا الفصل الذي ذكرنا أنه عسر علينا أي النقلين الواردين فيه هو الصحيح وأيهما هو الوهم فإنا أوردناهما معا وما عارضهما أيضا، فما هو دونهما من الصحة ووقفنا حيث وقف بنا علمنا الذي آتانا الله عز وجل واهب الفضائل لمن يشاء من عباده، ولم نقتحم الحكم فيما لم نقف على بيانه، ولا جسرنا على القطع فيما لم يلح لنا وجهه ولا قضينا فيما لم نشرف على حقيقته. ما حكمنا بالرأي ومعاذ الله من هذه الخطة فهي خطة خسف لا يرضى بها لنفسه ذو دين وذو عقل وحسبنا الله ونعم الوكيل".

هذه نصوص من مقدمة ابن حزم لكتاب حجة الوداع، وقد آثرنا نقلها نصا لأن ذلك أوضح في التعبير عن مقصد ابن حزم من الكتاب ومنهجه في تأليفه بشكل يبعدنا عن التطويل والتأويل.

وقد تتبعنا قراءة صفحات هذا الكتاب الجليل، فما وجدنا ابن حزم حاد عن هذا المنهج وما خالفه. فقد ذكر مختصرا لوقائع حجة الوداع بلفظة في الفصل الأول، ثم ذكر الأحاديث الدالة على كل الجزيئات الواردة في كلامه وذلك في الفصل الثاني، ثم ثلث باستعراض النصوص التي تبدوا في ظاهرها متعارضة في الدلالة على المقصود وتدخل بمنهج العالم المدقق في الجمع بين النصوص إن أمكنه ذلك، أو الترجيح بينها بمرجحات المتن والسند، وقد كشف ذلك عن تبحر الرجل في الإحاطة بدقائق علل الحديث، وقواعد التعارض والترجيح. هذا ولا تخلو بعض صفحات الكتاب من استعراض أقوال المخالفين والرد عليها حيث يذكرهم بلفظ " الخصوم " ولا يجد في نفسه غضاضة من ذكر مواطن الإتفاق معهم إذا كان الأمر كذلك حيث يقول على سبيل المثال في المتعة في الحج " فإن خصومنا مخالفون لهذا الحديث لأن المتعة في الحج عندهم جائزة غير مكروهة وإنما نحن معهم في نسخ الحج لا في التمتع"[1].

وعلى كل حال فمن تتبع دقائق وتفاصيل الكتاب سيقف على مادة نفيسة في الجرح والتعديل، ونقد الأسانيد وبيان علل الحديث وأوجه استدلال بالنصوص على المقصود، ونصوص جديدة نقلها ابن حزم بأسانيده المتصلة إلى رسول الله، وإكليل كل ذلك هذا النهج الدقيق في التأليف الموضوعي (استعراض الأحاديث الواردة في الموضوع الواحد) وهو منهج سليم مكن الرجل من المقارنة بين الأدلة لاستنباط الأحكام العملية في الحج، وهذا منهج وقفنا على أثره في حركة التأليف في فقه الحديث بالغرب الإسلامي. وقد أشرنا ضمن ثنايا هذا الفصل إلى مؤلفات وفق هذا النهج.

[1] حجة الوداع : أبو محمد بن حزم ، ص 276، تحقيق ممدوح حقي.

وكتاب حجة الوداع طبع مرتين بتحقيق ممدوح حقي الطبعة الأولى ناقصة غير تامة اقتصر فيها على ذكر أفعال الحج ودلالتها من السنة، والنسخة الثانية هي التامة حين ضم إليه المحقق فصل الأحاديث التي تبدو متعارضة وتحليل أوجهها بالجمع والترجيح.

ولم يذكر ممدوح أنه أنجز تحقيقا للكتاب وإنما علق عليه وقدم له، ولذلك لا زال الكتاب حسب علمي ينتظر التحقيق العلمي، والنسخة التامة من الكتاب صادرة عن دار اليقظة العربية للتأليف والترجمة والنشر ببيروت وقد أصبحت عزيزة في الأسواق اليوم فلا تكاد تعثر عليها في رفوف الخزائن والمكتبات التجارية.

أبو عمر يوسف بن عبد البر النمري توفي سنة 463 هـ

خرج ابن عبد البر من قرطبة حين ذر قرن الفتنة فخسر بذلك هذا المركز العلمي طودا شامخا من علماء سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولكنه رغم ذلك سخر مكانته العلمية للم الشعث وضم ما تمزق من أمة المسلمين في هذا الشطر الغربي من أرض الإسلام[1].وذلك بمنهج العلماء المتخصصين وبكتاب الله تعالى وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم لم يعرف عنه في ذلك تعصب لمذهب، وانتصار لنفس، ولا سلاطة في اللسان، فتبوأ بذلك مكانة في مجالس العلم والتأليف حسده عليها الأقران وتشوف إليها الثقلان، فكاتبه العلماء شرقا وغربا وقصده طلبة العلم إخلاصا وحبا، وكانت خلاصة هذه الحياة العلمية قول الباجي .. "لم يكن بالأندلس مثل أبي عمر بن عبد البر في الحديث وهو أحفظ أهل المغرب" وقال الذهبي: " لقد كان أبو عمر بن عبد البر من بحور العلم واشتهر فضله في الأقطار[2]".

وقد ألف هذا الرجل في فقه الحديث ما لم يؤلفه أحد، فأشبه بذلك أبا محمد بن حزم في غزارة التأليف. إلا أنه لم ينافسه في تنوعه وهذه تحسب له لا عليه. إذ اقتصر في اشتغاله على الفقه والحديث، ونذر حياته لخدمة كتاب الموطأ بموسوعتي التمهيد والاستذكار اللذين

---

(1) انظر أثر خروج ابن عبد البر من قرطبة على الحركة العلمية، ودعوته من طرف ملوك الطوائف لرأب الصدع . ضمن كتابنا حركة الحديث بقرطبة خلال القرن الخامس الهجري.

(2) انظر ترجمة ابن عبد البر في معجم فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي من هذا البحث فقد ذكرنا هذه الأقوال هناك بتفصيل.

شغلا الدارسين والباحثين وطلبة العلم من ذلكم الوقت إلى اليوم، مما يعكس جهود الرجل في فقه الحديث.

1- التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد

عرفنا كتاب التمهيد للمحدث الحافظ أبي عمر بن يوسف بن عبد البر النمري وعرفنا قيمته العلمية قبل أن يقدر الله للمشتغلين بالحديث من المعاصرين أن يتصفحوه وينهلوا من درره، وذلك من خلال شهادات المطلعين عليه من شيوخ وتلاميذ هذا الفن، فقد أنشد ابن عبد البر في تأليفه هذا أبياتا من الشعر ضمنها أحاسيسه وجهوده وهو يشتغل بهذا الفتح العظيم حيث قال:

سمير فؤادي في ثلاثين حجة ۞ وصاقل ذهني والمفرج عن همي

بسطت لكم فيه كلام نبيكم ۞ لما في معانيه من الفقه والعلم

وفيه من الآداب ما يهتدى به ۞ إلى البر والتقوى وينهى عن الظلم

ولذلك قال القاضي عياض " ألف أبو عمر رحمه الله على الموطأ كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، وهو عشرون مجلدا وهو كتاب لم يصنع أحد مثله في طريقته.. ثم ذكر بعد ذلك مؤلفاته الأخرى[1].

وقد ذكر معاصره ابن حزم مؤلفاته وقال في التمهيد " ومنها كتاب التمهيد لصاحبنا أبي عمرو يوسف بن عبد البر وهو الآن بعد في الحياة لم يبلغ سن الشيخوخة، وهو كتاب لا أعلم في فقه الحديث مثله أصلا فكيف أحسن منه"[2].

وقد نقل هذا الكلام جل من ترجم لابن عبد البر بعد ابن حزم، فقد قال ابن بشكوال" وألف في الموطأ كتبا مفيدة منها كتاب التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد رتبه على أسماء شيوخ مالك على حروف المعجم وهو كتاب لم يتقدمه أحد إلى مثله وهو

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، 82 ص 127 - 130.

(2) ابن حزم رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ضمن مجموع رسائل ابن حزم الأندلسي ج 2 ص 173. وما بعدها تحقيق إحسان عباس.

سبعون جزءا، ثم ذكر كلام ابن حزم بعد[1]. وكذلك فعل الضبي في البغية[2]. والذهبي في تذكرة الحفاظ [3].

قال الكتاني في الرسالة المستطرفة " والتمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد لأبي عمر بن عبد البر فإنه ترجم فيه لرواة مالك في الموطأ على حروف المعجم، مع الكلام على متونها وإخراج الأحاديث المتعلقة بها بأسانيده، وهو كتاب كبير (الجرم) (كذا في الكتاب ولعله الحجم كما يقتضي السياق) في سبعين جزءا غزير العلم لم يتقدمه أحد إلى مثله " ثم نقل بعد ذلك كلام ابن حزم الآنف الذكر[4].

وهذا الذي ذكرنا وما لم نذكره مما وقفنا عليه يفيد إجماع العلماء على تفرد هذا المؤلف منهجا وعلما.

وقد من الله على الأمة الإسلامية بأن حفظ لها هذه الذخيرة من عوادي الزمن وقيض لها من خدام العلم من فضل الآخرة على الوهن، فاشتغلوا بتحقيقها وإخراجها إلى العالمين، فحسموا بذلك ما كان من خلاف بين المترجمين من المتأخرين في حجم الكتاب ومضمونه، حيث قال بعضهم سبعون جزءا، وقال الآخرون عشرة أسفار، وقال آخرون عشرون مجلدا، واعتبره بعضهم شرحا لكتاب التقصي في حديث رسول الله، واعتبر الآخرون الاستذكار اختصارا له ونفاه آخرون، والكلام الفاصل في المنهج والمحتوى لابن عبد البر. في المقدمة، إذ يقول " أما بعد فإني رأيت كل من قصد إلى تخريج ما في موطأ مالك بن أنس رحمه الله من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم قصد بزعمه إلى المسند، وأضرب عن المنقطع والمرسل وتأملت ذلك في كل ما انتهى إليه مما جمع في سائر البلدان، وألف على اختلاف الأزمان، فلم أر جامعيه وقفوا عندما شرطوه، ولا سلم لهم في ذلك ما أملوه، بل أدخلوا من المنقطع شيئا في باب المتصل، وأتوا بالمرسل مع المسند، إذا سألت من شئت منهم عن مراسيل الموطأ قالوا صحاح لا يسوغ لأحد الطعن فيها لثقة ناقليها وأمانة مرسليها، وصدقوا فيما قالوه من ذلك لكنها جملة ينقصها تفسيرهم بإضرابهم عن المرسل والمقطوع،

---

(1) الصلة: ابن بشكوال ، ج 2 ص 677.
(2) بغية الملتمس: الضبي، ج 2 ص 259.
(3) تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 3 ص 1128.
(4) الرسالة المستطرفة : الكتاني ، ص 113.

واصل مذهب مالك رحمه الله والذي عليه جماعة أصحابنا المالكيين أن مرسل الثقة تجب به الحجة، ويلزم به العمل، كما يجب بالمسند سواء .... ولما أجمع أصحابنا على ما ذكرنا في المسند والمرسل واتفق سائر العلماء على ما وصفنا، رأيت أن أجمع في كتابي هذا كل ما تضمنه موطأ مالك بن أنس رحمه الله في رواية يحيى بن يحيى الليثي الأندلسي عنه من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم مسنده ومقطوعه ومرسلة، وكل ما يمكن إضافته إليه صلوات الله وسلامه عليه، ورتبت ذلك مراتب قدمت فيها المتصل، ثم ما جرى مجراه مما اختلف في اتصاله ثم المنقطع ثم المرسل، وجعلته على حروف المعجم في أسماء وشيوخ مالك رحمهم الله ليكون أقرب للمتناول، ووصلت كل مقطوع جاء متصلا من غير رواية مالك، وكل مرسل جاء مسندا من غير طريقه رحمة الله عليه فيما بلغني علمه، وصح بروايتي جمعه، ليرى الناظر في كتابنا هذا موقع آثار الموطأ من الإشتهار والصحة. واعتملت في ذلك على نقل الأئمة وما رواه ثقات هذه الأمة، وذكرت من معاني الآثار وأحكامها المقصودة بظاهر الخطاب ما عول على مثله الفقهاء أولوا الألباب. وجلبت من أقاويل العلماء في تأويلها وناسخها ومنسوخها وأحكامها ومعانيها ما يشتفي به القارئ الطالب ويبصره، و ينبه العالم ويذكره، وأتيت من الشواهد على المعاني والإسناد بما حضرني من الأثر ذكره وصحبني حفظه مما تعظم به فائدة الكتاب، وأشرت إلى شرح ما استعجم من الألفاظ مقتصرا على أقاويل أهل اللغة، وذكرت في صدر الكتاب من الأخبار الدالة على البحث عن صحة النقل وموضع المتصل والمرسل ومن أخبار مالك رحمه الله وموضعه من الإمامة في علم الديانة ومكانه من الانتقاء والتوقي في الرواية، ومنزلة موطئه عند جميع العلماء المؤيدين منهم والمخالفين، يستدل بها اللبيب على المراد وتغني المقتصر عليها عن الازدياد.

وأومأت إلى ذكر بعض أحوال الرواة وأنسابهم وأسنانهم ومنازلهم ، وذكرت من حفظت تاريخ وفاته منهم معتمدا في ذلك كله على الاختصار ضاربا عن التأويل والإكثار...

وإنما اعتملت على رواية يحيى بن يحيى المذكورة خاصة لموضعه عند أهل بلدنا في الثقة واللين والفضل والعلم والفهم، ولكثرة استعمالهم لروايته وراثة عن شيوخهم وعلمائهم، إلا أن يسقط من روايته حديث من أمهات أحاديث الأحكام أو نحوها فأذكره من غير روايته إن شاء الله ...

والله أسأله حسن العون على ما يرضيه ويقرب منه، فإنما نحن به لا شريك له وحسبنا الله ونعم الوكيل".

والناظر فيما ألف قبل أبي عمرو مما ذكرناه في موضعه اشتغالا بموطأ مالك يجد الرجل متفردا بهذا المنهج الذي فصل أجزاءه فيما نقلناه عنه مباشرة من مقدمة الكتاب، وبذلك كان مستحقا لما قيل فيه من الشهادات التي نقلناها.

والجدير بالذكر أن هذه المفخرة قد طبعت بإشراف وزارة الأوقاف المغربية وبتحقيق جلة من العلماء الأفاضل في اثنين وعشرين مجلدا مذيلة بالفهارس المعينة على البحث والتقصي، بعد أن جمعت أطرافها من مختلف الخزائن العالمية بدءا بإسطنبول وانتهاء بالخزائن المغربية، ووجد المؤلّف بعد ذلك عناية كبرى من طرف الدارسين والباحثين فأنجزت بمادته ومنهجه وآرائه واجتهاداته وطرق تأويل النص فيه، وآليات الترجيح وغيرها دراسات جامعية وأكاديمية متخصصة مشرقا ومغربا ..ولا زالت جوانب من الإبداع في هذا المؤلف العظيم تنتظر المتخصصين لكشفها، ولولا أن هذه الصفة وصف بها القرآن الكريم لقلت "إنه لا تنقضي عجائبه" لأن مؤلفه فاق عصره .

وقد حظي هذا المؤلف باهتمام الدارسين والمشتغلين بالحديث بعد ابن عبد البر، فقد اختصره من علماء القرن الخامس الهجري مالك بن يحيى بن وهيب الأندلسي في كتاب سماه "التبصير" جعله على التراجم قال الضبي في البغية " وهو كتاب كثير الفائدة"[1]. وقد جمع بين التمهيد والإستذكار أحد مقدمي فقهاء قرطبة في وقته هشام بن أحمد بن العواد القرطبي، واخترمته المنية دون إتمامه سنة 509 هـ[2] كما اختصره أبو القاسم محمد بن عبد الله بن الجد اللبلي المتوفى منه 515 هـ[3]. وألف الإمام أبو عبد الله محمد بن أحمد بن فرح القرطبي المفسر توفي سنة 671 هـ كتاب "التقريب لكتاب التمهيد" لابن عبد البر[4]. توجد منه نسختان مخطوطتان في مجلدين ضخمين بخزانة القرويين بفاس، الأولى سفران

(1) بغية الملتمس : الضبي ، ج 2 ص 619.
(2) الغنية : القاضي عياض ، ص 217 . الصلة : ابن بشكوال، ج 2 ص 654.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2 ص 574.
(4) الزركلي الاعلام ج 5 ص 322.

كبيران بخط أندلسي رقم 992 والثانية قطعة من السفر الثاني والثالث وهو الأخير تحت رقم 807 [1].

وكما نقل عنه العلماء مشرقا ومغربا في تآليفهم، واشتغلوا به في مجالس علمهم ولذلك اقترح على الباحثين الاشتغال بموضوع جيد تحت عنوان " ابن عبد البر النمري وأثره في مؤلفات فقه الحديث المشرقية " فإن من شأن ذلك أن يكشف عن مادة علمية غزيرة وعزيزة.

الاستذكار في مذاهب علماء الأمصار

1 - تحقيق تسمية الكتاب

وهو الموسوعة الثانية التي ألفها الحافظ ابن عبد البر، والاسم الكامل للكتاب كما أورده محققه "الاستذكار لمذاهب فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار فيما تضمنه الموطأ من معاني الرأي والآثار وشرح ذلك كله بالإيجاز والاختصار".

وبرجوعنا إلى مقدمة المؤلف رحمه الله لهذا الكتاب وجدناه لم يسم كتابه بهذا الإسم صراحة اللهم ما كان من بيان الغاية من تأليف الكتاب، والتي وردت في ثناياها هذه العبارات التي جمعت في هذا العنوان .

ورغم أن ابن عبد البر لم يصرح في بداية مؤلفه بهذه التسمية إلا أننا وجدناها عند من ترجموا له فقد قال ابن بشكوال في الصلة " ثم صنع كتاب الإستذكار لمذاهب علماء الأمصار فيما تضمه موطأ مالك من معاني الرأي والآثار". شرح فيه الموطأ على وجهه ونسق أبوابه[2]. وقد ذكره القاضي عياض بهذا الإسم في ترتيب المدارك[3]. مغيرا فقط عبارة (موطأ مالك، بالموطأ) وذكره ابن خير في الفهرسة بهذا الإسم أيضا[4]. واكتفى الحافظ

---

(1) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث : محمد المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية ع 3 ص 80
قد وهم محقق كتاب الإستذكار ففصل بين نسختي القرويين فجعل الأولى لأبي عبد الله الأنصاري وقال فيه هو من علماء القرن 5 هـ والثانية لابن الفرج القرطبي وذكر سنة وفاته 671 مع العلم أن الإسمين لنفس الشخص والنسختين لكتاب التقريب المذكور فوجب التنبيه .انظر الجزء الأول من الاستذكار، ص 55 بتحقيق عبد المعطي أمين قلعجي

(2) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 677.

(3) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 86.

(4) الفهرست : ابن خير، ص 86.

الذهبي باسم الشهرة " الإستذكار " دون أن يذكر باقي العنوان[1]. ووجدته عند الكتاني في الرسالة المستطرفة بعنوان " كتاب الإستذكار في شرح مذاهب علماء الأمصار مما رسمه مالك في موطئه من الرأي والآثار "[2].

والظاهر أن محقق الكتاب لم يعتمد بالحرف ما ورد في كتب التراجم والفهارس وإنما اقتصر على ما وجده بخط النساخ في النسخ التي اعتمدها.

وهكذا نستنتج من كل ما سبق أن ابن عبد البر في مقدمة كتابه لم يحدد له اسما بعينه وأن كتب التراجم اتفقت في المضمون ولم تتفق في ألفاظ الإسم وهذا يرجع أن تسمية الكتاب استنتاج من القراء والدارسين وليس تسمية من المؤلف لمؤلفه.

بين الإستذكار والتمهيد

أشارت أغلب المصادر إلى الكتابين بشكل مستقل، إلا أن الذهبي في التذكرة جعل الإستذكار اختصارا للتمهيد حيث قال " وكتاب الاستذكار وهو اختصار التمهيد "[3].

وقد نقل هذا الكلام عن ابن حزم. وقد تعلمت من خلال تعاملي مع تراث الحافظ الذهبي، أن الرجل لا ينقل كلاما بغير حجة ولا برهان، وكنت أتوقع أن يأخذ هذا الإشكال حظه من اهتمام محقق الكتاب إلا أنني لم أجد إشارة إلى ذلك اللهم ما كان من مقارنة بين منهج التمهيد ومنهج الإستذكار.

وعلى كل حال، فالراجح عندي والله أعلم أن الحافظ الذهبي اكتفى في ذكره بالنقل عن ابن حزم في رسالة "فضل الأندلس وذكر رجالها" وقد وردت هذه العبارة عنده فعلا[4] ويبقى الإشكال قائما والسؤال مثارا " كيف ذهب ابن حزم إلى اعتبار الاستذكار اختصارا للتمهيد وهو المعاصر لابن عبد البر والمطلع البصير على كتبه، وكيف يسوغ للباحثين المعاصرين أن يقتنعوا بهذا وهم يجدون الكتابين معا ماثلين أمامهما، يزيد الإستذكار في طبعته المحققة نحو ثمان مجلدات التمهيد فالأول في 22 مجلدا والثاني في نحو الثلاثين.

---

[1] تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3، ص 1128.
[2] الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 195.
[3] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 3 ص 1128. وقد ذهب المقري في النفح هذا المذهب ج 3 ص 169.
[4] رسالة في فضل الأندلس وذكر رجالها ضمن مجموع رسائل ابن حزم : ص 179-180 تحقيق إحسان عباس.

ورجوعي الى مقدمة الإستذكار، وجدت أن ابن عبد البر يذكر أنه اختصر بعض المواضع التي فصلها في التمهيد، وأحال طلبة العلم على ذلك حيث قال" أما بعد فإن جماعة من أهل العلم وطلبه والعناية به من إخواننا نفعهم الله وإيانا بما علمنا سألوني في مواطن كثيرة مشافهة، ومنهم من سألني ذلك من آفاق نائية مكاتبا أن أعرف لهم كتاب التمهيد على أبواب الموطأ ونسقه، وأحذف لهم منه تكرار شواهده وطرقه وأصل لهم شرح المسند والمرسل اللذين قصدت إلى شرحهما خاصة في التمهيد بشرح جميع ما في الموطأ من أقاويل الصحابة والتابعين. وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه واختاره من أقاويل سلف أهل بلده الذين هم الحجة عنده عن من خالفهم، وأذكر على كل قول رسمه وذكره فيه ما لسائر فقهاء الأمصار من التنازع في معانيه حتى يتم شرح كتابه الموطأ مستوعبا مستقصى بعون الله إن شاء الله على شرط الإيجاز والإختصار وطرح ما في الشواهد من التكرار إذ ذلك كله ممهد مبسوط في كتاب التمهيد والحمد لله.

وأقتصر في هذا الكتاب من الحجة والشاهد على فقر دالة وعيون مبينة ونكت كافية ليكون أقرب إلى حفظ الحافظ وفهم المطالع إن شاء الله.

وأما أسماء الرجال فقد أفردنا فيهم للصحابة رضوان الله عليهم كتابا موعبا (يقصد الاستيعاب) وكل ما جرى ذكره في مسند الموطأ أو مرسله فقد وقع التعريف به أيضا في التمهيد وما كان من غيرهم فيأتي التعريف بأحوالهم في هذا الكتاب إن شاء الله[1]".

وبقراءة مقدمة كتاب التمهيد التي وضح فيها الرجل منهجه ومقارنتها بهذه الكلمات الواردة في مقدمة الإستذكار نستنتج ما يلي:

1- لم ينص ابن عبد البر على أن الاستذكار تلخيص للتمهيد بإجمال.

2- يستفاد من هذه المقارنة أن ابن عبد البر اختصر في كتاب الاستذكار بعض المباحث التي وردت مفصلة في كتاب التمهيد، وأحال عليها خشية الإطالة، ويتضح من خلال هذه المقدمة أن ذلك شمل أمرين اثنين:

1- أسماء الرجال

2 - الحجج والشواهد، إذ اقتصر منها على فقر دالة وعيون مبينة .

---

[1] مقدمة كتاب الإستذكار : ابن عبد البر ، ج 1، ص 163 إلى 165.

3 - أن ابن عبد البر فصل في كتاب (الاستذكار) في مباحث أخرى لم يفصل فيها في كتاب التمهيد، وعلى رأسها شرحه لأقاويل الصحابة والتابعين، وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه وذكر على كل قول رسمه وما فيه من كلام عند سائر فقهاء الأمصار، وقصد بذلك كما قال الاستيعاب والاستقصاء وتتضح هذه الأشياء بجلاء في المقارنة الجيدة التي سطرها في شكل جداول عبد المعطي أمين قلعجي في مقدمة تحقيقه للكتاب. ومن أراد التفصيل في ذلك فليراجع هذا الموضع من الكتاب.

وهكذا يظهر لنا بجلاء أن الإستذكار لم يكن اختصارا للتمهيد بمعنى الاختصار المتعارف عليه، وإنما كان كتابا موسعا أكثر في شرح الموطأ بمنهج خالف فيه أبو عمر صنيعه في التمهيد، مع اختصار بعض المباحث المفصلة في التمهيد والإحالة عليها حتى يجد الرجل مساحة أوسع للتفصيل فيما لم تتم الإشارة إليه في التمهيد.

منهج ابن عبد البر في كتابه:

لقد تركنا الفرصة للرجل ليتحدث عن منهجه من خلال ما نقلنا من نصوص في فقرة (بين التمهيد والاستذكار) ولتوضيح ذلك بتفصيل فقد حصر المحقق السمات الأساسية لمنهج ابن عبد البر في الاستذكار إذ يقول:

"أما منهجه في تصنيف الاستذكار تفصيليا فيمكن إيجازه كما يلي:

1-يذكر حديث أو أحاديث الباب من موطأ مالك برواية يحيى بن يحيى ثم يذكر من روى من الصحابة مثله.

2-يفصل إسناد الحديث بذكر عيون كافية، ويحيل على التمهيد لمن أراد البسط.

3-يذكر اختلاف ألفاظ الناقلين لهذا الحديث.

4-يشرح الحديث من الشواهد العربية.

5-يشرح الحديث وما يستنبط منه من معان ويستفاد منه من أفكار.

6- يذكر اختلاف أصحاب مالك في المسألة المستنبطة من الحديث.

7- ثم يستعرض أقوال بقية فقهاء الأمصار وعلماء الأقطار في هذه المسألة ثم يقارن، ويناقش أدلة وحجج كل فريق وينبه على الضعيف والشاذ منها ناقدا ومرجحا ومستشهدا بأحاديث أخرى وما عليه العمل.

8- ويخلص من ذلك إلى ترجيح ما يطمئن إليه[1].

اهتمام العلماء به

وقد استأثر هذا المؤلف الموسوعة باهتمام أجيال العلماء بعد ابن عبد البر فقد اختصره كل من أبي بكر محمد بن عبد الله بن أحمد القرطبي توفي سنة 620 هـ[2]. وعلي بن إبراهيم بن القفاص الجذامي الغرناطي[3]. وكلاهما سمى كتابه "اختصار الاستذكار" كما جمع بينه وبين غيره من شروح الموطأ جماعة من العلماء منهم هشام بن أحمد بن العواد القرطبي المتوفى سنة509 هـ الذي بدأ الجمع بين التمهيد والإستذكار، قال القاضي عياض في الغنية " وشرع في جمع كتابي أبي عمر بن عبد البر على الموطأ التمهيد والإستذكار، وتم له من ذلك قطعة قطعت بأمله في إتمامه المنية رحمه الله"[4].

كما جمع بينه وبين كتاب المنتقى للباجي من علماء القرن السادس، محمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الشريشي توفي 586 هـ في كتاب سماه "الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار"[5]

ويظهر أن أجزاء من هذا الكتاب قد اعتمدها محقق كتاب الاستذكار في عمله فقد ذكر في المقدمة أن الموجود منها باب ما جاء في الخلع وآخرها باب القضاء فيما يعطى للعمال، وهي نسخة المكتبة الأزهرية (حديث 42) وعدد لوحاتها 284 لوحة وخطها نسخي جيد وكل لوحة بها 29 سطرا وكتبت في القرن السابع والموجود منها المجلد الثالث فقط[6].

كما جمع بين الاستذكار والمنتقى للباجي أبو عبد الله محمد بن عبد الحق بن سليمان اليفرني التلمساني المتوفى سنة 625 هـ في كتاب سماه "المختار" وقد ذكر محقق الاستذكار

---

(1) مقدمة تحقيق كتاب الاستذكار : عبد المعطي أمين قلعجي، ج 1 ص 89 - 90.
(2) البرنامج : الرعيني، ص 13.
(3) الإحاطة : ابن الخطيب ج 4 ص 74.
(4) الصلة : ابن بشكوال ،ج 2 ص 654.
(5) التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 540.
(6) مقدمة تحقيق كتاب الاستذكار : عبد المعطي أمين قلعجي ، ج 1 ص 156.

أن الموجود منه الجزء الأخير وأوله "باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها وتنتهي بما جاء في أسماء النبي صلى الله عليه وسلم" وهي بخط أندلسي تاريخ نسخها 730 هـ كتبها محمد بن قاسم بن عيسى ورقمها بالخزانة العامة بالرباط (40/180) وتتكون من 188 قطعة مقاس(24 / 29 سنتم (وبكل لوحة 29 سطرا.

والنسخة مقابلة وبها بياض وبها بعض الخروم[1].ولم يلتفت إلى وجود قطعة أخرى من الكتاب تحت رقم 171 بخزانة القرويين بفاس والجزء السادس منها به 207 ورقة بخط إفريقي جيد في رق الغزال، ولو اطلع الباحث على هذه النسخة لأفاد منها كثيرا في تحقيق الاستذكار فهي أوسع من النسخة التي ذكر بالخزانة العامة بالرباط[2].وقد بقي كتاب الاستذكار موزعا بين الخزائن مخطوطا ينتظر أولى العزم من العلماء، حتى قيض الله تعالى رجلا اقتطع من عمره أجلا خص به هذه الموسوعة .فجمع شتاتها وقارن بين النسخ الموجودة منها فضبط النص بعناية تامة وتنقل بين التمهيد والاستذكار متبعا إحالات ابن عبد البر، فأغنى الباحث عن الرجوع إلى التمهيد في مواضع الإحالة من الاستذكار، كما خرج الأحاديث وترجم لفقهاء الأمصار وعلماء الأقطار الذين أورد بن عبد البر أقوالهم في كل مسألة، وختم كل ذلك بفهارس للكتاب تسهل سبر أغواره والرجوع إلى مسائله .

وهكذا وضع بين أيدي الباحثين والدارسين ذخيرة تفتح أمامهم أبوابا من البحث في مناهج وأدوات فقه الحديث نسأل الله أن يحقق لمحقق هذا الكتاب قصده وأمله، وأن ينضر الله وجهه كما نضر وجه المشتغلين بالحديث قبله، وأن يجعل هذا العمل سراجا له حين تنقطع بالإنسان كل الأسباب.

أبو الوليد سليمان بن خلف الباجي توفي 474 هـ سنة

لقد مكنت الرحلة الواسعة أبا الوليد الباجي من استيعاب التراث الحديثي بالمشرق الشيء الذي لم يتيسر لابن حزم وابن عبد البر قبله، فإقامته بمكة وخدمته لأبي ذر الهروي، وملازمته لأبي طاهر بن عبد الله الطبري رئيس الشافعية ببغداد، وتنقله إلى الموصل للدراسة

---

[1] مقدمة تحقيق كتاب الاستذكار : قلعجي ، ج 1 ص 157.
[2] مخطوطات خزانة القرويين : محمد العابد الفاسي، ج 1 ص 177.

الفقه على أبي جعفر السمناني، كل ذلك جعل الرجل بارعا في الحديث والفقه المقارن، بعد رحلة دامت 13 سنة، وإذا أضفنا إلى ذلك مروياته بقرطبة قبل رحلته عرفنا سر براعته في المناظرة والجدل المرتكزين على الدليل والبرهان من الكتاب والسنة، وقدرنا بعد ذلك مؤلفاته حق قدرها في فقه حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم، والتي كانت مدار الدارسين في حلقات العلم، حيث أسست لبنة أخرى من لبنات مدرسة الفقه الحديث بالغرب الإسلامي خلال القرن الخامس الهجري، وسنسلط الضوء بحول الله على جهود هذا العلم الفد في فقه الحديث من خلال كتابه "المنتقى" وله من المؤلفات في فقه الحديث:

- الاستيفاء في شرح الموطأ
- المنتقى في شرح الموطأ
- تحقيق المذهب في أن الرسول ﷺ كتب.

1 - كتاب الاستيفاء في شرح الموطأ

عرف عن الإمام أبي الوليد الباجي، اهتمامه في الشرح والفقه بكتاب الموطأ دون غيره، ولذلك جاءت شروحه واسعة مستفيضة جامعة لخلاف الفقهاء ومناظرات العلماء، وكان نتاج هذا الاهتمام في المرحلة الأولى أن ألف الرجل كتابا كبيرا موسعا في شرح موطأ مالك سماه "الاستيفاء" وهو الذي قال فيه القاضي عياض" وكان ابتدأ كتابا أكبر منه (يعني من المنتقى) بلغ فيه الغاية في هذا المعنى لم يصنع منه غير الطهارة في مجلدات "[1]. وقد ذكر ابن بشكوال في معرض حديثه عن مؤلفات الباجي في الصلة[2]. ولم يذكر أن الكتاب لم يتم كما فعل القاضي عياض، وباستقرائنا للمصادر وجدنا أن بعضها لم يذكره مطلقا باعتباره مشروع كتاب لم يتم، وهكذا لم نجد له ذكرا في فهرست ابن خير رغم أنه ذكر أن الباجي أجازه رواية جميع مؤلفاته ومروياته، وذكر بعض مؤلفاته التي رواها عن شيوخه بسنده المتصل إلى أبي الوليد قراءة وإجازة ومناولة[3] ومنها كتاب المنتقى الذي سيأتي ذكره،

---

(1) ترتيب المدارك: القاضي عياض، ج 8 ص 124.
(2) الصلة: ابن بشكوال، ج 2 ص 117.
(3) الفهرست: ابن خير، ص 445.

ولم يذكره الضبي في البغية باسمه[1]. كما لم نجد له أثرا عند المتأخرين كالرسالة المستطرفة للكتاني، وكشف الظنون. ومن المصادر من ذكره كما فعل ابن عطية في فهرسته[2]. وكما فعل الذهبي في التذكرة حيث قال" وقد كان صنف كتابا كبيرا جامعا بلغ فيه الغاية سماه كتاب الاستيفاء"[3]. وهي نفس العبارة التي سبق أن وردت عند ابن بشكوال في الصلة، ولم يشر إلى أنه لم يتم رغم أنه أشار إلى المؤلفات التي لم تتم في معرض سرده لمؤلفات الباجي. وعلى نفس هذا النحو سار ابن فرحون في الديباج إذ قال" ولأبي الوليد تآليف مشهورة منها كتاب الاستيفاء في شرح الموطأ وهو كتاب حفيل كثير العلم لا يدرك ما فيه إلا من بلغ درجة أبي الوليد في العلم[4].

وعلى كل حال فالمعلومات التي وصلتنا عن هذا الكتاب قليلة لذلك أشارت إليه المصادر المتأخرة على استحياء كما فعل إسماعيل باشا البغدادي في هدية العارفين[5].

أما عن وصفه وسبب اختصاره فقد أشار إلى ذلك الباجي في مقدمة كتاب المنتقى حيث قال " أما بعد وفقنا الله وإياك لما يرضيه فإنك ذكرت أن الكتاب الذي ألفت في شرح الموطأ المترجم بكتاب الإستيفاء يتعذر على أكثر الناس جمعه، ويبعد عنهم درسه لا سيما لم يتقدم له في هذا العلم نظر، ولا تبين له فيه بعد أثر، فإن نظره فيه يبلد خاطره ويحيره لكثرة مسائله ومعانيه ويمنع تحفظه وفهمه، إنما هو لمن رسخ في العلم وتحقق بالفهم، ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه، وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها في أصل كتاب الموطأ، ليكون شرحا له وتنبيها على ما يستخرج من المسائل منه ويشير إلى أن الاستدلال على تلك المسائل والمعاني التي يجمعها وينصها ما يخف ويقرب، ليكون ذلك حظ من ابتدأ بالنظر في هذه الطريقة من كتاب الاستيفاء إن أراد الاقتصار عليه وعونا له إن طمحت همته إليه فأجبتك إلى ذلك وانتقيته من الكتاب المذكور على حسب ما رغبته وشرطته"[6].

---

(1) بغية الملتمس: الضبي، ج 2 ص 385.
(2) الفهرست: ابن عطية ، ص 445.
(3) تذكرة الحفاظ: الذهبي، ج 3 ص 1180 .
(4) الديباج : ابن فرحون ، ص 121.
(5) هدية العارفين : إسماعيل باشا البغدادي ، ج 1 ص 397.
(6) مقدمة كتاب المنتقى(مطبوع) . الباجي .

وهكذا وجدنا للكتاب ذكرا عند ابن عطية في فهرسته في معرض ما ذكره من مرويات عن شيخه الشيخ أبي عبد الله محمد بن سليمان بن خليفة بن عبد الواحد الأنصاري المالقي[1]. وذكره معاصره القاضي عياض حيث قال " من ذلك (أي من مصنفاته) في الفقه والمعاني كتابه المنتقى في شرح الموطأ عشرين مجلدا لم يؤلف مثله"[2]. كما ذكره ابن خير في الفهرسة[2 مكرر]. وذكره الذهبي في تذكرة الحفاظ إذ قال " وصنف كتاب المنتقى في الفقه وكتاب المعاني في شرح الموطأ جاء في عشرين مجلدا عديم النظير[3] وقال المقري في النفح .. وهو أحسن كتاب ألف في مذهب مالك لأنه شرح فيه أحاديث الموطأ وفرع عليها تفريعا حسنا[4]. قلت : وهما واحد على الغالب والصواب أن تكون العبارة كما يلي "وصنف كتاب المنتقى في الفقه والمعاني في شرح الموطأ " ولعل إضافة كلمة "كتاب" هي من الناسخ يؤيد هذا أن عبارة الفقه والمعاني وردت في مقدمة المنتقى حيث يقول الباجي في الغرض من التأليف" ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام في معاني ما تضمنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه"[5].

وذكره ابن فرحون في الديباج حيث قال "وكتاب المنتقى في شرح الموطأ وهو اختصار الإستيفاء"[6]. وقد وردت إشارات إلى الكتاب عند الزركلي في الأعلام والبغدادي في هدية العارفين[7].

يستفاد من كل هذا أن ذكره عند المتقدمين والمتأخرين دليل على شهرته واستفاضة الإشتغال به، وقد أحس الإمام الباجي بصعوبة منهج كتاب الإستيفاء، فخشي من هجرانه من طرف من قصرت همته عن طول الدرس والتحصيل. فقرر انتقاء الضروري من معلوماته، مختصرا التفاصيل والجزئيات، يتضح هذا بجلاء في مقدمة الكتاب حين تحدث عن

---

(1) الفهرست : ابن عطية ، ص 132.
(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 124.
(2 مكرر) الفهرست : ابن خير، ص 86.
(3) تذكرة الحفاظ : الذهبي ، ج 3 ص 1180 . وسير أعلام النبلاء ج 18 ص 535 وما بعدها.
(4) نفح الطيب : المقري ، ج 2، ص 69.
(5) مقدمة المنتقى : الباجي.
(6) الديباج المذهب : ابن فرحون، ص 121 .
(7) هدية العارفين : البغدادي، ج 1، ص 397.

سبب تاليفه ومنهجه في الكتاب، حيث يقول "أما بعد وفقنا الله وإياك لما يرضيه فإنك ذكرت أن الكتاب الذي ألفت في شرح الموطأ المترجم بكتاب الإستيفاء يتعذر على أكثر الناس جمعه ويبعد عنهم درسه لا سيما لمن لم يتقدم له في هذا العلم نظر، ولا يتبين له فيه بعد أثر، فإن نظره فيه يبلد خاطره ويحيره ولكثرة مسائله ومعانيه يمنع تحفظه وفهمه، وإنما هو لمن رسخ في العلم وتحقق بالفهم، ورغبت أن أقتصر فيه على الكلام في معاني ما يتضمنه ذلك الكتاب من الأحاديث والفقه وأصل ذلك من المسائل بما يتعلق بها في أصل كتاب الموطأ ليكون شرحا له وتنبيها على ما يستخرج من المسائل فيه ويشير إلى الإستدلال على تلك المسائل التي يجمعها وينصها ما يخف ويقرب ليكون ذلك حظ من ابتدأ بالنظر في هذه الطريقة من كتاب الاستيفاء إن أراد الإقتصار عليه وعونا له إن طمحت همته إليه، فأجبتك إلى ذلك وانتقيته من الكتاب المذكور على حسب ما رغبته وشرطته، وأعرضت فيه عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل والأدلة، وما احتج به المخالف، وسلكت فيه السبيل الذي سلكت في كتاب الإستيفاء من إيراد الحديث والمسألة من الأصل ثم اتبعت ذلك ما يليق به من الفروع وأثبته شيوخنا المتقدمون رضي الله عنهم من المسائل، وسدد من الوجوه والدلائل، وبالله التوفيق وبه أستعين وعليه أتوكل وهو حسبي ونعم الوكيل "[1].

ومن خلال الفقرة الأخيرة تظهر الفروق المنهجية بين المنتقى والإستيفاء، فقد أعرض في المنتقى عن ذكر الأسانيد واستعراض الجزئيات والتفاصيل المتعلقة بالمسألة الواحدة ولم يلزم نفسه ذكر أدلة المخالفين وهذه قضايا يظهر أنها نالت حظها من المؤلف في كتاب الإستيفاء، واستعاض عن ذلك فقط بذكر الحديث أو المسألة من الأصل (أي الموطأ) ثم استنباط الفقه المتعلق بها بما ذهب إليه شيوخ المذهب المتقدمون.

ويبدو أن الرجل حين ألف المنتقى خالف كثيرا من آرائه الإجتهادية السابقة في الإستيفاء وحجته في ذلك أن المجتهد كلما قلب النظر في المسألة إلا وظهرت له فيها وجوه. ولذلك دبج مقدمته بتنبيه جميل قال فيه " وقد قدمت في الكتاب المذكور ما لا أخلي هذا الكتاب من حرف من ذكره، وذلك أن فتوى المفتي في المسائل وكلامه عليها وشرحه لها . إنما

[1] مقدمة المنتقى : أبو الوليد الباجي.

هو بحسب ما يوفقه الله تعالى إليه ويعينه عليه وقد يرى الصواب في قول من الأقاويل في وقت ويراه خطأ في وقت آخر، ولذلك يختلف قول العالم الواحد في المسألة الواحدة فلا يعتقد الناظر في كتابي أن ما أوردته من الشرح والتأويل والقياس والتنظير طريقه القطع عندي حتى أعيب من خالفها وأذم من رأى غيره، وإنما هو مبلغ إجتهادي وما أدى إليه نظري، وأما فائدة إثباتي له فتبين منهج النظر والإستدلال و الإرشاد إلى طريق الإختيار والإعتبار، فمن كان من أهل هذا الشأن فله أن ينظر في ذلك ويعمل بحسب ما يؤدي إليه اجتهاده من وفاق ما قلته أو خلافه، ومن لم يكن نال هذه الدرجة فليجعل ما ضمنته كتابي هذا سلما وعونا، والله ولي التوفيق والهادي إلى سبيل الرشاد وهو حسبنا ونعم الوكيل[1].

هذه المقدمة وضح فيها القاضي أبو الوليد منهجه في كتابه ونص على ما يمكن أن يحدث لبسا لدى القارئ، خاصة وأن الرجل كان يستشعر متابعة العلماء لكتابه فيكون بذلك في حاجة إلى التناظر وإظهار الحجة والدليل لما ذهب إليه.

وقد كان هذا المؤلف محط عناية العلماء والطلبة بعد القاضي أبي الوليد اختصارا وجمعا مع غيره من شروح الموطأ وخاصة الإستذكار لابن عبد البر، وقد وقفت من ذلك في بطون المصادر على أن الباجي اختصر كتابه هذا وسماه الإيماء في خمس مجلدات[2]. وأول من جمع بين المنتقى والإستذكار هو علي بن عبد الله اللدائي المالطي القيرواني نزيل المرية توفي سنة 573 هـ [3]. ثم تلاه بعد ذلك محمد ابن سعيد بن زرقون الشريشي الأنصاري توفي سنة 586 هـ . في كتاب سماه الأنوار في الجمع بين المنتقى والإستذكار[4]. وأول الموجود من هذه النسخة باب" ما جاء في الخلع "وآخرها باب"القضاء فيما يعطي العمال". وهي نسخة مخطوطة بالمكتبة الأزهرية (حديث 42) وعدد لوحاتها 284 لوحة وخطها نسخي جيد وكل لوحة بها 29 سطرا وكتبت في القرن 67 هـ والموجود منها المجلد الثالث فقط[5].

---

(1) مقدمة المنتقى : أبو الوليد الباجي.

(2) ترتيب المدارك: القاضي عياض، ج 8، ص 124.

(3) المعجم: أبو علي الصدفي، ص 287.

(4) التكملة: ابن الآبار، ج 2 ص 540.

(5) مقدمة كتاب الإستذكار: عبد المعطي أمين قلعجي، ص 156. ويوجد من الكتاب الجزء الرابع من 188 ورقة مكتوب بقلم أندلسي رفيع بالخزانة العامة بالرباط) انظر مجموعة مختارة لمخطوطات عربية نادرة من مكتبات عامة بالرباط إعداد مركز الخدمات والأبحاث الثقافية ص 20

وذكر عبد العزيز بنعبد الله أن الجزء الرابع منه يوجد بخزانة جامعة القرويين تحت رقم 145[1].

وفي القرن السابع الهجري جمع بينه وبين الاستذكار أيضا أبو عبد الله محمد ابن عبد الحق بن سليمان اليفرني التلمساني المتوفى سنة 625 هـ[2]. في كتاب سماه "المختار في الجمع بين المنتقى والإستذكار" والموجود منه الجزء الأخير وأوله باب ما جاء في سكنى المدينة والخروج منها وتنتهي بما جاء في أسماء النبي ﷺ وهي بخط أندلسي تاريخ نسخها 730هـ وتتكون من 188 قطعة مقاس 29/24 وبكل لوحة 29 سطرا ورقمها بالخزانة العامة بالرباط (40/180(والنسخة مقابلة وبها بعض الخروم[3]. قال اليفرني صاحب الكتاب في معرض ذكر مؤلفاته" وكتاب المختار الجامع بين المنتقى والإستذكار بزيادة من التمهيد وغيره تونق النفوس وتروق الأبصار في نحو العشرين سفرا يشتمل على نحو ثلاثة آلاف ورقة"[4]. وقد ذكر عبد العزيز بنعبد الله أن كتاب المختار في عشرين سفرا وثلاثة آلاف ورقة[5]. وذكر الزركلي في الاعلام أن الجزء الأول والسادس منه يوجدان بجامع القرويين تحت رقم 174 [6].

كل هذا يدل على العناية التامة بهذا المؤلف الجليل، ولعل قيمة كتاب المنتقى للباجي العلمية وأثره الجليل في تدعيم المذهب المالكي في المغرب هي التي جعلت السلطان عبد الحفيظ العلوي يطبعه على نفقته وينشره في الأقطار في طبعته الأولى سنة 1331 هـ في سبعة أجزاء ومادته العلمية حسب علمي لا زالت تنتظر التحقيق والدراسة . إذ لم أقف عليه محققا حتى الآن فهو جدير بالإهتمام لغزارة مادته العلمية وسأحاول إن شاء الله ممهدا لهذا التحقيق لمن أراد أن يشتغل به أن أرصد في فصل خاص معالم منهجه في فقه سنة رسول الله صلى اله عليه وسلم في الباب الأخير من هذا البحث نسأل الله التوفيق .

---

(1) معجم المحدثين المفسرين: عبد العزيز بن عبد الله، ص 31.
(2) الذيل والتكملة: ابن عبد الملك، ج 1، من السفر 8، ص 317.
(3) مقدمة الإستذكار: عبد المعطي أمين قلعجي، ج 1، ص 157 وقد ذكر نفس النسخة الزركلي في الأعلام حيث قال "منه جزء ضخم قديم في الخزانة العامة بالرباط (أوقاف) ج 8 ص 186 .
(4) الذيل والتكملة: ابن عبد الملك، السفر 8، القسم 1، ص 319.
(5) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى:عبد العزيز بن عبد الله، ص 189 ومعجم المفسرين والمحدثين، ص 33 .
(6) الأعلام: الزركلي، ج 8، ص 186.

3 - كتاب تحقيق المذهب في أن الرسول ﷺ كتب

ألف أبو الوليد كتابه هذا والذي ذكرته جل المصادر المترجمة له، وذلك ردا على مزاعم من بدعه وكفره حين أجاز الكتابة على رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم الحديبية، وقد نقل القاضي عياض نصوصا في معرض حديثه عن المحنة التي لحقت أبا الوليد من جراء مذهبه هذا حيث قال:

"ولما ألف أبو الوليد الباجي رسالته المسماة "بتحقيق المذهب في أن النبي صلى الله عليه وسلم كتب"، وكان أصل ذلك أنه قرئ عليه بدانية في كتاب البخاري حديث المقاضاة فمر في حديث إسرائيل، فتكلم أبو الوليد على الحديث ومن قال بظاهر هذا اللفظ فأنكره عليه ابن الصائغ وكفره بإجازة الكتابة على النبي الأمي، وأن هذا تكذيب للقرآن، وأغلى مع جمل من أشياعه في الإنكار والشناعة عليه، وقبحوا عند العامة ما أتى به، وأكثر المقالة فيه من لم يفهم غرضه حتى أطلق عليه اللعنة غلاتهم، وضمنوا البراءة منه أشعارهم، حتى قام بذلك بعض خطبائهم في الجمع وفي ذلك يقول عبد الله بن هند الشاعر:

برئت ممن شرى دنيا بآخرة ✿ وقال إن رسول الله قد كتبا.

قال القاضي عياض " أخبرني الثقة أنه سمع خطيب دانية ضمنها خطبته يوم الجمعة فأنشدها على رؤوس الناس، فأخذ أبو الوليد رحمه الله فألف هذا الكتاب (أي تحقيق المذهب) بين فيه وجوه المسألة لمن لا يفهمها وانها لا تقدح في المعجزة كما لم تقدح القراءة في ذلك بعد أن لم يكن قارئا ، بل في هذا معجزة أخرى وأطال في ذلك الكلام، وذكر من قال بهذا القول من العلماء، وكان المقرئ أبو محمد بن سهل من أشد الناس عليه في ذلك، ولم ينكر عليه أولوا التحقيق في العلم والمعرفة بأسراره وحقائقه شيئا من قوله، وكتب بالمسألة إلى شيوخ صقلية وغيرها فأنكروا إنكارهم عليه، وأثنوا عليه وسوغوا تأويله منهم ابن الخراز"[1].

وقد علمت أن هذا الكتاب حقق من طرف أحمد لبزار بدار الحديث الحسنية ويوجد مرقونا هناك، وعلمت بعد ذلك أن الكتاب طبع بمدينة الرياض بالمملكة العربية السعودية

---

[1] ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 8، ص 123 وما بعدها.

عام 1403 هـ بتحقيق ابي عبد الرحمان بن عقيل الظاهري في مجلد بلغت صفحاته 380 صفحة ضم دراسة موسوعة عن القضية وما ورد فيها وذلك اعتمادا على نسخة وحيدة قلنية بتركيا وسبعة أجوبة تتعلق بالقضية أولها لابن المفوز[1]. وآخرها لعبد الله بن حسن البصري وهذه الأجوبة بين مؤيد ومفند.

وعلى كل حال فالكتاب أبعد من أن يكون فقط جوابا على مسألة أو مناظرة في قضية. وإنما النظر فيه وفي زمن تأليفه يكشف للباحثين مرحلة مهمة من مراحل مدرسة فقه الحديث. حيث اختلف المحدثون والفقهاء في مناهج وأدوات فهم النصوص الشرعية واستنباط الأحكام منها وهذه القضية وقفنا عندها في حديثنا عن تاريخ المدرسة.

محمد بن علي بن قرديال الطليطلي توفي سنة 480 هجرية

شرح البخاري

من أقدم شروح البخاري، وهو من تأليف رجل شهر بالمناظرة عليه في الفقه، فلا إخال الكتاب إلا عني بفقه الأحكام وسط جو المناظرة الذي ساد منتصف القرن الخامس الهجري بين الباجي وابن حزم وأشياعهما، ولكني لم أجد لهذا المؤلف أثرا في جميع المصادر التي وقفت عليها في هذا البحث سواء المتقدمة منها أو المتأخرة، مستثنيا من ذلك إشارة بسيطة في كتاب الصلة لابن بشكوال حيث قال في ترجمة قصيرة للرجل " محمد بن علي بن إبراهيم الأموي يعرف بابن قرديال من أهل طليطلة يكنى أبا عبد الله سمع من جماعة من رجل بلده وكان يناظرعليه في الفقه وله تأليف في شرح كتاب البخاري وتوفي سنة 479 هـ وقيل سنة480 هـ[2].

محمد بن خلف بن المرابط المري توفي سنة 485 هجرية

مختصر شرح البخاري للمهلب بن أبي صفرة

لم يعرف عن ابن المرابط عنايته بكتاب آخر عنايته بصحيح البخاري، وكان سبب ذلك مصاحبته للمهلب بن أبي صفرة المحدث المتبحر الذي ذاع صيت شرحه لصحيح البخاري، وقد تحدثنا عنه بما تيسر لنا من المعلومات في حينه.

(1) في كتاب سماه التحذير من نسبة الكتابة إلى النبي يوم الحديبية يوجد مخطوطا بالخزانة الصبيحية بسلا تحت رقم 5/115 انظر فهرست الخزانة الصبيحية لمحمد حجي ص 84.

(2) الصلة : ابن بشكوال، ج 2 ص 555.

قل القاضي عياض، "كان من أهل الفقه والفضل والتفنن سمع أبا القاسم المهلب وأجازه أبو عمر الطلمنكي وألف في شرح البخاري كتابا كبيرا حسنا"[1]. قل ابن بشكوال بعد أن ذكر الكتاب" سمع منه وكان من أهل العلم والرواية والفهم والتفنن في العلوم"[2].

وقد تنقلت شهرة هذا المؤلف في بطون المصادر التي وصلتنا فأصبح خبره متواترا، وهكذا ذكره ابن فرحون في الديباج وقال " له في شرح البخاري كتاب كبير حسن "[3].

وذكرته المصادر الحديثة كصاحب كشف الظنون[4] والزركلي في الأعلام[5]. وعبد العزيز بنعبد الله في المعلمة[6]. وقد ذكره ضمن مؤلفات المغاربة في الحديث محمد بن عبد الله التليدي[7]. إلا أنه جعل للرجل كتابين أولها ما شرح البخاري وقد ذكره في الصفحة 173، وثانيهما" مختصر شرح البخاري للمهلب" في الصفحة 247 وتساءل هل الكتابان واحد أم هما مختلفان، والراجح فيما وقفت عليه والله أعلم أنهما واحد، والحجة في ذلك أن المصادر المتقدمة لم تذكر لابن المرابط كتابين في شرح البخاري، وحتى كشف الظنون الذي اعتمد عليه التليدي لم يذكر للرجل كتابين إنما ذكر كتابا واحدا هو" اختصار شرح البخاري للمهلب"، وقال زاد عليه فوائد.

وهي زيادة تفسير لما وجد في كتب التراجم التي ذكرت شرح البخاري لابن المرابط. ولا أدري مصدر صاحب كشف الظنون فيها، ثم إن الرجل كما أسلفنا صحب أبا القاسم المهلب بن أبي صفرة وأخذ عنه شرحه للبخاري فيرجح أن يكون عمله فيه هو الإختصار. وإلى هذا الرأي ذهب يوسف الكتاني في مدرسة الإمام البخاري في المغرب حيث قال "شرح البخاري لأبي عبد الله محمد بن خلف بن المرابط المري المتوفى سنة 480 هـ. ونقل عن ابن فرحون في الديباج كلاما عن الكتاب وجدت بعضه في ما أشرت إليه

(1) ترتيب المدارك: القاضي عياض، ج 8 ص 184.
(2) الصلة: ابن بشكوال، ج 2 ص 557.
(3) الديباج: ابن فرحون، ج 2 ص 240.
(4) كشف الظنون: البغدادي، ج 1 ص 545.
(5) الأعلام: الزركلي، ج 6 ص 115.
(6) المعلمة: عبد العزيز بن عبد الله، ص 148.
(7) تراث المغاربة في الحديث: محمد عبد الله التليدي، ص 173 و 2.

بالسطر والصفحة ولم أجد الباقي وهو قوله " اختصر فيه شرح المهلب ابن أبـي صـفرة وأضاف إليه إضافات وزاد عليه فوائد وممن نقل عنه ابن رشيد السبتي". ولعل هذا الكلام هو من استنتاج المؤلف من المصادر التي وقف عليها وليس من كلام صاحب الديباج وقد أشار في ذلك إلى مقلمة اللامع ص 133 وإرشاد الساري 1/ 35 ومعـجم المـؤلفين 9/ 284[1].

وعليه يكون الأصوب والله أعلم حتى لا يقـع الإلتبـاس أن يكـون اسـم الكتـاب" اختصار شرح البخاري للمهلب بن أبي صفرة. تصنيف محمد بن خلف بن المرابط المري سنة 485 هـ والله أعلم. ولم تذكر المصادر وجوده مخطوطـا أو مطبوعـا فيمـا أعلـم لحـد الساعة.

أبو الأصبغ عيسى بن سهل توفي سنة 486 هجرية

شرح البخاري

عرف عن أبي الأصبغ عيسى بن سهل اهتمامه بالفتوى والمسائل حيث كان كما قال ابن بشكوال "من جلة الفقهاء وكبار العلماء حافظا للرأي والمسائل عارفا بالنوازل بصيرا بالأحكام حيث جمع فيها كتابا حسنا مفيدا يعول عليه الحكام سماه بنوازل الأحكام[1 مكرر].

ولم أجد في المصادر المتقدمة ذكرا لمؤلف له في شـرح صـحيح البخـاري، فلـم يـذكره القاضي عياض في ترتيب المدارك[2]. ولا ابن خـير في الفهرسـة[3] ولا ابـن بشـكوال في الصلة[4] ولا ابن فرحون في الديباج[5]. ورغم أن كل هؤلاء ترجموا له تراجم ضافية.

إلا أن المصادر المتأخرة ذكرت لأبي الأصبغ شرحا للبخاري فقد ذكر ذلك إسماعيل باشا البغدادي حيث قل في معرض حديثه عن شروح البخاري "ومنها شرح أبي الأصبغ عيسى

---

(1) يوسف الكتاني، ص 570.

(1 مكرر) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 438 . بلغني انه عمل على تحقيقه وتهيينه للطبع الدكتور صبوح النجار.

(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض ، ج 8، ص 182.

(3) الفهرست : ابن خير، لم يذكر إلا فهرسته في ص 512.

(4) الصلة : ابن بشكوال ، ج 2، ص 438.

(5) الديباج : ابن فرحون ، ج 2، ص 70.

بن سهل بن عبد الله الأسدي "[1]. وعنه نقل يوسف الكتاني في مدرسة الإمام البخاري في المغرب حيث قال "شرح البخاري لأبي

الأصبغ عيسى بن سهل الأسدي المتوفى سنة 486 هـ[2]. وعن كشف الظنون نقل محمد عبد الله التليدي في تراث المغاربة في الحديث وعلومه[3]. وضمان شعيب في التأليف في علوم الحديث عند المغاربة[4].

وتوجد في الأعلام للزركلي إشارة خفيفة في الهامش وليس في متن الترجمة إلى نسبة شرح لصحيح البخاري لأبي الأصبغ، وكأني بالرجل غير متيقن من صحة ذلك إلا على سبيل الظن [5].

وعلى كل حال فالمصادر المتأخرة لم تستطع أن تأتي بدليل مقنع على ما ذهبت إليه من كتب التراجم الأصلية ولذلك نتحفظ كثيرا على قول من يقول أن لأبي الأصبغ كتابا في شرح البخاري ويبقى البحث مفتوحا في هذه المسألة والله أعلم .

أبو عبد الله محمد بن فتوح الأزدي الميورقي الحميدي توفي سنة 488 هجرية

تفسير غريب ما في الصحيحين

كان الإمام الحميدي ورعا ثقة، إماما في الحديث وعلله وروايته متحققا في علم التحقيق والأصول على مذهب أصحاب الحديث بموافقة الكتاب والسنة. وقد خلف آثارا حسانا في هذا المجال أشهرها الجمع بين الصحيحين، والذي صدر عن دار عالم الكتب بالرياض بتحقيق علي حسين البواب سنة 1995 . بالإضافة إلى كتاب التذكرة الذي طبع مرتين بتحقيق أبي عبد الرحمان بن عقيل الظاهري الأولى من دار العلوم بالرياض مستقلة والثانية ضمن كتاب الذخيرة من المصنفات الصغيرة من مطابع الفرزدق بالرياض سنة 1403هـ .

---

(1) كشف الظنون : البغدادي، ج 1، ص 546.
(2) مدرسة الإمام البخاري بالمغرب : يوسف الكتاني، ص 571.
(3) تراث المغاربة في الحديث وعلومه : محمد عبد الله التليدي ، ص 173.
(4) التأليف في علوم الحديث عند المغاربة : ضمان شعيب، ج 2 ص 392 . نسخة مرقونة بكلية الآداب بالرباط.
(5) الأعلام : الزركلي، ج 5 ص 103.

وعناية الرجل بالصحيحين واشتغاله بهما كما اشتهر في تراجمه واستفاض جعله يؤلف في غريبهما مؤلفا في هذا الباب ذكرت المصادر المتأخرة أنه يوجد مخطوطا دون ذكر مكانه ولا اية معلومات عنه، وهكذا ذكر إبراهيم الأبياري في مقدمة تحقيقه لجذوة المقتبس أن من مؤلفات الحميدي تفسير غريب ما في الصحيحين[1]. ومثله فعل الزركلي في الأعلام[2].

وعبد العزيز بن عبد الله في معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى[3]. إلا أني وجدت أن بروكلمان ذكر وجود نسخة منه في المكتبة التيمورية تحت رقم (80 لغة)[4] والغريب حقا أني لم أعثر لهذا المؤلف على أثر في المصادر المتقدمة فلم يذكره صاحب الصلة[5]. ولا الضبي في البغية، رغم أنه ذكر هناك أنه اطلع على بعض تآليفه[6]. ورغم أنه خص الحميدي بترجمة واسعة، ولا الذهبي في التذكرة رغم أنه جمع معلومات من مصادر متقدمة عنه فجاءت ترجمته موعبة ضافية[7]. ولعل شهرة الجمع بين الصحيحين صرفت الأنظار عن ذكر كتاب غريب ما فيهما، إلا أن ذلك لم يثن الباحثين والدارسين من المشتغلين بعلوم الحديث عن تتبع أخبار هذا الكتاب النفيس، وهكذا وجد طريقه إلى النور على يد الباحثة زبيدة محمد سعيد عبد العزيز فقدمته محققا إلى قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية بجامعة مدريد لنيل دكتوراه الدولة، وذلك بالإعتماد على النسخة الوحيدة التي ذكرها بروكلمان بدار الكتب المصرية تحت رقم (80 لغة تيمور) فعملت على ضبط ألفاظها وخرجت نصوصها من القرآن والسنة والشعر والأمثل وأقوال العرب، ثم وضعت للكتاب فهارس تسهل الرجوع إلى اللفظة وشرحها بأيسر جهد شملت الآيات والأحاديث والشعر والأمثال والألفاظ والمسانيد والأعلام والقبائل والأماكن والبلدان والكتب. وهكذا قيض الله لهذه الذخيرة من أحياها فأفاد منها العلماء والباحثون وهي مطبوعة وصادرة عن مكتبة السنة بالقاهرة في طبعتها الأولى سنة 1995 هـ .1415هـ

---

(1) مقدمة تحقيق جذوة المقتبس للحميدي : إبراهيم الأبياري، ص 14 .
(2) الأعلام : الزركلي، ج 6، ص 327.
(3) معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله، ص 192.
(4) تاريخ الأدب العربي : بروكلمان، ج 3، ص 167.
(5) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 560.
(6) البغية : الضبي، ج 1، ص 161.
(7) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1218 وما بعدها.

ويستفاد من مقدمة المؤلف الحميدي رحمه الله أنه ألف كتابه هذا بعد الفراغ من كتابه الجمع بين الصحيحين حيث قال " فإنا لما فرغنا بعون الله وتأييده إيانا من كتابنا في الجمع بين الصحيحين الذي اقتصرنا فيه على متون الأخبار بالحفظ والتذكار، أردنا أن نفسره بشرح الغريب الواقع في أثناء الآثار، فلا يتوقف المستفيد له من مطالعته، ولا ينقطع بالتفتيش لما أشكل عليه من دراسته، ورأينا أن ذلك أولى بما أعناه به وهديناه إليه.

منهجه في الكتاب

وفي المقدمة نفسها وجريا على عادة المؤلفين رسم الحميدي الخطوط العريضة لمنهجه في الكتاب في عبارات مقتضبة جامعة حيث قال: "وقد ذكرنا ما في كل مسند من الغريب أولا فأول على ذلك الترتيب ليكون متى أشكل عليه شيء منه قصد إليه فوجده في غريب ذلك المسند مفسرا على حسب ما وجدناه بعد البحث عنه في مظانه والإجتهاد فيه وبالله التوفيق.

وهكذا رتبت الألفاظ في الكتاب ترتيبا يراعي مكان الحديث في المسند، حتى يسهل على قارئه العثور على شرح غريبه بسهولة في كتاب شرح غريب الصحيحين أولا فأول".

والمتصفح للكتاب يجد أن الرجل اعتمد في شرح الغريب على الكتاب والسنة والسيرة وأقوال العرب والأمثال والحكم وكل وسيلة من شأنها أن تذلل صعاب اللفظة وتيسر فهمها ومن أمثلة ذلك:

فمن القرآن: قوله في شرح: (اليوم يوم الرضع): أي يوم هلاك اللئام الذين يرضعون الإبل ولا يحلبونها خوفا من أن يسمع حلبها من يستميحهم، ويكون كناية عن الشدة كقوله تعالى "يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت"[1].

(التنازع) في القول: الاختلاف والمجادلة المؤدية إلى التخليط قال تعالى "يتنازعون بينهم أمرهم" وهو في الفعل المعاطاة والمناولة قال تعالى "ويتنازعون فيها كأسا"[2].

---

[1] غريب ما في الصحيحين: الحميدي، ص: 145 .والآية من سورة الحج، رقم 2.

[2] نفسه: ص 147 .والآية من سورة الكهف رقم 21.

ومن السيرة

"لا حلف في الإسلام" أي لا عقد ولا عهد على خلاف أمر الإسلام، وكانوا يتحالفون ويتعاقدون في الجاهلية على مغالبة بعضهم بعضا وفي كل ما يعن لهم، فهدم الإسلام ذلك، وإنما المحالفة والمعاقدة في الإسلام على إمضاء أمر الله واتباع أحكام الدين والاحكام على نصر من دعا إليها والمحالفة التي حالف النبي بين قريش والأنصار في دار أنس هي المؤاخاة والائتلاف على الإسلام والثبات عليه"[1].

ومن الحديث

الخبث "الكبر، والخبائث الشياطين قاله ابن الانباري... وفي بعض الأحاديث: "أعوذ بك من الخبيث المخبث"[2].

ومن أقوال العرب

(شعائر الحج) آثاره وعلاماته، قال الزجاج: الشعائر كل ما كان من توقف ومسعى ونقل الأزهري، الشعائر المعالم التي ندب الله إليها وأمرنا بالقيام بها، وهي أمور الحج ومتعبداته الواحلة شعيرة وكل هذه العبارات متفقة المعنى[3].

وهكذا فالكتاب جمع مادة علمية غزيرة جديرة بالتتبع والاهتمام والدراسة، وخاصة ما تعلق منها بضبط وتخريج الأحاديث ونصوص السيرة تخريجا علميا دقيقا لكون محققة الكتاب رجعت على غير عادة الباحثين في النصوص الشرعية إلى تخريج نصوص الحديث باعتماد المعجم المفهرس لألفاظ الحديث ل "فنسنك" في حين كان على المشتغل بكتاب في الحديث أن يرجع إلى مصادر النصوص الأصلية للسنة والسيرة النبوية، كما يحتاج الكتاب إلى ضبط النقول من مصادرها كالنصوص المنقولة عن ابن قتيبة في شرح الغريب، وابن الأنباري، والبخاري ومسلم وأبي داود والشافعي والطحاوي، وأبي عبيد القاسم بن سلام وغيرهم. ممن نقل الحميدي أقوالهم في الكتاب واكتفت محققة الكتاب بالترجمة المقتضبة لهم في نهايته.

---

(1) نفسه : ص 256.

(2) نفسه : ص 257. والحديث رواه ابن ماجة في كتاب الطهارة وسننها.

(3) غريب ما في الصحيحين : الحميدي، ص : 256.

وجوانب أخرى قد تظهر للفاحص المدقق في الكتاب وتلقي الضوء على ما بقي غامضا في الشخصية العلمية للإمام الحافظ أبي عبد الله الحميدي عليه رحمة الله.

محمد بن فرج بن الطلاع القرطبي توفي سنة 497 هـ

أقضية الرسول

عرف كتاب ابن الطلاع في المصادر التي وقفت عليها باسم "أحكام الرسول" فقد ذكر ذلك ابن خير في الفهرست حيث قال: "كتاب أحكام الرسول ﷺ تأليف الفقيه أبي عبد الله محمد بن الفرج رحمه الله حدثني به الشيخ الفقيه أبو القاسم أحمد بن محمد بن بقي بن مخلد[1]. وبهذا الإسم ورد عند القاضي عياض في ترتيب المدارك[2] وابن بشكوال في الصلة[3] وابن فرحون في الديباج[4] وقد وقفت عليه مطبوعا بهذا الإسم بدون تحقيق من طرف الناشر "كنوز للإنتاج الإعلامي المصرية" سنة 1988م 1408هـ.

والصواب والله أعلم أن اسم الكتاب هو "أقضية الرسول" كما وردت عند ابن عطية في فهرسته[5] ولا مجال للاختلاف والاضطراب في تسميته والحسم في ذلك قول ابن الطلاع نفسه في مقدمة كتابه الذي وصلنا ولله الحمد: "هذا كتاب أذكر فيه إن شاء الله تعالى ما انتهى إلي من أقضية الرسول التي قضى بها أو أمر بالقضاء بها"[6].

وقد كان ميل ابن الطلاع إلى تأصيل الأحكام الشرعية وربط الفقه بالحديث هو الحافز الكبير إلى تأليف هذا الكتاب، وقد وضح منهجه هذا حين قال "إذ لا يحل لمن تقلد الحكم من الناس أن يحكم إلا بما أمر الله عز وجل في كتابه أو ثبت عن رسول الله ﷺ أنه حكم به. أو بما أجمع العلماء عليه أو بدليل من هذه الوجوه الثلاثة، واتفق مالك وأبو حنيفة والشافعي رحمهم الله أنه لا يجوز لحاكم أن يحكم بين الناس حتى يكون عالما بالحديث والفقه مع عقل وورع"[7].

(1) الفهرست : ابن خير، ص : 246.
(2) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج 8، ص : 180-181.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج : 2، ص 546.
(4) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 242.
(5) الفهرست : ابن عطية، ص : 91.
(6) مقدمة الكتاب : ابن الطلاع.
(7) مقدمة الكتاب : ابن الطلاع.

ولعل هذا التوجه إلى التأصيل الشرعي، هو الذي جعل المرابطين وهم الذين عرفوا بإحياء فقه الفروع يسقطونه عن الفتيا بعد أن كان قوله نافذا قبلهم، حيث وصفته المصادر بأنه كان قوالا للحق شديدا على أهل البدع غير هيوب للأمراء[1].

وقد استوحى ابن الطلاع وهو المحدث البارع منهجه في ترتيب كتابه من حديث رسول الله ﷺ فبدأ بأقضية الدماء لما جاء في الحديث الصحيح الذي ذكره مسلم وغيره "إن أول ما يقضي الله تبارك وتعالى بين الناس يوم القيامة في الدماء، وأول ما ينظر فيه من عمل العبد الصلاة فمن وجدت له صلاة نظر في سائر عمله ومن لم يوجد له صلاة لم ينظر في شيء من عمله، وليس بعد الشرك بالله عز وجل أعظم من قتل النفس"[2]، وروي عن النبي ﷺ أنه قال: "زوال الدنيا بجميع ما فيها أهون على الله من قتل أمرئ مسلم"[3] رواه ابن الأحمر في مسنده وفي البخاري قال رسول الله ﷺ " لا يزال المومن في فسحة من دينه ما لم يصب دما حراما"[4] ..."[5].

وهكذا قسم كتابه إلى أبواب ذكر فيها أقضية الرسول ﷺ في القتل، والرجم، والجهاد والزواج، والطلاق، والبيوع، والحقوق، والوصايا، والمشتبهات، والأمانات، والمواريث.

ومنهجه أن يذكر في الباب الذي يصدره بترجمة، ما ورد فيه من أحاديث ثم يقول: وفي هذا الحديث من الفقه كذا، وأن يذكر أقوال العلماء في الباب إجماعا أو اختلافا ويقارن بين النصوص الواردة في الموضوع الواحد فيرجح ما يرجح ويجمع بينها إن كانت تقبل ذلك، ويخلص إلى ما حكم به النبي ﷺ باعتماد ما صح من الروايات، ولا يبدو من كلامه تعصب لمذهب، رغم أنه كان من الشيوخ الأكابر الحفاظ لفقه مالك، وبهذا جاء الكتاب بمادة علمية غزيرة تكشف طول باع الرجل في فقه الحديث، وقد ذكر المؤلف رحمه الله في آخر الكتاب أن كتابه هذا جاء مستدركا على كتاب في نفس الموضوع ألفه أبو بكر بن أبي شيبة فلم يتضمن إلا أحكاما قليلة فجاء صغيرا.

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج : 8، ص : 181.
(2) رواه البخاري في كتاب الديات.
(3) رواه النسائي في كتاب تحريم الدم.
(4) رواه البخاري في كتاب الديات.
(5) مقدمة الكتاب : ابن الطلاع.

ولعل قيمة الكتاب هي التي جعلت الإشتغال به يأخذ بلب الباحثين. فطبع طبعات عديدة أولاها قدمت أطروحة دكتوراه في الحديث بجامعة الأزهر أعدها الشيخ محمد ضياء الرحمن الأعظمي وطبع مرتين أولاها سنة 1398 هـ بدار الكتاب المصري بالقاهرة وثانيتها من دار الكتاب اللبناني سنة 1402 هـ ثم طبع في نصه الأصلي من طرف دار الوعي بحلب سنة 1402 هـ وبعد ذلك صدر مصححا بتعليق محمد عبد الشكور عن دار البخاري مصورا من طبعة دائرة المعارف العثمانية بحيدر أباد الدكن، وقد سبق أن ذكرنا أنه صدر سنة 1408هـ عن الناشر المصري كنور للإنتاج الإعلامي.

نفع الله المؤلف به وأبلغه به وبغيره من مؤلفاته[1] قصده ومراده.

أبو علي الحسين بن محمد الغساني توفي سنة 498 هجرية

جزء فيه فوائد في مسائل الحديث في قوله عليه السلام " لا تزال طائفة من أمتي"

اشتغل أبو علي حياته بالحديث والإسناد، واستفرغ جهده في كتابه تقييد المهمل وتمييز المشكل الوارد في الصحيحين، وقد تحدثت المصادر المتأخرة عن المخطوطة الموجودة منه بخزانة الجامع الكبير بمكناس، إلى أن صدرت بحمد الله محققة في مطبوعات وزارة الأوقاف المغربية بتحقيق الدكتور محمد أبو الفضل.وقد بحثت في بطون المصادر عن ميراث لهذا العلم الشامخ في فقه الحديث وشرحه. وفي اعتقادي أن الرجل الموصوف بسعة الرواية وتصحيح كتب السنة وحفظها لن يستنكف عن الاشتغال بالفقه والأحكام، ولكني لم أعثر على بغيتي، فعلمت أن الرجل أفنى عمره في دراسة الأسانيد وضبط النسخ، وهو عمل غزير وجليل، إلى أن وقفت على إشارة يتيمة عند ابن خير في الفهرست إذ يقول "جزء فيه فوائد في مسائل من الحديث في قوله عليه السلام" لا تزال طائفة من أمتي على الحق لا يضرهم حتى تقوم الساعة"، جمع الشيخ أبي علي الغساني رحمه الله حدثني به الشيخ أبو بكر محمد بن أحمد بن طاهر رحمه الله قراءة مني عليه وكتبته من كتابه، قال قرأته على أبي علي الغساني جامعه رحمه الله[2].

---

[1] قلت يوجد من ثرات ابن الطلاع كتاب فرائض الإسلام ويعرف في بعض المصادر بكتاب العبادات وهو مخطوط نقله الفقيه محمد أبو خبزة التطواني حفظه الله من أصله ومكنني من مصورة منه عمل ذ. حسن أزكيت على تحقيقها تحت إشرافي بالمدرسة العليا للأساتذة بتطوان وقد وضعنا خلال هذه الأيام اللمسات الأخيرة عليها تامة التحقيق والفهرسة نسأل الله تعالى أن ييسر لنا سبل طبعها وإخراجها.

[2] الفهرست : ابن خير، ص : 198

وقد عثرت في سياق اشتغالي بالمؤلفات، على أجزاء في فقه الحديث تخص أحاديث بعينها على شاكلة ما فعل الغساني، ومن أمثلة ذلك صنيع القاضي عياض في كتاب "بغية الرائد لما في حديث أم زرع من الفوائد" وصنيع ابن يربوع الإشبيلي قبله توفي 522 هجرية في "جزء الوجوه المحصورة في حديث بريرة وغيرهما مما فصلنا فيه الذكر في بابه في معرض ذكر هذه المؤلفات وفي تاريخ مدرسة فقه الحديث عند رصد السمات والخصائص.

محمد بن سليمان بن خليفة الإشبيلي توفي 500 هجرية

المحلى في شرح الموطأ

هذا الرجل الذي ختم به القرن الخامس الهجري، إذ توفي على رأس الخمسمائة رجلت له ترجمة قصيرة في ترتيب المدارك، وعنه نقل بالحرف ابن فرحون في الديباج، ألف كتابا في شرح الموطأ لم يستحسن الناس صنيعه فيه، ولم تذكر المصادر أسباب ذلك، قال القاضي عياض "ألف كتابا في شرح الموطأ سماه كتاب المحلى عرضه على الفقيه أبي المطرف الشعبي، فأمر أن يجعل على الحاء نقطة من فوق ولم ينفق هذا الكتاب عند الناس وما وقع منهم باستحسان[1] ولا أدري هل كان إسقاطه عن الشورى كما تذكر مصادر ترجمته سببا في هذا العزوف عن كتابه، والناظر في اسم الكتاب يستحضر المحلى لابن حزم ومحنته بعدما يقرب من نصف قرن من وفاته، وقد يكون هذا العزوف بسبب خط المرابطين في العودة إلى فقه الفروع حتى (نسي) النظر في كتاب الله تعالى وسنة رسوله كما زعم المراكشي في المعجب[2] والله أعلم.

عبد الله بن يحيى التجيبي الإقليشي توفي 502 هجرية

شرح الشهاب للقضاعي

وكتاب الشهاب هذا جملة أحاديث في الأخبار والحكم والأمثل والآداب جمعها أبو عبد الله محمد بن سلامة القضاعي تـ 454 هـ وهو مطبوع ببغداد مطبعة الشابندر سنة 1327 هـ[3] اعتنى الأقليشي بشرحه، وهو الذي قل فيه ابن بشكوال "وكان من أهل المعرفة والنبل والذكاء وله كتاب حسن في شرح الشهاب يدل على احتفاله في معرفته[4]".

---

(1) ترتيب المدارك : القاضي عياض، ج : 8، ص : 187.

(2) وانظر الديباج : لابن فرحون، ج: 2، ص : 243.

(3) دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة : محيى الدين عطية، ج : 1، ص : 447.

(4) ابن بشكوال : الصلة، ج : 1، ص : 291- وابن الزبير في صلة الصلة القسم : 3، ص : 92.

قلت ولم أقف على معلومات عن هذا المؤلف فيما توفر لدي من مصادر. وعلى كل حال فعناية الأقليشي بالشهاب كانت حلقة من سلسلة اهتمام علماء الأندلس بهذا المؤلف المشرقي، فقد شغل مجالس العلم بالأندلس. خص ابن خير لبيانها أربع صفحات من كتابه الفهرست، من قرأها يكشف الصيت الذائع لهذا المؤلف، ولعل هذا الاهتمام هو الذي حفز الإقليشي لشرحه حتى يسهل تناوله ولربما كان ذلك في مجالس علمه. ويظهر أن ابن خير لم يقف على هذا الشرح ولا عرفه، رغم أنه روى كتاب الشهاب ودرسه بمختلف صور التحمل قراءة وإجازة ومناولة وإذنا عن اثني عشرا شيخا بأسانيد مختلفة أحصيتها في فهرسته[1].

هشام بن العواد القرطبي توفي 509 هجرية

الجمع بين التمهيد والاستذكار

كان ابن العواد مقصد الناس في التفقه والمدارسة، فنفع الله به كل من أخذ عنه، ويظهر من خلال استقراء ما سبق من المؤلفات في فقه الحديث في هذا الفصل أنه أول من اشتغل بالجمع بين كتابي ابن عبد البر "التمهيد والاستذكار" غير أنه لم يكتب له إتمام مشروعه أثابه الله عليه، قال القاضي عياض «وشرع في جمع كتابي أبي عمرو بن عبد البر على الموطأ. التمهيد والاستذكار. وتم له على ذلك قطعة قطعت بأمله في إتمامه رحمه الله»[2].

ولم نعثر على ذكر هذه القطعة من هذا المؤلف الذي لم يكتب له التمام في هذا الوقت المتقدم فيما وقفنا عليه من المصادر المترجمة لابن العواد، ولعل جلوس القاضي عياض في مجالس علمه كما ورد تفصيل ذلك في الغنية جعله يقف عليها ويذكرها دون غيره.

أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي، الجد تـ 520 هـ

تهذيب معاني الآثار للطحاوي

عرف عن أبي الوليد اهتمامه بالدراية أكثر من الرواية، وقد ذكرت أغلب المصادر المترجمة له مؤلفاته الجليلة، كالبيان والتحصيل، والمقدمات الممهدات، وتحدث عنها باعتبارها

---

(1) الفهرست : ابن خير، ص : 180 إلى 185.

(2) الغنية : القاضي عياض، ص 217. وانظر ترجمة بن العواد في الصلة، ج 2، ص : 654. وترتيب المدارك، ج 8، ص 195 (مختصرة جدا).

كتب فقه على مذهب مالك ذاعت شهرتها واستفاضت، واكتفت المصادر بالإشارة الخفيفة إلى أن للرجل كتابا في تهذيب معاني الآثار للطحاوي دون أن تحدد صنيع ابن رشد في ذلك.

ومعلوم أن أبا جعفر أحمد بن محمد الطحاوي تـ سنة 321 ألـف كتابـا سمـاه معـاني الآثار" وهو كتاب جليل مرتب على الكتب والأبواب ذكر فيه الآثار المأثورة عـن رسـول الله ﷺ في الأحكام التي يتوهم أن بعضها ينقض بعضا وبين ناسخها من منسوخها ومقيدها من مطلقها وما يجب به العمل وما لا يجب" وقد طبع الكتاب بعناية وتصحيح حميد الدين الفيض آبادي سنة 1375 وصدر بتحقيق محمد زهري النجار ومحمد سيد جاد الحق بالقاهرة 1379 وبيروت 1407[1].

وقد اعتنى البدر العيني بشرحه ودراسة رجاله وسمى شرحه "مباني الأخبار في شـرح معاني الآثار" وهو مطبوع كذلك سنة1349هـ[2].

واعتنى أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الجد بلختصاره وتهذيبه في كتاب سماه "تهذيب معاني الآثار للطحاوي" وقد ذكره ابن بشكوال في الصلة[3] والقاضي عياض في الغنية[4] وابن القاضي في جذوة الاقتباس[5] وأشار الزركلي في الأعلام إلى وجوده مخطوطا دون أن يذكر مكانه، ولم أجد له ذكرا عند بروكلمان في تاريخ الأدب العربي لا في كتب الحديث ولا في كتب الفقه على مذهب مالك. ولا أثرا في فهارس المخطوطات التي وقفت عليها وهي كثيرة.

عبد الله بن محمد السيد البطليوسي توفي 521 هجرية

المقتبس في شرح الموطأ

كان البطليوسي حسن التعليم جيد التلقين كما شهد له بذلك معاصروه من المترجمين. ولذلك كانت مؤلفاته التي ذكرتها كتب التراجم يطبعها الاشتغال بـالتعليم كشـرح أدب الكتاب والتنبيه على الأسباب الموجبة لاختلاف الأئمة، ولعل مجالس علمه شهدت شرحا

---

(1) دليل مؤلفات الحديث المطبوعة : محيي الدين عطية وغيره، ج 2، ص 563.
(2) دليل مؤلفات الحديث المطبوعة : محيي الدين عطية وغيره، ج1، ص 187.
(3) الصلة : ابن بشكوال، ج 2، ص 576.
(4) الغنية : القاضي عياض، ص 54.
(5) جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 255.

لموطأ مالك تحلق الناس حوله لسماعه لحسن تعليمه وجودة تلقينه، وقد ذكر هذا الكتاب جل من ترجم للبطليوسي فقد ذكره ابن بشكوال في الصلة[1] والقاضي عياض في ترتيب المدارك وهو الذي ذكره باسم "المقتبس" حيث يقول في معرض حديثه عن شروح الموطأ "ولأبي محمد بن السيد البطليوسي النحوي كتاب في شرحه أيضا كبير سماه المقتبس"[2].

وبتتبعي للمصادر وجدت أثره عند المتأخرين فقد ذكره الزركلي في الأعلام[3]، كما ذكره عبد العزيز بن عبد الله في المعلمة[4] وذكره أستاذنا عمر الجيدي رحمه الله[5] ناقلا عن ترتيب المدارك وكل هؤلاء لم يشيروا إليه مخطوطا أو مطبوعا، وقد ذكرت نشرة أخبار التراث في العدد 30 ص:5 وجود نسخة مصورة منه بمعهد المخطوطات العربية بالقاهرة رقم (314 معهد) عن نسخة موجودة بالخزانة الوطنية بتونس تحت عنوان"شرح مشكلات الموطأ" لابن السيد البطليوسي ولعلها نسخة من كتاب"المقتبس" لأن المصادر المتقدمة لم تذكر لابن السيد كتابا بهذا الإسم، (شرح مشكلات الموطأ) رغم أن الباحث ضمان شعيب قد ذكر شرح المشكلات والمقتبس في موضعين مختلفين الأول في ص369 والثاني في الصفحة 37.

ولم يجد مصدرا متقدما يعتمله في نسبة شرح مشكلات الموطأ لابن السيد إلا الاشارة الواردة في مجلة أخبار التراث وليست كافية[6].

عبد الله بن أحمد بن يربوع الإشبيلي توفي 522 هجرية

الجزء المستخرج في الوجوه المحصورة في حديث بريرة

والحديث أخرجه البخاري في كتب الفرائض، وفي كتاب الصلاة والزكاة والطلاق والعتق بسنده قال:"حدثنا عبد الله ابن رجاء أخبرنا شعبة عن الحكم عن إبراهيم عن الأسود أن عائشة رضي الله عنها أرادت أن تشتري بريرة فأبى مولاها إلا أن يشترطوا الولاء

(1) الصلة : ابن بشكوال، ج : 1، ص : 292.
(2) ترتيب المدارك : ابن عبد البر، ج 4، ص 84.
(3) الأعلام : الزركلي، ج : 4، ص 123.
(4) المعلمة : عبد العزيز بن عبد الله، ص 135.
(5) تاريخ المذهب المالكي بالغرب الإسلامي:عمر الجيدي، ص 169.
(6) انظر التأليف في علوم الحديث عند المغاربة: ضمان بوشعيب، ج 2، نسخة مرقونة بكلية الآداب الرباط.

فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال "اشتريها وأعتقيها فإنما الولاء لمن أعتق، وأتي النبي ﷺ بلحم فقيل إن هذا مما تصلق على بريرة فقال هو لها صدقة ولنا هدية".

قال ابن حجر "وفي قصة بريرة من الفوائد وقد تقدم بعضها في المساجد وفي الزكاة والكثير منها في العتق" وذكر جملة من الفوائد تعد بالعشرات من الأحكام الفقهية ثم قال "وقد أكثر سردها من ذكرنا أنهم جمعوا الفوائد المستنبطة من حديث بريرة"[1] مشيرا بذلك إلى قوله في كتاب العتق "قال ابن بطال، أكثر الناس في تخريج الوجوه من حديث بريرة حتى بلغوها نحو مائة وجه... وقال النووي صنف فيه ابن خزيمة وابن جرير تصنيفين كبيرين أكثرا فيهما من استنباط الفوائد فذكرا أشياء، قلت ولم أقف على تصنيف ابن خزيمة ووقفت على كلام ابن جرير من كتابه تهذيب الآثار ولخصت منه ما تيسر بعون الله، وقد بلغ بعض المتأخرين الفوائد من حديث بريرة إلى أربعمائة أكثرها مستبعد متكلف"[2].

قلت ويظهر من كلام ابن حجر أنه لم يقف على كتاب ابن يربوع، رغم أنه نقل في فقه الحديث عن كثير من علماء الغرب الإسلامي كابن عبد البر وابن بطال وابن أبي جمرة وغيرهم ولعل السبب في ذلك يعود إلى أن كتاب ابن يربوع لم يعرف كما عرفت الكتب المؤلفة قبله، ولذلك ضاع ضمن ما ضاع من مؤلفات علماء الظاهر في الأندلس لأن الرجل كان ظاهريا كما أشار إلى ذلك ابن الأبار[3]. والذي عجبت له أن المصادر المترجمة لابن يربوع لم تذكر له هذا المؤلف باستثناء ما ورد عند ابن خير في الفهرست إذ يقول "جزء فيه الوجوه المحصورة في حديث بريرة وفصول من الأوليات مما استخرجه بن يربوع رحمه الله من كتاب افتضاض أبكار أوائل الأخبار تأليف أبي العباس أحمد بن عمر ابن أنس الدلائي رحمه الله حدثني بالمستخرج الشيخ الراوية أبو القاسم خلف الأنصاري"[4].

ولذلك فالصواب أن نقول في عنوان الكتاب للأمانة العلمية الجزء المستخرج في الوجوه المحصورة في حديث بريرة من كتاب افتضاض الأبكار لأبي العباس الدلائي، استخراج ابن يربوع رحمه الله حتى لا نقع في تدليس الكتب.

(1) فتح الباري : ابن حجر، ج 3، ص 411-412.
(2) فتح الباري: ابن حجر فتح الباري، ج 5، ص 194.
(3) معجم أصحاب ابي علي الصدفي: ابن الأبار، 212.
(4) الفهرست: ابن خير، ص:222.

رزين بن معاوية العبدري السرقسطي توفي 524 هجرية

- تجريد الصحاح

- تجريد صحاح أصول الدين

قال بن خير في الفهرست "الكتاب الجامع لما في الموطأ والبخاري ومسلم والنسائي وأبي داود والترمذي من الحديث، وهو المسمى بتجريد الصحاح" تأليف أبي الحسين رزين بن معاوية بن عمار العبدري الأندلسي رحمه الله، حدثني به الشيخ الصالح أبو حفص عمر بن عياد بن أيوب بن عبد الله اليحصبي رحمه الله قراءة مني عليه لبعضه ومناولة لجميعه عن مؤلفه"[1].

وسماه الكتاني في الرسالة المستطرفة "التجريد للصحاح والسنن" حيث قال في معرض حديثه عن الكتب الجامعة للسنن "وكتاب الجمع بين الأصول الستة أي الصحاح الثلاثة التي هي البخاري ومسلم والموطأ والسنن الثلاثة وهي سنن أبي داود والترمذي والنسائي لأبي الحسن رَزِين بوزن (أمير) ابن معاوية العبدري السرقسطي الأندلسي المالكي المتوفي بمكة بعدما جاورها أعواما سنة 535 هـ وهذا المسمى بالتجريد للصحاح والسنن[2].

قلت ويظهر من خلال كلام المقرى في النفح أن رزين ألف كتابه قبل سنة 505 هـ إذ حمل الكتاب عنه أبو القاسم بن مخلوف بمكة في هذه السنة[3]. والتي جاور فيها رزين بالمسجد الحرام إلى أن توفي رحمه الله، قال الزركلي وله تصانيف منها التجريد للصحاح الستة[4].

وقد ذكره بروكلمان، ونص على وجود بعض أجزائه مخطوطة حيث قال "كتاب التجريد في الجمع بين الموطأ والصحاح الخمس (رامبور أول 50/69 ومنه أجزاء في توبنجن 211 وميونيخ أول 122 وعليه اعتمد ابن الأثير في جامع الأصول لأحاديث

---

(1) الفهرست : ابن خير، ص 129 وما بعدها.
(2) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 173 وما بعدها.
(3) نفح الطيب : المقرى، ج 2، ص: 522.
(4) الأعلام : الزركلي،ج 3، ص: 20.

الرسول[1]، قال صاحب الرسالة المستطرفة في حديثه عن جامع الأصول لابن الأثير (على وضع كتاب رزين إلا أن فيه زيادات كثيرة عليه[2].

وقد ذكر الذهبي تجريد الصحاح لرزين وقال "ادخل في الكتاب زيادات واهية لو تنزه عنها لأجاد" وهذه الصحاح هي البخاري ومسلم والموطأ وأبو داود والترمذي والنسائي وهو أول من عد الموطأ سادس الكتب الستة وتبعه ابن الأثير في جامع الأصول[3].

ولم تذكر المصادر التي ذكرنا لرزين كتابا آخر باسم "تجريد صحاح أصول الدين" وانفرد بذكره ابن خير في الفهرست حيث ساقه مباشرة وفي نفس الموضع بهذا الإسم بعد حديثه عن كتاب "تجريد الصحيح" حيث قال:" كتاب تجريد صحاح أصول الدين مما اشتمل عليه الصحاح الستة الدواوين بحذف الأسانيد وتوقيد المسائل مع استقصاء مضمون الحديث" مما عنى به الشيخ الفاضل الزاهد أبو الحسن رَزين بن معاوية بن عمار الأندلسي السرقسطي في المسجد الحرام رواية الفقيه المشاور الحاج أبي القاسم خلف بن مخلوف عن مؤلفه بالمسجد الحرام وسمعه أبو القاسم على مؤلفه في المسجد تجاه الكعبة عام الحج وذلك عام 505 هـ[4].

والسؤال: هل صنف رزين تجريد الصحاح ثم شرحه وتكلم على مسائله في كتاب آخر مستقل سماه "تجريد صحاح أصول الدين" كما يظهر من كلام ابن خير الذي تلقى الكتابين بطرق مستقلة ومختلفة؟.

أم أن المؤلف صنف كتابا واحدا تحدث عن بعض مسائله ومعانيه في مجالس علميه بالمسجد الحرام فأخذ الناس عنه ذلك وهو الراجح والله أعلم، ذلك أن المصادر التي ترجمت للمؤلف والتي سقناها في أوانها لم تشر إلى وجود كتابين مستقلين لرزين، وإنما تحدثت فقط عن "تجريد الصحاح" دون غيره، ويؤيد هذا الترجيح أن بن فحلون الذي روى عنه ابن خير (تجريد صحاح أصول الدين) لم يذكر الكتاب بهذا الإسم وإنما ذكر كتاب (تجريد الصحاح) هكذا. كما ورد عند المقري في النفح[5] والله أعلم.

---

(1) تاريخ الأدب العربي: بروكلمان، ج :6، ص:266،وانظر الكلام عن جامع الأصول لابن الأثير قبل في ص 194 منه.
(2) الرسالة المستطرفة: الكتاني، ص : 174.
(3) سير أعلام النبلاء : الذهبي، ج : 20، ص : 205.
(4) الفهرست : ابن خير، ص : 123.
(5) النفح : المقري، ج : 2، ص : 512.

وعلى العموم فقد احتفظ لنا ابن الأثير ببعض ملامح منهج رزين في التجريد حيث يقول"لما وقفت على الكتب ورأيت كتاب رزين هو أكبرها وأعمها حيث حوى الكتب الستة وهي أم كتب الحديث وأشهرها، فأحببت أن أشتغل بهذا الكتاب الجامع فلما تتبعته وجدته قد أودع أحاديث في أبواب غير تلك الأبواب التي أولى بها، وكرر فيه أحاديث كثيرة وترك أكثر منها فجمعت بين كتابه وبين ما لم يذكره من الأصول الستة، ورأيت في كتابه أحاديث كثيرة، لم أجدها في الأصول لاختلاف النسخ والطرق، وأنه قد اعتمد في ترتيب كتابه على أبواب البخاري فناجتني نفسي أن أهذب كتابه وأرتب أبوابه وأضيف إليه ما أسقطه من الأصول، وأتبعه بشرح ما في الأحاديث من الغريب والإعراب والمعنى فشرعت... وذكر رزين في كتابه فقه مالك ورجحت اختيار الأبواب على المسانيد وبنيت الأبواب على المعاني"[1].

محمد بن أحمد بن الحاج التجيبي القرطبي توفي 529 هجرية الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسلم مع كتاب الإيمان

عرف عن ابن الحاج عنايته بالحديث والآثار وتقييد ما أشكل من معانيها، وقد اشتهر عنه كتابة في نوازل الأحكام يشتغل صديقنا الأستاذ أحمد اليوسفي بتحقيقه في إطار رسالة دكتوراه دولة بشعبة التاريخ كلية الآداب بتطوان، ولم يذكر ابن بشكوال في الصلة من المتقدمين لابن الحاج كتاب الإيجاز والبيان[2] ولم يذكره المتأخرون كالزركلي في الأعلام[3] وحاجي خليفة في كشف الظنون، والذي أرجحه والله أعلم أن ابن الحاج ربما يكون قد شرع في شرح صحيح مسلم في مجالس علمه التي اشتهر بها، ولكنه لم يتم له ذلك فعالجته المنية قبل إتمام مقصده إذ استشهد مقتولا بعد صلاة الجمعة بالمسجد الجامع سنة 529 هـ وبذلك يكون هذا الإسم من وضع تلاميذه.

ويستفاد هذا من كلام ابن خير الذي كان حاضرا في مجالس علمه حيث قل "كتاب الإيجاز والبيان لشرح خطبة مسند مسلم رحمه الله مع كتاب الإيمان، تأليف شيخنا الفقيه

---

(1) ملخص من مقدمة ابن الأثير لكتاب جامع الأصول.
(2) انظر ترجمته في الصلة، ج 2، ص 580.
(3) الأعلام : الزركلي، (ترجمة مقتضبة)، ج 5، ص 317.

القاضي الشهيد أبي عبد الله محمد بن أحمد بن خلف بن إبراهيم التجيبي ابن الحاج رحمه الله حدثني به قراءة مني عليه إلا عشرين ورقة أو نحوها فإنها إجازة لأن آخر يوم قرأت عليه سحر يوم الجمعة وفي ذلك اليوم استشهد بعد صلاة الجمعة بالمسجد الجامع بقرطبة لخمس بقين من صفر سنة 529 هـ[1].

أبو عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري توفي 536 هجرية المعلم بفوائد مسلم

لم يكن للمالكية في أقطار الأرض في وقته أفقه منه ولا أقوم لمذهبهم[2] صنف في علوم شتى واشتهر عنه كتابه في شرح صحيح مسلم، والذي سماه "المعلم بفوائد مسلم" وتناقلته الشفاه والأقلام ورحل الناس لسماعه من مؤلفه على المطايا والأقدام، حتى وصلنا بحمد الله في نسخ تامة بخزائن مصر وتونس والمغرب نفض عنها الغبار، وأخرج شطأها إلى الباحثين والنظار، فقيه تونس وعالمها الشيخ محمد الشاذلي النيفر، في طبعة أولى سنة 1988 وفي طبعة ثانية مزيلة ومنقحة سنة 1992عن دار الغرب الإسلامي.

وقد خص المحقق الكتاب بمقدمة ضافية عن المؤلِّف والمؤلَّف أجاد فيها وأفاد، فأبرز القيمة العلمية للكتاب ومصادر المازري فيه، وعناية العلماء به وحقق نصه بضبط ألفاظه والترجمة لأعلامه وتخريج نصوصه.

ويبدو من خلال كلام ابن عيشون تلميذ المازري، أن الإمام لم يقصد إلى تأليف كتاب في شرح مسلم وإنما أملاه على تلاميذه، ثم عرضوا ذلك عليه فنظر فيه ووافق على روايته، يقول ابن مخلوف في الشجرة ..." وحكى ابن عيشون أنه سمع الإمام يقول : كان السبب في تأليفه أنه قرئ علي صحيح مسلم في رمضان، فتكلمت على نقط منه فلما انتهت قراءته عرض علي الأصحاب ما أمليته فنظرت فيه وهذبته..[3]

ويزيد هذا وضوحا ما ذكره الناسخ من تلاميذ المازري في بداية الكتاب إذ يقول "هذا الكتاب قصد فيه إلى تعليق ما جرى في مجالس الفقيه للإمام الجليل أبي عبد الله محمد بن

---

[1] الفهرست : ابن خير، ص 216.
[2] انظر ترجمته في الغنية للقاضي عياض، ص : 65.
[3] الشجرة : ابن مخلوف، ص : 127.

علي المازري حين القراءة عليه لكتاب مسلم بن الحجاج رحمه الله في شهر رمضان المبارك من سنة 499 هـ منقولا ذلك بعضه بحكاية لفظ الفقيه الإمام أيده الله وأكثره بمعنه"[1].

وقد ذاع صيت هذا الكتاب وخاصة حين كتب به مؤلفه إلى أهل الأندلس حيث قل ابن خير "كتاب المعلم بفوائد كتاب مسلم تأليف الفقيه أبي عبد الله محمد بن علي المازري ثم المهدوي رحمه الله حدثني به مؤلفه رضي الله عنه إجازة في ما كتب له إلي من المهدية بخطه رحمه الله[2].

وقال ابن عطية في ترجمته للمازري في فهرسته "ألف كتابا سماه المعلم بفوائد مسلم كتب إلي يحدثني به وبجميع تواليفه[3].

وتظهر أهميته أكثر في قول محققه "يعد كتاب المازري من أول شروح مسلم لأنه لم يسبقه سابق إلى شرحه، وإنما شرحه بعض معاصريه مثل شرح أبي الحسن عبد الغافر بن إسماعيل الفارسي توفي 529 هجرية هو شرح اقتصر فيه على الغريب وسماه المفهم في شرح غريب صحيح مسلم.

وشرح قوام السنة أبي القاسم إسماعيل بن محمد الأصفهاني الحافظ المتوفى سنة 535هـ وشرحه هذا أكمل به شرح ابنه الذي توفي في حياته فإنه شرع في شرح الصحيحين البخاري ومسلم فاخترمته المنية سنة 526 هـ فأتمهما والده قوام السنة.

ويبدو أن المعلم يفوق هذين الشرحين في غزارة العلم لأن الشرح الأول اقتصر فيه على الغريب، والشرح الثاني ألفه قوام السنة وهو في آخر العمر ثم إنه تكملة لشرح ابنه صغير السن. ثم إنهما لم يكتب لهما البقاء كما كتب لشرح المازري"[4].

قلت والعلة المناسبة أن نقول شرح قوام السنة جمع فيه بين البخاري ومسلم والمازري أفرد مسلما بالتأليف، أما كبر السن وصغره وبقاء الكتاب وعدم بقائه فهي معايير لا تنبني عليها أفضلية ولا أسبقية، ولشيخنا الشاذلي عذره إذ حق له أن يفتخر بابن بلده، وقد ظهر هذا منه في غير ما موضع في المقدمة.

---

(1) مقدمة الكتاب: ص : 181 بتحقيق الشاذلي النيفر.
(2) الفهرست : ابن خير، ص 196.
(3) الفهرست : ابن عطية، ص 138.
(4) عن مقدمة المحقق : ص 126.

ونظرا لهذه القيمة العلمية فقد اعتنى به العلماء بعد المازري، وأشهر ما ألف في إكماله وإتمامه كتاب "إكمال المعلم" لمحدث المغرب القاضي عياض الذي أخذ كتاب المعلم إجازة عن مؤلفه، وسيأتي الكلام عن صنيعه في الإكمال في أوانه، كما اعتنى العلامة التونسي أبو عبد الله محمد بن خليفة الأبي المتوفى سنة 828هـ بالمعلم، إذ جمع بينه وبين الإكمال للقاضي عياض، والمفهم لأبي العباس القرطبي والمنهاج للنووي، مع زيادات مكملة والتنبيه على المواضع المشكلة من كلام هؤلاء، والكتاب مطبوع.

هذا ويحتاج كتاب المعلم إلى دراسة دقيقة لمنهجه في الاستنباط والاستدلال والفقه المقارن.

محمد بن خلف بن موسى الألبيري توفي سنة 537 هجرية

كتاب شرح مشكل ما وقع في الموطأ وصحيح البخاري

لعل اهتمام الألبيري بمشكل الموطأ والبخاري ينبع من اهتمامه بالألفاظ المشتركة والمشكلة في نصوص السنة، والتي كانت مصدر خلاف بين علماء الكلام من حيث فهمها وتفسيرها أو تأويلها.

نستنتج هذا من خلال ما عرف عن المؤلف من اشتغاله بعلم الكلام وأصول الاعتقاد، وقد ذكرت المصادر المترجمة له مؤلفاته في ذلك، مثل كتاب "النكت الأمالي في الرد على الغزالي" ورسالة "الانتصار على مذاهب الأئمة الأخيار" و"رسالة البيان عن حقيقة الإيمان" ومن مؤلفاته في هذا السياق "شرح مشكل ما وقع في الموطأ وكتاب البخاري".

وقد ذكرت المصادر المترجمة لابن خلف الإلبيري كتابه هذا، وأول من وجدته ينص عليه ابن الأبار في التكلمة[1] كما ذكره ابن فرحون في الديباج[2] وعن هؤلاء نقلت المصادر المتأخرة فقد ذكره ابن مخلوف في الشجرة[3] والزركلي في الأعلام[4] وبنعبد الله في المعلمة[5].

---

[1] التكلمة : ابن الأبار، ج : 1، ص : 439.
[2] الديباج : ابن فرحون، ج : 2، ص : 320.
[3] الشجرة : ابن مخلوف، ص 134.
[4] الأعلام : الزركلي، ج 1156.
[5] المعلمة : بنعبد الله، ص : 129.

وقد وجدت محمد بن عبد الله التليلي يـذكر أن هنـاك نسـخة مخطوطـة في المتحـف البريطاني (9519-1) تحت اسم "الدرة الوسطى في مشكل الموطأ" منسوبة لابن خلف الألبيري[1] وهذا لا يعني أن ابن خلف ألف في شرح مشكل الموطأ كتابين، لأن كل المصادر لم تشر إلى ذلك، ولهذا لا معنى للفصل بين الإسمين كما فعل التليلي إذ ذكر الدرة في ص: 141 وشرح مشكل الموطأ وصحيح البخاري في ص: 189 والصواب أنهما كتاب واحد.

علي بن عبد الله اللمائي المري المالطي توفي 527 هجرية

الجمع بين المنتقى والاستذكار

توجد ترجمة مقتضبة للمائي عند ابن الأبار في معجم أصحاب أبـي علـي الصـدفي، أشار فيها إلى هذا المؤلف في الجمع بين المنتقى للباجي والاسـتذكار لابـن عبـد الـبر، ولم يشتهر هذا الجمع شهرة جمع ابن رزقون المسمى بالأنوار، وجمع التلمساني محمد بن عبد الحق المسمى "بالمختار" وكلاهما من علماء القرن السادس، إلا أنه بالاستقراء يظهـر أن اللمائي كان أول من اشتغل بالجمع بين المنتقى والاستذكار، إلا أنه مجهول. لم يعرف به غير الصدفي.

أبو القاسم أحمد بن ورد التميمي تـ 540 هجرية

شرح البخاري

كان لأبي القاسم مجلس يتكلم فيه على الصحيحين ويخص الكتب الأخمسة بالتفسير وبهذه المجالس تفقه طلبة غرناطة. فقد نقل ابن الخطيب في الاحاطة عن الملاحي قولـه في ابن ورد "كان من جلة الفقهاء المحدثين، يقال إن علم المالكية انتهت إليه الرئاسة فيه وإلى القاضي أبي بكر بن العربي[2].

وقد أثمرت مجالس العلم هذه مؤلفا في شرح البخاري وصفته المصادر بأنه كبير ظهـر فيه علمه، وقد ذكر هذا الكلام الضبي في البغية[3] وعنه نقلت المصادر المتأخرة كابن مخلوف

---

(1) تراث المغاربة في الحديث : التليدي، ص : 141 و189.
(2) الإحاطة : ابن الخطيب، ج : 1، ص 170 أو ما بعدها.
(3) البغية : الضبي، ج : 1، ص 210.

في الشجرة[1] وحاجي الخليفة في كشف الظنون[2] الذي ذكر أن الشرح واسع جدا، وقد نقل ذلك على ما يبدو من كلام القسطلاني في إرشاد الساري[3] وقد خصه يوسف الكتاني ببضعة أسطر في مدرسة الإمام البخاري بالمغرب دون أن يشير إلى وجوده مخطوطا أو مطبوعا[4].

محمد بن أحمد ابن أبي خيتمة الجياني توفي 540 هـ

شرح غريب البخاري

وجدته مذكورا عند ابن الخطيب في الإحاطة حيث ترجم لابن أبي خيتمة ترجمة قصيرة تل في نهايتها "صنف في غريب البخاري مصنفا مفيدا"[5].

وقد ذكره صاحب كشف الظنون[6] وعنه نقل الكتاني في مدرسة الإمام البخاري بالمغرب دون الإشارة إلى وجوده مخطوطا أو مطبوعا[7].

أبو بكر محمد بن عبد الله بن العربي المعافري ت 543 هـ

1- القبس في شرح موطأ مالك بن أنس

ذكرته أغلب المصادر المترجمة لابي بكر بن العربي[8] وقد صدر محققا من عمل الدكتور محمد عبد الله ولد كريم، وكان قدمه لنيل شهادة الدكتوراه من جامعة أم القرى سنة 1406 هـ بإشراف الدكتور أحمد صقر، وصدر عن دار الغرب الإسلامي في طبعة الأولى سنة 1992 م في ثلاثة أجزاء صدرها المحقق بمقدمة مركزة عن ابن العربي وحياته البشرية والعلمية، ويعد كتاب القبس كما ذكر المحقق من عيون المؤلفات التي صنفها أعلام المالكية، إذ اشتمل على الكثير من الأحكام المستنبطة من حديثه مع تفصيل وبيان للمسائل، كل ذلك في حسن ترتيب وبراعة تقسيم وفق عناوين يتخذها لرؤوس المسائل مرتبة ومبوبة،

---

[1] الشجرة : ابن مخلوف، ص 134.

[2] كشف الظنون : حاجي خليفة، ج 1، ص 546.

[3] إرشاد الساري : القسطلاني، ج1، ص 42.

[4] مدرسة الإمام البخاري بالمغرب : يوسف الكتاني، ص 571.

[5] الإحاطة : ابن الخطيب، ج 2، ص 315. وانظر الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، ج6، ص 36.

[6] كشف الظنون : حاجي خليفة، ج1، ص 553.

[7] مدرسة الإمام البخاري بالمغرب : يوسف الكتاني، ص 571.

[8] انظر الصلة: ابن بشكوال، ج :2، ص: 590 وتذكرة الحفاظ: الذهبي، ج : 4، ص: 1294، الغنية : القاضي عياض، ص:66 والفهرست : ابن خير، ص:88 والنفح : المقري، ج:2، ص : 35 وغيرهم ممن نقل عنهم من المتأخرين.

كل هذا مع جولات في الحديث والفقه والأصول واللغة مما جمعه ابن العربي من رحلته المشرقية التي قام بها في سن مبكرة، حيث اتصل بأشهر العلماء المعاصرين لمختلف المذاهب الإسلامية من حنفية وشافعية وحنبلية ومالكية[1].

والذي يقرأ الديباجة التي وضعها ابن العربي لمؤلفه هذا يفيد منها أنه كان إملاء على تلاميذه ولم يقصد إلى تأليفه، ولذلك لم يذكر منهجه في كتابه كما جرت العادة عند المؤلفين من بني عصره نظرا لما يفرضه الإملاء من جولات لا تخضع إلا لما فتح الله به على العالم من بسطه في العلم ساعتها في مجلسه، فتجده يبسط الكلام في مسألة ويقتصد في أخرى، ويذكر الخلاف إن اقتضى الموقف ذلك ويحجم عنه حين لا يدعو الداع، يقول ابن العربي "هذا أول كتاب (يعني الموطأ)[2] ألف في شرائع الإسلام، وهو آخره، لأنه لم يؤلف مثله، إذ بناه مالك رضي الله عنه على تمهيد الأصول للفروع، ونبه فيه إلى معظم أصول الفقه التي ترجع إليها مسائله وفروعه، وسترى ذلك إن شاء الله تعالى عيانا وتحيط به يقينا عند التنبيه عليه في موضعه أثناء الإملاء بحوله تعالى"[3] وكان هذا الإملاء بداره بقرطبة سنة 532 هـ حين كان مقيما بها فترة اعتزاله القضاء وخروجه عن إشبيلية حسب ما ذكر تلميذه أبو القاسم عبد الرحمن بن حبيش، الحاضر وقتها مجلس الإملاء وكان ذلك في شهور[4].

قال المحقق في تحديد معالم منهجية ابن العربي في كتابه القبس "أما طريقته مع أبواب الموطأ فهو يذكر الباب الذي ترجم به مالك، ثم بعد ذلك يقول حديث فلان، انظر مثلا ترجمه مالك في الموطأ ج193/1 باب النهي عن استقبال القبلة للحاجة، قال الشارح الحديث الأول حديث أبي أيوب الأنصاري قال : قال رسول الله ﷺ: إذا ذهب أحدكم للغائط "ثم بعد ذلك يدبج الحديث بالشرح"، وهو لا يكرر المسائل التي يتكلم عليها بل يحيل عليها سواء كانت المسألة في نفس مباحث الكتاب أو كتاب آخر له، وهذا ما جعل الباحث يجد بعض الصعوبة في إحالاته على كتبه التي بعضها انعدم في حياته والبعض الآخر لا يزال مخطوطا ولم يطبع من كتبه إلا النزر اليسير"[5].

---

(1) انظر كلامه عن رحلته المبكرة في النفح، ج : 2، ص : 29 وما بعدها.
(2) وهم حاجي خليفة حين ظن أن هذا الكلام هو وصف للقبس وليس كذلك إنما يفيد السياق أن الكلام عن الموطأ.
(3) كتاب القبس : أبو بكر ابن العربي، مقدمة الكتاب، ص : 75 من النسخة المحققة.
(4) صلة الصلة : ابن الزبير، القسم 5، ص : 120 تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس والشيخ سعيد أعراب.
(5) من مقدمة التحقيق : د. محمد عبد الله ولد كريم، ج 1، ص

وعلى كل فقد اعتمد المحقق على ست نسخ من هذا المؤلف النفيس من بينها نسخ الخزانة العامة بالرباط، كانت كافية ليقدم للعالم الإسلامي نسخة كاملة محققة ومدققة من كتاب القبس، وقد فصل الكلام عن جهود ابن العربي في هذا المؤلف صديقنا الدكتور المكي إقلانية في رسالة لنيل دكتوراه الدولة حول ابن العربي وجهوده في الحديث، وهي نسخة مرقونة بخزانة كلية الآداب جامعة عبد الملك السعدي بتطوان بالمغرب نسأل الله أن ييسر لها سبل الطبع حتى يفيد منها المهتمون بتراث ابن العربي في الفقه والحديث.

المسالك إلى موطأ الإمام مالك

لازلنا نرقب صدور هذا المؤلف الجليل التي تصلنا أخبار من هنا وهناك أنه يحقق دون أن نقف على الخبر اليقين في ذلك، غير أن وجوده مخطوطا هو من المؤكد، إذ توجد منه نسخة على شريط في الخزانة العامة بالرباط تحت رقم 1562 في أربعة أجزاء، ويوجد السفر الثاني منه بخزانة القرويين بفاس تحت رقم 180أوله كتاب الجهاد وآخره أسماء النبي عدد أوراقه 122 [1]. وتوجد منه نسخ أخرى بدار الكتب المصرية رقم 793 حديث والمكتبة الوطنية بالجزائر تحت رقم 426/425 [2].

وقد نسب هذا الكتاب إلى أبي بكر بن العربي كل من ابن فرحون في الديباج[3] وابن مخلوف في الشجرة[4] والزركلي في الأعلام[5] وقد ألفه في المنافحة عن موطأ مالك وتوضيح ما أشكل فيه سندا ومتنا، حتى يستقيم الحجاج به عند المناظرة التي كانت تجمعه بالظاهرية من معاصريه، والذي يطلع على مقدمة المؤلف يقف فيها على هذه الأسباب بوضوح إذ يقول ابن العربي رحمه الله "اعلموا أنار الله قلوبكم للمعارف ونبهنا وإياكم على الآثار والسنن السوالف أنه ما حملني على جمع هذا المجموع إن شاء الله (كلمتان غامضتان) أمور ثلاثة "وذلك أنه ناظرت يوما جماعة من أهل الظاهر الحزمية الجهلة بالعلم والعلماء وقلة الفهم على موطأ مالك بن أنس، (كلمات فيها غموض) فقلت لهم ما

---

(1) فهرست مخطوطات القرويين : العابد الفاسي، ج 1، ص 188.

(2) انظر ذكر هذه القطع المخطوطة عند ذ. محمد المنوني في مقالته مخطوطات مغربية في القرآن والحديث المنشورة بمجلة دار الحديث الحسنية، العدد 3، ص 79.

(3) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 252.

(4) شجرة النور : ابن مخلوف، ص 136 وما بعدها.

(5) الأعلام : الزركلي، ج 6، ص 230.

السبب الذي عبتموه من أجله فقالوا "أمور كثيرة، أحدها أنه خلط الحديث بالرأي، والثاني أنه أدخل أحاديث كثيرة صحيحة وقال ليس العمد على هذه الأحاديث، والثالث أنه لم يفرق فيه بين المرسل والموقوف والمقطوع من البلاغ، وهذا من إمام قد صحت عندكم إمامته في الفقه والحديث" ... فقلت لهم اعلموا أن مالكا رحمه الله إمام من أئمة المسلمين، وإن كتابه أجل الدواوين وهو أول كتاب ألف في الإسلام لم يؤلف مثله ما قبله ولا بعده إذ بناه مالك على تمهيد الأصول للفروع، ونبه فيه على علم عظيم من معظم أصول الفقه التي ترجع إليها مسائله وفروعه وأنا إن شاء الله أنبهكم على ذلك عيانا وتحيطون به يقينا عند التنبيه عليه في وصفه إن شاء الله، وإن كان من سلف من الأئمة المتقدمين من الفقهاء المحدثين قد وضع فيه كتبا كثيرة وإن كانت كافية شافية فهم لم يسلكوا فيها هذا العرض من أصول الفقه وعلم الحديث واستخراج النكت البديعة والعلوم الرفيعة"[1].

وقد اشتملت المقدمة أيضا على رسم منهج دقيق لفصول الكتاب ومقارنة بما قام به شراح الموطأ والموازنة بينها. ومكانة المسالك والقبس بينها إذ يقول "أقدم في صدر هذا الكتاب مقدمات ثلاث : المقدمة الأولى في التنبيه على فضل مالك ومناقبه وذكر سلفه وموطنه وشرفه، والمقدمة الثانية في الرد على نفاة القياس من الظاهرية الحزمية وإثبات ذلك من كتاب الله وسنة رسوله عليه السلام والإجماع. والمقدمة الثالثة في معرفة الأخبار، خبر الواحد العدل، ومعرفة علوم الحديث من المرسل والمسند والموقوف من المرفوع والبلاغ والكلام في الرواية والإجازة والمناولة، والقول في حدثنا وأخبرنا هل هما واحد أم لا وإن كان الإمام الحافظ ابن عبد البر قد نبه أيضا على ذلك في كتاب التمهيد لما في الموطأ من الأسانيد لكنه كتاب صعب على الطالب اكتسابه، ويمل القارئ قولاته، ولم يشبع فيه من فروع المسائل وقواعد النوازل، وقد كان القاضي أبو الوليد الباجي، قد أشبع القول في هذا الفن وأغفل كثيرا من علوم الحديث الذي يتضمنه كتاب الموطأ، وأما غير هؤلاء من المؤلفين والشارحين لكتاب الموطأ فلا يلتفت إليهم، لأنها كتب ليست مفيدة للطالب مثل القنازعي والبوني وابن مزين فلا يعول عليها، وأوحد كتاب قيد فيه علوم جليلة كتاب

---

[1] مقدمة المسالك إلى موطأ مالك مكروفلم الخزانة العامة بالرباط، رقم 1562.

القبس لشرح موطأ مالك بن أنس، والكلام في شرح الموطأ إنما هو على كتاب يحيى بن يحيى الليثي، الذي دخل الى الأندلس وأدخله، وأذكر في هذا المجموع إن شاء الله تعالى ما نبذته عن العلماء والمشيخة الأولى من نوادر الغريب في اللغة والفقه بعد أن أذكر فضائل مالك ولمعا من أخباره"[1].

هذه فقرات من مقدمة المسالك التي تفصح عن سبب تأليفه ومنهجه وموازنته بما ألف في الموطأ قبله تشفي غلة السائل وتدفع المشتغل بالتحقيق إلى كشف درره من الفقه والحديث والمسائل، وقد ذكر ضمان شعيب أن عائشة السليماني تعمل على تحقيقه منذ 1983[2].

ويقول محمد السليماني محقق كتاب قانون التأويل لابن العربي في تقديمه حين استعرض مؤلفات ابن العربي "وهذا الكتاب (أي المسالك) يعد مفخرة من مفاخر الفقه المالكي وذلك أن مؤلفه أبدع في شرح كتاب المالكية الأول "موطأ مالك" فقد سلط عليه أنوارا من طريقته النقدية الممتازة والمنبهة على البحث والنظر والمقارنة والترجيح فكان بمسلكه هذا يحلل النصوص الحديثية بنظر أصولي عال وتحقيق فقهي دقيق، مع التعرض لأقوال المالكية الذين سبقوه فيضع آراءهم على بساط التعليل والتأصيل ثم يعرضها بعد غربلتها في معرض التعليق على أحاديث الموطأ باذلا الجهد كله في الرد على الظاهرية الدين انتقصوا من موطأ الإمام مالك"[3].

سراج المهتدين في أداب الصالحين

يقول محقق الكتاب:"هو أحد الكتب الحديثية لابن العربي إلا أنه يختلف عنها مبنى، لأنه جمع واختيار فقط دفعه إليه وقوفه على كتاب الشهاب في المواعظ والآداب للقضاعي المصري، وانتقاده لعدم تحريه في الاختيار، حيث يوجد من بين أحاديثه القصار ضعافا وواهيات ومراسيل وموقوفات، فاستخار الله تعالى أن يجمع من الحديث المستقيم لا السقيم،

---

[1] مقدمة المسالك إلى موطأ مالك مكروفلم الخزانة العامة بالرباط، رقم 1562.

[2] التأليف في علوم الحديث عند المغاربة : ضمان شعيب، ج 2، ص 376، نسخة مرقونة بكلية الآداب بالرباط.والرسالة في تحقيق المسالك مسجلة بكلية الآداب عين الشق بالدار البيضاء منذ سنة 1983 إشراف الدكتور زين العابدين بلا فريج.

[3] تقديم تحقيق قانون التأويل لابن العربي : محمد السليماني، ص 130.

لكن من الصحيح المأثور أو الحسن المشهور كتابا ينحو فيه منحاه، فجمعه وسماه "سراج المهتدين في آداب الصالحين" يقول أبو أُوَيْسٍ وهو في مجلد لطيف طبع بتطوان عام 1412 هـ 1992م بتحقيق كاتبه أبي أويس محمد بوخبزة على نسخ ثلاث كلها تتفق في النقص، حيث سقط منها فصل الدعاء آخر الكتاب إلا أننا أتممنا هذا النقص من نسخة الزاوية الناصرية بتامكروت بواسطة أحد الإخوان الفضلاء الثقات الذين زاروا المكتبة ونقلوا لنا الفصل المطلوب وهو صغير فتم بذلك الكتاب ثم خرجت أحاديثه وحققت ألفاظها بمراجعة أصولها فانكشف بذلك عدم صحة وعد المؤلف بصيانة كتابه من الضعيف والوهم والسقيم، كما تبين أنه لم يجمع كتابه من قصار الأحاديث كما فعل سلفه القضاعي بل إنه عمد إلى جمل وأطراف من أحاديث اقتطعها كيفما اتفق تارة من أولها وأخرى من وسطها ومرة من آخرها، فعتم بصنيعه هذا مخرجها كما أنه لم يراع في ترتيبها منهجا صحيحا أو معنى معلوما.

وعلى كل حال فالكتاب مجمع كلمات نبوية وحكم محمدية اختارها إمام كبير من علماء الأندلس والمغرب، وقد شاركه في هذا العمل الأمام أحمد بن سعيد التجيبي الأندلسي فألف هو الآخر "الكوكب الذري المستخرج من كلام النبي" يوجد مخطوطا وقفت عليه فوجدته أسعد حالا من قاضينا حيث وفق في الاختيار وسدد في التحري والاستبصار.

بقي أن نقول أن بعض الباحثين المحدثين شكك في نسبة الكتاب إلى القاضي أبي بكر بدعوى عدم شهرته حتى إنه لم يذكره من مترجميه إلا بن فرحون، وهذا تشكيك لا مسوغ له لكون الكتاب معروفا متداولا ولا يوجد من ترجم للقاضي من استوعب واستقصى ذكر مؤلفاته أو ادعى ذلك فقد يذكر هذا ما لا يذكره ذلك وهذا معروف، ثم إن الكتاب كما ألمعنا جمع واختيار لا بحث فيه ولا شرح ولا عطاء حيث تظهر طرف المؤلف وتنجلي معرفته وفهمه والله أعلم"[1].

---

(1) أبو أويس محمد بوخبزة من مسودة له تتضمن تعريفا ببعض المصادر الأندلسية في الفقه والحديث وغيرهما مكنني حفظه الله من نسخة منها وهي على قدر كبير من الفائدة وجديرة بالطباعة والنشر، لتعم بها الفائدة.

عارضة الأحوذي شرح صحيح الترمذي

من نفائس ما طبع من تراث ابن العربي المعافري الإشبيلي المالكي، كتاب "عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي" وقد كان هذا المؤلف أول كتاب ألف في شرح صحيح الترمذي بالغرب الإسلامي حسب ما تبث لدي في ما حاولت استقراءه من مؤلفات فقه الحديث بالغرب الإسلامي، ولم يشتهر قبله شرح حتى في المدرسة المشرقية نفسها فقد نقل المباركفوري في تحفة الأحوذي عن السيوطي قوله "لا نعلم أنه شرحه أحد كاملا إلا القاضي أبو بكر بن العربي في كتابه عارضة الأحوذي" ثم قال "وعارضة الأحوذي من أشهر شروح الترمذي نقل عنه بن حجر وغيره كلمات مفيلة وفوائد عديدة ولم تخل أغلب المصادر المترجمة لابن العربي من ذكر هذا المؤلف الجليل القدر ويوجد اليوم في نسخة مطبوعة غير محققة وهذه النسخة هي من رواية ابن دحية عن شيخه ابن بشكوال عن المؤلف رحمه الله[1].

ويعرض أبو بكر بن العربي لسبب تأليفه للكتاب فيقول "وبعد فإن طائفة من الطلبة عرضوا علي رغبة صادقة في صرف الهمة إلى شرح كتاب أبي عيسى الترمذي، فصادفوا مني تباعدا عن مثل ذي وفي علم علام الغيوب أني أحرص الناس على أن تكون أوقاتي مستغرقة في باب العلم، إلا أني منيت بحسلة يفتنون ومبتدعة لا يفهمون ... بيد أن الامتناع عن التصريح بفوائد الملة والتبرع بفوائد الرحلة لعدم وجود المنصف أو مخافة المتعسف، ليس من شأن العالمين ... وما فتئوا يفزعون بسؤالهم لي في هذا الأمر بالإلحاح ... حتى قيض الله لي المنة ويسر النية، وقلت يا نفس جلي مع من هزل، ولا تقطعن حظا من الآخرة بالدنيا، ولا تقبلن على مخلوق وتذر جانب الخالق الأعلى، وأنت وإن كنت مهتمة بوظائف الدنيا وتكاليف دين فاغتنمها حالة المحيا قدوة بالمتقين، فإذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث صدقة جارية أو علم ينتفع به أو ولد صالح يدعو له"[2] وما كنت لأتعرض لتصنيف أو لأرتقي إلى هذا المحل المنيف، إلا وإني رأيته قد خلفت بسماحته ومحبته ديباجته، تتعاور الأغفال عليه، وتتعاور الجهال فيه، ولا ينبغي لحصيف أن يتصدى إلى

---

(1) مقدمة كتاب تحفة الأحوذي شرح صحيح الترمذي لمحمد عبد الرحمن المباركفوري، ص 292.

(2) رواه مسلم في كتاب الوصية عن أبي هريرة.

تصنيف أن يعدل عن غرضين إما أن يخترع معنى أو يبتدع وصفا ومتنا حسب ما قررناه في قانون التأويل، وربطناه في التحصيل من الجمل والتفصيل، وما سوى هذين الوجهين فهو تسويد الورق والتحلي بحلية السرف.

... فخذوها عارضة من أحوذي، علم كتاب الترمذي، وقد كانت همتي جمعت إلى استيفاء كلامه بالبيان والإحصاء لجميع علومه بالشرح والبرهان، إلا أنني رأيت القواطع أعظم منها والهمم أقصر عنها والخطوات أقرب منها، فتوقفت مدة إلى أن تيسر سنله (هكذا) الطلبة فاغتنمتها واتبعت عزمي وانعقر على شطئي (هكذا) ما اشتملت عليه معلقاتي في تغيير المياومة من المشايخ في المجالس وعوارض المذاكرة في أندية المناظرة على الاختصار، وربما اتفق تطويل فذلك بحسب ما عرض على شرط ما تقدم من العرض"[1].

من هذه المقدمة نخلص إلى ما يلي :

- ألف الرجل كتابه بعدما لاحظ إغفالا لشرح سنن الترمذي من طرف الشراح والدارسين في عصره وقبله

- أنه ألف كتابه بعد رجوعه من الرحلة وجلوسه للإقراء وتوليه السلطة الشيء الذي جعله يعترف أنه لم يوف الشرح، حقه وإنما عرض إلى ما لابد منه، وقد تميزت مجالس ابن العربي بالقصر والعجلة بعد توليه مهام السلطة الشيء الذي جعل تلميذه الإمام الزاهد أبا عبد الله الإشبيلي ينقطع عن درسه، فلما قيل له في ذلك قال "كان يدرس وبغلته عند الباب تنتظر الركوب إلى السلطان".

وكان ابن العربي قد أخذ كتاب الترمذي في رحلته بمكة عام 547 هـ عن شيخه أبي القاسم عبد الله ابن أبي سهل الهروي الكروخي بسنده المتصل إلى الإمام الترمذي المذكور تفصيلا في بداية الكتاب[2] سمعه من ابن الطيوري أبو الحسين المبارك بن عبد الجبار الصيرفي بالقطيعة، وأبو طاهر البغدادي بدار الخلافة قال أبو بكر بن العربي "أما أبو الحسين فاستوفيته عليه وأما أبو طاهر فبعضه من أوله"[3].

---

(1) مقدمة عارضة الأحوذي، ج 1، ص 27-28.
(2) نفسه : ص 30.
(3) الفهرست : ابن خير، ص 117.

وكان مصدر إلحاح الطلبة على أبي بكر بن العربي لتأليف شرح على جامع الترمذي ما اشتهر عندهم من كلام بن عبد البر إذ قل "ثلاثة كتب مختصرة في معناها أوثرها وأفضلها مصنف أبي عيسى الترمذي في السنن، والأحكام في القرآن لابن بكير، ومختصر ابن عبد الحكم[1].

ومنهج ابن العربي في مؤلفه هذا يبدأ فيه بذكر سند الحديث من مختلف مظانه عند غير الترمذي في الجامع، ويناقش علله إن كانت بأدوات دراسة السند، ثم يعرض لغريب الحديث إن كان ثم يختم بعرض الأحكام الواردة فيه ويسمى ذلك فقها، ثم يختم بعارضة أو فوائد أو مسألة مرتبطة بمتن الحديث اقتضى المساق ذكرها والتنبيه عليها. ومناقشة الفقهاء فيها بعرض أقوالهم وبسطها والرد عليها.

وعلى كل حال فالكتاب جدير بالتحقيق نسأل الله أن ييسر من الخلف العدول من يقوم بذلك وما أظنهم إلا به مشتغلون وعليه عاكفون لتظهر بأعمالهم درره وتنجلي للباحثين إشاراته وأسراره والله ولي التوفيق.

النيرين في شرح الصحيحين وأجزاء أخرى

ينسب إلى ابن العربي "شرح للصحيحين" وقد ذكره باسم "النيرين في شرح الصحيحين" ابن فرحون في الديباج المذهب[2] ولم أقف عليه فيما وقفت عليه من مصادر متقدمة ومتأخرة، ورغم ذلك فقد وجدته عند محقق كتاب القبس مذكورا بهذا الاسم دون أن يفيدنا بمعلومات عنه[3].

ومن فرط اهتمام ابن العربي بفقه الحديث وخاصة ما أشكل منه، فقد دفعته مجالس المناظرة إلى تخصيص أجزاء لشرح أحاديث بعينها كشرح حديث الإفك، وشرح حديث أم زرع، وشرح حديث جابر في الشفاعة، وتخصيص مواضع في التأليف لا تشك أنها تتضمن فقه الحديث كأحكام الآخرة والكشف عن أسرارها الباهرة[4] وسراج المهتدين في آداب الصالحين، الذي قل فيه محققه أبو أويس محمد أبو خبزة التطواني "هو أحد الكتب الحديثية

---

(1) الفهرست : ابن خير، ص 121.
(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 252.
(3) مقدمة تحقيق كتاب القبس في شرح موطأ مالك بن أنس : محمد عبد الكريم ولد كريم، ج 1، ص 63.
(4) مخطوط المكتبة الوطنية بمدريد رقم 5177.

لابن العربي دفعه إليه وقوفه على الشهاب في المواعظ والآداب القضاعي وانتقاده له لعدم تحريه في الاختيار فاستخار الله أن يجمع من الحديث المستقيم لا السقيم ... وقل فيما وقفت عليه بخطه "هو ذو فصول وأبواب ولكنها لا تخضع لوحدة موضوعية أو تجانس معنوي إلا في القليل"[1] وقد ذكرناه في موضعه.

وهكذا أسهم ابن العربي في مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي بكتب متنوعة المادة العلمية ومختلفة المناهج أغنت الخزانة العلمية في عصره ونقل عنها واشتغل بها الأعلام المحدثون بعده، ولا زال هذا التراث في حاجة إلى جمع ودراسة رغم ما ألف في ابن العربي وتراثه الحديثي من دراسات.

أبو الفضل عياض بن موسى اليحصبي السبتي توفي 544 هـ

1 - إكمال المعلم في شرح صحيح مسلم

سبق وأن بينا في موضعه مكانة كتاب "المعلم" للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن علي بن عمر المازري توفي سنة 536 هـ ووضحنا أن الرجل لم يقصد إلى تأليف الكتاب، وإنما جمع من إملاءاته في مجالس علمه كما ذكره تلميذه ابن عيشون الطليطلي، فجاء الكتاب على غير منهج واضح تضخمت بعض مباحثه وضمرت أخرى، وذاك شأن ما يلقى في مجالس العلم إذ يستحضر العالم في مجلسه هذا من العلم والعرفان ما قد لا يحضره في مجلس آخر، بسبب ضيق الوقت أو سعته أو استعجال أو أناة، أو شغل ذهن أو فراغه بما قد يعرض من حوادث.

وقد انتظرنا قرنا من الزمن، كي ترتب المادة العلمية لهذا الكتاب وتكمل مباحثه على يد القاضي عياض السبتي في كتابه إكمال المعلم بفوائد مسلم، والذي ذكرته جل المصادر المترجمة للقاضي عياض[2] ويوضح القاضي دواعي اشتغاله بذلك فيقول في مقدمة الكتاب "وبعد فإنني عند اجتماع طلبة العلم للذي للتفقه في صحيح أبي الحسن مسلم بن الحجاج رحمه الله تعالى وما في مقدمته من أصول علم الأثر وفنونه ولم يكن في ذلك كتاب مختصر

---

(1) ضمن مجموع كتبه يعرف فيه ببعض المخطوطات المغربية الأندلسي كان يعده للطبع فلم يتمه فبقي مخطوطا أخذت منه نسخة مصورة وهي مفيدة جدا نظرا لما عرف عن المؤلف من اقتصار في العبارة ودقة في الإشارة.

(2) الصلة : انظر ابن بشكوال، ج 2، ص 451، وابن خير في الفهرست ص 196 والذهبي في تذكرة الحفاظ، ج 4، ص 1305، والديباج المذهب لابن فرحون، ج 2، ص 46 وما بعدها.

لهذه الأمور ... وكثيرا ما وقفنا في الكتاب المذكور (يعني المعلم) على أحاديث مشكلة لم يقع لها تفسير، وفصول مجملة لابد لها من تفصيل وتحرير، فكثرت الرغبات في التعليق على ما مضى من تلك الأمور... فتوجه الأمر وانقطع العذر وانبعثت همة العبد الفقير بمعونة مولانا وتوفيقه إلى الإجابة راغبة لمولاها جل شأنه المعرفة وتوخي الإصابة... وقد اخترت له سمة على وفقه، تشهد بالإنصاف والاعتراف لذي السبق بسبقه، ووسمته بإكمال المعلم بفوائد مسلم"[1].

وفي بيان المنهج الذي سلكه في كتابه قال رحمه الله "إن إفراد كتاب جامع لشرحه لا معنى له مع ما تقرر في المعلم من فوائد جمة لا تضاهى، ونكت متقنة وقف حسن التصنيف عندها وتناهى... فيأتي الكلام في ذلك غير مفيد أو كالحديث المعاد، فاستتب الرأي بعد استخارة الله تعالى وسلوك سبيل العدل والإنصاف، أن يكون ما نذكر من ذلك كالتذييل لتمامه، والصلة لإكمال كلامه فنبدأ بما قاله رضي الله عنه (يعني المازري) ونضيف إليه ما استتب وتوالى فإذا جاءت الزيادة فصلناها بالإضافة إلينا إلى أن ننتهي منها. ثم نعطف.على سوق ما يليه من قوله ويتطارد الكلام بيننا بحول الله وقوته"[2].

ويوجد الكتاب لحد الساعة حسب علمي مخطوطا في نسخ علة ذكرها بتفصيل البشير علي أحمد الترابي في مؤلفه "القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية" حيث ذكر أنه توجد من الكتاب نسخ متعددة بعضها مكمل للبعض الآخر وأشهرها نسخ خزانة القصر الملكي بالرباط تحت رقم 4037 وأخرى تحت رقم 8199 وثالثة برقم 5606 ورابعة برقم 6311 كما توجد من الكتاب أجزاء بخزانة القرويين بفاس تحت رقم 40/153 و 40/154 و 40/155 وهي نسخ غير تامة.

بالإضافة إلى ذلك ذكر وجود نسخة منه بالأزهر الشريف تحت رقم (155) 1149 وأخرى برقم (1841) 20436.

---

(1) مقدمة إكمال المعلم : القاضي عياض، (انظر تحليلا لهذه المقدمة في كتاب البشير الترابي في كتابه "القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية في فصل خاص تحت عنوان التعريف بإكمال المعلم ومخطوطاته في الخزانات، ص 284 وما بعدها.

(2) مقدمة كتاب إكمال المعلم : القاضي عياض.

ونسخ أخرى بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة منها واحدة يرجع تاريخ نسخها إلى سنة 670 هـ كما توجد نسخ أخرى بالظاهرية بدمشق الأولى برقم 17 (111) والثانية رقمها 21 (240).

وبعد استعراض تفصيلي لهذه النسخ المخطوطة الذي كان خلاصة وقوف الواصف عليها قال "هذه نسخ إكمال المعلم لمخطوطة تبين أرقامها وأوصافها ولا شك أنها كثيرة جدا تمتع المحققين وأجودها مخطوطة خزانة القصر الملكي والله الموفق[1].

وترجع هذه الجودة إلى أن هذه النسخة هي بخط إبراهيم أبي بكر التلمساني كتبها بسبتة عام 552 قريبا من تاريخ وفاة المؤلف رحمه الله[2].

وقد ذكر عبد الرحمن عون صاحب كتاب أبو عبد الله الأبي وكتابه الاكمال في مقدمة مؤلفه وجود نسخ أخرى للإكمال في خزانة الأستاذ حسن حسني عبد الوهاب بتونس كما أن هناك نسخا بالمكتبة الوطنية بتونس تحت رقم 5783 [3].

وقد وجدت في فهرست مخطوطات مركز أحمد بابا للتوثيق نسبة كتاب "إكمال المعلم للإمام المازري صاحب المعلم، وهو خطأ ظاهر للعيان وجب تصحيحه[4] قلت: وقد وقفت على مكروفلم بالخزانة العامة بالرباط لنسخه من الكتاب جيلة الخط لم يذكرها الترابي رغم وقوفه على نسخ الخزانة الحسنية بالرباط ومن مقدمة هذه النسخة نقلت بعض المعلومات، وقد وجدت ذكرا لنسخة أخرى من كتاب الإكمال في فهرست مخطوطات أبي العباس المرسي تحت رقم (210 حديث) قيل فيها نسخة جيلة بخط مغربي من القرن العاشر الهجري بها آثار خروم ورطوبة مفككة ومرممة[5]. وقد صدر الكتاب في طبعته الأولى سنة 1998 عن دار الوفاء بتحقيق الدكتور يحيى إسماعيل، ولا يصح ما ذكره الترابي من أن الكتاب طبع ضمن جهود الملك الحسن الثاني في خدمة الحديث النبوي، فالذي طبع بأمر

---

(1) البشير علي الترابي : القاضي عياض، وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية ص 255 وما بعدها.
(2) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث : المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية، ع 3، ص 99.
(3) الإكمال : عبد الرحمن عون : أبو عبد الله الأبي، ص 193.
(4) فهرست مخطوطات أحمد بابا للتوثيق والبحوث التاريخية إعداد سيدي عمر بن علي تحرير جوليان يوهانسن.
(5) فهرست مخطوطات أبي العباس المرسي إعداد يوسف زيدان.

من صاحب الجلالة من تراث القاضي عياض، هو كتاب "مشارق الأنوار" و"قواعد الإسلام" و"بغية الرائد" ولا أعلم أن وزارة الأوقاف المغربية طبعت الإكمال[1].

ويبدو من خلال الطريقة التي أورد بها الترابي خبر طبع الكتاب (في الهامش إشارة إلى الخبر مجردا عن أي معلومات عمن قام بخدمة الكتاب)[2] أن الأمر وصل إلى علمه فالتقطه خبرا على عمومه وسط ما صدر بالمغرب من تراث عياض وعلى كل حال فضم "الإكمال" إلى "المعلم" نسج نسجا في شرح صحيح مسلم تماسكت أطرافه وخيوطه، وجعل مادته قبلة الشارحين لصحيح مسلم بعد المازري والقاضي عياض، فنقل عنه وأكمله أبو عبد الله البقوري المتوفي 707 هـ في كتابه "إكمال إكمال المعلم"[3] كما ألف عيسى بن منصور الزواوي أبو الروح توفي 743 هـ كتابه إكمل الإكمال في 12 جزءا[4]، وأبو عبد الله الأبي المالكي توفي 827 هـ والذي طبع بعناية السلطان المغربي عبد الحفيظ العلوي، حيث جمع فيه صاحبه بين صنيع العلماء الأربعة المازري في المعلم، والقاضي عياض في الإكمال والقرطبي في المفهم، والنووي في المنهاج، فجاء جامعا مانعا جعل الاشتغال بمثله بعده تسويد أوراق، إلا ما كان من اختصار لهذه الشروح أو تنبيه على بعض ما خفي من ألفاظها.

وقد عقد عبد الرحمن عون فصلا للمقارنة بين أعمال كل عالم من العلماء الأربعة، أظهرت بتفصيل منهجي دقيق مزية كل كتاب، وعلاقته بما قبله وما بعده، فهي جديرة بالقراءة والتأمل، وذلك في مدخل مؤلفه عن الأبي وكتابه الإكمال المطبوع سنة 1983 والصادر عن الدار العربية للكتاب، كما عقد محقق كتاب المعلم فضيلة الشيخ محمد الشادلي النيفر في مقدمة تحقيقه فصلا سماه عناية علماء المغرب بصحيح مسلم، تحدث فيه عن المعلم والإكمال وإكمال الإكمال وغيرها من الشروح المغربية باختصار.

ولمن أراد التفصيل فليرجع إلى مؤلف صديقنا الجليل عبد الرزاق الجاي فقد اقتطع من عمره سنوات أنفقها في إنجاز عمل سماه "صحيح مسلم في الدراسات المغربية رواية ودراية" كسر به أقلام الدارسين بعده وكفاهم حمله ورفله، وتوجد منه نسخة مرقونة بكلية الآداب

---

(1) علمت من كتاب محمد عبد الله التليدي : تراث المغاربة في الحديث أن الكتاب عمل على تحقيقه الحسني شواط بالرياض ولم يذكر هل طبع أم لا انظر ص 50 من تراث المغاربة.

(2) ذكر الترابي ذلك مرتين في كتابه : الأولى في هامش ص 255 والثانية في المتن، ص 270.

(3) الشجرة : ابن مخلوف، ص 211.

(4) معجم أعلام الجزائر : عادل نويهض، ص 128.

جامعة محمد الخامس بالرباط نسأل الله أن ييسر قريبا سبل طبعه، حتى يفيد منه الباحثون والدارسون.

2 - بغية الرائد لما تضمنه حديث أم زرع من الفوائد

فيما مر معنا من مؤلفات في فقه الحديث بالغرب الإسلامي، تستأثر باهتمامنا ظاهرة الاهتمام بأحاديث بعينها كما رأينا في مستخرج ابن يربوع لفوائد حديث بريرة، وشرح ابن العربي لحديث أم زرع هذا، وحديث جابر في الشفاعة وحديث الإفك، وهكذا استأثرت باهتمام العلماء أحاديث جامعة كثرت فوائدها، وتكاد تدخل في جل أبواب الفقه الرئيسة أطرافها، وما يستنبط منها، فتأخذ حظها من اهتمامهم بخاصتها دون غيرها فيفردونها بالدرس والتأليف من مختلف جوانبها سندا ومتنا، رجالا ولغة وفقها ومعنى فتأتي دررا متوقلة باهرة.

ومن هذا الصنيع ما فعل القاضي عياض في "بغية الرائد" الذي نسبته إليه جل المصادر المترجمة له[1].

وقد خصص الدكتور البشير الترابي للتعريف بهذا الكتاب بطاقة مفصلة أغنت عن المزيد[2].

حيث ساق الحديث بلفظه من صحيح البخاري، ثم عرف ببغية الرائد ونسخه المخطوطة، ثم صنيع القاضي عياض في شرحه، وبرجوعنا إلى النسخة المطبوعة من بغية الرائد وقفنا على سبب تأليفه إذ يقول القاضي عياض في المقدمة "وقفت أدام الله توفيقك، ونهج لمنهج الحق طريقك على ما سألت عنه من حديث أم زرع وتفسير مشكل معانيه وأغراضه، وفتح مقفل غريبه وألفاظه، فاستعنت بالله على إجابتك، وأستمد منه التوفيق إلى الصواب" وفي بيان منهجه يقول عياض "ورأينا أن نبتدئ بالحديث وسياق متنه مع اختلاف ألفاظ نقلته وزيادة بعضهم على بعض في سرده، ثم نذكر بعد ذلك علة إسناده وشرح غريبه وعويص إعرابه ومعاني فصوله، وما يتعلق به من فقه، وينقدح منه من فائلة، ويتجه فيه من وجه بحول الله تعالى، وطرقنا في هذا الحديث كثيرة متشعبة جئنا ببعضها عن أئمة شيوخنا

(1) انظر المصادر التي أشرنا إليها في حديثنا عن كتاب إكمال المعلم للقاضي عياض.
(2) القاضي عياض وجهوده في علمي الحديث رواية ودراية : البشير الترابي، ص 276 وما بعدها.

وبعضهم يزيد على بعض، وفي متن الحديث بينهم اختلافات وزيادات وتقديم وتأخير، فجئنا بأكمل رواية وأحسنها سياقا بعد تقديم أحسن أسانيدها منها إيثارا للاختصار والائتلاف، واستظهارا بمن نهج لنا هذه السبيل من قدوة الأسلاف، ونبهنا على موضع الخلاف فيها مما يفيد فائدة أو يزيده فقرة شاردة، وثم زيادات من غير الطرق التي ذكرنا جلبنا بعضها، ونبهنا على ما أمكن منها والله ولي التوفيق[1].

أما منهجية القاضي عياض في الشرح فقد ارتكزت على النقط الآتية:

1 – مقدمة قصيرة بين فيها دوافعه لتأليف الكتاب،

2 – ذكر طرق الحديث وهي كثيرة ومتشعبة،

3 – استقصاء اختلاف ألفاظ الحديث في روايته المختلفة،

4 – سند الحديث والحكم بصحته ومن أخرجه من أئمة الحديث،

5 – لغة الحديث وبلاغته،

6 – ما فيه من الفقه والأحكام،

7 – شرح الحديث بتفصيل فقرة فقرة.

وفي ختام عمله قال القاضي عياض: انتهى بنا القول فيما حررناه من الكلام في هذا الحديث وقد احتوى على جمل من فنون العلم حسان، وفقر من ضروب الفصاحة غراب، خرجنا فيه نحو عشرين مسألة في الفقه ومثلها في العربية مع كثرة ما ذكرنا فيه من كلام الشارحين وأصحاب المعاني وترجيح الصواب منها، وتوليد كثير مما لم يتقدم في كلام بلغه علمي وانتهى إليه ذكري... وعلى الله جل اسمه الاعتماد في العفو عن الزلل والرغبة في غفران المباهاة في القول والعمل"[2].

وقد ذكر الترابي في دراسته أن من الكتاب نسخا مخطوطة وأشهرها نسخة الخزانة الملكية بالرباط تحت رقم 3883 وهي كاملة بخط مغربي جيد تصلح أساسا للتحقيق وبنفس الخزانة نسخة أخرى برقم 6392 وهي كاملة أيضا تصلح للمقابلة ونسخة أخرى بالخزانة العامة بالرباط كاملة وسليمة لم يذكر رقمها ولعلها النسخة الكتانية ورقمها

[1] مقدمة بغية الرائد تحقيق صلاح الدين الأدلبي واجانف والشرقاوي : القاضي عياض، ص 1. طبعة وزارة الأوقاف المغربية.

[2] بغية الرائد تحقيق صلاح الدين الأدلبي ومن معه : القاضي عياض، ص 214-215.

51857، وهذه النسخ الثلاث هي التي اعتمدها محققو الكتاب في إخراجه، كما توجد نسخ أخرى بمعهد المخطوطات بجامعة الدول العربية بالقاهرة تحت رقم 3020 في 70 ورقة.

قل الترابي لازال كتاب بغية الرائد في مخطوطاته لم يطبع[1] قلت : فات الرجل أن الكتاب مطبوع منذ حوالي اثنين وعشرين سنة وصدر عن وزارة الأوقاف المغربية سنة 1395/1975 هـ بتحقيق صلاح الدين الأدلبي ومحمد حسن أجانيف ومحمد عبد السلام الشرقاوي، ولعله لم يصله خبره ولم يقف عليه فوجب التنبيه[2].

3 - مشارق الأنوار على صحاح الآثار

ذكره أغلب المترجمين للقاضي عياض وأولهم ولده محمد في التعريف، وقال فيه "ستة أجزاء ضخمة[3] وقال فيه صاحب الديباج المذهب بعد أن نسبه إلى القاضي عياض، "لو كتب بماء الذهب أو وزن بالجوهر لكان قليلا في حقه"[4] وقال الحافظ الذهبي "وله كتاب مشارق الأنوار في اقتفاء صحيح الآثار من الموطأ والصحيحين"[5]. وقد أخرجه إلى الوجود الأول مرة بعد أن عز طلبه سلطان المغرب المولى عبد الحفيظ عن النسخ المحفوظة من مخطوطاته وكادت الطبعة هذه أن يطويها الحدثان فأضحت لقلة وجودها في حكم المخطوط فأعادت وزارة الأوقاف المغربية طبعه محققا بأمر من صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني، بمناسبة مطلع القرن الخامس عشر الهجري، وإحياء لذكرى القاضي عياض التي أقيمت بمدينة مراكش وقتها. وقد قدم هذا العمل نصا مدققا الأستاذ البلعمشي أحمد يكن، في جزئين كبيرين حيث راجع الكتاب وصححه مضيفا إليه نبذة عن حياة المؤلف وأخرى عن الكتاب مع تلافي ما كان فيه من تصحيف أو بياض إلى جانب ما أغفل من عدم وضع النقط والفواصل في محلها والآيات والأحاديث بين الأقواس الفاصلة بينها وبين غيرها من الكلام الآخر، خاتما إياه بفهارس الموضوعات والآيات والأعلام وأسماء الرجال ..."[6] ولعل هذه النسخة لم تشتهر في المشرق لحد الساعة إذ لم تعرف عندهم إلا الطبعة الحفيظية، وهذا هو

---

(1) للعلم فإن كتاب الترابي الذي قال فيه هذا الكلام طبع سنة 1417 هـ 1997م أي بعد اثنين وعشرين سنة من طبع بغية الرائد.

(2) انظر دليل مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة : محيي الدين عطية ومن معه، ج 2، ص 281.

(3) التعريف بالقاضي عياض : أبو عبد الله محمد بن القاضي عياض، ص 117.

(4) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 46 وما بعدها.

(5) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1305.

(6) انظر تفصيل ذلك في مقدمة تحقيق مشارق الأنوار بقلم البلعمشي أحمد ، ص 1982.

الذي جعل البشير الترابي يقول بعد أن تحدث طويلا عن المشارق "أشير إلى أن المشارق طبع كما قلنا مرة واحدة وهي التي صدرت في بيروت عام 1973 والطبعة الوحيدة هذه غير محققة ويجد مطالعها عنتا كبيرا وهو لذلك يحتاج لطبعة محققه ومرتبة حتى يكمل به النفع وتتم الفائدة والله الموفق"[1]. قلت وهو ما وفق الله إليه الأستاذ البلعمشي سنة 1982 ولعل البشير لم يقف عليه إلى حدود 1997 وهي السنة التي طبع فيها كتابه (القاضي عياض وجهوده في علم الحديث" والذي منه نقلنا كلامه.

ولمعرفة سبب تأليف الكتاب ومنهج القاضي فيه نقتطف من فيه، ما فيه من المادة العلمية والمنهج إذ يقول القاضي عياض"فبحسب هذه الإشكالات والإهمالات في بعض الأمهات، واتفاق بيان ما سيحتج به الذكر ويقتدحه الفكر مع الأصحاب في مجال السماع والتفقه ومسيس الحاجة إلى تحقيق ذلك ما تكرر عليه السؤال في كتاب يجمع شواردها ويسدد مقاصدها، ويبين مشكل معناها. وينص على اختلاف الروايات فيها ويظهر أحقها بالحق وأولاها فنظرت في ذلك، فإذا جميع ما وقع من ذلك في جماهير تصانيف الحديث وأمهات مسانيله ومنثورات أجزائه يطول ويكثر، فأجمعت على تحصيل ما وقع من ذلك في الأمهات الثلاث الجامعة لصحيح الآثار (الموطأ والجامع الصحيح والمسند الصحيح) إذ هي أصول كل أصل ... ولم يؤلف في هذا الشأن كتاب مفرد .. إلا ما صنعه الدارقطني في تصحيف المحدثين، وأكثره مما ليس في هذه الكتب وما صنعه الإمام أبو سليمان الخطابي في جزء لطيف إلا نكتا لطيفة .. لو جمعت لم تشف غليلا، وإلا ما جمع شيخنا أبو علي الغساني في كتابه المسمى "تقييد المهمل"، فإنه تقصى فيه أكثر ما اشتمل عليه الصحيحان، لكن اقتصر فيه على ما يتعلق بالأسماء والكنى والأنساب وألقاب الرجال دون ما في المتون من تغيير وتصحيف وإشكال، وإن كان قد شذ عليه من الكتابين أسماء، واستدركت عليه فيما ذكر أشياء".وفي بيان منهجه يقول القاضي عياض "ولما أجمع عزمي على أن أفرغ له وقتا من نهاري وليلي.. رأيت ترتيب تلك الكلمات على حروف المعجم أيسر للناظر وأقرب للطالب.. وبدأت في أول كل حرف بالألفاظ الواقعة في المتون المطابقة لبابه على الترتيب

---

[1] القاضي عياض وجهوده في علم الحديث : البشير الترابي، ص 248.

المضمون فتولينا إتقان ضبطها بحيث لا يلحقها تصحيف يظلمهـا، ولا يبقـى بهـا إهمـل يبهمها، فإن كان الحرف مما اختلفت فيه الروايات نبهنا علـى ذلـك، وأشـرنا إلى الأرجح والصواب هنالك، بحكم ما يوجد في حديث آخر.. أو يكون هو المعروف من كلام العرب أو الأشهر أو الأليق بمساق الكلام، أو الأظهر، أو نص من سبقنا من جهابذة العلماء.. على المخطئ والمصحف فيه، أو أدركناه بتحقيق النظر وكثرة البحث على ما نتلقاه من منهجهم ونقتفيه، وبعد المتن خصصنا فصولا لما أبهم من أسماء الأماكن والبلـدان ثـم مـا وقـع في الإسناد من النص على مشكل الأسماء والألقاب ومبهم الأنساب.

وشذت عن أبواب الحروف نكت مهمة غريبة لم تضبطها تراجمها لكونها جمل كلمات يضطر القارئ إلى معرفة ترتيبها ... فأفردنا لها آخر الكتاب ثلاثة أبواب: الأول في الجمـل التي وقع فيها التصحيف وطمس معناها التلفيف، بينا مفردات ذلك في تراجم الحـروف. والثاني في تقويم ضبط جمل في المتون والأسانيد وتصحيح إعرابها وتحقيق هجاء كتابتهـا وشكل كلماتها وتبيين التقديم والتأخير اللاحق بها ليستبين وجه صوابها وينفتح للأفهام مغلق أبوابها، والثالث في إلحاق ألفاظ سقطت من أحاديث هذه الأمهـات أو مـن بعـض الروايات أو بترت اختصارا .. لا يفهم مراد الحديث إلا بإلحاقها.

فإذا كملت بحول الله هذه الأغراض، وصححت تلك الأمراض، رجوت ألا يبقى على طالب معرفة الأصول المذكورة إشكال، وأنه يستغني بما يجده في كتابنا هذا عن الرحلة لمتقني الرجال... وسميته بمشارق الأنوار على صحاح الآثار"[1].

قلت لا غنى لمشتغل بفقه حديث رسول الله من الموطأ والصحيحين عن كتاب مشارق الأنوار، ولذلك ذاع صيته شرقا وغربا فنقل عنه كثيرا ابن الصلاح في المقدمة، ونقل عنه الحافظ بن حجر في الفتح وناقشه في كثير مما ذهب إليه، كما نقل عنه السيوطي في تـنوير الحوالك[2] كما أن الكتاب لقي عناية تلميذ القاضي عياض يوسف بن قرقول توفي 569

(1) من مقدمة مشارق الأنوار القاضي عياض بتصرف غير مخل

(2) تحدث البشير الترابي بتفصيل عن المشارق وساق أمثلة من ذلك أظهرت بالفعل قيمة المشارق وأثره في المؤلفات المشرقية بعده أنظر ص 232 وما بعدها من كتاب القاضي عياض وجهوده في علم الحديث.

الذي قرب الكتاب أكثر في مؤلف سماه "مطالع الأنوار" سيأتى ذكره اختصر فيه الكتاب وزاد عليه أشياء رحمهم الله جميعا.

أحمد بن محمد بن أحمد أبي أبو الوليد بن رشد القرطبي يكنى أبا القاسم توفي سنة 563 هجرية

شرح النسائي

له تراجم مختصرة في الصلة[1] والبغية[2] وذكره ابن مخلوف في الشجرة[3]، ويبدو أنه لم يشتهر شهرة الجد صاحب البيان والتحصيل، والحفيد صاحب بداية المجتهد.

أخذ عن والده أبي الوليد، وابن عتاب وأبي علي الغساني وقد نسب إليه ابن مخلوف شرحا للنسائي قال فيه حفيل للغاية وقد رمت بعض المصادر التي خصت سنن النسائي بالذكر علني أعثر على مزيد من المعلومات فلم أظفر بشيء، وأغلبها يتحدث عن تعليق السيوطي على سنن النسائي ولا يذكر غيره.

أحمد بن عبد الملك بن محمد بن إبراهيم بن محمد أحمد بن عبد الملك الأنصاري المعروف بابن أبي مروان توفي 549 هـ

المنتخب المنتقى

من شيوخ عبد الحق الإشبيلي، وهو الذي رسم له خط الاهتمام بأحاديث الأحكام، وكان ذلك بواسطة تأليفه المسمى "المنتخب المنتقى" الذي وجدنا له ذكرا عند ابن الأبار في التكملة. إذ قال في وصفه ووصف مؤلفه "كان حافظا عارفا بالحديث ورجاله فقيها ظاهري المذهب، على طريقة ابن حزم وله تأليف مفيد في الحديث، سماه "المنتخب المنتقى" جمع فيه ما افترق في أمهات المسندات من نوازل الشرع وعليه بنى كتابه أبو محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي في الأحكام ومنه استفاد[4]. وقد ذكره الزركلي في الأعلام دون الإشارة إلى وجوده مخطوطا أو مطبوعا[5]. ولم أقف على ذكره في مصادر التعريف بالمخطوطات التي اطلعت عليها.

---

[1] الصلة : ابن بشكوال، ج 1، ص 83.
[2] بغية الملتمس : الضبي، ص 156.
[3] شجرة النور : ابن مخلوف، ص 146.
[4] التكملة : ابن الأبار، ج 1، ص 58.
[5] الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 164.

علي بن عبد الله بن النعمة الأنصاري المري ت سنة 561 هـ
الإمعان في شرح مصنف أبي عبد الرحمن

أشادت أغلب المصادر المترجمة لابن النعمة بكتاب الإمعان، فقد ذكره الضبي وقال "شرح كتاب النسائي في عشرة أسفار شرحا لم يتقدمه أحد، وقفت عليه ببلنسية[1] وعنه نقل ابن مخلوف في الشجرة حين قال "لم يتقدمه أحد بمثله بلغ الغاية احتفالا وإكثارا"[2] وقال المتأخرون أنه في عشرة أجزاء كما ورد عند الزركلي في الأعلام[3] وعبد العزيز بن عبد الله في المعلمة[4].

ولئن كانت بعض الأبحاث تفيد بوجود نسخة تامة من تفسيره "ري الظمآن" في 57 جزءا بدرعة بالمغرب[5] فإنها لم تفد بوجود معلومات عن "الإمعان" سوى ما ذكرنا، وكيف ما كان الحال فقد عرف المؤلف بالفقيه المحدث الزاهد، انتهت إليه الرياسة في القراءة والإفتاء ببلنسية وهو ثاني شرح لسنن النسائي تتحدث عنه المصادر الأندلسية الوسيطة، وإذا ما علمنا أن سنن النسائي لا تعرف اليوم إلا بتعليق السيوطي (مطبوع) وهو تعليق بسيط بشرح الغريب واللغة غالبا ولا يتعدى ذلك إلى الفقه والأحكام، فإننا نزعم أن شرح ابن النعمة في عشرة أجزاء أوسع وأوعب لو كتب له البقاء عسى البحث أن يكشف عنه قابلا إن شاء الله.

إبراهيم بن يوسف بن قرقول الفاسي توفي سنة 569 هجرية
مطالع الأنوار على صحاح الآثار

وقد ذكرته المصادر وجعلته مختصرا لمشارق الأنوار للقاضي عياض، مع زيادات بسيطة. يقول ابن القاضي في جذوة الاقتباس "وقد تكلم فيه بعضهم من جهة كتاب المطالع وهو لابد كتاب مشارق الأنوار للقاضي عياض، كان القاضي قد تركه في مبيضته فاستعارها وجرد

(1) بغية الملتمس : الضبي، ج 2، ص 552.
(2) الشجرة : ابن مخلوف، ص 150.
(3) الأعلام : الزركلي، ج 4، ص 304.
(4) المعلمة : عبد العزيز بنعبد الله، ص 44.
(5) ذكر الزركلي في الأعلام أن الأستاذ المنوني حفظه الله تحدث عن ذلك في مجلة دعوة الحق المغربية ولم يذكر عنوان المقال ولا عدد المجلة، ثم قال "وقد وجدت في بعض تقييداتي أن ذلك كان في العدد 16 رمضان 1393 دون أن أراجع ذلك مرة أخرى فخذ به على سبيل الاستئناس".

منها ما أمكن نقله لاستعمائها وصعوبتها ثم نقل الناس من كتابه"[1] وقل الكتاني في الرسالة المستطرفة "كتاب مطالع الأنوار على صحاح الآثار للحافظ أبي إسحاق إبراهيم بن يوسف الوهراني الحمزي المعروف بابن قرقول (كعصفور) المتوفي بفاس سنة 569 هـ وهو من تلامذة عياض صنفه على مثل مشارق الأنوار له مختصرا مع زيادة البعض، وخصه أيضا بالكتب المذكورة (أي الموطأ والصحيحين)[2].

وقد ذكر عبد العزيز بنعبد الله أن منه نسخا بالقرويين تحت رقم 641/624/595 كما ذكر أن منه نسخة أخرى بالقاهرة (49 أو – أحمد تيمور)[3] قال المنوني[4] منه بخزانة القرويين رقم 220 النصف الأول في سفر مبتور يسيرا من أول الخطبة وبالخزانة العامة (ك 369) النصف الثاني في سفر وخزانة الجامع بمكناس رقم 165 النصف الأول، وآخر ما وقفت عليه من معلومات حول هذا المؤلف ما ذكره البشير علي أحمد الترابي في رسالته عن القاضي عياض وجهوده في علم الحديث قال "ومطالع الأنوار مخطوط وجدته مصورا في معهد المخطوطات بالجامعة العربية عن نسخة المكتبة العامة بالسعودية برقم (16) وهو اختصار مع إضافات طفيفة، وفي بعض الأحيان يأتي بالكلام كما هو في المشارق بحذافره"[5] وهو ما يؤكد كلام ابن القاضي في الجذوة، وقد كان هذا الكتاب محط عناية المشارقة إذ نظمه ابن الموصلي محمد عبد الكريم البعلي الطرابلسي الدمشقي توفي774هـ في كتاب سماه "لوامع الأنوار في نظم الأنوار" يوجد بعضه مخطوطا في خزانة الجامع الكبير بمكناس رقم 135 والخزانة العامة حرف د رقم 830 بشرح ابن جماعة[6] ويوجد قيد التحقيق ضمن الرسائل المسجلة بدار الحديث الحسنية بالرباط من طرف الباحث عبد القادر توفيق.

---

[1] جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 89.

[2] الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 157.

[3] معلمة القرآن والحديث بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله، ص 119.

[4] مخطوطات مغربية في القرآن والحديث : المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية ع 3، ص 101.

[5] القاضي عياض وجهوده : البشير علي أحمد الترابي، ص 243 وقد وقفت في فهرست المخطوطات والمصورات بجامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية على ذكر مصورة تامة للكتاب محفوظة هناك تحت رقم 16 نسخت سنة 845 هـ مرتبة على حروف المعجم انظر قسم الحديث الشريف المجلد2، ص 797.

[6] المنوني في المقال السابق.

يوسف بن عبد الله بن عياد اللريي توفي 575 هجرية

1 – شرح المنتقى لابن الجارود

2 – شرح الشهاب للقضاعي

ذكر الإمام الذهبي في تذكرة الحفاظ بن عياد حيث وصفه بالمحدث الحافظ، ونسب إليه كتابا في شرح المنتقى لابن الجارود النيسابوري الحافظ المجاور بمكة توفي 306 أو307 سماه "المرتضى في شرح المنتقى[1]. ولم يذكر صاحب كشف الظنون أيا من شروح المنتقى[2].

ومعلوم أن ابن الجارود انتقى كتابه من السنن المسندة إلى رسول الله في الأحكام، وهو في مجلد لطيف وأحاديثه تبلغ نحو الثمانمائة قال الكتاني "تتبعته فلم ينفرد عن الشيخين منها إلا بيسير"[3].

وتكمن أهمية المرتضى (على ما ذهب إليه الذهبي) في كونه أول كتاب يهتم بشرح كتاب من كتب أحاديث الأحكام مجردة عن غيرها وهو ما سيمهد لبروز اتجاه في مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي سيعرف أوجه على يد عبد الحق الإشبيلي على ما سيأتي ذكره ولم يذكر الكتاني شرحا للمنتقى غير صنيع ابن عياد.

وقد نسب الذهبي إلى ابن عياد شرحا للشهاب للقضاعي[4] ولقد ذكره ابن الأبار في التكملة باسم "بهجة الألباب في شرح الشهاب"[5] وهو في المواعظ والآداب من أحاديث رسول الله ﷺ. اشتغل بشرحه غير واحد، وقد وضحنا شهرة الشهاب للقضاعي أبي عبد الله محمد بن سلامة المتوفى سنة 454 هـ في مجالس العلم بالأندلس حين تحدثنا عن شرحه الذي قام به عبد الله بن يحيى التجيبي الأقليشي توفي سنة 502 هـ فليرجع إليه ضمن هذا الباب.

---

[1] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1367. والرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 25.
[2] كشف الظنون : حاجي خليفة، ج 2، ص 1851.
[3] الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 25.
[4] تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1367.
[5] التكملة : ابن الأبار، ت ر 598.

عبد الحق بن عبد الرحمن ابن الخراط الإشبيلي ت سنة581 هـ
الجامع الكبير وكتب الأحكام: الكبرى والوسطى والصغرى

دفع توجه الموحدين إلى اعتماد الحديث النبوي عوض فقه الفروع على مذهب مالك، إلى ازدهار التآليف المختصة في أحاديث الأحكام مجردة من الأسانيد، منتقاة من مصادر الحديث الكبرى ومصنفة على الأبواب الفقهية حتى يسهل الرجوع إليها والاستنباط منها.

ومن هذا صنيع عبد الحق الإشبيلي في كتبه الأحكام الكبرى والوسطى والصغرى، فقد نسبت إليه المصادر المترجمة له انشغاله بجمع أحاديث الأحكام محذوفة الأسانيد مع الكلام على درجتها، قال الكتاني في الرسالة المستطرفة "كتاب الأحكام الكبرى انتقاها من كتب الأحاديث" ثم قال "وله أيضا الأحكام الوسطى في مجلدين وهي المشهورة اليوم بالكبرى، ذكر في خطبتها أن سكوته عن الحديث دليل على صحته، والأحكام الصغرى في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه في ضروب من الترغيب والترهيب، وذكر الثواب والعقاب، أخرجها من كتب الأئمة وهداة الأمة الموطأ والستة، وفيها أحاديث من كتب أخرى ذكر في خطبتها أنه تخيرها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد قد نقلها الإثبات وتناولها الثقات"[1].

وقد خص أستاذنا وشيخنا الفاضل الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله الكتب الثلاث لعبد الحق في الأحكام (الكبرى والوسطى والصغرى) بكلام مفصل في كتابه الجليل علم علل الحديث بالمغرب إذ يقول "لعبد الحق في موضوع الأحكام الشرعية عدا الجامع الكبير الذي ضاع ثلاثة كتب، كبير وهو المعروف بالأحكام الكبرى، ووسط أو الأحكام الوسطى، وصغير أو الأحكام الصغرى، أو مختصر الأحكام الشرعية. والكتاب الذي اشتهر من هذه الثلاثة ووضع عليه ابن القطان نقده هو الأحكام الوسطى"[2]. ونبدأ كلامنا عن مؤلفات عبد الحق بـ :

---

(1) الرسالة المستطرفة : الكتاني، ص 178-179.
(2) علم علل الحديث بالمغرب : ذ. إبراهيم بن الصديق، ج 1، ص 135.

1 - الجامع الكبير

أما الجامع الكبير، فلم يكتب له البقاء حتى في أقرب العصور إلى عبد الحق، دليلنا على هذا قول الغبريني في عنوان الدراية (وهو من علماء القرن السابع ببجاية التي استقر بها عبد الحق بعد خروجه من الأندلس "سمعت من شيخنا الفقيه أبي محمد بن عبادة رحمه الله أنه ألف كتابا كبيرا في الأحكام في الحديث هو أضعاف الأحكام الكبرى، سمعت منه أن الكتاب المذكور اضمحل أمره بعد كمال تأليفه (الكبيرة)[1] ولعله لكبره" ولا أدري العلاقة بين هذا الكتاب الذي ذكره الغبريني وما ذكر ابن الأبار في التكملة حين قال "وله مصنف كبير جمع فيه بين الكتب الستة"[2] بعد أن ذكر أحكامه الكبرى والصغرى، وعلة السؤال الاختلاف في المراد من التأليف، والمنهج الذي يظهر من العنوانين فانتقاء أحاديث الأحكام من الكتب الستة هو غير الجمع بينها، ولكن الذي يبدو والله أعلم أنهما واحد[3] وقد وجدت ذكرا للجمع بين الكتب الستة عند ابن فرحون في الديباج[4] وعنه نقل عبد العزيز بن عبد الله في معلمة القرآن والحديث وزاد في عشرين مجلدا"[5].

وقد ذكره الزركلي في الأعلام باسم الجامع الكبير[6] دون أن يشير إليه مخطوطا أو مطبوعا كما لم أجد له ذكرا عند بروكلمان ضمن ما ذكر من المؤلفات المخطوطة لعبد الحق في الخزائن العالمية[7]. وقد وقفت في الخزانة الوطنية بمدريد على مخطوطة تحت رقم **4888** لعبد الحق الإشبيلي تحت عنوان جوامع من حديث رسول الله ﷺ مبتورة الأول والآخر تقع في **120** صفحة بخط مقروء بالأسود والأحمر والأخضر للعناوين والأبواب ومصادر الحديث والأعلام. قال في مقدمتها "أما بعد وفقنا الله وإياكم فإني جمعت هذا الكتاب "جوامع من حديث رسول الله ﷺ في الإيمان وفضائل الأعمال والأدب والترغيب والترهيب والثواب

---

(1) عنوان الدراية : الغبريني، ص 43

(2) التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 683.

(3) إلى هذا الرأي ذهب شيخنا الدكتور فاروق حمادة حين قال في مقدمة تحقيقه لكتاب نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام "الجامع الكبير في الحديث ومقصوده فيه الكتب الستة وأضاف إليه كثيرا من مسند البزار وغيره من صحيح ومعتل تكلم على علله ونهب منه في الفتنة التي أخرجته من إشبيلية إلى بجاية (ص 19)

(4) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 59 وما بعدها.

(5) معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله، ص 128.

(6) الأعلام : للزركلي، ج 3، ص 281.

(7) تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان، ج 6، ص 278 وما بعدها.

والعقاب والرقائق والحكم والمواعظ وغير ذلك مما يفتح مسامع قارئه. وينور قلب الناظر فيه إذا وفق وسدد وألهم وأرشد. وتخيرتها من بين حديث صحيح الإسناد مشهور عند النقاد الأئمة وتداوله الجلة، ومن حديث حسن عند العلماء بهذا الشأن، حملته دون حملة الحديث الأول في الحفظ والإتقان لكنهم وإن كانوا دونهم فإن اسم الصدق يعمهم ويشملهم، ونوع ثالث ليس بمطرح عند جميعهم ولا متروك أثبتته لغرابته، ولحسن مساقه، وهذا النوع من الحديث في هذا المجموع قليل والله يوفقنا للصواب...

وحملني على جمع هذا الكتاب رغبة الإخوان، ورجاء مني أن ينظر فيه ناظر فيأخذ به ويعمل بمقتضاه فأكون سبب توفيقه أو من بعض، فيعلو جدي ويفرق قلحي وأجني ثمرة غرسي إذ كنت معينا على هداية نفس أو رجوعها".

وقد تتبعت أحاديث الكتاب فوجدت أبوابه كلها في مكارم الأخلاق والزهد والرقائق ومحاسن العادات يعقد بابا ثم يجمع فيه ما اندرج تحته من أحاديث من مظان السنة مثل باب في الرحمة والرفق وباب في الحلم وكظم الغيظ وباب في الحياء وحسن السمت ... وهكذا.

وأول ما يبدأ به الجزء المخطوط الكلام على حديث الراهب والغلام.

وقد سمى مفهرسوا الخزانة الوطنية بمدريد هذا المخطوط خطأ. بالأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلي، إلا أننا بالرجوع إلى مقدمته التي نقلنا لك جملا منها تبين لنا أن لا علاقة للكتاب بالأحكام الكبرى، إذ القصد فيه كما رأيت جمع أحاديث عن رسول الله ﷺ في مكارم الأخلاق تزكوا بها النفوس، وقد تأكد لنا هذا من خلال متابعة أبواب المخطوط من بدايتها إلى نهايتها فلا قصد فيها لأحكام العبادات والمعاملات وغيرها مما تتضمنه عادة كتب أحاديث الأحكام.

كما أن الكتاب لا علاقة له بالجامع الكبير الذي جمع فيه بين الكتب الستة. والراجح عندي أن المخطوطة هي لكتاب "الرقائق والأنس في الأمثل والمواعظ والحكم والآداب من كلام النبي ﷺ والصالحين" الذي نسبته إليه المصادر المترجمة له وإن كان هذا الاسم لم يرد في مقدمة الكتاب ولكنه يتوافق معه موضوعا والله أعلم.

والمخطوطة جديرة بالتحقيق والدراسة ولا أعلم أحدا تنبه إليها.

2 - الأحكام الكبرى

وقد أشارت إليه كل المصادر التي ترجمت لعبد الحق فقد ذكره الغبريني في عنوان الدراية والذهبي في تذكرة الحفاظ وغيرهم، وذكر بروكلمان نسخه المخطوطة بالمتحف البريطاني (أول 1074) والاسكندرية (حديث 4) والقاهرة (أول 1-260) (ثان 74/1) وبكنبور (5-326/2) وغيرها[1] وذكر أستاذنا الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله وحفظه أن من الكتاب نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية تقع في ست مجلدات ضخام إلا أن الموجود منه هو الأجزاء (1-2-5-6) تحت رقم (29 حديث) والجزء الأول يبتدئ بكتاب الإيمان وينتهي بباب وقت صلاة الفجر وعدد أوراقه 202 –404 صفحة، قياس 27/29 عليه تمليك في سنة 852 هـ وتوقيع الحافظ ابن حجر العسقلاني على شهادة وقف الكتاب، وعنوانه مكتوب هكذا "الجزء الأول من الأحكام الشرعية الكبرى مما عني بجمعه وتأليفه الفقيه الإمام الحافظ أبو محمد عبد الحق الإشبيلي تغمده الله بالرحمة والرضوان"[2] ولعل هذا الجزء هو الذي وجدت أنه حقق في إطار دكتوراه الدولة بكلية أصول الدين جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض تقدم بها مهيب صالح عبد الرحمن تحت إشراف الشيخ عبد الفتاح أبو غدة[3].

قلت وتوجد نسخة تامة من الكتاب بخزانة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية كتبها يوسف بن عبد العزيز بن عبد الله سنة 691 هـ وهي نسخة مصورة عن النسخة المخطوطة بخزانة شستربيتي ورقم حفظها بخزانة الجامعة 3944 والكلام عنها موجود في فهرست المخطوطات والمصورات بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية قسم الحديث الشريف المجلد الأول ص 40 وقد ذكر هناك وجود نسخة تامة أخرى من مصورات استانبول تحت رقم 7218 ف.

(1) تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان، ج 6، ص 278 وما بعدها.

(2) علم علل الحديث بالمغرب من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان الفاسي : د. إبراهيم بن الصديق، ج 1، ص137.

(3) معجم مؤلفات الحديث المطبوعة : محيي الدين عطية، ج 1، ص 420 وانظر ع 16 من مجلة أخبار التراث العربي، ص 15.

ويتميز كتاب الأحكام الكبرى عن الوسطى بمميزات رصدها بدقة شيخنا الدكتور إبراهيم ابن الصديق واختصرها في ثلاث:

1 - أن الكتاب لا يحتوي على خطبة ولا مقدمة، بل بدأ بعد البسملة والصلاة على النبي ﷺ بكتاب الإيمان، باب بيان النبي ﷺ الإيمان والإسلام. بينما اشتملت الوسطى على مقدمة يحيل عليها ابن القطان في تعليقه عليها.

2 - هذا الكتاب توجد فيه الأحاديث مسندة من صاحب الأصل الذي نقل منه عبد الحق إلى النبي ﷺ فإذا نقل من مسلم أو أبي داود أو من مصنف ابن أبي شيبة نقل الحديث بإسناده وأحيانا بسند منه إلى النبي ﷺ ويعرف ببعض رجال السند وبصاحب الأصل الذي نقل منه ويتكلم على بعض العلل".

3 - هذا الكتاب أكثر استيعابا للأحاديث والأسانيد والطرق والأبواب من الوسطى التي حذف فيها أبوابا بكاملها وأحاديث كثيرة من أبواب[1].

هذا وقد استدرك محمد بن عبد الله بن الصقيل الحسيني الفاسي توفي 608 هـ على كتاب الأحكام الكبرى لعبد الحق كثيرا من الأحاديث رأى أنه أغفلها وأنها أولى بالذكر دل ذلك على حسن نظره وجودة اختياره[2].

وشرح غريب الأحكام محمد بن علي الصنهاجي أبو عبد الله المعروف بابن كلانو المتوفى سنة 629 هـ[3].

3 - الأحكام الوسطى

وهي التي اختصرها من الكبرى وذلك بحذف الأسانيد وبعض النصوص والأحاديث كما تبين من خلال مقدمة الكتاب التي أثبتها أستاذنا الدكتور فاروق حمادة في مقدمات تحقيقه لنقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لابن القطان الفاسي[4].

---

[1] علم علل الحديث بالمغرب من خلال كتاب بيان الوهم والإيهام: الدكتور إبراهيم بن الصديق، ج 1، ص 138 وما بعدها.
[2] التكملة: ابن الأبار، ج 2، ص 683.
[3] صلة الصلة: ابن الزبير، القسم 3، ص 30.
[4] دراسة وتحقيق نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام: الدكتور فاروق حمادة، ص 54 وما بعدها.

ففي بيان منهجه في الكتاب يقول عبد الحق في المقدمة "أما بعد وفقنا الله وإياك فإني جمعت في هذا الكتاب ما افترق من حديث رسول الله في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه، وفي ضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب إلى غير ذلك من الآداب والرقائق والحكم والمواعظ وفنونا من الأدعية والأذكار وجملا من الفتن والأشراط، وأحاديث في معان أخر، مع نبذ من التفسير وما يكسب حافظ العلم الكثير، والعامل به الحظ الخطير والملك الكبير، ونقلتها من كتب الأئمة المشهورين والجلة السابقين، سرج الدين وهداة المسلمين أبو عبد الله مالك بن أنس، والبخاري ومسلم وأبو داود والنسائي والترمذي، وأضفت إلى ذلك أحاديث من كتب أخرى أذكرها عند ذكر الحديث منها أو ذكر أصحابها ... وجعلت هذا الكتاب مختصر الإسناد ليسهل حفظه ويقرب تناوله... وربما فعلت ذلك لقرب السند، وربما يكون مما تقدم ذكره والكلام عليه في موضع آخر"[1]

وقد وضع عبد الحق الإشبيلي في مقدمته للأحكام ألوسطى مفاتيح لتناول الكتاب تعين على فهمه وحل ما أشكل من منهجه بتفصيل، والمصادر التي اعتمدها في التوجيه والتعليل واختيار الأسانيد وبيان عللها ومن ذلك قوله "وإن لم تكن فيه (أي في الحديث) عله كان سكوتي عنه دليلا على صحته هذا فيما أعلم، ولم أتعرض لإخراج الحديث المعتل كله وإنما أخرجت منه يسيرا مما عمل به أو بأكثره عند الناس، واعتمد عليه وفزع عند الحاجة إليه"[2].

وقد استمد الكتاب شهرته من اشتغل ابن القطان الفاسي به في كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين فيه. وقد كان الخلاف واقعا بين الدارسين هل اشتغل ابن القطان على الأحكام الوسطى أو الكبرى، إلى أن جاءت دراسة الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله عن علم العلل بالمغرب من خلال بيان الوهم والإيهام فحسم الإشكال بعرض كل الأقوال، وخلص إلى أن الأمر يتعلق بالوسطى وساق على ذلك من الأدلة ما قطع الشك ونفى الريب، وذلك بالمقارنة بين منهج كتب عبد الحق (الكبرى والوسطى والصغرى) وقراءة ذلك في ضوء مقدمة كتاب الأحكام الوسطى فأجاد وأفاد إذ يقول "والكتاب الذي اشتهر من هذه الثلاثة ووضع عليه ابن القطان نقده هو الأحكام الوسطى، هذا ما أدى إليه

(1) الأحكام الوسطى تحقيق إبراهيم الشيخ راشد المريخي : عبد الحق الإشبيلي، نسخة مرقونة بكلية الآداب بالرباط
(2) المصدر السابق.

البحث والتنقيب والمقارنة، بعدما تهت في بحور من أقوال العلماء المتضاربة حول أي من الكتب الثلاثة اشتهر ووضع عليه بن القطان كتابه"[1].

هذا وقد اشتغل العلماء بعد عبد الحق بالكتاب المذكور، واستفاضت شهرته كما أكد ذلك ابن القطان إذ يقول في مقدمة بيان الوهم والإيهام.

"وبعد فإن أبا محمد عبد الحق بن عبد الرحمن الأزدي ثم الإشبيلي رحمة الله عليه قد خلد في كتابه علما نافعا وأجرا قائما، زكا به عمله، ونجح في سعيه وظهر عليه ما صلح فيه من نيته، وصح من طويته فلذلك شاع الكتاب المذكور وانتشر وتلقي بالقبول، وحق له ذلك لجودة تصنيفه وبراعة تآليفه واقتصاده وجودة اختياره، فلقد أحسن فيه ما شاء وأبدع فوق ما أراد وأربى على الغاية وزاد، ودل منه على حفظ وإتقان، وعلم وفهم واطلاع واتساع، فلذلك لا تجد أحدا ينتمي إلى نوع من أنواع العلوم الشرعية إلا والكتاب المذكور عنده، أو نفسه متعلقة به، قد حداهم حسن تأليفه على الإكباب عليه وإيثاره"[2].

وتوجد علة نسخ من الأحكام الوسطى بمكاتب المشرق والمغرب وأوروبا منها الناقص والتام والعتيق والحديث، وقد كتب على عنوان بعضها "الأحكام الكبرى" وعلى الأخرى "الأحكام الشرعية" من غير إشارة إلى كونها كبرى أو وسطى أو صغرى، وقد استقصاها الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله في كتاب علم علل الحديث، نذكر من هذه النسخ نسختان خطيتان بالخزانة الحسنية بالرباط وثالثه مصورة عن خزانة ابن يوسف بمراكش تمتاز بجمال خطها وكبره ووضوحه كما توجد بالخزانة العامة بالرباط نسختان ناقصتان رقم 1862 و838 ق وبالقرويين نسخة ناقصة رقم 219 وأخرى بدار الكتب المصرية رقم 161/1 ونسخة الخزانة الظاهرية رقم 291 وهكذا[3].

وقد قام بتحقيقه لنيل دبلوم الدراسات العليا الباحث إبراهيم الشيخ راشد المريخي تحت إشراف د. إبراهيم بن الصديق ود. فاروق حمادة سنة 1995. بكلية الآداب بالرباط وذكرته مجلة الكتاب المغربي في ص 289 من العدد 14 الصادر سنة 1995، وقد وقفت عليه مرقونا بالكلية المذكورة.

---

(1) علم علل الحديث : د . إبراهيم بن الصديق، ج 1، ص 135 وما بعدها.

(2) دراسة وتحقيق نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام : د. فاروق حمادة ، ص 21.ص 62-63 حيث أورد هناك المقدمة الكاملة لكتاب بيان الوهم والإيهام لابن القطان.

(3) علم علل الحديث : د. إبراهيم بن الصديق، ج 1، ص 142 وما بعدها.

الأحكام الصغرى

ذكرته إلى جانب الأحكام الكبرى أغلب المصادر المترجمة لعبد الحق الإشبيلي، والكتاب مجلد متوسط الحجم يعرف أيضا بمختصر الأحكام الشرعية[1] وهو محذوف الأسانيد غير مذيل بالكلام على العلل والرجال ولا يستدعي أي تعقيب ولا إنتقاد، بل تخير المؤلف أحاديثه صحيحة مشهورة معمولا بها وأغلبها من الصحيحن والموطأ والسنن الثلاثة[2].

وقد عملت على تحقيقه أم محمد بنت أحمد الهليس وراجعه وقدم له خالد ابن علي بن محمد الغبري وطبعته مكتبة ابن تيمية بالقاهرة ومكتبة العلم بجدة سنة 1413 هـ[3] وقد حظي هذا الكتاب بعناية العلماء حيث شرحه ابن مرزوق التلمساني توفي سنة 781 وقبله أبو محمد عبد العزيز بن بزيزة التونسي توفي 633 هـ والذي يوجد منه الجزءان الخامس والسادس في مجلد واحد بالخزانة الحسنية بالرباط كما ذكر الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله قال أوله كتاب الحج وآخره الثيب أحق بنفسها"[4].

ومحمد بن قاسم القصار الفاسي من أهل القرن العاشر وغيرهم، يقول عبد الحق في مقدمة الأحكام الصغرى "أما بعد فإني جمعت في هذا الكتاب متخيرا من حديث رسول الله في لوازم الشرع وأحكامه وحلاله وحرامه وفي ضروب من الترغيب والترهيب وذكر الثواب والعقاب إلى غير ذلك مما تميز حافظها وتسعد العامل بها ... وتخيرتها صحيحة الإسناد معروفة عند النقاد قد نقلها الاثبات وتداولها الثقات أخرجها من كتب الأئمة وهداة الأمة ... وكتبت هذه الأحاديث مختصرة الأسانيد لتسهل على من أراد حفظها وتقرب على من أحب التفقه فيها والنظر في معانيها إذ التفقه في حديث رسول الله ﷺ هو المعنى المقصود والرأي المحمود والعمل الموجود في المقام المحضور واليوم المشهود"[5]. قال الدكتور فاروق حمادة معلقا "وبمقابلة هذه المقدمة مع مقدمة الأحكام الوسطى يتبين لنا أن الوسطى أوسع وأكثر حديثا[6].

---

(1) نفسه : ص 139.

(2) معجم مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة : محيي الدين عطية ومن معه، ج 1، ص 400.

(3) معجم مؤلفات الحديث الشريف المطبوعة : محيى الدين عطية ومن معه ، ج 1، ص 400.

(4) علم علل الحديث بالمغرب من خلال بيان الوهم والإيهام لابن القطان : د. إبراهيم بن الصديق ، ج 01، ص 139.

(5) الأحكام الصغرى : عبد الحق الإشبيلي ، مخطوط الخزانة العامة بالرباط (218 ق)

(6) مقدمات تحقيق نقد الإمام الذهبي لبيان الوهم والإيهام : د. فاروق حمادة ، ص 22 وما بعدها.

وذكر العابد الفاسي أن في خزانة القرويين من الكتاب سفر واحد بخط أندلسي متقن اصابه التلاشي خاصة من أوراقه الأولى أوراقه 150 ونسخة أخرى في سفر واحد ضخم تام أوراقه 161 [1].

كما توجد في الخزانة العامة بتطوان نسخة أخرى أولها كتاب الإيمان وآخرها كتاب اللباس والزينة مصورة عن الأصل المحفوظ بالخزانة الحسنية بالرباط[2].

وتوجد من الكتاب (نسخة تامة بخط جيد كتبها علي بن نصر بن عمر الحنفي في صفر 680هـ) بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية مصورة عن مكتبة فيض الله ... بإسطانبول تحت رقم 257 ورقم حفظها بالجامعة 2652 [3].

مؤلفات أخرى

هذا وقد ذكرت المصادر لعبد الحق مؤلفات أخرى لا تخلو من فقه الحديث، ومنها كتاب "التوبة" في سفرين و"معجزات الرسول ﷺ" في سفر، و"مقاله في الفقر والغنى" وكتاب "الصلاة والتهجد" في سفر وكتاب "العاقبة" ويتضمن ذكر الموت وما بعده، وكتاب "تلقين الوليد في الحديث" سفر صغير، وكتاب "المنير"، وكتاب "الرقائق"، و"الأنيس في الأمثال والمواعظ والحكم والآداب من كلام النبي والصالحين"[4] وكتاب فضل الحج والزيارة تغمله الله برحمته[5].

وقد علمت من الشيخ محمد بوخبزة أبو أويس التطواني فيما وقفت عليه بخطه، أن كتاب "العاقبة" سار مسير الشمس فكان من الكتب المختارة للتوريق بمساجد الأندلس والمغرب لجمال أسلوبه وحلاوة عرضه وصلق مواعظه وتوجد من الكتاب نسخه خطية بالخزانة العامة بتطوان رقم 87 وقد طبع منذ سنين بالكويت بتحقيق الشيخ محمد خضر، ويقع في ستة وثلاثين بابا ويشتمل على أحاديث وآثار يختارها من دواوين السنة المعتمدة

---

(1) فهرست مخطوطات القرويين : العابد الفاسي، ج 3، ص 142.

(2) فهرست مخطوطات الخزانة العامة بتطوان : محمد بو خبزة والمهدي الدليرو ، ص 133.

(3) فهرست المخطوطات والمصورات قسم الحديث الشريف : وزارة التعليم العالي جامعة الإمام محمد بن مسعود الإسلامية ، ج 1، ص 41.

(4) نسخه مخطوطة منه وقفت عليها في المكتبة الوطنية بمدريد، رقم 4888.

(5) ذكر كل هذه المؤلفات مجتمعة ابن فرحون في الديباج، ج 2، ص 59 وما بعدها وتفرق ذكرها في باقي المصادر.

كالصحيحين ومسند البزار وقاسم بن أصبغ وجامع الترمذي وغيرها، وربما حدث عن معاصريه من أشياخه وغيرهم وبالجملة فمحاسن الكتاب كثيرة ومنافعه جمة وما أحراه بإعادة طبعه والعمل على تعميم نشره[1].

كما وقفت في فهرست المخطوطات المصورة الصادر عن معهد المخطوطات العربية بالكويت على وجود قطع مخطوطة من كتاب الجمع بين الصحيحين لعبد الحق أيضا وهي مصورات مأخوذة من الأصل المخطوط الموجود بخزانة شستربيتي رقم 4887 و4943 وهي قطع مخطوطة تشمل الجزء الثاني[2].

وتوجد من الكتاب نسخة تامة مصورة من مكتبة أحمد الثالث بتركيا محفوظة بخزانة جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية رقم 502 ف [3] والجزء الرابع والجزء الأخير بخزانة بن يوسف بمراكش تحت رقم 1/70 و 3/70 [4].

أحمد بن عبد الصمد بن أبي عبيدة الخزرجي أبو جعفر ت 582 هـ

آفاق الشموس وإعلاق النفوس في الأقضية والأحكام النبوية

بهذا الاسم ذكرته كل المصادر المترجمة لأبي جعفر، و"كتاب آفاق الشموس وإعلاق النفوس في الأقضية والأحكام النبوية" ثاني كتاب وقفت عليه في هذا الباب من تراث الغرب الإسلامي بعد كتاب أقضية الرسول لابن الطلاع المتوفي سنة 497 هـ ويبدو أن هذا الكتاب لم يشتهر شهرة كتاب ابن الطلاع الذي فصلت الكلام عنه في حينه، ولعل السبب يرجع إلى كون الرجل لم يستقر في مكان بعينه حتى تستقر مجالس علمه وتشتهر فيها مؤلفاته، إذ أنه قرطبي سكن وقتا بغرناطة ثم انتقل إلى بجاية وتوفي بفاس، ولم تذكر المصادر أين ألف كتابيه "آفاق الشموس" و"مقامع الصلبان" هل كان ذلك في الأندلس؟

---

(1) من مسودة بخطه يعرف فيها ببعض المصادر الأندلسية في الفقه والحديث لازالت مخطوطة : محمد بو خبزة أبو أويس التطواني :

(2) فهرست المخطوطات المصورة معهد المخطوطات العربية بالكويت، ص 327.

(3) انظر فهرست لمخطوطات والمصورات بجامعة محمد بن سعود الإسلامية قسم الحديث الشريف المجلد الأول، ص331.

(4) الفهرست المفصل بمخطوطات خزانة بن يوسف بمراكش إعداد الصديق بلعربي نسخة مرقونة.

أم بعد انتقاله جنوبا إلى بجاية وفاس، ولم تذكر المصادر أيضا سبب انتقال أبي جعفر من الأندلس إلى بجاية، ونحن نعلم أن بعض العلماء المحدثين انتقلوا من الأندلس إلى بجاية بسبب خلاف مع السلطة الحاكمة خاصة عصر الموحدين، وأثناء رحلتهم ضاعت مؤلفاتهم، وقد مر بنا قبل أن عبد الحق الإشبيلي ضاعت بعض مؤلفاته حين انتقل من الأندلس إلى بجاية.

وعلى كل حال فابن الأبار ذكر أن لأبي جعفر تأليفا في أحكام النبي ﷺ سماه آفاق الشموس وإعلاق النفوس[1]. وعنه نقل هذا الكلام أحمد بابا التنبوكتي في نيل الابتهاج بتطريز الديباج[2] وقد وجدت للكتاب ذكرا عند الزركلي في الأعلام دون أن يتحدث عنه مطبوعا أو مخطوطا[3].

محمد بن سعيد بن زرقون الأنصاري الشريشي الأب ت586هـ الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار

سبق أن تحدثنا عن مزية كل من كتاب المنتقى للباجي والاستذكار لابن عبد البر، ووضحنا بما فيه الكفاية عناية العلماء بالمؤلفين الجليلين دراسة وجمعا واختصارا، وعرفنا الأسباب المنهجية التي دعت إلى اشتغال العلماء بالجمع بين المنتقى والاستذكار، فقد أعرض الباجي في المنتقى عن ذكر الأسانيد واستيعاب المسائل وما احتج به المخالف إذ اقتصر على مذهب مالك وأصحابه في شرح الموطأ في حين اتسع نظر ابن عبد البر في الاستذكار لبرصد آراء علماء الأمصار وتوسع في ذكر الأسانيد واستنباط المعاني مع الترجيح.

وقد ذكرنا أن أول من جمع بين المنتقى والاستذكار هو علي بن عبد الله اللمائي المالطي توفي 537 هـ . إلا أن عمله بقي مغمورا لم يشتهر شهرة كتاب "الأنوار" لأبي عبد الله ابن زرقون و"المختار" لمحمد بن عبد الحق التلمساني توفي 625 هـ والذي سيأتي الكلام عنه بعد.

(1) التكملة : ابن الأبار ، ج 1، ص 76 تحقيق د عبد السلام الهراس وابن القاضي في جذوة الاقتباس، ج 1، ص 141.
(2) نيل الابتهاج : أحمد بابا التنبوكتي ، ص 59 على هامش الديباج المذهب لابن فرحون.
(3) الأعلام: الزركلي ، ج 1، ص 150.

برجوعنا إلى المصادر المترجمة لأبي عبد الله ابن زرقون وجدناها تذكر كتاب "الأنوار" فقد ذكره ابن الأبار في التكملة[1] وعنه نقل ابن فرحون في الديباج[2] كما ذكره من المتأخرين عبد العزيز بن عبد الله في معلمة القرآن والحديث[3] ومعجم المحدثين[4].

وقد اعتمد محقق كتاب الاستذكار الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، جزءا من كتاب الأنوار حيث يقول "النسخة المساعدة الأولى نسخة "جوامع أنوار المنتقى والاستذكار" وهي من تأليف الشيخ الفقيه العلامة أبي عبد الله بن سعيد بن أحمد بن زرقون الأنصاري توفي 582 هـ وهي نسخة المكتبة الأزهرية حديث (24) وعدد لوحاتها (284) لوحة وخطها نسخي جيد، وكل لوحة بها 29 سطرا وكتبت في القرن السابع الهجري والموجود منها المجلد الثالث فقط. وأول الموجود من هذه النسخة باب ما جاء في الخلع وآخرها باب القضاء فيما يعطى للعمال[5].

ويبدو أن محقق كتاب الاستذكار لم يبلغ إلى علمه وجود نسخة أخرى من الكتاب بالخزانة العامة بالرباط، وهي النسخة التي أشار إليها ابن عقيل الظاهري في مؤلفه "ابن حزم خلال ألف عام" دون أن يشير إلى رقمها وذكر أنه وقف عليها وتصفحها[6] وهي ليست نسخة تامة وإنما الجزء الرابع فقط تحت (رقم 145 أوقاف) كما ذكر الزركلي في الأعلام ج 6 ص 139 وقال كتبت سنة 702هـ.وقد وجدت في فهرست مخطوطات المكتبة البدرية بالقدس ذكرا لوجود نسخة من الأنوار بها جيدة انفرطت أوراقها بخط مغربي جميل وتخص الجزء الأول من الكتاب[7] وذكر الأستاذ عبد العزيز بن عبد الله في معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى أن الجزء الرابع من كتاب الأنوار لابن زرقون يوجد بالقرويين تحت رقم (145 ق)[8] وذكر الأستاذ المنوني أن من الكتاب أربع مجلدات من البداية إلى نهاية كتاب الوصايا بخزانة الزاوية الحمزاوية بالراشيدية. رقم 466 [9].

---

(1) التكملة : ابن الأبار ، ج 1، ص 63 والذهبي في سير أعلام النبلاء، ج 21، ص 147 وما بعدها.

(2) الديباج : ابن فرحون ، ج 2، ص 259.

(3) معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله ، ص 131.

(4) معلمة القرآن معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بنعبد الله ، ص 31.

(5) مقدمة تحقيق كتاب الاستذكار لابن عبد البر : الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي.

(6) أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ابن حزم خلال ألف عام، ج 4، ص 164.

(7) فهرست مخطوطات المكتبة البدرية إعداد خضر إبراهيم سلامة، ص 49.

(8) معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى : عبد العزيز بن عبد الله ، ص 31.

(9) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث مجلة دار الحديث الحسنية : محمد المنوني ، ع 3، ص 79 وما بعدها.

ومما ينبغي التنبيه عليه في هذا الموطن أن أبا عبد الرحمن بن عقيل الظاهري في مؤلفه الذي أشرنا إليه سابقا. نقل من كتاب "سعادة الدارين في الرد على الفرقتين الوهابية الظاهرية" لإبراهيم السمنودي المنصوري طبعة جريلة الإسلام بمصر، في موضوع حمل الناس على مذهب الظاهر ما نصه "قل أبو عبد الله بن زرقون كنت فيمن الموحدين (يعني وزير عبد المومن) ولما سكت القوم ولم يجبه أحد لحلة الأمر والإنكار، حملتني جمهم على أن تكلمت وتلطفت في الكلام لهم" ثم ذكر -أي المنصوري- تأثيره على عبد الغيرة على المومن حيث لم يحمل الناس على الظاهر".

قل أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري "كنت أظن أن ابن زرقون ذكر ذلك في جمعه بين المنتقى الاستذكار فتصفحت صورة النسخة الخطية بالخزانة العامة بالرباط فلم أجد هذا الكلام فلعله ذكر ذلك في كتابه الرد على المحلى" انتهى[1].

قلت: إن الرجل في كلامه هذا خلط بين أبي عبد الله بن محمد بن سعيد ابن أحمد بن سعيد ابن زرقون الأب توفي 586 صاحب كتاب الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار الذي نحن بصلد الحديث عنه[2]، وابنه محمد بن أبي عبد الله بن محمد بن سعيد أبو الحسين ابن زرقون صاحب كتاب المعلى في الرد على المحلى توفي سنة 621 هـ[3].

قال ابن فرحون في ترجمة أبي الحسين بن زرقون توفي سنة 621 "شيخ المالكية وكان من كبار المتعصبين للمذهب فأوذي من جهة بني عبد المومن ولما أبطلوا القياس وألزموا الناس بالأثر والظاهر صنف كتاب المعلى في الرد على المحلى لابن حزم"[4].

ولذلك كان في كلام ابن عقيل الظاهري نظر من جهتين:

1- قوله"كنت أظن أن ابن زرقون ذكر ذلك في جمعه بين المنتقى والاستذكار فتصفحت الصورة الخطية الموجودة بالرباط فلم أجد هذا الكلام" يوهمنا بأنه تصفح الكتاب كاملا، وقد ذكرنا أن نسخة الرباط ليست تامة وإنما يوجد الجزء الرابع فقط فمن أين له أن يخلص إلى هذه النتيجة وهو لم يتصفح الكتاب كاملا.

2 – وقوله (ولعله ذكر ذلك في كتابه الرد على المحلى) فساده في أن مؤلف الرد على المحلى هو أبو الحسين ابن زرقون الابن المتوفي سنة 621 هـ وليس أبا عبد الله بن زرقون الأب توفي 586 هـ فلا حاجة للبحث فيه ولا الإحالة عليه فوجب التنبيه.

---

(1) ابن حزم خلال ألف عام : أبو عبد الرحمن بن عقيل الظاهري ، ج 4، ص 163-164.

(2) انظر ترجمته في الديباج المذهب لابن فرحون ، ج 2، ص 259.

(3) انظر ترجمته في الديباج المذهب لابن فرحون ، بعده مباشرة، ج 2، ص 260.

(4) الديباج المذهب : ابن فرحون ، ج 2، ص 260.

وعلى كل حال فكتاب "الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار" يحتاج إلى أن تجمع أطرافه من الخزائن التي ذكرنا ومن مظان أخرى لم نقف عليها، وسيكشف تحقيقه إن وجد تاما أو تحقيق بعض أجزائه الموجودة على الأقل لا محالة طبيعة الفقه وفقه الحديث في هذه الفترة التي عرفت تحولات كبيرة في مذهبية الدولة من فقه الفروع المالكي إلى مذهب الظاهرية. واتجاه الأثر.

محمد بن أحمد بن أبي جمرة المرسي توفي 599 هجرية
نتائج الأبكار ومناهج النظار في معاني الآثار

لقد كان من أثر توجه الدولة الموحدية نحو فقه الظاهر والأثر أن تأثرت حركة التأليف في فقه الحديث وكان كتاب "نتائج الأبكار (بالباء) ومناهج النظار في معاني الآثار" نتيجة لهذا التوجه، وقد وجدنا النص على هذا واضحا في كلام ابن الأبار في التكملة الني خص ابن أبي جمرة المرسي بترجمة واسعة حين قال "وله تآليف منها كتاب "نتائج الأبكار، ومناهج النظار في معاني الآثار" ألفه بعد الثمانين وخمسمائة عندما أوقع السلطان حينئذ بأهل الرأي وأمر بإحراق المدونة وغيرها من كتبه"[1] ويشكل تأليف ابن أبي جمرة لكتابه هذا تحولا في مسيرته العلمية حيث عرف عنه أنه ناظر في المسائل أعواما وتدرب مع أبي محمد عاشر بن محمد، وسمع منه جملة من تأليفه الكبير في شرح المدونة وعني بالرأي وحفظه، وولي خطه الشوري وقدم للفتيا، وكان ذلك في المنتصف الأول للقرن السادس الهجري، ثم لما وقع التحول في توجه الدولة العلمي على عصر الموحدين ألف كتابه هذا كما ذكرنا وبالمقابل اعتزل ميدان القضاء والشورى وامتحن في ذلك[2].

وقد نقلت المصادر المترجمة لابن أبي جمرة نسبة كتاب "نتائج الأبكار" إليه وكلها على ما يبدو نقلت عن ابن الأبار في التكملة، فقد ذكره ابن مخلوف في الشجرة[3] والذهبي في سير أعلام النبلاء[4] والزركلي في الأعلام[5] ولم أقف على معلومات عنه مخطوطا أو مطبوعا.

---

(1) التكملة : ابن الأبار ، ج 2، ص 79 ت ر 222 تحقيق عبد السلام الهراس.
(2) نفسه.
(3) الشجرة : ابن مخلوف ، ص 162.
(4) سير أعلام النبلاء : الذهبي ، ج 21، ص 399.
(5) الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 319.

عبد الجليل بن موسى القصري توفي 608 هجرية

1 - تنبيه الأفهام في مشكل أحاديثه عليه السلام

عرف عن الشيخ القدوة العارف بالله عبد الجليل بن موسى القصري اشتغاله بعلم الكلام واللغة العربية والحديث النبوي الشريف، كل هذا أهله لعقد مجالس العلم خاصة بجزيرة طريف، وبقصر كتامة (القصر الكبير حاليا) ولا زال يوجد بها مسجد قديم يعرف باسمه داخل سور المدينة القديمة جوار نظارة الأوقاف بدرب العلوج، ومجالس العلم هذه كانت مناسبة للأسئلة والأجوبة حول الفقه والحديث، وخلاصه ذلك تأليف عبد الجليل عليه رحمة الله لكتابة "الأسئلة والأجوبة" و"تنبيه الأفهام في مشكل أحاديثه عليه السلام" وغيرهما، والكتاب النبي نحن بصدد الحديث عنه، هو بهذا الإسم (تنبيه الأفهام) وليس تنبيه الأنام كما ذكر التليدي في تراث المغاربة[1] رغم أنه أحال على نيل الابتهاج إذ أني حين رجعت إلى ما أحال عليه وجدت (تنبيه الأفهام) فلا أدري مصدره في ذلك، ولعله من تسمية النسخة المخطوطة التي وقف عليها من الكتاب بالمكتبة السليمانية باستنبول تركيا تحت رقم (57/409- لا -له -لي) وهو خلاف ما ذكرت المصادر التي ذكرتها فوجب التصحيح، ويحمد للتليدي أنه زودنا بعد وقوفه على المخطوط بموضوعه حيث قل "يبحث في أحاديث الصفات التي يوهم ظاهرها التشبيه"[2] وتلك حصيلة اشتغال ابن أبي جمرة بعلم الكلام كما ذكرنا.

والكتاب ذكرته جل المصادر المترجمة لعبد الجليل القصري، فقد ذكره ابن الأبار في التكملة[3] وصاحب نيل الابتهاج[4] والزركلي في الأعلام حيث قل "تنبيه الأفهام في مشكل أحاديثه عليه السلام مخطوط في التيمورية"[5]، وقد وجدت له ذكرا عند كارل بروكلمان في تاريخ الأدب العربي حيث سماه "بيان مشكل الأحاديث النبوية" تحت رقم (لا له لي 409)[6].

---

(1) تراث المغاربة في الحديث : محمد عبد الله التليدي ص : 115.
(2) نفسه.
(3) التكملة : الإبن الأبار ، ج 3، ص 132، تحقيق د. عبد السلام الهراس.
(4) نيل الابتهاج بتطريز الديباج : أحمد بابا التنبوكتي ، ص 184.
(5) في الأعلام : الزركلي ، ج 3، ص 276.
(6) تاريخ الأدب العربي : كارل بروكلمان ، ج 6، ص 192.

2 - شعب الإيمان

كان كلام عبد الجليل القصري في طريق التصوف سهلا محررا مضبوطا بظواهر الكتاب والسنة[1] وكان ثمرة كلامه في هذا، كتابه "شعب الإيمان "الذي اشتهر في عصره وبعده شهرة واسعة.

تحقيق اسم الكتاب:

وجدت عند بروكلمان في تاريخ الأدب العربي أنه سمى الكتاب بـ (مختصر شعب الإيمان)[2] ووجدت التليدي في تراث المغاربة يسير في هذا الاتجاه حيث قال "شعب الإيمان لعبد الجليل القصري اختصر شعب الإيمان لأبي عبد الله الحليمي الجرجاني تـ 403"[3].

قلت وهذا يخالف ما ذكرته جل المصادر عن شعب الإيمان لعبد الجليل القصري حيث لم نجد في أي مصدر من هذه المصادر ما يفيد بأن الكتاب مختصر لكتاب الحليمي بما في ذلك كتاب التكملة التي أحالنا عليه التليدي، ويزيد الأمر تأكيدا وقوفنا على الكتاب مخطوطا ومطبوعا إذ لم يذكر المؤلف في مقدمة الكتاب أن عمله هذا اختصار لأي كتاب قبله، وكانت عادة القوم أن ينصوا على سبب التأليف في مقدمات كتبهم، فلم نقف في مقدمة كتاب شعب الإيمان لعبد الجليل القصري، إلا على تقريظ بسيط دخل مباشرة بعده إلى فصول الكتاب، ولم يذكر محقق الكتاب سيد كسروي حسن ما يفيد هذا، وعليه فلا دليل على دعوى بروكلمان ولا قيمة لكلام التليدي ما دمنا لم نقف لكلامهما على سند.

وعليه فالكتاب أصيل في تأليفه من طرف عبد الجليل، وقد ذكرته باسم شعب الإيمان كل المصادر التي وقفت عليها قديمها وحديثها، فقد ذكره بهذا الإسم ابن الأبار في التكملة[4] والغبريني في عنوان الدراية[5] وعن هذه المصادر نقل الزركلي في الأعلام[6] وإسماعيل باشا البغدادي في كشف الظنون الذي قال (ملكته في مجلدين تاريخ كتابته سنة

---

(1) انظر مصادر ترجمته في معجم فقهاء الحديث من هذا الكتاب.
(2) تاريخ الأدب العربي : بروكلمان ، ج 6، ص 192.
(3) تراث المغاربة في الحديث : محمد عبد الله التليدي ، ص 196.
(4) التكملة : ابن الأبار، ج 3، ص 132.تحقيق الدكتور عبد السلام الهراس.
(5) عنوان الدراية : الغبريني ، ص 192.
(6) الأعلام : الزركلي، ج 3، ص 276.

672 هـ)[1] والعلامة عبد الله كنون في النبوغ المغربي[2] وبروكلمان في تاريخ الأدب العربي[3] وأستاذنا محمد بن خليفة في أعلام القصر الكبير[4] وغيرهم، وقد اشتهر وجوده مخطوطا في علة نسخ بالخزائن العالمية إذ يوجد بالقاهرة (206/1) والإسكندرية حديث 33 ودمشق في الظاهرية15/49 [5] وبالاعتماد على نسخة القاهرة دار الكتب القومية بمصر (رقم 110 توحيد) حققه سيد كسروي حسن، وهي نسخة غير تامة، دون أن يكلف نفسه الإطلاع على نسخ أخرى وخاصة النسخة الكاملة والجيلة التي وقفت عليها بالخزانة الحسنية بالرباط تحت رقم 4066 خطها واضح وجميل.

شهرة الكتاب

وقد اشتهر الكتاب بمجالس العلم بسبتة في القرن السابع الهجري[6] وقد وجدنا في وثيقة الكتب المحبسة على مساجد القصر الكبير بالكناش رقم 695 بالخزانة الحسنية بالرباط التي مكننا منها زميلنا الدكتور محمد يعلى الأستاذ بكلية الآداب بالمحمدية، على أن كتاب شعب الإيمان كان من الكتب المحسبة على مسجد الهزميري بالقصر الكبير يتدارسه العلماء في مجالسهم، وقد ذكر أستاذنا محمد بن عبد الرحمن بن خليفة في كتابه أعلام القصر الكبير من النصوص ما يفيد شهرة الكتاب واشتغال الناس به ومما ذكره "أن ابن ليون التجيبي سعيد ابن أحمد من أهل المرية ألف في اختصار شعب الإيمان لعبد الجليل القصري ونقل عن العلامة عبد العزيز بن الصديق رحمه الله قوله في شعب الإيمان "ذلك الكتاب الذي طار صيته واعتمده علماء الشرق والغرب وكثر النقل عنه وهو من محفوظات مكتبته والدنا رضي الله عنه.

تحقيق الكتاب

مضى علينا حين من الدهر كنا نسمع فيه أن الكتاب يحقق هنا أو هناك، وكنا نتوق يوما إلى رؤية بين أيدينا ننعم بدرره ونفائسه، وقد دفعني حب الكتاب إلى أن أدفن عيني بين

---

(1) الإيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون : إسماعيل باشا البغدادي ، ج 14، ص 49.
(2) النبوغ المغربي : عبد الله كنون ، ج 1، ص 47.
(3) تاريخ الأدب العربي : بروكلمان، ج 6، ص 192.
(4) أعلام القصر الكبير : محمد ابن خليفة ، ص 18 وما بعدها
(5) تاريخ الأدب العربي : بروكلمان، ج 6، ص 192.
(6) مظاهر النهضة الحديثة على عهد يعقوب المنصور الموحدي : عبد الهادي احسيسن ، ج 2، ص 35.

صفحاته مخطوطا بالخزانة الحسنية بالرباط أقرأ الحكم بين سطوره لساعات طوال، وكنت أقف على نصوص من السنة وأقوال العلماء تقدح في ذهني شرارة التفكير في مصدرها ودرجتها ثم انقطعت بعد ذلك صلتي بالكتاب وحالت بيني وبينه حوائل، إلى أن اكتحلت به العين في طبعة أنيقة صادرة عن دار الكتب العلمية ببيروت في طبعة الأولى سنة 1995 بتحقيق سيد كسروي حسن، غير أن أول ما صدمني أنني وجدت المحقق حين ينسب الرجل إلى قصر كتامة يقول "وهي بلدة بالجزيرة الخضراء من أرض الأندلس"، محيلا في ذلك على سير أعلام النبلاء للذهبي، وهو من ذلك براء، ثم ما غاضني ثانية أن المحقق اشتغل على نسخة واحدة وهي نسخة دار الكتب القومية بمصر، مع العلم أن النسخ المخطوطة للكتاب لا تكاد تحصى، الشيء الذي فوت علينا وعليه فرصة المقابلة في كثير من النصوص، وكانت قاصمة الظهر أن الرجل لم يكلف نفسه عناء التنصيص على درجة النصوص الحديثة وفق أصول التخريج المتعارف عليها بين المهتمين خاصة النصوص المنقولة من غير الصحيحين كالسنن والمسانيد. ولا يذكر له إلا كونه أخرج الكتاب إلى الوجود بحيث سهل على الناس الاشتغال به لتحقيقه من جديد بعد الإطلاع على النسخ المتعددة منه. وقد علمت أن الكتاب صدر محققا في جزئين إلا أني لم أتمكن من الوقوف عليه لمعرفة محققه وقيمة عمله.

أبو الحسن علي بن أحمد بن مروان الوادي آشي ت609 هـ

1 - اقتباس السراج في شرح صحيح مسلم بن الحجاج

بهذا الإسم ذكرته جل المصادر المترجمة له فقد ترجم لأبي الحسن، ابن الأبار في التكملة حيث قال: "وكان أديبا فقيها مشاركا في فنون وله تواليف ومجموعات وذكر منها "اقتباس السراج" في شرح صحيح مسلم بن الحجاج"[1] قال ابن فرحون "أجاد فيه كل الإجادة"[2] وقد وجدت الكتاب مذكورا عند الزركلي في الأعلام بهذا الإسم دون أن يفيدنا بوجوده مخطوطا أو مطبوعا[3] وقد ذكره عبد العزيز بن عبد الله في معلمة القرءان والحديث بالمغرب الأقصى[4] ولم أقف عليه في كشف الظنون.

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج 3، ص 225 تحقيق د. الهراس.
(2) الديباج المذهب : ابن فرحون، ج 2، ص 118.
(3) الأعلام : الزركلي، ج 4، ص 256.
(4) معلمة القرءان والحديث في المغرب الأقصى : عبد العزيز بن عبد الله، ص 174.

ويبدو أن اشتغل الناس بالمعلم للمازري وإكمل القاضي عياض، وكتاب المفهم لأبي العباس القرطبي الذي سيأتي الحديث عنه، حجب الحديث عن كتاب ا"قتباس السراج" والإهتمام به. ولذلك لم تحدثنا المصادر عن حجمه وصنيع مؤلفه فيه، والدافع إلى تأليفه، وغير ذلك، مما وقفنا على كله أو بعضه في مؤلفات أخرى.

2 - نهج السالك للتفقه في مذهب مالك

قل ابن الأبار في معرض حديثه عن مؤلفات أبي الحسن الودياشي "كتاب نهج السالك للتفقه في مذهب مالك شرح فيه الموطأ في عشرة أسفار"[1] وقد وجدت هذا الكلام نفسه عند ابن فرحون في الديباج إلا أنه سمى الكتاب بنهج "السالك" عوض "المسالك"[2]، والأول أصح لقرب ابن الأبار من أبي الحسن، إذ روى هذه المعلومات عن شيخه أبي جعفر بن الدلال الذي تتلمذ على الودياشي، وعن هذه المصادر المتقدمة نقل المتأخرون كالزركلي في الأعلام[3] وبنعبد الله في معلمة القرآن والحديث[4]وقد نسب التليدي في كتابه تراث المغاربة في الحديث إلى المؤلف كتابين في شرح الموطأ أحدهما بهجه المسالك (بالاعتماد على شجرة النور ج **172/1**) وثانيهما نهج السالك للتفقه في مذهب مالك شرح فيه الموطأ (بالاعتماد على الإحاطة **182/4**) [5] ولم يقل بهذا أحد من المتقدمين ولو رجع إلى كلام ابن الأبار في التكملة لكفاه في الجمع بين الإسمين، ولما ذكر الكتاب في موضعين.

أبو محمد عبد الواحد المعروف بابن التين الصفاقسي ت611هـ

شرح صحيح البخاري المعروف بـ "المخبر الفصيح"

واسمه الكامل "المخبر الفصيح الجامع لفوائد مسند البخاري الصحيح"[6] ولم يشتهر مؤلفه الذي قل فيه صاحب نيل الابتهاج، "لم أقف له على ترجمة[7] ويبدو أن ما عرف عن

---

(1) التكملة : ابن الأبار، ج 3، ص 225 تحقيق د. الهراس.
(2) الديباج : ابن فرحون، ج 2، ص 118.
(3) الأعلام : الزركلي، ج 3، ص 256.
(4) المعلمة : عبد العزيز بنعبد الله، ص 174.
(5) تراث المغاربة في الحديث : محمد عبد الله التليدي، ص 83و ص 293.
(6) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث : محمد المنوني، ج 3، من مجلة دار الحديث الحسنية، ص 86 ويوسف الكتاني في مدرسة الإمام البخاري بالمغرب ص : 572.
(7) نيل الابتهاج : أحمد بابا التنبوكتي، ص 188.

الرجل من معلومات لا يخرج عن ما ذكره محمد ابن مخلوف في الشجرة. إذ وجدت أن المتحدثين عن ابن التين يحيلون إلى هذا المصدر[1] وعلى قوله في وصف الكتاب أنه شرح ممزوج بكلام المدونة وشراحها، وأن ابن رشيد السبتي اعتمده في كتابه "إفادة النصيح في شرح الصحيح"[2].

إلا أن كتاب"المخبر الفصيح" اشتهر وذاع صيته. يدل على ذلك النقول الكثيرة لابن حجر عنه في فتح الباري في غير ما موضع، ومن هذه المواضيع على سبيل المثل قول ابن حجر في كتاب النكاح باب "ذب الرجل عن ابنته في الغيرة والإنصاف" في شرحه لحديث قتيبة بسنده إلى ابن مخرمة قال سمعت رسول الله ﷺ يقول وهو على المنبر "إن هشام بن المغيرة أستأذنوا في أن ينكحوا ابنتهم علي بن أبي طالب فلا آذن... الحديث" قال ابن حجر "قال ابن التين أصح ما تحمل عليه هذه القصة أن النبي ﷺ حرم على أن يجمع بين ابنته وبين ابنة أبي جهل فإنه علل بأن ذلك يؤذيه، وأذيته حرام بإتفاق[3] ومنها قوله في باب "مهر البغي والنكاح الفاسد" قال الحسن (وهو البصري) إذا تزوج محرمة وهو لا يشعر فرق بينهما ولها ما أخذت وليس لها غيره ثم قال بعد، لها صداقها" قال ابن حجر "قوله: إذا تزوج محرمة" بتشديد الراء، وللمستملي بفتح الميم والراء وسكون الحاء بينهما وبالضمير وبهذا الثاني جزم ابن التين[4] والملاحظ في هذين الموضعين اللذين نقلناهما من فتح الباري أن ابن حجر استعان بابن التين في توجيه معنى الحديث الأول لما فيه من إشكال، وضبط لفظ الحديث في الموضع الثاني، ولو تتبع متتبع نقول ابن حجر عن ابن التين لخرج بمادة علمية تبرز قيمة كتاب ابن التين في شرح صحيح البخاري، ولأبرز قيمة تأثير مدرسة فقه الحديث المغربية في المدرسة المشرقية، بعد الإطلاع على السفر المخطوط من الكتاب الموجود بدار الكتب الوطنية بتونس تحت رقم **18474** بخط مشرقي فيه من كتاب الحج حتى كتاب الغصب[5].

---

(1) مقدمة كتاب "أبو عبد الله الأبي وكتابه الإكمال" : يوسف الكتاني في المصدر السابق، وعبد الرحمن عون، ص 92.

(2) شجرة النور الزكية : محمد بن مخلوف، ص 168.

(3) فتح الباري : ابن حجر، ج 9، ص : 328.

(4) فتح الباري : ابن حجر، ج : 9، ص 494 وغيرها كثير.

(5) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث: المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية ع 3 ص 86 وانظر الفهرست العام للمخطوطات رصيد مكتبة حسن حسيني عبد الوهاب إعداد عبد الحفيظ منصور نشر المعهد القومي للآثار بتونس ص32.

محمد بن عبد الحق بن سليمان الكومي اليفرني قاضي تلمسان ت625هـ

1- المختار في الجمع بين المنتقى والاستذكار

عرف عن محمد بن عبد الحق عنايته بعلوم جمة مع براعة في الكتابة، كما عرف عنه أنه كان جماعة للكتب بحيث احتوت خزانته على ما لم يجمعه أحد[1]، كل هذا أهله ليصنف ضمن المكثرين من التأليف في الفترة التي عاش فيها، وقد تنوعت مؤلفاته لتشتمل جوانب اهتمامه المتعددة من حديث وفقه ولغة وعلم كلام وغيرها ومن أشهر ما ألف في فقه الحديث "كتاب المختار في الجمع بين المنتقى والاستذكار" الذي وجدنا ذكره في كل المصادر التي ترجمت له فقد ذكره ابن الأبار في التكملة[2] وابن عبد المالك في الذيل والتكملة[3] وعن هذه المصادر نقل المتأخرون حيث ذكره الزركلي في الأعلام[4] وعبد العزيز بنعبد الله في معلمة القرءان والحديث[5] ومعجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى[6].

وقد احتفظ لنا ابن عبد الملك في الذيل والتكملة بنص للمؤلف رحمه الله يتحدث فيه عن كتاب المختار إذ يقول "كتاب المختار الجامع بين المنتقى والاستذكار بزيادات من التمهيد وغيره تونق النفوس وتروق الأبصار في نحو العشرين سفرا يشتمل على نحو ثلاثة آلاف ورقة[7]... ونفس هذه العبارات ذكرتها المصادر التي ذكرنا.

وتحتفظ الخزائن العالمية والمغربية منها على وجه الخصوص بقطع من الكتاب، فقد ذكر الزركلي في الأعلام أن منه المجلدين الأول والسادس بخزانة القرويين بفاس رقم (174) ومنه مجلد ضخم قديم بالخزانة العامة بالرباط رقم 176[8]. قال المنوني أنها تشمل المجلد الأخير، وأضاف إلى ما ذكر الزركلي أن خزانة القرويين تحتفظ خمسة أسفار ابتداء من الأول تحت رقم 173[9].

---

(1) انظر ترجمة المؤلف مفصلة في الذيل والتكملة لابن عبد المالك الجزء الأول من السفر 8 ص 317.
(2) التكملة : ابن الأبار، ج 2، ص 165، ت ر 427.تحقيق عبد السلام الهراس.
(3) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر 8 القسم 1 ص 317.
(4) الأعلام: الزركلي، ج 6، ص 186.
(5) معلمه القرآن والحديث : بنعبد الله، ص 189.
(6) معجم المحدثين والمفسرين والقراء بالمغرب الأقصى : بنعبد الله، ص 33.
(7) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر 8 القسم 1 ص 319/318.
(8) الأعلام : الزركلي، ج 6 ص 186.
(9) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث : المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية، ع 3، 80.

وقد اعتمد محقق كتاب الاستذكار القطعة الموجودة بخزانة الرباط وقال أن أولها باب ملجاء في سكنى المدينة والخروج منها وتنتهي بما جاء في أسماء النبيﷺ.

وقال"هي بخط أندلسي تاريخ نسخها (730هـ) كتبها محمد بن قاسم الرعيني رقمها (40/180) وتتكون من 188 قطعة مقاس 29/24 وبكل لوحة 29 سطرا والنسخة مقابلة وبها بياض كلمة أو جملة أو سطور في أكثر من موضع"[1].

ويبدو أن المحقق لم يطلع على باقي القطع التي ذكرنا ولو اطلع عليها لأفاد منها كثيرا وقد ذكرنا خلال حديثنا عن كتاب "الأنوار في الجمع بين المنتقى والاستذكار" لابن زرقون (تـ 586) وقبله في حديثنا عن المنتقى للباجي والاستذكار لابن عبد البر، الدواعي المنهجية التي دعت العلماء إلى الاعتناء بالجمع بين الكتابين أهمها اقتصار الباجي على مذهب مالك دون ذكر الخلاف وتوسع ابن عبد البر في ذكر مذاهب علماء الأمصار.

2 - الاقتضاب في غريب الموطأ

ذكرته كل المصادر التي تحدثت عن "المختار"، ويبدو أن الكتاب مستخرج منه كما نقل ذلك صاحب الذيل والتكملة في معرض ذكر مؤلفات اليفرني، نقلا عن برنامجه المسمى"الإقناع في كيفية الإسماع". قال: "غريب الموطأ وإعرابه، وسميته الاقتضاب، لأني اقتضبته من الكتاب الكبير المختار"[2] ولم تتحدث المصادر التي ذكرته عن وجود الكتاب مخطوطا أو مطبوعا.

وقد ذكر ابن عبد الملك أن للرجل مؤلفا آخر في شرح غريب الشهاب للقضاعي[3].

أبو الحسن علي بن محمد بن القطان الفاسي توفي 628 هـ

أجمع الدارسون لشخصية ابن القطان على علو كعبه في الفقه والحديث، أسهم في هذه الشهرة كون الرجل أعطى لحديث رسول الله ﷺ حياته فأعطاه هيبته ونظارته، إذ كان مدار الطلبة عليه، ومجالسه لا تكاد تضاهى لسعة علمه وتبحره في علوم مختلفة، وكانت خلاصة هذا الإشتغال عشرات من المؤلفات في الفقه والحديث والأصول تتبعها ابن عبد الملك في الذيل والتكملة عند ترجمته الواسعة لابن القطان.

---

(1) مقدمة تحقيق كتاب الاستذكار لابن عبد البر : عبد المعطى أمين قلعجي، ص 157.

(2) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، ق 1من السفر 8 ص 317.

(3) نفسه.

وقد وصلنا من هذا التراث الضخم ما سلم من عوادي الزمن كرسالة "النظر في أحكام النظر بحاسة البصر"، وكتاب "الإقناع في مسائل للإجماع"، ورسالته في "فضل عاشوراء، والترغيب في الإنفاق على الأهل"، وكتاب "الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الإحكام"، أما باقي الرسائل والمؤلفات التي ذكرها ابن عبد الملك فلم يتم الوقوف عليها لحد الساعة.

وإذا كان كتاب "بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام" يغلب عليه طابع علم الرجال والعلل ودراسة الأسانيد، فإن أبرز أثر يعكس جهد ابن القطان في فقه الحديث من أثره الذي وصلنا هو مؤلفه "النظر في أحكام النظر بحاسة البصر". وسنفصل الكلام عنه بما تيسر لنا من المعلومات التي حفظتها المصادر فنقول وبالله التوفيق.

1 - كتاب النظر في أحكام النظر بحاسة البصر

قال ابن عبد المالك في معرض حديثه عن مؤلفات ابن القطان "وكتاب النظر في أحكام النظر مجلد صغير وهذا الإسم من تسمية ابنه شيخنا أبي محمد[1]... وكلام ابن عبد الملك هذا هو أقدم ما وصلنا في الحديث عن هذا المؤلف دون تفصيل في الحديث عن موضوعه وأهميته، إلا أن العثور على الكتاب مخطوطا وصدوره محققا مكن من تسليط الأضواء على مختلف جوانبه من حيث أهميته ومنهجه ومادته الحديثة وغيرها.

وقد عُثر على الكتاب لأول مرة بخزانة الإسكوريال بإسبانيا رقم 124 أخذت عنها صور وشرائط وهي نسخة شرقية سقيمة يشيع فيها التحريف والتصحيف، وهي النسخة التي اعتمدها عمنا الأستاذ العلامة إدريس الصمدي في تحقيق الكتاب، وقد عايشت فصولا من معاناته مع النسخة وهو ينتقل بين مجاهيلها يجتهد في كشف ما بتر من جملها وكلماتها بالاعتماد على نسخة مساعدة لمختصر الكتاب لأبي العباس أحمد بن قاسم الجذامي القباب توفي 779هـ الموجودة بالخزانة الحسنية في نسختين الأولى تحت رقم 7233 والثانية تحت رقم 5705. والتي صدرت بدورها محققة.

---

[1] الذيل والتكملة : ابن عبد الملك ، ج 1 س 8 ص 165 وما بعدها.

وقد قرأت من كلام الفقيه أبو خبزة التطواني فيما وقفت عليه بخطه قوله "أخبرني فضيلة الشيخ حماد الأنصاري من علماء الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة أنهم عثروا على نسخة أخرى تامة وجيلة استحضر منها نسخة" وذلك في موسم الحج من عام **1412** هـ

ويبدو أن العم حفظه الله لم يقف على هذه النسخة وهو يشتغل بالتحقيق إذ لو وقف عليها لما استغرق حوالي عشر سنوات في كشف ما انغلق من النسخة الوحيدة التي اعتمدها، وقد صدر الكتاب بعد طول عناء عن دار إحياء العلوم ببيروت في طبعته الأولى سنة **1416** هـ **1996** م بتقديم ومراجعة شيخنا الدكتور فاروق حمادة والذي كان هذا التحقيق تحت إشرافه حين قدم الكتاب رسالة لنيل الماجستير في الدراسات الإسلامية من جامعة محمد الخامس سنة **1990** أي قبل اكتشاف نسخة تركيا بسنتين.

إن هذا التحقيق هو الذي جعلنا نتلمس أحد نفائس تراث ابن القطان في فقه الحديث، وفيما يلي جمل مختصرة عن أهمية الكتاب ومنهجه والغرض من تأليفه الكلام ابن القطان يحدد فيه المنهج الذي سلكه في كتابه إذ يقول في مقدمة الكتاب بعد الصلاة والسلام على رسول الله "نبين إن شاء الله بهذا القول جواب ما سئلت عنه من أحكام النظر بحاسة البصر ملخصا في ثمانية أبواب.

الباب الأول في مشروعية غض البصر .

الباب الثاني في بيان ما يجدر إبداؤه للناظر وما لا يجوز.

الباب الثالث في نظر الرجال إلى الرجال.

الباب الرابع في نظر النساء إلى النساء.

الباب الخامس في نظر الرجال إلى النساء

الباب السادس في نظر النساء إلى الرجال

الباب السابع في الضرورات المبيحة إلى ما لا يجوز النظر إليه بغير ضرورة

الباب الثامن في بيان مشروعيته أقوال وأفعال عند رؤية بعض المرئيات.

وجعلت ما أذكره في كل باب مما بعد الباب الأول في مسائل، وهي منقسمة على ثلاثة أقسام قسم الفتوى فيه مقطوع بها، وقسم الفتوى فيه مظنونة وقسم الفتوى فيه متردد فيها، كتبناه وبيناه على الاحتمال فيه ليرى الناظر رأيه ولعله يعثر فيه على مزيد.

وما نذكره في الباب الثامن، وهو في تراجم، حسب الموجود منه، وتمر فيه مسائل لها عند أهل النظر في الأصل موقع عظيم، نكتفي فيها بأيسر قول اتكالا على المسطور فيها في مواضعها.

وإنما الاعتناء بما هو من أحكام النظر، ونلتزم فيه من الخبر الحديثي، ذكر الأحاديث الصحاح بغير إسناد وما روي فيه عند المحدثين نظر أذكره بإسناد، وأنبه على ما ينبغي التنبيه عليه من أمره وإنما أفعل ذلك إذا كان داخلا في الباب، أما إذا لم يكن من الباب فقد اكتفى بالإشارة إليه وما كان من الحديث في الباب ضعيفا اقتصر على ذكر المتن وموضع العلة في الإسناد"(1).

هذا عن منهج ابن القطان في كتابه أما عن أهمية الكتاب في الجانب الحديثي والفقهي فقد كان ذلك خلاصة تعامل المحقق مع تفاصيل الكتاب وخلاصة ذلك أجملها في التالي:

"1 – يذكر المصنف الحديث ويعزوه لمخرجه ثم يستقري طرقه وألفاظه المختلفة خصوصا منها ماله علاقة بموضوعه.

2 – يهتم المصنف ببيان مرتبة الحديث الذي بلغ مائتين وسبعين حديثا

3 – يهتم كذلك بدراسة الأسانيد وأحوال الرواة

4 – يحسن التبويب والدقة في العناوين وكثرة التفريعات والتفصيلات تحت الباب الواحد

5 – ينقل الآراء الفقهية لعلماء الأمصار ويروي مذاهب الصحابة والتابعين وما يشهد لها من الحجج والأدلة ثم يقول رأيه فيها بما ترجح لديه من الأدلة.

---

(1) النظر في أحكام النظر (المقدمة) : ابن القطان، ص 61 وما بعدها.

6 – يقتصر على ذكر موضع الشاهد في الخبر، وهذا صنيع فقهي سلكه البخاري في الجامع الصحيح فجاءت الأحاديث فيه مقطعة على الأبواب الفقهية.

7 – استيعابه لجميع جوانب المسألة التي هو بصدد البحث عن حكمها ومقارنتها بغيرها حتى يتسنى له الحكم الصحيح عليها من غير أن يقلد أحدا في ذلك"[1].

وقد اعتنى محقق الكتاب بهذا الأثر النفيس أيما عناية يظهر ذلك في قوله.

"– ارتكز عملي في تحقيق الكتاب على قراءته وتتبعه ومقابلة أصله بالمختصر وبالكتب التي اعتمد عليها المصنف وألخص عملي في تحقيق الكتاب في النقط التالية :

1 – ضبط النص الفقهي: بمقابلته مع المختصر لأن المختصر جرد النصوص الفقهية من الأصل من غير تغيير إلا في بعض الحالات النادرة يلخص فيها النص إذا كان طويلا.

2 – ضبط الأسانيد: وذلك بتحرير أسماء الرجال وتصحيح ما وقع فيها من أخطاء أو خفاء أو التباس.

3 – ضبط المتون: وذلك بمقابلتها مع المصدر الذي نقل منه ابن القطان وأحيانا أبين ما تضمنته من المعاني أو اكتفى بشرح بعض عباراتها الغامضة.

4 – ما وقع مطموسا أو غير مقروء أو محرفا أضعه بين قوسين وأنبه عليه في التعليق، وما كان ساقطا أثبته مع وضعه بين معقوفتين إن وجدته في الأصول المعتمدة وما وقع من بياض أضعه بين معقوفتين وأشير إلى ما يحتمل أن يكون من الكلمات فيه.

5 – خرجت الأحاديث المذكورة في الكتاب واعتمدت في تخريجها على الكتب الستة وغيرها من مصادر الحديث

6 – ذكرت أسماء السور وأرقام الآيات التي وردت في الكتاب

7 – اتممت مسائل الكتاب والأحاديث الواردة فيه على طريقة المحدثين[2].

وغير ذلك مما يساعد على قراءة الكتاب وتتبع مسائله مما يفعله المحققون للمخطوطات عادة ويبذلون فيه جهدا غير يسير".

---

[1] مقدمة تحقيق كتاب النظر في أحكام النظر لابن القطان : إدريس الصمدي، ص 48 وما بعدها.
[2] المصدر نفسه : ص 59 وما بعدها.

قلت، ومع هذا الذي بُذل، تبقى سؤالات منهجية نسأل الله أن يهيئ لنا من الوقت ما نخصصه لاستقصائها في هذا الأثر الجليل حتى تتضح تفاصيل منهج فقه الحديث عند ابن القطان فيه وأبرز هذه الأسئلة:

ما هو منهج المؤلف في نقد الأحاديث سندا ومتنا؟

ما هو منهجه في عروض أقوال المذاهب والأئمة وما هي الأصول التي يعتمدها في الترجيح؟

ما هو منهجه في استنباط الحكم الشرعي من النصوص وكيف يرتب الأدلة؟

ما هو منهجه في استثمار القواعد الأصولية والفقهية في استنباط الأحكام ؟

ما هي مصادره في الكتاب؟ وغير ذلك

وما تجدر الإشارة إليه تنويرا لدرب الباحثين عن تراث ابن القطان أن الخزائن تحتفظ من تراثه مما هو معروف لحد الساعة بما يلي :

1 – كتاب بيان الوهم والإيهام الواقعين في كتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي، والذي خصه شيخنا الدكتور إبراهيم بن الصديق رحمه الله عافيته بدراسة موسعة مفصلة تغني عن غيرها معتمدا في ذلك على النسخ الموجودة من الكتاب بالقرويين ودار الكتب المصرية. مستوفيا الكلام عن مدرسة علم العلل بالمغرب منذ نشأتها الأولى إلى ما بعد ابن القطان، فجاء كلامه محررا مدققا بنفس العالم المحدث في مبحث من أعقد مباحث علم الحديث وأكثرها استعصاء على مناقيش العلماء، والرسالة مطبوعة صادرة عن وزارة الأوقاف المغربية سنة 1995م، وكان الأستاذ إبراهيم بن الصديق قد قدمها لنيل دكتوراه الدولة في الحديث وعلومه من دار الحديث الحسنية بالرباط. وقد صدر بعد ذلك سنة 1999 كتاب بيان الوهم والإيهام بتحقيق الدكتور الحسين آيت سعيد.

2 – الإقناع في مسائل الإجماع

يقول الدكتور إبراهيم بن الصديق "وهو مشهور النسبة إليه وتوجد عنه نقول في كتب الفقه والخلاف ويطلق عليه بعضهم مراتب الإجماع، ويوجد مصورا على المكروفلم بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم 95 تقع في 78 ورقة.

وهو عبارة عن حكاية ما أجمع عليه العلماء في المسائل الاعتقادية والفقهية دون تدخل منه أو تعليق، وينقل هذه الاتفاقات من كتب كالتمهيد لابن عبد البر والإشراف للقاضي عبد الوهاب، ومختلف الحديث ومراتب الإجماع لابن حزم والمحلى له والاستذكار لابن عبد البر، والنوادر لابن أبي زيد، ورسالة الشافعي إلخ.

ألفه بأمر من أمير المؤمنين يعقوب بن يوسف بن عبد المومن ولم يذكره ابن عبد الملك ضمن مؤلفاته"[1].

وقد علمت أن الدكتور فاروق حمادة يشتغل بتحقيقه ويعمل على طبعه ونشره.

3 – رسالة في "فضل عاشوراء والترغيب في الإنفاق على الأهل" ذكرها ابن عبد الملك في الذيل والتكملة وتوجد مخطوطة بخزانة ابن يوسف بمراكش قال الفقيه أبوأويس محمد بوخبزة التطواني في ما وقفت عليه في مسودة بخطه "ضمن مجموع رقم 103 صفحاتها 15 وهي ناقصة مع الأسف بقليل نحو صفحتين تقديرا من آخرها مكتوبة بخط أندلسي عتيق لعله يرقى إلى أيام المؤلف، وقد تناول المؤلف عاشوراء وفضائله وما يشرع فيه من مسائله تقارب الأربعين، فيأتي بالمسألة في عبارة واضحة مركزة ثم يأتي بعدها بالدليل من الحديث والآثار ناقدا وموثقا ومجرحا وهي طريقة معهودة في المؤلف".

وقد تكلم ابن القطان فيها عن حديث "من وسع على أهله وعياله يوم عاشوراء وسع الله عليه سائر سنته" وقد تكلم على إسناد هذا الحديث ورجاله وانفصل عنه أنه حديث حسن[2].

أبو الخطاب عمر بن حسن بن دحية الداني السبتي ت سنة 633 هـ

رغم ما قيل عن الرجل فإن أبا الخطاب بن دحية علامة محدث متقن حافظ كما جاء في سائر المصادر التي ترجمت له[3] صاحب التآليف، وقد فصل شيخنا الدكتور إبراهيم بن

---

(1) علم العلل بالمغرب : الدكتور إبراهيم بن الصديق، ج 1، ص 292.
(2) نفسه : ص 293 وما بعدها.
(3) انظر مصادر ترجمته في معجم فقهاء الحديث من هذا المؤلف

الصديق في استعراض الاتهامات الموجهة لابن دحية وخاصة ما جاء منها في المحضر المشهور للسنهوري في بحث مفصل له بعنوان "حقيقة محضر بن دحية" ألقاه بكلية أصول الدين.

وقد تنوعت مؤلفات الرجل لتشمل الحديث والتاريخ والسير والشعر والأدب وغيرها، قال ابن الأبار "كان بصيرا بالحديث معتنيا بتقييده مكبا عليه حسن الخط معروفا بالضبط له حظ وافر من اللغة ومشاركة في العربية بتقييده وسواها وله تؤاليف"[1].

وقد استعرضت مؤلفات ابن دحية في الحديث فوجدت أن أغلبها أقرب إلى السيرة منها إلى غيرها من الفنون المرتبطة بالسنة النبوية وقد استعرضت مؤلفاته في ترجمته الموجودة ضمن معجم فقهاء الحديث من هذا البحث فلتراجع هناك، إلا أني أقول أن جهود الرجل في فقه الحديث تظهر بجلاء في كتابه "الابتهاج في أحاديث المعراج" لذلك خصصته بالتعريف ضمن هذا المعجم مسلطا الضوء على أهميته والعرض من تأليف ومنهج ابن دحية فيه.

الابتهاج في أحاديث المعراج

أهمية الكتاب

إذا كانت أحاديث الإسراء والمعراج بمختلف رواياتها توجد عادة في بطون كتبت الحديث والسيرة، فإن السبق إلى التأليف المستقل فيها مما يفخر به ابن دحية في مقدمة كتابه إذ يقول "فإن هذا الكتاب يسفر عن وجوه الحقائق ويكشف عن الدقائق ويوضح مستقيم المنهاج في أحاديث المعراج على نحو ما جاراني في ميدانه مجار ولا باراني في مضماره مبار"[2]
وقد أقر بهذه الأسبقية محقق الكتاب الذي اشتغل على ما يبدو طويلا بهذا الميدان فأقر ابن دحية على زعمه يقول "وحبب إلي هذا الموضوع لأن لي عناية قديمة بأحاديث الإسراء والمعراج حيث ألفت فيها كتابا يجمعها ويجلي معانيها" وقد قال قبل "ومن هنا تبدو أهمية هذا الكتاب إذ هو من الكتب القليلة بل والنادرة التي تتناول قصة الإسراء والمعراج في هذا المجال"[3].

---

[1] التكملة : ابن الأبار، ج 3، ص 165 تحقيق د عبد السلام الهراس.
[2] مقدمة الكتاب بتحقيق الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب.
[3] مقدمة تحقيق كتاب المنهاج لابن دحية : الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب، ص 5 وما بعدها.

قلت والصواب أن نقيد هذا الإطلاق بقولنا : هو من الكتب النادرة التي تناولت قضية الإسراء والمعراج إلى حدود عصر بن دحية وبهذا المنهاج الذي سلكه" أما تجريد أحاديث الإسراء والمعراج وتخصيصها بالدراسة فنصيبها من حركة التأليف في الحديث والسيرة ليس بيسير منها ما هو مطبوع ومتداول(1) إلى جانب كتاب ابن دحية.

وعلى العموم فإن كتاب الابتهاج هو من نفائس التراث الإسلامي التي وصلتنا عن ابن دحية إذ لا نكاد نعرف من كتبه في الحديث والسيرة إلا هذا الكتاب، بالإضافة إلى رسائل مخطوطة متناثرة في الخزائن العلمية تحتاج إلى من يجمع شتاتها ليكشف الغطاء عن كثير من الالتباس الواقع في حياة الرجل وعلمه ومواقفه، ومما يوجد مخطوطا من تراث بن دحية كتاب "التنوير في مولد السراج المنير" محفوظ في برلين رقم 9547/1 وكتاب "المستوفى في أسماء النبيﷺ" فهرست برلين ص 114 وكتاب "نهاية السول في خصائص الرسول" فهرست برلين ص 142 وكتاب "أعلام النصر المبين في المفاضلة بين أهل صفين" وقفت على نسخة مصورة منه عن نسخة الأسكوريال، بالإضافة إلى ما يمكن أن يكون موجودا مخطوطا أو مطبوعا من كتب الشعر والأدب والتاريخ[2]...

موضوع الكتاب والغرض من تأليفه ومنهج المؤلف فيه:

لتوضيح ذلك أترك الكلام لأبي الخطاب إذ يقول "فإن هذا الكتاب يسفر عن وجوه الحقائق ويكشف عن قناع الدقائق، ويوضح مستقيم المنهاج في أحاديث المعراج على نحو ما جاراني فيه مجار ولا باراني فيه مبار، فرقت فيه بين الصحيح والسقيم، وسلكت منهاجا هو في صفة المستقيم وحللت عقد المشكلات ورددت بالبراهين على الشبهات. وبينت أن ذلك كان بالروح والجسد، وكشفت حقيقة الأمر إلى غاية المدى ويسير الأمد، وهو على ذلك كبير الفوائد والمدد كثير الإفادات في يسير المدد وأحسنت الكلام على مذهب المحققين وحسبت كفيت في الرد على المبطلين"[3].

---

(1) مما يوجد مطبوعا في هذا الموضوع الإسراء والمعراج لعبد الملك بن هشام توفي 213 هـ ومعه شرح الإسراء والمعراج لعبد الرحمن بن عبد الله السهيلي توفي 581 هـ الصادر عن دار المعارف بالطائف في طبعته الثالثة بدون تاريخ والإسراء والمعراج من تفسير ابن كثير جردة ورتبه إسماعيل الأنصاري وصدر بالرياض عن مكتبة الرياض الحديثة، والإسراء والمعراج من الكتاب والسنة لمحمد عطية سالم صادر عن مكتبة دار التراث بالمدينة سنة 1409 وغيرها.

(2) انظر الحديث هذه المؤلفات وأماكن وجودها في مقدمة المحقق لكتاب الإبتهاج لابن دحية السابق الذكر

(3) مقدمة المحقق لكتاب المنهاج لابن دحية، ص 8.

وقد قسم المؤلف كتابه إلى فصول عكست هذا المنهج الذي رسمه لنفسه في المقدمة، إذ خصص الجزء الأول من الكتاب لعرض أحاديث الإسراء والمنهاج بمختلف رواياتها ومناقشتها سندا ومتنا بمنهج المحدثين المدققين يخلص إلى تثبيت ما ثبتت صحته وطرح ما اعتل مع بيان وجه علته.

ثم بعد ذلك عقد فصلا لشرح ما يوجد في الأحاديث الصحيحة من غرائب اللغات والألفاظ كي يحرر مواطن الاشتباه والإشكال في فهم الأحاديث وفقهها، وفي ثنايا ذلك يرد شبهات المبطلين وتأويلات المؤولين على ضوء الظاهر من الكتاب والسنة الذي عرف به ابن دحية.

ثم بعد ذلك عقد فصلا في آخر الكتاب يعتبر زبدته وصلبه، لفوائد أحاديث الإسراء والمعراج إذ أوصلها إلى واحد وستين فائدة يكشف استخراجها من بين سطور الأحاديث عن براعة في الفهم وحكمة في إدراك أسرار النصوص، ومقاصدها، بمنهج لا تعسف فيه ولا تمحل، منوعا فوائده هذه إلى أحكام فقهية وأسرار بلاغية وتفسير ومقارنة بين أقوال أئمة فقه الحديث في فهم النصوص حتى ليشعر القارئ بحلاوة الاستنباط تسري في كلام المؤلف، فلا تكاد تترك الكتاب حتى تأتي على آخر كلمة فيه، وذلك لقدرة الرجل على توظيف اللغة وعلم الكلام وعلو م الحديث وأقوال الأئمة والتفسير والتاريخ ببراعة فائقة.

وحين تتبعت قراءة الكتاب أدركت بعدها أن قول أبي الخطاب في تقريظ مؤلفه، ما جارني فيه مجار ولاباراني فيه مبار" حقيقة لا مراء فيها، لولا ما اعتراه بين الفينة والأخرى من حدة في رده على المخالفين.

وتبقى أسئلة على عاتق الباحث المهتم بابن دحية وتراثه هي ما يلي:

- ما هي الدوافع الفكرية والعلمية التي دفعت ابن دحية إلى تأليف كتابه هذا ومن هم المبطلون الذين يتحدث عنهم" في مقدمة الكتاب ؟

- هل ألف ابن دحية كتابه هذا بناء على طلب أمير أو صاحب سلطة كما كان الشأن في كتاب "التنوير في مولد السراج المنير" الذي ألفه لمظفر الدين صاحب الموصل سنة 604 هـ وقرأه عليه بنفسه فأجازه بألف دينار ؟ (1).

---

(1) مقدمة المحقق لكتاب المنهاج لابن دحية، ص 8.

- إلى أي حد كان ابن دحية وفيا لمذهب الظاهر في تأليفه هذا وما هي المعايير والمقاييس التي في ضوئها يفهم النصوص ويستخرج الفوائد ؟

- ما هو موقع هذا الكتاب في دائرة ما ألف حول أحاديث الإسراء والمعراج تصنيفا ومنهجا ؟

تلكم وغيرها أسئلة لم تلق نصيبها من الدراسة في مقدمة محقق الكتاب وهي التي جعلتنا نختاره نموذجا للدراسة المنهجية نحاول من خلالها أن نجيب عن بعض هذه الأسئلة في الباب الأخير من هذا البحث.

وللعلم فإن الكتاب صدر محققا سنة 1996 في طبعته الأولى عن مكتبة الخانجي بالقاهرة بتحقيق جيد خاصة في ضبط النصوص وتخريج الأحاديث من طرف الدكتور رفعت فوزي عبد المطلب أستاذ الشريعة بجامعتي القاهرة وأم القرى.

وقد اشتغل في تحقيق الكتاب على نسخة واحدة مصورة من مكتبة كوبريلي بتركيا عليها رواية حفيد ابن دحية محمد بن محمد بن دحية، وهي نسخة قديمة يرجع تاريخ نسخها إلى سنة 721 هـ أي بعد وفاة المؤلف بثمانية وثلاثين عاما، وناسخها حسب ما هو مثبت في آخر صفحة هو عيسى بن أيوب بن يوسف البكري الشافعي.

شرح الشهاب للقضاعي

نسبت بعض الكتب المتأخرة لابن دحية شرحا لكتاب الشهاب للقضاعي كالأستاذ عبد الله كنون في كتابه النبوغ المغربي[1] ومحمد عبد الله التليدي في تراث المغاربة في الحديث النبوي[2]. إلا أن الصواب أن ابن دحية لم يشرح كتاب الشهاب وإنما علق فقط على أسانيده، دليلنا على ذلك ما ذكر الذهبي في التذكرة إذ يقول "كان أبو الخطاب مع فرط معرفته وحفظه متهما بالمجازفة في النقل فبلغ ذلك الملك الكامل فأمره أن يعلق شيئا على كتاب الشهاب كتابا يتكلم فيه على أسانيده وأراه الكامل فقال له الكامل بعد أيام ضاع مني الكتاب فعلق لي مثله ففعل فجاء متنافيا للأول فعلم السلطان صحة ما قيل فيه وعزله

(1) النبوغ المغربي : عبد الله كنون، ص 159.
(2) تراث المغاربة في الحديث : محمد عبد الله التليدي، ص 185.

من دار الحديث فولى مكانه أخاه الإمام أبا عمر اللغوي"[1] انتهى كلام الذهبي فوجب التنبيه.

وتوجد نسخة مخطوطة من كتاب آخر لابن دحية تحت عنوان "وهج الجمر في تحريم الخمر" بخط ابن يونس بن أحمد بن يونس سنة 782 هـ محفوظة بخزانة الإمام مسعود الإسلامية تحت رقم 357 ف و 1773 ف [2].

أبو الحسن علي بن أحمد التجيبي الحرالي توفي 637 هجرية شرح الموطأ

حكى صاحب عنوان الدراية في ترجمة مطولة لأبي الحسن التجيبي كرامات ومواقف تصنفه ضمن من تولاه الله من صوفية زمانه، وتبسط الكلام عن علمه وعرفانه ولذلك حينما قلبت صفحات كتب التراجم وجدت المتأخرة منها تنسب للتجيبي شرحا لموطأ مالك وتفسيرا لم يكمله فقلت لعل النزعة الصوفية لأبي الحسن ستعرف طريقها إلى شرحه للقرآن والسنة، فتتبعت المصادر علني أقف على معلومات عن شرح الموطأ وصنيع صاحبه فيه فما ظفرت بما ظفرت به إلا من كتابات المتأخرين، باستثناء مصدر واحد متقدم، فقد نص عليه صاحب هدية العارفين ووجدته مذكورا عند أستاذنا المرحوم عمر الجيدي في معرض حديثه عن عناية المغاربة بالموطأ ونسب معلوماته هذه إلى المراكشي في الإعلام[3].

وحين رجعت إلى المصادر المتقدمة أستفسرها عن شرح أبي الحسن لموطأ مالك وجدت أن ابن الأبار في التكملة ترجم للرجل ترجمة مختصرة ولم يذكر من مؤلفاته شيئا[4] وحين رجعت إلى عنوان الدراية لم أظفر بما كنت أبحث عنه رغم أن الغبريني أفرد أبا الحسن بترجمة واسعة من ثلاثة عشر صفحة لكنه لم يذكر شرحه للموطأ[4] غير أنه احتفظ لنا بنص عن اشتغل أبي الحسن بفقه مالك وحذقه فيه وفي استحضار مصادره "قال أخبرني شيخنا الفقيه أبو محمد عبد العزيز بن عمر بن مخلوف رحمه الله قال لما ظهر للشيخ رحمه الله من

---

(1) تذكرة الحفاظ : الذهبي، ج 4، ص 1421.
(2) فهرست المخطوطات والمصورات بجامعة محمد بن مسعود الإسلامية قسم الحديث الشريف المجلد الثاني، ص 878.
(3) محاضرات في تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي : عمر الجيدي، ص 169.
(4) التكملة : ابن الأبار، ج 3، ص 251 تحقيق د عبد السلام الهراس.
(5) عنوان الدراية : الغبريني، ص 143 وما بعدها.

فقهاء وقته أنهم اعتقدوا أنه لا يعرف فقه مذهب مالك رضي الله عنه علم معرفتهم بـه، قال: فكان إذا قرأ التهذيب يبين في كثير من مواضعه أنه مخالف لأصل المدونة ومغاير لهـا، ويأمر بالأصل فيقاس فيبين المخالفة بينهما وبين ما وقع لمالك وأصحابه في الكتب التي وقع فيها النقل حتى يقررهم في طريقهم"[1] وهذا النص الذي أورده الغبريني يفيـد اشـتغل التجيبي بفقه مالك غير أنه لا يؤكد تأليفه لشرح الموطأ وهو المعاصر له المطلع على تفاصيل تكوينه ورحلاته وتآليفه وضروب العلم التي شغلته كما أكد ذلك المقري في النفح دون أن يذكر بدوره شرح الموطأ[2] إلا أن أقدم مصدر وجدته ينسب شرح الموطأ لأبي الحسن هـو ابن الطواح في كتابه "سبك المقال لفك العقال" وهو من علماء القرن السابع الهجري إذ يقول "له تصانيف كثيرة وبعضها لم يكمل وله وضع على كتاب سيبويه سماه النافع وشرح على الموطأ وتفسير أكمل منه الربع"[3].

نخلص من هذا إلى أن أبا الحسن اشتغل بفقـه مالـك، وتكلـم عـن مصـادره وأقـرأ التهذيب، وهذبه مما ليس في مصادر الفقه المالكي وخاصة المدونة كل هذا تواضعت عليه المصادر المعاصرة له، وخلاصة هذا العمل هو الذي اعتقد أن المصادر جعلته شرحا للموطأ مما قد يكون من جمع تلاميذه من إملائه كما هو الشأن بالنسبة لكثير من المؤلفات المغربية الأندلسية التي تكون خلاصة مدارسة العالم لكتاب ما في مجالس العلم، فينقل تلاميذه ذلك وينسبونه إليه ويشتهر باسمه. هذا ما أمكننا الوصول إليه من خلال الجمـع والمقارنـة بـين المعطيات المتوفرة في كتب التراجم المتقدمة والمتأخرة.

وللذكر فقد استعرض الزركلي في الأعلام مؤلفات التجيبي الحرالي دون أن يذكر من بينها شرح الموطأ، لأنه اعتمد ترجمة عنوان الدراية ولم يذكر من بين هـذه المؤلفـات شـيئا مخطوطا أو مطبوعا[4].

---

(1) نفسه.
(2) نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 187.
(3) عبد الواحد بن الطواح التونسي كان حيا سنة 718 هـ في كتابه سبك المقال لفك العقال تحقيق صديقنا الدكتور محمد مسعود جبران، ط دار الغرب الإسلامي، ص 83-84.
(4) الأعلام : الزركلي، ج 4، ص 256.

أبو عبد الله محمد بن يحيى بن المواق القرطبي المراكشي ت642هـ

شرح مقدمة صحيح مسلم

شرح الموطأ

اهتم أبو عبد الله ابن المواق الفاسي المراكشي بكتاب عبد الحق الإشبيلي وتعليق ابن القطان عليه، وقد ذكرته جل المصادر المترجمة لابن المواق وأشادت به وحظي بعناية العلماء بعده، وهذه المصادر التي ذكرنا أشارت إشارات خفيفة إلى مؤلفين لابن المواق وذلك بذكر اسمهما دون إفادتنا بأي معلومات عنهما

الأول: "شرح مقدمة صحيح مسلم" الذي وجدناه مذكورا عند ابن عبد الملك في الذيل والتكملة قال "وشرح مقدمة صحيح مسلم"[1] وهو المصدر الذي كنا نعتقد أننا سنعثر فيه على معلومات عن المؤلف، خاصة وأن ابن عبد الملك هو الأقرب إلى عصر ابن المواق الواقف على مؤلفاته المعقب على بعضها، وهذه المعلومة التي ذكرها ابن عبد الملك هي التي تناقلتها المصادر بعده أو الدراسات الحديثة التي تتضمن معلومات قليلة عن ابن المواق ومؤلفاته[2].

وقل مثل ذلك في شرح الموطأ، يقول ابن عبد الملك في الذيل والتكملة "ووقفت على جملة من شرح الموطأ له في غاية النبل وحسن الوضع"

ولم تذكر الدراسات المتأخرة وجود الكتابين مخطوطين أو مطبوعين.

وقد نسب محمد بن عبد الله التليدي لابن المواق شرحا لصحيح مسلم[3] إلى جانب شرح المقدمة الذي ذكره بعد في ص 190 محيلا على ابن عبد الملك في الذيل والتكملة وهو من هذا براء، وقد بحثنا في مصادر ترجمة ابن المواق الأخرى فلم نعثر على شيء من هذا .. فتعجب !!.

---

[1] الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر 8، القسم 1، ص 273.

[2] الإعلام في من حل بمراكش وأغمات من الأعلام : أبو العباس إبراهيم، ج 4، ص 232 وبنعبد الله في معلمة القرآن والحديث، ص 137 ومعجم المحدثين والمفسرين، ص 15. ص 137 والدكتور عمر الجيدي الشروح المغربية لصحيح مسلم (ندوة الإمام مسلم التي نظمتها الأسيسكو) ص 227.

[3] تراث المغاربة في الحديث النبوي وعلومه : محمد بن عبد الله التليدي، ص 189.

محمد بن يوسف بن عمران المزدغي الفاسي ت سنة 655 هـ

1 - أنوار الأفهام في شرح الأحكام لعبد الحق الإشبيلي

إذا كان المحدثون كابن القطان والذهبي وابن المواق قد اهتموا بكتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي من جهة السند إذ كشفوا علل الروايات وعقب بعضهم على بعض واستدرك الآخِر على الأول في مؤلفات ذكرنا معلومات عنها حسب ما تيسر لنا في حينها، فإن أول من وقفت عليه من علماء الغرب الإسلامي يتناول الأحكام لعبد الحق الإشبيلي بالشرح هو محمد بن يوسف بن عمران المزدغي الفاسي خطيب جامع القرويين وصاحب الصلاة بها في كتاب سماه "أنوار الأفهام في شرح الأحكام" لعبد الحق الإشبيلي، وبهذا الاسم ذكره صاحب الذيل التكملة[1] وبنفس الاسم ذكره ابن القاضي في جذوة الاقتباس[2] وأحمد بابا التنبوكتي في نيل الابتهاج[3].

وذكرت هذه المصادر أنه لم يتمه بالتأليف إذ وصل فيه إلى كتاب الأقضية، وترجم له ابن الزبير في صلة الصلة ولم يذكر الكتاب وقال عن المزدغي "اقتصر على تفسير القرآن حتى شهر به"[4].

ويبدو أن هذه القطعة لم يكتب لها الذيوع والانتشار بعد المؤلف رحمه الله، إذ لم أجد لذكرها أثرا في الدراسات الحديثة التي اعتنت مباشرة أو بصفة غير مباشرة بكتاب الأحكام لعبد الحق الإشبيلي، رغم أنها تخصص صفحات لبيان عناية العلماء به اختصارا وشرحا ومدارسة في مجالس العلم[5].

---

(1) الذيل والتكملة : ابن عبد الملك، السفر 8، ق 1، ص 365.

(2) جذوة الاقتباس : ابن القاضي، ج 1، ص 122.

(3) نيل الابتهاج : أحمد بابا التنبوكتي، ص 229.

(4) صلة الصلة : ابن الزبير، ج 3، ص 36.

(5) انظر على سبيل المثال : الدكتور إسماعيل الخطيب : الحركة العلمية في سبتة، والدكتور فاروق حمادة في تحقيق نقد الذهبي لبيان الوهم والإيهام والدكتور إبراهيم بن الصديق في علم العلل بالمغرب، وعبد الهادي حسيسن في مظاهر النهضة الحديثية في عصر الموحدين، ووجدت إشارة عابرة للكتاب عند عبد الله كنون في النبوغ المغربي، ص 149.

أبو العباس أحمد بن عمر بن المزين القرطبي ت سنة 656 هـ
المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم

يعرف الإمام أبو العباس أحمد بن عمر بن مزين القرطبي بصاحب "المفهم في شرح مسلم"، وذلك نظرا لشهرة هذا المؤلف واشتغال الناس به في مجالس العلم، ونقل فطاحل علماء فقه الحديث من شراح مسلم عنه كالإمام النووي في المنهاج، والأبي في إكمال الإكمال، وقد ذكرت هذا المؤلف الجليل كل المصادر المترجمة لابن المزين وأجمعت على جودته وحسن تأليفه. قال المقري في النفح "ومن تصانيفه رحمه الله تعالى "المفهم في شرح مسلم" وهو من أجل الكتب ويكفيه شرفا اعتماد الإمام النووي عليه في كثير من المواضيع وفيه أشياء حسنة مفيدة"[1] وقال ابن فرحون في الديباج "له شرح على كتاب صحيح مسلم أحسن فيه وأجاد سماه المفهم"[2] وعن هؤلاء نقلت المصادر المتأخرة كالزركلي في الأعلام[3] وبنعبد الله في معلمة القرآن والحديث[4] وحاجي خليفة في كشف الظنون حيث قال فيه "هو شرح على مختصره له ذكر فيه أنه لما لخصه ورتبه وبوبه، شرح غريبه ونبه على نكت من إعرابه على وجوه الاستدلال بأحاديثه وسماه المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم" وتحتفظ الخزائن المغربية بقطع من هذا الكتاب الجليل إذ يوجد السفر الأول والثاني وثلاث نسخ من السفر الرابع والسفر الخامس بالخزانة العامة بالرباط تحت أرقام (13-41-42-65-253-254-407 ق)[5] ومنه جزءان في شستربيتي رقم 3592 و4938[6].

وذكر المرحوم عمر الجيدي أن منه نسخه بالخزانة الظاهرية[7].

---

(1) نفح الطيب : المقري، ج 2، ص 615.
(2) الديباج : ابن فرحون، ج 1، ص 241.
(3) الأعلام : الزركلي، ج 1، ص 186.
(4) معلمة القرآن والحديث : بنعبد الله عبد العزيز، ص 149.
(5) كشف الظنون : حاجي خليفة، ج ص 557.
(6) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث مجلة دار الحديث الحسنية : محمد المنوني، ع 3، ص 99.
(7) الشروح المغربية لصحيح مسلم : عمر الجيدي، بحث ضمن أعمال ندوة "الإمام مسلم في ذكرى مروره 1200 سنة على ولادته" منشورات الاسيسكو، ص 226. للدكتور عمر الجيدي.

إلى عهد قريب كانت هذه المعلومات في تقريظ الكتاب، وفي تحديد أرقام نسخه الخطية كل ما يملك الباحثون عن الكتاب إلى أن اشتغل ثلة من العلماء بتحقيقه وطبعة حيث طبع طبعتين الأولى وصلت حسب ما وقفت عليه إلى الجزء الخامس، وهي من عمل الأساتذة الحسني أبو فرحة والأحمدي أبو النور وإبراهيم الأبياري وحمزة الزين ومحمد بن عبد الحكيم القاضي، وقد وعدتنا دار النشر أن الكتاب سيصدر تباعا بما في ذلك جزء الدراسة وأجزاء الفهارس إذ أن العمل تام جاهز للطبع.

ودور النشر التي تكلفت بطبعه هي دار الكتاب المصري ودار الكتاب اللبناني بدون تاريخ، وقد نسب الناشر في تقديم الكتاب للقارئ في الصفحة الأولى من الجزء الأول، الكتاب إلى الإمام القرطبي المفسر صاحب التذكرة وصاحب الجامع لأحكام القرآن، وهو خطا واضح وبين إذ أن القرطبي صاحب المفهم المتوفي سنة 656 هجرية هو غير القرطبي المفسر المتوفي 671 ومعلوم أن الأول شيخ للثاني ولا أعتقد أن جماعة المحققين قد اطلعوا على هذا وأجازوه فوجب التنبيه والتصحيح. وقد صدر الكتاب في طبعة أخرى حديثة بتحقيق محيي الدين ميتو وأحمد محمد السيد ويوسف علي البدوي ومحمد إبراهيم برال، وصدرت عن دار ابن كثير ودار الكلم الطيب بدمشق وبيروت، في سبعة أجزاء مزودة بالفهارس اللازمة.

وقد وجدت في مجلة أخبار التراث العربي أن الباحث يوسف عبد الرحمن الفرق قد حقق الكتاب كاملا وقدمه لنيل درجة الدكتوراه سنة 1986 معتمدا على ست نسخ مخطوطة ولم يذكر أنه عمل على طبعه[1].

والذي نفرح له أن الكتاب صدر وتداوله المهتمون والباحثون وهو أثر من آثار أهل الغرب الإسلامي في شرح صحيح مسلم بعد كتاب المعلم للمازري، والإكمال للقاضي عياض يصدر مطبوعا في مطلع القرن الخامس عشر الهجري وهي التي كانت كلها قبل خمسة عشر سنة أثرا مخطوطا في الخزائن العالمية.

وللعلم فإن الإمام ابن المزين القرطبي اختصر صحيح مسلم[2] قبل أن يشرحه، كما اختصر صحيح البخاري، ثم بعد الاختصار تكلم عن نصوصه بمنهج يوضحه في كتابه إذ

---

(1) مجلة أخبار التراث العربي : ع 23 فبراير 1986، ص 18.

(2) يوجد هذا المختصر مخطوطا في خزانة شستربيتي تحت رقم 3592 وعنها أخذت نسخة مصورة لمعهد المخطوطات العربية بالكويت وتوجد به تحت رقم 2225 انظر فهرست المخطوطات المصورة بمعهد المخطوطات العربية من إعداد عباس عبد الله أحمد كنة القاهرة، 1997.

يقول "وبعد فلما حصل من تلخيص كتاب مسلم وترتيبه وتبويبه المأمول، وسهل إلى حفظه وتحصيله الوصول، رأينا أن نكمل فائدته للطالبين، ونسهل السبيل إليه على الباحثين، بشرح غريبه، والتنبيه على نكت من إعرابه وعلى وجوه الاستدلال بأحاديثه واتضاح مشكلاته حسب تبويبه وعلى مساق ترتيبه، فنجمع ما سمعناه من مشايخنا أو وقفنا عليه في كتب أئمتنا أو تفضل الكريم الوهاب بفهمه علينا على طريق الاختصار، ما لم يدع الكشف إلى التطويل والإكثار، حرصا على التقريب والتسهيل وعونا على الفهم والتحصيل وسميته بـ "المفهم لما أشكل من تلخيص كتاب مسلم"، وقد اجتهدت في تصحيح ما نقلت ورأيت، حسب وسعي، كما علمت غير مدع عصمه ولا متبرئ من زلة، والعصمة من الله، ولا حول ولا قوة إلا بالله "[1].

وقد قمت بتتبع كلام ابن المزين عن منهجه في كتابه فاطلعت على فوائد ونفائس في اللغة وشرح الغريب ومشكل الحديث ومختلفه، واستعراض آراء المذاهب والفرق، والرد عليها، وإعمال القواعد الأصولية والفقهية، وتتويج ذلك باستنباط الأحكام الشرعية من الأحاديث، ما يثبت سعة علم الرجل وتبحره وحسن إعماله لأطراف العلوم المتعددة في فهم النص الحديثي والاستنباط منه.

وقد حفزني ما وقفت عليه، أن أختار هذا المؤلف للحديث عن منهجه بتفصيل ضمن النماذج التي انتقيتها لتوضيح مسالك مدرسة فقه الحديث بالغرب الإسلامي ومناهجها في الباب الرابع من هذا الكتاب.

وللتذكير فقط فابن مزين صنع مع صحيح البخاري نفس صنيعه مع صحيح مسلم إذ اختصره وشرح غريبه ومشكله، وقد تحدثت عند جميع المصادر التي ذكرناها، ولا أعلم أن أحدا اشتغل به تحقيقا وطبعا، وقد ذكر الأستاذ المنوتي الكتاب وقال : مختصر صحيح البخاري وشرح غريبه ومشكله لجمال الدين القرطبي أحمد بن إبراهيم الأنصاري نزيل الإسكندرية توفي سنة 656 هـ يوجد السفر الأخير بخزانة القرويين رقم 139[2].

---

[1] مقدمة كتاب المفهم لما أشكل من صحيح مسلم : ابن المزين أبو العباس القرطبي.
[2] مخطوطات مغربية في القرآن والحديث مجلة دار الحديث الحسنية : محمد المنوني، ع 3 ص 95 .

عبد الله بن سعد بن أبي جمرة الأندلسي توفي سنة 699 هـ

بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة مالها وما عليها شرح مختصر صحيح البخاري المسمى جمع النهاية في بدء الخير وغاية

جمع ابن أبي جمرة عبد الله بن سعد بين الزهد والتصوف والعلم بالفقه والحديث لذلك جاءت مؤلفاته مطبوعة بدقائق العلم ونفحات التصوف[1]، وكان رحمه الله يحب أن يشتغل الناس بحفظ حديث رسول الله لذلك قطع على نفسه العهد أن ييسر ذلك لهم مما صح من مصادر السنة النبوية. فألف كتابه في اختصار صحيح البخاري الذي سماه "جمع النهاية في بدء الخير وغاية" ذكر في مقدمته دواعي تأليفه فقال:"وبعد فلما كان الحديث وحفظه من أقرب الوسائل إلى الله عز وجل بمقتضى الآثار في ذلك منها قوله صلى الله عليه وسلم"من أدى إلى أمتي حديثا واحدا يقيم به سنة أو يرد به بدعة فله الجنة..."[2] ورأيت الهمم قد قصرت عن حفظها مع كثرة كتبها من أجل أسانيدها، فرأيت أن آخذ من أصحابها كتابا أختصر منه أحاديث بحسب الحاجة إليها وأختصر أسانيدها ماعدا راوي الحديث فلا بد منه، فيسهل حفظها وتكثر الفائدة فيها إن شاء الله تعالى فوقع لي أن يكون كتاب البخاري لكونه من أصحها، ولكونه رحمه الله تعالى كان من الصالحين، وكان مجاب الدعوة، ودعا لقارئه، وقد قال لي من لقيته من القضاة الذين كانت لهم المعرفة والرحلة، عمن لقي من السادة المقر لهم بالفضل أن كتاب البخاري ما قرئ في وقت شدة إلا فرجت، ولا ركب به مركب فغرقت قط فرغبت مع بركة الحديث في تلك البركات لما في القلوب من الصدأ، فلعله بفضل الله أن يكشف عما بها وأن يعرج عنها شدائد الأهواء التي تراكمت عليها، ولعل مجمل تلك الأحاديث الجليلة تعفي من الغرق في بحور البدع والآثام.

فلما كملت بحسب ما وفق الله إليه، فإذا هي ثلاثمائة حديث غير بضع، فكان أولها كيف كان بدء الوحي رسول الله ﷺ وآخرها دخول أهل الجنة وإنعام الله عليهم بدوام

---

(1) انظر مصادر الترجمة في معجم فقهاء الحديث بالغرب الإسلامي من هذا الكتاب .

(2) رواه أبو نعيم في الحلية عن ابن عباس وهو ضعيف.

رضاهم فيها فسميته بمقتضى وضعه (جمع النهاية في بدئ الخير وغاية) ولم أفرق بينها بتبويب رجاء أن يتمم الله لي ولكل من قرأه أو سمعه بدء الخير بغايته[1].

وهكذا يظهر من هذه المقدمة ومن تصفح الكتاب أن ابن أبي جمرة انتقى أحاديث بعينها من مختلف أبواب صحيح البخاري واختصر أسانيدها لتسهيل حفظها وتداولها.

ويوجد هذا المختصر مطبوعا طباعة أنيقة جيلة وهي طبعته الأولى الصادرة من دار ابن حزم ببيروت سنة 1993 بتحقيق الشيخ مروان محمد الشعار.

قال محقق الكتاب:"ولم يلتزم الإمام ابن أبي جمرة عند اختياره الأحاديث بترتيب الإمام البخاري، فقدم وأخر خصوصا في كتاب الصيد والشهادات وبدء الخلق، كما لم يكتف بحذف الأسانيد وإنما حذف أيضا بعض مقاطع الحديث وتجاوز ذكر أسباب ورود الأحاديث[2].

وقد كان المختصر قاعدة لبناء المؤلف الثاني لابن أبي جمرة وهو كتاب "بهجة النفوس وتحليتها بمعرفة مالها وما عليها"، والذي اشتهر ذكره في مختلف المصادر المترجمة للمؤلف نستفيد هذا من كلام ابن أبي جمرة إذ يقول: "أما بعد فلما كان من متضمن ما أودعنا برنامج الكتاب الذي سميناه: جمع النهاية في بدء الخير وغاية إشارة إلى تكثير فوائد أحاديثه، وتعميم محاسنه ونكت غريبه عملت على تبيينها لأتبع خيرا بخير فيكون ذلك أصله وهذا ثمره وفننه".

وفي تبويب الكتاب وترتيبه يقول ابن أبي جمرة : "ولما كان الإمام صاحب الأصل وهو البخاري رحمه الله قد جعل لكل وجه مما يدل عليه الحديث الواحد بابا. ولربما كرر الحديث الواحد في أبواب شتى مرارا، ولربما قطع الحديث الواحد وأتي في كل باب منه بقدر الحاجة إليه، فرأيت أن أجعل كل حديث من تلك الأحاديث التي جمعت بنفسه مقام باب وأي باب، ومفاتحه ظاهر الحديث والأبواب التي تتفرع منه، ووجوه تتبعه، ثم تتبعت ألفاظ الحديث لأقتبس من بركات تلك الألفاظ العذبة الزلال ما يكون منها ريا لظمأ جهالات الفؤاد لأنه عليه الصلاة والسلام لا يكون منه زيادة حرف أو نقص حرف من الحروف إلا لمعنى مفيد لأنه لا ينطق عن الهوى"[3].

---

[1] مقدمة من كتاب (جمع النهاية في بدئ الخير وغاية) : ابن أبي جمرة، ص 15 وما بعدها.

[2] مقدمة تحقيق كتاب جمع النهاية لابن أبي جمرة : مروان محمد الشعار، ص 12 .

[3] مقدمة بهجة النفوس : ابن أبي جمرة.

وإذا كنت قد أشرت إلى جمع ابن أبي جمرة في مؤلفاته بين دقائق العلم وأسرار الزهد والتصوف، فإن حديثه في كتاب بهجة النفوس يجلي هذه الحقيقة، إذ يمتزج فيه الحديث بالتصوف يقول المؤلف رحمه الله في بيان منهجه في الكتاب "هذا الكتاب يحتوي على جمل من درر فرائض الشريعة وسننها ورغائبها، وآدابها وأحكامها، والإشارة إلى الحقيقة بحقيقتها، والإشارة إلى كيفية الجمع بين الحقيقة والشريعة وتبيين الطرق الناجية التي أشار إليها عليه السلام، والإشارة إلى بيان أضدادها والتحذير منها، وربما استدللت على بعض الوجوه التي ظهرت من الحديث بآي وأحاديث تناسبها وتقويها، فمنها باللفظ ومنها بالمعنى، واتبعت ذلك بحكايات ليشحد بها الفهم وليتبين بالمعنى، وربما أشرت في بعض المواضيع إلى شيء من توبيخ النفس على غفلتها لعلها تنتهي عن غيها، وأودعت فيها شيئا من بيان طريقة الصحابة وآدابهم، وما يستنبط من حسن عباراتهم وتحرزهم في نقلهم وحسن مخالطتهم، وما يستنبط من ذلك من آداب الشريعة إذا تعرض لفظ الحديث لشيء من ذلك، لأنه لا ينبغي أن يغفل عن شيء من ذلك لأنهم مع الصفوة المقربين والخيرة المرفوعين"[1].

وقد صدر وطبع هذا الكتاب طبعات عديدة أشهرها طبعة مطبعة الصدق الخيرية بالقاهرة سنة 1353 هـ وطبعة دار الجيل بيروت سنة 1390 هـ وطبعة دار الكتب العلمية بيروت بدون تاريخ، ولا أعلم أحدا اشتغل بتحقيقه ودراسته وتجليه ما غمض من نصوصه وتأويلاته، وإن كنت قد علمت مؤخرا أن هناك من يشتغل في دراسة شخصية ابن أبي جمرة وجهوده في الحديث في دراسة جامعية لم تر النور بعد.

ومن خلال تتبعي لدقائق الكتاب وجولات طويلة بين صفحاته، أرى أن هناك كثيرا من الجوانب في الكتاب تشكل تساؤلات كبرى لابد من الاشتغال بها. ومنها:

ما قيمة النصوص التاريخية والحديثية ونصوص السيرة وعموما النصوص النقلية التي يوردها ابن أبي جمرة في معرض حديثه، بمقياس وميزان المحققين.

ما هي المصادر التي اعتمدها المؤلف رحمه الله في كتابه ؟

ما هي قواعد الاستنباط التي يعتمدها المؤلف في مدارسة النصوص واستخراج الأحكام؟

---

[1] مقدمة بهجة النفوس : ابن أبي جمرة.

ما هي الذخائر الفقهية والأصولية والحديثية التي يشتمل عليها الكتاب ؟

ما هي المعايير التي تحكم تصوف ابن أبي جمرة والتي تقرأ النصوص في ضوئها في غير ما موضع ؟

تلكم وغيرها أسئلة حاولت قدر المستطاع أن أجيب عنها من خلال مدارسة للكتاب تجدونها مفصلة في باب مسالك فقه الحديث منهجا وتأليفا من هذا المؤلف بحول الله.

أحمد بن فرج اللخمي الإشبيلي توفي 699 هجرية

شرح الأربعين النووية

لم يشتهر كتاب "شرح الأربعين" لابن فرح بالغرب الإسلامي لسببين اثنين: أولهما أن الشارح نزل دمشق واستوطنها، وثانيها أنه اختار لنفسه من المذاهب مذهب الشافعي[1] ولذلك لم تترجم له المصادر المغربية، ولا مصادر تراجم أعلام المالكية، وتكمن أهميته كتاب شرح الأربعين النووية لأحمد بن فرح في كون المؤلف عاصر الإمام النووي من جهة، ومن جهة ثانية ربما كان أول شارح للأربعين بعد النووي نفسه ت 676هـ وقبل شرح ابن دقيق العيد ت 702هـ، وإذا كان كتاب الأربعين النووية قد تلقفته الأيدي بالدراسة والشرح وكثيرا من الشروح طبع وتم تداوله[2] إلا أن كتاب ابن الفرح بقي مخطوطا شأنه في ذلك شأن عشرات الشروح الأخرى للأربعين، ولكن الزركلي الذي ذكر هذا لم يشر إلى مكان وجوده ولم يفدنا بأي معلومات عن نسخته[3]. وقد ذكر بروكلمان أن من الكتاب نسختين الأولى ببرلين تحت رقم 1488و1489 والثانية بباريس رقم 6498:2[4] وبقدر ما بقي شرح الأربعين مغمورا. بقدر ما اشتهرت منظومة ألقاب الحديث له والمسماة القصيدة الغرامية والتي مطلعها :

غرامي صحيح والرجا فيك معضل وحزني ودمعي مطلق ومسلسل

---

[1] الأعلام : الزركلي، ج1، ص 194-195. وانظر ترجمته في النفح : ج 2، ص 523.
[2] أنظر المطبوع من شروح الأربعين النووية في كتاب دليل مؤلفات الحديث المطبوعة، ج2، ص671 وما بعدها.
[3] الأعلام : الزركلي، ج1، ص194-195.
[4] تاريخ الأدب العربي : بروكلمان، ج6، ص 284.

والتي شرحها كثيرون مثل عبد القادر بن محمد سليم الكيلاني في كتاب سماه "البيان الصريح" مطبوع بدمشق مطبعة التوفيق سنة 1346 وبدر الدين الحسيني الذي طبع شرحه بدار البصائر سنة 1405 هـ [1]، كما توجد شروح أخرى مخطوطة وقفت في الخزانة العامة بتطوان على كثير منها[2].

محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي ت 700 هـ

1- حل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة

حظيت تراجم البخاري في الجامع الصحيح باهتمام بالغ من لدن المحدثين، حتى قيل "فقه البخاري في تراجمه" إذ تبدل الصناعة الدقيقة لهذه التراجم من حيث لغتها وإحاطتها بمعاني ما تحتها من النصوص واختصارها على ما أفاء الله به على الإمام البخاري من حكمة ونباهة، وللتأمل في أسرار هذه التراجم ومناسبتها لما يندرج تحتها، أفردها علماؤنا في الغرب الإسلامي بالتأليف، فألف أبو العباس أحمد بن رشيق الكاتب المتوفي سنة 646 هـ كتابه المعروف "بتراجم صحيح البخاري ومعاني ما أشكل منها"[3]، وألف محب الدين محمد بن رشيد السبتي المتوفي 721هـ كتابه "ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبة تراجم صحيح البخاري"[4]، ذكر صاحب كشف الطنون أنه لم يكمل[4] وبين ابن رشيق وابن رشيد، ألف محمد بن منصور بن حمامة المغراوي السجلماسي كتابه الموسوم "بحل أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة" قال فيه ابن حجر في مقدمة معرض حديثه عن المؤلفات في تراجم البخاري "وتكلم على ذلك أيضا بعض المغاربة وهو محمد بن منصور بن حمامة السجلماسي ولم يكثر من ذلك بل جملة ما في كتابه نحو مائة ترجمة وسماه : فك أغراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة[5]، وذكره صاحب كشف الظنون

---

[1] مجموعة من المؤلفين دليل مؤلفات الحديث المطبوعة ج1، ص 40و54.
[2] أنظر نسخها المخطوطة في تاريخ الأدب العربي : عند بروكلمان، ج6، ص 284.
[3] مدرسة الإمام البخاري بالمغرب : يوسف الكتاني، ص 752 .
[4] مقدمة فتح الباري : ابن حجر، ص 14، وقد ذكر هناك جملة ن المؤلفات المغربية المشرقية في تراجم البخاري.
[5] كشف الظنون : حاجي خليفة، ج1، ص 551.
[6] نفسه : ص 551.

وقال "فيه مائة ترجمة"[1] كما ذكره العلامة عبد الله كنون في النبوغ ضمن آثار المغاربة في الحديث والتفسير في عصر المرينيين[2].

شرح الشهاب للقضاعي

وجدنا للكتاب ذكرا عند العلامة عبد الله كنون في معرض حديثه عن مؤلفات التفسير والحديث في عصر المرينيين باسم شرح الشهاب للقضاعي[3] ووجدنا أن ابن حمامة شرح الشهاب في كتابين حسب ما ذكر العلامة الأستاذ المنوني حفظه الله، إذ يقول في الأول شرح غريب كتاب الشهاب مؤلفه هو السجلماسي محمد بن منصور بن حمامة المغراوي، علقه على كتاب شهاب الأخبار للقضاعي وقصره على شرح غريب الأحاديث، فيتوسع في معاني المفردات اللغوية وشواهدها من كلام العرب. يوجد من الكتاب نسختان بالخزانة العامة بالرباط تحت رقم ك 585 و ك 1224 [4].

وقال في الثاني شرح أحاديث "كتاب الشهاب" للسجلماسي أيضا وهو غير الشرح السابق. حيث اهتم هنا بتحليل معاني الأحاديث وبيان الأحكام المستنبطة منها. فجاء شرحا موسعا وتوجد من هذا الكتاب نسخ هي كالتالي :

نسخة بخزانة القرويين رقم 3/709 ونسخة بالخزانة العامة د 1743 / 1، وأخرى بنفس الخزانة تحت رقم ك 1/585، قال المنوني "وفي الرقمين الأخيرين يسمى المؤلف بمحمد بن منصور بن منير. وهو الاسم الوارد عند بروكلمان في تاريخ الأدب العربي الترجمة العربية 127/6. وقد ذكر العلامة عبد الله كنون أن للمغراوي شرحا على الموطأ سماه "الروض الأنيق في شرح الموطأ"[5] ولم أقف عليه فيما توفر لدي من مصادر.

عمر بن علي بن الزهراء الورياغلي توفي بعد 710 هجرية

الممهد الكبير الجامع لمعاني السنن والأخبار وما تضمنه موطأ مالك من الفقه والآثار

---

(1) النبوغ المغربي : عبد الله كنون، ص 216 .
(2) نفسه ص 216 .
(3) نفسه : ص 216.
(4) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث، مجلة دار الحديث : المنوني، ع 3، ص 107.
(5) النبوغ المغربي : عبد الله كنون، ص 216.

لا نكاد نعرف لابن الزهراء ترجمة مفصلة تبرز تفاصيل حياته العلمية. إذ لم يعرف إلا من خلال القطع المنثورة الموجودة من كتابه الممهد الكبير، ولذلك قال الأستاذ محمد بن عبد العزيز الدباغ في بحث له عن كتاب الممهد الكبير "وإذا كنا لحد الآن لا نعرف شيئا كثيرا عن مؤلِّف هذا الكتاب فإن المستقبل قد يكشف لنا بعضا من أحواله وصفاته"[1].

وكل ما وقفت عليه ترجمة مختصرة في الأعلام للزركلي مصورة. أحال فيها على مقال للأستاذ المنوني في مجلة دعوة الحق[2].

ولكن قلة المعلومات عن ابن الزهراء لم تحجب معلومات من مؤلفه الضخم في شرح موطأ مالك الذي كان خاتمة شروح الموطأ وأوسعها، جمع فيه ما تفرق في الشروح قبله وزاد عليها، وقد سلطت البحوث المتأخرة الضوء على القطع المتناثرة الموجودة من الكتاب الذي وصل إلى واحد وخمسين سفرا كما ذكر الزركلي في الأعلام[3] وبنعبد الله في معلمة القرآن والحديث[4] والمنوني في المخطوطات المغربية في القرآن والحديث[5] وخصص محمد بن عبد العزيز الدباغ الكتاب ببحث في كتابه أعلام الفكر والأدب في العصر المريني[6] وتحدث عنه الأستاذ المرحوم عمر الجيدي في محاضراته عن المذهب المالكي[7].

ومن هذه الكتب سأختصر تعريفا بالمؤلف من حيث اسمه وموضوعه ومنهجه ومصادره والقطع الموجودة منه تمهيدا للباحث فيه بتفصيل.

فالاسم الكامل للكتاب هو "الممهد الكبير الجامع لمعاني السنن والأخبار وما تضمنه موطأ مالك من الفقه والآثار وذكر الرواة البررة الأخيار وكل ذلك على سبيل الاختصار"[8] وقد صنفه مؤلفه كما ذكر بنفسه في خمس سنين وسبعة أشهر وحدد اليوم الأخير منها في الجزء الحادي والخمسين بيوم الأحد الثامن والعشرين من المحرم عام 710هـ[9].

---

(1) أعلام الفكر والأدب في العصر المريني : محمد عبد العزيز الدباغ، ص 230.
(2) الأعلام : الزركلي، ج 5، ص 56.
(3) نفسه.
(4) معلمة القرآن والحديث : عبد العزيز بنعبد الله، ص 178.
(5) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث، مجلة دار الحديث الحسنية المنوني، ع 3، ص 80.
(6) محمد عبد العزيز الدباغ : المرجع السابق.
(7) تاريخ المذهب المالكي في الغرب الإسلامي : عمر الجيدي، ص 165.
(8) مخطوطات مغربية في القرآن والحديث : المنوني، مجلة دار الحديث الحسنية، ع 3، ص 80.
(9) أعلام الفكر والأدب في العصر المريني : عبد العزيز الدباغ، ص 229.

وقد بدأ المؤلف كتابه بالحديث عن قيمة السنن ودورها في بيان القرآن ثم انطلق إلى مدح الموطأ وقول العلماء فيه وذكر ما ألف في شرحه على ترتيبها تاريخيا ثم قال بعد، "فاحتاج من له عناية بالعلم أن يطالع هذه الكتب وما فيها من معاني السنن ووجوهها واتساع مذاهب العلماء فيها وامتداد الشرح بذلك فألهمني الذي له الخلق والأمر، وقوى عزمي على أن أجمع كتابا ممهدا واعيا على أبواب الموطأ من الصحابة والتابعين، وأصل بذلك ما في الموطأ من حديث النبي ﷺ مسنده ومتصله وبلاغه ومنقطعه، إذ كل ذلك عند مالك رحمه الله وأصحابه ومن سلك سبيلهم حجة توجب العمل ... وأصل ذلك بشرح جميع ما في الموطأ من حديث وأقاويل الصحابة والتابعين، وما لمالك فيه من قوله الذي بنى عليه مذهبه واختاره من أقاويل سلف أهل بلده الذين هم الحجة على من خالفهم، وأصل ذلك بمسائل من الفقه الذي يتعلق بالباب، واقتصر في هذا الكتاب من الحجة والشاهد على فقر دالة، وعيون منبهة، ونكت كافية على سبيل الإيجاز والاختصار، ليكون أقرب إلى حفظ الحافظ، وفهم المطالع، وأتيت فيه بما لا يسع جهله لمن أحب أن يسم بالعلم نفسه"[1].

وفيما يتعلق بمصادر ابن الزهراء في كتاب الممهد فقد قال:"واقتطعت هذا الديوان من ثمانية دواوين : من التمهيد، والاستذكار، والكافي، والأبهري، والمنتقى، وترتيب المسالك، والمعونة، والجواهر، وفيه من القبس، وأحكام القرآن، والنكت، فقر صالحة هذا كله في الحديث والفقه وما يتعلق به، أما تاريخ الصحابة ومن بعدهم من رواة الأخبار ومن الرجل والنساء وذكر أعمارهم وكناهم ومواليدهم ونسبهم فاقتطفت ذكرهم من : الاستيعاب، وذيل الذيل، والجوهري، والتقصي، وغيرهم، وأما اللغة فمن كتاب شرح الحديث لأبي عبيد، ومن كتاب فقه اللغة وسر العربية لأبي منصور الثعالبي.

فهذه الكتب هي التي مهدت وعليها خاصة اعتمدت، ومعاني ما أخذت منها قربت، والله أرجو لما أملت من عونه وتوفيقه، فهو المنعم بذلك لا شريك له وبه اعتصمت، وهو حسبي ونعم الوكيل"[2] هذه مقتطفات من مقدمة الممهد انتقاها الأستاذ محمد عبد العزيز الدباغ الجزء الأول من الكتاب بفضل الله، مما مكننا من معرفة أغراض الكتاب ومصادره، وبناء على هذا الجزء، بنى بحثه عن الممهد الكبير بما كشف الغطاء عن كثير من نقط الالتباس التي كانت تشتغل الباحثين إلى وقت قريب.

---

(1) (2) مقدمة كتاب الممهد الكبير : ابن الزهراء الورياغلي، نقلها عن السفر الأول منه الأستاذ محمد عبد العزيز الدباغ في كتابه أعلام الفكر والأدب في العصر المريني، ص 233 وما بعدها.

أما عن منهج الكتاب فيقول الأستاذ المنوني "وطريقته في الشرح أن يثبت في البداية نص الحديث، ليتبعه بتقديم تراجم وجيزة للرواة، ثم يذكر طرق الحديث، ويسمي الذين رووه من طريق الموطأ. وفي المرحلة الرابعة يأخذ في تحليل الحديث ويعقب بما جاء في ذلك من الآثار عن الصحابة والتابعين. وبعد هذا يتتبع الكلمات اللغوية الواردة في الحديث ليشرحها، وفي بعض ذلك يعلق بمقارنات أدبية وأخيرا يصل إلى فقه الحديث وما يستنبط منه، ويتوسع في عرض الخلاف العالي ومذاهب الفقهاء وأئمة الاجتهاد[1].

ولئن كانت المصادر التي أشارت إلى الكتاب قد أشار كل منها إلى قطعة من الكتاب أو قطعتين فإن الأستاذ المنوني تقصى قِطعَهُ وأماكن وجودها وخلص إلى قوله "والكتاب صنفه مؤلفه في واحد وخمسين سفرا يشمل كل واحد منها على عدة أجزاء فصارت بمجموعها 296 جزءا، وقد ضاع معظم هذا الشرح والمعروف منه الآن بضعة عشر سفرا موزعة بين الخزائن التالية :

1 –السفر 3 بالخزانة الناصرية رقم 2501

2 –السفران السابع والعاشر وأولهما مبتور البداية بالخزانة العامة بالرباط حرف ج رقم 54

3 –السفر السادس عشر بالخزانة العامة بالرباط حرف ق رقم 16

4 –السفر 24 بالخزانة الحسنية بالرباط رقم 6147

5 –السفر 37 ناقص النهاية بخزائن ابن يوسف بمراكش رقم 473

6 –سفر: أوله ما جاء في نزع المعاليق مبتور الأخير خزانة بن يوسف بمراكش

7 – السفران 41 و 50 فضلا عن قطع متعددة مخرومة بخزانة القرويين رقم 178 ربما تكون منها عدة مجلدات حسب تقدير فهرست مخطوطات خزانة القرويين. قلت : وضمنها السفر الأول الذي اعتمده محمد عبد العزيز الدباغ في التعريف بالمؤلِّف والمؤلَّف

8 – السفر 44 بالخزانة العامة ج 54

9 – قطعة صغيرة مبتورة الطرفين ومن الوسط وتقع ضمن مجموعة بخزانة الزاوية الحمزاوية بالراشيدية رقم 507 (2).

---

[1] [2] مخطوطات مغربية في القرآن والحديث مجلة دار الحديث الحسنية : المنوني، ع 3، ص 80-81.

والذي يتقرر من خلال المعلومات المتوفرة من الكتاب أنه جليل القدر وعظيم الفائدة جمع ما تفرق في غيره من مصادر الفقه المالكي وخاصة شروح الموطأ، ونظرا لضخامته وتناثر أجزائه فإن همم الأفراد تتقاعس عن الاشتغال به، فحري بمجمع علمي أو مؤسسة أو مجموعة بحث، أن تتعاهد هذه القطع المتناثرة وتنظمها في عقد وتبحث في بطون الجاميع عما فقد منها وتعمل على تحقيقها وطبعها فتكون بذلك قد قدمت للعالم الإسلامي ذخيرة طالما تشوق إليها العلماء والباحثون.

أبو عبد الله محمد بن عمر بن رشيد السبتي ت سنة 721هـ ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبات تراجم صحيح البخاري

اهتم الإمام أبو عبد الله بن عمر بن رشيد السبتي اهتماما حافلا بصحيح البخاري، إذ كان مادة مجالس حديثه بسبتة وغرناطة أواخر القرن السابع الهجري خاصة بعد عودته من رحلته بزاد وفير من المعرفة الحديثية، ولذلك نجد أنه ألف خلال هذه الفترة كتاب "إفادة النصيح في التعريف بسند الجامع الصحيح" والذي كان فراغه منه في جمادى الأولى سنة 689 بثغر سبتة، و"السنن الأبين والمورد الأمعن في المحاكمة بين الإمامين (البخاري ومسلم) في السند المعنعن" ألفه دفاعا عن منهج البخاري في العنعنة وانتهى من تأليفه في 11 جمادى الأولى سنة 695 هـ كما ألف كتابه "ترجمان التراجم في إبداء مناسبة تراجم صحيح البخاري"، وقد ذكرت كل المصادر التي ترجمت لابن رشيد هذه المؤلفات وأجمعت على جلال قدرها[1].

ولئن كان كتاب إفادة النصيح الذي توجد منه نسختان بخزانة الاسكوريال الأولى تحت رقم 1732 في 13 ورقة والثانية رقم 1785 في 17 ورقة [2] قد حقق وطبع وكتب السنن الأبين عرف طريقه إلى التحقيق والنشر أيضا وكلاهما على يد الدكتور محمد الحبيب بلخوجة، وصدر عن الدار التونسية للنشر الأول سنة 1394 والثاني سنة 1398.

---

(1) انظر مصادر ترجمة ابن رشيد في معجم فقهاء الحديث من هذا المؤلف.

(2) معلمة القرآن والحديث بالمغرب : عبد العزيز بن عبد الله، ص 131 وإسماعيل الخطيب في الحركة العلمية بسبتة، ص 191.

فإن كتاب "ترجمان التراجم" يعتبر في عداد المفقود، ولا نملك منه إلا ما نقل عنه شراح البخاري بعده منه من نصوص كابن حجر الذي قال فيه "وقفت على مجلد من كتاب اسمه ترجمان التراجم لأبي عبد الله بن رشيد السبتي يشتمل على هذا المقصد وصل فيه إلى كتاب الصيام ولو تم لكان في غاية الإفادة وإنه لكثير الفائدة مع نقصه"[1].

قال حاجي خليفة في كشف الظنون "وهو على أبواب الكتاب ولم يكمله[2] وقال أبو العباس بن القاضي في درة الحجال "ترجمان التراجم في إبداء وجه مناسبة تراجم صحيح البخاري لما تحتها مما ترجمت عليه"[3] ويبدو أن موضوع الكتاب لا يخرج عن سياق المؤلفات التي كتبت في هذا الباب قبل ابن رشيد، ككتاب أبي العباس بن رشيق توفي **646** هـ في تراجم البخاري وشرح ما أشكل منها، وكتاب ابن حمامة المغراوي توفي **700** هجرية حل اعراض البخاري المبهمة في الجمع بين الحديث والترجمة.

---

(1) مقدمة فتح الباري : ابن حجر، ص 14 وقد ذكر يوسف الكتاني في مدرسته الإمام البخاري بالمغرب، ص 573 أن الكتاب يوجد مخطوطا بالاسكوريال تحت رقم 1732 و 1758 إلا أن هذه الأرقام هي لكتاب إفادة النصيح وليست لترجمان التراجم وهذا ما اتفق فيه عبد العزيز بنعبد الله وإسماعيل الخطيب.

(2) كشف الظنون : حاجي خليفة، ج 1، ص 551.

(3) درة الحجال : ابن القاضي، ج 2، ص 76.

خلاصة الباب

هذه بحمد الله مادة علمية زاخرة جمعتها من مظانها بحسب ما يسر الخالق من جهد، عرفت فيها بمائة وواحد وعشرين مؤلفا في فقه الحديث من تراث الغرب الإسلامي الزاخر، ضبطت فيها بحسب المادة العلمية المتوفرة من كل كتاب اسمه والمصادر التي ذكرته، ونسبته إلى مؤلفه وأهميته، ومنهج صاحبه فيه وعناية العلماء به رواية ومدارسة وتأليفا، وكونه محققا مطبوعا ومن اشتغل بتحقيقه وطبعه، أو مخطوطا وذلك بالإشارة إلى مكان وجود نسخة أو أجزائه، وقد حققت بهذا -والحمد لله على نعمه- مقاصد وغايات للبحث العلمي في السنة النبوية تتمثل فيما يلي:

- عرفت بتراث علمي زاخر لعلماء الغرب الإسلامي في فقه الحديث
- وضعت بين يدي الباحثين معلومات من كل كتاب لمن أراد أن يشتغل به تحقيقا أو بحثا.
- عرفت بمؤلفات كثيرة مجهولة أو مفقودة
- رتبت ذلك ترتيبا تاريخيا يمكن الباحثين من معرفة تطور حركة التأليف في فقه الحديث، كما يمكنهم من الاطلاع على عناية العلماء بفقه حديث مصدر من مصادر السنة بعينه عبر العصور، وذلك بإنجاز معاجم تفصيله مستخرجة من هذا المعجم، كعناية علماء الغرب الإسلامي بموطأ مالك مثلا أو بصحيح مسلم أو البخاري أو غيرهم. وفي ذلك من الفائدة ما لا يخفى، وقراءة متفحصة لهذه المؤلفات مكنتنا من أن نقف على خمسة مسالك كبرى للتأليف طبعت مسيرة هذه الحركة المباركة، وقد خصصنا الباب الأخير من هذا البحث للكلام المفصل عنها مع اختيار نماذج للدراسة المنهجية في كل مسلك، نسلط من خلالها الضوء على أدوات ومناهج فقه الحديث لدى علماء الغرب الإسلامي وبالله التوفيق.

فهرست الموضوعات

الجزء الأول

